

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :


والله الموفق ...

المناقش الخارجی

المناقش الداخلي

المشرف

الاسم :
التوقيع :

الاسم: د. محمد عبد الرحيم
التوقيع: 

يعتمد

رئیس قسم

الاسم: د. طه عبد الله محمد الفاضل

التوقيع
11/16

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ملخص الرسالة »

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :

فإن هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير إلى كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، والتي بعنوان " المشترك اللفظي في مصطلحات علماء الحديث وألفاظ الجرح والتعديل " جمعت فيها ما وقفت عليه من الألفاظ التي اشترك المحدثون، وعلماء الجرح والتعديل في إطلاقها، واستعمالها، واختلفوا في معانيها ومدلولها، وهذه الألفاظ عبارة عن مصطلحات لهؤلاء الأئمة شاعت واشتهرت عند المحدثين في الإسناد وال متن، من حيث اسمائه وأوصافه، كقولهم : سمعت، حدثنا، أخبرنا، أنبأنا ... المرسل، المنقطع، المعضل، الموقوف، المقطوع ...

وكذلك في الجرح والتعديل والأحكام على الرواة ونقل الحديث كقولهم : ثقة، حجة، ليس به بأس، صدوق ... ضعيف، ليس بذاك، ليس بالقوي ...

وفي المراتب الحكمية من حيث القبول والرد للحديث كقولهم : متفق عليه، صحيح، حسن ... ضعيف، لا يصح، باطل، لا أصل له ...

وأخيراً الرموز المستعملة عند علماء الحديث مثل : ح ، خ ، ص ، صح ...

وقد جمعت في هذا البحث ثلاثة وثمانين لفظاً بعد تتبع واستفراغ للوسع واجتهاد في ذلك، نسأل الله العون والتوفيق.

وفي ختام هذا البحث خلصت الى عدد من النتائج والتوصيات ومن أهمها :

ضرورة فهم علوم الحديث فهماً متقناً ليدرك المتعلم كيفية التعامل مع اطلاقات الأئمة رحمهم الله، ومن ذلك أنه لا بد من فهم وإدراك مصطلحات علماء الحديث والجرح والتعديل، إذ أن لبعضهم اصطلاحات خاصة واطلاقات معينة إن لم يكن الباحث على علم بما وقع في الخطأ والغلط وتحميل كلام الناقد ما لا يَحتمله، كذلك يتعين على الدارسين لمناهج الأئمة التنبيه على هذه الاصطلاحات الخاصة إن وجدت وغير هذه التوصيات يراها الناظر في خاتمة هذا البحث. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عميد كلية الدعوة وأصول الدين

١٤١٧

المشرف
١٤١٧

الطالب
١٤١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله - ﷺ وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجه، واقتفى أثره واستن بسنته إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً - أما بعد،

فإن الله تبارك وتعالى بعث نبيه محمداً ﷺ داعياً إلى الله ياذنه، وسراجاً منيراً، وهادياً، ومبشراً، ونذيراً، فبلغ رسالات ربه، بلاغاً مبيناً، واجتهد وجاهد في سبيل ذلك حتى أتاه اليقين من ربه، فجزاه الله أفضل ما جزى به نبياً عن أمته.

ثم سار بعده - على طريقته ومنهاجه - خلفاؤه الراشدون، وصحابته المهديون، أقاموا الدين، ونشروا السنة ودحروا البدعة، وحرصوا غاية الحرص على ذلك، فكما سمعوا من النبي ﷺ بلغوا.

ولقد كان من حرص الصحابة - رضي الله عنهم - على حديث رسول الله ﷺ وحبهم له أن سئوا الرحلة إلى الأمصار، لطلبه وتحصيله، حتى إن أحدهم كان يرحل الرحلة الطويلة لطلب حديث واحد، كما في رحلة جابر ابن عبد الله إلى دمشق ورحلة أبي أيوب ﷺ إلى عقبة بن عامر بمصر (١) وقد ذهب الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - في الآفاق، هادين مبلغين، ومعلمين مرشدين.

وقد بلغ من اهتمام الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - بالسنة والإسلام بعامة أنهم كانوا يرسلون إلى البلاد المفتوحة التي دخل أهلها في الإسلام كبار الصحابة، ليعلموهم ويرشدوهم، حتى إننا نجد الخلفاء يبذلون لأهل البلاد المفتوحة من مَوَاهِب الرجال ما يعزُّ عليهم، فهذا الخليفة الراشد الثاني، عمر بن الخطاب يقول لأهل الكوفة حين أرسل إليهم عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي (٢). وشواهد اهتمام الصحابة - رضي الله عنهم - بالسنة ونشرها، والذب عنها، كثيرة يعسر حصرها.

وعلى هذا الطريق الراشد، والسبيل الواضح، والمنهج المستقيم، سار التابعون المقتدون بالمنهج النبوي، السائرون على منهاج الصحابة - رضي الله عنهم - فتعلموا من الصحابة، وجالسوهم، ورحلوا في سبيل جمع الحديث وسماعه، ومن ثم نشروا ماتعلموا، وحفظوا، بل ودوتوا ما أخذوه وتعلموه من حديث رسول الله ﷺ وإن كان التدوين بدأ في عهد النبي ﷺ وعهد الصحابة - رضي الله عنهم - إلا أن التدوين في عصر التابعين انتشر

(١) - انظر " الرحلة في طلب الحديث " ١٠٩-١٢٦.

(٢) - المعرفة والتاريخ " ٥٤٢/٢.

على نطاقٍ أوسع، مما كان في عصر الصحابة، وذلك له أسبابه ومبرراته (١) فقد كُتِبَ في هذا العصر من الصحف ما يفوق الحصر (٢)، ولم يقف التابعون عند هذا الحد بل أثيرَ عن بعضهم إعمالُ النقد، في رواية الآثار، منهم: الشعبي، وابن سيرين، والسعيدان: ابن المسيب وابن جبير، لكنهم قليل بالنسبة لمن بعدهم لقلَّة الضعْف في متبوعِهم إذ أكثرهم صحابة عدول، وغيرُ الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقضى فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف، إلا الواحد بعد الواحد. (٣)

وهكذا في سلسلة يطول ذرعها من اهتمامات من جاء بعد التابعين، فقد عَظُم الاهتمام بالسنة من جهة التدوين والتصنيف، والنقد، وابداء العلل، وتعديل العدل، وجرح من يستحق الجرح، وبيان الصحيح والسقيم من الأخبار، سنة الله في حفظ شريعته ودينه، وهكذا في كل قرن وعصر نجد خلقاً يحياهم الله تبارك وتعالى لحفظ السنة وبيانها، والاهتمام بها، والذب عنها، إلى عصرنا الحاضر على ضعف في الخلف بالنسبة لمن سلف، وقد قال أبو عمرو بن العلاء: مانحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال. (٤)

وإنه من توفيق الله للعبد أن يشرح له صدره للإيمان، ويرزقه حباً واقتداء بسنة النبي ﷺ. ومن التحدث بنعمة الله عز وجل أن حَبَّبَ الله تبارك وتعالى إلى سنة النبي ﷺ بحثاً ودراسة - وكان من قَدَّرَ الله أن التحق بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى عام ألف وأربعمائة وثلاثة عشر، وذلك لمواصلة الدراسة العالية، وقد يسَّرَ الله - وله الحمد والمنة - اجتياز السنة المنهجية، ثم أعان على تسجيل البحث المقدم لنيل "الماجستير" بعنوان "المشترك اللفظي في مصطلح علماء الحديث وألفاظ الجرح والتعديل".

﴿ أسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها، المديمها علينا مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس، أن يرزقنا فهماً في كتابة، ثم سنة نبيه، وقولاً وعملاً يُؤدِّي به عنا حقه، ويوجب لنا نافلة مزيده (٥) ﴾.

(١) - انظر تدوين السنة نشأته وتطوره، ص ٨١.

(٢) - انظر دراسات في الحديث النبوي: ١/١٤٣، تقييد العلم: ٩٩ - وما بعدها.

(٣) - انظر المتكلمون في الرجال: ٨٦.

(٤) - انظر: موضع أوهام الجمع والتفريق: ٥/١، وانظر المعرفة والتاريخ: ٢/٢٣٢.

(٥) - اقتباس من كلام الإمام الشافعي في الرسالة: ص ١٩.

شكر وتقدير

بعد حمد الله - تبارك وتعالى - والثناء عليه على توفيقه إياي للقيام بهذا البحث ، وإعانتته لي على الصبر على المراجعة والتفتيش في مظان هذا البحث وموارده ، أتقدم بالشكر لصاحب الفضيلة الشيخ الدكتور : محمد سعيد بن محمد حسن بخاري الذي قبل الإشراف على هذا البحث وأعانني بعد الله - تبارك وتعالى - بحسن توجيهاته تجاه الخطة والبحث ، ولقد فتح لي صدره وبيته للسؤال عما أشكل ، ومراجعة ما يكتب ، وإبداء ما يراه مناسباً ، وقد استفدت منه كثيراً في ذلك ، ولا أريد الإكثار من الإطراء لكنني أسأل الله عز وجل أن يثيبه على ما قدم لي أجزل الثواب وأعظمه .

كما أشكر هذه الجامعة على اهتماماتها بالعلم وطلابها والتشجيع على ذلك . وأشكر أيضاً أصحاب الفضيلة الذين وافقوا على مناقشة هذا البحث وإبداء ما يرون من توجيهات وسد للعيب والخلل الذي لا ينفك عنه إلا من عَصَم ، أسأل الله لي ولهم التوفيق والسداد في القول والعمل ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

" خطة البحث "

يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ، وأربعة أبواب ، وملحق للتراجم ، وخاتمة ، والفهارس العامة .

فأما المقدمة فقد جعلتها في ثلاثة مباحث :

الأول : الأسباب التي دعيت إلى اختيار الموضوع . تكلمت فيه عن جملة من الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة في هذا

الموضوع .

الثاني : أهمية هذا البحث وقيمه العلمية . ذكرت فيه ما أمكن من الأدلة ، التي نستطيع بواسطتها الجزم بأهمية مثل هذه

الدراسة ، وقيمتها عند المشتغلين بالحديث وعلومه .

الثالث : المنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث . أشرت فيه إلى الطرائق التي اتبعتها في جمع المادة العلمية لهذا البحث ،

والكتب التي اطلعت عليها لجمع المادة العلمية ، وكيفية صياغة هذه المادة . وأما التمهيد فكدلك جعلته في ثلاث مباحث :

الأول : اهتمام العلماء بـ " المشترك اللفظي " بينت فيه ما يدل على اهتمام العلماء المتقدمين والمتأخرين بهذا النوع من

التأليف ، وذلك بذكر عدد من أنواع التأليف ، التي تحدم المشترك اللفظي وتظهره وتبرزه ، وما ألف من كل نوع من تأليف .

الثاني : التعريف " بالمشترك اللفظي " فقد ذكرت أصل المادة عند علماء العربية ، ثم ذكرت تعاريف اصطلاحية لبعض علماء

اللغة والأصول .

الثالث : التأميل لشمسية هذا البحث من كلام المحدثين ، وذلك بجمع ما تفرق من كلمات لعدد من علماء الحديث

وأصوله تفصح بأن هذه التسمية أصلاً عندهم .

وأما الفصول الأربعة فهي :

" الباب الأول "

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند والمتن .

مهدت لهذا الباب بتعريف السند والمتن ثم ذكرت فيه ثلاثة فصول .

الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند . وجعلته في مبحثين : أولهما : " المشترك

اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الاتصال " . وذكرت فيه الألفاظ الآتية : السند ، الاسناد ، المسند ،

سمعت ، حدثنا ، أخبرنا ، أنبأنا ، عن ، قال ، روى . وقد تجوزت في ذكر الألفاظ الثلاثة الأولى هنا لأن المناسبة تقتضي ذلك . والثاني

" المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الانقطاع " . وذكرت فيه الألفاظ الآتية : المرسل ، المنقطع ،

المعضل ، جوده فلان .

الفصل الثاني : " المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المشتركة بين السند والمتن " وقد جعلته في ثلاثة

مباحث : أولها " المشترك في الألفاظ المتعلقة بتفرد راوي الحديث " وذكرت فيه لفظاً واحداً هو : الغريب .

والثاني : " المشترك في الألفاظ المتعلقة بتعدد رواة الحديث مع اتفاقهم " وذكرت فيه الألفاظ الآتية : المشهور ، المستفيض ،

المتابعة ، الشاهد . والثالث : " المشترك اللفظي في الألفاظ المتعلقة باختلاف رواة الحديث " وذكرت فيه : الشاذ ، المنكر ، المعلل .

الباب الثاني

"المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الجرح والتعديل" : ومهدت لهذا الباب بكلمة موجزة عن الجرح والتعديل : أهميته ، نشأة النقد ، ما قد يكون هناك من مناهج خاصة للمتكلمين في الرجال ، كثرة ألفاظ الجرح والتعديل . ثم جعلت هذا الباب في أحدهما "المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ التعديل" وذكرت فيه الألفاظ الآتية : ثقة حجة ، ثقة صدوق ، صحيح الحديث ، ليس به بأس ، عدل ، شيخ ، صالح ، مقارب الحديث ، حسن الحديث ، أرجو أن لا بأس به ، مقبول ، صدوق .

والثاني: "المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ التحريج" وذكرت فيه الألفاظ الآتية: ضعيف ، ليس بذلك ، ليس بالقوى ، غيره أوثق منه ، مجهول ، مجهول الحال ، لا أعرفه ، لين ، تكلموا فيه ، سكتوا عنه ، فيه نظر ، منكر الحديث ، طويل اللحية ، ليس بشئ ، يسرق الحديث ، تركه فلان ، متزوك ، ليس بثقة ، كذاب ، التشيع ، الإرجاء ، شيطان .

" الباب الثالث "

"المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ المراتب الحكمية" : مهدت لهذا الباب بإيجاز عن الغاية من دراسة الإسناد ، وهى الوصول إلى معرفة درجة الحديث قبولاً ورداً ، ثم ذكرت تحته فصلين: أحدهما "المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الحديث المقبول" وذكرت فيه الألفاظ الآتية: متفق عليه ، صحيح ، أصح شئ في الباب ، صحيح الإسناد ، حسن ، جيد .

الثاني: "المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الحديث المردود" وذكرت فيه الألفاظ الآتية: الضعيف ، لا يصح ، باطل ، لا أصل له ، موضوع .

"الباب الرابع"

"المشترك اللفظي عند علماء الحديث في بعض الألفاظ والمصطلحات" : مهدت لهذا الباب بذكر السبب الذى جعلنى أفرد هذه الألفاظ المتناثرة فى باب مستقل عن الأبواب الثلاثة السابقة ، وذكرت الألفاظ الآتية : الحديث ، الأثر ، السنة ، التخريج ، مولى ، ح ، خ ، ص ، صح ، ط ، ع ، ق ، ك .

وأما تراجم الأعلام فقد جعلت لها ملحقا فى آخر البحث بينت هناك الداعى إلى هذا التصنيع ، وطريقتى فى ترجمة العلم وسبب ذلك ، وقد بلغ عدد الأعلام ألفا إلا ستين علما (٩٤٠) ، ترجمت لسبعمائة واثنين وستين علما (٧٦٢) . وأما مائة وستون علما (١٦٠) فمشهورون ، إما صحابة وإما من مشاهير العلماء والمصنفين ، أرى عدم الفائدة فى ترجمتهم ، وأما ثمانية عشر علما (١٨) فلم أعثر لهم على ترجمة فيما بين يدى من كتب التراجم ، والله أعلم

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث . وأما الفهارس العامة ، فقد فهرست للآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والكتب الواردة فى البحث ، والأشعار ، والبقايع ، والأمكنة ، والفرق ، والطوائف ، وأما فهارس الأعلام فقد فهرست لهم فى ملحق التراجم ثم جعلت فهرسا لجميع محتويات هذا البحث . والله الموفق ..

المقدمة

وفيها ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الأسباب التي دعنتي الى اختيار هذا الموضوع .

المبحث الثاني : أهمية هذا البحث وقيمه العلمية .

المبحث الثالث : المنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث .

المبحث الأول

" الأسباب التي دعّنتني إلى اختيار هذا الموضوع "

لما كان المطلوب ممن يريد الحصول على الدرجة العلمية العالمية (ماجستير) أن يكتب رسالة علمية في مجال تخصصه فقد رأيت أن أكتب في موضوع يتعلق بعلوم الحديث ومصطلحه ، وذلك للأسباب الآتية :-

أولاً : الأهمية البالغة لعلوم الحديث ومصطلحه لمن أراد دراسة علم الحديث دراسةً متخصصةً متأنيةً ، حيث إنه قد حُبّب إلى نفسي علم الحديث ، وأصبح الشوق يحدوني إلى جمع ما ألفه المتقدمون والمتأخرون في هذا العلم الجليل ، وما يتعلق به ، وما ذلك الاهتمام مني إلا من أهميته البالغة ، ولذلك كثرت فيه التأليف ، وكثُر المصنّفون والباحثون فيه ، وذلك شاهد على ما قلت .

ثانياً : قد وقفت على كلماتٍ عددٍ من أهل العلم المعيّنين بالحديث وعلومه وخاصة المتأخرين الذين اهتموا بنقد الألفاظ ، ودراسة المصطلحات ، وتوجيهها وشرح معانيها في كتب التزاجم ، والرجال ، وشروح الحديث ، كلهم يدعو إلى فهم مصطلحات علماء الحديث ، وإدراك مقاصدهم من ألفاظهم الكثيرة المتنوعة ، سواء في الاصطلاحات والألفاظ العامة ، أو ألفاظ التعديل والتجريح على وجه الخصوص ، فشجعتني هذه الدعوة منهم - رحمهم الله تعالى - على أن أمضي هذه المدة في الوقوف على ما أمكن من تلك الألفاظ والمصطلحات ، عسى الله أن ينفعني بها عاجلاً و آجلاً .

ثالثاً : ومن تلك الأسباب أيضاً أن مادة هذا البحث مَنُثُورة في كتب علوم الحديث ومصطلحه ، مبثوثة في كتب الرجال والتزاجم والسير والعلل ، فأحببت المساهمة - بجمع تلك الألفاظ في مكان واحد ، على مساقٍ واحدٍ ليسهل عليّ وعلى غيري الوقوف عليها حين طلبها .

وليس هذا النوع من التأليف غريب فقد ذكر العلماء أن « من ضروب التأليف أن يعتمد باحث إلى مادة علمية مفرقة فيقوم بجمعها والتأليف بينها ، أو علم منشور فيقوم بترتيبه وإخراجه في أحسن حلة » (١)

تلك هي مجمل دواعي الاختيار ، ومع هذا فإنني لا أدعي الإحاطة والاستقراء لجميع الألفاظ المشتركة ، فهذا أمر صعب المنال ، ويحتاج إلى زمن طويل لجمع جميع الألفاظ - خاصة ألفاظ الجرح والتعديل - ومعرفة مناهج

(١) ذكر هذا ابن حزم ومنه أخذها أبو حيان وغيره ونقلها ابن سيد الناس في أول شرحه للترمذي . إضاءة الراموس : ٢٨٨/٢

المحدثين لكل لفظة من تلك الألفاظ ، ولكن كما قيل : ما لا يدرك كله لا يترك جُلّه ، وبالله التوفيق ومنه نستمد
العون والتسديد .

وختاماً فإنني أقول : وما كان في هذا البحث من صواب فذلك عائد إلى توفيق الله سبحانه وتعالى وإعانتة
لي ، ثم إلى أولئك العلماء النُجَبَاء الذين أفنوا أعمارهم وقَضَوْا أوقاتهم في خدمة هذا العلم تأليفاً ، وشرحاً
وإيضاحاً ، وتقعيداً ، واستدراكاً ، وتنبيهاً ، جزاهم الله عن هذا العلم خيرَ الجزاءِ وأوفره ، وما كان في هذا
البحث من الخطأ فمن ضَعْفِي وعجزِي وتقصيري وقلة علمي وإدراكي، وإلى الله المشتكى وعليه التكلان ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

المبحث الثاني

أهمية البحث وقيّمته العلمية :

لقد حرص المسلمون من لدن عصر النبوة على حفظ السنة في صدورهم و صحائفهم ، ونشرها بينهم وروايتها عند الحكم على نواز لهم والتحاكم إليها .

وكان الرواة الأول لسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - صحابة عدول ضابطون متقنون يتحرّون الدقة والإتقان في رواية حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ثم جاء من بعدهم التابعون واجتهدوا في نقل السنة كما سمعوها وتعلموها .

ومع هذا نجد عدداً من الصحابة والتابعين نقدوا الأخبار ، وتثبتوا في أحوال الرواة ، كل ذلك حفاظاً على السنة ، وبقاءها صافية من كل شائبة .

وهكذا بقيت السنة صافية نقية حتى وقعت الفتنة ، وظهرت الفرقة السياسية ، وانتشرت النحل والعصبية ، وزاحمت الثقافات الأعجمية المعارف الشرعية ، وظهر من تعدد الكذب ترويجاً لبدعته ، وانتصاراً لمذهبه ونحلته ، فاتبرى - كما يقول المزي رحمه الله - (حفاظ عارفون وجهابذة عالمون وصيارفة ناقدون ينفون عن السنة تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فتنوعوا في تصنيفها وتفننوا في تدوينها على اتحاء كثيرة ، وضروب عديدة حرصاً على حفظها وخوفاً من إضاعتها) (١) .

كل ذلك بأمانة نادرة ، وإتقان منقطع النظير ، وحملوها الأبناء والأحفاد ، كما حملوها هم بأمانة وإتقان ، وهكذا كان المسلمون مغنيين بدينهم ، وبسنة رسولهم - صلى الله عليه وسلم - (نضر الله وجوههم) حتى شادوا منها هذه الأسفار العظام ، فقد عُنوا بنقل الصحيح والضعيف من ذلك ، بل ونقل الموضوع والمكذوب ، الأول نقلوه للعمل به والاحتجاج ، والثاني للتحذير منه ، والحدار من الوقوع فيه ، وقد قسموا هذا كله اقساماً مرتبة ، ونظموه تنظيماً تُعجزُ جودته الوصف والإطراء والمديح ، حتى أصبح من السهل اليسير على كل أحد أن يعلم صحيح السنة من ضعيفها من مكذوبها بأيسر حيلة وأقرب وسيلة .

وقد بالغ علماء الحديث وفرسان الرواية في تفصيل ذلك ، وتمييز أنواعه وأقسامه، فوضعوا للصحيح مصنفات خاصة، ووضعوا للموضوع كذلك مؤلفات خاصة، وقد صيغت هذه الكتب وغيرها بأيدي ماهرة وعقول صحيحة بارعة منظمة .

وإن من التأليف في هذا الباب ما أُلِّف في علوم الحديث ومصطلحه؛ فأُلِّفَتْ في أحوال الإسناد في الرجال : كتب التاريخ/ والطبقات ، والثقات، والوفيات ، ومعرفة الوجدان ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ، وأصناف المدلسين/ والكذابين ، وفي أحوال الخبر : كتب العلل. وتكلم العلماء على ألفاظ مراتب القبول والرد، وتفسير ألفاظ الجرح والتعديل، وتعددت أنواع علم أصول الحديث، حتى إنه نقل عن ابن الملقن أن أنواعه تزيد على المائتين (١).

فلما كانت المائة الرابعة وفيها نضجت العلوم ، واستقر الاصطلاح ، أَلَّفَ الرامهرمزي كتابه ((الحدث الفاصل)) فجمع في ذلك العلم كثيراً من أنواعه ، ثم جاء بعده الحاكم فألف كتابه ((معرفة علوم الحديث)) ثم جاء بعده أبو نعيم الأصفهاني ثم الخطيب البغدادي ، ثم القاضي عياض ، ثم الميائجي ، وبعد كل هؤلاء وغيرهم جاء أبو عمرو بن الصلاح فصنف كتابه المشهور، وعليه عكف من بعده بالدرس ، والاختصار والشرح ، والنظم والمعارضة ، والانتصار ، وأصبح العمدة لمن جاء بعده .

وإذا كان لكل علم من العلوم الإسلامية اصطلاحات وألفاظ مخصوصة (٢)، فإن لعلماء الحديث المتقدمين منهم والمتأخرين ، ألفاظاً واصطلاحات تعارفوا عليها فيما بينهم أصبحت بعد نشوء هذا العلم وارتقائه بمثابة قواعد وأصول ومداخل لمن أراد دراسة علم الحديث، والدخول إليه من أبوابه، والفهم عن أهله مرادهم .

وإذا كان هناك اتفاق بين العلماء، في أهمية معرفة الاصطلاحات في سائر العلوم والفنون فإن أهمية هذا البحث وقيمتها العلمية تظهر فما يلي :

أولاً : كون هذا البحث أوقف على اصطلاحات عدد من علماء الحديث، وأئمة الجرح والتعديل ، في الألفاظ الدائرة بينهم، وذلك له أهميته البالغة كما لا يخفى على المشتغلين بهذا الفن . ومن باب التدليل على ذلك فسأذكر هنا ما يدل على أن من خَفِيَ عليه اصطلاح الحدث أو العالم فلا بد أن يقع في الخطأ والغلط وتحميل الكلام ما لا يحتمل فأقول :

(١) تدريب الراوي : ٥/١

(٢) انظر فقه النوازل : ١٢٧/١

١- إن من أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الراوي ، الاختلاف في الاصطلاح ، فإذا جاء المتأخر ولم يتنبه لاصطلاح المتقدم، وحمل عبارة ذلك الناقد المتقدم على ما شاع في اصطلاح علماء ذلك الفن، وقع في الخطأ والغلط، ونسب قولاً لمن لم يقل به، بسبب الجهل بالاصطلاح الخاص لذلك الناقد.

والأمثلة على هذا كثيرة ومنها: أن الإمام أحمد قد يطلق على الراوي: "منكر الحديث" ويقصد بذلك تفرّد هذا الراوي، وإن كان ذلك الراوي ثقة، فإذا جاء من يبحث عن أحوال الرواة ووقف علي قول أحمد هذا، ظن أن الإمام أحمد قد جرح الراوي بهذا اللفظة، على ما هو مشهور من معناها عندهم، والواقع غير ذلك، ولذلك نجد الحافظ ابن حجر في مقدّمة الفتح في مبحث الدفاع عمن تُكلم فيهم من رجال البخاري يُنبّه إلى هذا، ومن ذلك قوله في "يزيد بن عبد الله بن خُصيفة": "... ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: " منكر الحديث"، قلت -أي الحافظ- هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُعرب على أقرانه بالحديث، عُرِفَ ذلك بالاستقراء من حاله (١).

فإذا رأى هذه اللفظة "منكر الحديث" عن الإمام أحمد في يزيد بن خُصيفة من لا يُحسن فهم مقاصد هذا الإمام من إطلاق هذه اللفظة، فلا بد أن يجرح ابن خُصيفة مستدلاً بقول أحمد. ولهذا نظائر كثيرة تراها في المطولات من كتب الرجال، وقد اعتنى بهذا-أيما عناية-الحافظان الجليلان: الذهبي وابن حجر، ومن أمعن النظر في مؤلفاتهما حصل خيراً كثيراً وأصبح لديه ملكة قوية راسخة، في كيفية التعامل مع أقوال النقاد في الرجال.

٢- إن خفاء الاصطلاح يُوقع في الوهم والغلط، وينشأ عن ذلك تغليط المصيب ، وتوهم المتيقن ، وكم يقع للعلماء من هذا - فضلاً عن غيرهم ، ممن لم يبلغ مبلغهم - والعصمة للأنبياء. فهذا الإمام الكبير ابن عدي -رحمه الله- يذكر صحابياً في كتابه "الكامل في الضعفاء" بسبب وقوفه على عبارة للإمام البخاري في ذلك الرجل، يظن أن البخاري يجرحه بها، يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في بيان ذلك في ترجمة "عُتْبَةُ بن عُويم بن ساعدة الأنصاري":

قال البخاري: عُتْبَةُ بن عُويم لم يصح حديثه، وكذا قال أبو حاتم، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، قلت: ما أراد البخاري بقوله: لم يصح حديثه إلا الاضطراب الواقع في الإسناد، فظن ابن عدي أنه ضَعُفُه، فذكره في "الكامل" وقال لا بأس به، ومادري أنه صحابي (٢).

(١) - هدي الساري: ص ٤٧٦.

(٢) - تهذيب التهذيب: ٩٢/٧، الإصابة: ٤٥٥/٢، والجرح والتعديل: ٣٧٢/٦، وانظر الكامل: ٣٥٧/٥.

ويقول ابن دقيق العيد: ولقد قرأت جزءاً على بعض الشيوخ، فكان كاتبه يعمل على الكاف علامة شبيهة بالخاء، التي تكتب على الكلمات دلالة على أنها نسخة أخرى، وكان الكلام يُساعد على إسقاط الكلمة وإثباتها في مواضع، فقرأت ذلك على أنها نسخة، وبعد فراغ الجزء تبين لي اصطلاحه فاحتجت إلى إعادة قراءة الجزء. (١)

ومن ذلك أيضاً أن من اصطلاح الإمام البخاري في التأريخ أنه إذا عرّف اسم الرجل على وجهين، يقتضي الترتيب وضعه بحسب أحدهما في موضع، وبحسب الآخر في آخر، ترجمه في الموضعين فمن ذلك شيخه محمد بن إسحاق الكرمانى، يُعرف أيضاً بمحمد بن أبي يعقوب، ذكره في موضعين من المحمّدين، فقال في الموضع الأول: محمد بن إسحاق هو ابن أبي يعقوب الكرمانى، مات سنة أربع وأربعين ومائتين (٢)، وقال في موطن آخر: محمد ابن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرمانى (٣) قال الخطيب: والوهم في هذا أظهر من أن يُذكر ما يُستند إليه أو يُحتاج إلى أمر يُستشهد به عليه. (٤)

ومن ذلك عبد الله بن أبي صالح ذكوان، يقال لعبد الله "عبّاد" فذكره البخاري في باب عبد الله (هـ) وفي باب عبّاد (٦) وكلامه في الموضعين، وفي ترجمة صالح بن أبي صالح ذكوان صريح في أنه لم يلبس عليه.

ومن ذلك مسلم بن أبي مسلم، يقال له "الخيّاط" فذكره في مسلم بن أبي مسلم (٧) وفي مسلم الخياط (٨) وسياقه صريح في أنه لم يلبس عليه.

فهذا هو اصطلاح البخاري. وصاحب "التهذيب" يذكر الرجل في موضع مفصلاً، ثم يذكره في الموضع الآخر مختصراً جداً، ويُحيل على ذلك. وصنيع البخاري إن لم يكن أحسن من هذا فعلى كل حال ليس بوهم. ولكن الخطيب يعد هذه أوهاماً. (٩) أفاد هذا العلامة المعلمي (١٠) - رحمه الله تعالى - ولذلك نجد الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - لما ذكر اصطلاح ابن حبان في "كتاب الثقات" وأنه يذكر في كتابه هذا كل من ارتفعت جهالة عينه عند ابن حبان، وليس فيه جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر. قال

(١) - الاقتراح: ٤٢، وقال: وينبغي أن لا يصطلح الإنسان مع نفسه اصطلاحاً لا يعرفه غيره يخرج به عن عادة الناس.

(٢) - التاريخ الكبير: ٤١/١.

(٣) - التاريخ الكبير: ٢٦٧/١.

(٤) - موضح أوهاام الجمع والتفريق: ١١/١.

(٥) - التاريخ الكبير: ٨٣/٣.

(٦) - التاريخ الكبير: ٣٨/٦.

(٧) - التاريخ الكبير: ٢٧٢/٧.

(٨) - التاريخ الكبير: ٢٦٠/٧.

(٩) - انظر موضح أوهاام الجمع والتفريق: ١٣٤/١، ١٧٣.

(١٠) - انظر مقدمة الموضح: ١٢/١-١٣.

- رحمه الله -: ولأجل ذلك ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه. ولا اعترض عليه فإنه لا يُشاح في ذلك. (١)

هذا في الاصطلاحات التي ينهجها الأئمة فيما يكتبون ويؤلفون. ومن جهل معرفة شيء فلا بد أن يخطيء في فهمه، ولا يهتدي إلى المراد إلا بعلم فهذا السيوطي - رحمه الله - يقول في معرض كلامه عن فهم اصطلاح المحدثين: "كما رأى من لا معرفة له بالفن قول الترمذي في حديث: "أنا دار الحكمة وعلي بابها" في بعض النسخ: هذا حديث منكر، فظن أنه أراد أنه باطل أو موضوع، لعدم علمه بالمصطلح، وجعله أن المنكر من أقسام الضعيف الوارد، لا من أقسام الباطل الموضوع، وإنما هذا لفظ اصطلاحوا عليه، وجعلوه لقباً لنوع محدود من أنواع الضعيف كما اصطلاح النحاة على جعلهم الموصول - مثلاً - لقباً لبعض أنواع المعرفة..." (٢)

والشاهد من هذا أن السيوطي - رحمه الله - رأى أن من فهم قول الترمذي "منكر" على ما سبق فقد فهم خطأً جهله بالاصطلاح، والترمذي لا يقصد المعنى الذي ذهب إليه هذا. كذا قال السيوطي كما ترى، وسيرد في هذا البحث في لفظة "منكر" ما يدل على إطلاق "منكر" على الموضوع.

٣- إن خفاء الاصطلاح، ربما أوقع في إشكالاتٍ أوجبها حملُ كلام الناقد، أو العالم على ما اشتهر من الاصطلاح، مع أن المراد غير ذلك، لذا يقول العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - بعد أن ذكر قول حذيفة - رضي الله عنه - : "إنما يفتي الناس أحد ثلاثة : من يعلم ما نُسخ من القرآن..." قلت: مراده ومراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ، رفع الحكم بجملته تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة إما: بتخصيص، أو تقييد، أو حمل مطلق على مقيد، وتفسيره وتبيينه، حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط، والصفة، نسخاً، لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر، وبيان المراد. فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو: بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمر خارج عنه، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه مالا يحصى، وزال عنه به إشكالاتٌ أوجبها حملُ كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر. (٣)

وما هذا إلا بسبب الإجمال في الألفاظ الذي يولده الاشتراك، فإن الباحث إن لم يتنبه إلى هذا زلّت به القدم ووقع في الغلط، لذلك نجد الفقهاء - رحمهم الله - يتوقفون عن إطلاق الفتوى إذا كان السؤال مشتملاً على لفظة من الألفاظ التي وقع فيها الاشتراك، خشية الوقوع في الخطأ، ويصف ابن الجوزي - رحمه الله - حالهم مع ذلك فيقول: متى كان الاسم مشتركاً بين مسميين، كان إطلاق الفتوى على أحدهما دون الآخر خطأً، ويذكر

(١) فتح المغيث: ٤٣/١، تدريب الراوي: ١٠٨/١

(٢) الحاوي: ٢٨٣/٢. وسيأتي تخريج الحديث والكلام على هذه اللفظة "منكر"

(٣) - إعلام الموقعين: ٣٥/١.

أمثلة على هذا، ومنها قوله: أن يقول المستفتي: ماتقول في وطء الرجل زوجته في قرنِها - فإن القرء يقع عند اللغوَيْن على الأطهار وعلى الحيض - فقول الفقيه: يجوز إشارة إلى الطهر، ولا يجوز إشارة إلى الحيض خطأ^(١)

بل إننا نرى أنهم يعدون الاشتراك في بعض الألفاظ سبباً لوجود الخلاف بين العلماء^(٢) في بعض المسائل. ومن ذلك مسألة عدة الحائض المطلقة هل تعتد بالحيض أم بالطهر؟ وسبب الخلاف: أن القرء مشترك بين الطهر والحيض. ومن ذلك أيضاً ما لو زنى الأب بامرأة هل يجوز للأبن نكاحها، أو يحرم؟ وسبب الخلاف أن لفظة النكاح في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ * مشترك بين العقد، والوطء، فيطلق ويُراد به العقد، ويُطلق ويُراد به الوطء، ويُطلق عليهما معاً، وهناك مسائل أخرى هي من هذا القبيل^(٣) وليس هذا عند الفقهاء فحسب، بل نجد المعنَّين بالتوحيد يُنبهون على هذا. يقول شيخ الإسلام في بيان مقولة من قال: "إن مذهب السلف إنما هو التوحيد، والتنزيه، دون التشبيه، والتجسيم، قال - رحمه الله -: "فيقال له: لفظ التوحيد، والتنزيه، والتشبيه، والتجسيم، ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم، وكل طائفة تعني بهذه الأسماء مالا يعنيه غيرهم، ثم ذكر اصطلاحات بعض الطوائف في مدلول هذه الألفاظ^(٤).

وقال أيضاً: إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد، فإنه يُقال: لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك... ثم شرع - رحمه الله - في توجيه هذه المقولة وبيان ماهو الحق^(٥).. إلى غير ذلك من البراهين التي تظهر للنظر المتأمل.

ثانياً: ومما يدل على أهمية هذا البحث: أنه أوقف على طرائق الكشف عن اصطلاحات الأئمة وبيانها إذ إن الكشف عن ذلك إما أن يكون من العالم نفسه كأن يقول: أريد بكذا كذا وكذا. ومن ذلك أن الإمام البخاري قال كاشفاً عن اصطلاحه في لفظة "منكر الحديث" كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه^(٦). وبهذا عَلم العلماء منزلة هذه اللفظة عند الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - ومن ذلك أيضاً ما حكاه حمزة بن

(١) - تلبس إبليس: ١٤٤.

(٢) - الصواعق المرسلة: ٥٧٣/٢.

(٣) - انظر اثر الاختلاف في القواعد الأصولية في إختلاف الفقهاء، ص ٧٠، ولقد برع العلامة الشنقيطي - رحمه الله - في حل هذا الإجمال في آيات الأحكام وفي غيرها من الآيات مستعيناً بدلالة القرآن والسنة على القرآن في كتابه الماتع "أضواء البيان" وانظر منه ٧/١.

(٤) - مجموع الفتاوى: ١٥٠/٤.

(٥) - الفتاوى: ٤٣/٣.

(٦) - لسان الميزان: ٥/١.

* سورة النساء آية (٢٢)

يوسف السَّهْمِي قال: سألت أبا الحسن الدَّقُطْنِي قلت له: إذا قلت: فلانٌ لينٌ. أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متزوّك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيءٍ لا يسقطه عن العدالة (١).

وإما أن يتولّى الكشف عن اصطلاح العالم تلامذته، وخاصّته، ومن جاء بعده من أهل الاختصاص، وهذا كثير ومنه ما حكاه الحسن بن عيسى النيسابوري مولى ابن المبارك، قال: سألت عبداً لله بن المبارك عنه -يعنى عن عبد السلام بن حرب- فقال: قد عرفتُه، وكان إذا قال: قد عرفتُه فقد أهلكه (٢). ومنه أيضاً ما جاء في ترجمة أبي الأزهر -أحمد بن الأزهر- قال مكّي بن عبدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر، فقال: اكتب عنه. قال الحاكم هذا رسم مسلم في الثقات (٣).

ومن ذلك أيضاً أن أيّوب كان يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير، فقال أحمد ابن حنبل: يضعفه بذلك (٤).

- وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عن إسحاق الملقّي؟ فقال بيده هكذا، أي ليس بشيء (٥).
- وقال البرذعي: قلت لأبي زُرعة: محمد بن سعيد الأثرم؟ قال: ليس، كأنه يقول: ليس بشيء (٦).
- وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن صالح بن موسى الطَّلحي؟ فقال: ما أدري كأنه لم يرْضَه (٧).
- وقال أيضاً: قال أبي: كان وكيع إذا حدّث عن سفيان، عن مسلم الأعور، يقول: سفيان عن رجل، وربما قال: سفيان عن أبي عبد الله عن مجاهد، وهو مسلم، قلت: لم لا يُسمّيه قال: يضعفه (٨).
- وقد سئل يحيى بن معين عن أبي بكر الأَعين، فقال: ليس هو من أصحاب الحديث، قال الخطيب معلقاً: عنى يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلّله، والنقاد لطرقه مثل علي بن المديني ونحوه، وأما الصّدق والضبط لمّا سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه (٩).

(١) - سؤلات السّمي: ص ٧٢، أجوبة الحافظ المنذري: ص ٦٠.

(٢) - تهذيب التهذيب: ٢٨٣/٦.

(٣) - تهذيب التهذيب: ١٢/١.

(٤) - ميزان الاعتدال ٣٧/٤. الذهبي ومنهجه في الميزان: ٥٢٦/١.

(٥) - ميزان الاعتدال: ٢٠١/١.

(٦) - أسئلة البرذعي: ٤٩٠/٢.

(٧) - العلل: ٩١/٢.

(٨) - العلل: ٤٨٣/٢.

(٩) - تاريخ بغداد ١٨٣/٢.

حديثاً من عبدالرزاق؟ قال: لا، ثم يعلق الذهبي بقوله: ما أدري ما عني بحسن حديثه، هل هو جَوْدَةُ الإسناد؟ أو المتن، أو غير ذلك. (١)

وأقول: إن معرفة الاصطلاح الخاص ليس بالأمر الهين - خاصة إذا لم ينص عليه صاحبه، ولم يصرح به تلامذته نقلًا عنه، أو بما ظهر لهم من إطلاقات شيخهم. فإن معرفة ذلك تستلزم طول ممارسة واستقراء وسيأتي قول الذهبي: "نحن نفتقر إلى تحرير عبارات الجرح والتعديل..".

والمعلمي يقول: صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر. (٢)

وذلك لأن لعلماء الحديث وأئمة الجرح والتعديل أساليب متنوعة وألفاظ متكاثرة في مقام جرح الرواة وتعديلهم فربما كان التوثيق خاصاً، وكذلك التضعيف، وهو ما يعبر عنه بالتوثيق والتضعيف النسبي، وربما حكموا على راوٍ من الرواة مُقَارَنًا بغيره، وربما كان جرح الراوي أو تعديله بإشارة، أو حركة، كتحريك الرأس أو اليد أو الالتفات، أو القيام من المجلس، أو الإشارة باللسان، أو غير ذلك من الإشارات والحركات التي يفهم منها مَقَالُ الناقد في الرجل، وذلك ظاهر للسائل أو لمن حضر. وربما تعدى ذلك إلى استعمال الناقد لألفاظ نادرة يقل وُرودها، وقد يصعب مراد الناقد من ذلك اللفظ، هل يريد التعديل أو التجريح. (٣)

وأما الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث، في الجرح والتعديل فهي كثيرة جداً حتى قال السخاوي - رحمه الله تعالى -: فمن نظر كتب الرجال ككتاب، ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة.

وقد كان الحافظ ابن حجر يتشوق إلى تتبعها، وجمعها، وتنزيل كل لفظة في منزلتها اللاتقة بها، من سلم الجرح والتعديل، وهذا صنيع حسن يقول السخاوي: ولو اعتنى بارع بتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر. (٤)

(١) - سير أعلام النبلاء: ٥٦٩/٩.

(٢) - الفوائد المجموعة: ص ٩.

(٣) - ولقد اعتنى الدكتور سعدي الهاشمي بجمع عدد من هذه الألفاظ النادرة في التجريح والتعديل وشرحها، فامتع في كتابه، شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، و"شرح ألفاظ التعديل النادرة أو قليلة الاستعمال".

(٤) - فتح المغيث: ١٠٩/٢، ولقد اجتهد أبو الحسن مصطفى بن اسماعيل في جمع عدد كثير من ألفاظ الجرح والتعديل، منشورة في كتب الرجال والتراجم وشرح معانيها على ما تيسر له والحق كل لفظة بمرتبها على ما ظهر له فجزاه الله خيراً.

وإذا كان هذا هو شأن ألفاظ الجرح والتعديل، وكلمات العلماء في الرواة، فهذا مما يدعو إلى الوقوف على هذه الألفاظ، ومعرفة معانيها، وما يريده العلماء بإطلاقها على الرواة .

وعلى الرغم من تلك الجهود التي بذلها السابقون في تقييد اصطلاحات علماء الحديث، والكشف عنها، نجد عدداً من أولئك النقاد المهرة ينبهون على ضرورة معرفة الإصطلاح، والتنبه له، فيما كُشف وعُرف، وفيما لم يُعرف بعد.

فهذا الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- يقول: وبين ذلك -يعني بين أعلى عبارات التعديل وأدنى عبارات الجرح- أمورٌ كثيرة يَعْسُرُ ضبطها... وثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها. (١)

ويقول الحافظ الناقد الذهبي -رحمه الله- : والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهمُّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عُرِفَ ذلك الإمام الجهد، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة. (٢)

وما هذا البحث إلا إسهام، في إيضاح بعض تلك المصطلحات، المتعلقة ببعض أنواع علوم الحديث، وألفاظ الجرح والتعديل، وأحكام العلماء، على الحديث، قبولاً ورداً.

ثالثاً : وما قد يكون دليلاً على أهمية هذا البحث أنه حفظ بعض وقت الباحث وجهده ؛ فإن جَمَعَ الألفاظ التي يظهر فيها اصطلاح خاص لعالم أو لأكثر، أو أنها تحتل عدة معان. في مكان واحد بين يدي الباحث، يعود عليه بحفظ وقته وجهده فيما لو ذهب يُفْتَش في بطون الكتب والدفاتر بنفسه، ومقارنة أقوال الأئمة. وكم نحن بحاجة إلى حفظ أوقاتنا وصرفها فيما يعود علينا وعلى أمتنا بخير الدنيا والآخرة.

رابعاً : وأما الفائدة الرابعة من هذا البحث فإنها تظهر لنا لو أن من ألوان جهود سلفنا الصالح في العناية بسنة النبي ﷺ من خلال نقد الإسناد، والكلام في الرواة وتمييز المقبول من المردود، وتقعيد هذا العلم الشريف، بقواعد راسخة -بَهَرَت العدو وفرح بها الصديق- أصبحت معالم في طريق من أراد الاستهداء بهدي النبي ﷺ والتعرّف على أقواله وأفعاله، وسيرته. وصدق الله حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. (٣)

(١) - الباعث الحثيث: ص ١٠٠.

(٢) - الموقظة: ص ٨٢.

(٣) سورة الحجر آية (٩)

وأقول أخيراً: إنه - وبحمد الله - لما قُعدت قواعد علوم الحديث، ورُسِمت حدوده ومصطلحاته، وكُثِرَ التأليف في ذلك وإلى وقتنا هذا، - وفي ذلك خير - فعلى الناظر في هذه القواعد التي حَرَزَها المتأخرون، أن يراعي مقاصد المتقدمين، وأن لا ينزل كلَّ كلامٍ لهم على تلك القواعد، فإن التأخر يحتاج إلى مراعاة اصطلاح المتقدم. ويشير إلى هذا الحافظ ابن حجر وهو يتكلم عن مذاهب العلماء في صيغ الأداء حين قال: ... التَّحْدِيثُ والإخبار والإنباء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف: فمنهم من استمر على أصل اللغة، ومنهم ... نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لنلا يختلط، لأنه صار حقيقة عُرفية عندهم، فمن تَجَوَّزَ عنها احتاج إلى الإتيان بقريضة تدل على مراده، وإلا فلا يُؤمن اختلاط المسموع بالجواز، بعد تقرير الاصطلاح، فيُحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على مَحْمَلٍ واحد بخلاف المتأخرين. (١)

ويقول الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - وهو يُناقش مسألة تصحيح الحديث، وتصحيح الإسناد:

إن أهل العلم بالحديث لم يزلوا يقولون: صَحَّ عن رسول الله ﷺ، وذلك جَزَمُ منهم بأنه قاله، ولم يكن مُرادهم ما قاله بعض المتأخرين: إن المراد بالصحة صحة السند لا صحة المتن، بل هذا مُرادٌ من زعم أن أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم، وإنما كان مرادهم صحة الإضافة إليه، وأنه قال، كما كانوا يَجْزِمُونَ بقولهم: قال رسول الله ﷺ، وأمر ونهى، وفعل رسول الله ﷺ، وحيث كان يقع لهم الوهم في ذلك يقولون: يُذكر عن رسول الله ﷺ ويروى عنه ونحو ذلك (٢) .. إلى آخره كلامه - رحمه الله تعالى - وفيه تنبيه على مُرادهم بهذه اللفظة، وإشارة إلى لزوم التدقيق في المصطلحات، ومعرفة الصواب وغيره.

وَيَتَعَيَّن أيضاً على الباحثين الدارسين سَنَاهِجُ أئمة الحديث، وأثرهم في الرواية تقرير مُراد ذلك الإمام الناقد من ألفاظه وعباراته، وهل له مصطلحات خاصة، أو أنه مساير للآخرين في ذلك .. خاصة إن كان من المتكلمين في الرجال - فيتعين حينئذ دراسة ألفاظه وتنزيلها المنزلة اللائقة بها في سلم التعديل والتجريح.

وإلى هنا انتهى ما مَنَّ الله به من تَقْيِيدٍ يُوَضِّحُ أهمية هذا البحث وقيمته والحاجة إليه.

(١) - فتح الباري: ١/١٧٥.

(٢) - مختصر الصواعق المرسلة: ٣٩٥/٢.

المبحث الثالث

الطريقة والمنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث

لكل بحث طريقة ومنهج ، ولكل باحث طريقته ومنهجه في إعداد المادة العلمية لبحثه ، وترتيبها وتصنيفها، وصياغتها على الوجه المناسب، البعيد عن التكلف والتعقيد .

وقد سلكتُ في بحثي هذا من حيث جمع المادة العلمية وتهذيبها وصياغتها الطرق الآتية :-

أولاً : لما كان هذا البحث قائماً على جمع مادة علمية منشورة في بطون كتب مصطلح علوم الحديث ، والسِّير والتراجم ، وشروح الحديث ، وكتب الجرح والتعديل ، ثم التأليف بينها وسياقها مساقاً واحداً فقد قمت بقراءة عددٍ من كتب علوم الحديث التي اعتنت بجميع أنواع علوم الحديث والكلام عليها، وكان جُلّ اعتمادي على أربعة منها وهي (الكفاية) للخطيب البغدادي ، وكتاب ابن الصلاح و (فتح المغيـث) للسخاوي و (تدريب الراوي) للسيوطي .

ثم بعد ذلك تناولت ما تيسَّر لي من كتب الرجال ، والجرح والتعديل وقد اعتمدت على كتب المتأخرين الذين اهتموا بجمع أقوال أئمة النقد مع التمهيص لتلك الأقوال والتعليق عليها والاستدراك والتحليل، ويمثِّل هذا الاتجاه الحافظات الجليلات الذهبي وابن حجر، فقد استفدت كثيراً من كتبهم وبخاصة الكتب التالية : (ميزان الاعتدال ، سير أعلام النبلاء ، تهذيب التهذيب ، لسان الميزان) وكذلك من غيرها من تأليفهم النفيسة المفيدة كما يراه الناظر في هذا البحث .

ثم بعد ذلك يَمَّمْتُ وجهي نحو الكتب المتخصصة في الجرح والتعديل التي اعتنت بجمع بعض قواعده وبعض ألفاظه ككتاب اللكنوي الذي هو (الرفع والتكميل) وكتاب التهانوي المطبوع باسم (قواعد في علوم الحديث) وقد استفدت من هذين الكتابين كثيراً ، كما هو ظاهر في هذا البحث ، وإن كان الأخير منهما إنما هو عبارة عن كتاب اللكنوي مع زيادات يسيرة .

وأما بالنسبة لكتب شروح الحديث فقد استفدت كثيراً من شرح البخاري للحافظ ابن حجر الذي هو (فتح الباري) ومقدمته (هدي الساري) وغيره من كتب شروح الحديث كما يراه المتأمل في هذا البحث .

ثانياً : بعد استعراض ما تقدّم من الكتب وغيرها من الكتب الكثيرة المتخصصة في المصطلح والتزاجم والرجال، قُمتُ بجمع المادة العلمية وذلك بكتابة ما يتعلق بكل لفظة من ألفاظ المصطلح ، وألفاظ الجرح والتعديل على بطاقة، حتى اجتمع عندي عددٌ كبير من الألفاظ والبطاقات ، ثم بعد ذلك :

ثالثاً : قُمتُ بتصنيف هذه البطاقات وذلك بجمع ما يتعلق بكل لفظة على حدة ، ثم حذفت المكرر وما لا أستفيد منه مما ليس على شرط البحث وبقي ما عداه ، بعد ذلك ، ومن خلال هذا الجمع الذي عقبه التصنيف ظهر لي ما هي الألفاظ التي تحمل أكثر من معنى عند علماء الحديث والمتكلمين في الرجال .

رابعاً : بعد معرفة تلك المعاني والوقوف عليها حاولت أن أصوغها صياغةً سهلة ميسورة مقدماً المعنى المشهور لذلك اللفظ ثم ما عداه من المعاني .

خامساً : بعد ذلك أشرعُ في تفصيل هذه المعاني، وذلك بذكر من نبّه عليه أو استنبطه أو من ذهب إليه إن كان مذهباً لبعضهم وذكر الأدلة على تلك المعاني متى رأيت الحاجة داعية إلى ذلك .

هذه مجمل الطرق التي سرت عليها في إعداد هذا البحث ، وسوف يطلع الناظر في هذا البحث على غير ما ذكرت هنا ، ليرى مقدار ما بذلته من جهد وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : التعريف بـ " المشترك اللفظي " .

المبحث الثاني : اهتمام العلماء بـ " المشترك اللفظي " .

المبحث الثالث : التأصيل لتسمية هذا البحث بـ " المشترك اللفظي " من كلام المحدثين .

المبحث الأول

"التعريف بالمشترك اللفظي"

قال ابن فارس: الشينُ والراءُ والكافُ أصلان، أحدهما: يدل على مقارنة وخلافٍ انفراد، والثاني:.....
فالأول: "الشركة" وهو أن يكون الشئ بين اثنين، لا ينفرد به أحدهما. ويقال: شاركت فلاناً في الشئ إذا
صرت شريكه، وأشرت فلاناً إذا جعلته شريكاً لك... (١)

وفي الصحاح: رأيت فلاناً مُشترَكاً إذا كان يُحدِّث نفسه كالمهموم، وفريضةً مشتركةً يستوي فيها
المقتسمون، وطريق مشترك يستوي فيه الناس... (٢)

فظاهر من هذه المادة، وتصاريدها، أن معناها عند العرب ما أشار إليه ابن فارس - رحمه الله - وغيره من
علماء العربية من عدم الانفراد، سواء في الأشخاص، أو الألفاظ، أو غير ذلك.

وأما المشترك اللفظي في الاصطلاح، فقد تناوله بالتعريف علماء اللسان "اللغويون" باعتبار صلته الوثيقة
بمعاني كلام العرب، وما تريده من ألفاظها، وكذلك علماء أصول الفقه باعتبار تأثير معاني اللفظ في ترتيب
الحكم على الواقعة، إذ أنه لا بد من معرفة مُراد المتكلم من كلامه وتحديد مُرادِه، لتنزيل الحكم الشرعي على
ذلك. لهذا نجدهم يتكلمون على المشترك اللفظي في أبواب العموم، ولهم في ذلك مباحث نفيسة ماثعة (٣) حتى
إنهم يعدونه سبباً من أسباب اختلاف الفقهاء (٤).

وقبل الشروع في ذكر حدّ "المشترك اللفظي" عند اللغويين والأصوليين، يحسن أن أذكر كلاماً نفيساً
لأبي القاسم الراغب الأصفهاني حيث يقول:

والأصل في الألفاظ أن تكون مختلفة بحسب اختلاف المعاني، لكن ذلك لم يكن في الإمكان إذا كانت
المعاني بلا نهاية، والألفاظ مع اختلاف تراكيبيها ذات نهاية، وغير المتناهي لا يحويه المتناهي. فلم يكن بُدُّ من
وقوع اشتراك في الألفاظ. ويجب أن يُعلم أن للفظ مع المعنى خمسة أحوال:

(١) - معجم مقاييس اللغة: ٢٦٥/٣.

(٢) - لسان العرب: ٤٤٩/١٠.

(٣) انظر شرح الكوكب المنير: ١٨٩/٣، المستصفى: ٧٢/٢، ٧٤ الأحكام للآمدي: ٢٤٢/٢، العدة: ٧٠٣/٢، المسودة: ١٦٦، البرهان
: ٣٤٤/١، تيسير التحرير: ٢٣٥/١، كشف الأسرار: ٣٩/١ مختصر ابن الحاجب والعضد عليه: ١١٢/٢، ...

(٤) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية: ٧٠.

الأول : أن يتفقا في اللفظ والمعنى ، فيسمى : " اللفظ المتواطئ " نحو : "الإنسان" إذا استعمل في زيد وعمرو .

الثاني : أن يختلفا في اللفظ والمعنى ، ويسمى " المتباين " نحو : "رجل" و "فرس" .

الثالث : أن يتفقا في المعنى دون اللفظ ، ويسمى " المترادف " نحو : "الحسام" و "الصمصام" .

الرابع : أن يتفقا في اللفظ ويختلفا في المعنى ، ويسمى "المشترك" و "المتفق" نحو : "العين" المستعملة في "الجارحة" و "منبع الماء" ... وغير ذلك .

الخامس : أن يتفقا في بعض اللفظ وبعض المعنى ، ويسمى "المشتق" نحو "ضارب" و "ضرب" (١) انتهى كلام الراغب - رحمه الله تعالى .

وهذا أوان الشروع في ذكر تعاريف بعض علماء اللغة والأصول لـ "المشترك اللفظي" فأقول :

عرّفه ابن سيدة بقوله : واسم مشترك تشترك فيه معانٍ كثيرة ، كالعين ونحوها ، فإنه يجمع معاني كثيرة. (٢).

ووصفه الرغب الأصفهاني بقوله : اللفظ إنما يحصل فيه التشارك بأن يستوي اللفظان في ترتيب الحروف ، وعددها ، وحرركاتها ، ويختلفان في المعنى ، نحو : "عين" و "كلب" (٣) .

ويقول السيوطي - رحمه الله تعالى - : وقد حدّد أهل الأصول بأنه : اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة (٤) .

كما حدّد بعضهم بأنه : اللفظ الموضوع لحقيقتين ، أو أكثر ، وضعاً أولاً ، من حيث هما كذلك (٥) .

ويقول بعض علماء الأصول - في تعليقه على تعريف الأصوليين للمشارك - : سواء كانت الدلالتان مستفادتين من الوضع الأول أو من كثرة الاستعمال .. أو كانت إحداهما مستفادة من الوضع ، والأخرى من كثرة الاستعمال (٦) .

(١) مقدمة جامع التفاسير : ٢٩-٣٠ ، وانظر الكتاب : ٢٤/١ .

(٢) المحكم واخيط الأعظم : مادة "شرك" وانظر : لسان العرب : ٤٤٩/١٠ .

(٣) مقدمة جامع التفاسير : ٣١ وانظر المفردات : ٤٥٢ .

(٤) الزهر : ٣٦٩/١ ، وانظر ص ٣٨٧ ، الكليات : ٨٨ ، ٨٤٦ .

(٥) انظر المحصول : ٣٥٩/١ .

(٦) الإبراهيم شرح المنهاج : ١١/٤٨٠ .

وجاء في "التعريفات" للجرجاني : المشترك ما وضع لمعنى كثير كـ "العين" لاشتراكه بين المعاني . ومعنى الكثرة: ما يقابل الوَحْدَة ، لا ما يقابل القِلَّة ، فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط ، كالقراء والشفق .. (١) .

وهذا التعريف المصطلح عليه عندهم على ما بينه هؤلاء العلماء ، وعلى ما هو عند غيرهم بمثله ، أو قريب منه ، إنما هو في تحديد هذه الظاهرة بمنظور علماء العربية والبيان عليها قواعدهم ، من أصوليين وغيرهم .

وأما هذا البحث فإنه يعالج مسائل اصطلاحية ، وقواعد عُرْفِيَّة لعلماء الحديث ، وأئمة الجرح والتعديل .

فحيث أُطلقت "الاشتراك اللفظي" في هذا البحث فإني أعني به تلك الألفاظ التي اصطلاح عليها أولئك المحدثون ، مما أُطلقوه على معنيين أو أكثر ، وليس بالضرورة أن يكون هذا اللفظ من " المشترك اللفظي " عند علماء اللغة إذ الدراسة إنما هي اصطلاحية فحسب وكما قالوا : لامشاحة في الاصطلاح .

المبحث الثاني

اهتمام العلماء بـ "المشترك اللفظي"

لا يَتَمَارَى عاقلان "أن العرب أمة جُبلت على ذكاء القرائح، وفطنة الأفهام، فعلى دَعامة فطنتهم وذكائهم أُقيمت أساليب كلامهم، وبخاصة كلام بلغائهم - ولذلك كان الإيجاز عمود بلاغتهم لاعتماد المتكلمين على أفهام السامعين، لأجل ذلك كثر في كلامهم - مأسموه - بالجاز، والاستعارة، والتمثيل، والكناية، والتعريض، والاشتراك، والتسامح في الاستعمال، كالمبالغة، والاستطراد، والتلميح" (١) وغير ذلك من الأساليب، المعبرة عن مُراد المتكلم، التي اشتهر بها العرب، وامتازت بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات، فهي إلى جانب فصاحتها تجري على القياس الصحيح وسليمة من ضعف التأليف.

وإن مما تميزت به اللغة العربية عن غيرها من اللغات كثرة مفرداتها، وتنوع أساليبها، وتراكيبها، حتى استحال على علمائها المختصين بها - فضلاً عن غيرهم من العلماء - الإحاطة بكل ذلك، فما يحرر عالم في عالمها في جمع مفرداتها، وإيضاح دلالاتها، إلا ويعلن عن عجزه عن الإحاطة والاستقصاء، وليس ذلك بغريب على لغة القرآن تلك اللغة التي قُدِّرَ لها أن تكون اللغة الباقية إلى يوم القيامة، لذلك كان حفظها، والحفاظة عليها من حفظ الدين، ومن تأمل الكتب التي تحدثت عن أصول اللغة العربية وفقهها أدرك بعض أسباب السعة والشمول في هذه اللغة. (٢)

وتختص هذه اللغة عن غيرها من اللغات بخصائص، وإن مما يميزها وجود ما يسمى "بالمشترك" في ألفاظها، فقد قال ابن فارس - رحمه الله تعالى - في "باب الأسماء كيف تقع على المسميات" يسمي الشينان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام، كرجل وفرس، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو "عين الماء" و"عين المال" و"عين السحاب". ويسمى الشئ الواحد بالأسماء المختلفة نحو "السيف والمهند والحسام" (٣) والقسم الثاني الذي ذكره هو: "المشترك"

بعد هذا يحسن بنا أن نعلم أن علماء العربية قد اهتموا بجمع ورواية ألفاظ المشترك كل حسب طريقته التي قصدها ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

(١) - التحرير والتنوير: ٩٣/١.

(٢) - انظر على سبيل المثال: "الصاحبي" لابن فارس، و"الزهر" للسيوطي، "فقه اللغة" للدكتور علي عبد الواحد وافي، "فقه اللغة وخصائص العربية" للأستاذ محمد المبارك، "دراسات في فقه اللغة" للدكتور صبحي الصالح.

(٣) - الصاحبي: ١١٤. وأنظر: الكتاب: ٢٤/١ بتحقيق عبدالسلام هارون.

- ٢٢ ب -

اولاً : نجد أن بعض علماء اللغة أبرز هذه الظاهرة في أبيات شعريّة وذلك أنه اتى بلفظ واحد وهو لفظة "العين" عدداً من المرات على معاني متغايرة . ذلك هو العلامة اللغوي ابن فارس على ما حكاه

سقاك صوبُ حياً من واكف العين

ياقوت في كتابه "معجم الأدباء" قال :

يادار سعادى بذات الضال من إضم

العين : سحاب ينشأ من قبل القبلة .

كل إصباح يوم قرّة العين

إني لأذكر أياماً بها ولنا في

العين هنا : عين الإنسان وغيره .

تشجها عذبة من نابع العين

تُدني معشقة منا مُعتقة

العين هنا : ما ينبع منه الماء .

سرت بقوتها في الساق والعين

إذا تمزّزها شيخٌ به طَرَقٌ

العين هنا : الركبة ، والطرق : ضعف الركبتين .

تخشى تولّه ما فيه من العين

والزرق ملآن من ماء السرور فلا

العين هنا : ثقب يكون في المزايدة ، وتوله الماء : أن يتسرب .

الى آخر ماقاله - رحمه الله تعالى - (١)

وقد ذكر أبو الطيب أن بعض الشعراء قصّد هذا القصد ، ونهج هذا النهج ، فقصّدوا إلى جمع

معاني اللفظ المشترك في أبيات أو قصائد شعرية .

ومن هذه الأبيات ما أنشده ثعلب في قصيدة جُمعت فيها بعض معاني لفظ (الخال) وهي عبارة عن

ثلاثة عشر بيتاً ، قافية كل بيت لفظ (الخال) مع اختلاف المعنى في كل لفظة . وقد ساق هذه

القصيدة أبو الطيب في كتابه (مراتب النحويين) ثم شرح تلك الألفاظ المكررة وبعد ذلك استدرك

على قائلها معاني لم يذكرها لتلك اللفظة في نظم بلغ عدده ستة عشر بيتاً قافيتها لفظة (الخال) (٢) .

ثانياً : نهج عدد من العلماء نهجاً جديداً يختلف عن نهج أصحاب المنظومات فقد قاموا بالتأليف في هذه

الظاهرة فهناك دراسات متخصصة قام بها بعض العلماء ، للوقوف على هذه الظاهرة في لغة العرب، وذلك بجمع

تلك الألفاظ التي وقع فيها الإشتراك ،

١ - معجم الأدباء : ١ / ٥٤٠ ، وانظر مقدمة عبد السلام هارون لمعجم مقاييس اللغة : ١ / ١٤ .

٢ - مراتب النحويين : ٦٤ - ٦٥ .

وتأليف العلماء في هذا الباب أخذت أشكالاً وصوراً متعددة ، وكلها في واقع الأمر إما أن تكون مقتصرة على الألفاظ المشتركة ، وهو الغالب عليها ، أو أنها ذكرت المشترك وغيره .

هذه التأليف هي ما عُرِفَتْ بَعْدُ بكتب : ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتب الوجوه والنظائر ، وكتب الأضداد ، وكتب الأجناس ، وكتب المداخل والمشجّر والمسلسل ، وكتب الملاحن .

وسأذكر هنا - بعون الله وتوفيقه - بشيء من الإيجاز ما اطلعت عليه من هذه الكتب في هذه الفنون المتقدم ذكرها ، ليظهر مدى اهتمام العلماء بالمشترك اللفظي .

أولاً : أما كتب ما اتفق لفظه واختلف معناه فهي .

١- ، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، للأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب المتوفى سنة (٢١٦هـ) نسبه إليه ابن النديم في الفهرست (٨٢) وابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه (٣٧٥) وابن خلكان في الوفيات (١٧٦/٣) وحاجي خليفة في كشف الظنون (١٥٧٢/٢) .

٢- ، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، لإبراهيم بن يحيى بن المبارك اليزيدي المتوفى سنة (٢٢٥هـ) (١) وعنه يقول ابن خلكان في وفيات الأعيان : (١٩٠/٦) في ترجمة والده أبي محمد اليزيدي : واليزيديون يفتخرون بالكتاب الذي وضعه إبراهيم بن أبي محمد المذكور في اللغة وسماه كتاب ((ما اتفق لفظه واختلف معناه)) جمع فيه كل الألفاظ المشتركة في الاسم المختلفة في المسمى ، ورأيت في أربع مجلدات وهو من الكتب النفيسة .

٣- ، المأثور فيما اتفق لفظه واختلف معناه ، لأبي العُمَيْثَل عبد الله بن خالد الأعرابي المتوفى سنة (٢٤٠هـ) (٢) .

٤- ، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي البصري المعروف بالبرد المتوفى سنة (٢٨٦هـ) (٣) .

٥- ، المنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه ، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي الملقب بكراع النمل المتوفى سنة (٣١٠هـ) (٤) .

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .

(٢) والكتاب نشره بعض المستشرقين سنة (١٩٢٥م) .

(٣) والكتاب مطبوع بتحقيق عبدالعزيز الميمني .

(٤) والكتاب مطبوع بتحقيق أحمد مختار وضاحي عبد الباقي .

٦- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشَّجَرِي المتوفى سنة (٥٤٢هـ) نسبه إليه ياقوت في معجم الأدباء (٥/٥٩٢) وصاحب كشف الظنون (١٥٧٣/٢) .

٧- ،، ملح اللغة فيما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي جعفر محمد بن أبي محمد بن ظفر المكي الصقلي المعروف بابن ظفر المتوفى سنة (٥٦٥هـ) نسبه إليه صاحب معجم الأدباء (٥/٤٤٣) والداودي في طبقات المفسرين (٢/٢٤٧) .

٨- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي العباس محمد بن الحسن بن دينار الأحول ، نسبه إليه ابن النديم في الفهرست (١١٧) والقفطي في إنباه الرواة (٣ / ٩١) .

٩- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، للكيشي ، ذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان (٤/٤٢٢) وهو يصف جزيرة كيش ويعرف بها فقال : رأيت فيها جماعة من أهل الأدب والفقه والفضل ، وكان بها رجل صنّف كتاباً جليلاً ،، فيما اتفق لفظه واختلف معناه ،، ضخماً رأيت به بخطه في مجلدين ضخمين ، ولا أعرف اسمه الآن ، وذكره القفطي في إنباه الرواة (٣ / ٤٠) معتمداً على ياقوت .

١٠- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، ل محمد بن حسن الصولي . نسبه إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (١٥٧٢/٢) وانظر معجم المعاجم (٢٩٠) .

ثانياً : وأما كتب الوجوه والنظائر :

فهي أخص من سابقتها ، فإنها مهمة بالفاظ القرآن الكريم على وجه الخصوص ، فقد جمعوا الألفاظ القرآنية التي وقع فيها الاشتراك (١) ونجدهم يسمون هذا النوع من التأليف بـ (علم الوجوه) ويعنون به اللفظ المشترك .

يقول ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - وأعلم أن معنى الوجوه أن تكون الكلمة الواحدة قد ذكرت في مواضع من القرآن الكريم على لفظ واحد ، وحركة واحدة ، وأريد بكل مكان معنى للكلمة غير معناها في مكان آخر ، وتفسير كل كلمة بمعنى يناسبها غير معنى الكلمة الأخرى هذا ما يسمى ،، الوجوه ،، (٢) .

(١) التراتيب الإدارية : ١٧١/٢ .

(٢) نزهة الأعين النواظر : ٢/١ .

- وهذا هو المشترك اللفظي ، لذا نجد الزركشي يقول : فالوجوه : اللفظ المشترك الذي يُستعمل في عدة معانٍ كلفظ ،، الأُمَّة ،،^(١) ويتابعه على ذلك السيوطي^(٢) والمؤلفات في الوجوه والنظائر هي :
- ١- ،، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ،، لمقاتل بن سليمان البَلخي المتوفى سنة (١٥٠هـ)^(٣)
 - ٢- ،، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ،، هارون بن موسى النحوي القاري المتوفى سنة (١٧٠هـ) انظر الأعلام : (٦٣/٨) .
 - ٣- ،، الأفراد ،، لأحمد بن فارس الرازي المتوفى سنة (٣٩٥هـ) وقد نقل عنه الزركشي في البرهان : (١٠٥/١) نقلاً مطولاً^(٤) .
 - ٤- ،، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ،، للدماغاني المتوفى سنة (٤٤٧) وقيل (٤٧٨)^(٥) .
 - ٥- ،، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ،، لابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ)^(٦) .
 - ٦- ((منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)) لابن الجوزي^(٧) .
 - ٧- ،، كشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر ،، لابن العماد محمد بن محمد بن علي القاهري الشافعي المتوفى سنة (٨٨٧هـ)^(٨) .
 - ٨- ،، معترك الأقران في إعجاز القرآن ،، للسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) قال رحمه الله وهو يتكلم عن الوجه الخامس والثلاثين وهو ألفاظ مشتركة : هذا الوجه من أعظم إعجازه حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف الى عشرين وجهاً وأكثر وأقل ، ولا يوجد ذلك في كلام البشر .. وقد مَنْ الله علينا في جلب بعض الألفاظ في هذا المعنى^(٩) .
 - ٩- ((الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)) لسليمان بن صالح القرعاوي - رسالة علمية نال بها الدكتوراه من جامعة الإمام .

(١) البرهان : ١٠٢/١ .

(٢) الاتقان : ١٤١/١ .

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق د. عبد الله محمود شحاته .

(٤) عده الدكتور سليمان بن صالح القرعاوي من الكتب المفقودة في كتابه الوجوه والنظائر : ص ٩٩ .

(٥) الكتاب مطبوع في دار العلم للملايين في بيروت عام ١٩٨٥ م .

(٦) الكتاب مطبوع مشهور بعدة تحقیقات

(٧) الكتاب مطبوع بتحقيق د. محمد السيد و د. فؤاد عبد المنعم .

(٨) الكتاب مطبوع بتحقيق فؤاد عبد المنعم .

(٩) معترك الأقران : ٥١٦ . وقد جاءت تسمية هذا الكتاب في حسن المحاضرة والإتقان ومفتاح السعادة وكشف الظنون : هكذا ((معترك الأقران

في مشترك القرآن)) ولعل ذلك من تسميته بأكبر أقسامه . وانظر معجم المعاجم (٢١) أحمد الشرقاوي / دار الغرب .

ومن ألف في الوجوه والنظائر أيضاً الكلبي المتوفى سنة (١٤٦هـ) والعباس الواقفي المتوفى سنة (١٨٦هـ) وأبوبكر النقاش المتوفى سنة (٣٥١هـ) وأبو علي البنا المتوفى سنة (٤٧١هـ) وأبو الحسن الراغوني المتوفى سنة (٥٢٧هـ) كما ذكر ذلك ابن الجوزي في نزهة الأعين النواظر (٢/١) وحاجي خليفة في كشف الظنون : ٢٠٠١/٢ .

وهناك كتاب نسب للثعالبي بعنوان ،، الأشباه والنظائر،، ذكره د. سليمان القرعاوي في كتابه ،، الوجوه والنظائر،، (٩٣) ورجح أن الكتاب ليس للثعالبي المشهور، واستشهد على ذلك بما ذكره محمود عبد الله الجادر في كتابه ((الثعالبي ناقدًا وأديبًا)) (١٥٧ - ١٦٠) قائلاً :

ونُسب إلى الثعالبي - عبد الملك - عدّد من الكتب عن طريق الخطأ ، أو التوهم ، وهذه الكتب هي : الأشباه والنظائر .. توجد في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية مخطوطة بهذا العنوان منسوبة إلى الثعالبي .. ومنهج الكتاب ومادته يخالفان ما هو مألوف في كتب الثعالبي ، ولعله لثعالبي آخر .

ويرى القرعاوي أن هذا الكتاب إنما هو صورة من كتاب ابن الجوزي مع تحوير بسيط في الألفاظ ، سطا عليه بعض الوراقين أو غيرهم ، وحوّر في بعض ألفاظه ونسبه للثعالبي ، لغرض من الأغراض التي بسببها يفعل مثل ذلك . والله أعلم بحقيقة الحال .

ثالثاً : وأما كتب الأضداد :

فإن الأضداد جمع ضِدّ ، وهو مصطلح أطلقه اللغويون على الألفاظ التي يكون الواحد منها دالاً على معنى وعلى ضده المنافي له في الدلالة .

جاء في كشف الظنون (١١٥/١) ،، والضد في اللغة يقع على معنيين متضادين والمراد هنا : الألفاظ التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً لمعنيين مختلفين ، بدلالة السباق والسياق،، فعلى هذا فالأضداد نوع من المشترك ، والمؤلفات في الأضداد كثيرة منها :

١- (الأضداد) لأبي علي محمد بن المستنير بن أحمد الملقب بقطرب المتوفى سنة (٢٠٦هـ) (١) .

٢- (الأضداد) لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الملقب بالقرءاء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) معجم المعاجم (٢٩٥) .

(١) حققه المستشرق هانز كوفلر ، ونشره متناً وترجمةً ألمانية في العدد الثالث من المجلد الخامس من مجلة إسلاميكا سنة ١٩٣١م معجم المعاجم : ٢٩٥ .

٣- (الأضداد) لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (٢١٠هـ) نسبة إليه ابن النديم في الفهرست (٨٠) .

٤- ،، الأضداد،، لأبي سعيد عبد الملك بن قُرب الأصمعي المتوفى سنة (٢١٦هـ) نسبة إليه ابن النديم في الفهرست (٨٢) وهو من كتب الأصمعي الضائعة كما في معجم المعاجم (٢٩٦) .

٥- ،، الأضداد ،، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي المتوفى سنة (٢٢٤هـ) نسبة إليه السيوطي في (الزهر) ٣٧٢/١ وانظر ((معجم المعاجم ٢٩٦)) .

هذه خمسة من كتب الأضداد ، ومن أَلَفَ فيها غير من ذكر : محمد^{بن} عبد الله بن محمد بن هارون التوزي المتوفى سنة (٢٣٣)، وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السَّكَيْت المتوفى سنة (٢٤٤) ، وأبو حاتم سهل بن محمد السَّجِسْتَانِي المتوفى سنة (٢٥٠) ، وثعلب المتوفى سنة (٢٩١) ، وابن الأنباري المتوفى سنة (٣٢٧) وكتابه أجل كتب الأضداد، وأبو الطيب اللغوي المتوفى سنة (٣٥٩)، وأبو القاسم الآمدي المتوفى سنة (٣٧٠)، وأحمد بن فارس المتوفى سنة (٣٩٥)، وناصر الدين سعيد بن المبارك الأنصاري المتوفى سنة (٥٦٩)، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧)، والصَّغَانِي المتوفى سنة (٦٥٠)، وعبد الرحمن بن محمد ابن إبراهيم العتَّانقي المتوفى سنة (٧٩٠)، ومحمد بن أحمد بن شرف الدين المدني المتوفى سنة (٩٠٤) وجمال الدين محمد بن بدر الدين المنشي المتوفى سنة (١٠٠١) وغيرهم (١).

رابعاً : وأما كتب الأجناس

فهي كما قال ابن جني : وذلك أن التَّجْنِيس عندهم أن يتفق اللفظان ، ويختلف ، أو يتقارب المعنيان وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتبَ الأجناس (٢).

وقال السيوطي : ومن الألفاظ المشتركة في معانٍ كثيرة : لفظ العين ، قال الأصمعي في كتاب ((الأجناس)) : العين : النقد من الدراهم والدنانير ليس بعرض ، والعين : مطر أيام لا يقلع ، والعين : عين الإنسان... (٣) .

فظاهر من هذا أن كتب ((الأجناس)) من الكتب التي خدمت المشترك اللفظي والله أعلم .

(١) انظر معجم المعاجم (٢٩٥ - ٣٠١) كشف الظنون (١١٥-١١٦) .

(٢) الخصائص : ٤٨/٢ وانظر : الكليات : ٢٧٥ ، الصناعتين لأبي هلال (٣٣٠) .

(٣) الزهر : ٣٧٢/١ .

والمؤلفات في ((الأجناس)) هي :

١- (كتاب الأجناس) لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي المتوفى سنة (٢١٦) نسبة إليه ابن النديم

في الفهرست : (٨٢) .

٢- (كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى) لأبي عبيد القاسم بن سلام

المتوفى سنة (٢٢٣) نسبة إليه ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخته (٣٨١) .

٤- (كتاب الأجناس) لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السَّكِّيت المتوفى سنة (٢٤٤هـ) نسبة إليه ابن

النديم في الفهرست : (١٠٨) .

٥- (كتاب الأجناس) لأبي القاسم جارا لله الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨هـ) نسبة إليه ياقوت في معجم

الأدباء : (٤٩٤/٥) وانظر معجم المعاجم (٣١٧-٣١٨) .

خامساً : وأما كتب المداخل والمشجّر والمسلسل

فإن هذا من طَريف التصنيف ، ومَسَلَكُ هذا التأليف : أن يبدأ الواحد من أبوابها بكلمة أولى تكون مفتاحاً ، ثم يُفسَّر معناها بكلمة ثانية ، ثم يفسر معنى الثانية بثالثة ، وهكذا إلى أن يُغلق الباب بكلمة آخرة تكون خاتمة له ، ثم يستأنف الأمر في الباب الذي يليه على ذلك النمط إلى آخر الأبواب في الكتاب .

ومن أمثلة ذلك أن تقول : الأرب : الغرض ، والغرض : الحاجة ، والحاجة : الفاقة ، والفاقة : الفقر ، والفقر : الكسر ، والكسر : الجزء ، والجزء : البعض ، والبعض : لسع البعوض . ويسير الأمر على تلك الشاكلة ، وتسلسل الكلم فيه سيراً مع المعاني التي تتأتى فيها عن طريق الاشتراك ، أو الترادف أو التضاد .^(١)

والمعروف من هذا الصنف المعجمي هو :

١- (المدخل في اللغة) لأبي عمر محمد بن عبد الواحد البارودي الزاهد المعروف بالمطرز والملقب بغلام

ثعلب المتوفى سنة (٣٤٥هـ)^(٢)

(١) انظر معجم المعاجم : (٣٤١) ، المشترك اللفظي بين مفهوم اللغويين وواقع الاستعمال العربي : (٧١-٧٣) رسالة ماجستير مكتوبة بالآلة الكاتبة . جامعة أم القرى .

(٢) وهو مطبوع بتحقيق محمد عبد الجواد بالقاهرة سنة (١٩٥٨م) .

٢- (حل المداخل) لأبي عمر الزاهد المتقدم ، نسبه إليه ابن النديم في الفهرست : (١١٤) وياقوت في معجم الأدباء (٣٦٤/٥) .

٣- (شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة) لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي المتوفى سنة (٣٥١هـ) (١) .

٤- (المسلسل في غريب لغة العرب) لأبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبدا لله التميمي السرقسطي المعروف بابن الأشتَر كُوني المتوفى سنة (٣٥٨هـ) (٢) .

سادساً : وأما الملاحن

فيراد بها تلك التآليف التي استخدمت اللفظ المشترك على سبيل التورية لمعان أخرى ، خلاف ما هو ظاهر . يقول ابن دريد - وهو ممن ألف في هذا : (هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه النَجَرُ المضطَّهد على اليمين المكره عليها ، فيعارض بما رسمناه ، ويضمّر خلاف ما يظهر ليسلم من عادية الظالم ، ويتخلص من جنف الغاشم ، وسميناه كتاب الملاحن) .

ومثاله : أن تقول في حلفك : والله ما أضعت ولا أهملت ، فلا يكون عليك حنثٌ إن عنت: أنك ما كثرت ضياعك - جمع ضيعة بمعنى الأرض المغلة - ولا هو املك أى : إبلك السارحة في المرعى بغير راع يرعاها. (٣)

ومن المؤلفات في هذا الباب :

١- (كتاب الملاحن) لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتوفى سنة (٣٢١هـ) (٤) .

٢- (المنقذ من الأيمان) لأبي عبدا لله محمد بن عبيد الله البصري المعروف بالمفجَّع المتوفى سنة (٣٢٧) ذكره ابن النديم في الفهرست (١٢٣) وقال ياقوت الحموي : كتاب المنقذ من الأيمان يشبه كتاب الملاحن لابن دريد إلا أنه أكبر منه وأجود وأتقن . معجم الأدباء (٥ / ٣٣) .

٣- (فتيا فقيه العرب) لأبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة (٣٩٥هـ) (٥) .

(١) وهو مطبوع بتحقيق محمد عبد الجواد بالقاهرة سنة (١٩٥٨م) .

(٢) وهو مطبوع بتحقيق محمد عبد الجواد بالقاهرة سنة (١٩٥٨م) وانظر معجم المعاجم (٣٤١) .

(٣) انظر معجم المعاجم : ٣٤٧ .

(٤) طبع بتحقيق إبراهيم أطفيش بالمطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٤٧هـ .

(٥) مطبوع بتحقيق الدكتور حسين علي محفوظ .

و حَدّٰى الْحَرِيرٰى حَدّٰوْا بِن فَارَس فِى مَقَامَتِه الْمَنْعُوْتَة (بِالطَّبِيَّيَّة) وَالتّى هِى الْمَقَامَة الثَّانِيَة وَالثَّلَاثُونَ فِى تَرْتِيب الْمَقَامَات فَضْمْنَهَا مَائَة مَسْأَلَة مُلْغَرَة مِنْ نَمَط فِتْيَا فُقِيْهِ الْعَرَب ، وَمَا جَاءَ فِيْهَا مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

مَا تَقُولَ فِيمَنْ تَوْضًا ثُمَّ لَمَسَ ظَهْرَ نَعْلِهِ ؟ قَالَ : انْتَقَضَ وَضُوْءُهُ بِفَعْلِهِ (النَّعْلَ الزَّوْجَهُ) (١)

يَقُولُ السِّيَوطِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِفُقِيْهِ الْعَرَبِ شَخْصًا مَعِيْنًا إِنَّمَا يَذْكُرُونَ أَلْغَاظًا ، وَمِلْحًا يَنْسِبُونَهَا إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ ، وَنَكْرَة لَا تَتَعَرَفُ (٢).

وَهَذِهِ الْمَلَاَحِظُ ، وَمَا عَرَفَ بِفِتْيَا فُقِيْهِ الْعَرَبِ ، تَدُورُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكَةِ فِيمَا يُمْكِنُ لَهَا مِنَ الْمَعَانِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، فَلَا شَكَّ أَنَّهَا مَادَّةٌ لِلْوُقُوفِ عَلَى الْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ .

هَذَا وَإِنْ طَلَبَ الْوُقُوفُ عَلَى مَدَى اهْتِمَامِ الْعُلَمَاءِ بِ(الْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ) هُوَ الَّذِي قَادَنِي إِلَى الْاسْتِطْرَادِ فِيمَا ذَكَرْتُ مِنْ تَأْلِيفٍ لِلْعُلَمَاءِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِشْرَاقِ اللَّفْظِيِّ ، لِيُظْهِرَ مَدَى عَنَائِيَتِهِمْ بِهَذَا النُّوعِ مِنَ التَّصْنِيفِ حَتَّى أُفْرِدَ بِالتَّأْلِيفِ ، وَإِنْ عَلَيْنَا فِي هَذَا الْعَصْرِ الَّذِي أَصْبَحَتْ فِيهِ وَسَائِلُ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ سَهْلَةً مَيَسُورَةً وَطَرَائِقُ نَشْرِهِ مَتَّاحَةً مَبْدُولَةً أَنْ نَجْتَهِدَ فِي إِخْرَاجِ تَرَاثِ السَّابِقِينَ الَّذِي لَمْ يَرِ النُّورَ بَعْدَ فِي هَذَا الْفَنِّ وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْفُنُونِ الَّتِي يَرْتَقِي بِهَا الْإِنْسَانُ إِلَى أَوْجِ الْكَمَالِ ، وَأَنْ نَكْمِلَ مَا تَرَكَ الْأَوَّلُ ، وَمَا هَذَا الْبَحْثُ إِلَّا إِسْهَامٌ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ (٣) .

(١) شرح مقامات الحريري . للشريشي : (٤/٤٥) . وانظر الزهر : ٦٢٢/١ ، معجم المعاجم : ٣٤٧ .

(٢) الزهر : ٦٣٧/١ .

(٣) هذا وإن هناك عدد من الكتابات والبحوث في المشترك اللفظي لعدد من المعاصرين متعددة المناهج والمقاصد ومنها

١- البلاغة وقضايا المشترك د. عبدالواحد حسن الشيخ

٢- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً " د. توفيق محمد شاهين ،

٣- الترادف والاشتراك في العربية في ضوء علم اللغة الحديث السيد الشرييني أحمد علي ، رسالة دكتوراة ،

٤- المشترك اللفظي في اللغة العربية " عبد الكريم شديد محمد . رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ،

٥- المشترك اللفظي بين مفهوم اللغويين وواقع الاستعمال العربي " محمد بن سعيد الثبيتي ، رسالة ماجستير جامعة أم القرى

٦- المشترك ودلالته على الأحكام " حسين مطاوع ، رسالة ماجستير جامعة أم القرى ،

٧- ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة " د. أحمد نصيف الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الخامس

والثلاثون الجزء الرابع ١٤٠٥ هـ ،

٨- الإشتراك والتزادف " محمد تقي الحكيم ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثاني عشر ١٣٨٤ هـ .

٩- معجم الألفاظ المشتركة في اللغة العربية ، عبد الحليم محمد قيس .

وهناك عدد من المؤلفات في فقه اللغة ، ودلالات الألفاظ ، تعرضت لهذا الموضوع بشئ من الإيجاز وهي مطبوعة معلومة .

المبحث الثالث

التأصيل لتسمية هذا البحث بـ "المشترك" من كلام المحدثين

إن تسمية هذا البحث بـ "المشترك اللفظي في مصطلحات علماء الحديث وألفاظ الجرح والتعديل" ليست تسميةً مستحدثة مبتدعة على غير سابق، فقد وجدت في كلامهم ما يمكن أن يكون أصلاً لهذه التسمية.

فمن ذلك أن العراقي - رحمه الله - قال في ألفيته في مبحث " كيف يقول من روى بالمناولة وبالإجازة:

وبعض من تأخر استعمل " عن" إجازة وهي قريبة لمن

سماعه من شيخه فيه يشك وحرف "عن" بينهما فمشترك

وقال - رحمه الله - في شرحه لهذا النظم:

"..... وحرف "عن" مشترك بين السماع والإجازة صادق عليهما" (١)

ومن ذلك أيضاً أن من أنواع علوم الحديث: "المتفق والمفترق" وفي ذلك يقول العراقي في ألفيته:

ولهم المتفق المفترق مالفظه وخطه متفق

لكن مسمياته لعدة نحو ابن أحمد الخليل ستة

قال السخاوي في شرح هذين البيتين:

(ولهم) أي للمحدثين (المتفق) و(المفترق) من الأسماء والأنساب ونحوهما، وهو (مالفظه وخطه متفق لكن) مفترق إذا كانت (مسمياته لعدة) وهو من قبيل ما يسميه الأصوليون: "المشترك" أعني اللفظي لا المعنوي (٢)،

(١) - التبصرة والتذكرة: ٩٩/٢-١٠١، فتح الباقي: ١٠٢/٢، فتح المغيث: ٣١٦/٢.

(٢) - والمراد بالمعنوي: أن يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، وهو ما يعرف بعلم "النظائر".

بل لهم في البلدان المشترك وضعاً والمفترق صقعاً، وقد زل فيه جماعة من الكبار كما هو شأن المشترك اللفظي في كل علم. (١)

وفي مبحث "الموالى من العلماء والرواة" يقول السخاوي - رحمه الله -:

واعلم أن "المولى" من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي، الموضوعية لكل واحد من الضدين، إذ هي موضوعية للمولى من أعلى وهو المنعم المَعْتَق - بكسر المثناة - والمولى من أسفل وهو المَعْتَق بفتحها. (٢)

ومن ذلك أيضاً أن الشيخ زكريا الأنصاري شارح ألفية العراقي لما عرّف المَعْضَل على ماهو المشهور عند علماء الاصطلاح قال:

واعلم أن المَعْضَل يقال للمشكل أيضاً، وهو حينئذ بكسر الضاد، أو بفتحها علي أنه مشترك. (٣)

ومما تنبه له العلماء - رحمهم الله - الاشتراك الواقع في أسماء البلدان، وله علاقه بالراوية والراوي، فقد قال السخاوي - رحمه الله - في معرض كلامه عن التدليس:

ولهم أيضاً تدليس البلاد كأن يقول المعري: حدثنا فلان بالعراق (٤)، يريد موضعاً بإحميم (٥)، أو يزيد يريد موضعاً بقوص (٦)، أو بزقاق حلب، يريد موضعاً بالقاهرة، أو بالأندلس (٧)، يريد موضعاً بالقرافة (٨)، أو بما وراء النهر موهماً دجلة. وهو أخف من غيره، لكنه لا يخلو عن كراهة وإن كان صحيحاً في نفس الأمر، لإيهامه الكذب بالرحلة والتشيع بما لم يعط. (٩)

هذا ما ظفرت به من كلامهم مما نصّوا فيه على الاشتراك اللفظي كما ترى، وهو القاعدة في تسمية هذا البحث والله أعلم.

(١) _ فتح المغيث : ٢٦٩ / ٤ .

(٢) _ فتح المغيث : ٤٠٤ / ٤ .

(٣) _ فتح الباقي : ١٥٩ / ١ - ١٦٠ ، توضيح الأفكار : ٣٢٨ / ١ .

(٤) _ قال ياقوت : والعراق أيضاً : محلة كبيرة عظيمة إحميم تنصر . معجم البلدان : (٩٣ / ٤) .

(٥) _ قال ياقوت : إحميم : بلد قديم على شاطئ النيل بالصعيد . معجم البلدان : (١٢٣ / ١) .

(٦) _ قال ياقوت وهي مدينة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر ، بينها وبين القسقاط اثنا عشر يوماً . معجم البلدان ك (٤١٣ / ٤) .

(٧) _ والأندلس هنا : محلة كبيرة كانت بالقسقاط . معجم البلدان : (٢٦٤ / ١) .

(٨) _ والقرافة : بلدة مشهورة بقسقاط مصر وهي من نزه اهل القاهرة ، قال ياقوت : وهي اليوم مقبرة اهل مصر وبها أبنية جلييلة ومحال واسعة

وسوق قائمة . معجم البلدان : (٣١٧ / ٤) .

(٩) _ فتح المغيث : ٢٢٩ / ١ .

﴿ الباب الأول ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند ، والمتن .
وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المشترك في الألفاظ المتعلقة بالسند .

الفصل الثاني : المشترك في الألفاظ المتعلقة بالمتن .

الفصل الثالث : المشترك في الألفاظ المشتركة بين السند ، والمتن .

تمهيد :

السند هو : الطريق الموصلة إلى المتن ، وبعبارة أخرى هو : سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحداً عن الآخر ، حتى يَبْلُغُوا به إلى قائله^(١) ، وسيأتي الكلام عليه .

والسند خَصِيصَة اختص الله - تبارك وتعالى - بها هذه الأمة دون سائر الأمم كما هو معلوم ، وقد تَكَلَّمَ السلف - رحمهم الله - على فضائله وأهميته بما يَطُول ذكره هنا ، وإن البحث فيه ، ومعرفة الاصطلاحات المتعلقة به ، دَعَامَة أساسية في " علوم الحديث " وفي التوصل إلى هدفه الأسمى ، والغرض المطلوب منه ، وهو تَمَيُّز الحديث المقبول من المردود .

وأما المتن فهو : ما انتهى إليه السند من الكلام^(٢) ، وهو المقصود من أبحاث المصطلح .

وقد تعرَّض المحدثون إلى دراسة المتن من جميع جوانبه ونصوا على الاصطلاحات المتعلقة به ، ومدلول كل مصطلح من هذه المصطلحات .

وقد ذكرت في هذا الفصل ما تيسر لي من الألفاظ التي تنوع فيها الاصطلاح ، فيما يتعلق بالسند من مصطلحات وأسماء لعلماء الحديث ، وكذلك الألفاظ المتعلقة بالمتن ، وأخيراً الألفاظ ذات الصلة بالسند والمتن ، على ماسيأتي بيانه وتفصيله .

وقد جعلت مادة هذا الفصل في ثلاثة مباحث، وهي :

١- انظر منهج النقد : ٣٤٤ .

٢- المصدر السابق : ٣٢١ .

﴿ الفصل الأول ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند .
وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث
الاتصال .

المبحث الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث
الانقطاع .

﴿المبحث الأول﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من

حيث الاتصال

وفيه الألفاظ الآتية

السند .

الإسناد .

المسند .

سمعت .

حدثنا .

أخبرنا .

أنبأنا .

عن .

قال .

رُوي .

" السَّند "

يُطلق علماء الحديث هذه اللفظة على معنيين :
أحدهما : الطريق الموصلة إلى المتن .
والثاني : نوع من التأليف أطلقوا عليه " السند " .

* فأما إطلاق " السند " على الطريق الموصلة إلى المتن ، فهذا هو المشهور عند علماء الحديث ، فإنهم يقولون : سند الحديث ، ويعنون به أولئك الرجال الذين رَوَى بعضهم عن بعض إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى من دونه .^(١)

ولذلك نجدهم يعرفون الحديث الصحيح بأنه :

الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معلاً .^(٢)
* وأما إطلاق " السَّند " على نوع من التأليف الذي اعتنى به المحدثون فذلك وارد في صنيعهم . فقد أطلقوا هذه اللفظة " السند " على الكتاب الذي يحوى أسماء المشايخ والكتب . فَيَعْمِدُ المحدث إلى ذكر مشايخه ومن أخذ عنهم العلم ، والكتب التي قرأها على مشايخه ، ودرسها ، وتحصل على أسانيدها . وهذا التصنيف مشهور بالبرنامج ، والفهرست ، والمعجم ، والتبَّت ، والمشيخة ، وكلها ألفاظ متقاربة المدلول . بل عدها بعضهم مترادفات .^(٣)

ويعود الفضل الأول للمحدثين ، والمعنيين بالحديث ، وحفاظه ، في اختراع هذا النوع من التأليف وافتراعه كما هو ليس بخافٍ^(٤) ، وهذا عندهم من الدقة في النقل وإحياء سنة الإسناد ولاشك أنه من حفظ الله للسنة .

ومن إطلاق " السند " على هذا النوع من التأليف الذي ذكرته ، ماورد أن أبا يحيى زكريا الأنصاري الشافعي سَمَّى كتابه " الفهرست " بهذه التسمية وكذلك أحمد بن أحمد بن أحمد بن جمعه البجيرمي المصري ، سَمَّى كتابه بهذا الاسم . أفاد هذا الدكتور محمد بن عبدالكريم بقوله : ثم استعيرت لفظة " السند " للكتاب الحاوي

^١ - انظر : نزهة النظر : ص ٥٣ ، فتح المغيث : ١ / ١٤ ، منهج النقد : ص ٣٣ ، ٣٤٤ ، الفضل المئين : ٦٤ .

^٢ - منهج النقد : ص ٢٤٢ ، انظر : مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٠ ، نزهة النظر : ص ٨٢ .

^٣ - الغنية : ص ١٢ ، انظر لمعاني هذه الألفاظ في اللغة والاصطلاح فهرس الفهارس : ٦٧/١ - ٧١ .

^٤ - انظر كتب الفهارس والبرامج : ٥ ،

للشيوخ ، والكتب المتصلة السند مثل " سند زكريا الأنصاري " و " سند البجرمي " (١) إلا أن الدكتور محمد ابن عبدالكريم يقول : ومما يجدر ملاحظة أن " الثَّبَت والسند يختصان غالباً - بالإجازات ، ولهذا لم يبلغ حجمها حجم الفهارس ، والبرامج ، والمعاجم ، والمشيخة ، وإن كان هدف الجميع واحداً . (٢)
والمعنى الأول من هذين المعنيين والذي هو : " الطريق الموصلة إلى المتن " هو المعنى الشائع والمشهور من هذه اللفظة " السند " أينما وردت ، ولا يُصار إلى غيره من المعاني لإبدليل .

^١ - الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض : ص ١٤ ، كتب الفهارس والبرامج : ٢١ .

^٢ - المرجع السابق .

- الإسناد -

من الألفاظ التي يطلقها علماء الحديث ، ويستعملونها " الإسناد " فلقد عبر به علماء الحديث عن :

- رفع الحديث إلى قائله .

- الطريق الموصلة إلى المتن " السند " .

- صيغة مدح يمدح بها الرواة .

* فأما إطلاقهم " الإسناد " على رفع الحديث إلى قائله، فهذا هو الشائع ، وهو الأصل في ذلك .

قال ابن الملقن : الإسناد : رفع الحديث إلى قائله (١) . وهو مصدر من قولك : أسندت الحديث إلى قائله ، إذا رفعته إليه بذكر ناقله . فحين يريد المؤلف أن يسند ما يذكر إلى قائله ، فلا بد من ذكر من أخبره بذلك . فهذا هو الإسناد .

* وأما إطلاقهم " الإسناد " على الطريق الموصلة إلى المتن . فقد قال السخاوي :

" المتصل الإسناد " أي السالم إسناده - الذي هو كما قال شيخنا في شرح النخبة : الطريق الموصلة إلى المتن ، مع قوله في موضع آخر منه : إنه حكاية طريق المتن. وهو أشبه فذاك تعريف السند والأمر سهل (٢) فمراده بطريق المتن أي : أولئك الرواة الناقلون، المذكورون قبل متن الحديث .

يقول العلامة الشيخ طاهر الجزائري : وأما الإسناد فقد عرفت أنه مصدر " أسند " وكثيراً ما يراد به " السند " (٣) .

١ - المقنع : ١١٠/١ ، تدريب الراوي : ٤١/١ ، الحطة : ص ١٠١ .

٢ - فتح المغيث : ١٤/١ ، وانظر المقنع : ١١٠/١ ، البواقيت والدرر : ١١٥/١-١١٧ .

٣ - توجيه النظر إلى أصول الأثر : ص ٢٥ . وقال محقق " فتح المغيث " الشيخ : على حسين على ، في تعليقه على فتح المغيث : ١٤/١ / على قول السخاوي المتقدم : " فذاك تعريف السند " في هامش الأصل " أي وهذا تعريف الإسناد فتلخص من ذلك الفرق ، بأن الإسناد : حكاية طريق المتن ، والسند الطريق الموصلة إلى المتن .

وأما إطلاقهم هذا اللفظ مدحاً للرواة ، وذلك حينما يقولون في الراوى :
" فلان إسناد "

فذلك موجود فى كلامهم ، ومنه ما حكاه ابن عيينة قال :

أتيت الزهرى وهو عند سارية عند باب الصفا ، فجلست بين يديه ، فقال : يا بُنى قرأت القرآن ؟ قلت :
بلى ، قال : تعلمت الفرائض ؟ قلت : بلى . قال : كتبت الحديث ؟ قلت : بلى - يعنى عن أبى إسحاق
الهمداني - قال : أبو إسحاق إسناد (١) . يعنى أنه حجة في هذا الشأن ، وأهل لأن يؤخذ عنه (٢) . وهذا ظاهر
من قوله : أبو إسحاق إسناد .

وهذا مناسب جداً لدلول هذه اللفظة اللغوي ، فإنهم يقولون : فلان سند ، أي معتمد (٣) .

والمعنى الأول لهذه اللفظة " الإسناد " هو المعنى الشائع المشهور - كما تقدم - ولا يذهب بهذه اللفظة
إلى غير هذا المعنى المشهور ، إلا بقريئة ودليل يدلان على معنى جديد لهذه اللفظة .

١ - السير ٣٤٦/٥ .

٢ - انظر شفاء العليل ص ٥٧ .

٣ - انظر معجم مقاييس اللغة : ١٠٥/٣ ، أساس البلاغة ص ٢٢١ ، لسان العرب : ٢٢١/٣ .

" المسند "

من الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث " المسند " وقد أطلق أولئك النقاد هذا اللفظ على:

* الحديث المسند على ما سيأتي بيانه.

* الكتاب الذي جمع فيه مؤلفه ما أسنده الرواة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - جاعلاً أحاديث كل

صحابي على حدة .

* الكتاب المرتب على الأبواب لا على الصحابة إذا أسند مؤلفه أحاديثه

* فأما إطلاق " المسند " على نوع من أنواع الأحاديث التي هي : الأحاديث المسندة في اصطلاحهم ؛

فذلك هو المشهور من إطلاق هذا اللفظ وللأئمة في حدّ الحديث المسند ثلاثة أقوال مشهورة .

أولها : ما ذكره الخطيب البغدادي حيث قال :

وصفهم الحديث بأنه " مسند " يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه ، إلا أن أكثر

استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ - خاصة ... " (١) .

قال الحافظ ابن حجر :

" المسند عند الخطيب يُنظر فيه إلى ما يتعلق بالسند ، فيشترط فيه الاتصال ، وإلى ما يتعلق بالمتن فلا

يشترط فيه الرفع ، إلا من حيث الأغلب في الاستعمال ، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يُسمى

مسنداً ، ففي الحقيقة لا فرق عند الخطيب بين المسند والمتصل إلا في غلبة الاستعمال فقط ... " (٢)

والثاني : ما ذهب إليه ابن عبد البر حيث قال :

" وأما المسند : فهو ما رُفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم - خاصة . فالمتصل من المسند ... والمنقطع من

المسند ... " (٣)

قال الحافظ ابن حجر :

وأبعد ابن عبد البر حيث قال : " المسند المرفوع " ، ولم يتعرض للإسناد ؛ فإنه يصدق على المرسل ،

والمعطل ، والمنقطع ، إذا كان المتن مرفوعاً ، ولا قائل به . (٤)

١ - الكفاية : ص ٣٧ ، نزهة النظر : ص ١٥٥ / النكت : ٥٠٥/١ .

٢ - النكت : ٥٠٦/١ ، نزهة النظر : ص ١٥٥ . ويقول في الفتح : ٦٧٨/٨ : والمسند ما يضيفه الصحابي إلى النبي ﷺ - بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال .

٣ - التمهيد : ٢١/١ - ٢٢ : وانظر نزهة النظر : ص ١٥٥ .

٤ - نزهة النظر : ص ١٥٥ .

قال :

وهو مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث ، في مقابلتهم بين المرسل ، والمسند فيقولون : أسنده فلان وأرسله فلان .^(١)

والثالث : وهو الذي ذهب إليه الإمام الحاكم - رحمه الله - قال :
" والمسند من الحديث : أن يرويه اخذت عن شيخ يظهر سماعه منه لِسْنٌ يَحْتَمِلُهُ ، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور ، إلى رسول الله - ﷺ - " (٢) .
وهذا التعريف الأخير ذهب إليه جمع من أهل العلم ، واخذت ، واختاره الحافظ ابن حجر ، قال - رحمه الله - :

هذا رأي الحاكم وبه جزم أبو عمرو الداني ، وأبو الحسن ابن الحصار في " المدارك " له ، والشيخ تقي الدين في الاقتراح : والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم : أن المسند عندهم مضافه من سمع النبي - ﷺ - إليه بسند ظاهره الاتصال . (٣)

" وأمثلة هذا في تصرفهم كثيرة ، من ذلك :

ما حكاه ابن أبي حاتم ، قال : سألت أبي عن خالد بن كثير يروى عن النبي - ﷺ ؟ فقال : ليست له صحبة . قال : فقلت : إن أحمد بن سنان أخرج حديثه في المسند . فقال أبي : خالد بن كثير من أتباع التابعين ، فكيف يُخرج حديثه في المسند ؟ .

وقال البيهقي عَقَبَ حديث رواه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن النبي - ﷺ - :
هذا حديث غير مسند . " (٤)

ومن ذلك أيضاً أن البخاري - رحمه الله تعالى - ساق حديثاً من طريق إبراهيم والضحاك المِشْرِقِيِّ عن أبي سعيد الخدري ، ثم قال : عن إبراهيم " مرسل " وعن الضحاك المِشْرِقِيِّ " مسند " .

^١ النكت : ٥٠٦/١

^٢ - معرفة علوم الحديث : ص ١٧

^٣ - النكت : ٥٠٧/١

^٤ - النكت : ٥٠٨/١ - ٥٠٩ .

قال الحافظ : والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة ، ورواية الضحاك عنه متصلة ...
ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يُطلق على المنقطع لفظ المرسل ، وعلى المتصل لفظ المسند (١).

١ - فتح الباري : ٦٧٨/٨

• وأما إطلاق "المسند" على الكتاب الذي جُمع فيه مؤلفه مأسنده الرواة إلى النبي - ﷺ - فهذا معلوم مشهور ، ومن ذلك "مسند الإمام أحمد" - رحمه الله - وغيره من المسانيد التي لاتكاد تُحصى كثرة . وقد ذكر الشريف الكتاني طائفة منها ثم قال :

فهذه اثنتان وثمانون مسنداً بمسند أحمد ... والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه . (١)

والمسند عند علماء الحديث على هذا الإطلاق عبارة عن :

الكتب التي مَوَّضوعها جَعَلَ حديث كل صحابي على حدة ، صحيحاً كان ، أو حسناً ، أو ضعيفاً ، مُرتَّبين على حروف الهجاء ، في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد ، وهو أسهل تناولاً ، أو على القبائل ، أو السابقة في الإسلام ، أو الشَّرَافَةُ النَّسَبِيَّةُ ، أو غير ذلك ، وقد يُقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد ، كمسند أبي بكر ، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة ، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المُقَلِّين ، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك (٢)

• وأما إطلاق "المسند" عندهم على كتاب مُرتَّب على الأبواب ، أو الحروف ، أو الكلمات لاعلى

الصحابة ؛ لكون أحاديثه مسندة إلى النبي - ﷺ - كصحيح البخاري ، فإن اسمه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه" (٣) ، وكذا صحيح مسلم فإن اسمه "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -" (٤) ، وكسند الدرر مي فإنها تسمى : مسند الدرر مي ، على ما فيها من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة . (٥)

وقد يُطلق كذلك على كتاب ذُكرت أسانيد أحاديثه بعد أن لم تكن مذكورة ، وسواء أسند أحاديث ذلك الكتاب مؤلفه ، أو غيره . ومن ذلك : "مسند الفردوس" .

فإن "الفردوس" كتاب جمع فيه مؤلفه - أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو الدِّلِمِي

١ - الرسالة المستطرفة : ص ٧٤ .

٢ - الرسالة المستطرفة : ص ٦٠ ، وانظر فتح المغيث : ٣٢١/٣ ، الحطة : ص ١٢٣ .

٣ - كذا جاءت تسميته في : رجال صحيح البخاري للكلاباذي : ٢٣/١ ، وانظر فهرست ابن الخير : ٩٤ ، تهذيب الأسماء واللغات : ٧٣/١/١ ، مقدمة ابن الصلاح : ٣٨ ، عمدة القاري : ٥/١ ، وانظر مقدمة خليل شيجا لصحيح مسلم : ٢٥/١ . والذي جاء في هدى الساري : ١٠ : الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه .

٤ - كذا جاء في : فهرست ابن خير : ٩٨ ، وانظر "رجال صحيح مسلم" لابن منجية : ٢٩/١ .

٥ - الرسالة المستطرفة : ٧٤ ، كشف الظنون : ١٦٨٢/٢ ، فهرست ابن خير : ٩٤ ، ٩٨ - ويقول القاسمي - رحمه الله تعالى - : اعترض في تسميته - يعني مسند الدارمي - بذلك ، لأنه مرتب على الأبواب ، فمثله يسمى : الجامع والسنن ، إلا أنه اشتهر بالمسند على خلاف اصطلاح المحدثين . الفضل المبين :

٢٩٨ ، وانظر ميمى الترهيب والترهيب : ٣٨٢ ، معجم المصنفات الواردة في فتح الباري : ٣٧٦ .

الهمداني - عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار ، مرتبة على نحو من عشرين حرفاً من حروف المعجم ، من غير ذكر إسناد . ثم جاء ابنه - أبو منصور شهردار بن شيرويه - فأسند أحاديث الكتاب ، وخرّج سند كل حديث تحته . (١)

وكذلك "مسند الشهاب" فإن "شهاب الأخبار في الحكم والوصايا والآداب" لشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامه بن جعفر بن علي القضاعي . جمع فيه مؤلفه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول - ﷺ - وهي ألف حديث ومائتان ، في الحكم ، والوصايا ، محذوفة الأسانيد مرتبة على الكلمات من غير تقييد بحرف ، ثم أسند أحاديث هذا الكتاب في كتاب مستقل يرجع في معرفتها إليه وهو المعروف بمسند الشهاب (٢) يقول العلامة ابن بدران - رحمه الله تعالى : يطلق المسند ويراد به ما ذكر ، ويطلق ويراد به كتاب جمع فيه ما أسنده الصحابة ، كما يقال مسند أبي بكر ، ومسند عمر ، وعلى كتاب جمع ذلك كمسند الإمام أحمد فإنه يذكر الصحابي ، ويذكر ما بلغه من حديثه ، ثم ينتقل إلى صحابي آخر وهكذا ، ويطلق باعتبار الإسناد ، فيقال لكل كتاب اشتمل على إسناد الأحاديث ، ومنه "مسند الشهاب" للقضاعي ، فإنه جمع أولاً كتاباً سَمَّاهُ "الشهاب" جمع فيه أحاديث غير مسندة ، ثم أَلَفَ كتاباً ذكر فيه الأسانيد ، وسَمَّاهُ "مسند الشهاب" .. وكذلك جمع الحافظ الديلمي كتاباً سَمَّاهُ "الفردوس" ولم يُسنده ، ثم جاء ولده فوضع أسانيدَه في كتاب وسَمَّاهُ "مسند الفردوس" (٣)

وبعد هذا أقول :

إن المعنى الأول لهذه اللفظة الذي هو "الحديث المسند" على ما تقدم بيانه هو المعنى المشهور المصطلح عليه ، وماعده من المعاني فإن القرينة والسياق يحددانه - كما تقدم - .

١ - الرسالة المستطرفة : ٧٥ ، وانظر : مجموع الفتاوى : ٢٦١/١

٢ - أنظر الرسالة المستطرفة : ٧٦ ، كشف الظنون : ١٠٦٧/٢ ، سير أعلام النبلاء : ٩٢/١٨ .

٣ - مختصر تاريخ دمشق : ٢٤/٢

" سمعت "

من ألفاظ الأداء التي يستعملها الراوى فى أداء ما تحمله قوله : سمعت .

وبعد التأمل فى استعمالاتهم لهذا اللفظ وجدت أنهم يطلقونه على :

* ما تحمّله الراوى سماعاً من لفظ الشيخ .

* ما تحمله الراوى قراءةً على الشيخ .

* فأما إطلاق هذا اللفظ " سمعت " على ما تحمّله الراوى بواسطة السماع من لفظ الشيخ ، فهذا هو الأصل فى إطلاق هذه اللفظة . لذلك نجدهم يجعلون " السماع من لفظ الشيخ " أول طريق للنقل ، والأخذ ، وأرفع أقسام التحمل عند الجماهير . (١)

وقد حكى القاضى عياض أنه لا خلاف فى جواز أن يقول السامع من لفظ الشيخ : حدثنا ، وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلاناً يقول . (٢)

إلا أن الخطيب البغدادى - رحمه الله تعالى - ذكر أن أرفع العبارات فى ذلك أن يقول : سمعت حيث قال : ما يسمع من لفظ الحدث الراوى له بالخيار فيه بين قوله : سمعت ، وثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، إلا أن أرفع هذه العبارات سمعت . (٣)

* وأما إطلاق هذه اللفظة على ما تحمّله الراوى بواسطة " القراءة على الشيخ " فهذا مستعمل عند بعض علماء الحديث .

فقد قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

وأما إطلاق حدثنا وأخبرنا فى القراءة على الشيخ ، فقد اختلفوا فيه على مذاهب فمن أهل الحديث منع منهما جميعاً ... ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك ، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ فى جواز إطلاق حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا . وقد قيل إن هذا مذهب معظم الحجازيين ، والكوفيين ، وقول الزهرى ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان فى آخرين ... ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضاً أن يقول : سمعت فلاناً . (٤)

١ - مقدمة ابن الصلاح : ١٦٦ ، ويقول الخطيب البغدادى : وقد كان بعض أهل العلم يستحب " السماع من لفظ الحدث " ويختاره على " القراءة عليه " وبعضهم كان يختار " العرض والقراءة " ويرى ذلك أفضل من السماع من لفظ الحدث " الكفاية : ٣٠٧ .

وقال القاضى عياض : ولم يره - أى السماع من لفظ الشيخ - جماعة من الحجازيين أرفع ، وسورا بينه وبين " القراءة " و " العرض " على العالم وروى هذا عن مالك وحكاه عن أئمة المدينة وروى عنه أيضاً وعن غيره : أن القراءة على الشيخ أعلى مراتب الحديث . الإلماع : ٦٩ .

٢ - الإلماع : ٦٩ . وقال ابن الصلاح فى المقدمة : ١٦٦ : وينبغى فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ على ما نبينه إن شاء الله تعالى أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس والله أعلم .

٣ - الكفاية : ٣٢٠

٤ - مقدمة ابن الصلاح : ١٦٩ ، وانظر فتح المغيث : ١٧٥/٢ ، تدريب الراوى : ١٧/٢

وقد رَوَى الرَّامَهُرْمُزِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ قَالَ : سَمِعْتُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ عَلَى أَحَدِ عَشْرَةِ أَحَادِيثَ ، أَوْ أَكْثَرَ ، أَوْ أَقَلَّ ، أَوْ مَسَائِلَ ، أَيْقُولُ : سَمِعْتُ فَلَانًا ؟ - قَالَ : نَعَمْ . (١)

وبعد هذا فإن هذه اللفظة " سمعت " صريحة في سماع الطالب من شيخه ، فاستعمالها لهذا المعنى هو الأصل ، وأما استعمالها لغيره من المعاني فيُنظر من قال به، ولا يُعمَّم القول به ليكون اصطلاحاً عاماً .

١ - المحدث الفاضل : ٤٢٢ . وقال الإمام ابن دقيق العيد : من المتأخرين من يتسامح ويقول : سمعت فلانا يقول فيما قرأه عليه ، أو سمعه من القارئ عليه . وهذا تسامح خارج عن الوضع ، وليس له وجه إلا أن يكون بتغيير اصطلاح . وهو أن يقع الاصطلاح على أن يعبر بهذه اللفظة عن هذا المعنى . فإن كان هذا الاصطلاح عاماً فقد يقرب الأمر فيه ، وإن وضعه هذا الراوي بنفسه فلا أرى ذلك جائزاً . الاقتراح : ٢٩ وأنظر : فتح المغيبي : ١٧٥/٢ ، توضيح الأفكار : ٣٠٥/٢

" حَدَّثَنَا "

من الصَّيغ المستعملة في الأداء هذه الصيغة ، وهي مُشْتَرَكَةٌ في أداء ما تحمله الراوي :

- سماعاً من لفظ الشيخ . - أو قراءةً عليه . - أو إجازةً .

- أو مناولةً . - أو مكاتبةً . - أو وجادةً .

- وقد يُطْلَق الراوي هذه اللفظة في غير ما تحمله عن الشيخ .

* الشائع عند المحدّثين استعمال هذا المصطلح في أداء ما تحمله الراوي سماعاً من لفظ الشيخ . وقد أشار إلى هذا غير واحد من المتقدمين والمتأخرين . فهذا الخطيب البغدادي يقول : ما يُسمع من لفظ المحدث الراوي له بالخيار فيه ، بين قوله : سمعت ، وثنا ... إلا أن أرفع هذه العبارات سمعت ... ثم يتلوها قول حدثنا . (١)

وقال الحافظ ابن حجر : وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحاً (٢)

* وأما استعمال " حدثنا " في أداء ما تحمله الراوي بواسطة القراءة على الشيخ ، فقد نُقِلَ جَوَازُهُ عن مالك وأصحابه وأشياخه ، من أهل المدينة ، وعلمائها ، ويحيى بن سعيد القطان ، وابن عُيَيْنَةَ ، والزهرى ، في جماعة . وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ، وذلك أن هؤلاء يرون التسوية بين السماع من لفظ الشيخ ، والقراءة عليه . (٣)

ومما نُقِلَ عن الحسن البصرى ، ما حكاه عَوْفُ الأعرابي قال : جاء رجل إلى الحسن البصرى : فقال : يا أبا سعيد منزلي بعيد ، والاختلاف على يشق ، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً ، قرأت عليك ؟ فقال : ما أبالي قرأت عليك ، أو قرأت عليّ ، قال : فأقول حدثني الحسن ، قال : نعم . (٤)

^١ الكفاية ص ٣٢٠

^٢ نزهة النظر ص ١٦٩ ، وأنظر معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، الإلماع ص ٦٥ .

^٣ أنظر الإلماع ص ١٦٧

^٤ المحدث الفاضل ص ٤٢٧ ، الكفاية ص ٣٤١ ، فتح المغيث ١٧١/٢ ، فتح الباري ١٨١/١ ، ١٥٤/١ ، والأحوط في الرواية بها : قرأت على فلان ، أو قرئ عليه وأنا أسمع ، فأقر به تدريب الراوى ١٦/٢ . وقال الخطيب البغدادي : حدثني محمد بن عبيدالله المالكي أنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال : اختلف الناس في قارىء الحديث على الشيخ ، إذا أقر به أو سكت عنه سكوتاً يقوم مقام إقراره به هل يجوز أن يقول : سمعت فلاناً يحدث بكذا ، أو حدثني فلان بكذا ، أم لا يسوغ له ذلك ... وقال آخرون : لا يجوز أن يقول سمعت فلاناً ، ولا حدثني ، ولا أخبرني ، وهذا هو الصحيح ... فإن قيل فكيف يجب أن يقول قارىء الحديث إذا أراد أن يحدث به عن قرأ عليه ؟ قيل : يجب أن يقول : حدثنا وأخبرنا قراءة عليه ليرفع بذلك الإيهام لسماعه منه بلفظه . قال الخطيب : وهذا الذى ذكره القاضي وجوبه هو مذهب خلق كثير من اصحاب الحديث . الكفاية :

* وأما الإتيان بها في أداء ما تحمّله إجازة ، فقد نقل ابن الصلاح هذا عن بعضهم. (١)

وروى الخطيب بإسناده إلى يحيى بن صالح قال : كنت عند مالك بن أنس جالساً فسأله رجل فقال : يا أبا عبد الله الكتاب تقرؤه عليّ ، أو أقرؤه عليك ، أو تجيزه لي فكيف أقول ؟ فقال له : قل في ذلك كله إن شئت : حدثنا مالك بن أنس . (٢)

وقد حكى السخاوي أن مذهب عامة حفاظ الأندلس ، ومنهم ابن عبد البر ، إطلاق " حدثنا " على ما تحمّله الراوي إجازة . (٣) *

* وأما الإتيان بها فيما تحمله الراوي منأولة فقد أجازته غير واحد من أهل العلم كما حكاه الخطيب البغدادي . (٤)

وروى - رحمه الله - بإسناده إلى أبي نعيم - الحلبي - قال : دخلت على مالك بن أنس ومعني إسماعيل بن صالح ، فأخرج كتاباً مشدوداً فقال : هذا كتابي قد نظرت فيه فاروه عني ، فإنني قد صحتته ، فقال له إسماعيل : فنقول : ثنا مالك بن أنس ؟ قال : نعم . (٥) *

* وأما الإتيان بها فيما تحمّله الراوي مكاتبة ، فقد أجازته غير واحد من العلماء المحدثين . (٦)
وروى الخطيب بإسناده قول بَقِيَّة قال : حدثني شعبة قال : قلتُ لمنصور : إذا كتبتَ إلي أقول حدثني ؟

وممن منع إطلاق " حدثنا " على القراءه على الشيخ الأوزعي وحماد بن زيد وعوف وابن المبارك ، ويحيى بن يحيى التميمي وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم بل قال عوف : إذا قرأ العالم على العالم فقال : حدثني فهي كذيبه . الكفاية : ص ٣٣٤ -

٣٣٥ ، تدريب الراوي : ١٦/٢ وورد مثل هذا عن شريك كما تراه في " الكامل " : ٢٤٦/١ .

١ مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٦ ، وانظر : السير : ٣٩٣/٢٢

٢ الكفاية ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، وانظر فتح المغيث ١٥٥/٢ ، تدريب الراوي ٩/٢ ، فتح الباري ٢٨٨/١١

٣ فتح المغيث ٢/٣٠٥ ، ٩٩/٢ ، وانظر تهذيب التهذيب ٦٧/٦ ، وترتيب المدارك ٤٢٨/١ ، التكميل ص ٥٩٤

* والصحيح الذي عليه الجمهور ، وأهل التحري والورع ، المنع من إطلاق ذلك وتخصيصها بعبارة مشعرة بها بتبين الواقع ، كحدثنا إجازة وأخبرنا إجازة ، أو أخبرنا إذن ، أو في إذن ، أو فيما أذن لي فيه ، أو فيما أطلق لي روايته ، أو أجازني أو أجاز لي ، ونحو ذلك . تدريب الراوي : ٥٢/٢ وانظر الاماع : ص ١٣٢ . وورد عن الامام الأوزعي : تخصيص الإجازة بخبرنا بالتشديد . الاماع : ص ١٢٧ ، واصطلاح قوم من المتأخرين على إطلاق " أنبأنا " في الإجازة ، واختاره صاحب كتاب الوجازة ، وكان البيهقي يقول : أنبأني وأنبأنا إجازته . تدريب الراوي : ٥٢/٢ - ٥٣ .

٤ الكفاية : ص ٣٧٠ ، فتح المغيث : ٣٠٥/٢

٥ الكفاية ص ٣٧٠

**الصحيح المختار الذي عليه عمل الجمهور ، وأهل التحري ، أن يقول : أخبرنا فلان منأولة وإجازة أو : أخبرنا منأولة ، أو أخبرنا إذن ، أو في أذنه ، وما أشبه ذلك . تدريب الراوي : ٥٢/٢ .

وقال الخطيب البغدادي : وقد كان غير واحد من السلف يقول في المنأولة أعطاني فلان ، أو : دفع إلي كتابه ، وشبها بهذا

القول وهو الذي نستحسنه . الكفاية : ص ٣٦٧

٦ انظر الكفاية ص ٣٨٠ ، فتح المغيث ١١/٣ ، المحدث الفاضل ص ٤٤٠ ، المعرفة والتاريخ ٨٢٤/٢ ، السير ١٣٩/٨

فقال : إذا كتبتُ إليك أليس قد حدثتك . (١) قال شعبة : فسألت أيوب عن ذلك ، فقال : صدق إذا كتبتُ إليك فقد حدثتك بها . (٢) *

* وأما الإتيان بها فيما تحمله الراوي وجادة ، فذلك مذهب لبعضهم . (٣) وقد روى الحاكم بسنده إلى أبي الوليد الطيالسي قال : حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس ، قال : قدم علينا محمد بن إسحاق ، فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد ، فقدم علينا إسحاق بن راشد ، فجعل يقول : ثنا الزهري ، وثنا الزهري ، قال : فقلت له : أين لقيت ابن شهاب ؟ قال : لم ألقه ، مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له ثم . (٤)

ومقتضى جزم غير واحد ، بكون شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يسمع من جده ، إنما وجد كتابه فحدث منه ، مع تصريحه في أحاديث قليلة بالسماع والتحديث إدراجه في البعض الداهيين هذا المذهب كما أفاده السخاوي . (٥)

وقد وصف ابن الصلاح هذا الإطلاق بأنه مجازفة (٦) ، بل قال القاضي عياض : لا أعلم من يقتدى به أجاز النقل فيه يحدثنا ... (٧) *

* وأما إطلاق " حدثنا " في غير ما تحمله عن الشيخ . فقد روي عن بعضهم ، كما روي عن الحسن أنه

^١ الكفاية ص ٣٨٠ ، الإلماع ص ٨٥ ، معرفة علوم الحديث ص ٢٦١ ، المعرفة والتاريخ ٨٢٥/٢ ، المحدث الفاضل ص ٤٣٩ ، فهرست ابن خير ص ١٥

^٢ الإلماع ص ٨٥ ، المحدث الفاضل ص ٤٣٩ ، فهرست ابن خير ص ١٥ ، الكفاية ص ٣٨٠

* قال ابن الصلاح : والمختار قول من يقول فيها : كتب إلى فلان قال : حدثنا فلان بكذا وكذا ، وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التحري والنزاهة ، وهكذا لو قال : أخبرني به مكاتبة أو كتابة ونحو ذلك من العبارات .

^٣ مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١ ، الفتح ٢٨٨/١١ ، فتح المغيث ٢١٤/٢

^٤ رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٠ ، وانظر فتح المغيث ٢٥/٣ ، تهذيب الكمال ٤٢٢/٢ ، توضيح الأفكار ٣٤٨/٢ ، التكميل ص ٧٠٦ ،

التهذيب ٢٣١/١ ، المقنع ٣٣٤/١

^٥ فتح المغيث ٢٦/٣ ، ٢١١/١

^٦ مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١

^٧ الإلماع ص ١١٧ ، فتح المغيث : ٢٦/٣ ، توضيح الأفكار : ٣٤٨/٢

* قال القاضي عياض في " الإلماع " : ص ١١٧ : والذي استمر عليه عمل الأشياخ قديماً وحديثاً ، في هذا قولهم : وجدت بخط فلان ، وقرأت في كتاب فلان بخطه : إلا من يدلس فيقول : عن فلان ، أو قال فلان ، وربما قال بعضهم : أخبرنا . وقد انتقد هذا على جماعة عرفوا بالتدليس.

وقد اعتمد الحافظ ابن حجر على ما رواه الحاكم عن إسحاق بن راشد ، فذكر إسحاق في المدلسين فقال : " إسحاق بن راشد الجزري ، كان يطلق " حدثنا " في الوجادة فإنه حدث عن الزهري فقل له : أين لقيته ؟ فقال "تعريف أهل التقديس" : ص ٣١ وقد ورد ما يدل على أن إسحاق بن راشد ، لقي الزهري فقد قال الحافظ ابن حجر : وروى ابن أبي خيثمة بإسناد جيد عن إسحاق أنه لقي الزهري . هدى الساري : ص ٤٠٨ . وجاء في "المعرفة والتاريخ" : ١٧/٣ " أن علي بن المديني قال : أخبرني عبد الجبار الخطابي قال : أخبرني مولى بني أمية إسحاق بن راشد قال : قال لي ابن شهاب " وجاء في البخاري ما يدل على ذلك فقد قال البخاري " حدثني محمد ، حدثنا أحمد بن أبي شعيب حدثنا موسى بن أعين حدثنا إسحاق بن راشد أن الزهري حدثه قال كتاب التفسير ، باب وعلى الثلاثة الذين خلفوا ، رقم ٤٦٧٧ وانظر "الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم" : ص ١٩٨ - ١٩٩ .

كان يقول :

حدثنا أبو هريرة ، ويتأول أنه حَدَّثَ أهل بلده .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

وقال البزار في «مسنده» في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، سمع الحسن البصري من جماعة ، ورَوَى عن آخرين لم يُدرِكهم ، وكان يتأول ، فيقول : حَدَّثَنَا ، وَخَطَبَنَا - يعنى قومه الذين حَدَّثُوا - وَخُطِبُوا ، بالبصرة ، قال : ولم يسمع من ابن عباس ، ولا الأسود بن سريع ، ولا ولا من أبي هريرة . (١)

وقال السخاوى :

ورَوَى أن الحسن البصري كان يقول : ثنا أبو هريرة ، ويتأول حَدَّثَ أهل المدينة ، والحسن بها ، كما كان يقول : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، ويُريد خطب أهل البصرة ، وكما كان ثابت يقول : قدم علينا عمران ابن حصين .. ويتأيد بتصريح أيوب ، وبهز بن أسد ، ويونس بن عبيد ، وأحمد ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، وابن المديني ، والترمذي ، والنسائي ، والبزار ، والخطيب ، وغيرهم بأنه لم يسمع من أبي هريرة ، بل قال يونس : إنه ما رآه قط . (٢)

وقد قال ابن القَطَّان :

ليست حدثنا بَنَصٍ في أن قائلها سمع . ففي صحيح مسلم في حديث الذى يقتله الدجال فيقول : أنت الدجال الذى حَدَّثَنَا به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، قال : ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميقات ، أى فيكون المراد حَدَّثَ أمته وهو منهم ، لكن قال معمر : إنه الخضر فحينئذ لا مانع من سماعه (٣) وبعد ذكر هذه المعاني فإن المشهور من استعمال هذه اللفظة هو المعنى الأول " السماع من لفظ الشيخ " - كما تقدم - وأما ما عده من المعاني فلا بد من معرفة من قال به فيكون اصطلاحاً له ولا يكون حينئذ اصطلاحاً عاماً .

١ - تهذيب التهذيب : ٢/٢٣٥ ، تدريب الراوى : ٢/٩ ، المنهج الحديث فى علوم الحديث ، قسم الرواية : ٢٣٦ .

٢ - فتح المغيث : ٢/١٥٥ - ١٥٦ . وسماع الحسن من أبي هريرة قد اختلف فيه علماء الحديث بين مثبت ونافى ، وقد قال ابن الصلاح : ومنهم من أثبت له سماعاً منه . تدريب الراوى : ٢/٩ . وقد قال الحافظ فى التهذيب : ٢/٢٣٥ : ووقع فى سنن النسائي من طريق أيوب عن الحسن عن أبي هريرة فى المختلفات قال الحسن : لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث . ونقل هذا السخاوى فى فتح المغيث وتعبه بما تراه فيه : ٢/١٥٧ . ثم قال : لكن الذى عليه العمل عدم سماعه ، والقول بمقابله ضعفه النقاد .

٣ - تدريب الراوى : ٢/٩ ، فتح المغيث : ٢/١٥٧ . وانظر صحيح مسلم رقم ٧٣٠١ من كتاب الفتن ، باب فى صفة الدجال . ووقع فى صحيح مسلم بعد هذا الحديث : قال أبو إسحاق : يقال إن هذا الرجل هو الخضر عليه السلام . وأبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن سفيان راوى الكتاب عن مسلم وكذا قال معمر فى جامعه فى أثر هذا الحديث كما ذكره ابن سفيان ، وهذا تصريح منه بحياة الخضر عليه السلام وهو الصحيح . كذا قال النورى فى شرح مسلم : ١٨/٢٧٥ . وقد اختلف العلماء فى حياة الخضر والظاهر أنه قد مات وعليه المحققون بل عزاه أبو حيان إلى الجمهور ، ويدل عليه قوله تعالى : " وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد " وقوله - صلى الله عليه وسلم - " فإنه على رأس مائة سنة لا يبق على وجه الأرض من هو عليها أحد " كما فى البخارى وغيره . قال الحافظ : وهو عمدة من تمسك بأنه مات وأنكر أن يكون باقياً ، وكذلك يدل على عدم بقائه عدم مجيئه إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - ولو كان حياً للزمه المجيء والإيمان به وتباعه وقد قال النبى - صلى الله عليه وسلم - لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعى " المسند ٣/٣٨٩ ، قال الحافظ ابن حجر : هذا اقوى الأدلة على عدم بقائه ، والاحاديث الدالة على بقائه اسانيداً واهية إذ كل طريق منها لا يسلم من سبب يقتضى تضعيفها . وانظر فى هذه المسألة : مجموع الفتاوى : ٤/٣٣٧ - ٣٤٠ ، تهذيب الاسماء واللغات ١/١٧٦ - ١٧٧ ، الموضوعات ١/١٩٣ - ١٩٩ ، البداية والنهاية : ١/٣٢٨ - ٣٣٧ ، المنار المنيف : ٧٥ - ٨٢ ، الزهر النظر فى نبأ الخضر للحافظ ابن حجر ، الفتح : ٢/٧٥ ، الآلآء : ١/٨٥ - ٨٧ ، الإصابة : ١/٤٢٩ - ٤٥٢ ، حاشية فتح المغيث : ٢/١٥٨

" أخبرنا "

ومن الألفاظ المستعملة في الرواية أيضا " أخبرنا " وقد أطلقها العلماء على ما تحمله الراوي بواسطة :

- السماع من لفظ الشيخ .
- والقراءة على الشيخ .
- والإجازة .
- والمناولة .
- والمكاتبة .
- والوجادة .

* فأما إطلاق هذه اللفظة " أخبرنا " على ما تحمله الراوي بواسطة " القراءة على الشيخ " فذلك وارد في استعمالات الأئمة . وقد ذهب هذا المذهب معظم الحجازيين والكوفيين ، وهو قول الزهري ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان ، في آخرين من الأئمة المتقدمين ، وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح في جماعة من محدثي . ونقل أيضا عن الشافعي وأصحابه ، ومسلم بن الحجاج وجهور أهل المشرق . (١) قال الخطيب البغدادي - رحمه الله تعالى - وقد قال محمد بن إدريس الشافعي وغيره : يكفي الراوي أن يقول فيما سمعه قراءة أخبرنا .. (٢)

وقال ابن الصلاح : " وذكر صاحب كتاب " الإنصاف " محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري ، أن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد ، وأنهم جعلوا " أخبرنا " علماً يقوم مقام قول قائله أنا قرأته عليه ، لا أنه لفظ به لي (٣)

وذكر ابن الصلاح - أيضا - أن هذا الاستعمال هو الشائع الغالب على أهل الحديث . (٤)

* وأما إطلاق " أخبرنا " على ما تحمله الراوي سماعاً من لفظ الشيخ في حال الأداء ، فذلك كثير ، في استعمالهم . بل قال القاضي عياض : لا خلاف أنه يجوز في هذا - أي السماع من لفظ الشيخ - أن يقول السامع منه : " حدثنا " و " أخبرنا " (٥)

ونقل هذا عن يزيد بن هارون ، وحماد بن سلمه ، وابن المبارك ، وعبد الرزاق ، وهشيم ، وخلق غيرهم كما حكاه غير واحد . (٦)

^١ - أنظر في هذا : مقدمة ابن الصلاح : ص ١٦٩ ، المقنع : ٣٠٠/١ ، تدريب الراوي : ١٦/٢ - ١٧ ، فتح المغيث : ١٦٦/٢ ، توضيح الأفكار : ٣٠٦/٢ .

^٢ - الكفاية : ٣٣٤

^٣ - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٦٩

^٤ - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٧٠

^٥ - الإلماع : ص ٦٩

^٦ - أنظر الكفاية ص ٣٢١ ، المقنع ٢٩٥/١ ، فتح المغيث ١٥٩/٢

* وأما استعمالها في أداء ما تحمّله إجازة . فقد أجازته غير واحد ، قال ابن وهب : كنتُ عند مالك بن أنس فجاءه رجل يحمل " الموطأ " في كِسَاثِهِ فقال له : يا أبا عبد الله ، هذا موطؤك قد كتبتَه وقابلته فأجزه لي . قال : قد فعلت . قال : فكيف أقول : حدثنا مالك أو أخبرنا مالك ؟ قال : قل أيهما شئت . (١)

وأبو اليمان - الحكم بن نافع - يروي عن شعيب بن أبي حمزة ويقول : أخبرنا، وقد قال أبو زرعة الرازي : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً والباقي إجازة . (٢)

وقال أبو داود سمعت محمد بن عوف يقول : لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا كلمة . (٣)

قال إبراهيم بن ديزيل : قال لي أبو اليمان : سألتني أحمد بن حنبل كيف سمعتَ هذه الكتب من شعيب ؟ قلت : قرأتُ عليه بعضه ، وقرأ علي بعضه ، وأجاز لي بعضه ، وبعضه مناوله . وقال في آخر شيء : قل في كَلِّهِ : أخبرنا شعيب . (٤)

قال الذهبي - رحمه الله تعالى - :

وفي الصحيحين نحو من أربعين حديثاً عند البخاري عن أبي اليمان، وجميعها يقول فيها : أخبرنا شعيب ، ما قال قط : حدثنا ، فهذا يوضح لك أنها بالإجازة . (٥)

قال الحافظ ابن حجر : ولا مشاحة في ذلك أن كان اصطلاحاً له . (٦)

وقد حكى السخاوي جواز ذلك عن أحمد بن حنبل ، وابن جريج ، وجماعة من المتقدمين . حتى قيل : إنه مذهب عامة حفاظ الأندلس ومنهم : ابن عبد البر (٧)

إلا أن بعضهم عاب من يفعل ذلك ، ومن عيبَ بذلك : أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد المرزباني ، وأبو نعيم الأصبهاني . حتى قالوا إن هذا ضرب من التدليس ، وأجيب بأن هذا اصطلاح لهما خالفاه فيه من لا يرى استعمال " أخبرنا " في الإجازة ، ووافقا من يرى ذلك فلا يعابا بهذا . (٨)

* وأما استعمالها في أداء ما تحمّله " مناوله " فقد أجازته غير واحد من الأئمة كما حكاه الخطيب البغدادي . (٩)

^١ الاماع ص ٩٠ ، وانظر الغاية في شرح الهداية ١٦٤/١

^٢ تهذيب الكمال ، السير : ٣٢١/١٠ ، الميزان : ٥٨١/١ ، هدى السارى : ٤١٨

^٣ السير : ٣٢٢/١٠ ، الميزان : ٥٨٢/١ .

^٤ الميزان : ٥٨١/١

^٥ سير اعلام النبلاء : ١٠ / ٣٢٥

^٦ هدى السارى : ص ٤١٨

^٧ فتح المغيث : ٣٠٦/٢ ، وانظر سير اعلام النبلاء : ١٩٠/٧ - ١٩١ .

^٨ انظر تفصيل هذه المناقشة في فتح المغيث ٣٠٦/٢ - ٣٠٨ ، الميزان ١١١/١ ، اللسان ٦٧٢/٣ ، طبقات المدلسين ص ٤ ، السير ٤٦١/١٧ ، تذكرة

الحفاظ ١٠٩٧/٣ . وانظر التعليق السابق على " الإجازة " في " حدثنا " ص

^٩ الكفاية ص ٣٦٩

وقال أبو اليمان - الحَكَم بن نافع - : قال لي أحمد بن حنبل كيف سَمِعَ الكتب من شُعيب بن أبي حمزة ؟ قلت : قرأت عليه بعضه ، وبعض قرأه على ، وبعضه أجازته لي ، وبعض مناولة ، فقال : قل في كَلِّه : أخبرنا شعيب . (١)

* وأما استعمالها في أداء ما تحمله " مُكَاتِبَة " فَحَكِّي جواز ذلك ابن الصلاح حيث قال : ثم ذهب غير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم منهم : الليث بن سعد ، ومنصور ، إلى جواز إطلاق " حدثنا " و " أخبرنا " في الرواية بالمكاتبة (٢)

* وأما استعمالها في أداء ما تحمله " وَجَادَة " فقد حكاه ابن الصلاح عن بعضهم (٣) قال القاضي عياض : وَحَكِّي أن " إسحاق بن راشد " قدم الري فجعل يقول : أخبرنا الزهري فسئل : أين لقيته ؟ فقال : لم ألقه : مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له . (٤) هكذا قال القاضي عياض والذي حَكَّاه الحاكم (٥) أنه كان يقول : حدثنا الزهري فلعله وقع هذا وهذا والعلم عند الله . وقد تقدم ذكره في " حدثنا "

وقد انتقد هذا الصنيع على فاعله وعُدَّ من التدليس . (٦) وإذا علمنا هذه المعاني التي تُستعمل لها هذه اللفظة فإن إطلاق هذه اللفظة على ما تحمله الراوي قراءة على الشيخ ، هو الشائع المشهور - كما تقدم حكايته عن ابن الصلاح " رحمه الله تعالى " - وأما المعاني الأخرى مُلَكَّلٌ واحدٍ منها قائل فلا يكون اصطلاحاً عاماً .

^١ رَوَاهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْكِفَايَةِ : ص ٣٧٠ ، وَانْظُرْ فَتْحُ الْبَارِي : ١٨٦/١

^٢ مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح : ص ١٩٧ ، الْمُقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ : ٣٣٢/١ ، الْغَايَةُ فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ : ١٥٩/١ ، وَانْظُرْ : فَتْحُ الْبَارِي : ١٨٦/١

^٣ مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح : ص ٢٠١ ، فَتْحُ الْمَغِيثِ : ٢٥/٣ ، تَدْرِيبُ الرَّاوِي : ٦٢/٢ ، الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ : ص ١٢٢

^٤ الْإِلْمَاعُ : ص ١١٩

^٥ مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ : ص ١١٠

^٦ أَنْظُرِ الْإِلْمَاعُ : ص ١١٧ ، فَتْحُ الْمَغِيثِ : ٢٦/٣ ، تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ : ٣٤٨/٢ ، مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح : ص ١٩٧

" أنبأنا "

هذا اللفظ من صيغ الرواية مشترك بين أداء ما تحمله الراوي :

- سماعاً من لفظ الشيخ .

- أو قراءة عليه .

- أو إجازة .

وتفصيل هذا على النحو التالي :

* اختار قوم من المتأخرين إطلاق " أنبأنا " في أداء ما تحمله الراوي إجازة ، وأصبح اصطلاحاً معروفاً كما حكاه ابن الصلاح حيث قال : واصطلاح قوم من المتأخرين على إطلاق " أنبأنا " في الإجازة ، وهو اختيار الوليد بن بكر صاحب " الوجازة في الإجازة " (١) قال الحافظ ابن حجر : ويقول المحدث تبعاً لعرف المتأخرين عند الأداء بها - أي الإجازة - أنبأنا وأنبأني ، والطبقة الوسطى لا يذكرون الإنباء إلا مقيداً بالإجازة، فلماً كثر واشتهر استغنى المتأخرون عن ذكره . (٢) فعلى هذا فيعلم أن استعمال هذه الصيغة في الإجازة مما شاع به الاصطلاح وعُلم، كالشأن في ألفاظ الأداء الأخرى ، وإن كان قد قال ابن دقيق العيد : " إن إطلاقها - أي أنبأنا - في الإجازة بعيد عن الوضع اللغوي إلا أن يُوضع اصطلاحاً " (٣)

* وأما استعمال هذه الصيغة في أداء ما تحمله الراوي سماعاً من لفظ الشيخ فقد ورد التصريح بذلك في كلامهم على ما حكاه القاضي عياض قال : " لا خلاف بين أحد من الفقهاء، والمحدثين، والأصوليين، في جواز إطلاق حدثنا وأخبرنا وأنبأنا فيما سمع من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه " (٤) إلا أن الاستعمال لهذه الصيغة على هذا النحو قليل في كلامهم ، كما أفاده الخطيب البغدادي (٥) - رحمه الله تعالى -

* وأما استعمال هذه الصيغة في أداء ما تحمله " قراءة على الشيخ " فمنهم من ذهب إلى تجويز ذلك كما حكاه ابن الصلاح ، قال : " وقد قيل: إن هذا مذهب معظم الحجازيين ، والكوفيين ، وقول الزهري ، ومالك ،

^١ مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٥ ، وانظر فتح المغيث ١٥٥/٢ ، توضيح الأفكار ٢٩٧/٢ .

^٢ نزعة النظر ص ٦٤ ، الغاية في شرح الهداية ١٤٩/١ ، معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، السير : ١٩٠/٧ .

^٣ الاقتراح ص ٢٤

^٤ الإلماع ص ١٢٢ ، فتح المغيث ١٥٤/٢ ، الكفاية ص ٣٢٣ ، توضيح الأفكار ٢٩٧/٢

^٥ انظر الكفاية ص ٣٢٣

وسفيان بن عُيينة ، ويحيى بن سعيد القطان ، فى آخرين من الأئمة المتقدمين، وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح ، فى جماعة من المحدثين " (١) وهو مذهب الشافعي وأصحابه وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح وجمهور أهل المشرق . (٢)

وبعد معرفة هذه المعاني التي تُستعمل لها هذه اللفظة فإن استعملها لما تحملها الراوي " إجازة " هو المعنى المشهور الذي اصطلح عليه واختاره جمع من المتأخرين على ما حكاه ابن الصلاح ، فليكن الباحث على بينة من ذلك ، و ماعده من المعاني فلا يحكم به إلا بعد تأمل .

^١ مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٩

^٢ مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٩

" عن "

هذا الحرف من ألفاظ الرواية مشترك بين أداء ما تحمله الراوي بواسطة :

* - السماع من لفظ الشيخ .

* - والإجازة .

* - والرجادة .

* - علامة على صحة الحديث، أو حسنه، أو ما قارب ذلك .

* - الإخبار بها عن قصة حَدَّثت ولا يَتَعَلَّقُ بها حكم باتصال ولا انقطاع .

فعلى هذا فهو من الصيغ المحتملة للسمع ولعدمه أيضا كما أفاده الحافظ ابن حجر (١) - رحمه الله -

وقد صَرَّح ابن الصلاح بكون هذا الحرف من المشترك (٢)

* فأما استعمال الراوي لهذا اللفظ، والإتيان به فيما تَحْمَلُهُ بواسطة الإجازة، فقد اصطَلَح المتأخرون - وهم من بعد الخمسمائة - وَهَلَمَّ جَرًّا - على أن هذه الصيغة يُراد بها الإجازة عند الإطلاق ، كما أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر (٣) . قال السخاوي : وبعض من تأخر من المحدثين استعمل هذه اللفظة "عن" فيما سمعه من شيخه الراوي عَمَّنْ فرقه إجازة ، فيقول : قرأت على فلان عن فلان . (٤)

* وأما الإتيان بها في أداء ما تحمله سماعاً من لفظ الشيخ ، فإن هذا مذهب المتقدمين من المحدثين ، فإنهم يأتون بهذه الصيغة فيما سمعوه من لفظ الشيخ؛ لكن هذا مشروط بشروط قَيَّدُوهَا لتكون باستكمال الراوي لتلك الشروط بمنزلة " حدثنا " .

وقد حكى الخطيب الإجماع على ما تقدم حيث قال :

" وأهل العلم مُجْمِعُونَ (٥) على أن قول المحدث : حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به إذا كان شيخه الذى ذكره يُعرف أنه قد أدرك الذى حَدَّثَ عنه ، ولقيه ، وسمع منه ، ولم يكن هذا المحدث ممن يُدَلَّسُ ، ولا يُعَلَمُ أنه يستجيز إذا حدثه شيخه عن بعض من أدركه حديثاً نازلاً فسمى بينهما في الإسناد من حدثه به ، أن يسقط ذلك ، ويروى الحديث عالياً فيقول : حدثنا فلان عن فلان ، أعنى الذى لم يسمعه منه ، لأن الظاهر من الحديث السالم راوٍ به ممَّا وصفنا الاتصال، وإن كانت العِنَّةُ هي الغالبة على إسناده " (٦)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وهو يتحدث عن هذه الصيغة " عن " :

^١ نزهة النظر ص ١٦٩

^٢ مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٩ ، المقنع ٣٣٠/١ ، فتح المغيث ٣٠٤/٢

^٣ النكت ٥٨٣/٢

^٤ فتح المغيث ٣١٦/٢ ، وانظر النزهة ص ١٧١ ، تدريب الراوى ٥٤/٢

^٥ تعقب الحافظ هذا الإجماع الذى حكاه الخطيب البغدادى بما ورد عن بعضهم فى ثبوت الحديث انظر النكت ٥٨٤/٢

^٦ الكفاية ص ٣٢٨ ، وانظر النكت ٥٨٣/٢

لها ثلاثة أحوال :

" أحدها : أنها بمنزلة " حدثنا " و " أخبرنا " بالشرط السابق " (١) وقوله بالشرط السابق : إشارة إلى ما ذكره الخطيب البغدادي .

* وأما الإتيان بها في أداء ما تحمّله وجادة ، فموجود في استعمالاتهم ، كما حكاه غير واحد عنهم ، وقد عدّه بعضهم من التساهل (٢) ، وقال عنه ابن الصلاح : إنه تدليس قبيح ، إذا كان بحيث يُوهّم سماعه منه (٣) وفي عبارة السخاوي ما يُفيد أن جماعة من المحدثين كبهز بن حكيم ، والحسن البصري و ... تساهلوا في إيراد ما يجدونه بخط الشخص فأتوا به " عن " فلان ، أو نحوها مثل " قال " مكان " وجدت " إذ أكثر رواية بهز عن أبيه عن جده فيما قيل من صحيفة ، وكذا قال شعبة في رواية أبي سفيان عن جابر ، وصالح جزرة وغيره في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن المديني في رواية وائل عن ولده بكر ، وصرح به الحسن البصري لما قيل له : يا أبا الحسن عمّن هذه الأحاديث التي تحدثنا ؟ فقال : صحيفة وجدناها .. (٤)

* وأما إطلاق هذه اللفظة على أنها علامة على صحة إسناد الحديث ، أو حسنه ، أو ما قارب ذلك . فهذا اصطلاح عرف عن الإمام المنذري - رحمه الله تعالى - حيث قال مبيناً اصطلاحه هذا :

" فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً ، أو حسناً ، أو ما قاربهما ، صدّرتُه بلفظ " عن " وكذلك إن كان مرسلًا ، أو منقطعًا ، أو معضلاً ، أو في إسناده راو مبهم ، أو ضعيف وثق ، أو ثقة ضعّف ، وبقيّة رواة الإسناد ثقات ، أو فيهم كلام لا يضر . أو روي مرفوعاً والصحيح وقفه ، أو متصلًا والصحيح إرساله ، أو كان إسناده ضعيفاً لكن صحّحه أو حسّنه بعض من خرّجه ، أو صدّره أيضاً بلفظ " عن " ثم أشير إلى إرساله ، وانقطاعه ، أو عطّله ، أو ذلك الراوي المختلف فيه وقد لا أذكر ذلك الراوي المختلف فيه " (٥)

* وأما الإتيان بهذه الصيغة في الإخبار عن قصه حدثت ، ولا يتعلّق بها حكم باتصال ، ولا انقطاع ، بل يكون المراد بها سياق قصة سواء أدركها الناقل ، أو لم يدركها ، ويكون هناك شيءٌ محذوف مقدّر ، فقد نبّه على هذا الحافظ ابن حجر ، وقال عن هذا الاستعمال وهذه الحالة : إنها خفية جداً ، قلّ من نبّه عليها ، بل لم ينبّه عليها أحد من المصنفين في علوم الحديث ، مع شدّة الحاجة إليها . (٦)

وقد ذكر - رحمه الله - أمثلة على ذلك منها :

ما أخرجه ابن أبي خيثمة في " تاريخه " عن أبيه قال : ثنا أبو بكر بن عياش ، ثنا أبو إسحاق ، عن أبي

^١ النكت ٥٨٥/٢

^٢ فتح المغيث ٢٤/٣

^٣ مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١

^٤ فتح المغيث ٢٤/٣ - وانظر توضيح الافكار ٣٤٨/٢ ، السير ١٦٩/٥ ، ٢١٠ ، ٢٩٣

^٥ الترغيب والترهيب : ٣٦/١ - ٣٧ . وقد تعقب المنذري في هذا العلامة الألباني بما تراه في مقدمة صحيح الترغيب والترهيب : ١٦

^٦ انظر النكت ٥٨٦/٢

الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه .

فهذا لم يُرد أبو إسحاق بقوله عن أبي الأحوص ، أنه أخبره به ، وإنما فيه شيء محذوف تقديره عن قصة أبي الأحوص ، أو عن شأن أبي الأحوص ، أو ما أشبه ذلك ، لأنه لا يمكن أن يكون أبو الأحوص حَدَّثَهُ بعد قتله . (١)
ثم ساق رحمه الله بقية الأمثلة فقال : قلت وأمثلة هذا كثيرة ومن تَبَعَهَا وجد سبيلاً إلى التَّعَقُّبِ على أصحاب المسانيد ، ومصنفي الأطراف ، في عِدَّة مواضع يَتَعَيَّن الحمل فيها على ما وصفنا من المراد بهذه العنينة والله أعلم . (٢)

وبعد معرفتنا لهذه المعاني التي تُستعمل لها هذه اللفظة فلا بُدَّ من النَّظَرِ في مَحَلِّ ورودها ، فإن كان ورودها عند المتقدمين فهي بمنزلة " حدثنا " بالشروط السابقة ، وإن كان ورودها عند المتأخرين فقد اصطَلَحُوا على إطلاقها على الإجازة كما قرَّره الحافظ ابن حجر ، وأما استعمال المنذري لها على معنى تصحيح ما يورده من الأحاديث فذلك خاص به . وعلى كل حال فلا بدَّ لمعرفة المعنى الذي سيقَّت له من تأمل ونظر .
- والله تعالى أعلم -

^١ انظر النكت ٥٨٦/٢

^٢ انظر النكت ٥٩٠/٢ ، الإصابة : ٤٣٧/٣ ، تعجيل المنفعة : ٢٦ ، تهذيب التهذيب : ٦/٥

" قال "

هذا اللفظ استعماله المحدثون في الرواية ، وهو مشترك لعدة معانٍ هي :

- الإتيان به فيما سَمِعَ المحدث من شيخه .

- الإتيان به فيما تَحَمَّلَهُ إجازةً .

- الإتيان به فيما تَحَمَّلَهُ مناولة .

- الإتيان به في أداء ما تَحَمَّلَهُ وجادة .

- الإتيان به في تعليق الحديث أو غيره .

* إذا تحقق اللقاء بين الرواي وشيخه ، مع السلامة من التدليس ، فإن ما يرويهِ الراوي عن شيخه محمول على السماع ، كما يُحْمَلُ قول الصحابي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على سماعه منه ، إذا لم يظهر خلافه ، وكذا غير "قال" من الألفاظ ، كما نبه على ذلك ابن الصلاح (١) ، إلا أن الخطيب شَرَطَ لذلك : أن يُعرف من عادة المحدث أن لا يُطلقها - أي قال - إلا فيما سمع . (٢)

وهذا الاستعمال شائع موجود عند المتقدمين ، فإن حَجَّاجَ بن محمد الأعمش رَوَى كُتِبَ ابن جُريج بلفظ : قال ابن جُريج . فحملها الناس واحتجوا بها لما عُرف من عاداته في إطلاق هذه اللفظة (٣) ، وقد قال هَمَّامُ بن يحيى لعفان بن مسلم الصَّفَّار : كل شيء أقول لكم قال قتاده فأنا سمعته منه (٤) ، وقال شعبة : لأن أقع من فوق هذا القصر - لدار حَيَّالَه - على رأسي أحب إلى من أن أقول لكم : قال فلان لرجل ترون أنني قد سمعت ذلك منه ولم أسمعهِ . (٥)

فهذا هو الأصل في استعمال هذه اللفظة عند المتقدمين بل قال الذهبي : " وحكم قال حكم عن " (٦) وقد تقدم الكلام عليها .

* وأما استعمال هذا اللفظ فيما تَحَمَّلَهُ الرواي مناولة فقد قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :
عند بعض المحدثين " قال " للمناولة . (٧)

* وأما استعمال هذا اللفظ فيما تحمله الرواي إجازةً ، فقد قال الحافظ ابن حجر :

^١ انظر صيانة صحيح مسلم ص ٨٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ ، ٨٨ ، الكاشف في تصحيح رواية البخاري ص ٣٢ ، فتح المغيث ١٦٦/٢ ، تعليق التعليق ٩/٢

^٢ انظر تعليق التعليق ٩/٢ ، هدى الساري ص ١٧ ، فتح المغيث ١٦٤/٢ ، فتح الباري : ٢٨٠/٦ ، ٥٣/١٠ ، ٣٢٣/٦ ، ٥٥/١٠

^٣ فتح المغيث ١٦٥/٢

^٤ فتح المغيث ١٦٥/٢ ، سير اعلام النبلاء ٢٧٤/٥

^٥ فتح المغيث ١٦٥/٢ ، الجرح والتعديل ١٧٤/١

^٦ الموقظة ص ٤٧

^٧ فتح الباري : ١٥٤/١ ، ١٩٧/١١ ، ٢٥٦

قال بعض احدثين : إن " قال " للإجازة . (١)

* وأما استعمالها في أداء ما تحمّله وجادة ، فمأثور عن بعض احدثين وقد عدّه ابن الصلاح من التدليس حيث قال :

وربما دلّس بعضهم فذكر الذى وَجَدَ خَطَهُ وقال فيه : عن فلان ، أو قال فلان ، وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يُرهم سماعه منه . (٢)

وقد تقدم النقل عن بعضهم أنه يورد " قال " في أداء ما تحمّله وجادة (٣)

وقد وصف هذا الصنيع من بعضهم بأنه تساهل (٤)

* وأما الاتيان بها في التعليقات (٥) فذلك شائع مشتهر فى صنيع أئمة الحديث والنقد كالبخاري ، ومسلم ، والدارقطني ، وغيرهم .

فقد يأتي احدث بهذه الصيغة عن شيخ سمع منه ، وقد يأتي بها عمن لم يسمع منه ، بل من لم يكن عاصره أصلاً ، كما هو معلوم من تعريف المعلق .

والمعلق بهذه الصيغة يُسميه العلماء معلقاً مجزوماً ويقولون عنه : إنه صحيح إلى من علقّ عنه ويبقى النظر فيمن أبرز من رجاله ، إذا كان المعلق عنه دون الصحابي (٦)

والكلام على المعلق وتفصيل أنواعه يحتاج إلى إيضاح ، ومن ثم ينشأ التطويل والبحث ليس معقوداً لذلك ، فيرجع إلى مظانه (٧)

وعلى كل حال فإن لكل استعمال من استعمالات هذه اللفظة قيوده وضوابطه وشروطه ومنها ما هو منهج للمتقدمين حينما كان همهم نقل ما سمعوه بالشروط المتقدم ذكرها ، ولما توسع الناس في الرواية توسعوا في إطلاق هذه اللفظة - كما تقدم - .

١ - فتح الباري : ٢٥٦/١١

٢ - مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١ ، وانظر الإلماص ص ١١٧ ، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أن " قال " لم تشتهر اصطلاحاً للمدلسين كاشتجار لفظه " عن "

انظر : تعليق التعليق ٩/٢

٣ - انظر مبحث " عن " ص

٤ - انظر فتح المغيث ٢٤/٣

٥ - المعلق : هو ما حذف مبتدأ سنده ، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالى ولو إلى آخر السند . منهج النقد ص ٣٧٤

٦ - انظر منهج النقد ص ٣٧٥

٧ - انظر : تعليق التعليق ، مقدمة ابن الصلاح ص ٨٩ .

"رُوي"

يَكْثُرُ فِي اسْتِعْمَالَاتِ الْمُحَدِّثِينَ إِطْلَاقُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ "رُوي" عِنْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ فَيَقُولُونَ : رُويَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ رُويَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ - مَثَلًا - وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي صَنِيعِ الْمُحَدِّثِينَ هَذَا وَجَدْتُ أَنَّهُمْ يَطْلُقُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى مَعْنَيْنِ :

أحدهما : الإِشْعَارُ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ .

والثاني : إِطْلَاقُهَا عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَقَدْ وَجَدْتُ ذَلِكَ فِي عِبَارَاتٍ بَعْضُهُمْ .

* فَأَمَّا إِيْرَادُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ "رُوي" عِنْدَ إِرَادَةِ ذِكْرِ الْحَدِيثِ إِشْعَارًا بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ . فَذَلِكَ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي اصْطِلَاحِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ، فَحَيْثُ أوردوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ ، مُصَدِّرِينَ بِهَا الْحَدِيثَ فَإِنَّهُمْ يَعْنُونَ بِهَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يُجْزَمُ بِنَسْبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلِذَلِكَ أوردوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ "رُوي" فِي أَلْفَاظِ التَّمْرِيزِ فِي النِّسْبَةِ ، وَقَدْ عَزَا النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْعُلَمَاءِ . (١) وَأَنَا أَذْكَرُ قَوْلَ الْإِمَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي بَيَانِ مَا ذَكَرْتُهُ ثُمَّ اتَّبِعَهُ يَقُولُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -

يقول ابن الصلاح - وهو يتكلم عن المعلق في الفائدة السادسة من فوائد النوع الأول من أنواع علوم الحديث :

وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل : رُوي عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كذا وكذا ، ورُوي عن فلان كذا وكذا فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم بصحة ذلك عمّن ذكره عنه ، لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً . (٢)

وأما الإمام النووي - رحمه الله تعالى - فقد قال :

قال العلماء المحققون من أهل الحديث ، وغيرهم : إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه : قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أو فعل ، أو أمر ، أو نهى ، أو حكم ، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم ... وإنما يقال في هذا كله : رُوي ... أو نُقل ... وما أشبه ذلك من صيغ التمریز (٣)

ونجد الإمام المنذري - رحمه الله تعالى - اصطلاح لكتابه "الترغيب والترهيب" استعمال هذه اللفظة إشارة

^١ ما تمس إليه حاجة القارئ : ٨٩

^٢ مقدمة ابن الصلاح : ص ٣٤ والكلام على بقية صيغ التمریز كالكلام على هذه الصيغة ، ففي ما ذكرته حول هذه الصيغة "رُوي" إشارة إلى ما لم أذكره .

^٣ المجموع : ٦٣/١ ، ما تمس إليه حاجة القارئ : ٨٩ . وقال في المجموع : قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح ، أو الحسن وصيغ التمریز لما سواها ، وذلك أن صيغ الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه ، فلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح ، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه . وهذا الأدب أحل به بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ما عدا حذائق المحدّثين ، وذلك تساهل قبيح فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح : رُوي عنه ، وفي الضعيف : قال : ورُوي فلان ، وهذا حيد عن الصواب .

منه - رحمه الله - إلى أن الحديث الذي صَدَّرَهُ بقوله : رُوي فإنه لا يصح ، على ما رآه ، وذلك عمل بما اشتهر من مدلول هذه اللفظة ، حيث قال :

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه كَذَابٌ ، أو ضَّاع ، أو مَتَّهَمٌ ، أو مجمع على تركه أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء ، أو ضعيف جداً ، أو ضعيف فقط ، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صَدَّرَته بلفظ " رُوي " ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتة ، فيكون للإسناد الضعيف دَلَالَتَان : تصديره بلفظ " رُوي " وإهمال الكلام عليه في آخره . (١)

* وأما إطلاق هذه اللفظة " رُوي " وتصدير الحديث بها ، وإن كان الحديث صحيحاً أو حسناً ، فذلك موجود في عبارات بعض المحدثين .

فهذا الإمام الترمذى - رحمه الله تعالى - يقول في " سننه " في باب ما جاء في القراءة في صلاة الصبح : ورُوي عنه - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - " أنه كان يقرأ في الفجر من ستين آية إلى مائة " (٢) والحديث أخرجه الشيخان كما قال المباركفوري . (٣) وفي " باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر " يقول : وقد رُوي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قرأ في الظهر قدر تنزيل السجدة . (٤) والحديث في صحيح مسلم كما قال المباركفوري . (٥) وغير هذا كثير في سنن الإمام الترمذى - رحمه الله تعالى . (٦)

وهذا البخاري - رحمه الله تعالى - فيما يورده في صحيحه من التعاليق المروية بصيغة مُرضه كثيراً ، ويُذكر ، ويُحكي ، ويُقال ، ورُوي ، فإنها وإن كانت مستعملة في الحديث الضعيف كما تقدم؛ فقد قال السيوطي : ربما يورد ذلك فيما هو صحيح إما لكونه رواه بالمعنى ... أو ليس على شرطه ... أو لكونه ضَمَّ إليه ما لم يصح . (٧)

هَذَا
فإذا عُلِمَ/فلا يخفى أن المشهور المصطلح عليه عند العلماء أن هذه اللفظة علامة على ضعف الحديث ، إذ هي تمريض في النسبة فلا بُدَّ من معرفة ذلك ، وما عداه من المعاني فله قيوده وضوابطه - كما تقدم - .

١ - الترغيب والترهيب : ٣٧/١ . وقد أدخل المنذرى - رحمه الله - في هذا القسم ثلاثة أنواع من الحديث وهي : الضعيف ، والضعيف جداً ، والموضوع ، وفي ذلك إيهام . وانظر : صحيح الترغيب والترهيب : ص ١٦

٢ - سنن الترمذى : ١٠٩/٢

٣ - تحفة الأحوذى : ٢١٥/٢ ، وانظر صحيح البخارى ، كتاب الاذان ، باب القراءة في الفجر . رقم ٧٧١ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح ، رقم ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

٤ - سنن الترمذى : ١١١/٢

٥ - تحفة الأحوذى : ٢١٧/٢ ، وانظر صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والعصر . رقم ١٠١٤

٦ - سنن الترمذى : ١١٣/٢ . وانظر : الرد العلمى على حبيب الرحمن الأعظمى : ١٠٤ - ١٠١/٢

٧ - تدريب الراوى : ١٢٠/١١ التقييد والإيضاح : ٣٥ . وبهذا يعلم ضعف قول العلامة ابن الوزير في العواصم والقواصم : ٤٢/٣ " ولهذا كان القول لصحيح المختار من الثلاثة الاقوال فى تعاليق البخارى أن ما رواه بصيغة التمريض لم يقبل " وانظر نقضه فى حاشية الكتاب نفسه : ٤٢/٣ - ٤٤

﴿ الفصل الثاني ﴾

" المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسَّند من حيث الانقطاع "

وفيه الألفاظ الآتية :

١- المرسل .

٢- المنقطع .

٣- المعضل .

٤- جوَّده فلان .

بعد النَّظَر في إطلاقات علماء الحديث ونُقَّاده - المتقدمين منهم والمتأخرين - وجدت أنهم استعملوا هذا المصطلح للدلالة على :

- قول التابعي : قال النبي صلى الله عليه وسلم .

- ما انقطع سنده ، على أي وجه كان هذا الانقطاع .

- رواية الميهم .

* فأما إطلاق " المرسل " على قول التابعي : قال النبي صلى الله عليه وسلم - فيقول ابن الصلاح - رحمه الله تعالى -

" وصورته التي لا خِلاف فيها : حديث التابعي الكبير ، الذي لقي جماعة من الصحابة ، وجالسهم كعبداً لله بن عدي بن الخيار ، ثم سعيد ابن المسيب ، وأمثالهما ، إذا قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك - رضي الله عنهم - " (١)

ومنَّ حكى ذلك قبله حافظ المغرب ابن عبد البر حيث قال : " فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع ، على حديث التابعي الكبير ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ... وكذلك من دون هؤلاء ... ومن كان مثلهم من سائر التابعين ، الذين صَحَّ لهم لقاء جماعة من الصحابة ، ومجالستهم ... " (٢)

فعلى هذا ، فالمشهور عند أهل الحديث ، أن المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير تقييد بالكبير ، وهذا الذي عليه جمهور المحدثين ، كما حكاها الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - إلا أنه قال : ولم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحد ، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم ، بخلاف ما يؤهمه كلام المصنِّف (٣) - يعني ابن الصلاح -

ومن هذا قول الترمذي - رحمه الله تعالى - :

وسألت محمداً عن حديث ابن الفراسي في ماء البحر ؟ (٤) فقال : هو مرسل ابن الفراسي (٥) لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - والفراسي له صحة (٦) (٧) . قال الحافظ - رحمه الله تعالى - : فعلى هذا كأنه سَقَطَ من الرواية " عن أبيه " أو أن قوله " ابن " زيادة ، فقد ذكر البخاري ، أن مسلم ابن محشي لم يدرك الفراسي نفسه ، وإنما يروى عن ابنه وأن الابن ليست له صحة (٨) .

(١) - مقدمة ابن الصلاح ص ٧٠

(٢) - التمهيد ١٩/١ ، وعنه فتح المغيث ١٥٧/١ ، وانظر النكت ٥٤٣/٢

(٣) - النكت ٥٤٣/٢

(٤) - رواه ابن ماجه في سننه ، في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر رقم : ٣٨٧ ، ١٣٦/١

(٥) - قال الحافظ ابن حجر : ابن الفراسي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وقيل عن أبيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لأيعرف اسمه ، تقريب

التهذيب: ٥٢١/٢ . وقال في الإصابة : ٢٠٢/٣ . والمعروف في الحديث عن ابن الفراسي عن أبيه ، وقيل عن ابن الفراسي فقط وهو مرسل .

(٦) - صحابي له ترجمة في الإصابة : ٢٠٢/٣ قال الحافظ والمعروف أنه نسب وأن اسمه لأيعرف ، وسماء بعضهم فراساً .

(٧) - العلال الكبير ص ٤١ ، وانظر نصب الراية : ٩٩/١ ، والحديث في سنن ابن ماجه ١٣٦/١ ، برقم : ٣٨٧ .

(٨) - التلخيص الخبير ٢٣/١

فعلى القول بأن قوله " ابن الفراسي " على الصواب ، وأنه ليست له صحبة ، فحينئذ يكون هذا من المرسل ، على ما شاع فى الاصطلاح ، وإن كان الحديث عن الفَرَّاسي ، ومسلم بن مخشي لم يسمع منه ، فهو من إطلاق المرسل على المنقطع كما يأتي بيانه .

وأخص من ذلك أن الصحابي الذى لم يسمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مع عدم ذكر الوساطة بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - فروايته مرسله ، وهذا كثير وموجود فى كلامهم ، ولا كلام فيه على الصحيح من حيث الاحتجاج؛ إذ الصحابة كلهم عدول - رضي الله عنهم أجمعين .

قال ابن حبان - رحمه الله تعالى - :

محمود بن لبيد بن رافع الأشْهَلِي ، يروى المراسيل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عَدَّاهُ فى أهل المدينة ، روى عنه أهلها، مات سنة ست وتسعين، وقد ذكرناه فى كتاب الصحابة لأن له رؤية . (١)
قال الذهبي - رحمه الله تعالى - : قال البخاري له صحبة ، ولد بالمدينة فى حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه أحاديث يرسلها . (٢)

وقد قرر الحافظ ذلك فقد قال عن طارق بن شهاب : رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو رجل ، ويقال : إنه لم يسمع منه شيئاً . قلت - أي الحافظ - : إذا ثبت أنه لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو صحابي على الراجح ، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي ... " (٣)

* وأما إطلاق " المرسل " على ما انقطع سنده ، على أي وجه كان هذا الانقطاع ، سواء ما عرف فى الاصطلاح بـ " المنقطع " أو " المعضل " أو غير ذلك على ما هو معلوم ومقرر فى كتب المصطلح .

فقد قال النووي - رحمه الله تعالى - : وأما المرسل فهو عند الفقهاء ، وأصحاب الأصول ، والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادى ، وجماعة من المحدثين : ما انقطع إسناده على أى وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع . (٤)

قال السخاوى : فإن قوله : " على أي وجه كان " يشمل الإبتداء والانتهاء ، وما بينهما الواحد

فأكثر (٥)

١ - كتاب الثقات ٤٣٤/٥

٢ - سير اعلام النبلاء ٤٨٥/٣

٣ - الإصابة ٢٢٠/٢

٤ - شرح مسلم : ٣٠/١ ، النكت : ٥٤٣/٢ ، فتح المغيث : ١٥٨/١ . وربما ورد فى بعض تراجم الرواة قولهم : أرسل عن فلان ، ولا يعنى اطرادا أنه لم

يدركه ، أو لم يره . تعجيل المنفعة : ١٦ - ١٧

٥ - فتح المغيث : ١٥٩/١ . وهل معنى هذا أنهم لا يفرقون بين المرسل والمنقطع . يقول الحافظ ابن حجر : فأكثر المحدثين على التغاير ، لكنه عند إطلاق الاسم ، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط فيقولون : أرسله فلان ، سواء كان ذلك مرسلًا أو منقطعًا . ومن ثم أطلق غير واحد من

وَأَصْرَحَ مِنْ هَذَا قَوْلُ النَّوَوِيِّ أَيْضًا : وَمُرَادُنَا بِالْمُرْسَلِ هُنَا ، مَا انْقَطَعَ إِسْنَادُهُ فَسَقَطَ مِنْ رَوَاتِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ ، وَخَالَفْنَا أَكْثَرَ الْمُحَدِّثِينَ ، فَقَالُوا : هُوَ رَوَايَةُ التَّابِعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (١) وَمَنْ صَرَّحَ بِنَحْوِهِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ : الْحَاكِمُ (٢) وَالْبَغَوِيُّ (٣) وَمَنْ تَأَمَّلَ عِبَارَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَإِطْلَاقَهُمْ هَذَا اللَّفْظَ ، يَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَطْلُقُ " الْمُرْسَلُ " عَلَى الْمُنْقَطِعِ . وَمَنْ وَجَدْتَهُ أَطْلَقَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى : أَبُو زُرْعَةَ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَابْنُ خَرِزْمَةَ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ .

فَأَمَّا أَبُو زُرْعَةَ فَقَدْ قَالَ : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، مُرْسَلٌ . (٤) وَقَالَ أَيْضًا : إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ عُمَرَ ، مُرْسَلٌ ، وَعَنْ عَلِيِّ مُرْسَلٌ ، وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، مُرْسَلٌ . (٥) وَأَمَّا أَبُو حَاتِمٍ فَقَدْ قَالَ : إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ عُمَرَ ، مُرْسَلٌ . (٦)

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فَقَدْ صَرَّحَ فِي حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِأَنَّهُ مُرْسَلٌ ، لَكُنْ إِبْرَاهِيمُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ . فَقَالَ : عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، مُرْسَلٌ وَعَنْ الضَّحَّاكِ الْمَشْرِقِيِّ مَسْنَدٌ . قَالَ الْخَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : وَالْمُرَادُ أَنَّ رَوَايَةَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مُنْقَطِعَةٌ ... وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ ، أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ يَطْلُقُ عَلَى الْمُنْقَطِعِ لَفْظَ الْمُرْسَلِ . (٧) كَمَا أَنَّهُ أَطْلَقَ الْإِرْسَالَ عَلَى رَوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ يَسَّارٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، لِأَنَّ شُعَيْبًا لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ . (٨)

وَصَرَّحَ هُوَ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي حَدِيثِ لَعُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، بِأَنَّهُ مُرْسَلٌ ، لَكُنْ هُوَ لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ مَسْعُودٍ . (٩)

وَكَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ دَرِيكٍ عَنْ عَائِشَةَ : هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ ، لَمْ يَسْمَعْ خَالِدٌ مِنْهَا (١٠)

لم يلاحظ مواضع استعماله على كثير من المحققين أنهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع ، وليس كذلك لما حررناه ، وقل من نبه على هذه النكته في ذلك والله أعلم . نزهة النظر : ص ٨١

١ - المجموع : ٩٩/١ ، فتح المغيث : ١٥٨/١ .

٢ - المدخل : ص ١٢ ، فتح المغيث : ١٥٩/١ . وأما في معرفة علوم الحديث : ص ٢٥ فقد مشى على خلاف ذلك .

٣ - شرح السنن : ٢٤٥/١

٤ - المراسيل لابن أبي حاتم : ص ١٢٧ .

٥ - المراسيل لابن أبي حاتم : ص ١٠ ، وانظر ص ١٤٦ ، تهذيب التهذيب : ٥٨/٨

٦ - المراسيل لابن أبي حاتم : ص ١٠ . وانظر ص ٢٠٤ .

٧ - فتح الباري : ٦٧٨/٨ ، فتح المغيث : ١٥٩/١ .

٨ - السنن الكبرى : ١٣٩/٤ ، الصناعة الحديثية : ٢٣٩ .

٩ - التاريخ الكبير : ٤٠٥/١ ، مختصر أبي داود : ٤٢٣/١ ، عون المعبود : ١٤١/٣ . فتح المغيث : ١٥٩/١ ، توجيه القارى : ١٦٩ ، العلل لابن أبي حاتم

٤٨٨/١ :

١٠ - السنن : ٤١٠٤ ، المقنع : ١٣٠/١

ومثل ذلك فى حديث إبراهيم التيمى عن عائشة قال : وهو مرسل ، وإبراهيم التيمى لم يسمع من عائشة شيئاً . (١) . وهذا الذى مشى عليه فى مراسيله (٢) - رحمه الله تعالى -

^١ السنن : ٣٠١/١ - ٣٠٢ ، فتح المغيـث : ١٥٩/١

^٢ فتح المغيـث : ١٦٠/١

وأما الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - فقد قال : رَوَى هذا الحديث عوف وغيره ، عن ابن سيرين ، عن حكيم بن حزام ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا مرسل . إنما رواه ابن سيرين عن أيوب السخيتاني عن يوسف بن مَاهَكَ عن حكيم . (١)

ومثله في حديث عُمَارَةَ بن غُزَيَّة ، عن أنس بن مالك ... قال : وهذا مرسل ، عُمَارَةُ بن غُزَيَّة لم يدرك أنس بن مالك . (٢)

قال المباركفوري : واستعمل الترمذي لفظ " المرسل " بمعنى المنقطع في كثير من المواضع ، وكذلك غيره من المحدثين قد استعملوا المرسل بمعنى المنقطع . (٣)

وأما النسائي فقد قال السخاوي : وكثيراً ما يُسمي - أي النسائي - المنقطع مرسلًا ، كقوله عقب حديث لطلحة بن يزيد الأنصاري ، عن حذيفة ، هذا الحديث عندي مرسل ، وطلحة لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً ، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث عن طلحة عن رجل عن حذيفة . (٤)

وأما الدارقطني فقد صَرَّح في حديث عامر الشعبي عن عمر بن الخطاب ، فقال : هذا مرسل عامر لم يدرك عمر . (٥)

وأما البيهقي - رحمه الله تعالى - فقد قال : إبراهيم - يعني ابن يزيد النخعي - عن بلال مرسل . (٦)
وأما إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة ، فقد قال عنه البيهقي : قال أبو بكر ابن خزيمة : هذا حديث مرسل بين أبي الخليل وبين أبي قتادة رجل . قال هذا في حديث لعطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة . (٧)

وهذا الإطلاق على هذا المعنى ، موجود في تراجم الرواة ، والكلام عليهم فقد قال الحافظ - رحمه الله تعالى - في ترجمة خِلاَس بن عمرو الهَجَرِي ... واتفقوا على أن روايته عن علي بن أبي طالب وذويه مرسل (٨)

وقال الزَيْلَعِي - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن عبد الرحمن بن سَابِط : قال ابن القَطَّان : وأعلم أن ما يرويه عبد الرحمن بن سَابِط ، عن أبي أمامة ، ليس بمتصل وإنما هو منقطع ، لم يسمع منه ، واختلفوا في حديثه عن جابر ، فقال ابن أبي حاتم : إنه متصل . وزعم ابن معين أنه مرسل . وكذلك عن أبي أمامة قال عباس الدُّورِي : قلت ليحيى : سمع من أبي أمامة ؟ قال : لا ، قيل : سمع من جابر ؟ قال : لا ، هو مرسل ، كان مذهب

١ - سنن الترمذي : ٥٣٦/٣ .

٢ - سنن الترمذي : ٤٦/٢ .

٣ - مقدمة تحفة الأحوذى : ٣٩٩ .

٤ - بغية الراغب المتعنى : ٧٤ .

٥ - السنن الكبرى : ٣٢٢/٥ .

٦ - نصب الراية : ٢٩٤/١ ، الصناعة الحديثية : ٢٣٨ .

٧ - انظر السنن الكبرى : ٢٤٤/٥ ، الصناعة الحديثية : ٢٣٩ .

٨ - هدى السارى : ص ٤٢١ ، وانظر التقريب ٢٣٠/١ ، هدى السارى ص ٤٢٢ ، ٤٢٦ .

يجي أنه يُرسل عنهم ، ولم يسمع منهم . (١)

وقد أطلق أبو نعيم في مستخرجه على التعليق مرسلًا ، فقال في قول البخاري : قال إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقيب عن صفوان بن سليم عن عطاء عن أبي هريرة ... : رواه البخاري كذا مرسلًا . (٢)

ومن التوسع في الإطلاق ما حكاه ابن الصلاح قال :

" قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - كذا وكذا ، ونحو ذلك كله من قبيل المعضل ... وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مرسلًا ، وذلك على مذهب من يُسمى كل ما لا يتصل مرسلًا .. " (٣)

قال السخاوي : " ثم إنه على القول بشموله المعضل والمعلق قد توسع من أطلقه من الحنفية على قول الرجل من هذه الأعصار : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - كذا . ولذلك خصه بعض المحققين من الحنفية بأهل الأعصار الأول - يعني القرون الفاضلة - (٤)

* وأما إطلاق " المرسل " على رواية المبهمة فموجود في كلامهم .

قال ابن الصلاح : إذا قيل في الإسناد فلان عن رجل ، أو عن شيخ عن فلان ، أو نحو ذلك ، فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث أنه لا يُسمى مرسلًا ، بل منقطعًا ، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل والله اعلم . (٥)

قال السخاوي : وممن أخرج المبهمات في المراسيل أبو داود ، وكذا أطلق النووي في غير موضع على رواية المبهمة مرسلًا ، ثم قال : فإن الأكثرين من علماء الرواية ، وأرباب النقل كما حكاه الرشيد العطار في كتابه " الغرر المجموعه " (٦) عنهم على أنه متصل في إسناده مجهول ، واختاره العلائي في " جامع التحصيل " وأشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله :

قلت الأصح أنه متصل لكن في إسناده من يُجهل (٧)

وبعد معرفة هذه المعاني لهذا اللفظ فإن المعنى الشائع المشهور المصطلح عليه هو المعنى الأول ، وما عداه من المعاني فقد بينت القائل به فلا يكون اصطلاحاً عاماً .

١ - نصب الراية ٢٣٥/٢ ، وأنظر الجرح والتعديل : ٢٤٠/٥ ، التاريخ : ٣٤٨/٢ .

٢ - فتح المغيث : ١٥٩/١ ، المقنع : ١٣٠/١ .

٣ - مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢ ، المقنع ١٤٧/١ .

٤ - فتح المغيث ١٦١/١ ، جامع التحصيل ص ٢٢ ، وأنظر النكت ٥٤٤/٢ .

٥ - مقدمة ابن الصلاح ص ٧٣ ، المقنع ١٣٣/١ .

٦ - اسم كتاب الرشيد العطار " غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة " . " تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم " ص

٧ - فتح المغيث ١٧٦/١ ، جامع التحصيل ص ١٠٨ .

" المنقطع "

بعد تأمل كلام المحدثين على هذا النوع من أنواع علوم الحديث، وجدت أنهم يطلقون " المنقطع " على الآتي :

أولاً : ما سقط من سنده قبل الصحابي راو واحد أو أكثر ، لا على التوالي .

ثانياً : كل ما لا يتصل ، سواء كان يعزى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى غيره .

ثالثاً : إطلاقهم " المنقطع " على " المقطوع " .

رابعاً : ما في سنده راو مبهم .

* فالمشهور في اصطلاحهم أن " المنقطع " هو :

" ما سقط من خلال إسناده راو ، أو أكثر غير متوالٍ ، فالأول منقطع في موضع ، والآخر منقطع في موضعين ، أو أكثر .

وإنما قلت من خلال إسناده ليخرج المعلق والمرسل الظاهر ، وقلت غير متوالٍ ليخرج المعضل . (١) وهذا التعريف هو الذي جرى عليه الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - (٢)

* وأما إطلاقهم " المنقطع " على كل ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى غيره . فقد قال ابن الملقن وهو يعرف " المعضل " : وهو ما سقط من إسناده إثنان فأكثر ... ويسمى منقطعاً أيضاً . (٣)

قال ابن الوزير : " ويسمى المعضل أيضاً منقطعاً ، فكل معضل منقطع ، وليس كل منقطع معضلاً " (٤) ويوجه الشارح كلمة ابن الوزير هذه بقوله : فقد صدق على ما سقط فيه أكثر من واحد أنه سقط فيه الواحد ... (٥)

ويقول الحافظ ابن عبد البر :

المنقطع عندي كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى غيره . (٦)

قال زكريا الأنصاري :

فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق . (٧)

١- توضيح الافكار : ٣٢٤/١ ، حاشية المقنع : ١٤٣/١ ، وانظر نزهة النظر : ص ١١٢ ، منهج النقد ص ٣٦٧

٢- انظر نزهة النظر ص ١١٢

٣- المقنع ١٤٥/١

٤- تنقيح الأنظار : ٣٢٤/١

٥- توضيح الافكار : ٣٢٤/١

٦- التمهيد : ٢١/١ .

٧- فتاوى الباقي : ١٥٨/١

ولهذا لما ساق البخاري - رحمه الله تعالى - قول الأسود بن يزيد النخعي : وكان زوجها - يعني بريرة - حراً . قال : قول الأسود منقطع .

قال الحافظ ابن حجر : ويستفاد من تعبير البخاري : قول الأسود منقطع ، جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل ، خلافاً لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد ، إلا في صورة سقوط الصحابي بين التابعي والنبي - صلى الله عليه وسلم - فإن ذلك يُسمى عندهم المرسل . (١)

وقد قال البخاري - أيضاً - وقال الحكم : وكان زوجها - يعني بريرة - حراً . قال البخاري : وقول الحكم مرسل . (٢) والحكم هذا من صغار التابعين ، والأسود كذلك تابعي . قال الحافظ : فإن الأسود لم يدخل المدينة في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر . (٣)

قال ابن الصلاح :

ومنها - أي من مذاهب أهل الحديث في تعريف المنقطع - أن المنقطع مثل المرسل ، وكلاهما شاملان ، لكل ما لا يتصل إسناده ، وهذا المذهب أقرب ، صار إليه طوائف من الفقهاء ، وغيرهم ، وهو الذي ذكره أبو بكر الخطيب في " كفايته " إلا أن أكثر ما يُوصف بالإرسال من حيث الاستعمال : ما رواه التابعي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأكثر ما يُوصف بالإنقطاع : ما رواه من دُونَ التابعين عن الصحابة مثل مالك بن أنس عن ابن عمر ونحو ذلك والله أعلم . (٤)

* وأما تسميتهم " المقطوع " " منقطعاً " فذلك مذهب لبعضهم .

قال الخطيب البغدادي : وقال بعض أهل العلم بالحديث : الحديث المنقطع ما رُوي عن التابعي ، ومن دونه ، موقوفاً عليه من قوله أو فعله . (٥)

وبعض أهل العلم هنا هو الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم البردنجي .

قال الحافظ ابن حجر : ذكر ذلك في جزء لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع . (٦)

زاد السخاوي : فقال : المنقطع هو قول التابعي . (٧)

١ - فتح الباري : ٤١/١٢ .

٢ - فتح الباري : ٤١/١٢ .

٣ - فتح الباري : ٤١/١٢ .

٤ - مقدمة ابن الصلاح : ص ٨٠ .

٥ - الكفاية : ص ٣٨ .

٦ - النكت : ٥٧٣/٢ ، وانظر توجيه النظر : ٦٧ .

٧ - نتم الحاشية : ١٢٦/١١ .

وقد ذكر ابن الصلاح عبارة البردجي ثم قال : وهذا غريب بعيد . (١)

* وأما إطلاق " المنقطع " على ما في سنده راو مبهم ، فإنه قول لبعضهم (٢) بل ذكر السخاوي (٣) أنه قول جمهور أهل الحديث ومَنْ صَرَّحَ بذلك ابن القَطَّان في " بيان الوهم والإيهام " له (٤) ومن قبله الحاكم (٥) وكذا جماعة من أهل العلم ونُقَّاد الحديث والأثر يجعلون هذا من المرسل ، فقد نَقَلَ السخاوي عن النووي أنه أطلق في غير موضع على رواية المبهم مرسلًا وَيُشير إلى ذلك صنيع أبي داود ، فإنه أخرج المبهمة في المراسيل (٦)

قال السخاوي : وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الأكثر ، فإن الأكثر من علماء الرواية ، وأرباب النقل كما حكاها الرَّشِيدُ العَطَّار في كتابه " الغرر المجموعة " عنهم على أنه متصل في إسناده مجهول ، واختاره العلائي في " جامع التحصيل " (٧) ... ولكن ليس ذلك على إطلاقه ، بل هو مُقَيَّدُ بأن يكون المبهم صَرَّحَ بالتحديث ونحوه ، لاحتمال أن يكون مدلساً وهو ظاهر ، وكذا قَيَّدَ القول بإطلاق الجهالة بما إذا لم يجيء مسمى في رواية أخرى ... (٨)

وبعد الوقوف على هذه المعاني فإن المشهور الذي اصطُِّلِحَ عليه المتأخرون - كما قدمت - هو ما سقط من إسناده راوٍ واحد أو أكثر لا على التوالي، بشرط أن يكون الساقط غير الصحابي ، وما عداه من المعاني فليست اصطلاحات عامة ، وإنما ذُكِرَت هنا لِيُعْرَفَ القائل بها - والله تعالى أعلم - .

١ مقدمة ابن الصلاح : ص ٨١ ، فتح المغيث : ١٢٧/١

٢ مقدمة ابن الصلاح : ص ٧٨ ، توضيح الأفكار ١/٣٢٥ ، المقنع : ١/١٣٣ ، ١٤١

٣ فتح المغيث : ١٧٥/١

٤ فتح المغيث ١/١٧٥ ، المقنع ١/١٣٣

٥ معرفة علوم الحديث ص ٢٧ ، فتح المغيث ١/١٧٥

٦ فتح المغيث ١/١٧٦

٧ ص ١٠٨

٨ فتح المغيث : ١/١٧٦

" الْمُعْضَل "

أطلق المحدثون هذا المصطلح على معانٍ ثلاثة هي :

- ما سقط من سنده اثنان فصاعداً ، على التوالي .

- الموقوف على التابعي .

- ما لم يسقط من إسناده شيء .

* الذى شاع عندهم ، وجَرى به اصطلاحهم ، أن الْمُعْضَل هو :

" ما سقط من إسناده اثنان ، أو أكثر ، فى موضع واحد ، سواء كان فى أول السند ، أو وسطه ، أو منتهاه " (١)

يقول ابن الصلاح فى تعريفه : " وهو عبارة عَمَّا سقط من إسناده اثنان فصاعداً " (٢)

والتأمل فى عبارة ابن الصلاح ، يجد أنه لم يُفَرِّق بين أن يَسْقُطَ ذلك من موضع واحد ، أو موضعين ، لذا قال الحافظ العراقى معلقاً على عبارة ابن الصلاح : وليس المراد بذلك إلا سقوطهما من موضع واحد ، فأما إذا سقط راو من مكان ، ثم راو من موضع آخر ، فهو منقطع فى موضعين وليس معضلاً فى الاصطلاح ، وهذا مراد المصنف - يعنى ابن الصلاح - ويوضح مراده المثال الذى مثل به بعد وهو قوله : ومثاله ما يرويه تابع التابعي قائلاً فيه : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى آخر كلامه . (٣)

* وأما إطلاق " المعضل " على الموقوف على التابعي - الذى هو "المقطوع" فى اصطلاحهم - فذلك موجود فى عبارة الحاكم ، فقد رَوَى بسنده إلى الأعمش عن الشعبي قال : يُقال للرجل يوم القيامة : عَمِلْتَ كذا وكذا ؟ فيقول ما عملته فيُخْتَمَ على فيه ... الحديث . (٤) ثم قال : قد أَعْضَلَهُ الأعمش ، وهو عن الشعبي متصل مسند ، مخرج فى الصحيح لمسلم . (٥)

وقد ذكر ابن الصلاح - رحمه الله - هذا عن الحاكم ثم قال :

قلتُ هذا جيد حسن ، لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى والله أعلم . (٦)

ويقول الحافظ السيوطي - رحمه الله - :

١- منهج النقد ص ٣٧٨ ، وانظر نزهة النظر ص ١١٢ ، تدريب الراوى ١ / ٢١١ ، فتح المغيث ١ / ١٨٥

٢- مقدمة ابن الصلاح ص ٨١ ، النكت ٥٧٩/٢

٣- التقييد والايضاح ص ٨١

٤- رواه ابن جرير فى تفسيره : ٢٤/١٢ ، والحاكم فى معرفة علوم الحديث : ٣٨ ، وانظر الدر المنثور : ٥٠٣/٥

٥- كتاب الزهد والرفائق ، باب الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر ، رقم (٧٣٦٥)

٦- مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣

رأيتُ لشيخ الإسلام أنَّ لما ذكره ابن الصلاح شرطين :

أحدهما : أن يكون مما يجوز نسبته إلى غير النبي - صلى الله عليه وسلم - فإن لم يكن فمرسل .

الثاني : أن يُروى مسنداً من طريق ذلك الذى وَقِفَ عليه ، فإن لم يكن فموقوف ، لا معضل ، لاحتمال أنه

قاله من طريق عنده ، فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين . (١)

* وأما إطلاق " المعضل " على ما لم يسقط منه شيء ، - على معنى أن في معناه إشكالاً - فقد قال زكريا

الأنصارى - رحمه الله تعالى - :

وأعلم أن المعضل يقال للمشكل أيضاً وهو حينئذ بكسر الضاد أو بفتحها ، على أنه مشترك به عليه

شيخنا (٢)

ويعنى بشيخه الذى نبه على هذا الحافظ ابن حجر وعبارته هي :

فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين ، أو يكون المعضل الذى عرف به المصنف - وهو المتعلق بالإسناد -

بفتح الضاد ، وهذا الذى نقلناه عن هؤلاء الأئمة - بكسر الضاد - ويعنون به المستغلق الشديد ، وفى الجملة

فالتنبية على ذلك كان متعينا . (٣)

فهذا الحافظ ابن حجر - وتلميذه الأنصارى لم يجزم واحد منهما بأن إطلاقهم " المعضل " على المستغلق

الشديد الذى لم يسقط من إسناده شيء البتة ، هل هو بفتح الضاد أم بكسرها . فإن كان بكسر الضاد فلا علاقة

له بما نحن فيه ، وإن كان بفتحها فذلك من المشترك كما صرح به الشيخ زكريا .

وقد وَجَدَ هذا الإطلاق فى كلام جماعة من أئمة الحديث منهم : الذهلي ، والجوزجاني ، والنسائي ، وابن

عدي ، وأبو الفتح الأزدي ، وابن عبد البر ، وأبو أحمد الحاكم .

قال الذهلي - فى الزهريات - بعد روايته حديث عائشة - رضى الله عنها - " كان رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - يعتكف فيمر بالمريض فيسلم عليه ولا يقف " قال : هذا حديث معضل لا وجه له إنما هو فعل

عائشة - رضى الله تعالى عنها - ليس للنبي فيه ذكر والوهم فيما نرى من ابن هُبَيْعَةَ . (٤)

وقال أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فى ترجمة ضبارة بن عبد الله أحد الضعفاء : " روى حديثاً

معضلاً " قال الحافظ ابن حجر : وهو متصل الإسناد . (٥)

^١ - تدريب الراوى ٢١٤/١ وانظر النكت ٥٨١/٢

^٢ - فتح الباقي ١٥٩/١ ، ١٦٠ ، وانظر توضيح الأفكار ٣٢٨/١

^٣ النكت ٥٧٩/٢

^٤ النكت : ٥٧٥/٢ ، وانظر : التمهيد : ٣٢١/٨ وقد روى أبو داود فى سننه : ٣٣٣/٢ ، برقم (٢٤٧٣) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة أنها

قالت : " السنة على المعتكف ألا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ... " وفيه أيضاً برقم (٢٤٧٢) من حديث عائشة قالت : كان النبي - صلى الله عليه وسلم -

يخرج بالمريض وهو معتكف ، فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه ، وقال ابن عيسى : قلت إن كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعود المريض وهو

معتكف . وانظر السنن الكبرى للبيهقي : ٣٢٠/٤ ، شرح السنة : ٤٠٠/٦ ، فتح الباري : ٣٢١/٤ ، إرواء الغليل : ١٣٩/٤ .

^٥ - النكت : ٥٧٦/٢

وقال الإمام النسائي في " اليوم والليلة " :

ثنا يزيد بن سنان ، نأمكى بن إبراهيم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - قال :
" مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... " الحديث .

قال : هذا حديث معضل ، لا أعلم من رواه غير مَكِّي لا بأس به لا أدري من أنبأني به . (١)

وقال ابن عدي في زهير بن مرزوق : وزهير بن مرزوق هذا إنما لم يعرفه يحيى بن معين لأن له حديثاً واحداً معضلاً . (٢)

قال الحافظ ابن حجر بعد حكايته كلام ابن عدي هذا : وساقه - يعنى أن ابن عدي ساق ذلك الحديث -
وإسناده متصل . (٣)

وقال أبو الفتح الأزردي في ترجمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري : روى عن مالك بن دينار معاضيل .

قال الحافظ : ونسخه هذا الرجل هي عن مالك بن دينار عن أنس - رضى الله تعالى عنه - وغيره ولا
انقطاع فيها . (٤)

وقال ابن عبد البر في حديث رواه عبد الجبار بن أحمد السمرقندي قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد
المقريء ، قال : حدثنا سُقيان بن عُيينه ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي
هريرة قال :

قال : وأما عبد الجبار فقد أخطأ فيه وأعضل ، ولا مدخل لسعيد بن المسيب في هذا الحديث ، ولا يصح

^١ - النكت : ٥٧٦/٢ ، وانظر كنز العمال : ٥١٩/١٦ ، ٥٢١ فقد عزاه السيوطي لأبي صالح كاتب الليث في نسخته ، والطحاوى ، وابن جرير في تهذيب الآثار ، وابن عساكر ، وانظر التمهيد : ٣٥٥/٨ ، والمسند : رقم ٣٦٩

^٢ - الكامل : ٢٢٤/٣

^٣ - النكت ٥٧٧/٢ وليس الحديث في الكامل . في ترجمة زهير هذا . وله حديث في ابن ماجة كتاب الرهون باب المسلمون شركاء في ثلاث برقم ٢٤٧٤
٨٢٦/٢ وانظر تهذيب التهذيب ٣٠٣/٣ ، الميزان ٨٥/٢

^٤ - النكت ٥٧٩/٢

فيه عن الزهري إلا إسنادان : أحدهما : ما رواه مالك ، ومن تابعه ، وهم أكثر أصحاب الزهري عن علي بن حسين مرسلًا ، والآخر : ما رواه الأوزاعي ، عن قُرّة بن حَيَّوَيْل عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة - مسنداً . والمرسل عن علي بن حسين أشهر وأكثر ، وما عدا هذين الإسنادين فخطأ ، ولا يُعْرَج عليه . (١)

وقال أبو أحمد الحاكم في ترجمة الوليد بن محمد الموقري :

كتبنا له عن المسيب بن وَاِضْح أحاديث مستقيمة ، ولكن حاجب بن الوليد ، وعلي بن حجر ، حدثا عنه بأحاديث معضلة . (٢)

وعلى هذا فإن المشهور في إطلاق هذه اللفظة هو المعنى الأول - كما تقدم التنبيه على ذلك - وما عداه من المعاني فقد ذَكَرَت القائل بها وأنها ليست اصطلاحات عامة عند علماء الحديث .

^١ - التمهيد ١٩٧/٩ - ١٩٨ ، وانظر النكت ٥٧٨/٢

^٢ - النكت ٥٧٧/٢

" جَوَدَه فلان " " مَجُود "

يُرد في كلام علماء الحديث ، ونقاد الأثر قولهم : " جَوَدَه فلان " أو " سند مَجُود " وبعد التأمل ، وجدت أن هذه اللفظة تُطلق على معانٍ ثلاثة :

أولها : نوع من أنواع التدليس .

والثاني : الإتيان بالحديث على الصواب ، والجادة الصحيحة .

والثالث : سند يُحتج به ، أو يُقبل على سبيل الاستشهاد به ، والاعتبار .

* فأما إطلاق هذه اللفظة على نوع من أنواع التدليس فذلك وارد في كلامهم ، وإطلاقاتهم .

وهذا النوع الذى يطلقون عليه هذه اللفظة هو : تدليس التسوية *

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : والقدماء يسمونه تجويداً فيقولون : جَوَدَه فلان . (١)

ويتابعه على ذلك الإمام السخاوى فيقوله : وأما القدماء فسموه - يعنى تدليس التسوية - تجويداً حيث قالوا : جَوَدَه فلان . (٢)

ويُبدى الحافظ ابن حجر سبب هذه التسمية بقوله : أي ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم (٣)

^١ تدريب الراوى : ٢٢٦/١ . وانظر التدليس فى الحديث : ص ٥٣

^٢ فتح المغيث : ٢٢٧/١

^٣ تدريب الراوى : ٢٢٦/١ . وقال الحافظ فى لسان الميزان : ٢٣/١ : ظاهر هذا تدليس التسوية .

* قال الخطيب البغدادي فى " الكفاية " : ص ٤٠٢ : وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذى حدثه لكنه يسقط من بعده فى الاسناد رجلا يكون ضعيفا فى الرواية أو صغير السن ويحسن الحديث بذلك ، وكان سليمان الأعمش وسفيان الثورى وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا ، وقد سمي ابن القطان هذا الصنيع تسوية بدون لفظ التدليس . كما تراه فى " تدريب الراوى " ٢٢٦/٢ . ويرى الحافظ ابن حجر أن التسوية أعم من التدليس كما فى النكت : ٦١٧/١ ويرى أن التحقيق فى ذلك أن يقال : متى قيل تدليس التسوية فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذف بينهم الوسائط فى ذلك الاسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه فى ذلك الحديث ، وإن قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه . تدريب الراوى : ٢٢٦/٢ ، وقال فى النكت : ٦١٨/٢ : فالتسوية قد تكون بلا تدليس ، وقد تكون بالارسال فهذا تحرير القول فيها .

ويعرف الحافظ ابن حجر التسوية بقوله : أن يحيى الراوى - يشمل المدلس وغيره - إلى حديث قد سمعه من شيخ وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر ، فيسقط الوسطة بصيغة محتملة ، فيصير الاسناد عالياً وهو فى الحقيقة نازل ، ومما يدل على أن هذا التعريف لا يتقيد فيه بالضعيف أنهم ذكروا فى أمثلة التسوية ما رواه هيثم عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى عن عبد الله بن الحنفية عن أبيه عن على بن رضى الله عنه فى تحريم خمر الأهلية . قالوا : ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهرى إنما أخذه عن مالك عن الزهرى . هكذا حدث به عبد الوهاب الثقفى وحماد بن زيد وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن مالك فأسقط هيثم ذكر مالك منه وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهرى ، ويحيى فقد سمع من الزهرى فلا إنكار فى روايته عنه إلا أن هيثماً قد سول هذا الاسناد وقد جزم بذلك ابن عبد البر وغيره ، فهذا كما ترى لم يسقط فى التسوية شيخ ضعيف وإنما سقط شيخ ثقة فلا اختصاص لذلك بالضعيف والله اعلم . النكت : ٦٢١/٢ .

فظهر بهذا أن الحافظ - رحمه الله - لا يعد كل تسوية تدليسا فهى أعم منه كما تقدم ، وقد ورد أن الإمام مالك كان يصنع هذا فإنه سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس - رضى الله عنهما - ثم حدث بها عن ثور عن ابن عباس وحذف عكرمة لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه . انظر التمهيد : ٢٦/٢ ، النكت : ٦١٨/٢ ، تدريب الراوى : ٢٢٦/٢ .

وقد روى الترمذي حديثاً من طريق يزيد بن سنان عن أبي مبارك عن صُهب (١). ورواه الذهبي من طريق محمد بن يزيد بن سنان قال : سمعت أبي يقول : سمعت عطاء يقول : سمعت مجاهداً يقول : سمعت سعيد ابن المسيب يقول : سمعت صهبياً يقول : الحديث ...، ثم قال : ومحمد بن يزيد الذي جَوَّدَ إسناده ليس بعمدة كآبيه (٢)، ذكر هذا في ترجمة أبي المبارك . وأبو المبارك هذا قال عنه أبو حاتم : شبهه بالمجهول (٣) . وقال المزي : أحد المجاهيل (٤) . وفي التقريب : مجهول (٥) .

فعل مراد الذهبي بهذا أن محمد بن يزيد أسقط من إسناده أبا المبارك - والله تعالى أعلم - وقد بين الترمذي أن ابن يزيد هذا زاد في الإسناد مجاهداً وسعيد بن المسيب قال : ولا يتابع على ذلك وحكم عليه بالضعف (٦) .

* وأما إطلاق هذا اللفظ على الإتيان بالحديث على الصواب فقد قال العراقي في ألفيته :
ومنه قلبُ سندٍ لئن نحو امتحانهم إمام الفن
في مائة لما أتى بغداداً فردها وجَوَّدَ الإسنادا

يقول السخاوي :

" ولما فهم البخاري من قرينة الحال انتهاءهم عن مسألتهم التفت للسائل الأول وقال له : سألت عن حديث كذا وصوابه كذا إلى آخر أحاديثه ، وهكذا الباقي (فردها) أى المائة إلى حُكمها المعبر قبل القلب (وجَوَّدَ الإسنادا) ولم يَرْجُ عليه موضع واحد مما قلبوه ورَكَّبُوهُ " (٧)

لذا يقول الحافظ ابن حجر : فلو كانت التسوية تدليسا لعد مالك في المدلسين وقد انكروا على من عده فيهم ، وحكى عن ابن القطان تولد : ولقد ظن بمالك على بعده عنه عمله . وقال الداقطنى : إن مالكا ممن عمل به وليس عيبا عندهم . النكت : ٦٢٠/٢ .

والتسوية على تقدير تسليم تسميتها تدليسا هي من قبيل تدليس الاسناد كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر : النكت : ٦١٦/٢

(١) - السنن : ١٦٥ / ٥ برقم : (٢٩١٨) .

(٢) - ميزان الاعتدال : ٥٦٨ / ٤ .

(٣) - تهذيب التهذيب : ٢٤٠ / ١٢ .

(٤) - تحفة الأشراف : ٢٠١ / ٤ .

(٥) - ٤٦٩ / ٢ .

(٦) - السنن : ١٦٥ / ٥ .

(٧) - فتح المغيث ٣٢٠ / ١ وهذه القصة المشهورة عن الامام البخارى رواها الخطيب فى التاريخ ٢٠ / ٢ وهى فى مشايخ البخارى لابن عدى كما فى

النكت ٨٦٧ / ٢ ورواها الحافظ بسنده فى النكت ٨٦٧ / ٢ . قال ابن عدى : سمعت مشايخ يحكون أن محمد بن اسماعيل ... وهؤلاء المشايخ مجهولون .

فيكون فى =

قال ابن عدي : " وكان شبيب - يعنى ابن سعيد الحبطي - إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذا هي أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذى يحدث عنه ابن وهب بالمناكير (١) وقد وقع عند الذهبي (٢) والحافظ ابن حجر (٣) بعد حكاية قول ابن عدي السابق ... وإذا حَدَّثَ عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر يعنى يجود .

قال ابن المديني : شبيب بن سعيد ثقة ، كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه صحيح ، وقد كتبه عن ابنه أحمد (٤)

قال ابن عدي : حَدَّثَ شبيب عن يونس ، عن الزهري نسخة الزهري أحاديث مستقيمة . (٥) ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر وهو يتحدث عن حديث مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة ... قال : " فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا . فمنهم من ذكره عنه هكذا كيحي بن يحيى وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة ، كالقَعْنَبِيِّ وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ، كإسحاق وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة كيحي بن بكير وأبي مُصْعَب ، ولم يذكر أحد منهم لفظة " جامد " إلا عبد الرحمن بن مهدي ... ورواه الحميدي والحافظ من أصحاب ابن عينة بدونها وجَوَّدوا إسناده ، فذكروا فيه ابن عباس ، وميمونة وهو الصحيح ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجوِّداً ... (٦)

ومثله قول الإمام ابن عدي في ترجمة " ثور بن يزيد الكلاعي " بعد أن ذكر له حديثاً قال : وهذا الحديث لم يجوِّد إسناده غير ابن مَصْفَى عن بَقِيَّة عن ثور عن أبان عن أنس ، ورأيت غير ابن مَصْفَى روى عن بَقِيَّة عن ثور عَمَّن حدثه عن أنس . (٧)

ويقول الإمام الذهبي في ترجمة " هشام بن عروة : " ... ولا عبرة بما قاله أبو الحسن ابن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا ، وتغيرا ، نَعِمَ الرجل تغير قليلاً ، ولم يبق حفظه كهو في حال الشَّيْبَةِ ، فنسي بعض محفوظه أو وهم ، فكان ماذا ؟ أهو معصوم من النسيان ولَمَّا قَدِمَ العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، في غُصُون ذلك يسير أحاديث لم يُجَوِّدها ... " (٨)

اسنادهم نظر . لكن قال السخاوي : لا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها فإنهم عدد ينحى به جهالتهم . فتح المغيث ٣٢١/١ ، وانظر السير ٤٠٨/١٢ ،

وجامع الاصول ١٨٥/١ ، طبقات الشافعية ٢١٨/٢ ، النكت ٨٦٦/٢ - ٨٧٢

١ - الكامل ٣١/٤

٢ - ميزان الاعتدال ٢٦٢/٢

٣ - تهذيب التهذيب ٢٧٠/٤

٤ - الكامل ٣١/٤ ، الميزان ٢٦٢/٢ ، وانظر سنن الترمذى : ٩٦/١ ، التلخيص الحبير : ٢٤/١

٥ - الكامل ٣١/٤

٦ - فتح الباري ٤١٠/١ ، وانظر سنن الترمذى : ١٥٥/١

٧ - الكامل ١٠٤/٢

٨ - ميزان الاعتدال : ٣٠١/٤

وقد يرد إطلاق هذه اللفظة في كُتب الرِّجال على سبيل مدح الرجل ، وكونه حجة في هذا الشأن ، لعلو قدمه وتقدمه على غيره .

من ذلك قول الإمام الذهبي في الإمام محمد بن يحيى الذهلي شيخ الإسلام : " جَمَعَ علم الزهري وصنّفه وجوّده من أجل ذلك يقال له الزهري ويقال له الذهلي ... " (١)
* وأما إطلاق هذه اللفظة على ما يَحْتَجُّ به ، أو يُستشهد به من الأسانيد .

فقد قال الحافظ العراقي :

ولا تُضعف مطلقاً بناءً على الطريق إذ لعل جاء

بسند مجود
.....

قال السخاوي :

فقوله : مجود هنا أي يثبت المتن بمثله أو بمجموعهما . (٢)

وقال الحافظ ابن حجر في الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحّها الزهري عن سالم عن أبيه : " عبارة أحمد : أجود الأسانيد ، كذا أخرجه الحاكم قال : وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ، ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك : من ذلك يُعلم أن الجودة يُعبر بها عن الصحة ... " (٣)

فعلى هذا فلا بد لمعرفة مدلول هذه اللفظة والمعنى الذي سبقت من أجله من ملاحظة سياق الكلام وسباقه ، للوصول إلى المعنى الصحيح ، وإن كان المشهور عندهم هو المعنى الأول - والله تعالى أعلم - .

١ - سير أعلام النبلاء : ٢٧٤/١٢

٢ - فتح المغيث ٣٢٩/١

٣ - تدريب الراوى : ١٧٨/١ ، شرح الفية السيوطي : ٨٧/١

﴿ الفصل الثاني ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالمتن ، وفيه
الألفاظ الآتية :

١- الموقف .

٢- المقطوع .

"الموقوف"

أطلق المحدثون هذا المصطلح على معنيين :

أحدهما : ما أسنده الراوي إلى الصحابي ، دون النظر إلى الإسناد وما يعزّيه من أوصافٍ .

والثاني : بمثل ما تقدم مع اشتراط سلامة الإسناد من الإرسال والإعصال .

* فأما إطلاق "الموقوف" على ما أسنده الراوي إلى الصحابي دون النظر إلى الإسناد ، وما قد يقع فيه من

انقطاع، ونحوه/ فيقول الخطيب البغدادي :

" والموقوف ما أسنده الراوي إلى الصحابي ولم يتجاوزَه " (١)

قال ابن الصلاح - رحمه الله - :

وهو ما يروي عن الصحابة - رضي الله عنهم من أقوالهم ، وأفعالهم ، ونحوها فيوقفُ عليهم ، ولا يتجاوز

به إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي ومنه ما لا يتصل

إسناده . (٢)

زاد السخاوي - رحمه الله - في قيده بقوله :

" مما لا قرينة فيه للرفع " (٣)

فعلى ذلك فما كان فيه قرينة على الرفع ، لا يسمى موقوفاً لوقد أشار إلى هذا الحاكم من قبل ، حيث عدّه

معدّ المسند . (٤)

فتبين مما سبق أن الموقوف هو : ما أُضيف إلى الصحابة - رضي الله عنهم - دون النظر إلى الإسناد وما يعزّيه

من أوصاف .

* وأما إطلاق "الموقوف" على مثل ما تقدّم ، مع اشتراط سلامة الإسناد من الإرسال ، أو الإعصال ، فإلى

هذا تشير عبارة الحاكم ، حيث قال :

فأما الموقوف على الصحابة فإنه قلّ ما يخفى على أهل العلم ، وشرحه : أن يروي الحديث إلى الصحابي ،

من غير إرسال ولا إعصال (٥)

وقد حكى بعضهم ، أن الحاكم لم يوافق على هذا الاشتراط ، فكأنه انفرد به .

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

شرط الحاكم في الموقوف ، أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابي - رضي الله عنه - وهو شرط لم يوافقه

١ - الكفاية : ص ٣٧

٢ - مقدمة ابن الصلاح ص ٦٦ ، المقنع : ١١٤/١ ، تدريب الراوي : ١٨٤/١

٣ - فتح المغيث : ١٢٣/١

٤ - معرفة علوم الحديث ص ٢٠

٥ - معرفة علوم الحديث ص ١٩ ، فتح المغيث ١٢٣/١

عليه أحد . والله اعلم^(١)

ووصف السخاوي صنيعَ الحاكم بالشَّدوذ . حيث قال :
وَشَدَّ الحاكم فاشترط عدم الانقطاع . (٢)

فعلى هذا فإنَّ المشهور عندهم إطلاق هذا اللفظ على ما أسنَّده الراوي إلى الصحابي دون النظر إلى الإسناد وما يعتريه من أوصاف ، وأما ما وُرِدَ في عبارة الحاكم فقد رأيتَ ما تعقَّبَه به ابن حجر ثم السخاوي .

^١ - النكت ٥١٢/١

^٢ - فتح المغيث ١٢٣/١

"المقطوع"

بعد تأمل إطلاقات علماء الحديث ، لهذا المصطلح - أعني المقطوع - وجدت أنهم يطلقونه على معنيين :

أحدهما : الموقف على التابعي .

والثاني : المنقطع .

* فالمشهور في اصطلاحهم أن المقطوع هو :

ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم ، من أقوالهم ، أو أفعالهم (١) ، مما لا قرينة للرفع فيه . (٢)

وهل يكون الموقف على من دون التابعي/مثل الموقف على التابعي في تسميته : "مقطوعاً" .

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى :-

(ومن دون التابعي) من أتباع التابعين فمن بعدهم (فيه) أي : في التسمية (مثله) أي : مثل ما ينتهي

إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً ، وإن شئت قلت : موقف على فلان . (٣)

* وأما إطلاق "المقطوع" على "المنقطع" فموجود في كلامهم، وإطلاقاتهم .

يقول ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - بعد تقريره معنى المقطوع على ما هو معروف عندهم :-

وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع ، غير الموصول ، في كلام الإمام الشافعي ، وأبي القاسم الطبراني

، وغيرهم ، والله أعلم (٤)

وقال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

وقد رأى ابن الصلاح للشافعي - رحمه الله - تعبيره بالمقطوع ، عن المنقطع الذي لم يتصل إسناده ، ولكنه

وإن كان سابقاً حدوث الاصطلاح/فقد أفاد ابن الصلاح أنه رأى ذلك أيضاً في كلام الطبراني ، وغيره ممن

تأخر ، كالدارقطني ، والحميدي ، وابن الحصّار .

فالتعبير بالمقطوع في مقام المنقطع موجود في كلامهم أيضاً (٥)

وقد روى الخطيب بسنده إلى الحميدي - عبد الله بن الزبير - قال : وإن كان الرجل معروفاً بصحبة رجل ،

والسماع منه ، مثل ابن جريج عن عطاء ، أو هشام بن عروة ، عن أبيه ، وعمرو بن دينار ، عن عبيد بن عمير

ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ، فمن يكون الغالب عليه السماع ، فمن حدث عنه فأدرك عليه أنه أدخل بينه

^١ - مقدمة ابن الصلاح ص ٦٦ ، نزعة النظر ص ١٥٤ ، فتح المغيث ١٢٥/١

^٢ - فتح المغيث ١٢٥/١

^٣ - نزعة النظر ص ١٥٤

^٤ - مقدمة ابن الصلاح ص ٦٨

^٥ - فتح المغيث ١٢٦/١ ، وانظر توجيه النظر : ٦٧

وبين من حَدَّث رجلاً غير مُسمًى ، أو أسقطه ، ترك ذلك الحديث الذى أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه ، ولم يضره ذلك فى غيره حتى يُدرك عليه فيه مثل ما أدرك فى هذا فيكون مثل المقطوع . (١)
فقول الحميدي : مثل المقطوع يعنى به المنقطع .

قال الحافظ ابن حجر :

وقد أطلق بعضهم هذا فى موضع هذا وبالعكس تجوزاً عن الاصطلاح (٢)
ولعل من هذا - أعني إطلاق المقطوع على غير المعنى المشهور المصطلح عليه - قول الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى - :

فى كتابي هذا - يعنى الكامل فى ضعفاء الرجال - اثنا عشر ألف حديث مسند واثنى عشر ألف مقطوع (٣)

وبعد معرفة هذين المعنيين فإن المشهور هو المعنى الأول - كما تقدّم ذكره - وأما المعنى الثانى فقد رأيت أنه وُجد فى عبارات بعضهم ، فلعلّه خاصٌّ بمن ورد فى عبارته - والله تعالى أعلم - .

١ - الكفاية : ص ٤١٢

٢ - نزهة النظر : ص ١٥٤

٣ - انظر الكامل : ١/ع

﴿ الفصل الثالث ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث ، في الألفاظ المشتركة بين السَّند
والمتن . وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المشترك في الألفاظ المتعلقة بتفرد الحديث .

المبحث الثاني : المشترك في الألفاظ المتعلقة بتعدد رواة الحديث مع اتفاقهم .

المبحث الثالث : المشترك في الألفاظ المتعلقة باختلاف رواة الحديث .

﴿ المبحث الأول ﴾

" المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بتفرد رَاوِي
"الحديث " وفيه اللفظ الآتي :

١- الغريب .

" الغريب "

لقد استعمل علماء هذا الشأن هذا المصطلح - الغريب - علماً على نوع من أنواع علوم الحديث ،
اشتهرت تسميته عندهم بالغريب .

إلا أن إطلاق هذا اللفظ حكماً على سند أو متن " ما " لا يعطي حكماً نهائياً على ذلك الحديث من حيث
القبول ، والرد ، بل لا بُدَّ من استيفاء شروط القبول ، فيُحكَّم له بالقبول ، أو انتفاء ما يُردُّ بسببه ، فيُردُّ .
وبالنظر إلى استعمال علماء الحديث لهذا المصطلح نجد أنه مشترك بين :

* ما شاع به الاصطلاح عند علماء الحديث .

* ما يقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم .

* الحديث أو الأثر الذي لم يجده العالم .

* والشائع في اصطلاحهم في استعمال هذه اللفظة ما حكاه السخاوي بقوله : الغريب هو : ما انفرد واحد
بروايته ، وكذا برواية زيادة فيه ، عَمَّنْ يَجْمَع حديثه كالزهري ، وكقتادة مثلاً ، في المتن والسند . (١)

ولم يَشْتَرَطْ بعضهم كون المتفرد عنه إمام يجمع حديثه . (٢)

ولمَّا تَكَلَّمَ العلماء على الأفراد ، جعل بعضهم الغريب نوعاً مستقلاً وبعضهم جعل الغريب نوعاً من الأفراد ،
بل جعل بعضهم الغريب والأفراد نوعاً واحداً . قال السخاوي : والحقُّ كما قال شيخنا : إنهما مترادفان لغة
وكذا اصطلاحاً . (٣)

ولمَّا بَيَّنَّ الحافظ ذلك ، ذكر أن أهل الاصطلاح غَايَرُوا بينهما من حيث كثرة الإستعمال وقلته ، فالفرد
أكثر ما يُطْلَقُونه على الفرد المطلق ... والغريب أكثر ما يُطْلَقُونه على الفرد النَّسْبي . (٤)

ولما كانت بعض الأفراد ، غير داخلية في الغريب ؛ كأفراد البلدان ، والقبائل ، حَسُنَ فصل أحد النوعين عن
الآخر . (٥)

ويكثر إطلاق هذا اللفظ من الإمام الترمذي في كتابه " السنن " فهل هو مُوافق لما قاله العلماء في حَدِّ
الغريب أو أن له اصطلاحاً خاصاً ؟

^١ - الغاية في شرح الهداية : ٣٠٨/١

^٢ - فتح المغيث ٤/٤ ، الحطة ص ١٢٧ ، قواعد التحديث : ١٢٥

^٣ - الغاية في شرح الهداية : ٣٠٩/١

^٤ - فتح المغيث ٤/٤ ، وانظر الغاية : ٣٠٩/١

^٥ - أنظر منهج النقد : ص ٤٠١

يقول الترمذي - رحمه الله تعالى - : " وما ذكرنا في هذا الكتاب حديثاً غريباً فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان : رُبَّ حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد وَرُبَّ حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث ... وَرُبَّ حديث يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحال الإسناد ... " (١)

وقد أوضح الدكتور نور الدين عتر في دراسته لسنن الترمذي/أن الإمام الترمذي موافق لما قاله العلماء في تعريف الحديث الغريب : أنه ما انفرد راو بروايته مطلقاً سواء كان عن إمام يُجمع حديثه كالزهري وقتادة ، أو لا يُجمع حديثه ، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده .

وبيان ذلك أن قَوْلهم : " ما انفرد راو بروايته " أعمُّ من أن يكون الانفرد بالسند والمتن جميعاً ، أو بالسند ، فشَمَلَ ذلك ما أفاده الترمذي في عبارته الأولى والثالثة لأن مراده بقوله : " يُستغرب لحال الإسناد " التفرد بالإسناد . وقولهم : " أو انفرد بزيادة ... هو معنى قوله : وَرُبَّ حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث . فما حَدَّ به الترمذي الحديث الغريب، موافق لاصطلاح العلماء، وتعريفهم له، ولذلك قال : " فإن أهل الحديث يَسْتَغْرِبُونَ ... " فأفاد بذلك أنه جرى على اصطلاحهم . (٢)

وقد اشتهر تكثير العلماء على رواية الغريب ، وروايته ، حتى قال ابن رجب - رحمه الله تعالى - : وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ، ويذمُّون الغريب منه في الجملة . (٣) إلا أنه كما أسلفت منقسم إلى صحيح ، وغير صحيح .

هذا هو الإطلاق المشهور لهذه اللفظة - الغريب - عند الإطلاق .

* وأما إطلاق هذا اللفظ " الغريب " على ما يقع في متون الأحاديث ، من الألفاظ البعيدة عن الفهم ، فذلك موجود في استعمالاتهم لهذه اللفظة ، وإن كان استعمالهم لهذه اللفظة على هذا المعنى قد جاء مقيداً بالحديث .

قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

النوع الثاني والثلاثون : معرفة غريب الحديث .

وهو عبارة عمّا وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلّة استعمالها . ثم قال : هذا فنٌّ مهم يقبَح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامّة ، والخوض فيه ليس بالهين ، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي .

روينا عن الميموني قال : سئل أحمد بن حنبل عن حُرْفٍ من غريب الحديث فقال : سلوا أصحاب الغريب ، فإنني أكره أن أتكلّم في قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالظن فأخطيء . (٤)

١ - سنن الترمذي : ٧١١/٥ - ٧١٢ ، شرح العلل : ٤١٣/١

٢ - الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهم وبين الصحيحين : ص ١٦٤

٣ - أنظر شرح علل الترمذي ٤٠٦/١ ، الجامع ١٠٠/٢ ، فتح المغيث ٢٦٩/٣ ، المقنع ٤١١/٢

٤ - مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٤

* وأما إطلاقهم " غريب " على ما لم يَحِدِّه العالم فيقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

وقد ذكر الشيخ - يعنى النووي - فى شرح المهذب عن الماوردي أنه قال : فى الحَلَقِ أربع سُنَن ، منها أن يُكَبَّرَ عند الفراغ . قال الشيخ : هذا " غريب " . قال الحافظ :

وهذه العبارة يستعملها فيما لا يَحِدُّه . (١)

ومنه قوله فى "تخريج أحاديث الرافعي" : حديث عثمان : أنه سئل عن المحرم هل يَدْخُلُ البستان ؟ قال : نعم ، وَيَشْمُ الرِيحان . (٢) رويناه مسلسلا من طريق الطَّرَاني ، وهو فى "المعجم الصغير" بسنده إلى جعفر بن بَرْقَان ، عن ميمون بن مِهْرَان ، عن أَبَان بن عثمان ، عن عثمان ، وأورده المُنْذَرِي فى "تخريج أحاديث المهذب" مسنداً - أيضا - ، وقال النووي فى "شرح المهذب" : إنه غريب - يعنى أنه لم يقف على إسناده (٣)

ومن العلماء الذين استعملوا هذه اللفظة على هذا المعنى ، الحافظ أبو محمد عبد الله بن يوسف . المشهور بالزيلعي . فإنه يُطَلِّقُ هذه اللفظة على الحديث الذى لم يَحِدِّه وذلك فى كتابه : "الإسعاف بأحاديث الكشاف" (٤) و " نصب الراية لأحاديث الهداية " . والأمثلة على ذلك كثيرة . ومن ذلك أنه لما ذكر الأثر المروي عن ابن عباس أنه قال : من تَرَكَ البَسْمَلَةَ فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله . قال :

قلت : غريب . والذى وَجَدْتُهُ عن ابن عباس أنه قال : من ترك البَسْمَلَةَ فقد ترك آية من كتاب الله . رواه البيهقي فى "شعب الإيمان" . (٥) وقال الحافظ ابن حجر : موقوف ليس بمعروف عنه . (٥)

ومن ذلك أيضاً ذكر المروي عن علي - رضي الله عنه - "من لبس نعلًا صفراء قلَّ هَمَّهُ" . قال : غريب عن علي ، ولم أجده إلا عن ابن عباس . (٦)

ومن ذلك أيضاً قوله عن المروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما تَشَاوَر قوم إلا هُدُوا لأرْشِدِ أمرهم . قلت : غريب ، ولم أجده إلا من قول الحسن (٧)

وكذلك لما ذكر حديث أنس - رضي الله عنه - أنه قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يَحْرُسُ حتى نزلت : والله يعصمك من الناس ... قال : قلت : غريب من حديث أنس ، ولم أجده إلا من حديث عائشة - رضي الله عنها - (٨)

١ - تحفة الأبرار بنكت الأذكار : ص ٩٨ ، الفتوحات الربانية : ٢٤/٥ ، وانظر المجموع : ١٥٠/٨

٢ - رواه الطبراني فى الصغير كما فى المجموع : ٢٣٢/٣ ، والتلخيص : ٣٠٣/٢ . ولم أره فى المطبوع منه . قال الهيثمى : وفيه الوليد بن الزتان ولم أجد من ذكره ، وذكر ابن حبان فى الثقات أبا الوليد بن الزنتيان وهو فى طبقته والظاهر أنه هو والله أعلم ، وبقي رجاله ثقات . جميع الزوائد : ٢٣٢/٣ . وقال ابن الملقن : رواه البيهقي بمعناه بإسناد حسن . خلاصة البدر المنير : ٤٠/٢ . أقول والذى فى البيهقي فى الكبرى : ٥٧/٥ إنما هو عن ابن عباس موقوفاً .

٣ - التلخيص الحبير : ٣٠٣/٢

٤ - هكذا وردت تسمية كتابه الذى خرج فيه أحاديث الكشاف بهذا الاسم وذلك فى "نصب الراية" ١٩٧/٣ ، وقد طبع بعنوان : تخريج الأحاديث

٥ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى "الكشاف" : ٢١/١ وانظر الكافي الشاف : ١/١ حاشية الكافي .

٦ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى "الكشاف" : ٦٥/١

٧ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى "الكشاف" : ٢٣٤/١

٨ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى "الكشاف" : ٤١٤/١ . وانظر : ٨٠/١ ، ٣٦٣ ، ٤٢٣ ، ٤٤٠

والأمثلة على هذا كثيرة ، وكثيراً ما يقول - رحمه الله - على الحديث أو الأثر : غريب أو غريب جداً . ونجد الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في تخرجه " الكشاف " يقول : ولم أجده أو لم أجده مسنداً ، أو ذكره فلان بغير إسناد . ونحو هذه العبارات . (١)

ويقول الشيخ قاسم بن قَطْلُوبَغَا الجَمَالِي الحنفي بعد أن أثنى على الزيلعي وكتابه " نصب الراية " :
فقد شهد له كتابه بالأخذ من جمهور كتب السنة ، غير أنه يقول لما لم يجده : حديث غريب ، وهو اصطلاح غريب ، فعله أيضاً العلامة أبو حفص عمر بن الملقن ، في تخرجه أحاديث الرافعي ، فالله أعلم هل تواردا ، أو أخذ أحدهما من الآخر . (٢)

أقول : وقد صرح ابن الملقن - رحمه الله تعالى - بهذا فقال وهو يتكلم عن اصطلاحه في كتابه : " خلاصة البدر المنير " مشيراً بقولي : متفق عليه لما رواه إماما الحديثين وبقولي : غريب أني لا أعلم من رواه . (٣)

وبعد ذكر هذه المعاني لهذه اللفظة ، فيجب أن نعلم أن الاصطلاح المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول ، وما عداه من المعاني فهو إما اصطلاح خاص لبعض العلماء ، أو مقيّد بنحو قولنا : " غريب الحديث " أو " كتب الغريب " .

١ - وقد تتبعته المجلد الأول فقط فوجدت الآتي أنظر : ٢٨/١ ، ٥٨ ، ٩١ ، ١٠٩ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٦٢ ، ٣٠٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٩٧ ، ٤١٥ ، ٤٣٧ .

٢ - منية الأملعي : ص ٩ ، وانظر : نصب الراية : ٢٤٣/١ ، ٤٤٩/٢ ، ٦٧/٤ ، تحقيق الغاية : ٢٣ .

٣ - خلاصة البدر المنير : ٤/١

﴿ المبحث الثانى ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بتعدد رواة
الحديث مع اتفاقهم . وفيه الألفاظ الآتية :

- المشهور .

- المستفيض .

- المتابعة .

٤- الشاهد .

" المشهور "

هذا النوع من أنواع علوم الحديث ، يُطلق عندهم على معنيين ، هو من قبيل المشترك في الدلالة عليهما .
أولهما : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين .
وثانيهما : ما اشتهر على الألسنة .

* أطلق المحدثون هذا المصطلح على الحديث الذى " له طرق محصورة بأكثر من اثنين " (١) وهذا التعريف هو الذى اختاره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى .
وفى قوله " محصورة " ما يشير إلى إخراج المتواتر عن هذا القيد، ذلك أن المتواتر لا يُضبط بعدد معين (٢) ، بخلاف صَنِيع ابن الصلاح (٣) فإنه جعل من المشهور المتواتر . فالخاصل أن الحديث المشهور هو : ما رواه جماعة عن جماعة ، ولم يبلغ حَدَّ التواتر ، وقد تكون الشهرة نسبية لا فى جميع الطبقات . (٤)
وهذا التعريف هو الذى شاع به الاستعمال ، واستقر عليه الاصطلاح .

* وأما إطلاقه على " ما اشتهر على الألسنة " فموجود فى كلامهم حتى قال الحافظ ابن حجر :
" ثم المشهور يُطلق على ما حرر هنا ، وعلى ما اشتهر على الألسنة " (٥)
ولا يلزم من شهرته على الألسنة ، أن يكون صحيحاً ، بل قد يكون ضعيفاً ، بل ربما يكون موضوعاً ، أو لا أصل له .
ومن إطلاقاتهم لهذا المصطلح ، وإرادتهم الشهرة على الألسنة ما ورد عن الإمام النووي رحمه الله ، فإنه ذكر فى " الأذكار " حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
إذا أيقظ الرجل أهله من الليل ... الحديث (٦) . ثم قال : هذا حديث مشهور ... (٧)

^١ - نزهة النظر ص ٦٢ ، توضيح الأفكار ٤٠٦/٢

^٢ - منهج النقد ص ٤٠٩

^٣ - مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٥ ، وانظر المقنع ٤٢٧/٢ .

^٤ - فتح المغيث ٦/٤

^٥ - نزهة النظر ص ٦٣

^٦ - رواه أبو داود (كتاب الصلاة) ، باب قيام الليل (١٣٠٩) وباب الحث على قيام الليل ٧٠/٣٣/٢٤١٤٥١ والنسائي فى الكبرى كما فى التحفة ٣٣١/٣ ، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها) ، باب ما جاء فىمن أيقظ أهله من الليل (١٣٣٥) ، وابن حبان برقم (٢٥٦٩) ٦/٣٠٨ الاحسان ، (٦٤٥) الموارد . وابو يعلى برقم (١١٠٧) ٣٩/٢ ، والحاكم فى المستدرک برقم (١١٨٩) ٤٦١/١ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . والبيهقى فى الكبرى (كتاب الصلاة) ، باب الترغيب فى قيام الليل ٥٠١/٢ ، قال الحافظ وقوله - يعنى النووى - رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه هو كما قال لكنهم ذكروا أبا هريرة مع أبى سعيد فما أدرى لم حذفه فإنهما عند جميع من أخرجه مرفوعاً وأما من أفرد أبا سعيد فإنه أخرجه موقوفاً كما قدمت جميع ذلك واضحاً . (نتائج الأفكار ٣٦/٢) . أقول كذلك أبو يعلى أفرد أبا سعيد مع أنه رواه مرفوعاً .

^٧ - الأذكار ص ٧

قال الحافظ رحمه الله تعالى :

تنبيه : قول الشيخ : هذا حديث مشهور ، يُريد شُهْرَتَه على الأَلْسِنَةِ لا أنه مشهور اصطلاحاً ، فإنه من أفراد علي بن الأَقَمَر عن الأغر . (١)

وبعد هذا أقول :

إن المعنى الأول لهذه اللفظة هو المشهور عند علماء الاصطلاح حينما يقسمون الآحاد إلى :
(مشهور ، وعزيز ، وغريب) .

^١ - نتاج الأفكار ٣٦/١ ، حقه الأبرار ص ٢٧ ، الفتوحات الربانية : ١٢٢/١ .

" المستفيض "

يُطلق هذا المصطلح على مَعْنَيْنِ عندهم .
أولهما : الحديث الذي اصطُلِحوا على تسميته " مشهوراً " .
والثاني : الحديث الذي تَلَقَّته الأُمَّة بالقبول .

* أطلق جماعة من العلماء " المستفيض " على الحديث " المشهور " الذي استقر عليه اصطلاحهم بأنه : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين^(١) .
قال السَّخَاوِي وهو يَتَكَلَّم على المشهور : وُسِّي مشهوراً لوضوح أمره ... وهو المستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء ، والأصوليين ، وبعض الحديثين ، سُمي بذلك لانتشاره ، وشياعه فى الناس ، من قَاصِّ الماء يفيض فيضاً وقيَضُوصَةً ، إذا كَثُرَ حتى سَالَ على ضِفَّة الوادي .^(٢)
وإن كان بعضهم قد غَايَرَ بين " المشهور " و " المستفيض " بما يراه الناظر فى مبحث " المشهور " من مؤلفات هذا الشأن .

* وأطلق بعضهم " المستفيض " على الحديث الذى تَلَقَّته الأُمَّة بالقبول ، دون اعتبار لعددِ مُعَيَّن .
وقد نَقَلَ هذا الإطلاق عنهم جماعة منهم: السخاوي^(٣) وغيره ، فهو والمتواتر بمعنى واحد على هذا القول وإلى ذلك ذهب الصيرفي ، والقفال ، وإليه مَيَّلُ الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -^(٤)
قال السخاوي : وَصَرَّحَ جمع من الحفاظ بأن " المسح على الخفين " متواتر .
وعبارة ابن عبد البر منهم : رَوَى المسح على الخفين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحو أربعين من الصحابة واستفاض وتواتر .^(٥)

^١ - نزهة النظر ص ٦٢

^٢ - فتح المغيث ٨/٤ ، نزهة النظر ص ٦٢ - ٦٣ ، قفو الأثر ص ٤٦ ، منهج النقد ص ٤١٥

^٣ - انظر فتح المغيث ٩/٤

^٤ - انظر فتح المغيث ٩/٤ ، اليواقيت والدرر ١٥١/١ ، منهج النقد ص ٤١٥

^٥ - فتح المغيث ١٧/٤ ، وانظر التمهيد ١٣٧/١١

" المتابعة " *

من مباحث علوم الحديث ما يسمى بـ " المتابعة والشاهد " والمتابعة هي :
أن يُوافقَ راوي الحديث على ما رواه من قبَلِ راوٍ آخر ، فيرويه عن شيخه أو عَمَّنْ فوقه . (١)
وبعد النظر في إطلاقات علماء الحديث لهذا المصطلح - أعني المتابعة - وجدتُ أنهم قد أطلقوها على معانٍ
ثلاثة :

الأول : أن يُوافقَ الراويَ غَيْرَهُ في لفظ الحديث وصَحَابِيَّه .
الثاني : أن تكون الموافقة ولو بمعنى الحديث مع اتحاد الصَّحابي
الثالث : أن تكون الموافقة في لفظ الحديث ولو اختلف الصَّحابي
* فأما إطلاق المتابعة على مُوافقة الراوي ، الراوي الآخر في لفظ الحديث وصَحَابِيَّه فقد قال الحافظ ابن
حجر :

" مثال المتابعة : ما رواه الشافعي في " الأم " عن مالك بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم - ، قال : " الشَّهْرُ تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تُفطروا حتى تروه
فإن غَمَّ عليكم ، فأكملوا العِدَّةَ ثلاثين " (٢)
فهذا الحديث بهذا اللفظ ظَنُّ قوم أن الشافعي تفرَّدَ به عن مالك ، فعُدَّوه في غرائبهِ ، لأن أصحاب مالك
رَوَوْه عنه بهذا الإسناد ، وبلغوا " فإن غَمَّ عليكم فأقدرُوا له " (٣)
لكن وجدنا للشافعي متابعاً ، وهو عبد الله بن مَسْلَمَةَ القَعْنِيّ كذلك أخرج البخاري عنه عن مالك (٤)
(٥)

فهذه متابعة للإمام الشافعي - رحمه الله - اتفق لفظها وصَحَابِيَّه .
* وأما إطلاقها على موافقة الراوي ولو بمعنى الحديث مع اتحاد الصَّحابي فقال الحافظ ابن حجر :
ولا اقتصار في هذه المتابعة - سواء كانت تامة أم قاصرة - على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى ، لكفت لكنَّها
مختصة بكونها من رواية ذلك الصَّحابي . (٦)

* قال البيهقي : المتابعة : متابعتك الرجل على ما أراد ، وهو اتباعك هواه ، والمتابعة ، قال أبو زيد : يقال تابع فلان عمله متابعة إذا اتقنه وأجاده ، وهو تابع
عمله إذا إجاده . ما اتفق لفظه واختلف معناه : ٥٦

١ - منهج النقد ص ٤١٨

٢ - الأم ٩٤/٢

٣ - رواه يحيى في الموطأ ١٥٢/٢ شرح الزرقاني ، وابن القاسم في الموطأ (٢٨٢) ومحمد بن الحسن في الموطأ (٣٤٦) وانظر التمهيد ٢٦/٢ ، ١٤ /

٣٣٧ ، الفتح ١٤٥/٤

٤ - نزهة النظر ص ١٠٠

٥ - صحيح البخاري " كتاب الصوم " باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا .. " رقم ١٩٠٧

٦ - نزهة النظر ص ١٠١

ومثال ذلك متابعة نافع ، لعبد الله بن دينار ، وابن دينار لنافع ، فى الرواية عن ابن عمر - رضى الله عنهما - ولفظ نافع فإن غمَّ عليكم فأقْدُرُوا له " ولفظ ابن دينار " فاكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثين " (١)

* وأما إطلاق " المتابعة " على الموافقة فى لفظ الحديث ولو اختلف الصحابي فقد قال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

" وأفهم اختصاص التابع باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم غيره " (٢)

ويقول الحافظ ابن حجر : وخَصَّ قوم المتابعة باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا " (٣)

ومثاله : ما رواه النسائي فى " سننه " عن ابن عباس رضى الله عنهما - بلفظ حديث ابن عمر المتقدم فى الصَّوم . (٤)

وهذا من باب إطلاق المتابعة على الشاهد . فإن المشهور عندهم أن الصحابي إذا اختلف فى الحديث نفسه ، فحينئذ يُسمى شاهداً ، فعلى هذا فحديث ابن عباس هذا شاهد لحديث ابن عمر .

ولذا قال الحافظ : وقد تُطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس ، والأمر فيه سهل . (٥)

وقول الحافظ هنا : والأمر فيه سهل ، أى فى إطلاق كل من المتابعة على الشاهد ، والشاهد على المتابعة ، فتلك السَّهولة التى أشار إليها من أن هذا التَّجَوُّز فى الإطلاق ليس له تأثير على النَتِيجَة التى نَصَل إليها من خلال اعتبار الحديث ، ومعرفة ما له من شواهد ، ولرواته من متابعات .

أما الاصطلاحات التى استقرت ، وجرى عليها العلماء فالذى ينبغى التَّمَسُّكُ بها ، والوقوف عندها دفعاً للوقوع فى الخطأ والتَّوَهُيم ، وبقاء على ما رسمه المتقدمون ، وفى ذلك إجلال لهذا العلم - أعني علم الحديث - خاصَّة ، ولغيره من العلوم ذات الاصطلاحات المرسومة ، وإجلالاً لأولئك العلماء الذين جَهِدوا فى رَسْم هذه الاصطلاحات وبيَّانها ونظَمَها بدقة تامَّة وبراعة نادرة ،

ولذا عقدوا ما يجب على الطالب أن يتحلَّى به من آداب ، ومن جملة هذه الآداب قولهم :

" ويتحرى العبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة " (٦)

وهذا الحافظ ابن حجر نفسه يقول :

" نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يَحْتَلِطَ لأنه صار حقيقة عُرفية عندهم ... " (٧)

١ - كلاهما فى صحيح البخارى كتاب الصوم باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتُم الهلال فصوموا .. برقم ١٩٠٦ - ١٩٠٧

٢ - فتح المغيث ٢٤٢/١

٣ - نزهة النظر ص ١٠٢ ، المقنع ١٨٨/١

٤ - السنن : " كتاب الصوم " اكمال شعبان ثلاثين " ١٣٥/٤

٥ - نزهة النظر ص ١٠٢ ، فتح المغيث ٢٤٢/١

٦ - التقريب ص ١٤٩ ، المقنع ٤١٨/١ ، فتح المغيث ٣٢٩/٣

٧ - فتح البارى ١٧٥/١

" الشاهد "

- أطلق علماء الحديث هذا المصطلح على :
- حديث يَرُدُّ بلفظ حديث آخر أو بمعناه عن صحابي آخر .
- حديث يَرُدُّ بمعنى حديث آخر سواء كان من رواية ذلك الصحابي أو من رواية صحابي آخر .
- متابعة الراوي للشيخ فمن فوقه .

* فأما إطلاق " الشاهد " على الحديث الذي يَرُدُّ بلفظ حديث آخر، أو بمعناه، بشرط اختلاف الصحابي ، فهذا هو المشهور عندهم في المراد بالشاهد .
قال الحافظ ابن حجر :

" وإن وُجد متن يُروى من حديث صحابي آخر يُشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو شاهد . (١)

* وأما إطلاقه على حديث يَرُدُّ بمعنى حديث آخر ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أو من رواية صحابي آخر ، ففي ذلك يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :
" وَخَصَّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي ، أم لا ، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك " (٢)

* وأما إطلاق الشاهد على متابعة الراوي للشيخ فمن فوقه، فيقول السخاوي - رحمه الله تعالى - :
(وقد يُسمَّى) أي كل واحد من المتابع لشيخه فمن فوقه (شاهداً) ولكن تسميته تابعاً أكثر . (٣)
وقال ابن الوزير :

" وقد يُسمَّى ما وُجد من التَّوابع عن شيخ شيخه فمن فوقه شاهداً كما يسمى تابعاً " (٤)
وقد أشار الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - إلى أنهم يتساهلون في إطلاق كل من الشاهد على المتابع ، وبالعكس فقال :

" وقد تطلق المتابعة على الشاهد ، وبالعكس ، والأمر فيه سهل " (٥)

١ - نزهة النظر ص ١٠١

٢ - نزهة النظر ص ١٠٢

وقد قال السخاوي : (إذا متن) آخر في الباب إما عن ذاك الصحابي أو غيره (بمعناه أتى فهو الشاهد) فتح المغيث ٢٤٢/١

٣ - فتح المغيث ٢٤١/١

٤ - تنقيح الانظار ١٣/٢ مع التوضيح .

٥ - نزهة النظر ص ١٠٢ ، فتح المغيث ٢٤٢/١

﴿ المبحث الثالث ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة باختلاف رواة
الحديث . وفيه الألفاظ الآتية :

١- الشاذ .

٢- المنكر .

٣- المعلل .

" الشاذ "

أطلق علماء الحديث هذا المصطلح على :

- مُخَالَفة الراوي الثقة لمن هو أرجح منه .

- تَفَرُّد الراوي ثقة كان أو غير ثقة .

* فأما إطلاقهم " الشاذ " على مخالفة الثقة لمن هو أرجح منه ، فذلك هو المشهور في استعمالهم وهو الذى شاع به الاستعمال ، واستقر عليه الاصطلاح .

رَوَى الْحَاكِمُ بسنده إلى محمد بن إسحاق قال : سمعت يُونُسَ بن عَبْدِ الأَعْلَى يقول : قال لي الشافعي :

" ... وليس الشاذ من الحديث أن يَرَوِيَ الثقة ما لا يَرَوِي غيره ، هذا ليس بشاذ ، إنما الشاذ أن يَرَوِيَ الثقة

حديثاً يخالف ما رَوَى الناس ، فهو الشاذ من الحديث " (١)

وقد حكى الحلي أن هذا قول جماعة من أهل الحجاز (٢) واختاره جماعة من المحققين ، ورأوا أنه هو

الصواب . (٣)

قال الحافظ ابن حجر : وفي الجملة ، فالأليق في حَدِّ الشاذ ما عَرَّفَ به الشافعي والله اعلم (٤)

وقال أيضا في تعريفه للشاذ : وهو ما يخالف من هو أرجح منه في حَدِّ الصحيح . (٥)

وقال في موطن آخر : فإن خولف - أي الراوي - بأرجح منه لمزيد ضبط ، أو كثرة عدد ، أو غير ذلك من

وجوه الترجيحات ، فالراجح يقال له : المحفوظ ، ومقابلته - وهو المرجوح - يقال له : الشاذ . (٦)

وقال - رحمه الله - في موطن ثالث : وعُرف من هذا التقرير أن الشاذ : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى

منه . (٧)

وتعبيره بـ " المقبول " أعم من أن يكون المخالف ثقة . ولهذا قال في "الفتح" : الشاذ : هو أن يروي الضابط

والصدوق شيئا ، فرواه من هو أحفظ منه ، أو أكثر عدداً بخلاف ما رَوَى ، بحيث يتعذر الجمع على قواعد

المحدثين . (٨)

١ - معرفة علوم الحديث ص ١١٩ ، وعنه البيهقي في معرفة السنن والآثار ١/١٤٣ ، النكت ٢/٦٥٢ ، المقنع ١/١٦٥ ، فتح المغيث ١/٢٣٠ ، شرح العلل ٣٥٢/١ .

٢ - الإرشاد : ١/١٧٦ ، فتح المغيث ١/٢٣٠ .

٣ - النكت : ٢/٦٧٤ ، نزهة النظر ص ٩٧ .

٤ - النكت : ٢/٦٧١ .

٥ - فتح الباري : ١/٦٩٦ ، ٩/٣١٨ .

٦ - نزهة النظر : ص ٩٧ ، فتح المغيث : ١/٢٣٠ .

٧ - نزهة النظر ص ٩٨ . ويقول المباركفوري بعد حكايته كلام الحافظ هذا : والمراد من المخالفة في قوله : مخالفا : المنافاة دون مطلق المخالفة . تحفة الأحوذى : ٢/٩٤ .

٨ - فتح الباري : ١/٤٩١ ، ٥٨٥ ، ٢/١٣٢ ، ٩/٤٠٧ ، ١١/٥٤٨ - هدى السارى : ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٤ - توجيه القارى : ص ١٧٠ .

ومن الأمثلة على هذا الإطلاق :

ما رواه أهل السنن ، من طريق ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار عن عوسجة ، عن ابن عباس : " أن رجلاً توفي على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه ... " (١)
فإن حماد بن زيد ، رواه عن عمرو مرسلاً دون ابن عباس (٢) ، لكن قد تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج (٣) وغيره . (٤)
ولذا قال أبو حاتم :

اخفوظ حديث ابن عيينة هذا . مع كون حماد من أهل العدالة والضبط ، ولكنه رجح رواية من هم أكثر عدداً منه . (٥)

* وأما إطلاق " الشاذ " على تفرد الراوى " ثقة كان أو غير ثقة "

فقد قال الحاكم - رحمه الله تعالى - :

" فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة " (٦)

١ - رواه الترمذى : كتاب الفرائض " باب فى ميراث المولى الأسفل : برقم (٢١٠٦) (٣٦٨/٤)

والنسائى فى الكبرى : كتاب الفرائض " إذا مات العتيق وبقي المعتق " برقم (٦٤٠٥) (٨٨/٤)

وابن ماجه : كتاب الفرائض : " باب من لا وارث له " برقم (٢٧٤١) (٩١٥/٢)

وأحمد فى المسند : ٢٢١/١

والحاكم فى المستدرک : " كتاب الفرائض " برقم (٨٠١٥) (٣٨٦/٤)

قال الترمذى : هذا حديث حسن والعمل عند أهل العلم فى هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصابة أن ميراثه يجعل فى بيت مال المسلمين . (٣٦٨/٤)

وقال النسائى : عوسجة ليس بالمشهور ، لا نعلم أن أحدا يروى عنه غير عمرو بن دينار ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة . (٨٨/٤)

٢ - رواه البيهقى فى السنن الكبرى " كتاب الفرائض " " باب ما جاء فى المولى من أسفل " (٢٤٢/٦)

وتابع حماد على إرساله روح بن القاسم كما عند البيهقى أيضا . (٢٤٢/٦)

٣ - رواه النسائى فى الكبرى " كتاب الفرائض " " إذا مات العتيق وبقي المعتق " . (٨٨/٤)

والحاكم فى المستدرک " كتاب الفرائض " برقم (٨٠/١٣) (٣٨٥/٤)

ورفع عنده عكرمة بدل عوسجة . قال البيهقى : ورواه بعض الرواه عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس وهو غلط لا شك فيه . (٢٤٢/٦)

والبيهقى فى السنن الكبرى " كتاب الفرائض " " باب ما جاء فى المولى من أسفل " ٢٤٢/٦

٤ - وتابع ابن عيينة أيضا على وصله حماد بن سلمه كما روى ذلك : أبو داود فى سننه " كتاب الفرائض " " باب فى ميراث ذوى الأرحام " برقم

(٢٩٠٥) (١٢٤/٣)

وأحمد فى المسند ٣٥٨/١

والحاكم فى المستدرک " كتاب الفرائض " برقم (٨٠١٤) (٣٨٥/٤)

والبيهقى فى الكبرى " كتاب الفرائض " " باب ما جاء فى المولى من أسفل " (٢٤٢/٦)

٥ - فتح المغيث : ٢٣٠/١

٦ - معرفة علوم الحديث : ص ١١٩

وقد ذكر الحاكم أمثلة لهذا النوع الذى حدّ بهذا الحدّ . ومن هذه الأمثلة ما رواه بسنده قال :
حدثنا أبو الحسين عبدالرحمن بن نصر المصرى الأصم ببغداد ، قال : ثنا أبو عمرو بن خزيمة البصرى بمصر ،
قال : ثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ، قال : حدثنا أبي ، عن ثُمّامة ، عن أنس قال : " كان قيس بن سعد من
النبي - صلى الله عليه وسلم - بمنزلة صاحب الشرط من الأمير . يعنى ينظر فى أموره ... "
قال : وهذا الحديث شاذ بمرّة فإن رواته ثقات ، وليس له أصل عن أنس ولا عن غيره من الصحابة بإسناد
آخر . (١)

قال الحافظ ابن حجر : وهذا الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه من هذا الوجه (٢) ، والحاكم موافق
على صحته ، إلا أنه يُسميه شاذاً ، ولا مشاحة فى التسمية . (٣)
قال الإمام السخاوي :

ثم إن الحاكم لم يتفرد بهذا التعريف ، بل قال النووي فى "شرح المذهب" : إنه مذهب جماعات من أهل الحديث
قال : وهذا ضعيف . (٤)

ويقول ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :
وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث . (٥)
وقد أطلق هذا اللفظ على تفرد الثقة أو غير الثقة الإمام الحلي - رحمه الله تعالى - فقد قال :
والذى عليه حفاظ الحديث ، الشاذ : ما ليس له إلا إسناد واحد ، يشذ بذلك شيخ ثقة كان ، أو غير ثقة ،
فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ، ولا يُحتج به (٦)

١ - معرفة علوم الحديث : ص ١٢١ ، سارنى نبراد : ٩٩١/١٠

٢ - رواه البخارى " كتاب الأحكام " باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه ... " برقم (٧١٥٥) ، والترمذى فى سننه " كتاب المناقب " باب فى مناقب قيس بن سعد " برقم (٣٨٥٠) (٦٤٧/٥) وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأنصارى .

٣ - التلک : ٦٧٠/٢ ، انظر المسند : ٩١١١ ، ١٨١٠ ، ٩٧٧٠ .

٤ - فتح المغيب : ٢٣٢/١ ، وانظر المجموع : ١٠٣/١

٥ - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٠٦ . وهل يقال إن تفرد الثقة بالحديث يعد مخالفة للثقات من حيث كونه روى هذا الحديث الفرد ولم يتابعه عليه أحد من الثقات ، فيعود هذا التعريف إلى تعريف الشافعى المذكور ، أو يقال إن هذا الثقة علم ما لم يعلم غيره وحفظ ما لم يحفظ سواء فيقبل خبره لثقتة واتقانه وإن سمى خبره شاذاً ، يؤيد الثانى ما حكاه الحافظ ابن حجر من أن الحاكم موافق على صحته وإن سماه شاذاً ، ولا مشاحة فى التسمية . إلا أن الامام الذهبى قال فى الشاذ : هو ما خالف راويه الثقات ، أو ما انفرد به من لا يَحتمل حاله قبول تفرد . الموقظة : ص ٤٢ فكان الذهبى يرى أن المتفرد الذى يحكم على حديثه بالشذوذ وإن لم يكن فيه مخالفة لغيره هو الذى لا يَحتمل تفرد .

ويقول ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - إذا تفرد الراوى بشيء نظر فيه فإن كان ما تفرد به مخالفاً ... وإن لم يكن فيه مخالفه لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر فى هذا الراوى المتفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد ... وإن لم يكن ممن يؤتى بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده به خارماً له مزحواً له عن حيز الصحيح . ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه ، فإن كان المتفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرد استحسن حديثه ذلك ، ولم نخطه إلى قبيل الحديث الضعيف ، وإن كان بعيداً من ذلك ردّدنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر .

٦ - الإرشاد : ١٧٦/١ .

وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا السَخَاوِيِّ بِقَوْلِهِ : وَلِلْحَلِيلِيِّ - وَهُوَ قَوْلُ ثَالِثٍ فِيهِ - مُفْرَدُ الرَّاوي فَقَطْ ، ثَقَّةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَ ثَقَّةٍ ، خَالَفَ أَوْ لَمْ يَخَالَفْ ، فَمَا انْفَرَدَ بِهِ الثَّقَّةُ يُتَوَقَّفُ فِيهِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ ، وَلَكِنْ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ غَيْرُ الثَّقَّةِ فَمُتْرُوكٌ . (١)

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ عِبَارَةِ الْحَلِيلِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا يَعْنِي بِالثَّقَّةِ مِنْ بَلَّغِ غَايَةٍ فِي الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ أَوْ مَنْ يُوصَفُ بِأَنَّهُ إِمَامٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ وَإِنَّمَا عَنَى مَنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى هَذَا الْحَدِّ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ جَعَلَ أَفْرَادَ الْحِفَازِ الْمَشَاهِيرِ مِنَ الصَّحِيحِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ فَقَالَ :

وَأَمَّا الْأَفْرَادُ : فَمَا يَنْفَرِدُ بِهِ حَافِظٌ مَشْهُورٌ ثَقَّةٌ أَوْ إِمَامٌ عَنِ الْحِفَازِ وَالْأَثْمَةِ فَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٢) ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الضَّعِيفُ وَغَيْرَ الْحَافِظِ الَّذِي يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ التَّفَرُّدِ ، وَتَفَرَّدَ مِنْ لَا يَعْرِفُ ضَعْفَهُ وَلَا تَوَثُّقَهُ ، وَقَالَ : لَا يَحْكُمُ بِصَحَّتِهِ وَلَا بِضَعْفِهِ . (٣)

وَقَدْ فَهِمَ هَذَا الْحَافِظُ ابْنَ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ : وَلَكِنْ كَلَامُ الْحَلِيلِيِّ فِي تَفَرُّدِ الشُّيُوخِ ، وَالشُّيُوخِ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ عِبَارَةٌ عَمَّنْ دُونَ الْأَثْمَةِ وَالْحِفَازِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمْ الثَّقَّةُ وَغَيْرُهُ . فَأَمَّا مَا انْفَرَدَ بِهِ الْأَثْمَةُ الْحِفَازُ فَقَدْ سَمَاهُ الْحَلِيلِيُّ فَرْدًا ، وَذَكَرَ أَنَّ أَفْرَادَ الْحِفَازِ الْمَشْهُورِينَ الثَّقَاتِ ، أَوْ أَفْرَادَ إِمَامٍ مِنَ الْحِفَازِ الْأَثْمَةِ : صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .. وَفَرَّقَ الْحَلِيلِيُّ بَيْنَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ شَيْخٍ مِنَ الشُّيُوخِ الثَّقَاتِ وَبَيْنَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ إِمَامٌ أَوْ حَافِظٌ . فَمَا انْفَرَدَ بِهِ إِمَامٌ أَوْ حَافِظٌ ، قَبْلَ وَاحْتِجِّ بِهِ ، بِخِلَافِ مَا تَفَرَّدَ بِهِ شَيْخٌ مِنَ الشُّيُوخِ ، وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ حِفَازِ الْحَدِيثِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٤)

وَبَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ لِهَذِهِ اللَّفْظَةِ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمَشْهُورَ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْاصْطِلَاحُ ، وَشَاعَ بِهِ الْاسْتِعْمَالُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ حَيْثُ أُطْلِقُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ .

١ - فتح المغيث : ٢٣٢/١ ، وانظر النكت : ٦٥٢/٢

٢ - الإرشاد : ١٦٧/١

٣ - الإرشاد : ١٦٩/١ - ١٧٢

٤ - شرح العلل : ٤٦١/١ - ٤٦٢

" المنكر "

أطلق علماء الحديث " المنكر " وصفاً لنوع من أنواع الحديث ، وبعد النَّظَر في استعمالاتهم وَجَدَتْ أنهم أطلقوه وأرادوا به :

- ما رواه الضَّعِيفُ مخالفاً للثقة .

- ما تفرد به الراوي .

- رواية المتروك .

- حكماً على الحديث بأنه موضوع .

* فأما إطلاق " المنكر " على مخالفة الضعيف للثقة ، فهذا هو الذى مشى عليه العلماء ، واستقر عليه الاصطلاح .

يقول الحافظ ابن حجر :

" وإن وقعت المخالفة له مع الضَّعْف ، فالراجح يقال له : المعروف ، ومقابله يقال له : المنكر .

مثاله : ما رواه ابن أبي حاتم ، من طريق حُبَيْب بن حبيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي إسحاق ، عن العِزَّار بن حُرَيْث ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، قال : " من أقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وحج البيت ، وصام ، وقرأ الضَّيف ، دخل الجنة " (١) قال أبو حاتم : هو منكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف " (٢)

* وأما إطلاق " المنكر " على ما تفرد به الراوي ، فموجود فى استعمالاتهم ، ومن هؤلاء الذين أطلقوا " المنكر " على ما تفرد به الراوي : الإمام البردنجي ، والإمام أحمد ، والقَطَّان ، والنسائي .

قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - : بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البردنجي الحافظ أنه - أي المنكر - : الحديث الذى ينفرد به الرجل ، ولا يُعرف متنه من غير راويه ، لا من الوجه الذى رواه منه ، ولا من وجه آخر . فأطلق البردنجي ذلك ولم يُفَصِّل ، وإِطْلَاق الحكم على التَّفَرُّد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث ... " (٣)

ويقول ابن رجب - رحمه الله تعالى - : ولم أقف لأحد من المتقدمين على حَدِّ المنكر من الحديث ، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البردنجي الحافظ ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين فى العِلل : " أن المنكر هو الذى يُحَدِّث

^١ - رواه الطبراني فى " الكبير " : ١٣٦/١٢ وابن عدى فى الكامل : (٤١٥/٢)

وانظر المطالب العالى : ٨٨/١ - ٨٩ . قال الهيثمى فى الجمع : ٤٦/١ : وفى اسناده حبيب بن حبيب أخوه حمزة بن حبيب الزيات وهو ضعيف . وانظر كنز العمال : ٨٨٨/١٥ والذى فى العِلل : ١٨٢/٢ : سئل أبو زرعة عن حديث رواه حبيب بن حبيب ... قال أبو زرعة : هذا حديث منكر إنما هو عن ابن عباس موقوف . وفى الجرح والتعديل : ٣٠٩/٣ أن أبا زرعة قال فى حبيب بن حبيب : واهى الحديث .

^٢ - نزهة النظر : ص ٩٨ - ٩٩ ، وانظر النكت : ٦٧٥/٢ ، الغاية : ٣٢٧/١

^٣ - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٠٥

به الرجل عن الصحابة ، أو عن التابعين عن الصحابة ، لا يُعرف ذلك الحديث ، وهو متن الحديث إلا من طريق الذى رواه فيكون منكراً . قال ابن رجب معلقاً على كلام البردنجي :

ذكر هذا الكلام فى سياق ما إذا انفرد شعبة ، أو سعيد بن أبي عروبة ، أو هشام الدستوائى ، بحديث عن قتادة ، عن أنس عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ، ولا يُعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر . (١) *

وقد قال البردنجي : أحاديث شعبة عن قتادة عن أنس عن النبى - صلى الله عليه وسلم - كلها صحاح وكذلك سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائى ، إذا اتَّفَق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح ، وإذا اختلفوا فى حديث واحد فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة ، فإذا اختلف الثلاثة تَوَقَّف عن الحديث ، وإن انفرد واحد من الثلاثة فى حديث نُظِرَ فيه ، فإن كان لا يُعرف متن الحديث إلا من طريق الذى رواه كان منكراً . (٢) وقد جاء فى الصحيحين من طريق عمرو بن عاصم الكلابي ، حدثنا هَمَّام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : " كنتُ عند النبى - صلى الله عليه وسلم - فجاءه رجل - فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً ... " (٣)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وقد طَعَنَ الحافظ أبو بكر البردنجي ، فى صحة هذا الخبر ، مع كون الشيخين اتفقا عليه ، فقال : هو منكر ، وَهَمَّ فيه عمرو بن عاصم ، مع أن هماماً كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ، ويقول : أَبَانَ العَطَّار أمثل منه . قلت - أي الحافظ - : لم يَبَيِّنْ درجة الوهم ، وأما إطلاقه كونه منكراً فعلى طريقته فى تسمية ما ينفرد به الراوي منكراً إذا لم يكن له مُتابع . (٤)

وقد صَرَّحَ الحافظ ابن حجر بأن مذهب البردنجي: أن " المنكر " هو الفرد سواء تفرد به ثقة، أو غير ثقة كما تراه فى ترجمة يونس بن القاسم الحنفي . (٥)

وأما ما ورد من إطلاق الإمام أحمد لهذا اللفظ على ما تفرد به الراوي فقد قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - فى ترجمة " محمد بن إبراهيم التيمي " : وثقة ابن معين والجمهور ... وَرَوَى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول ، وذكره : فى أحاديثه شيء يروى أحاديث مناكير . قلت - أي الحافظ - المنكر

^١ - شرح العلل : ٤٥٠/١ ، وانظر : ٤٧٧/٢ .

* يقول الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - : علامة المنكر فى حديث المحدث أن يعتمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتى عنه بما ليس عندهم .

الفتح : ٢٦٧/١٢

^٢ - شرح العلل : ٥٠٧/٢

^٣ - رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب الحدود - باب إذا أقر بالحد ولم يبين ، رقم (٦٨٢٣)

ومسلم فى صحيحه ، كتاب التوبة ، باب قول الله تعالى : " إن الحسنات يذهبن السيئات " رقم (٦٩٣٧)

وانظر الكلام فى عمرو بن عاصم الكلابي ، وهمام بن يحيى فى " هدى السارى " : ص ٤٥٣ ، ٤٧٢ ، البيان والتوضيح لمن أخرج له فى الصحيح :

١٩٣ ، ٢٩١ ، التعديل والتجريح : ٩٨٣/٣ ، ١١٧٨ .

^٤ - فتح البارى " ١٣٧/١٢

^٥ - هدى السارى : ٣٧٨

أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا مُتابع له ، فيحمل هذا على ذلك ، وقد احتجَّ به الجماعة . (١) وقد قال ابن دقيق العيد فى " محمد بن إبراهيم التيمي " : وقد اتفق عليه البخارى ومسلم ، وإليه المرجع فى حديث " إنما الاعمال بالنيات " (٢) قال الحافظ ابن حجر : ثقة له أفراد . (٣)

ولما قال الإمام أحمد فى بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري : روى مناكير . قال الحافظ ابن حجر : احتج به الجماعة كلهم ، وأحمد وغيره يُطلقون المناكير على الأفراد المطلقة . (٤)

وقد أشار الحافظ إلى أن هذا الاستعمال مشهور عن الإمام أحمد - رحمه الله - معروف عنه بدليل الاستقراء فقد قال فى ترجمة يزيد بن عبد الله بن خُصيفة الكندي : قلت - أي الحافظ - هذه اللفظة يُطلقها الإمام أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث ، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله (٥) وذلك أن الإمام أحمد قال عن يزيد الكندي هذا : منكر الحديث . وقد وُرد فى رواية الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال فيه : ثقة . (٦) وقد قال فيه ابن القُطَّان فى " بيان الوهم والإيهام " : ثقة بلا خلاف . (٧)

وقد حكى ابن رجب - رحمه الله تعالى - أن يحيى بن سعيد القُطَّان ذهب هذا المذهب فقال : وقال إسحاق بن هانئ : قال لي أبو عبد الله - يعنى أحمد - قال لي يحيى بن سعيد : لا أعلم عبداً لله - يعنى ابن عمر - أخطأ إلا فى حديث واحد لنافع عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا تُسافر امرأة فوق ثلاثة أيام ... (٨)

قال أبو عبد الله : فأنكره يحيى بن سعيد عليه .

١ - هدى السارى : ٤٥٩ ، نسيم الرياض : ٥١١/٣

٢ - نصب الراية : ١٧٩/١ وسيايى تخريج الحديث ص : ٣٦٧

٣ - تقريب التهذيب : ١٤٠/٢

٤ - هدى السارى : ٤١٢

٥ - هدى السارى : ٤٧٦

٦ - ميزان الاعتدال : ٤٣٠/٤

٧ - نصب الراية : ٣٧١/٣ - وإذا كان هذا الإطلاق على هذا المعنى موجوداً فى عبارة الإمام أحمد ، فلا يكون ثم مانعاً من إطلاق الإمام أحمد هذه اللفظة على مخالفة الضعيف لمن هم أوثق منه فقد جاء فى العلل للإمام أحمد : ٢٨-٢٩ . قوله فى " مغيرة بن زياد الموصلى " : كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر . وذلك أنه سئل عن قول يحيى بن معين : مغيرة له حديث واحد منكر . قيل له : كيف ؟ فقال : روى عن عطاء عن ابن عباس فى الرجل تمر به الجنابة قال : يتيمم ويصلى . قال : وهذا رواه ابن جريج وعبد الملك عن عطاء قوله ، ليس فيه ابن عباس . وهؤلاء أثبت منه . وروى عن عطاء عن عائشة : من صلى فى يوم ثنتى عشرة ركعة . قال : والناس يروونه عن عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة . قال : وروى عن عطاء عن عائشة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقصر فى الصلاة فى السفر ويتم . قال : وهذا يرويه الناس عن عطاء عن رجل آخر ليس هو عن عائشة . وقد سئل رحمه الله عن المغيرة هذا فقال : مضطرب الحديث . العلل : ٢٨/٣ وقال مرة أخرى : ضعيف الحديث له أحاديث منكورة . العلل : ٤٥/٢ ، ٤٠/١ ، ١٥٥/١ . وسئل مرة فليّن أمره . الجامع فى العلل : ٢٤/١ .

٨ - رواه البخارى فى صحيحه : كتاب تقصير الصلاة ، باب فى كم يقصر الصلاة ، رقم (١٠٨٦ ، ١٠٨٧)

ومسلم فى صحيحه : كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، رقم (٣٢٤٥)

وأبو داود فى سننه ، كتاب المناسك ، باب فى المرأة تحج بغير محرم ، رقم (١٧٢٧) ، (١٤٠/٢)

قال أبو عبد الله : فقال لي يحي بن سعيد : فوجدته قد حَدَّثَ به العُمري الصغير عن نافع عن ابن عمر مثله .
قال أبو عبد الله : لم يسمعه إلا من عبيد الله فلما بلغه عن العُمري صححه .
قال ابن رجب :

وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحي القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر . (١) ويقول
ابن حجر رحمه الله : ومراد القَطَّان بالمنكر : الفرد المطلق . (٢)
وقد رَوَى أبو زَكَيْر - يحي بن محمد بن قيس - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - أن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " كُلُّوْ الْبَلَحْ بِالْتَمَرِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَى ذَلِكَ غَاظَهُ ، ويقول : عاش
ابن آدم حتى أكل الجَدِيدَ بِالْخَلْقِ " (٣) قال النسائي : هذا حديث منكر (٤) . قال ابن الصلاح : تَفَرَّدَ به أبو
زَكَيْر ، وهو شيخ صالح ، أخرج عنه مسلم في كتابه (٥) غير أنه لم يَبْلُغْ مبلغ من يُحْتَمَلُ تفردَه ، والله
أعلم (٦) وقد تَابَعَ العلماء على إيضاح هذه المسألة فقد قال النووي - رحمه الله تعالى - : فإنهم قد يُطْلَقُونَ المنكر
على انفراد الثقة بالحديث . (٧) وقال الإمام الذهبي : وقد يُسَمَّى جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرده به مثل

كلهم من طريق عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر . وقد تابع الضحاك عبيد الله كما عند مسلم برقم (٣٢٤٧) . قال الحافظ ففى الفتح : ٦٦٢/٢ :
ونقل الدارقطني فى " العلل " عن يحي القطان قال : ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا هذا الحديث . ورواه أخوه عبد الله موقوفا . قلت : وعبد الله
ضعيف ، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمده البخارى لذلك .

١ - شرح العلل : ٤٥٣/١ - ٤٥٤

٢ - تهذيب التهذيب : ٣٤٧/٨

٣ - رواه النسائي فى الكبرى " أبواب الاطعمه " " البلح بالتمر " رقم (٦٧٢٤) (١٦٦/٤) -

وابن ماجة فى سننه " كتاب الاطعمه " " باب أكل البلح بالتمر " رقم (٣٣٣٠) (١١٠٥/٢)

والحاكم فى المستدرک : (١٢١/٤) وابن حبان فى المجروحين (١٢٠/٣) وابن عدى فى الكامل (٢٣٤/٧)

والخطيب فى فى التاريخ (٣٥٣/٥) وأبو نعيم فى أخبار اصبيان (١٣٤/١) والعقلى فى الضعفاء (٤٢٧/٤) والبيهقى فى الشعب وابن السنى فى

الطب كما فى اللآلئ (٢٤٤/٢) وابن الجوزى فى الموضوعات (٢٥٣ - ٢٦) وانظر ميزان الاعتدال : (٤٠٥/٤) مختصر استدراك الحافظ الذهبي

(٢٥٥/٢) تنزيه الشريعة (٢٥٥/٢) السلسلة الضعيفة (٢٦٤/١) .

٤ - تدريب الراوى : ٢٣٩/١

٥ - فى المتابعات لا فى الأصول .

٦ - مقدمة ابن الصلاح : ١٠٧ . ويقول الحافظ ابن حجر : قلت : وهذا مما ينبغى التيقظ له ، فقد اطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ " المنكر "

على مجرد التفرد ، لكن حيث لا يكون التفرد فى وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عارضه . النكت : ٦٧٤/٢ . وقال فى موضع آخر :

وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ ، أو المضعف فى بعض شيوخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر وهو الذى

يوجد فى إطلاق كثير من أهل الحديث . النكت : ٦٧٥/٢ . وقال الذهبي : وقد يعد مفرد الصدوق منكرا . الموقظة : ص ٤٢ . وفى الميزان : ١٤٠/٣ قال

: وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا .

كذا قالوا رحمهم الله تعالى وقد ورد فيما سبق ذكره أن الحافظ ابن حجر نص على أنهم يطلقون المنكر على ما تفرد به الراوى وإن كان ثقة ومنهم هذا

الحافظ ابن رجب فيما نقله عن الردينى وسبق ذكره . وأما الذهبي فقد قال : وقد يسمى جماعة من الحفاظ الحديث الذى ينفرده به مثل هشيم وحفص بن

غياث منكرا . الموقظة : ص ٧٧ . وهشيم بن بشير وحفص بن غياث كلاهما ثقة كما فى التقریب : ١٨٩/١ بل قال الحافظ عن هشيم : ثقة ثبت :

٣٢٠/٢

٧ - شرح مسلم : ١٨/١

هُشَيْمٌ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ مُنْكَرًا . (١)

قلت : وَهُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، كِلَاهُمَا ثِقَةٌ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (٢) بَلْ قَالَ عَنْ حَفْصٍ : ثِقَةٌ ثَبَتَ . (٣)

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ أَيْضًا : فَإِنْ كَانَ الْمُتَفَرِّدُ مِنْ طَبَقَةِ مَشِيخَةِ الْأُئِمَّةِ أَطْلَقُوا النِّكَارَةَ عَلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ مِثْلَ عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبِي سَلْمَةَ التَّبُودَكِيِّ وَقَالُوا : هَذَا مُنْكَرٌ . (٤)

أَقُولُ : وَعُثْمَانُ هَذَا قَالَ فِيهِ الْحَافِظُ : ثِقَةٌ حَافِظٌ شَهِيرٌ وَلَهُ أَوْهَامٌ . (٥) وَقَالَ فِي التَّبُودَكِيِّ : ثِقَةٌ ثَبَتَ ، وَلَا الثَّقَاتُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ خَرَّاشٍ : تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ . (٦)

وَمِنْ بَعْدِهِ السَّيُوطِيُّ حَيْثُ يَقُولُ : وَوَصَفَ - يَعْنِي الذَّهَبِيُّ - فِي " الْمِيزَانِ " عِدَّةَ أَحَادِيثَ ، فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ ، وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ بِأَنَّهَا " مُنْكَرَةٌ " بَلْ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَعْنَى يَعْرِفُهُ الْحَافِظُ وَهُوَ : أَنَّ النِّكَارَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْفَرْدِيَّةِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَرْدِيَّةِ ضَعْفُ مَتْنِ الْحَدِيثِ فَضْلًا عَنْ بَطْلَانِهِ . (٧)

قَالَ اللَّكْنَوِيُّ : وَلَا تَظُنَّنْ مِنْ قَوْلِهِمْ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ أَنَّ رَاوِيَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ ، فَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُونَ النِّكَارَةَ عَلَى مُجَرَّدِ التَّفَرُّدِ ، وَإِنْ اصْطَلَحَ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُنْكَرَ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ ضَعِيفٌ مُخَالَفًا لِلثِّقَةِ . (٨)

وَيَقُولُ التَّهَانَوِيُّ : فَارْتَفَقَ بَيْنَ قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَبَيْنَ قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِينَ ذَلِكَ . فَإِنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ يُطْلَقُونَهُ عَلَى رِوَايَةِ رَاوٍ ضَعِيفٍ خَالَفَ الثَّقَاتَ ، وَالْقَدَمَاءَ كَثِيرًا مَا يُطْلَقُونَهُ عَلَى مُجَرَّدِ مَا تَفَرَّدَ بِهِ رَاوِيَهُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ فَيَكُونُ حَدِيثُهُ صَحِيحًا غَرِيبًا . (٩)

وَهَذَا الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي يُعَرِّفُ الْمُنْكَرَ بِقَوْلِهِ : وَالْمُنْكَرُ ، الْحَدِيثُ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ الرَّجُلُ ، وَلَا يُعْرَفُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ ، لَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْهُ ، وَلَا مِنَ وَجْهِ آخَرَ . (١٠)

* وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي صَنِيعِهِمْ مِنْ إِطْلَاقِ " الْمُنْكَرِ " عَلَى الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ يُشِيرُونَ بِذَلِكَ إِلَى نِكَارَةِ مَعْنَاهُ .

يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

١ - الموقظة : ٧٧

٢ - تقريب التهذيب : ١٨٩/١

٣ - تقريب التهذيب : ٣٢٠/٢

٤ - الموقظة : ٧٧ - ٧٨

٥ - تقريب التهذيب : ١٤/٢

٦ - تقريب التهذيب : ٢٨٠/٢

٧ - الخاوي : ٢٨٣/٢ ، وَأَنْظُرْ تَدْرِيبَ الرَّاوي : ٢٤١/١

٨ - الرفع والتكميل : ٢٠٠

٩ - قواعد في علوم الحديث : ٢٨٥

١٠ - بلغة الحديث : ٢٣

" الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم ، وينفر منه قلبه في الغالب " (١)

قال السخاوي :

عَنَى بِذَلِكَ الْمُمَارَسَ لِأَلْفَاظِ الشَّارِعِ ، الْخَبِيرَ بِهَا ، وَيُرَوِّقُهَا وَيُبْهَجُهَا ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : وَكَثِيرًا مَا يَحْكُمُونَ بِذَلِكَ - أَيِ بِالْوَضْعِ - بِاعْتِبَارِ أُمُورٍ تَرْجِعُ إِلَى الْمُرَوِّى ، وَأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ ، وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُمْ لَكثْرَةٌ مَحَاوِلَةٌ أَلْفَاظِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَيْئَةً نَفْسَانِيَّةً ، وَمَلَكَ قُوَّةً يَعْرِفُونَ بِهَا مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَلْفَاظِ النَّبِوةِ وَمَا لَا يَجُوزُ . (٢)

ومنه ما حكاه ابن أبي حاتم قال :

سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : كَتَبْتُ عَنْ ثَابِتِ بْنِ مُوسَى ، عَنْ شَرِيكَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ ، عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : مَنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ حَسَنَ وَجْهِهِ بِالنَّهَارِ . (٣)

قال أبي : فذكرت لابن تميم ، فقال : الشيخ لا بأس به ، والحديث منكر . قال أبي : الحديث موضوع . (٤)

هذا قول ابن تميم هنا ، وقد ذكر الحاكم بسنده إلى محمد بن عبد الرحمن بن كامل قال :

قلت لمحمد بن عبد الله بن تميم : ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال : شيخ له فضل ، وإسلام ، ودين ، وصلاح ، وعبادة . قلت : ما تقول في حديث جابر " من كثرت صلاته بالليل ... ؟ فقال : غلط من الشيخ ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه . (٥)

وصنيع المؤلفين في الموضوعات يدل على هذا .

ومن ذلك قول علي القاري - رحمه الله تعالى - :

١ - الموضوعات : ١٠٣/١

٢ - فتح المغيث ٣١٥/١

٣ - رواه ابن ماجه برقم (١٣٣٣) والعقيلي في الضعفاء ١٧٦/١ وابن عدى في الكامل (٩٩/٢ ، ٣٤١) والخطيب

في التاريخ ٣٤١/١ ، ١٢٦/١٣ والقضاعي في مسند الشهاب رقم ٤٠٨ - ٤١٢ .

والحديث حكم عليه أبو حاتم بالوضع كما رأيت . وذكره ابن الجوزي في الموضوعات : ١٠٩/٢ - والسيوطي في اللآلئ : ٣٢/٢ ، قال السخاوي :

واتفق أئمة الحديث : ابن عدى ، والدارقطني ، والعقيلي ، وابن حبان ، والحاكم على أنه من قول شريك قاله لثابت لما دخل عليه . المقاصد الحسنة : ص

٦٦٦ .

وقد حاول القضاعي تقويته فقال : وروى هذا الحديث جماعة من الحفاظ وانتقاه أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الحفاظ من حديث القاضي أبي

الطاهر محمد بن أحمد الذهلي ، وما طعن أحد منهم في إسناده ولا متنه . مسند الشهاب : ٢٥٤/١ ، وقال أيضا : وقد روى لنا هذا الحديث من طرق كثيرة

وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى وعن غير شريك " مسند الشهاب : ٢٥٥/١

قال الحفاظ ابن طاهر المقدسي : ظن القضاعي أن الحديث صحيح لكثرة طرقه ، وهو معذور لأنه لم يكن حافظا . المقاصد الحسنة : ص ٦٦٦

وقال ابن حبان : سرق هذا من ثابت بن موسى جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك . الجروحين : ٢٠٧/١ والعلماء يذكرونه في الوضع غير المتعمد .

فتح المغيث : ٣١١/١

٤ - العلل : ٧٤/١

٥ - المدخل إلى الاكلیل : ص ٦٣ وعنه حاشية المقنع : ٢٤٠/١

حديث " إن من تمام إيمان العبد أن يستثني في كل حديثه ، يعني : أن يقول فيه : إن شاء الله : منكر . (١)
قال الذهبي : هذا الحديث باطل ، وقد يحتج به المرقه الذين لو قيل لأحدهم : أنت مسيلمة الكذاب ؟ لقال :
إن شاء الله . (٢)

قال السيوطي : والآفة فيه من داود - يعني ابن الحبر - فإنه وضاع ، وقد أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس"
من طريقه . (٣)

ومنه قول القاري أيضا : حديث " لا دين لمن لا عقل له " : قال النسائي : باطل منكر . (٤) . وقوله :
وفي ليلة الجمعة اثنتا عشرة ركعة بالاخلاص عشر مرات " : باطل لا أصل له ، وكذا " عشر ركعات
بالاخلاص والمعوذتين مرة مرة " : باطل ، وكذا " ركعتان بـ " إذا زلزلت " خمس عشرة مرة " وفي رواية خمسين
مرة " : والكل منكر باطل . (٥)

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه أبو موسى - محمد المثنى - عن محمد بن النعمان - أبي النعمان
- الباهلي عن يحيى بن العلاء عن عمه خالد بن عامر عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الرجل
يعق والديه ، أو أحدهما ، فيموتان فيأتي قبره كل ليلة " قال أبي : هذا إسناد مضطرب ، ومتن الحديث منكر
جداً كأنه موضوع . (٦)

وقال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - عندما سئل : ترى أن نكتب الحديث المنكر ؟ قال : المنكر ابداً منكر . قيل
له : فالضعفاء ؟ قال : قد يحتاج إليهم في وقت . نقل ذلك عنه الحافظ ابن رجب في المسألة الثانية : الرواية عن
الضعفاء من أهل التهمة بالكذب والغفلة وكثرة الغلط . (٧)

وقد ورد عن الإمام أحمد قوله على بعض الاحاديث : هذا الحديث كذب منكر . (٨)
وساق الذهبي في ترجمة أحمد بن عبد الصمد أبي أيوب الأنصاري الزرقني حديثاً من طريق أحمد هذا ، ثم قال :
فأحمد هذا لا يعرف ، والخبر منكر . (٩)

قال أحمد بن الصديق الغماري : وأقول إنه موضوع ، والذهبي نفسه يقصد بالمنكر الموضوع . (١٠) أقول :

١ - المصنوع : ص ٦٨

٢ - ميزان الاعتدال : ١٣٤/٤

٣ - اللآلئ : ٤٢/١ ، وعنه حاشية المصنوع ص ٦٨ .

٤ - المصنوع : ص ٢٠٧

٥ - المصنوع ص ٢٥٩ وأنظر الفوائد المجموعه ص ٤٦ .

٦ - العلل ٢/٢٠٩

٧ - شرح العلل : ٩١/١

٨ - انظر القول المسدد : ص ٩

٩ - ميزان الاعتدال : ١١٧/١

١٠ - المغير على الاحاديث الموضوعه في الجامع الصغير : ٥١

ومن ذلك أن الذهبي قال على حديث " أبي زُكَيْر " المتقدم : حديث منكر . (١)
قال ابن عراق : قلت : وكذا قال الذهبي في تلخيص الموضوعات . وينبغي أن يُخْرَج من الموضوعات . (٢)
وقد ترجم العُقَيْلي لجَاشِع بن عمرو وقال : حديثه منكر غير محفوظ وساق بسنده قول يحيى بن معين : مُجَاشِع بن عمرو ، قد رأيته أحد الكاذبين . ثم رَوَى له حديثاً من طريقه قال : حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أنس ... (٣)
قال العُمَارِي بعد أن ساق الحديث : قلت : وقال العُقَيْلي عنه : إنه منكر يريد أنه موضوع . (٤)

* وأما إطلاق " المنكر " على رواية المتروك ومعلوم أن المتروك ممن يُرَدُّ حديثه ولا يُكْتَب .
فقد أطلقه على رواية المتروكين الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - كما نبّه على ذلك إمام المتأخرين الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .
قال الإمام مسلم : " وعلامة المنكر في حديث أخذت إذا ما عَرَضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى ، خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك فهو مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعمله " (٥)
قال الحافظ - معقّباً :
قلت : فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون ، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تُسمى منكراً . (٦)

وربما أطلقت هذه اللفظة على الراوي على غير المعاني المتقدمة ، كما قال علي بن ميمون الرّقِّي في خالد بن حيّان : كان منكراً وكان صاحب حديث . وقال الخطيب البغدادي : قلت : قوله : كان منكراً يعني : في الضبط والتحفظ وشدة التوقي والتحرّز . (٧)
وبعد معرفة هذه المعاني المتقدمة ، فإن المعنى الأول هو الذي مشى عليه المتأخرون واستقر عليه الاصطلاح .

١ - المستدرک : ١٢١/٤

٢ - تنزيه الشريعة : ٢٥٥/٢

٣ - الضعفاء الكبير : ٢٦٤/٤ ، وانظر الموضوعات : ٢٥٧/٢

٤ - المغير : ص ٧٠

٥ - صحيح مسلم : ١٧/١

٦ - النكت : ٢٧٥/٢

٧ - تاريخ بغداد : ٢٩٦/٨ - ٢٩٧ وعنه تهذيب الكمال : ٤٤/٨ تهذيب التهذيب : ٨٤/٣ ط الهندية .

" المعلل " - العلة -

" هذا النوع من أَعْمَض أنواع علوم الحديث وأدقّها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون ، ولهذا لم يتكلّم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن .. " (١)

وهذا المصطلح الذى يُعبّر به عن هذا النوع - أعني العلة - حيث يقال: حديث معلول ، وعلمته كذا، مشترك فى الدلالة على عدة معاني .

الأول : القادح الخفي .

الثاني : القادح غير الخفي .

الثالث : ما ليس بقادح أصلاً .

الرابع : النسخ .

والى بيان ذلك أقول :

* اعلم أن الذى شاع به الإصطلاح فى معنى العلة ، والحديث المعلول ، هو ما حَكَوه بقولهم : الحديث المعلل ؛ هو الحديث الذى يَطَّلَع الناقد فيه على علة قاذحة - خفية - تقدح فى صحته مع أن ظاهره السلامة منها (٢) فعلى هذا فإذا وَجِدَ فى حديث " ما " قادح فى صحته بشرط أن يكون هذا القادح خفياً لا يظهر لكل أحد قالوا : هذا حديث معلول .

ولخفائه قالوا : وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه ، كالصيرفى فى نقد الدينار والدرهم (٣) ولهذا قال عبدالرحمن بن مهدي : معرفة علة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة . (٤) ول بعضهم : أشهد أن هذا العلم إلهام (٥)

* وأما إطلاق " العلة " على القادح الظاهر غير الخفي ، فموجود فى كلامهم ، حتى قال ابن الصلاح : " ثم اعلم أنه قد يَطَّلَق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القاذحة فى الحديث ، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به ، على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل ، ولذلك نجد فى

١ - نزهة النظر ص ١٢٣

٢ - المقنع ٢١٢/١ ، نزهة النظر ص ٨٣ ، شرح العلل ١٥/١ ، فتح المغيب ٢٦١/١

٣ - نزهة النظر : ص ١٢٣

٤ - معرفة علوم الحديث ص ١١٣

٥ - معرفة علوم الحديث : ص ١١٣

كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح . (١)
ويقول الشيخ أحمد شاكر :

يُطلق بعض علماء الحديث اسم " العلة " في أقوالهم على الأسباب التي يُضعف بها الحديث ، من جرح الراوى بالكذب ، أو الغفلة ، أو سوء الحفظ ، أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة ، فيقولون : هذا الحديث معلول بفلان مثلاً ، ولا يُريدون العلة المصطلح عليها ، لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التي تظهر من سبب طرق الحديث . (٢)

ومن هذا الاستعمال لهذا المصطلح في القادح الظاهر ، قول ابن دقيق العيد في الكلام على حديث " الأذنان من الرأس " (٣) : " هذا حديث معلول بوجهين :

أحدهما : الكلام في شهر بن حوشب .

والثاني : الشك في رفعه .. " (٤)

ومن نظر في الكتب التي اعتنت بالكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ، وجد هذا الاستعمال فيها شائعاً منتشراً (٥)

ومن التوسع في إطلاق العلة وتعليل الأحاديث ، ما حكاه الخليلي ومثّل له بقوله :

اعلموا رحمكم الله : أن الأحاديث المروية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أقسام كثيرة : صحيح متفق عليه ، وصحيح معلول ... فأما الحديث الصحيح المعلول : فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها ، فمنها : أن يروى الثقات حديثاً مرسلاً ، وينفرد به ثقة مسنداً ، فالمسند : صحيح وحجة ولا

١ - مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٢ ، الباعث الخبيث : ص ٦٧ .

٢ - شرح الفية السيوطي : ٥٩

٣ - هذا الحديث رواه أبو هريرة ، وعبد بن زيد ، وصدي بن عجلان ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو موسى ، وأنس وعائشة . فأما حديث " أبي هريرة " فرواه ابن ماجه . في كتاب الطهارة ، باب الأذنان من الرأس رقم ٤٤٥ ، ١٥٢/١ .

- وأما حديث " عبد بن زيد " فرواه ابن ماجه . في كتاب الطهارة ، باب الأذنان من الرأس ، رقم ٤٤٣ ، ١٥٢/١

- وأما حديث " صدي بن عجلان " فرواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي - صلى الله عليه وسلم - رقم ١٣٤ ، ٣٣/١

- والترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن الأذنين من الرأس . رقم ٣٧ ، ٥٣/١

- وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب الأذنان من الرأس ، رقم ٤٤٤ ، ١٥٢/١

- والبيهقي في الكبرى : ١/ ٦٦ - ٦٧ .

وأما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني في سننه كتاب الطهارة ، ما روى من قول النبي صلى الله عليه وسلم : الأذنان من الرأس . ٩٧/١

وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني في سننه كتاب الطهارة ، ما روى من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : الأذنان من الرأس ٩٩/١ - ١٠٠

وأما حديث أبي موسى وأنس وعائشة فكذا ذلك عند الدارقطني ١٠٢/١ ، ١٠٤

وللعلماء كلام كثير على هذا الحديث أنظره في التلخيص الكبير : ١٠٣/١ ، ونصب الراية : ١٨/١ - ٢٢ وقد صححه الشيخ أحمد شاكر كما في شرح

الترمذي : ٥٤/١ ، والألباني كما في الارواء : ١٢٤/١

٤ - نصب الراية : ١٨/١

٥ - انظر فتح الباري ٢٦٩/٩ ، الفوائد المجموعة ص ٨

تضره علة الإرسال ، ومثاله : حديث رواه أصحاب مالك في الموطأ عن مالك ، قال : بلغنا عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " للمملوك طعامه وشرابه ولا يُكَلَّف من العمل إلا ما يُطيق " (١) ورواه إبراهيم بن طهمان الخراساني ، والنعمان بن عبد السلام الأصبهاني ، عن مالك ، عن محمد بن عجلان ، عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ... فقد صار الحديث بتبيين الإسناد : صحيحاً يعتمد عليه وهذا من الصحيح المبيّن بحجة ظهرت ، وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يُيَسِّن إسناده ، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله ، ربما أجابه إلى الإسناد . (٢)

* وأما إطلاق " العلة " على النَّسخ فهذا اصطلاح للترمذي - رحمه الله تعالى - وقد نصَّ على ذلك غير واحد . قال ابن الصلاح : وسمَّى الترمذي النَّسخ علة من علل الحديث . (٣) وقد أشار إلى ذلك الإمام العراقي - رحمه الله تعالى - وزاد قوله : فإن أراد الترمذي أنه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح فاجنح له (٤) قال أبو عيسى الترمذي : جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ... وقد بينا علة الحديثين جميعاً في هذا الكتاب . (٥) قال ابن رجب - رحمه الله تعالى - : وقوله : " قد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب " فإنما بين ما قد يُستدل به للنسخ ، لا أنه بين ضعف إسنادهما . (٦)

وقال الشيخ أحمد شاكر : والذي أجزم به أن الترمذي إن كان سمَّى النَّسخ علة - فإني لم أقف على ذلك في كتابه ، ولعلي أجده فيه بعد - فإنما يُريد به أنه علة في العمل بالحديث فقط ، ولا يمكن أن يُريد أنه علة في صحته . (٧) وإذا عرفنا هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة ، فإن المعنى المشهور المصطلح عليه عند المتأخرين هو المعنى الأول - كما تقدم بيانه - .

١ - الموطأ كتاب الجامع ، الأمر بالرفق بالمملوك رقم (١٩٠٢) ٣٩٥/٤ الزرقاني

ورواه مسلم في كتاب الإيمان والنذور ، باب إطعام المملوك مما يأكل . رقم ٤٢٩٢

وأحمد في مسنده ٣٤٢/٢ - ٣٤٥ وأنظر شرح أحمد شاكر ٩٨/١٣

والشافعي في الأم ٩٠/٥

٢ - الإرشاد ١٥٧/١ - ١٦٥ ، فتح المغيث ٢٧١/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٢

٣ - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٢٢ ، المقنع : ٢٢٠/١ ، فتح المغيث : ٢٧٢/١

٤ - التبصرة والتذكرة : ٢٣٩/١

٥ - سنن الترمذي ٦٩٢/٥

٦ - شرح العلال ٨/١ ، وأنظر سنن الترمذي حديث رقم : ١٨٧ ، ١٤٤٤

٧ - شرح ألفية السيوطي : ٦٠

﴿ الباب الثاني ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في ألفاظ الجرح والتعديل

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ التعديل.

الفصل الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ التجريح.

تمهيد :

جرح الرواة وتعديلهم ليس بالأمر الهين، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين، وطرق الرواية، خبيراً بأسباب الجرح وما يُعد جارحاً وما لا يُعد، ومع ذلك يكون سالماً من الهوى والميل.*

والمُتأمل لتأريخ نشأة النقد والنظر في أحوال الرواة يجد أن البحث والتنقيب عن أحوال الرواة بدأ من زمن مبكّر جداً، بل إن بعض أهل العلم يستدل بالحديث المشهور عن النبي ﷺ حين قال عن ذاك الرجل لما استأذن عليه: (بئس أخو العشيرة)^(١). يستدلون به على أن النبي ﷺ جرح وعدّل، ومنهم الخطيب البغدادي فإنه ذكر هذه الرواية للاستدلال على أن النبي ﷺ جرح وعدّل^(٢) إلى غير ذلك مما يذكرونه^(٣) فيرون أن النبي ﷺ وضع اللبنّة الأولى لبناء النقد في الحديث، ورسم الخطوط الأولى لفنّ الجرح والتعديل.

يقول الإمام ان الصلاح -رحمة الله تعالى-: الكلام في الجرح والتعديل، مُتقدم ثابت عن رسول الله ﷺ.^(٤)

ومروراً بعصر الصحابة - رضي الله عنهم - نجد أن عدداً منهم جرح وعدّل وقد أشار إلى هذا جماعة من أهل العلم. يقول الحاكم -رحمة الله تعالى- : الطبقة الأولى منهم أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت فإنهم قد جرحوا وعدّلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها.^(٥)

* يقول ابن دقيق العيد في الباب الثامن في معرفة الضعفاء :

وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه :

أحدها - وهو شرها - الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل، والثاني: المخالفة في العقائد، الثالث: الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة، الرابع: الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها، والحق والباطل منها، الخامس: الخلل الواقع بسبب عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد تختلف، ولصعوبة اجتماع هذه الشرائط، عظم الخطر في الكلام في الرجال، لقلّة اجتماع هذه الأمور في المزكين ولذلك قلت: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها. طائفتان من الناس: المحدثون والحكام. الاقتراح: ٥٧ - ٦١ ، وانظر الجرح والتعديل: ١/ب.

١ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب، رقم ٦٠٥٤ ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصله، باب مداراه من يتقي فحشه، رقم ٦٥٣٩.

٢ - الكفاية: ٨٣.

٣ - انظر: منهج النقد عند المحدثين: ٧-٩، اهتمام المحدثين بنقد الحديث: ٣٢.

٤ - مقدمة ابن الصلاح: ٤٤٠.

٥ - معرفة علوم الحديث: ٥٢.

وذكر الحافظ ابن عدي أن عدداً من الصحابة تكلموا في الجرح والتعديل، منهم: عمر، وعلي، وابن عباس، وعبد الله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة^(١)، رضي الله عنهم أجمعين.

"ثم أخذ مشلكهم، واستنَّ بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنَّوا به من التيقُّظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ثم أخذ عنهم العلم وتبع الطرق، وانتقاء الرجال جماعة بعدهم منهم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري،"^(٢)

وهكذا كلُّ جيل يأخذ عنَّ قبله، ويتخرَّج عليه في هذه الصناعة، حتى جُمع كلام علماء الجرح والتعديل وصنَّف على أيدي علماء أجلاء، ونُقِّد فُطناء، فأصبح بين يدي كلِّ طالب، وباحث.

إلا أنه قد يكون للنَّاقِد المتكلم في الرجال منهجاً خاصاً، خالف فيه غيره من النُّقَّاد، المتكلمين في الرجال، ولم يترك العلماء هذا دون بيان، بل نبَّهوا عليه وبيَّنوه كلِّ بحسب ما وقف عليه وعَلِمه، وقد يكون هذا البيان موافقاً موافقاً وقد يكون غير ذلك، وهذا شأن مسائل الاجتهاد. ولذلك نجد الخطيب البغدادي - رحمه الله - يُنبِّه إلى هذا بقوله: ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة.^(٣)

وفي هذا الفصل الذي عقدته لألفاظ الجرح والتعديل ما وقفت عليه من كلام علماء الحديث، وفقهاء الآثار - في بيان مذاهب علماء الأمصار في الجرح والتعديل، في ألفاظ التعديل والتجريح، ومدلولات تلك الألفاظ. فما كان من صواب فمن توفيق الله وحده وما كان غير ذلك فمردود على قائله.

وكما هو معلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل كثيرة يصعب حصرها فإنني اقتصر في هذا الفصل على الألفاظ التي ذكرها الإمام السخاوي - رحمه الله - أو غيره من الإئمة ممن كتَب في ألفاظ التعديل والتجريح، فإنها الشائعة المنتشرة في عبارات علماء الجرح والتعديل، وقد رتب هذه الألفاظ على ترتيب الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - وهناك بعض الألفاظ التي وقفت عليها مما لم يذكره السخاوي، جعلتها في الباب الرابع من هذا البحث، كما تراه هناك. والآن إلى هذه الألفاظ بدءاً بألفاظ التعديل ثم تلوها ألفاظ التجريح.

١- الكامل: ٤٧/١-٤٩، وانظر تذكرة الحفاظ: ٦، ٣/١.

٢- المجروحين: ٣٩/١.

٣- الكفاية: ١٣٦.

﴿ الفصل الأول ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في ألفاظ التعديل

وفيه الألفاظ الآتية

ثقة .	صالح .
حجة .	مقارب الحديث .
ثقة صدوق .	حسن الحديث .
صحيح الحديث .	أرجو أن لا بأس به .
ليس به بأس .	مقبول .
العدل .	صدوق .
شيخ .	

ثقة

من ألفاظ التعديل قولهم في الراوي: "ثقة"، وهي من ألفاظ الاحتجاج كما هو معلوم ومُقرَّر في مراتب التعديل من كتب المصطلح.

وبعد التأمل في إطلاقات علماء الحديث النقاد لهذه اللفظة، وجدتُ أنهم أطلقوها على الرواة على المعاني الآتية.

أولاً: إطلاقها على الراوي العدل الضابط.

ثانياً: إطلاقها على الراوي العدل المستقيم في ديانته، وإن لم يكن من المتقين الضابطين.

ثالثاً: إطلاقها على الراوي إطلاقاً نسبياً.

رابعاً: إطلاقها على الراوي مجهول الحال.

خامساً: إطلاقها على الراوي لصحة سماعته، وإن لم يكن أهلاً لأن يُوثَّق، أو لم يكن من أهل الحديث أصلاً.

● فأما إطلاق هذه اللفظة "ثقة" على الراوي العدل في دينه، الضابط لحديثه، المتقن لما يرويه فذلك هو الأصل في هذا الإطلاق.

يقول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى -:

وإنما الثقة في عُرف أئمة النقد، كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمَّله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن^(١).

ويقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -:

وإنما يُوثَّقون من اجتمع فيه العدالة والضبط^(٢).

١- سير أعلام النبلاء: ٧٠/١٦.

٢- توضيح الأفكار: ٨/١.

ولما عَرَفَ الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - الحديث الصحيح بقوله "فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعُدَّتْ نَقْلَتُهُ" ^(١) اعترض عليه الإمام العِرَاقِي بقوله : فلم يشترط الخطابي في الحدِّ ضبط الراوي ... ولا شك أن ضبط الراوي لأبد من اشتراطه؛ لأن من كثر الخطأ في حديثه وفحش، استحق التَّرك وإن كان عدلاً. ^(٢)

وقد أجاب الحافظ ابن حجر على تعقُّب شيخه العِرَاقِي على كلام الخطابي على ما حكاه عنه الإمام السيوطي في شرح ألفيته قال:

قول الخطابي: «وَعُدَّتْ نَقْلَتُهُ» مَعْنَى عن التصريح باشتراط الضبط، لأن المعدل من عدله النقاد، أي: وثقوه، وإنما يُوثَقون من اجتماع فيه العدالة والضبط، بخلاف من عرّفه بلفظ العدل، فيحتاج إلى زيادة قيد الضبط، فلا اعترض عليه. ^(٣)

قال المعلمي - رحمه الله - وهو يقرر هذه المسألة :

" إنه - يعني ابن مهدي - وكافة الإنمة قبله وبعده يُطلقون كلمة "ثقة" على العدل الضابط، وإن كان دون شعبة وسفيان بكثير. ^(٤)

ويقول في موطن آخر:

وهكذا كلمة "ثقة" معناها المعروف: التوثيق التام، فلا تُصرف عنه إلا بدليل. ^(٥)

وقد نقل الإمام ابن الصلاح اتفاق جماهير أئمة الحديث والفقه، على اشتراط العدالة والضبط فيمن يُحتج بحججه بقوله:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه. ^(٦)

• وأما إطلاق "الثقة" على الراوي العدل في نفسه، المستقيم في ديانته، وإن لم يكن في ضبطه وإتقانه بذلك فموجود في إطلاقاتهم واستعمالاتهم.

١- معالم السنن: ٦/١.

٢- التبصرة والتذكرة: ١٢/١.

٣- توضيح الأفكار: ٨/١ ، وانظر فتح المغيث ١٥/١.

٤- التكميل: ص ٢٦١.

٥- التكميل: ص ٢٦٠.

٦- مقدمة ابن الصلاح: ١٣٦.

فقد بَوَّبَ الخطيب البغدادي باباً قال فيه :

باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والرواية وإن عُرف بالصلاح والعبادة ثم رَوَى بسنده إلى أبي الزناد قال :

أدركت بالمدينة كذا وكذا شيخاً كلهم ثقة، وكلهم لا يُؤخذ عنه الحديث. ^(١)

وهذا الإمام أحمد يقول في "قَبِيصَةَ بن عَقَبَةَ السَّوَّائِي" : كان كثير الغلط وكان ثقة لابأس به. ^(٢) ومن كَثُرَ الخطأ في حديثه كيف يكون ضابطاً ما يروي، فإنه إذا كَثُرَ ذلك منه، لم يُطمأن إلى حديثه.

وقال يعقوب بن شَيْبَةَ في "محمد بن إسحاق أبو جعفر البزار" : كان ثقة وليس ممن يوصف بالضبط. ^(٣)

وقال أيضاً - رحمه الله - في "الرَّبِيع بن صُبَيْح" : رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً. ^(٤)

فانظر كيف وصفه بهذه الأوصاف مجتمعة ولا يمكن إلا أن يكون مرادة بقوله: "ثقة" أمراً يرجع إلى الديانة واستقامة الحال.

وقال أيضاً في "سُفْيَان بن حُسَيْن الوَاسِطِي" : صدوق ثقة وفي حديثه ضعف. ^(٥)

وقال في "أبي الزُّبَيْر المَكِّي" : ثقة صدوق وهو إلى الضَّعْف ما هو. ^(٦)

وقال في "علي بن زيد بن جَدْعَانَ" : ثقة صالح الحديث وإلى اللين ماهو. ^(٧)

وقال عثمان بن أبي شَيْبَةَ في "عبدالرحمن بن سليمان" : ثقة صدوق ليس بحجة. ^(٨)

وقال في "فُضَيْل بن عِيَّاض" : كان ثقة صدوقاً ليس بحجة. ^(٩)

١- الكفاية : ص ١٩٠.

٢- هدي الساري: ص ٤٥٨.

٣- هدي الساري: ص ٤٦١.

٤- تهذيب التهذيب: ١٥٨/٦.

٥- تهذيب التهذيب: ٩٦/٤.

٦- تهذيب التهذيب: ٣٩١/٩.

٧- تهذيب التهذيب: ٢٨٤/٧.

٨- تاريخ أسماء الثقات: ص ١٦٧.

٩- تاريخ أسماء الثقات: ص ١٨٥.

ومن نظر في "أسماء الثقات" لابن شاهين، وجد هذا الاستعمال شائعاً، وخاصة عند عثمان بن أبي شيبة، ويعقوب.

فكأنهما يقصدان بذلك تمام العدالة والمروءة والزهد والعبادة، وإن تجرد الراوي عن الإتيان والضبط.

لذا قال الترمذي في كتاب "العلل": قد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من أجلة أهل العلم، وضعفهم من قبل حفظهم ووثقتهم آخرون بجلالتهم وصدقهم.^(١)

وقد قال المعلمي - رحمه الله تعالى - :

"والزلق - أي أبو بشر بكر بن الحَكَم - قال فيه جماعة من الذين أخذوا عنه، وليسوا من أهل الجرح والتعديل: "وكان ثقة". يريدون أنه كان صالحاً خيراً فاضلاً. أما الأئمة: فقال أبو زرعة: ليس بالقوي، أقول: وهو مقل جداً من الحديث".^(٢)

وهذه الكلمة من العلامة المعلمي تؤيد ما ذكرته سابقاً. وقد قال - رحمه الله - في موطن آخر:

ربما يتجاوزون في كلمة "ثقة" فيطلقونها على من هو صالح في دينه، وإن كان ضعيف الحديث، أو نحو ذلك.^(٣)

ويقول في موضع آخر: فأما استعمال كلمة "ثقة" على ما هو دون معناها المشهور، فيدل عليه أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف. قال أبو زرعة في عمر بن عطاء بن وراز: ثقة لين، وقال الكعبي في القاسم أبي عبد الرحمن الشَّامي: ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضَّبَّعي: ثقة وبه ضعف.^(٤)

وقد ذكر الإمام السَّخاوي - رحمه الله - أنهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولاً، ولو لم يكن ضابطاً.^(٥)

وقال رحمه الله نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

١- تحفة الأحوذى: ٣٩٨/١.

٢- حاشية الفوائد المجموعة: ص ٢٤٥.

٣- التكميل: ص ٥٧٨.

٤- التكميل: ص ٢٥٩. والذي من التهذيب: ٢٩١/٨. في ترجمة "القاسم". وقال العجلي: ثقة يكتب...

٥- فتح المغيث: ١١٨/٢. وليس للكعبى ذكر رلعه تحرف رلله أعلم.

إن تفسير الثقة بمن فيه وَصَفُ زائد على العدالة إنما هو اصطلاح لبعضهم.^(١)

ويقول المعلمي: وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة يُوثق أحدهم تارة، ويضعفهم أخرى ... وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون ... وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يُطلق كلمة "ثقة" لا يُريد بها أكثر من أن الراوي لا يعتمد الكذب.^(٢)

ويدل على صحة ما ذكره المعلمي - رحمه الله تعالى - عن ابن معين من كونه يُطلق هذه اللفظة "ثقة" على الراوي لا يُريد بها أكثر من أن الراوي لا يعتمد الكذب، ما ورد أن ابن معين - رحمه الله - سئل عن عبد السلام ابن صالح بن سليمان أبو الصلت الهروي فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع. وسأله ابن الجنيّد عنه فقال: قد سمع وما أعرفه بالكذب. وقال مرة أخرى: سمعت يحيى وذكر أبا الصلت الهروي فقال: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب؛ وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها، وسأله عبد الخالق بن منصور عنه فقال: ما أعرفه.^(٣)

قال الخطيب البغدادي: أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد.^(٤)

قلت: فقول يحيى، ما أعرفه، يدل على أن ابن معين لم يكن يعرف أبا الصلت الهروي، حتى تبين له حاله خاصّة من حيث العدالة، وأنه كان مشهوراً بين الناس بالعبادة والزهد والرد على أهل الأهواء من المرجئة والجهمية الزنادقة والقدرية. ولذلك لما سئل عنه مرة أخرى قال: "قد سمع، وما أعرفه بالكذب" وهذا يوضح تماماً معنى قوله: ثقة صدوق: أي أنه غير معروف عنده بالكذب مع كثرة ما رواه من المناكير والمثالب.

يُريد هذا أن ابن معين لم يصحح حديثه عن أبي معاوية، إلا بعد ما وجد له متابعاً وهو محمد بن جعفر الفيدي فقد جاء في "تاريخ بغداد"^(٥) أن الدؤري قال: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت: أو قيل له: إنه حدّث عن أبي معاوية عن الأعمش: أنا مدينة العلم وعلى بابها.^(٦) فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية.

١- فتح المغيث: ١٥/١.

٢- التنكيل: ص ٢٥٨.

٣- تاريخ بغداد: ٤٨/١١ - ٤٩.

٤- تاريخ بغداد: ٤٩/١١.

٥- تاريخ بغداد: ٥٠/١١.

٦- رواه الطبراني في "الكبير" ٦٥/١١ - ٦٦. والحاكم في المستدرک: ١٢٦/٣. والخطيب في التاريخ: ٤٨/١١. من طريق أبي الصلت حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به. قال الحاكم: هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، =

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ثقة" على الراوي إطلاقاً نسبياً بمعنى أنه "ثقة" بالنسبة إلى غيره، وقد لا يكون هو ثقة حينما يُفرد بالسؤال.

قال أبو الوليد الباجي - رحمه الله تعالى -:

"واعلم أنه قد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يُريد به أنه ممن يُحتج بحديثه. ويقول: فلان لا بأس به، ويُريد أنه يُحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه، المتوسط في حديثه فيُقَرَّن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول:

فلان ثقة يريد أنه ليس من مُطَمِّن من قُرْن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لا بأس به. فإذا قيل أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا...^(١)

وقال الحافظ ابن حجر:

"وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يُريد أنه ممن يُحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيُقَرَّن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة. يريد أنه ليس من مُطَمِّن من قُرْن به، فإذا سُئِلَ عنه بمُفْرَدِهِ بَيَّنَّ حاله في المتوسط.

= وأبو الصلت ثقة مأمون. قال الذهبي: في "التلخيص": قلت بل موضوع. قال: أبو الصلت ثقة مأمون. قلت: لا والله لا ثقة ولا مأمون. ١٢٦/٣.

وقد جاء هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وعلي بن أبي طالب رضي الله عن الصحابة أجمعين فأما حديث جابر فرواه الحاكم في المستدرک: ١٢٩/٣، والخطيب في التاريخ: ٣٣٧/٢، ٢١٩/٤ وابن الجوزي في الموضوعات: ٣٥٣/١، وابن حبان في المجروحين: ١٥٢-١٥٣. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعبه الذهبي بقوله: بل والله موضوع وأحمد - بن عبد الله بن يزيد المكتب المؤدب - كذاب.

وأما حديث علي فرواه الترمذي في سننه: كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب. رقم ٣٧٢٣، ٥٩٦/٥ وقال: هذا حديث غريب منكر، وقال الذهبي في الميزان: ٦٦٨/٣: ما أدري من وضعه.

قال الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ٣٤٩: قيل لا يصح ولا أصل له. وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طرق عدة، وجزم بطلان الكل، وتابعه الذهبي وغيره... وذكر الشوكاني أن الحافظ ابن حجر يراه من قسم الحسن لا يرتقى إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب. وصوب قوله. وقد أفاض محقق "الفوائد" العلامة العلمي في الكلام على هذا الحديث وبين وهنه بكلام شاف فانظره من "الفوائد" ٣٤٩-٣٥٣. وانظر "مشكاة المصابيح": ١٧٨٨/٣، النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصاييح: ص ١٠٢.

١- التعديل والتجريح: ٢٨٣/١.

فمن ذلك أن الدُّوري قال عن ابن معين: إنه سُئل عن ابن إسحاق، وموسى بن عُبَيْدة الرِّبَذي أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة.

ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عُقيل؟ فقال: عُقيل لأبأس به وهو يريد تفضيله على يونس... وهذا حكم على اختلاف السؤال.

وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، مَن وثَّق رجلاً في وقت، وجَرَّحه في وقت آخر.^(١)

فظهر بهذا الذي حكاه أبو الوليد الباجي، ومن بعده الحافظ ابن حجر، أن هذا اللفظ "ثقة" قد يُطلق ولا يُراد معناه الذي شاع به الإصطلاح.

ولهذا المعنى يُقرر الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أنه لا بُدَّ من حِكَايَةِ أقوال النقاد في الراوي، وبحكاية أقوال النقاد يظهر المراد.^(٢)

• وأما إطلاق "ثقة" على الراوي الذي عُرِفَت عينه، ولم يُعلم فيه من أطلق عليه التوثيق جرحاً، فذلك معروف عن الإمام ابن حبان - رحمه الله تعالى - وقد أشار إلى ذلك جماعة من أهل العلم.

يقول الحافظ العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي:

١- لسان الميزان: ٢٨/١، فتح المغيث: ١٢٧/٢، وانظر: بذل الماعون: ص ١١٧، هدي الساري: ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١،

٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٥٨، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٤

٢- وهذا مهم جداً فإننا نجد في عبارات بعضهم: رواه جماعة ثقات حفاظ، أو نحوهما من العبارات، والتبادر عند سماع هذا الكلام أن جميع الرواة الموصوفين بهذا الوصف كلهم ثقات على حد تعبير من أطلق هذه المقولة، بحيث لو سئل عنهم واحداً واحداً لأجاب بما تضمنته تلك العبارة، لكن الواقع خلاف ذلك. فقد قال المعلمي في التكميل: ٥٨٦: قول اخذت: رواه جماعة ثقات حفاظ ثم بعدهم لا يقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سُئل عنه ذلك المحدث وحده لقال: ثقة حافظ.

هذا الدارقطني ذكر في "السنن" حديثاً فيه مسح الرأس ثلاثاً... ثم قال: خالفه جماعة من الحفاظ الثقات... فعدهم وذكر منهم: شريكاً القاضي، وأبا الأشهب جعفر بن الحارث، والحجاج بن أرطاة وجعفر الأحمر. مع أنه قال: شريك ليس بالقوي، وجعفر لم أر له فيه كلاماً ولكن تكلم فيه غيره كابن معين والنسائي وحجاج بن أرطاة قال عنه الدارقطني في مواضع من السنن: لا يحتج به، وفي بعض المواضع "ضعيف"، وجعفر الأحمر اختلفوا فيه، وقال الدارقطني: يعتبر به.

ونحو هذا قول اخذت: "شيوخ كلهم ثقات"، أو "شيوخ فلان كلهم ثقات" فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق: "هو ثقة" وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات، فالإلزام أنه له حظ من الثقة... وهكذا قد يذكرون الرجل في جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أنه له حظ ما من الضعف كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيراً من الثقات الذي تكلم فيهم أيسر كلام. أ.هـ.

وقد علم أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذي لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم، وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال في الطبقة الثالثة. سهل يروي عن شداد بن الهاد ... ولست أعرفه ولا أدري من أبوه، هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب الثقات ونص على أنه لا يعرفه. وقال أيضاً: حنظلة شيخ يروي المراسيل، لا أدري من هو، روى ابن المبارك عن إبراهيم بن حنظلة عن أبيه، هكذا ذكره لم يزد، وقال أيضاً: الحسن أبو عبد الله شيخ يروي المراسيل ... لا أدري من هو ولا ابن من هو، وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله وينبغي أن يتنبه لهذا.^(١)

وقال الحافظ ابن حجر: وإذا لم يكن في الراوي المجهول الحال جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه، والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو ثقة عنده - يعني عند ابن حبان - وفي كتاب الثقات كثير ممن هذا حاله، ولأجل ذلك ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه ولا اعترض عليه فإنه لا يشاح في ذلك.^(٢)

وفي ترجمة "أيوب عن أبيه عن كعب بن سور. قال الذهبي: مجهول.^(٣)

قال الحافظ ابن حجر: "وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو، ولا ابن من هو. وهذا القول من ابن حبان، يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتابه الثقات، كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً. هذه قاعدته، وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلاتي والحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي وغيرهما رحمهم الله تعالى".^(٤) ونجد هذا الصنيع من ابن حبان - رحمه الله تعالى - في كثير من الرواة الذين يذكرهم في "كتاب الثقات" ويقول عنهم: لا أدري من هو.

١- الصارم النكي في الرد على السبكي: ١٣٨-١٣٩. وانظر كتاب الثقات: ٤٠٦/٦، ٢٢٦، ١٧٠ وفي المطبوع:

أيوب بن النجار، ١٤٦/٦، وانظر الاقتراح: ص ٥٤.

٢- فتح المغيث: ٤٣/١، تدريب الراوي: ١٠٨/١، الرفع والتكميل: ص ٣٣٧.

٣- ميزان الاعتدال: ٢٩٥/١.

٤- لسان الميزان: ٥٥١/١. والذي ذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه ذلك هو أيوب الأنصاري عن ساعد بن جبير كما في "الثقات" ٦٠/٦ وقد قال الذهبي في الميزان ٢٩٥/١: أيوب عن أبيه عن كعب بن سور. مجهول، أيوب الأنصاري عن سعيد بن جبير. كذلك. وانظر فتح المغيث ٤٥/٢ فلعله حدث سقط في اللسان فاختلفت ترجمة أحدهما بالآخر.

وبعد كتابة ما تقدم، رأيت العلامة المعلمي - رحمه الله تعالى - أشار إلى هذا كما في حاشية الجرح والتعديل ٢٦٣/٢.

وقدنبه إلى ذلك الإمام ابن عبد الهادي فيما تقدم نقله. وأذكر هنا عشرة أمثلة أخرى من ذكرهم ابن حبان في "الثقات" وقال عنهم: "لا أدري من هو ولا ابن من هو". وكلهم من التابعين.

- ١- أبان: شيخ يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد بن جحادة، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(١)
- ٢- الحسن الكوفي: شيخ يروي عن ابن عباس، روى عنه ليث بن أبي سليم، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(٢)
- ٣- رياح: يروي عن عثمان بن عفان، روى عنه الحسن بن سعد، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(٣)
- ٤- الزبرقان: شيخ يروي عن النّوّاس بن سمعان، روى داود ابن أبي هند عن شهر بن حوشب عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(٤)
- ٥- سلمه: يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيد بن سلمه، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(٥)
- ٦- سبرة، شيخ يروي عن أنس، روى عنه السّدي، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(٦)
- ٧- سميع، شيخ يروي عن أبي أمامة، وروى عنه عمرو بن دينار المكي، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(٧)
- ٨- شهاب، شيخ يروي عن أبي هريرة، روت عنه القلوص بنت علية، لا أدري من هو. ^(٨)
- ٩- عبد الكريم، شيخ يروي عن أنس بن مالك، روى الليث بن سعد، عن إسحاق بن أسيد عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(٩)
- ١٠- عطاء المدني، يروي عن أبي هريرة في صلاة الجُمُع، روى عنه منصور، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ^(١٠)

-
- ١- كتاب الثقات: ٣٧/٤.
 - ٢- كتاب الثقات: ١٢٦/٤.
 - ٣- كتاب الثقات: ٢٣٨/٤.
 - ٤- كتاب الثقات: ٢٦٥/٤.
 - ٥- كتاب الثقات: ٣٤١/٤.
 - ٦- كتاب الثقات: ٣٤٢/٤.
 - ٧- كتاب الثقات: ٣٦٣/٤.
 - ٨- كتاب الثقات: ١٢٩/٥.
 - ٩- كتاب الثقات: ٢٠٧/٥.
 - ١٠- كتاب الثقات: ٢٠٩/٥.

وكذلك فإنه -رحمه الله تعالى- يذكر عدداً من الرواة في كتابه "الثقات" وبعد الوقوف على كلام النقاد نجد أنهم يحكمون على الراوي بأنه مجهول أو لا يُعرف، واذكر هنا عشرة رواة ذكرهم في "كتاب الثقات" مع ذكر ما قاله ابن حجر، والذهبي فيهم.

١- أَبَان بن طَارِق الْقَيْسِي^(١)، قال الحافظ ابن حجر: مجهول الحال^(٢)، وقال الذهبي: لا يُعرف.^(٣)

٢- بُجَيْر بن أَبِي بُجَيْر^(٤). قال الحافظ ابن حجر: مجهول.^(٥)

٣- حَاتِم بن أَبِي نصر الْقَنْسَرِي^(٦)، قال الحافظ ابن حجر: مجهول^(٧)، وكذا قال الذهبي.^(٨)

٤- ضَبَّارَة بن عبد الله بن أَبِي سُلَيْك^(٩)، قال الحافظ: مجهول^(١٠)، وقال الذهبي: لا يعرف^(١١).

٥- طَارِق بن أَبِي الحَسَنَاء^(١٢)، قال الحافظ: مجهول^(١٣)، وكذا قال الذهبي^(١٤).

٦- مُحَمَّد بن حَبِيب الْجَرْمِي^(١٥). قال الحافظ: مجهول^(١٦)، وكذا قال الذهبي.^(١٧)

١- كتاب الثقات: ٣٧/٤.

٢- تقريب التهذيب: ٣١/١.

٣- المعني في الضعفاء: ٧/١.

٤- الثقات: ٨٢/٤.

٥- التقريب: ٩٣/١.

٦- الثقات: ٢٣٦/٦.

٧- التقريب: ١٣٨/١.

٨- المعني في الضعفاء: ١٤٠/١.

٩- الثقات: ٣٢٥/٨.

١٠- التقريب: ٢٧٣/١.

١١- المعني في الضعفاء: ٣١١/١.

١٢- الثقات: ٤٩٠/٦.

١٣- التقريب: ٣٧٦/١.

١٤- المعني في الضعفاء: ٣١٤/١.

١٥- الثقات: ٥٥، ٣٩/٩.

١٦- التقريب: ١٥٣/٢.

١٧- المعني في الضعفاء: ٥٦٥/٢.

٧- عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر^(١). قال الحافظ: مجهول^(٢)، وقال الذهبي: لا يعرف^(٣).

٨- النعمان بن معبد بن هُوَذه الأنصاري^(٤)، قال الحافظ: مجهول^(٥).

٩- هشام بن هارون الأنصاري^(٦). قال الحافظ: مجهول^(٧).

١٠- يحيى بن أبي صالح المدني^(٨). قال الحافظ: مجهول^(٩)، وكذا قال الذهبي^(١٠).

وغير هؤلاء كثير يراهم من نظر في "تهذيب التهذيب" و "ميزان الاعتدال" وقد صرح ابن حبان - رحمه الله تعالى - بأن الراوي الذي يذكره في كتابه "الثقات" فهو ثقة فقال:

وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ ... فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي ذكرتها في كتاب "الفصل بين النقلة" أدخلته في هذا الكتاب^(١١).

ولذلك نجد الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - ومن قبله الذهبي، يقولان في الرجل وثقة ابن حبان^(١٢) ، أو ذكره ابن حبان في الثقات^(١٣) كل هذا على معنى أنه ثقة عنده.

١ - الثقات: ٥٣/٧.

٢ - التقريب: ٤٠٥/١.

٣ - المغني في الضعفاء: ٣٣٣/١.

٤ - الثقات: ٥٣٠/٧.

٥ - التقريب: ٣٠٤/٢.

٦ - الثقات: ٥٦٩/٧.

٧ - التقريب: ٣٢٠/٢.

٨ - الثقات: ٥٢٧/٥.

٩ - التقريب: ٣٤٩/٢.

١٠ - المغني في الضعفاء: ٧٣٧/٢.

١١ - الثقات: ١٣/١.

١٢ - الميزان: ٢٤/٣.

١٣ - لسان الميزان: ٥٧/٧.

وابن حبان - رحمه الله تعالى - يرى أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، وجهالة العين ترتفع عنده برواية راو واحد ثقة عن ذلك الرجل.^(١)

وقد تعجب الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - من مذهب ابن حبان هذا حيث قال: الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في "كتاب الثقات" الذي ألفه فإنه يذكر خلقاً ممن نصّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حالة باقية عند غيره.^(٢)

ولهذا نجد العلماء يُنبّهون على قاعدة ابن حبان هذه في "الثقات" وعدم الإغترار بذكر الرجل في "كتاب الثقات".

يقول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - في ترجمة "خليفة": ما روى عنه سوى ابنه فطر بن خليفة، ذكره ابن حبان على قاعدته في "الثقات".^(٣)

وفي ترجمة زيد بن أيمن، يقول الذهبي - أيضاً - : روى عنه سعيد بن أبي هلال فقط، لكن ذكره ابن حبان في "الثقات" على قاعدته^(٤). ويقول في ترجمة "عبد الله بن نافع": ما علمت عنه راوياً سوى الحكم بن عتيبه، وثقه ابن حبان على قاعدته^(٥). ويقول في ترجمة عمارة بن حديد: ... مجهول، وقال أبو زرعة: لا يعرف... وعمارة مجهول كما قال الرازيان، ولا يُفرح بذكر ابن حبان له في "الثقات"، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف.^(٦)

١ - انظر كتاب المجروحين: ٣٢٧/١-٣٢٨. فقد قال: والشيخ إذا لم يرو عنه فهو مجهول، لا يجوز الإحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس يعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة، ويقول في ترجمة محمد بن عطية العوفي من المجروحين ٢٧٤/٢: ... فهو ساقط الإحتجاج حتى تبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة واستقامت الرواية فلم يخالف الثقات.

٢ - لسان الميزان: ٢٥/١.

٣ - ميزان الاعتدال: ٦٦٦/١.

٤ - ميزان الاعتدال: ٩٩/٢.

٥ - ميزان الاعتدال: ٥١٣/٢.

٦ - ميزان الاعتدال: ١٧٥/٣، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان: ١٢٥٤/٣.

ومَنْ أطلق هذا اللفظ عل المجاهيل، وخاصة في التابعين، العجلي - رحمه الله - فإنه كثيراً ما يذكر في كتابه الذي ألفه في الثقات قوله في حق بعض الرواة: "تابعي ثقة" وبعد النظر في كلام العلماء في ذلك الراوي نجد أنه مجهول.

فمن ذلك قوله في "سليم بن عبد السلولي": كوفي تابعي ثقة^(١). مع أنهم قالوا فيه: روى عن حذيفه، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، قال الشافعي: سألت أهل العلم بالحديث، فقليل لي؛ إنه مجهول.^(٢)

وقوله في "منصور بن أبي منصور": تابعي ثقة^(٣). قال أبو حاتم: لا يعرف مجهول^(٤) وذكر الذهبي^(٥) وابن حجر^(٦) أنه مجهول.

لذا قال العلمي - رحمه الله تعالى -:

"والعجلي متسمح جداً، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول: "تابعي ثقة" في المجاهيل، وفي بعض المذمومين كعمر بن سعد^(٧)، وفي بعض الهلكى كأصبع بن نباته^(٨)...".^(٩)

ويقول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم "الثقة" على من لم يُجرح مع ارتفاع الجهالة عنه وهذا يُسمى مستوراً.^(١٠)

والذهبي يطلق لفظة "مستور" على مجهول الحال كما في ترجمة زياد بن هُليك قال: شيخ مستور، ما وثق ولا ضَعَف، فهو جائز الحديث روى عنه جعفر بن برقان وأبو بكر بن أبي مريم.^(١١)

١ - معرفة الثقات: ٤٢٤/١.

٢ - لسان الميزان: ١٣١/٣، تعجيل المنفعة: ص ١١٠، وانظر الجرح والتعديل ٢١٢/٤.

٣ - معرفة الثقات: ٣٠٠/٢.

٤ - الجرح والتعديل: ٨ / ١٧٩.

٥ - ميزان الاعتدال: ٤ / ١٨٨.

٦ - لسان الميزان: ٩٣/٢.

٧ - معرفة الثقات: ١٦٦/٢.

٨ - معرفة الثقات: ٢٣٤/١.

٩ - حاشية الفوائد المجموعة: ص ٤٨٥ وانظر ص ٢٢، ٢٨٢.

١٠ - الموقظة: ص ٧٨.

١١ - الميزان: ٩٣/٢.

وقال في ترجمة عبد الله بن محمد بن عُمارة: مستور ما وثَّق ولا ضَعَّف^(١). وقد بَيَّن الخطيب البغدادي - رحمه الله - أن عبد الله هذا روى عنه جماعة.^(٢)

وقال في ترجمة محمد بن نُجَيْح: ... رجل مستور ... وعنه يزيد بن زُرَيْع، وخلف بن خَلِيفه.^(٣)

وإطلاق التَّوثِيق على المجاهيل من القدماء، وارد في كلام بعضهم غير من ذكرت، فإن الناقد المتكلم في الرجال لا يقتصر كلامه في الرجال على الذين لقيهم، وطالت به مُجَالَسَتُهُمْ، وَتَمَكَّنَتْ معرفتهم به، بل قد يتكلم فيمن لقيه ولو مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً أو حديثاً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه لكن بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة إذا بلغه شيء من حديثه، ووجد روايته مستقيمة، بأن كان له مُتَابِع أو شَاهِد، وإن لم يَرَوْه عنه إلا واحد.

وقد ذكر المعلمي من هؤلاء ابن سعد، وابن معين، والنسائي وغيرهم حيث قال:

وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهم، يُوثِّقون من كان من التابعين، أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يَرَوِي مُتَابِع أو شَاهِد، وإن لم يَرَوْه عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.^(٤)

ومن هؤلاء الذين وثقهم ابن معين "أَسْقَعُ بن أَسْلَع".^(٥)

قال الذهبي - رحمه الله تعالى - : ما علمت روى عنه سوى سُويد بن حُجَير البَاهِلِي. وثقة مع هذا يحيى بن معين. ثم قال - رحمه الله تعالى - : ما كُلُّ من لا يُعرف ليس بِحُجَّةٍ لكن هذا هو الأصل.^(٦)

ومنهم أيضاً "الحَكَمُ بن عبد الله البَلَوِي"^(٧)

قال الذهبي: لا يُعرف، لكن هذا وثقه يحيى بن معين.^(٨)

١ - الميزان: ٤٨٩/٢.

٢ - تاريخ بغداد: ٦٢/١٠.

٣ - ميزان الاعتدال: ٥٤/٤، لسان الميزان: ٥٨/٥.

٤ - التكميل: ص ٢٥٥.

٥ - التكميل: ص ٢٥٥.

٦ - الميزان: ٢١١/١.

٧ - التكميل: ص ٢٥٥.

٨ - الميزان: ٥٧٦/١.

ومن وثقهم النسائي "رافع بن إسحاق".^(١)

قال الحافظ ابن حجر: وعنه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات ... وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال ابن عبد البر: هو من تابعي أهل المدينة ثقة فيما نُقل.^(٢)

وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً. ولا يُعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية ومع ذلك وثقهما ابن معين.^(٣)

قال الحافظ ابن حجر وهو يُرجم للأسود بن مسعود العنبري البصري: قال عثمان الدرامي عن يحيى بن معين ثقة روى له النسائي في "الخصائص" هذا الحديث الواحد .. قلت - وذكره ابن حبان في الثقات. وقرأت بخط الذهبي في "الميزان" لا يُدرى من هو، وهو كلام لا يسوى سماعه فقد عرفه ابن معين ووثقه وحسبك.^(٤)

وروى همام عن قتاده عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً، ولا يُعرف قدامة إلا في هذه الرواية، ومع ذلك وثقة ابن معين.^(٥)

قال الذهبي: قدامة بن وبرة عن سمرة "لا يعرف" وثقة ابن معين.^(٦)

وقال الحافظ ابن حجر: قال أبو حاتم عن أحمد لا يُعرف ... وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: وقال ابن خزيمة في صحيحة: لا أقف على سماع قتادة من قدامة ولست أعرف قدامة بن وبرة بعدالة ولا جرح.^(٧)

وقال - رحمه الله تعالى - : مجهول.^(٨)

فإذا تقرر هذا المعنى من أن بعض النقاد، قد يُطلق التوثيق على الجاهيل القدماء، وذلك بالنظر في رواياتهم ومالها من الشواهد والمتابعات التي تدل على استقامة حديث الراوي فيقول المعلمي - رحمه الله - :

١ - التكميل: ص ٢٥٥.

٢ - تهذيب التهذيب: ١٩٨/٣.

٣ - انظر ميزان الاعتدال: ٢٥٦/١، تهذيب التهذيب: ٢٩٨/١، ٥٢/٣، التكميل: ص ٢٥٥.

٤ - تهذيب التهذيب: ٢٩٨/١.

٥ - التكميل: ص ٢٥٦، السنن الكبرى: ٢٤٨/٣.

٦ - ميزان الاعتدال: ٣٨٦/٣.

٧ - تهذيب التهذيب: ٣٢٨/٨.

٨ - تقريب التهذيب: ١٢٤/٢. وقارن بين قول الحافظ هنا "مجهول" في قدامه بن وبرة وقوله في الأسود بن مسعود العنبري

"ثقة" تقريب التهذيب: ٧٦/١، التهذيب: ٢٩٨/١، ٣٢٨/٨.

فإن شئت فاجعل هذا رأياً لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شئت فاجعله اصطلاحاً في كلمة "ثقة" كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي، لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة.^(١)

• وأما إطلاقهم "ثقة" على الرجل لصحة سماعته وإن لم يكن أهلاً لأن يُوثَّق.

فقد قال الذهبي وهو يترجم لابن خلاد:

١ - التكميل: ص ٢٥٨ بل إنه من التوسع في إطلاق هذه اللفظة أنه يستفاد من كلام بعضهم أن الراوي إذا لم يرد له ذكر في كتب الضعفاء، وخاصة من التزموا في كتبهم إيراد كل من تكلم فيه كابن عدي مثلاً - فذلك علامة على أنه ثقة. قال ابن دقيق العيد في "الإمام" قال ابن حزم: هذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد، وأسد منكر الحديث لا يحتج به. قال: وهذا مدخول من وجهين. أحدهما: عدم تفرد أسد به ...

الثاني: أن أسداً ثقة ولم ير في شيء من كتب الضعفاء له ذكر، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابة كل من تكلم فيه وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر أسداً وهذا يقتضي توثيقه، ونقل ابن القطان توثيقه عن الزوار ... (نصب الراية: ١٧٩/١)، ولا يخفى أن في تعييد هذه المسألة تكلف. والذي في الخلي (٩٠/٢، ٤٧٢/٧، ٢١١/٨، ٦١/٩، ٣٧٧/١٠) "منكر الحديث" "ضعيف" مرة يقول هذا ومرة يقول هذا. وانظر تجريد أسماء الرواة: ص ٤٠.

وأما "أسد بن موسى" فقد قال فيه البخاري: مشهور الحديث، وقال النسائي: ثقة ولو لم يصنف كان خيراً له، ووثقه ابن قانع والعجلي والزوار، زاد العجلي: صاحب سنة. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن يونس: حدث بأحاديث منكورة وأحسب الآفة من غيره، وقال عبدالحق في الأحكام الوسطى: "لا يحتج به عندهم تهذيب التهذيب: ٢٢٨/١ وورد أن ابن يونس وثقة تذكرة الحفاظ: ٤٠٢/٤، الميزان: ٢٠٧/١.

قال الذهبي: وما علمت به بأساً إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصيد فقال: منكر الحديث الميزان ٢٠٧/١.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يغرب وفيه نصب. تقريب التهذيب: ٦٣/١.

وقد رد الذهبي تضعيف ابن حزم له بقوله: وهذا تضعيف مردود. الميزان: ٢٠٧/١.

وأما قوله فيه: "منكر الحديث"

فقد قال الإمام ابن دقيق العيد: ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في "تاريخ الغرباء":

أسد بن موسى حدث بأحاديث منكورة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فإن كان أخذ كلامه هذا فليس بجيد.

لأن من يقال فيه: "منكر الحديث" ليس كمن يقال فيه: روى أحاديث منكورة؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به

الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً. نصب الراية: ١٧٩/١، تنقيح التحقيق: ٥٢٤/١.

ومن ذلك أيضاً ما حكاه الزيلعي بقوله: قال الشيخ في "الإمام": ومن العجب كون ابن لقطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في

معرفة حال عمر بن بجدان مع تفرد به بالحديث وهو قد نقل كلامه: هذا حديث حسن صحيح. وأي فرق بين أن يقول: هو ثقة أو

يصحح له حديثاً انفرد به. نصب الراية: ١٤٩/١.

وقال ابن القطان رداً على قول ابن حزم في زينت بنت كعب: إنها مجهولة، وفي سعد بن إسحاق إنه غير مشهور بالعدالة:

ليس عندي كما قال بل الحديث صحيح وفي تصحيح الترمذي إياه توثيق لزنب وسعد بن إسحاق. نصب الراية: ٢٦٤/٣.

ابن خَلَّادَ الشيخ الصدوق، مُسند العراق، أبو بكر أحمد بن يوسف ابن خَلَّاد ... قال الخطيب:

كان لا يُعرف شيئاً من العلم غير أن سَماعه صحيح ... وقال أبو نعيم : كان ثقة، وكذا وثقه أبو الفتح ابن أبي الفوارس، وقال:

لم يكن يَعْرِف من الحديث شيئاً.

قلتُ - أي الذهبي - فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يُطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة مُتقن، وإثبات عدل، وتَرْخُّصوا في تسميته بالثقة. وإنما الثقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه المتقن لما حمله الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن فتوسَّع المتأخرون.^(١)

ولعل من ذلك - أيضاً - قول أحمد بن علي البادي:

كان - أي الباقريّ مخلد بن جعفر بن مخلد بن سهل الفارسي - ثقة صحيح السماع غير أنه لم يكن يعرف شيئاً من الحديث.^(٢)

وبعد هذا العرض لهذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة فكما قدمت أن المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل هو المعنى الأول، وما عداه من المعاني فإما أن يكون اصطلاحاً خاصاً لبعض العلماء وإما أن يكون مستعملاً على نطاق ضيق، فلا يكون اصطلاحاً عاماً، فحيث وردت هذه اللفظة عند النقاد فيراد بها المعنى الأول إلا بقرينة يفهم بواسطتها معنى آخر غير هذا المعنى.

^١ - سير أعلام النبلاء: ٧٩/١٦ - ٨٠.

^٢ - سير أعلام النبلاء: ٢٥٤/١٦، ميزان الاعتدال: ٨٢/٤، لسان الميزان: ٩/٦.

حجة

من الألفاظ التي يُطلقها الأئمة على الرواة "حجة" وبعد التأمل وجدتُ أنهم يُطلقون هذه اللفظة على:

- من يُحتج بحديثه.
- من يُؤخذ برأيه وروايته وقوله وسيرته.
- لقبٌ يطلق على من حفظ قدراً من حديث النبي ﷺ.
- فأما إطلاقها على الرواة لبيان مرتبة حديثهم فذلك معلوم عندهم، فقد عدَّ السخاوي - رحمه الله تعالى - هذه اللفظة من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التعديل قال:
" ثم يليه ما هو المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح والثانية عند النّظام -يعني العراقي- والرابعة بالنسبة لما قررناه: ثقة أو ثبت ... ومن صيغ هذه المرتبة كأنه مصحف أو فلان متقن أو حجة ... " ^(١)
ووصفُ الراوي بكونه "حجة" أعلى في التعديل من وصفه بـ "ثقة" كما قرّر ذلك الذهبي بقوله:
" والحافظ أعلى من المفيد في العُرف كما أن الحُجّة فوق الثقة " ^(٢)
والنّاظر في عبارات الأئمة يجد هذا، يقول السّخاوي: فكلّام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة وذلك أن الآجري سأله عن سليمان ابن بنت شُرّحيل، فقال: ثقة يخطي كما يخطي الناس، قال الآجري: فقلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل. ^(٣)
وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة وليس بحجة*
وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، ...

١- فتح المغيث: ١١١/٢.

٢- تذكرة الحفاظ: ٩٧٩/٣.

٣- فتح المغيث: ١١٢/٢.

* هذا وما بعده على أن "حجه" أرفع في التعديل من "ثقة" فإن لم يكن هذا المراد فنحمل حينئذ قول الناقد: "ثقة" على أنه ثناء على الرجل فيما يتعلق بديانته واستقامته كما سبق في "ثقة".

وَكَاَنَّ هَذِهِ النُّكْتَةَ قَدَّمَهَا الْخَطِيبُ حَيْثُ قَالَ: أَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ أَنْ يَقَالَ: حُجَّةٌ أَوْ ثَقَّةٌ.^(١)

ويقول الإمام المُنْذَرِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

وقول يحيى بن معين في محمد بن إسحاق: ثَقَّةٌ وليس بحجة، يشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثَّقَّةَ دون الحجة وهو خِلَافُ الْحَكِيِّ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ.^(٢)

فتقرر مما سبق أن وصف الراوي بأنه "حجة" ^{قَدْ يَكُونُ} أعلى في التَّعْدِيلِ من وصفه بـ "ثقه" وإن كان اللَّفْظَانِ يَدُلُّانِ عَلَى الاحتجاج بحديث من قيل فيه ذلك بدون مُنَازَعٍ.

• وأما إطلاق هذا اللفظ "حُجَّةٌ" على من تُرَضَى سِيرَتُهُ، وَيُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ وَرَأْيِهِ وَرَوَايَتِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ يَعْقُوبَ بْنِ سَفْيَانَ الْفَسَوِيِّ: كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ شَيْخٍ وَكَسَّرٍ، كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ، مَا أَحَدٌ مِنْهُمْ اتَّخَذَهُ عِنْدَ اللَّهِ حُجَّةً إِلَّا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ بِمَصْرَ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِالْعِرَاقِ.^(٣)

فانظر كيف وصفهم بأنهم ثقات ومع ذلك لَا يَتَّخِذُ حُجَّةً عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا اثْنَيْنِ مِنْهُمْ كَمَا صَرَحَ بِهِ.

قال المعلمي - رَحِمَهُ اللَّهُ - عبارة يَعْقُوبَ لَا تُعْطَى أَنْ شُيُوخُهُ غَيْرُ الْأَحْمَدِيِّينَ لَا يَحْتَجُّ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ فِي الرِّوَايَةِ، كَيْفَ وَفِيهِمْ أُمَّةٌ أَجَلَّةٌ قَدْ احْتَجَّ بِرَوَايَتِهِمُ الْأَحْمَدَانِ أَنْفُسَهُمَا، بَلْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ. وَإِنَّمَا أَرَادَ يَعْقُوبُ بِالْحُجَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ يُؤْخَذُ بِرَوَايَتِهِ وَرَأْيِهِ وَقَوْلِهِ وَسِيرَتِهِ^(٤) فهذا الإطلاق أَخَصُّ مِمَّا قَبْلَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

• وأما إطلاق هذا اللفظ "حُجَّةٌ" لِقَبَا لِمَنْ بَلَغَ مَبْلَغًا مَعِينًا فِي حِفْظِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْوَالِ الرِّوَاةِ.

فيقول الْفَارُوقِيُّ التَّهَانَوِيُّ:

والحجة عند المحدثين هو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوال روايتها جرحاً وتعديلاً وتاريخاً.^(٥)

١- فتح المغيث: ١١٣/٢ ، وانظر الكفاية: ص ٣٨.

٢- جواب المنذري: ص ٥٦.

٣- تهذيب التهذيب: ٣٥/١.

٤- التكميل: ص ٢٦٠.

٥- كشاف اصطلاحات الفنون: ٢١/٢ ، ٣٧/١ ، وانظر قواعد في علوم الحديث: ٢٩.

ولا يَلْزَمُ منْ بُلُوغِ هذه الدرجة العالية في الحفظ والإتقان، أن يكون المتصف بذلك موصوفاً بما تقدم من تمام العدالة وحسن السيرة والمتابعة.

فهذا ابن أبي حاتم يسأل أبا زرعة الرازي عن رجل، فيقول له أبو زرعة: حافظ، ثم يسأله مرة أخرى بقوله: أهو صدوق.^(١)

وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكُوني من الحفاظ الكبار إلا أنه كان يُتَهَمُ بشرب النِّبِّد، وبالوضع حتى قال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف.^(٢)

وبعد هذا فإن المشهور عند علماء الجرح والتعديل إطلاق هذه اللفظة في مقام تعديل الراوي والاحتجاج بحديثه، وماعدا ذلك من المعاني فيُقَهَّمُ بواسطة سياق الكلام وسِباقه، والقرائن التي تَحْتَفُّ به.

^١ - توضيح الأفكار: ٢٦٤/٢، وانظر فتح المغيث: ١١١/٢.

^٢ - فتح المغيث: ١١٢/٢.

ثقة صدوق

استعمل الأئمة هذا اللفظ في الشَّاء على الرواة، وحينما يَصِفُونَ الراوي بأنه ثقة فهذا دليل على علو درجته في الضبط والإتقان، مع ما يُضافُ إلى ذلك من الشهادة له بالتَّعديل. وحينما يُضيفون إلى هذا المصطلح -أعني ثقة- - قَوْلهم: "صدوق"، فيستفاد منه حينئذ، التأكيد على رسوخه في الإتقان والضبط وبعده عن موارد التُّهم. وقد وَجَدْتُهُم يستعملون هذا اللفظ - ثقة صدوق - ويعنون به:

- ما تقدم ذكره من الشَّاء على الراوي فيما يتعلق بعِدالته وضبطه.

- الشَّاء على الراوي فيما يتعلق بعِدالته وزهده وعبادته، وإن تجرَّد عن الإتقان والضبط.

- فأما إطلاق هذا اللفظ للشَّاء على الراوي، وبيان علو منزلته في عدالته وضبطه وإتقانه، فقد قال موسى بن هارون، في عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البَغَوِي - المعروف بابن بنت منيع - :
"ثقة صدوق" ولو جاز لإنسان أن يُقال له فوق الثقة لقليل له" (١)

ومن ذلك أيضا قول ابن عدي، في سَعِيد بن كَثِير بن عُفَيْر: سمعت ابن حماد يقول: قال السَّعْدِي: سَعِيد بن عُفَيْر فيه غير لون من البدع، وكان مَخْلَطاً غير ثقة.

قال الشيخ: وهذا الذي قاله السَّعْدِي لاميْنى له، ولم أسمع أحداً، ولا بلغني عن أحد من الناس كلاماً في سَعِيد بن كَثِير بن عُفَيْر وهو عند الناس "صدوق ثقة"، وقد حَدَّثَ عنه الأئمة من الناس... (٢)

١ - تاريخ بغداد: ١١٥/١٠، سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٤.

٢ - الكامل: ٤١١/٣، وانظر التهذيب ٦٦/٤.

وسعيد هذا قال عنه ابن معين ثقة لا بأس به ^(١). وقال الذهبي: أحد الثقات والأئمة له ما يُنكر. ^(٢) قال الحافظ ابن حجر: صدوق عالم بالأنساب، وغيرها، قال الحاكم: يقال: إن مصر لم تُخرج أجمع للعلوم منه. ^(٣)

وسعيد هذا من رجال الشيخين والنسائي وروى له أبو داود في "القدر" ^(٤).

فعلى هذا فيكون قولهم في الراوي: "صدوق" بعد قولهم: "ثقة" من باب التأكيد، أي أنه ثقة عدل ضابط لما يرويه، صدوق في ذلك، لا يعرف عنه إلا الصدق. خاصة وأنه قد ورد وصف الراوي بالصدق على معنى مدحه بذلك، وبلوغه الغاية من كون أخباره مطابقة، لا يُعرف عنه الكذب، لا على المعنى الإصطلاحي عند علماء الجرح والتعديل لهذه اللفظة التي تدل على أن من وُصف بكونه صدوقاً لم يبلغ مبلغ الثقات في الضبط والإتقان. وليس هذا ببعيد.

فهذا ابن مهدي حين قيل له: أبو خَلْدَةَ ثقة؟ قال: كان صدوقاً وكان مأموناً الثقة سفيان وشعبة.

فقد حكم عليه بأنه "صدوق" وبالنظر إلى أقوال الأئمة في خالد بن دينار السَّعدي - أبو خَلْدَةَ - نجد أنه ثقة عند يحيى بن معين في رواية عثمان بن سعيد، وعند النسائي، وابن سعد، والعجلي، والدارقطني ويزيد بن زريع كذلك، ويقول الترمذي: ثقة عند أهل الحديث، ويقول ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم. ^(٥)

فالذي يظهر أن ابن مهدي لم ينف عنه كونه ثقة، لكنه لما قرَّنه بسفيان وشعبة، أشعر بأنه وإن كان ثقة إلا أنه لا يصل إلى درجة سفيان وشعبة. والتوثيق على درجات كما لا يخفى.

١ - تهذيب التهذيب: ٦٧/٤، هدي الساري ص ٤٢٦.

٢ - ميزان الاعتدال: ١٥٥/٢.

٣ - تقريب التهذيب: ٣٠٤/١.

٤ - انظر هدي الساري ص ٤٢٦، تهذيب التهذيب ٦٦/٤.

٥ - انظر: تهذيب التهذيب: ٧٧/٣ وانظر: "صدوق" ص ١٤٩.

وقد قال الذهبي: وثَقُّوه.^(١)

• وأما إطلاق "ثقة صدوق" على الراوي، على معنى أنه عدل في نفسه، زاهد عابد، وإن تجرَّد عن الإتيان والضبط، فذلك وارد في كلام بعضهم.

ولعل مرادهم بذلك حيث أطلقوه، أن هذا الراوي ثقة في نفسه، عدل في ذاته وأما بالنسبة لمروياته وضبطه فليس بثقة.

وهذان اللَّفظان على هذا المعنى - إن كان - هما من باب التَّأسيس، والتَّأسيس في الكلام أولى من التَّأكيد إن أمكن، كما هو معلوم، فيكون معنى اللَّفظة الثانية غير معنى الأولى. يُؤيد هذا أن الإمام السَّخاوي نقل عن شيخه الحافظ ابن حجر قال: إن تفسير الثقة بمن فيه وَصْفٌ زائد على العدالة إنما هو اصطلاح لبعضهم.^(٢)

ومن ذلك أن عثمان بن أبي شيبة، قال في فضيل بن عياض بن مسعود التَّيمي: كان ثقة صدوقاً وليس بحجة.^(٣)

فانظر كيف وصفه بكونه ثقة وأنه صدوق ثم قال: وليس بحجة، وكيف يُمكن نفي الاحتجاج به مع الجزم بأنه ثقة صدوق؟ فيُحمل هذا الكلام على ما ذكرته آنفاً، خاصّة وأن فضيلاً هذا مشهور بالزهد، قال عبدالرحمن بن مهدي: فضيل بن عياض، رجل صالح ولم يكن بالحافظ، وقال أبو حاتم: صدوق.^(٤)

وقال أيضاً في ليث بن أبي سُلَيم: ثقة صدوق، وليس بحجة.^(٥)

١ - الكاشف: ٣٦٣/١، وتأمل في عبارة الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ١٣/١ حيث قال: "إن رجال التهذيب إما أئمة موثقون وإما ثقات مقبولون" وكيف قال عن الإئمة: موثقون. وهل قول الذهبي: وثقوه مثل هذه اللفظة؟ والذي يظهر لي أنها ليست مثلها بل أقل منها، ولعل مراد الذهبي أن جماعة كثيرة وثقوا هذا الرجل كما هو الشأن في "أبو خلده".

٢ - فتح المغيث: ١٥/١

٣ - تاريخ أسماء الثقات: ص ١٨٥.

٤ - الجرح والتعديل: ٧٣/٧.

٥ - تاريخ أسماء الثقات: ١٩٦.

وبعد النَّظَر في أقوال علماء الجرح والتَّعْدِيل في لَيْث بن أَبِي سُلَيْم، وَجَدْتُ الْآتِي، قال ابن أبي حاتم: كان ابن عُيَيْنَةَ لَا يَحْكُمُ حِفْظَ لَيْث بن أَبِي سُلَيْم، وقال أحمد: لَيْث بن أَبِي سُلَيْم مضطرب الحديث، ولكن حَدَّثَ النَّاسَ عنه، وقال ابن معين: ليس حديثه بذلك، ضعيف، وقال أبو حاتم: لَيْث بن أَبِي سُلَيْم أحب إلى من يزيد ابن أَبِي زياد كان أبرأ ساحة، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وهو ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: لَيْثُ الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث.^(١) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : صدوق اختلط أخيراً ولم يَتَمَيَّزْ حديثه فَتَرَكَ.^(٢)

وقال ابن شاهين: قال عُثْمَان بن أَبِي شَيْبَةَ: محمد بن الحسن الأسدي ثقة صدوق. قلت: هو حجة؟ قال: أَمَّا حُجَّة فلا، وهو ضعيف.^(٣)

ويقول يَعْقُوب في الرَّبِيع بن صُبَيْح السَّعْدِي: رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً.^(٤)

وقال أيضاً في عبد الرحمن بن زياد الأفریقی: ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح.^(٥)

هذا بعض ما اشتهر عن هذين الإمامين - أعني عُثْمَان بن أَبِي شَيْبَةَ وَيَعْقُوب - فإنهما يطلقان هذا اللفظ كثيراً على الرواة، وربما نصّاً على تضعيف الراوي وعدم الاحتجاج به كما في بعض ما تقدم، وربما يُلْتَمَسُ توجيه مقولتهما هذه من أقوال علماء الجرح والتَّعْدِيل الآخرين.

أما المعنى المشهور عندهم لهذه اللفظة حيث وَرَدَتْ فهو المعنى الأول ولا يُنْتَقَل عنه إلا بقريضة أو العلم باصطلاح خاص لإمام من الأئمة .

١ - الجرح والتَّعْدِيل: ١٧٨/٧.

٢ - تقريب التهذيب: ١٣٨/٢.

٣ - تاريخ أسماء الثقات: ص ٢١٠، وانظر الجرح والتَّعْدِيل: ٢٢٥/٧، ميزان الاعتدال: ٥١٢/٣. تهذيب التهذيب: ١٠٢/٩.

٤ - تهذيب التهذيب: ٢١٥/٣.

٥ - تهذيب التهذيب: ١٥٨/٦. وانظر شفاء العليل: ص ٣٠٥.

صحيح الحديث

من الألفاظ التي أطلقها أئمة الجرح والتعديل على الرواة، قولهم عن الراوي: "صحيح الحديث". وبعد النظر والتأمل في بعض من قيلت فيه هذه اللفظة، وما قال فيه علماء الجرح والتعديل، تبين أن هذه اللفظة حين تطلق على الراوي، يُراد بها معنى معين وحين تطلق على راوٍ آخر قد يُراد بها معنى غير المعنى الأول، وذلك يظهر - كما قدمت - من خلال معرفة كلام علماء الجرح والتعديل في الراوي.

وبالنسبة للمعاني التي تطلق عليها هذه اللفظة - صحيح الحديث - فهي:

- أولاً: أن يكون الراوي ثقة ثباتاً قيل فيه - صحيح الحديث - على سبيل المدح للراوي وبلوغ حديثه غاية في الصحة.
 - ثانياً: إطلاقها على الراوي على معنى أن حديثه داخل في عموم الصحة، وإن لم يكن ممن يُصحح حديثه - فلا يُراد بها حينئذ الصحة الاصطلاحية.
 - ثالثاً: كون الراوي صحيح السماع فيقال عنه - صحيح الحديث - أي أن سماعته صحيحة وإن لم يكن ممن يُصحح حديثه أو يُحسن.
 - فأما إطلاق هذه اللفظة - صحيح الحديث - على الراوي الثقة على سبيل مدحه والرفع من شأنه، وأن حديثه ليس كحديث غيره في الجودة، فهذا وارد في كلام أئمة الجرح والتعديل، وخاصة إذا كان هذا الراوي الذي قيل فيه ذلك من المشاهير الأعلام الثقات الأثبات.
- فهذا الإمام أحمد حين سُئل عن ثابت البناني وقتادة، أيهما أثبت؟ قال: ثابت ثبت في الحديث من الثقات المأمونين صحيح الحديث وكان يَقُصُّ^(١).

^١ - الجرح والتعديل: ٤٤٩/٢.

وثابت هذا وثقة أحمد، والنسائي، وابن سعد، وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس: الزهري، ثم ثابت، ثم قتادة.^(١)

وقال الذهبي - رحمه الله تعالى - : ثقة بلا مدافعة، كبير القدر، تناكد ابن عدي بذكره في "الكامل". وثابت ثابت كاسمه ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته.^(٢)

قال الحافظ ابن حجر:

ثقة عابد^(٣)

ومن قيل فيه "صحيح الحديث" على هذا المعنى "ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي" فقد قال فيه وكيع: صحيح الحديث.^(٤) وثور هذا قال فيه القطان: ما رأيت شامياً أوثق منه^(٥)، وقال ابن معين: صحيح الحديث، وقال عيسى بن يونس: كان ثور من أثبتهم، ووثقه دحيم ويحيى وغيرهم^(٦) وقد ذكره الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ"^(٧) وقال: أحد الحفاظ ورمز على اسمه بـ "صح"^(٨) وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر.^(٩)

ومنهم إبراهيم بن طهمان، عالم خراسان، فقد قال إسحاق بن راهوية: كان صحيح الحديث حسن الرواية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه وهو ثقة.^(١٠) وقال ابن المبارك: أبو حمزة السكري وإبراهيم بن طهمان صحيحا العلم والحديث.^(١١) وحكى الذهبي أن ابن المبارك

١ - تهذيب التهذيب: ٣/٢.

٢ - ميزان الاعتدال: ٣٦٢/١-٣٦٣.

٣ - تقريب التهذيب: ١١٥/١.

٤ - تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١.

٥ - تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١، تهذيب التهذيب: ٣٠/٢.

٦ - تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١، تهذيب التهذيب: ٣٠/٢.

٧ - تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١، ميزان الاعتدال: ٣٦٢/١.

٨ - ميزان الاعتدال: ٣٦٢/١.

٩ - تقريب التهذيب: ١٢١/١.

١٠ - السير: ٣٨٠/٧، التهذيب: ١١٢/١.

١١ - التهذيب: ١١٣/١.

وثقة. ^(١) وقال أبو حاتم: شيخان بخراسان مُرجئان: أبو حمزة السُّكْرِي، وإبراهيم بن طَهْمَانَ، وهما ثقتان. ^(٢) ووثقه الإمام أحمد وأبو داود والدارقطني وابن معين. ^(٣)

وقال الذهبي: ثقة من علماء خراسان. ^(٤) وقال الحافظ ابن حجر: قلت:

الحَقُّ فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يَثْبُتْ علوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه بل ذكر الحَاكِمُ أنه رَجَعَ عنه ^(٥) وفي موطن آخر قال: ثقة يُغْرَب. ^(٦)

• وأما إطلاق هذا اللفظ على الراوي، ويراد بذلك: أن حديثه داخل في عموم الصَّحَّة، ولا يُراد بذلك الصَّحَّة المصطلح عليها عندهم، فَيَدْخُلُ في ذلك من يُحْكَمُ على حديثه بالحُسْن؛ فوارد في كلامهم.

ومن ذلك قول الإمام أحمد في عاصم بن علي بن عاصم بن ضَهيب الواسطي التَّيْمِي: صحيح الحديث قليل الغلط. كذا حكاه الميْمُونِي على ما نقله الحافظ ابن حجر. ^(٧)

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى صالح ابن الإمام أحمد قال:

سَمِعْتُ أَبِي يَقُول: عاصم بن علي صدوق. ^(٨)

وقد حَكَّى الحافظ ابن حجر أقوال النَّقَاد في علي بن عاصم هذا، في كتابه "التهذيب" ثم قال: صدوق ربما وهم. ^(٩)

١ - السير: ٣٧٩/٧.

٢ - السير: ٣٨١/٧.

٣ - انظر/ العلل: ٥٣٨/٢، السير: ٣٧٩/٧-٣٨٠، الكاشف: ٢١٤/١، ميزان الاعتدال: ٣٨/١.

٤ - ميزان الاعتدال: ٣٨/١.

٥ - تهذيب التهذيب: ١١٣/١.

٦ - تقريب التهذيب: ٣٦/١. قال الذهبي - رحمه الله تعالى - في الميزان: ١٤٠/٣، وإن تفرد الثقة يعد صحيحاً غريباً.

٧ - تهذيب التهذيب: ٤٤/٥.

٨ - الجرح والتعديل: ٣٤٨/٦.

٩ - تقريب التهذيب: ٣٨٤/١.

وليس هذا بغريب، فإن المتقدمين يتوسعون في إطلاق الصحة، فربما وُجد في كلامهم إطلاق الصحة على الأحاديث، أو الرواة، ولا يُراد بها ما استقر عليه اصطلاحهم فيما بعد. ولذلك لما ذكر الذهبي أقوال النقاد في إبراهيم بن طهمان، ومنهم الإمام أحمد حيث قال: هو صحيح الحديث مقارب. قال: قلت: له ما ينفرد به، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن. ^(١) وقال -رحمة الله- لما ذكر كلامهم في محمد بن طلحة بن مصرف اليمامي الكوفي المحدث: ويجيء حديثه من أدنى مراتب الصحيح ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا: صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب. والله أعلم. ^(٢)

• وأما إطلاقهم "صحيح الحديث" على من كانت سماعته صحيحة، وإن لم يكن ممن يُصحح حديثه ولا يُحسن. فقد قال الإمام الذهبي، في عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى اللخمي الاسكندراني المقرئ الشهير:

صحيح الحديث كذاب في القراءات. ^(٣)

وقال عنه في موطن آخر: سماعته للحديث من السلفي وغيره صحيحة، فأما في القراءات فليس بثقة ولا مأمون، وضع أسانيد وادعى أشياء لا وجود لها، وهاهُ غير واحد. ^(٤) وقال في موطن ثالث: وهو متهم ليس بثقة. ^(٥)

فكلمة الذهبي هذه في حال الاسكندراني هذا تفسر قوله فيه "صحيح الحديث ..."

١ - السير: ٣٨٣/٧، كذا قال الإمام الذهبي هنا، وقد قال عنه في الميزان: ٣٨/١: ثقة من خراسان. وقد نقلت كلام أئمة الجرح فيه كما مر آنفاً، ولعل مراد الإمام أحمد بقوله: مقارب أي أن حديثه يقارب حديث غيره من الثقات فقد ورد أن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- وثقه كما تراه في العلل: ٥٣٨/٢ حيث قال: وإبراهيم بن طهمان ثقة في الحديث وهو أقوى حديثاً من أبي جعفر الرازي، وقد قال أبو زرعة: كنت عند أحمد بن حنبل فذكر إبراهيم بن طهمان، وكان متكاً من عله، فجلس، وقال: لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ السير: ٣٨/٧، وقال الدارقطني: ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء. الميزان: ٣٨/١.

٢ - السير: ٣٣٩/٧.

٣ - المغني في الضعفاء: ٤٩٩/٢، وانظر ضفاء العليل: ص ٤٢٤.

٤ - ميزان الاعتدال: ٣١٨/٣.

٥ - سير أعلام النبلاء: ٣١٥/٢٢.

وقد وَرَدَ أن النّاقِدَ ربّما أَطْلَقَ على الراوي: "صحيح الحديث" وهو لا يعرفه.

فهذا عبد الخالق بن منصور يقول: قلت لابن معين ترى أن أكتب عن حَاجِبِ بن الوليد بن ميمون أبي أحمد المؤدّب الشامي؟ فيقول ابن معين: ما أعرفه وهو صحيح الحديث وأنت أعلم.^(١)

فلعل مراد ابن معين بقوله: "صحيح الحديث" أن حديثه سالم من الشُّذُوذِ والنَّكَارَةِ والمخالفة، وذلك يظهر للنّاقِدِ الماهر في الصَّنْعَةِ حينما ينظر في مرويات الرجل، ومرويات غيره من الثقات الحفّاظ، ولا يلزم من ذلك إطلاق التوثيق على ذلك الراوي الذي قيل في حديثه ذلك.

وبعد هذا فإنّ هذه اللَّفْظَةُ أينما وردت؛ فيجب أن تُفْهَمَ على ظاهرها، وهو المعنى الأول من هذه المعاني ولا يُنْتَقَلُ عنه إلا بِقَرِينَةٍ ظاهرة _ والله تعالى أعلم _ .

^١ - تهذيب التهذيب: ١١٦/٢.

"ليس به بأس" أو "لا بأس به"

بعد النَّظَر في استعمالات النَّقَاد هذ اللفظ، وجدت أنهم استعملوه لمعنيين.

• أولهما: الإشعار بأن من قِلت فيه هذه اللفظة يُكتب حديثه ويُنظر فيه.

• وثانيهما: كونها بمعنى ثقة.

• فأما إطلاق هذه اللفظة على من يُكتب حديثه، ويُنظر فيه، فهذا هو المذهب الشائع والاصطلاح المشهور ، فإنهم يجعلون هذه اللفظة في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، التي يُكتب حديث أهلها، ويُنظر فيه.(١)

• وأما إطلاق هذه اللفظة على الرواي على أنها بمعنى "ثقة" فهذا اصطلاح عُرِف عن الإمام يحيى بن معين - رحمه الله تعالى-(٢)

رَوَى الخطيب البغدادي بسنده إلى أحمد بن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان "ليس به بأس" وفلان "ضعيف"، قال: إذا قلت لك: "ليس به بأس" فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، لا يُكتب حديثه.(٣) قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - بعد ذكره هذا الكلام عن ابن معين. قلت: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث ، فإنه نسبته إلى نفسه خاصّة.(٤)

وفي كلام دُحَيْم، ما يُوافق كلام ابن معين، فإن أبا زُرْعَةَ الدَّمَشْقِي قال: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حَوْشَبَ الْفَزَارِيِّ؟ قال: لا بأس به. قال: قلت ولم لا تقول ثقة؟ ولا تعلم إلا خيراً قال: قد قلت لك إنه ثقة.(٥)

وقال الحافظ ابن حجر:

١ - انظر فتح المغيث: ١١٣/٢ ، الكفاية ص ٣٩.

٢ - انظر المناقشات حول هذا الموضوع في فتح الباقي ٨٠٧/٢ ، فتح المغيث ١١٧/٢ ، تدريب الراوي ٣٤٤/١ ، مقدمة ابن الصلاح: ١٥٩

٣ - الكفاية ص ٣٩ ، لسان الميزان ٢٤/١ ، فتح المغيث: ١١٧/٢.

٤ - مقدمة ابن الصلاح: ص ١٥٩.

٥ - فتح المغيث: ٣٩٥/١ ، تهذيب التهذيب: ٣١٥/٧.

يونس ابن أبي الفرات البصري: وثقة أبو داود، والنسائي، وقال ابن الجنيّد عن ابن معين: ليس به بأس، وهذا توثيق من ابن معين. (١)

قال الدكتور أحمد محمد نور سيف - وفقه الله - :

" والذي يَتَّبَع استعمال يحيى بن معين هذين اللفظين - يعني "ثقة" و "ليس به بأس" - في نقده الرجال وإطلاقه هذا اللفظ تارة، واللفظ الآخر تارة أخرى، والجمع بينهما أحياناً، يتأكد له ما نقله ^{ابن} أبي خيثمة عن يحيى وقد تَبَعْت هذين اللفظين في نقد ابن معين للرجال، فوجدتُ أن مدلول هذين اللفظين عنده واحد، فهو يُطلق على الرجل الواحد تارة قوله: "ثقة" وتارة "ليس به بأس"، ويجمع بينهما أحياناً... " (٢)

وقد أشار إلى ذلك، وارتضاه اللكنوي (٣) والمعلمي (٤) اليماني رحمهم الله. (٥)

لكن بقي أن يُقال إذا وُجد لابن معين جرح في ذلك الرجل، الذي وصفه بأنه: ليس به بأس، أو لا بأس به، كما وقع له في يحيى بن أبي حية أبي جناب الكلبي، فقد قال فيه: ليس به بأس (٦)، وقال مرة: صدوق (٧) وقال مرة ثالثة: ضعيف (٨) فإما أن يُقال إن ذلك من تغير الاجتهاد، وذلك لا يُخلُّ بما تقدم، وإما أن يُقال: إنَّ ليس به بأس أو لا بأس به بمعنى ثقة إذا لم يكن له كلام جارح في ذلك الرجل، فأما إذا ورد له كلام جارح في الرجل، مُنْزَلٌ له عن درجة من يُقال فيه ثقة، فحينئذ يكون لهذا المصطلح معنى غير ما قرّر آنفاً. (٩)

١ - هدي الساري ص ٤٧٨.

٢ - ابن معين وكتابه التاريخ ١/١١٣.

٣ - الرفع والتكميل ص ٢٢١.

٤ - التكيل ص ٢٥٩.

٥ - ويقول الإمام العراقي - رحمه الله تعالى - :

قلت : ولم يقل ابن معين: إن قولي - ليس به بأس - كقولي: "ثقة" حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين. إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، ولثقة مراتب. فالتعبير عنه بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة والله أعلم. فتح الباقي: ٧/٢. ولعل ما يؤيد كلام الإمام العراقي - رحمه الله تعالى - أن هذا يرد في كلام أهل العلم حيث يرون أن لفظه "لا بأس به" تفيد شيئاً من التوثيق، ومن هذا أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - قال في ترجمة إبراهيم بن أبي حرة النيصي: وقد وثقه أيضاً أبو حاتم فقال: لا بأس به. تعجيل المنفعة: ١٥.

٦ - ابن معين وكتابه التاريخ: ٢/٦٤٢.

٧ - تهذيب التهذيب: ١١/١٧٨.

٨ - سؤالات ابن الجنيّد ص ٤٣٢.

٩ - انظر شفاء العليل ص ٢٨٤.

والناظر في عبارات الإمام ابن المديني، وأحكامه على الرجال، يجد شيئاً من هذا فإنه يقول في الراوي أحياناً "ثقة لا بأس به" فيجمع بين هذين اللفظين في حق الراوي. فمن ذلك أنه قال في عباد بن كثير الرملي: "كان ثقة لا بأس به" وربما قال في الرجل: ثقة، وقال فيه مرة أخرى: لا بأس به. (١)

كما في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان. فقد سأل ابن أبي شيبة عليّ ابن المديني عنه، فقال: كان حنظلة وأخوه عمرو بن أبي سفيان ثقتين (٢) ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن المديني أنه قال في حنظلة هذا: لا بأس به. (٣) ويقول الحافظ ابن حجر في ترجمة سعدان بن بشر الجهنّي: قال ابن المديني: لا بأس به. (٤) ويقول في موطن آخر: وثقة ابن المديني وأبو حاتم. (٥)

ولكن الذي يظهر أن الناقد، حين يقول في الراوي: "ثقة لا بأس به" أو نحو هذه العبارة فإنه يريد أن الراوي ليس في الدرجة العليا من الثقة وإنما يشمل هذا الوصف، وهو من أهله؛ إذ التوثيق على درجات، والرواة على مراتب، والله أعلم.

وقد وجد في عبارات الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى - أنه يطلق "لا بأس به" على الرواة ولا يريد المعنى المشهور عندهم لهذه اللفظة وكونها من أدنى درجات التوثيق.

فقد قال في عفان بن مسلم الصّفار: وعفان لا بأس به صدوق (٦)، وهو القائل عنه: وعفان أشهر وأوثق وأصدق وأوثق من أن يقال فيه شيء مما ينسب إلى الضعف. (٧)

وعفان هذا من رجال السنة، قال عنه العجلي: ثقة ثبت صاحب سنة، وقال أبو حاتم: ثقة إمام متقن، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ثباتاً حجة، وقال ابن خراش: ثقة من خيار المسلمين. قال الحسن الزعفراني: قلت لأحمد: من تابع عفان على كذا وكذا فقال: وعفان يحتاج إلى متابعة أحد، ووثقه ابن معين. (٨) وقد ذكروا في ترجمته أخباراً تدل على ورعه في الرواية وثبته في الأخذ، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم. (٩)

١ - ميزان الاعتدال: ٣٧٠/٢.

٢ - سؤالات ابن أبي شيبة: ٩٧.

٣ - تهذيب التهذيب: ٥٤/٣.

٤ - تهذيب التهذيب: ٤٢٣/٣.

٥ - لسان الميزان: ١٩/٣، وانظر الإمام علي بن المديني: ٥٦٣.

٦ - الكامل: ٣٨٥/٥.

٧ - الكامل: ٣٨٥/٥.

٨ - تهذيب التهذيب: ٢٠٦-٢٠٩.

٩ - تقريب التهذيب: ٢٥/٢.

بل قال عن الصحابي الجليل عامر بن وائلة -أبو الطفيل-: ولو ذكرت لأبي الطفيل ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم -لطال الكتاب، وأبو الطفيل أشهر من ذاك، وله عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نحواً من عشرين حديثاً، وكان الخوارج يذمونه باتصاله بعلي بن أبي طالب، وقوله بفضله وفضل أهله وليس برواياته بأس^(١).

وإن عبارات هذا الإمام، ومنها هذه اللفظة، تحتاج إلى دراسة لمعرفة وتحديد المدلول الذي يُريده ابن عدي من ألفاظه رحمه الله.

أما عن المعنى المشهور لهذه اللفظة فهو المعنى الأول، وهو الذي استقر عليه اصطلاح علماء الجرح والتعديل، والمعنى الثاني اصطلاح خاص كما تقدم بيانه.

١ - الكامل: ٨٧/٥. وانظر التراجم الساقطة ص ٢٦.

ولا غرابة في هذا الإطلاق على هذا المعنى فقد ورد استعمال هذه اللفظة على ألسنة الصحابة -رضى الله عنهم أجمعين- في تزكية بعضهم. فقد روى البخاري، في صحيحه كتاب النكاح، باب من قال لانكاح إلا بولي. حديث معقل بن يسار -رضي الله عنه- قال: زوجت أختاً لي من رجل فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت لتخطبها، لا والله لا تعود إليك أبداً، وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه فأنزل الله هذه الآية: ﴿فلا تعضلوهن﴾. فقلت: الآن أفعل يا رسول الله، قال: فزوجها إياه، انظر صحيح البخاري رقم ٥١٣٠. ولكن لهذه اللفظة عند نقاد الحديث وحفاظه منزلة خاصة حيث أطلقت على الراوي، واستعمالها من علماء الجرح والتعديل على غير المعنى المعلوم عندهم خروج عن الإصطلاح لا بد من معرفته والتنبه له.

صدوق

من ألفاظ التعديل عند علماء الجرح والتعديل، قوهم في الراوي: "صدوق" وبعد النظر والتأمل في إطلاق أهل العلم لهذه اللفظة على الرواة، نجد أنهم أطلقوها على معانٍ متغايرة، حسبما يظهر للنّاظر المتأمل لتلك الإطلاقات، وهذه المعاني هي:

• إطلاق "صدوق" على الراوي على معنى أنه يكتب حديثه، على سبيل الاعتبار، لا على سبيل الاحتجاج.

• إطلاق "صدوق" على الراوي على معنى الاحتجاج بحديثه.

• ، ، ، ، ، بمعنى أنه ثقة.

• ، ، ، ، ، لقباً، وقد يكون ذلك على سبيل التهكم به.

• فإما إطلاق "صدوق" على الراوي، ويراد بذلك الإطلاق أن الراوي الذي قيلت فيه تلك اللفظة، يكتب حديثه على سبيل الاعتبار، لا على سبيل الاحتجاج، فيقول ابن أبي حاتم:

" وإذا قيل له - أي الراوي - إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، ويُنظر فيه... ^(١) ومعنى هذا أنه يُنظر فيه من أي مراتب الصدوق كما سيأتي ...

ويرى الإمام ابن الصلاح سداد هذا الرأي، فيقول:

هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تُشعر بشرِطة الضبط، فيُنظر في حديثه ويختبر، حتى يُعرف ضبطه ^(٢).

وهذا الرأي في غاية النفاسة، فإن الناقد العارف حين يعدل عن إطلاق عبارة التوثيق على الراوي، ويقول عنه: "صدوق" لم يعدل إلا لمعنى عائد على الضبط، والإتقان، فإن الراوي الموصوف بهذا الوصف، لا يسلم غالباً من لين، وخطأ في حديثه، أو يكون قليل الحديث ليس بالمشهور، مما يثير شبهة في نقله تحتاج إلى احتياط بالغ، وتحر شديد، للخلوص إلى تقوية حديثه، والاحتجاج به. فإن كان صدوقاً يهتم أحياناً أحتج به بشرط أن لا يكون مما أخطأ فيه، وإن كان الغالب عليه الوهم والغلط فهو الذي عناه ابن أبي حاتم بقوله السابق.

(١) - الجرح والتعديل: ٣٧/٢، مقدمة ابن الصلاح: ص ١٥٨، المقنع: ٢٨٢/١.

(٢) - مقدمة ابن الصلاح: ص ١٥٨، وانظر: المقنع: ٢٨٣/١.

ويُشير الإمام ابن أبي حاتم إلى المعنى الذي يرمى إليه عندما قال في حق "الصدوق" يكتب حديثه، ويُنظر فيه، عندما تكلم على طبقات الرواة في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" حيث يقول:

ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يُحتج بحديثه أيضاً، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الهم والخطأ والسَّهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام.^(١)

فيُنظر فيمن قيل فيه: "صدوق" من أيّ القسمين، ثم بعد ذلك يُحكم عليه بما يليق.

والسَّخاوي -رحمه الله تعالى- يجعل هذه اللفظة، من ألفاظ المرتبة الخامسة، من مراتب التعديل، يكتب حديث أهلها على سبيل الاعتبار، لا على سبيل الاحتجاج.^(٢)

• وأما إطلاق "صدوق" على الراوي، ويُراد بها الاحتجاج بحديثه فيُشير إلى هذا صَنِيع الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في كتابه "التقريب" حيث يقول:

"فأما المراتب: فأولهما: الصَّحابة... الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل، الرابعة: من قَصُر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق...."^(٣)

ويُفهم من تقسيم الحافظ هذا أن من يقول فيه: "صدوق" أنه يُحتج بحديثه، لا يكتب فحسب، وهذا ظاهر حيث إنه جعل الصدوق بعد الثقة مباشرة، وهذا الذي قال فيه: صدوق وإن كان يشترك مع الثقة في أن كل واحد منهما يُحتج بحديثه إلا أنه أقل رتبة منه في الاحتجاج كما هو معلوم، وإلى هذا تُشير عبارة الشيخ أحمد شاكر حيث يقول بعد أن ذكر المراتب التي ذكرها الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-:

"والدرجات من بعد الصَّحابة، فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجات الأولى، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يُحسِّنه الترمذي، ويسكت عليه أبو داود"^(٤) (٥)

(١) - الجرح والتعديل: ١٠، ٦/١.

(٢) - انظر فتح المغيث: ١١٦، ١١٥/٢.

(٣) - تقريب التهذيب: ٤/١.

(٤) - الباعث الحثيث: ص ١٠١.

(٥) وبعد التأمل في كلام الحافظ هذا، وكلام ابن أبي حاتم الآنف الذكر فلا يظهر تعارض بين القولين فإن الحافظ يريد بالصدوق حيث يطلق الصدوق الذي قال عنه ابن أبي حاتم: ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يُحتج بحديثه، فالصدوق عند الحافظ نوع من الصدوق عند ابن أبي حاتم، يشهد لهذا الذي =

• وأما إطلاق "صدوق" على الراوي على معنى أنه "ثقة" فذلك وارد في إطلاقاتهم. ولعل من أطلق هذا اللفظ على "الثقة" عني أن هذا الراوي وإن كان يستحق أن يُوصف بثقة، إلا أنه ليس في الدرجة العليا من التوثيق، وأحوال الرواة على درجات وإن كانوا ثقات، كما لا يخفى على المتبصّر في هذا العلم.

ومن هذا الإطلاق مارواه ابن أبي حاتم أن عبد الرحمن بن مهدي قيل له: أبو خلدّة ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة.^(١)

فالذي يظهر من عبارة ابن مهدي، أنه يريد أن يُبين أن الثقة الذي يستحق أن يُوصف بهذا الوصف، هو سفيان وشعبة، وهذان إمامان جليلان قد بلغا الغاية في الإتقان، والضبط، والعلم بالأخبار، فاستحقا الوصف بذلك. وهذا لا يعني أن أبا خلدّة ليس بثقة وإنما هو صدوق على الاصطلاح المعلوم، وإنما المراد أنه وإن كان ثقة لا يصل إلى درجة شعبة وسفيان.

قال أبو الوليد الباجي - رحمه الله تعالى -: "وإنما أراد عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله تعالى - التناهي في الإمامة، ولو لم يُوثّق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري، لقل الثقات، ولبطل معظم الآثار، وأبو خلدّة هذا: خالد بن دينار البصري...، ولكن عبد الرحمن لم يُرد أن يُبلغه مبلغ غيره ممن هو أوثق منه وأحفظ وأثبت، وذهب إلى أن يُبين أن درجته دون ذلك، ولذلك قال: كان خياراً، كان صدوقاً، وهذا معنى الثقة، إذا جَمَعَ الصّدق والخير مع الإسلام"^(٢)

ويزيد العلامة المعلمي - رحمه الله تعالى - المسألة إيضاحاً فيقول:

كلمة ابن مهدي يَظهرها مُنتقدة من وجهين:

أحدهما: أنه - أي ابن مهدي - وكافة الأئمة قبله وبعده يُطلقون كلمة "ثقة" على العدل الضابط، وإن كان دون شعبة وسفيان بكثير.

ذكرته أن الحافظ جعل الصدوق في المرتبة الرابعة، وجعل بعدها الخامسة وهي من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق سئ الحفظ أو صدوق يهمل أو ... والله أعلم.

(١) - الجرح والتعديل: ٣٧/٢، ٣٢٨/٣، الكامل: ١/١٥٩، المدخل إلى الصحيح: ص ١١٣-١١٤، وانظر مقدمة ابن الصلاح: ص ١٥٨، المقنع: ١/٢٨٤، تهذيب التهذيب: ٣/٧٧. والذي في التهذيب وأصله تهذيب الكمال: ٢٧/٤٦٦. الثقة شعبة ومسعر. وقال السخاوي في فتح المغيث: ٢/١١٨، وربما وجد في بعض الروايات عن ابن مهدي مسعر دون الثوري. وانظر السير: ٧/١٧٣ التقييد والإيضاح: ص ١٣٥، وانظر تأنيب الخطيب: ص ٣٨٣-٣٨٤.

(٢) - التعليل والتجريح: ١/٢٨٤-٢٨٥.

الثاني: أن أبا خَلْدَةَ قد قال فيه يزيد بن زُرَيْع، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، والدارقطني: ثقّه. وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم، وكلام ابن مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ... فيظهر لي أن السائل فَحَمَ كلمة "ثقة" وَرَفَعَ يده، وشَدَّها، بِحَيْثُ فهم ابن مهدي أنه يُريد أعلى الدرجات، فأجابه بحسب ذلك. فقوله: الثقة شعبة وسفيان، أراد به الثقة الكامل، الذي هو أعلى الدرجات، وذلك لا ينفي أن يقال فيمن دون شعبة وسفيان: ثقة على المعنى المعروف. وهذا بحمد الله ظاهر وإن لم أر من نبّه عليه.^(١)

وقد قال الذهبي - رحمه الله تعالى - فيه: خالد بن دينار أبو خَلْدَةَ التَّمِيمِي الحَيَّاط، وثقوه^(٢)

بل إنه يَرِدُ في كلامهم إطلاق "صدوق" على الراوي، يُريدون بذلك المدح الرفيع لذلك الراوي.

ومن هذا قول الإمام أحمد في عمران بن حُدَيْر السَّدُوسِي أبو عُبَيْدة البصري: عمران بن حُدَيْر صدوق صدوق. حكى ذلك ابن شَاهِين^(٣) وقال مرة أخرى فيه كما رواه ابن أبي حاتم، عن أبيه، عن عبد الله قال: قِيلَ لأبي وأنا أسمع: عمران بن حدير، وأبو خَلْدَةَ؟ فقال:

عمران فوقه، وكان عمران بخ بخ ثقة.^(٤)

ومنه أيضاً قوله في مُسَدَّد بن مُسْرَهْد على ما حكاه أبو زُرْعَةَ قال:

قال لي أحمد بن حنبل: مُسَدَّد صدوق. ما كتبت عنه فلا تُعَدِّه علي.^(٥)

(١) - التكميل: ص ٢٦١ وقال السخاوي في "فتح المغيث" (١١٩/٢) ونحوه ما حكاه المروزي قال: قلت لأحمد بن حنبل:

عبد الوهاب بن عطاء ثقّه؟ قال: تدري من الثقة؟ الثقة يحيى بن سعيد القطان، هذا مع توثيق ابن معين وجماعة له.

(٢) - الكاشف " ٣٦٣/١، ويقول الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي: يبدو أن البخاري: إذا قال في شخص: صدوق. يقصد

به أنه من الثقات فقد قال في إسماعيل بن آبان الوراق الأزدي أبو اسحاق: صدوق، وهو من رجال الصحيح، وثقه أحمد

والدارقطني وغيرهما، دراسات في الجرح والتعديل: ص ٣٠٧،

أقول: قد قال على بن المديني: أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلاهما في الرجال هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه.

تهذيب الكمال: ١٦٨/٢٠ ومعلوم ثناء الأئمة على هذين.

(٣) - تاريخ أسماء الثقات: ص ١٧٨، انظر تهذيب التهذيب: ١١١/٨.

(٤) - الجرح والتعديل: ٢٩٧/٦، تهذيب التهذيب: ١١١/٨.

(٥) - الجرح والتعديل: ٤٣٨/٨.

وقال اليموني: سألت أبا عبد الله الكتاب إلى مسدد، فكتب لي إليه وقال: نِعَمَ الشَّيْخُ عَافَاهُ اللهُ تَعَالَى^(١) وحكى عنه أبو زرعة أنه قال: مُسَدَّدٌ ثَقَّةٌ.^(٢)

وكذا قال يحيى بن معين في مُسَدَّدٍ هذا، فمرة قال عنه: صدوق، ومرة أخرى قال: ثقة ثقة.

قال محمد بن هارون الفلاس: سألت يحيى بن معين عن مُسَدَّدٍ فقال: صدوق.^(٣)

وقال جعفر بن أبي عثمان: قلت لابن معين: عَمَّنْ أَكْتُبُ بالبصرة؟ فقال: أَكْتُبُ عَنْ مُسَدَّدٍ، فإنه ثقة ثقة.^(٤)

ومن ذلك -أيضاً- ما رواه مسلم بسنده إلى شعبة أنه قال: شَكُّ ابنِ عونٍ أَصْدَقُ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ آخَرٍ عِنْدَكُمْ، صدوق صدوق.^(٥)

فصدوق هنا بمنزلة قوله: ثَبَّتْ، أو مُتَقَنٌ، أو حُجَّةٌ، يُرِيدُ بِهَا التَّأَكِيدَ عَلَى شِدَّةِ ضَبْطِ ابْنِ عَوْنٍ، بقرينة أول كلامه. وهو القائل في ابن عون: لأن أسمع من ابن عون حديثاً يقول فيه: أَظُنُّ أَنِّي سَمِعْتُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْمَعَ مِنْ ثَقَّةٍ غَيْرِهِ يَقُولُ: قد سمعت.^(٦) ومن الغلط في مثل هذه الحال أن يُقال: قال شعبة في ابن عون: صدوق مرة واحدة أو مرتين دون نقل صدر كلامه. وقد أثنى العلماء على ابن عون خيراً، وقد وثقه أبو حاتم، وابن سعد، والعجلي وابن أبي شيبة والنسائي وغيرهم، وقال النسائي في موطن آخر: ثقة ثبت، وقال ابن معين: ثبت.^(٧)

وقد سئل الإمام الدارقطني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، فقال: صدوق، ما رأيت فيه خلافاً إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن، قلت ويدخل في الصحيح: قال إي والله^(٨): فتأمل كيف وصفه بكونه "صدوق" ثم بعد ذلك حكم بكونه يدخل في الصحيح، وأقسم على ذلك، فهذه قرائن احتفت بهذه اللفظة -أعني صدوق- تجعل النفس تطمئن إلى أن الحكم عليه بكونه صدوق، لم يُرد بها المعنى الشائع المشهور عندهم، ومنزلة هذه

(١) - السير: ٥٩٢/١٠، طبقات الحنابلة: ٣٤١/١، تهذيب التهذيب: ٩٨/١٠.

(٢) - الجرح والتعديل: ٣٤٤/١.

(٣) - الجرح والتعديل "٤٣٨/٨"، تهذيب التهذيب: ٩٨/١٠.

(٤) - تهذيب الكمال: ٤٤٦/٢٧، السير: ٥٩٢/١٠، تهذيب التهذيب: ٩٨/١٠.

(٥) - كتاب التمييز: ص ١٧٧.

(٦) - تهذيب التهذيب: ٣٠٥/٥.

(٧) - تهذيب التهذيب: ٣٠٥/٥. وانظر: الكاشف: ٣٤/١.

(٨) - سؤالات الحاكم للدارقطني: ص ١٠٥-١٠٦، ميزان الاعتدال: ١٨١/١، السير: ٤١٧/١٣.

اللفظة في سلم الجرح والتعديل. خاصة وأن الذهبي - رحمه الله تعالى - قال: وقد احتج بالدبري أبو عوانة في صحيحه، وغيره، وأكثر عنه الطبراني، ورمز له بـ "صح" كما تراه في "الميزان" ^(١).

وقريب من هذا ما ورد في كلام الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى - فإنه أحياناً يطلق على الراوي: "صدوق" على غير ما هو مشهور، وربما قرّن هذه اللفظة بلفظة تفيّد توثيق الراوي، أو أنه مدح الراوي في موطن آخر مما يدل على ذلك.

فمن هذا قوله في "سعيد بن كثير بن عفير" وهو عند الناس صدوق ثقة ^(٢).

ويقول في عَفَّان بن مُسلم الصغفار: وعَفَّان لا بأس به صدوق. ^(٣) وفي مَوْطَن آخر قال فيه: وعَفَّان أشهر وأوثق وأصدق وأوثق من أن يقال فيه شيء مما ينسب إلى الضعف. ^(٤)

• وأما إطلاق هذه اللفظة "صدوق" على الراوي لقباً فقد يكون هذا اللقب على ظاهره بما تفيده هذه الصيغة من المبالغة في وصف الراوي بالصدق، وقد يكون هذا اللقب على سبيل التهكم بالراوي. فذلك وارد في ألقاب الرواه.

فهذا مَكِّي بن إبراهيم البلخي، شيخ الامام البخاري، لقب بالصدوق. ^(٥)

(١) - ميزان الاعتدال: ١/١٨١. وقال ابن الصلاح وهو يتكلم عن المختلطين: عبدالرزاق بن همام ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان يلحن فيتلحن، فسماع من سمع منه بعد ماعمي لاشي. قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره... قلست وقد وجدت فيما روى عن الطبراني عن إسحق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استكرتها جداً، فأحلت أمرها على ذلك فإن سماع الدبري منه متأخر جداً... مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٥٠-٤٦٠

(٢) - الكامل: ٤١١/٣.

(٣) - الكامل: ٣٨٥/٥.

(٤) - الكامل: ٣٨٥/٥. وهذا الإمام ابن حبان - رحمه الله تعالى - يذكر في كتابه: كتاب الثقات "بعض الرواة ثم يعقب على ذكرهم في هذا الكتاب بقوله: صدوق. ومن ذلك ما في ثقاته: ١٥٥/٦، قال: جسر بن الحسن الفزاري شيخ يروي عن نافع روى عنه الاوزاعي وليس هذا بجسر بن فرقد القصاب ذلك ضعيف وهذا صدوق. ومنه ما في ٣٦٢/٦ قال: سعيد بن زربي يروي عن مجاهد، روى عنه القاسم بن مالك المزني وليس هذا بسعيد بن زربي صاحب ثابت، وذاك ضعيف وهذا صدوق. ومنه ما في ٤٠٦/٦ قال: سفيان بن عامر شيخ من أهل ترمذ صدوق. وانظر ترجمة عبدا لله بن الحسين ٢٤/٧، وعبدا لله بن نافع ٥٤/٧.

(٥) - نزهة الألباب: ٤٢٣/١.

وهذا يُونس بن محمد الكذوب، لُقِبَ بالصدوق، تَهَكُّمًا على سَبِيلِ الضِّدَّةِ، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: الصَّدوق اسمه يُونس، وَوَهُم من زَعَم أنه يُونس بن محمد المؤدَّب، وإنما هو آخر كان كثير الكذب جدًّا، وكان معاصرًا ليونس بن محمد المؤدَّب، فقليل له يُونس الصَّدوق تلقياً له بالضد. (١)

وقد وَرَدَ أن الذي لُقِبَ بهذا اللقب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - قال السَّخَاوي: لُقِبَ أحمد بالصدوق، ولم يكن صدوقًا، وإنما قِيلَ له ذلك على سَبِيلِ التَّهَكُّمِ، كما صَرَّحَ به عبد الله بن أحمد، فقال: إِنَّ أَبَاهُ عَنِي بالصدوق الكذوب مَقْلُوب. (٢)، (٣)

وبعد معرفة هذه المعاني التي تُطْلَقُ عليها هذه اللفظة فيجب التَّنَبُّه إلى أَنَّ المعنى المشهور الذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين وهو أن حديث "الصدوق" يُكْتَبُ على سَبِيلِ الاحتجاج كما تَقَدَّمَ تقريره عن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .

(١) - نزهة الألباب: ٤٢٢/١، انظر ميزان الاعتدال: ٤٨٥/٤، تهذيب التهذيب: ٣٩٣/١١.

(٢) - فتح المغيث: ٢٢٣/٤، وانظر العلل لأحمد: ٣٩٩/١، الضعفاء الكبير: ٤٦٢/٤، الكامل لابن عدي: ١٧٩/٧، لسان الميزان: ٤٠٩/٦.

(٣) - وَمَنْ عُرِفَ بالصدوق عبد الله بن كثير أبو محمد البغدادي المقرئ انظر غاية النهاية ٤٤٥/١، حاشية نزهة الألباب

شيخ

من ألفاظ علماء الجرح والتعديل التي يطلقونها على الرواة قولهم: شيخ، وبعد التأمل والنظر في استعمالاتهم ومواقع كلامهم، تبين لي أن أولئك العلماء النقاد يطلقون هذه اللفظة على معانٍ متغايرة.

• فالمشهور أنها لفظ من ألفاظ التعديل المُشعرة بالقرب من التجريح.

• ومنهم من يطلقها على الرواي على معنى كبر سنّه، وتقدّمه في ذلك على غيره.

• ومنهم من يطلقها على الثقات.

• ومنهم من يطلقها على "مجهول الحال".

• فأما كون هذه اللفظة من ألفاظ التعديل للراوي، فهذا هو المشهور في اصطلاح أئمة الجرح والتعديل، إلا أنها من أدنى مراتب التعديل، يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-:

"وأدناها -أي أدنى مراتب التعديل- ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ..."^(١)

ويقول الإمام الذهبي في مقدمة "الميزان" ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق.^(٢)

ولما تزجّم -رحمه الله- للعبّاس بن الفضل العدني، نزيل "البصرة" قال: سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ، فقلوله: هو شيخ ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا -يعني "ميزان الاعتدال"- أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالأستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: يكتب حديثه، أي ليس هو بحجة.^(٣)

(١) - نزهة النظر : ص ١٨٩.

(٢) - ميزان الاعتدال: ٣/١ - ٤.

(٣) - ميزان الاعتدال: ٣٨٥/٢، وانظر الجرح والتعديل: ٢١٣/٦.

ولهذا فإنَّ الإمام السَّخَاوِي جعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، يُكتب حديث أهلها للاعتبار، والاستشهاد.^(١)

وبالنَّظر في كلام أئمة الجرح والتَّعديل على الرجال، نجد هذا الاستعمال عندهم، فهذا ابن أبي حاتم يقول في ترجمة شَيْبِ بْنِ بَشْرِ الْبَجَلِيِّ: روى عن أنس، وعكرمة روى عنه إِسْرَائِيلُ، وَعَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو عَاصِمِ النَّيْلِ، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو لَيْنٌ الحديث، حديثه حديث الشيوخ.^(٢)

فظهر من قول أبي حاتم، هذا أَنَّ هذه اللفظة تدل على لَيْنٍ في الراوي، فإنه لَيْنٌ حديثه ثم، أخبر أن حديثه كحديث الشيوخ.^(٣)

(١) - فتح المغيث: ١١٤/٢، ١١٦-١١٧.

(٢) - الجرح والتعديل: ٣٥٧/٤، وانظر تهذيب التهذيب: ٢٦٩/٤.

(٣) - الجرح والتعديل: ٣٧/٢، وقال ابن القطان وهو يتكلم عن طالب بن حجر أبي حجر: وسئل عنه الرازيان فقالا: شيخ، يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم وإنما هو صاحب رواية. نصب الراية: ٢٣٣/٤، الجرح والتعديل: ٤٩٦/٤. نجد كثيراً في كتب الجرح والتعديل قول بعض الأئمة: اتهموا حديث الشيوخ، أو لا تكتب عن فلان لأنه شيخ ونحو هذه العبارات التي تدل على نوع جرح فيمن قيل فيه ذلك عند من قال ذلك أو رآه. ولا يلزم من هذا طرح الراوي جملة، ولا صحة ذلك في واقع الأمر. فهذا جعفر بن محمد الطيالسي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: لو أدركت أنت زيد بن الحباب وأبا أحمد الزبيري لم تكتب عنهم. قلنا لجعفر: لم؟ قال: إنما كانوا شيوخاً، تاريخ بغداد: ١٨٧/٧-١٨٨، ويوجه الخطيب البغدادي هذا بأن جعفر أ صعب الأخذ فلشدته في الأخذ لا يكتب عن هذين في نظر ابن معين، وإلا فإن ابن معين وتقهما كما في التهذيب: ٣٤٨/٣، ٢٢٧/٩.

ولعل مراده بكونهما من الشيوخ، أنهما من أصحاب العبادة والزهد، وقد وقع لهما شيء من الوهم -ومن الذي يسلم منه- فقد قال الذهبي في زيد بن الحباب: العابد الثقة، الميزان: ١٠٠/٢، وقال أحمد: صدوق كثير الخطأ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ يعتبر حديثه إذا روي عن المشاهير وأما روايته عن الجاهيل ففيها المناكير. التهذيب: ٣٤٨/٣، وفي الكاشف: ٤١٥/١: لم يكن به بأس قد بهم، وقال الحافظ في التقريب: ٢٨٣/١: صدوق يخطئ في حديث الثوري، ومع هذا كله فقد أطلق توثيقه علي بن المديني، والعجلي، وابن معين، وأبو جعفر السبكي، وأحمد بن صالح، والدارقطني، وابن مأكولا، وعثمان ابن أبي شيبة. تهذيب التهذيب: ٣٤٨/٣. وزيد هذا من رجال مسلم والأربعة.

وكذا القول في محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري. فقد قال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام، وقال أحمد كان كثير الخطأ في حيث سفيان: التهذيب: ٢٢٧/٩-٢٢٨، وقال الحافظ في التقريب: ١٧٦/٢ ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري. وأبو أحمد الزبيري هذا من رجال الستة، يقول الحافظ ابن حجر في هدي الساري: ص ٤٦٢: ما أظن البخاري أخرج له شيئاً من أفرادة عن سفيان. ومع هذا فقد وثقه ابن ثمر وابن معين والعجلي وابن قانع. تهذيب التهذيب: ٢٢٧/٩-٢٢٨.

ويوجه الحافظ الخطيب البغدادي سبب مقاله ابن معين لجعفر الطيالسي، بأن جعفر شديد في الأخذ عن الشيوخ فيقول: وكان -أي جعفر- ثقة ثبتاً صعب الأخذ حسن الحفظ. تاريخ بغداد: ١٨٨/٧، وعنه السير: ٣٤٧/١٣ وانظر شفاء العليل:

لذا قال ابن أبي حاتم : وَوَجَدْتُ الْأَلْفَاظَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى مَرَاتِبٍ شَتَّى... وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يُكتب حديثه ويُنظر فيه.^(١)

• وأما إطلاق هذا اللفظ "شيخ" على الراوي على معنى كِبَرِ سِنِّه، وَقِدَمِهِ، فموجود في استعمالاتهم لهذه اللفظة.

قال الإمام ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتْبَةَ الْمَسْعُودِي:

.... وقال ابن عُثْمَر: كان ثقة، واختلط بآخره، سمع منه ابن مهدي، ويَزِيد بن هارون أحاديث مُختلطة، وما روى عنه الشُّيُوخ فهو مُستقيم.^(٢)

فالظاهر أن مُرادَه بالشيوخ هنا تَلَامَذَتَه الْكِبَار الذين سمعوا منه قديماً قبل اختلاطه.

والذي يدل على هذا أن الإمام ابن سعد قال في الْمَسْعُودِي هذا: كان ثقة كثير الحديث، إلا أنه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة.^(٣)

ويقول الإمام أحمد: سَمَاعٌ وَكَيْعٌ مِنَ الْمَسْعُودِي بِالْكُوفَةِ قَدِيمٌ، وَأَبُو نُعَيْمٍ أَيْضاً، وَإِنَّمَا اخْتَلَطَ الْمَسْعُودِي بِبَغْدَادٍ. وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ، فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ.^(٤)

وهذا الإطلاق جارٍ على سَنَنِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمَا؛ فَإِنَّ الشَّيْخَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ يُطْلَقُ عَلَى الَّذِي اسْتَبَانَ فِيهِ السَّنُّ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ الشَّيْبُ كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ.^(٥)

== ومن ذلك ما حكاه أحمد بن خالد الخلال، قال: قلت لأحمد حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي وصالح بن حيّان عن ابن بريدة قال: شربت مع أنس الطلاء على النصف، فغضب أحمد وقال: لا نرى هذا في كتاب إلا خرقته أو حكته ما أعلم في تحليل النبيذ حديثاً صحيحاً، اتهموا حديث الشيوخ. تهذيب التهذيب: ٣٣٨/٤. وقد قال أبو حاتم في صالح بن حيّان: شيخ ليس بالقوي، وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي وهو في عداد الشيوخ وقال ابن معين وأبو داود: ضعيف، وقال النسائي والدولابي: ليس بثقة. وقال البخاري: فيه نظر. تهذيب التهذيب: ٣٣٨/٤.

(١) الجرح والتعديل: ٣٧/٢.

(٢) - الجرح والتعديل: ٢٥١/٥، وانظر: تهذيب الكمال: ٢٢٤/١٧، تهذيب التهذيب: ١٩١/٦.

(٣) - طبقات ابن سعد: ٢٤٦/٦، وانظر تهذيب الكمال: ٢٢٥/١٧، تهذيب التهذيب: ١٩١/٦.

(٤) - العلل: ٢٣٥/١، ٥٠/٣، وانظر: تهذيب الكمال: ٢٢٢/١٧.

(٥) - لسان العرب: ٣١/٣، وانظر معجم مقاييس اللغة: ٢٣٤/٣. لغزى الباب: ٣٨٩/٢.

وقال الراغب: يُقال لمن طَعَن في السَّن: الشيخ... قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(١) ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ

كَثِيرٌ﴾^(٢)،^(٣)

وقال النَّمْرُ بن تَوَلَّب - وقد عاش مائتي سنة حتى أنكر بعض عقله -:

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي وَرَأَيْتَنِي مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَلِي الَّذِي أَتَبَدَّلُ

وَتَسَمِّيَتِي شَيْخًا وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُ لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ^(٤)

ولهذا لما قال الإمام الترمذي في الحارث بن وَجَّيْه: هو شيخ ليس بذاك.^(٥)

قال الطَّبِيُّ: أي شيخ كبير غَلَبَ عليه النِّسيان، ليس بذاك المقَام الذي يُوثق به، أي روايته ليست

بقوية.^(٦)

وقال المُبَارَكفوري: قلت: الظاهر أن مراد الترمذي بقوله هو شيخ: معناه اللُّغوي لا معناه المصطلح عليه

عند الخَدَّثين، وإليه أشار الطَّبِيُّ بقوله: أي شيخ كبير غَلَبَ عليه النِّسيان.^(٧)

• وأما إطلاقها على الثقات فوارد في كلام بعضهم، فهذا الحاكم يقول في علي بن سعيد بن جرير بن

ذَكْوَانَ النسائي أبي الحسن: محدث عصره كتب بالحجاز والشام والعراقين وخراسان، سمعت أبا سعيد عبدالرحمن

(١) - سورة هود: آية: ٧٢.

(٢) - سورة القصص: آية: ٢٣.

(٣) - المفردات: ص ٤٦٩، وانظر الحطة: ص ٢٤٥.

(٤) - كتاب المعمرين: ص ٦٣.

(٥) - سنن الترمذي ابواب الطهارة باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة: ١/١٧٨.

(٦) - تحفة الأحوذى: ١/٣٩٧.

(٧) - تحفة الأحوذى: ١/٣٩٨. وقد استشكل القاري هذه العبارة فقال: وظاهرة يقتضي أن قوله: وهو شيخ للجرح، وهو

مخالف لما عليه عامة أصحاب الجرح والتعديل من أن قوهم: شيخ من ألفاظ مراتب التعديل. فعلى هذا يجيء إشكال آخر في

قول الترمذي، لأن قوهم: ليس بذاك من ألفاظ الجرح اتفاقاً. فالجمع بينهما في شخص واحد جمع بين المتنافيين. فالصواب أن

يحمل قوله: وهو شيخ على الجرح بقريئة مقارنته بقوله: ليس بذاك، وإن كان من ألفاظ التعديل وإشعاره بالجرح لأنهم وإن

عدوه في ألفاظ التعديل صرحوا أيضاً بإشعاره بالقرب من التجريح، أو نقول: لا بد في كون الشخص ثقة من شيئين: العدالة

والضبط كما بين في موضعه فإذا وجد في الشخص العدالة دون الضبط يجوز أن يعدل باعتبار الصفه الأولى، ويجوز أن يجرح

باعتبار الصفه الثانية، فإذا كان كذلك لا يكون الجمع بينهما جمعاً بين المتنافيين، كذا في السيد جمال الدين - رحمه الله تعالى -

المرقاة: ٣٧/٢، تحفة الأحوذى: ١/٣٥٩.

ابن أحمد يقول: سمعت زَنْجَوِيَّة بن محمد يقول: حدثنا علي بن سَعِيد النَّسَوِي بنيسابور، وقال لنا محمد بن يحيى: اكتبوا عن هذا الشيخ، فإنه شيخ ثقة يُشبه المشايخ.^(١)

وعلي بن سعيد هذا من رجال النسائي، قال عنه النسائي: صدوق^(٢) وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان متقناً من جلساء أحمد^(٣) وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٤)، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق صاحب حديث.^(٥)

فهو وإن لم يُصَرَّح أحد بتوثيقه إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات، فالذي يظهر أن محمد بن يحيى يرى أنه ثقة خاصة وأنه أمر بالكتابة عنه.

ومن ذلك أيضاً ما رواه الحاكم بسنده إلى علي بن حَشْرَم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل. فقال: ياسبحان الله، الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ.^(٦)

فليس مراده بالشيوخ هنا ما اشتهر من معناها عند علماء الجرح والتعديل قطعاً، فإن الأعمش أحد الأعلام الأئمة الثقات ما نقموا عليه إلا التدليس كذا قال الذهبي.^(٧)

وهو من رجال السِّتَّة، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس.^(٨) ووكيع الذي قال عنه ما تقدم من تلامذته.

(١) - تهذيب الكمال: ٤٤٩/٢٠.

(٢) - تهذيب الكمال: ٤٤٩/٢٠.

(٣) - الثقات: ٤٧٤/٨.

(٤) - الجرح والتعديل: ١٨٩/٦.

(٥) - التقریب: ٣٧/٢.

(٦) - معرفة علوم الحديث: ص ١١، ورواه الراهمهرمزي في المحدث الفاضل: ص ٢٣٨، وانظر الاعتبار: ص ٢٥، وقال ابن الأثير في جامع الأصول: ٦٢/١: فهذا من طريق الفقهاء رباعي إلى ابن مسعود وثنائي من طريق المشايخ، ومع ذلك قدم الرباعي لأجل فقه رجاله أ.هـ.

أقول وذلك أن علو الاسناد على مراتب: منها: ما هو بقلة العدد، ومنها: ما هو بثقة الرواة، ومنها: ما هو بفقه الرواة، ومنها: ما هو باشتهار الرواة، ومنها ما يجمع هذه الأوصاف أو بعضها.

(٧) - الكاشف: ٤٦٤/١، ميزان الاعتدال: ٢٢٤/٢.

(٨) - تقريب التهذيب: ٣٣١/١.

وأما شَيْقِيقُ بنِ سَلَمَةَ -أبو وائل- فقد وثقه ابن معين وقال: لا يُسأل عن مثله، وقال وكيع: كان ثقةً ووثقه ابن سعد، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، وقد أدرك النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يرَه، ورَوَى عن جماعة من الصَّحابة، وهو من رجال السُّنَّة. ^(١)

فإذا عَرَفْنَا ما لَهْذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ إِمَامَةٍ فِي الدِّينِ وَجَلَالَةٍ، وَمَاذَا قَالَ فِيهِمَا أُنَمَّةُ الْحَدِيثِ وَنُقَادُ الْأَثَرِ، وَجَبَ مَحَلُّ كَلَامٍ وَكَيْعُ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى مَعْنَى يَلِيْقُ بِهِمَا، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ مُرَادَ وَكَيْعٍ أَنَّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ لَيْسَا فِي الْفَقْهِ بِمِثْلِ مَا يَقَالُ عَنْهُمَا فَقَهَاءُ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي سَفِيَانٍ وَمَنْصُورٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَعَلْقَمَةَ، فَإِنْ هُوَ لَاءُ جَمْعُوا إِلَى إِتْقَانِهِمْ وَحِفْظِهِمْ الْفَقْهَ حَتَّى اسْتَهْرَبُوا بِهِ، وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، وَشَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، فَقَدْ غَلَبَ عَلَيْهِمَا التَّحْدِيثُ وَالْحِفْظُ لِلْحَدِيثِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِعَيْبٍ يَعَابَانِ بِهِ. يُؤَيِّدُ مَا قُلْتُهُ أَنَّ الْإِمَامَ الْحَازِمِيَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- ذَكَرَ أَثَرَ وَكَيْعَ هَذَا فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحاتِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، حَيْثُ قَالَ: الْوَجْهِ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ يَكُونُ رِوَاةُ أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، فَقَهَاءُ عَارِفَيْنِ بِاجْتِنَاءِ الْأَحْكَامِ مِنْ مُثَمَّرَاتِ الْأَلْفَاظِ فَالَا سَتَرَوَاحَ إِلَى حَدِيثِ الْفُقَهَاءِ أَوَّلَى. ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرَ وَكَيْعِ هَذَا. (٢) وَقَدْ جَاءَ فِي عِبَارَةِ أَبِي حَاتِمٍ قَوْلُهُ: وَكَانَ سُلَيْمَانٌ -يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ- قَلَّ مَنْ يَرْضَى مِنَ الْمَشَايخِ، فَإِذَا رَأَيْتَهُ يَرْوِي عَنْ شَيْخٍ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ ثِقَةٌ. (٣)

ومن المشهور عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - قوله:

شَيْخَانِ كَانَ النَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ فِيهِمَا وَيَذْكُرُونَهُمَا، وَكُنَّا نَلْقَى مِنَ النَّاسِ فِي أَمْرِهِمَا مَا أَلَّهِ بِهِ عَلِيمٌ، قَامَا لِلَّهِ بِأَمْرٍ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدٌ، أَوْ كَبِيرٍ أَحَدٍ مِثْلَ مَا قَامَا بِهِ، عَفَّانٌ، وَأَبُو نُعَيْمٍ.^(٤)

(١) - تهذيب التهذيب: ٣١٧/٤-٣١٨.

(٢) - الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار: ص ٢٥-٢٧ وقد بوب الرامهرمزي على هذا الأثر بقوله: "القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية" ثم ذكر آثاراً عن السلف تدل على اهتمامهم باخذث الفقيه وملازمته والأخذ عنه، ومنها ما رواه بسنده إلى قابوس قال: قلت لأبي: كيف تأتي علقمة وتدع أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ؟ فقال: يا بني لأن أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- يستفتونه. احدث الفاضل: ص ٢٣٨

وللعلماء كلام طويل في الراوي هل يشترط لقبول خبره أن يكون فقيها أولا يشترط ذلك.

والمقرر في أصول مالك وأبي حنيفة أنهما لا يقبلان رواية غير الفقيه وبعضهم يقيده عن أبي حنيفة بما إذا خالفت رواية غير الفقيه القياس وبهذه القاعدة ردوا كثيراً من أحاديث أبي هريرة - رضي الله عنه - بدعوى أنه غير فقيه وان روايته مخالفة للقياس. وجزم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بأن هذا مخالف للصواب. مذكورة في أصول الفقه: ص ١٤٢-١٤٤ وهذا القول عند الحنفية عام في الصحابة وغيرهم من الرواة، انظر تيسير التحرير: ٥٢١٣-٥٤، كشف الاسرار: ٣٣٧/٢. وانظر شرح الكوكب المنير: ٣٦٧/٢.

(٣) - الجرح والتعديل: ٢٥٥/٧.

(٤) - تهذيب التهذيب: ٢٤٧/٨، ويعني الإمام أحمد بالكلام فيهما لأنهما كانا يأخذان الأجرة على التحديث، وبقيامهما عدم الإجابة في المحنة.

وَيَرُدُّ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي عِبَارَاتِ الْإِمَامِ الْعِجْلِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَإِنَّهُ يَصِفُ الرَّاويَ بِأَنَّهُ ثَقَّةٌ، وَرَبَّمَا قَالَ: ثَقَّةٌ ثَبَتَ ثُمَّ يَجْعَلُهُ فِي عَدَدِ الشُّيُوخِ، إِلَّا أَنَّ الْعِجْلِيَّ يَشِيرُ إِلَى قَلَّةِ حَدِيثِ الرَّاويِ الَّذِي يَجْعَلُهُ فِي عَدَدِ الشُّيُوخِ، فَلَعَلَّهُ مَا قَالَ فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قَلَّةِ حَدِيثِهِ، مَعَ تَعَبُدِ الرَّاويِ، وَصَلَاحِهِ إِضَافَةً إِلَى اتِّقَانِهِ وَضَبْطِهِ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي جَمَاعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ: ثَقَّةٌ ثَبَتَ إِلَّا أَنَّ رِبْعَاءَ - يَعْنِي أَخَاهُ - أَرْفَعَ مِنْهُ فِي الْعِبَادَةِ وَهُمَا فِي عَدَدِ الشُّيُوخِ لَيْسَ حَدِيثُهُمَا بِكَثِيرٍ، وَجَمَاعُ كُوفِي ثَقَّةٌ. (١)

وَقَالَ أَيْضًا فِي زَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ الْيَافِي: كُوفِي ثَقَّةٌ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ... وَكَانَ فِي عَدَدِ الشُّيُوخِ، لَيْسَ بِكَثِيرٍ الْحَدِيثِ. (٢)

وَمِنْ نَظَرٍ فِي كِتَابِهِ فِي الثَّقَاتِ وَجَدَ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ شَائِعًا مُمْتَشِرًا، وَهَذَانِ الرَّجُلَانِ - أَعْنِي جَمَاعَ بْنَ زَيْدٍ مِنْ رِجَالِ السُّنَّةِ، كِلَاهُمَا ثَقَّةٌ. قَالَ الْخَافِظُ فِي الْأَوَّلِ: ثَقَّةٌ فَاضِلٌ. (٣) وَقَالَ فِي الثَّانِي: ثَقَّةٌ ثَبَتَ عَابِدٌ. (٤)

فَلَعَلَّ الْعِجْلِيَّ يَقْصِدُ بِقَوْلِهِ: هُمَا فِي عَدَدِ الشُّيُوخِ، الْإِشَارَةَ إِلَى عِبَادَتِهِمَا، وَزَهْدِهِمَا، وَصَلَاحِهِمَا، وَقَدْ أَدَّى هَذَا إِلَى قَلَّةِ مَرْوِيَّاتِهِمَا، كَمَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى الْعِبَادِ.

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: وَالشُّيُوخُ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ عِبَارَةٌ عَمَّنْ دُونَ الْأَثَمَةِ وَالْخَفَافِ وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمْ الثَّقَةُ وَغَيْرُهُ. (٥)

وَأَمَّا إِطْلَاقُ هَذَا اللَّفْظِ "شَيْخٌ" عَلَى الرَّاويِ الَّذِي جُهِّلَتْ حَالُهُ "مَجْهُولُ الْحَالِ" فَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهُوَ يُتْرَجَمُ لِمَالِكِ بْنِ الْخَيْرِ الزُّبَايْدِيِّ الْمِصْرِيِّ:

مَحَلُّهُ الصَّدَقُ.. رَوَى عَنْهُ حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ وَهُوَ مِنْ طَبَقَتِهِ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، وَرِشْدَيْنٌ، قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: هُوَ مِمَّنْ لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ - يُرِيدُ أَنَّهُ مَا نَصَّ أَحَدٌ عَلَى أَنَّهُ ثَقَّةٌ - وَفِي رِوَاةِ الصَّحِيحِينَ عَدَدُ كَثِيرٍ مَا عَلِمْنَا أَنَّ

(١) - معرفه الثقات : ٢٦٥/١.

(٢) - معرفة الثقات : ٣٦٧/١.

(٣) - تقريب التهذيب : ١٢٤/١.

(٤) - تقريب التهذيب : ٢٥٧/١.

(٥) - شرح العلل : ٤٦١/١. وانظر "المعرفة والتاريخ" : ٧٢٧/١. وانظر : شرح العلل : ٤٧٦/١، وضياء السيرة : ٢٤٧/٢.

متى ابارى لابن رجب : ٣٢/١.

أحداً نصَّ على توثيقهم^(١) والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولمَّا يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح^(٢).

ولما قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن "طالِب بن حُجَيْر أبي حُجَيْر" فقالا: هو شيخ^(٣).

قال ابن القَطَّان: يعينان بذلك أنه ليس من أهل العلم وإنما هو صاحب رواية^(٤). وقال في موطن آخر: مجهول الحال^(٥).

وقد بحثُ فلم أجد أحداً تكلم عليه بجرح أو تعديل سوى أن الترمذي روى له حديثاً ثم قال: حسن غريب^(٦).

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر أنه قال: هو عندهم من الشيوخ ثقة^(٧). وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٨) وحكم عليه الحافظ بأنه صدوق^(٩).

فهل يعني أبو حاتم وأبو زرعة أن الرجل شيخ على ما هو مشهور عند نقاد الحديث والأثر، أو أن هذا الرجل كما قال ابن القَطَّان؟ فإن عنيًا ما ذكره ابن القَطَّان فيها ونعمت، وإلا فإن الذهبي - رحمه الله - أفاد بعبارة السابقة أن هذه اللفظة تُطلق على من جهلت حاله كما لا يخفى على من أمعن النظر.. والله أعلم.

بعد هذا أن هذه اللفظة من ألفاظ تعديل

ولا يخفى أن تعديل هذه اللفظة من ألفاظ الرواة يُكتب حديث أهلها للاعتبار والاستشهاد، وهي من ألفاظ المرتبة السادسة عند الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - .

(١) - قال الحافظ ابن حجر: بل هذا شئ نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرج له في الاستشهاد. لسان الميزان: ٦/٥-٧.

(٢) - ميزان الاعتدال: ٤٢٦/٣، فتح المغيث: ١٣/٢. قال السخاوي: لكن قد تعقبه شيخنا بقوله: مانسبه للجمهور لم يصرح

به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه. فتح المغيث: ١٣/٢.

(٣) - الجرح والتعديل: ٤٩٦/٤.

(٤) - نصب الراية: ٢٣٣/٤.

(٥) - نصب الراية: ٢٣٣/٤، تهذيب التهذيب: ٨/٥.

(٦) - سنن الترمذي، كتاب الجهاد، باب ما جاء في السيوف وحليتها رقم (١٦٩٠) (١٧٣/٤). وحديثه هذا: دخل رسول الله

- يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضه... ذكره الذهبي في الميزان: ٣٣٣/٢، وقال قال الحافظ أبو الحسن بن القطن:

هو عندي ضعيف لا حسن، وصدق أبو الحسن. قلت - أي الذهبي - تفرد طالب به، وهو صالح الأمر إن شاء الله، وهذا

منكر فما علمنا في حلية سيفه صلى الله عليه وسلم ذهباً. وانظر: نصب الراية: ٢٣٣/٤.

(٧) - تهذيب التهذيب: ٨/٥.

(٨) - الثقات: ٣٢٨/٨.

(٩) - تقريب التهذيب: ٣٧٧/١.

صالح

يَرُدُّ في عبارات أئمة الجرح والتعديل، ونُقَاد الحديث هذا اللفظ "صالح" وبعد النظر والتأمل والوقوف على إطلاقات علماء الحديث هذا اللفظ، وَجَدْتُ أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ هذا اللفظ على الرواة والأحاديث، أي:

• إِنَّ هذا الراوي الذي قيل فيه ذلك إما أنه صالح في نفسه مستقيم في عبادته ، أو أنه صالح في روايته فتكون حينئذ بمعنى "صالح الحديث".

• وتطلق أيضاً على الأحاديث لبيان منزلتها من حيث الاحتجاج وعدمه.

• فأما إطلاق هذا اللفظ على الرواة ، فإننا نجدُ :

أَنَّ علماء الحديث يُطْلِقُونَ هذا اللفظ على الراوي يَعْنُونَ به أن هذا الراوي صالح في دينه، مستقيم في طاعته، وعلى هذا فلا تُفِيد هذه اللفظة على هذا الوجه كشفاً عن حقيقة الراوي، وبيان منزلته من جهة الجرح والتعديل المؤثر في الرواية قبولاً ورداً.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-:

وقول الخليلي: إنه -أي يحيى بن محمد بن قيس الخاربي- شيخ صالح، أراد به في دينه لا في حديثه، لأن من عادتهم إذا أرادوا وَصَفَ الراوي بالصلاحية في الحديث قَيَّدُوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يُريدون به الديانة.. والله أعلم.^(١) وذلك أن الرجل قد يكون صالحاً في نفسه وليس بشيء في الرواية. ومن ذلك أن أبا زرعة الرازي سئل عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي فقال: صالح.^(٢)

يقول الحافظ ابن حجر، معلقاً على قول أبي زرعة: يعني في دينه لا في حديثه.^(٣)
وقد ذكر الذهبي -رحمه الله- أقوال النقاد في الحنظلي هذا، ثم قال: قلت وكان ذا عبادة وصلاح.^(٤)

(١) -النكت على ابن الصلاح: ٦٨٠/٢، التهذيب: ٢٤٠/١١، وانظر الإرشاد: ١٧٣/١، التقييد والايضاح ص ١٠٨.

(٢) - الجرح والتعديل: ٢٠٨/٢.

(٣) -تهذيب التهذيب: ١٩٥/١. وانظر التكميل: ص ٤١١.

(٤) -ميزان الاعتدال: ١٨٠/١.

وقال الحافظ بن حجر: ضعيف.^(١)

ويؤيد كلام الحافظ ابن حجر مارواه الخطيب البغدادي بسنده إلى عمرو بن محمد الناقذ، قال: سمعت وكيعاً وسأله رجل فقال له: يا أبا سفيان تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي، عن الشعبي، في رجل حجَّ عن غيره ثم حج عن نفسه؟ قال: من يرويه؟ قال: وهب بن إسماعيل، قال: ذلك رجل صالح: وللحديث رجال.^(٢)

وإذا كان ما تقدم هو الغالب على استعمال هذا اللفظ إلا أنه قد ورد في كلام بعضهم، ما يدل على أنهم ربما أطلقوا "صالح" على الراوي على معنى صلاحية حديثه للاستشهاد، والاعتبار، على ما هو المشهور في "صالح الحديث"،^(٣)

فهذا ابن أبي حاتم يقول: سألت أبي عن عمر بن ربيعة التغلبي؟ فقال: صالح الحديث، فقلت: تقوم به الحجة؟ فقال: لا، ولكن صالح.^(٤)

وقد قال فيه دُحيم: لا أعلمه إلا ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ليس بذلك، وأما البخاري فقال فيه: فيه نظر.^(٥)

ومن ذلك أن أبا زرعة قال في "يوسف بن محمد بن المنكدر" صالح.^(٦)

ويوسف هذا قال فيه أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدولابي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.^(٧) وضعفه الذهبي^(٨) والحافظ ابن حجر.^(٩)

(١) - تقريب التهذيب: ٥٥/١.

(٢) - الكفاية: ١٩٢.

(*) وقد رأيت في حكم للإمام أحمد على أحد الرواة ما يدل على أن هذه اللفظة "صالح" قد يعبر بها عن ما هو أعم من المعنى المشهور المصطلح عليه جاء في العلل: ٣٥١/٢ ما يلي:

أبو الحجاج اسمه داود ابن أبي عوف قلت له: ثقة؟ قال: نعم صالح. وأبو الحجاج هذا وثقه الإمام أحمد كما في العلل: ٤٨٧/١ قال أبو الحجاج: داود بن أبي عوف قلت: هو ثقة؟ قال: ثقة. وانظر العلل: ٣٦٤/٢، ميزان الاعتدال: ١٨/٢

(٣) - الجرح والتعديل: ١٠٨/٦.

(٤) - ميزان الاعتدال: ١٩٦/٣-١٩٧.

(٥) - الجرح والتعديل: ٢٢٩/٩. وقد وقع في الميزان: (٤٧٢/٤) وقال أبو زرعة: صالح الحديث.

(٦) - تهذيب التهذيب: ٣٧١/١١.

(٧) - الكاشف: ٤٠١/٢.

(٨) - التقريب: ٣٩٢/٢. ولا يبعد أن يكون أبو زرعة أراد الصلاح في الديانة فقد قال ابن حبان: يروي عن أبيه مالميس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبة، وكان يوسف شيخاً صالحاً ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الحفظ والاتقان، فكان يأتي بالشئ على التوهم فيطال الاحتجاج به على الأحوال كلها، المجروحين: ١٣٦/٣.

ومن ذلك أيضاً أن أبا حاتم قال في "عُتْبَةُ بن أبي حَكِيم": صالح لا بأس به.^(١)

وعُتْبَةُ هذا قال فيه ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ثقة، ولينّه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، ومرة أخرى قال: ضعيف. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.^(٢)

وقال الذهبي: وهو متوسط حسن الحديث.^(٣)

وهذا الإمام النسائي يقول في "الحسن بن الصَّبَّاح البَرَّار أبي علي الواسطي": صالح.^(٤) وقال فيه مرة أخرى: ليس بالقوي.^(٥)

قال الذهبي: أحد الأئمة في الحديث والسنة... قال أحمد: ثقة صاحب سنة، وقال أبو حاتم: صدوق له جلاله ببغداد، قال السراج: كان من خيار الناس ببغداد.^(٦)

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهَم وكان عابداً فاضلاً.^(٧)

وقال أيضاً في سعيد بن كثير بن عُفَيْر أبو عثمان البصري: صالح، وسعيد بن الحكم لا بأس به، وهو أحب إلي من ابن عُفَيْر.^(٨)

وسعيد هذا وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، إلا أنه كان يُقَرِّي من كُتِبَ الناس، وذكره ابن حبان في الثقات.^(٩)

(١) - الجرح والتعديل: ٢٢٩/٩.

(٢) - ميزان الاعتدال: ٢٨/٣.

(٣) - ميزان الاعتدال: ٢٨/٣.

(٤) - ميزان الاعتدال: ٤٩٩/١، هدي الساري: ص ٤١٦.

(٥) - ميزان الاعتدال: ٤٩٩/١، هدي الساري: ص ٤١٦. وقال الحافظ ابن حجر: هذا تلين هين، وقد روى عنه البخاري

وأصحاب السنن إلا ابن ماجة، ولم يكثر عنه البخاري. هدي الساري: ص ٤١٦

(٦) - ميزان الاعتدال: ٤٩٩/١، هدي الساري: ص ٤١٦.

(٧) - تقريب التهذيب: ١٦٧/١.

(٨) - تهذيب التهذيب: ١٧/٤، ٦٧، هدي الساري: ص ٤٢٦.

(٩) - هدي الساري: ٤٢٦، تهذيب التهذيب: ٦٧/٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق عالم بالأنساب وغيرها، قال الحارم: يقال: إن مصر لم تُخرج أجمع للعلوم منه، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه.^(١)

ومن ذلك أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - لما ترجم لعبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن الغسيل، وذكر أقوال النقاد فيه قال: مرَّض القول فيه أحمد ويحيى، وقالوا: صالح^(٢)

وغير هذا كثير في استعمالات علماء الجرح والتعديل فهذا الإمام علي ابن المديني - رحمه الله تعالى - يرد في كلامه على الرواة: صالح وسط، أو: كان صالحاً وسطاً، أو: هو عندنا صالح وسط، أو: صالح في الحديث لا بأس به، أو صالح وسط ليس به بأس، أو: صالح وليس بالقوي ونحو هذه العبارات.^(٣)

وكذا الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - فقد أطلق هذه اللفظة "صالح" على اثنين وأربعين راوياً في كتابه "المجرد"^(٤)

وقد نصَّ الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - على أن هذه اللفظة "صالح" من ألفاظ التوثيق خلافاً للعادة التي ذكرها عنهم فقال:

قال أبو حاتم الرازي: "عبد الملك بن الصباح" صالح. قلت: وهي من ألفاظ التوثيق، لكنها في الرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم.^(٥)

ويقول الإمام السيوطي وهو يتكلم عن خُليد بن دعلج: وأما خُليد، فلم يُتهم بكذب، بل وثقه جماعة. قال أبو حاتم: صالح ليس بالمتين، وقال ابن عدي: عامة حديثه تابعه عليه غيره....^(٦) فتحصل من هذا وغيره أنهم قد يطلقون هذا اللفظ "صالح" على أنه عبارة تعديل للراوي، فتكون حينئذ بمعنى "صالح الحديث" فإننا نجد من صنَّف في الرجال جرحاً وتعديلاً ينقل عن الإمام أنه قال في الراوي "صالح" وبمراجعة الأصول في ذلك نجد أنه

(١) - تقريب التهذيب: ٣٠٤/١.

(٢) - هدي الساري: ٤٣٨.

(٣) - انظر سؤالات محمد بن عثمان: ٥٢، ٥٩، ٦٤، ٦٥، ٩٥، ٩٨، ١٠٢، ١١١، ١١٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٧٤ وغيرها.

(٤) - المجرد: ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢.

(٥) - فتح الباري: ٢٠٠/١١، وانظر الجرح والتعديل: ٣٥٤/٥.

(٦) - النكت البديعات: ٢٤٤.

قال فيه "صالح الحديث" فهذا الحافظ يقول: قال أبو حاتم في سَعْدَانَ بنِ يَشْرَ الْجَهْنِي صالح^(١) وبعد الرجوع إلى "الجرح والتعديل" نجد أنه قال فيه: صالح الحديث^(٢).

• وأما إطلاق هذا اللفظ حكماً على الحديث؛ فذلك وارد في كلامهم، مُستعمل في إطلاقهم.

يقول السيوطي - رحمه الله تعالى - ومن الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في "المقبول": الجيّد، والقوي، والصالح، والمعروف، واخفوظ، والمجود، والثابت^(٣). ويقول ابن ناصر الدين الدمشقي - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن "الحسن": وأقرب تعريف للحسن: أنه ما انحط عن مرتبة الصحيح، وارتفع عن الضعيف، وهو ملحق بالصّحاح احتجاجاً، ويُعبّر عنه بالصّالح، كما فعل يَعْقُوب بن شَيْبَةَ وأبو داود السّجستاني، وغيرهما^(٤).

ويقول الإمام أبو داود صاحب "السنن" في وصف سُنَنِه: "وما لم أذكر فيه شيئاً فهو "صالح" وبعضها أصح من بعض"^(٥).

(١) - هدي الساري: ص ٤٢٤.

(٢) - الجرح والتعديل: ٢٨٩/٤.

(٣) - تدريب الراوي: ١٧٧/١.

(٤) - حل عقود الدرر: ٤١، ولعل ابن ناصر الدين رحمه الله تعالى يني هذا القول على ما روى أن أبا داود قال في وصف سننه "وما سكت عنه فهو حسن..." على ما ذكره ابن كثير في مختصر علوم الحديث، والمشهور قوله: وما سكت عنه فهو صالح، فإن ثبت هذا القول فهو تفسير لقول أبي داود: فهو صالح: أي حسن. لذا قال الحافظ ابن حجر: فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع فيتعين المصير إليه ولكن نسخة روايتنا، والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا والله الموفق: النكت: ٤٣٢/٢.

(٥) - رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ص ٢٧. وقد اختلف في مراد أبي داود حين قال: "صالح" هل يريد صالح للإحتجاج أو للاستشهاد والاعتبار؟

يري الحافظ العراقي أنه صالح للحجة. قال: فهو صالح، أي للإحتجاج، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف، فالاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح - أي أن ما وجد في كتاب أبي داود مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفنا بأنه من الحسن عند أبي داود وإن كان رأيه كالمقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح، والاحتياط أن يقال: فهو صالح كما عبر أبو داود به والله أعلم، وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المواق يفعل هذا في كتابه "بغية النقاد" يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: هذا حديث صالح. التقييد والإيضاح: ص ٥٣، توضيح الأفكار: ١٩٧/١، واستظهر هذا الحافظ ابن حجر - رحمه الله - النكت: ٤٤٤/١ وأبدى الحافظ ابن حجر احتمالاً لصلاحيته لما هو أعم من الإحتجاج أي: وللمتابعة والاستشهاد. النكت: ٤٤٤/١، توضيح الأفكار: ٢٠١/١.

وسبب الخلاف في هذا أن لفظة "صالح" شاملة للصالح للإحتجاج، والصالح للاعتبار والاستشهاد، وتعين أحدهما يحتاج إلى أمر خارج، يقول السيوطي في "التدريب" ١٧٨/١: وأما الصالح فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للإحتجاج، ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار، ويقول الكوثري معلقاً على هذه اللفظة من=

وهذا وارد في كلام العلماء، خاصة إذا كان الحديث مما سكّت عليه الإمام أبو داود - رحمه الله تعالى - :
فهذا العراقي يقول: وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله ابن المواق يفعل هذا في كتابه "بغية النقاد" يقول في الحديث الذي سكّت عليه أبو داود: هذا حديث صالح^(١)

ولما ذكر الغزالي في "الإحياء" أن النبي ﷺ هجر عائشة ذا الحجة والمحرم وبعض صفر^(٢) قال العراقي:
قلت: إنما هجر زينب هذه المدة، كما رواه أبو داود من حديث عائشة، وسكّت عليه فهو عنده صالح^(٣).
وكذا قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - فإنه لما ذكر حديث العباس بن مرداس السلمي في مغفرة الله عز وجل ذنوب الحجاج الذي رواه أبو داود في سننه^(٤) قال: وسكّت عليه أبو داود فهو صالح عنده^(٥).
وقد جزم السخاوي - رحمه الله تعالى - بأن الصلاحية فيما سكّت عليه أبو داود أنها صلاحية للاحتجاج فقال في تخريجه لحديث سكّت عليه أبو داود: قلت: وسكّت عليه أبو داود فهو صالح للاحتجاج^(٦).
وبعد الوقوف على هذه المعاني لهذه اللفظة أقول :

إن المشهور عند علماء الجرح والتعديل استعمال هذه اللفظة في الحكم على الرواة ويبقى النظر في مدلولها وهل المراد صلاح الرجل في نفسه أو غير ذلك ويُحدّد هذا كلام النقاد في الرجل ، وأما إطلاقها على الحديث فيفهم من كلام السياق حين يقولون : حديث صالح أو نحو ذلك .

== رسالة أبي داود: أي للاعتبار، أو للحجة. وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك، انتهى بواسطة

نقل الشيخ أبي غدة عنه "قواعد في علوم الحديث" ص ٨٣.

(١) - التقييد والايضاح: ص ٥٣.

(٢) - إحياء علوم الدين: ٢/٢٤٤.

(٣) - المغني عن حمل الأسفار: ١/٥٤٠. والحديث رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب من ترك السلام على أهل الأهواء.

رقم ٤٦٠٢، ٤/١٩٩ وأحمد في مسنده: ١٣١/٦ - ١٣٢، ٢٦١، ٣٣٨. من طريق سمية عن عائشة وسمية هذه لاتعرف

، قال الذهبي: تفرد عنها ثابت البناني، ميزان الاعتدال: ٤/٦٠٧ وانظر غاية المرام: ص ٢٣٤ ولهذا ضعفه الألباني كما

ترى ذلك في "ضعيف سنن أبي داود" ص ٤٦٢.

(٤) - كتاب الأدب، باب في الرجل يقول للرجل: أضحك الله سنك، رقم ٥٢٣٤، ٤/٣٥٩ وسيأتي الكلام عليه.

(٥) - قوة الحجاج: ص ٨٩.

(٦) - الفتاوى الحديثية: ١/١٢.

مقارِب الحديث

يُرد هذا اللفظ في كلام أئمة الجرح والتعديل حكماً على الرواة، وقد ضُبِط بكسر الراء وفتحها.^(١)

فأما "مقارِب" بكسر الراء فلم يَحْك العلماء خلافاً في أنها من عبارات المدح، وأما "مقارِب" بفتح الراء فمنهم من يرى:

• أنها من عبارات المدح.

• ومنهم من يرى أنها عبارة جرح.

• فأما كونها من ألفاظ التعديل، فذلك هو المشهور عندهم، وكأنهم لا يفرقون بين كونها بكسر الراء أو بفتحها، فيقولون:

مقارِب - بكسر الراء- يعني أن حديثه مُقارِب لحديث غيره، ومقارِب - بفتح الراء- يعني أن حديثه يُقارِب حديث غيره.^(٢) قال ابن رُشِيد: ومعناه يقارب الناس في حديثه ويقاربونه.^(٣)

لذا قال العراقي - رحمه الله تعالى -: بل الوجهان -فتح الراء وكسرها- معروفان، وقد حكاهما ابن العربي في كتاب الأحوذى، - وهما على كل حال من ألفاظ التوثيق.^(٤)

ويقول السخاوي - رحمه الله - :

فهو على المعتمد - بالكسر، والفتح - وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة وهو نوع مدح.^(٥)

(*) قال العراقي - رحمه الله تعالى - ضُبِط في الأصول الصحيحة المسموعة على المصنف - يعني ابن الصلاح - بكسر الراء، كذا ضبطه الشيخ محي الدين في مختصره. التقييد والإيضاح: ص ١٦٢.

وقال أيضاً: بل الوجهان فتح الراء وكسرها معروفان وقد حكاهما ابن العربي في كتاب الأحوذى. التقييد والإيضاح: ص ١٦٢ قال السخاوي: ومن ضبطها بالوجهين ابن العربي، وابن دحية، وابن رشيد في رحلته. فتح المغيث: ١١٥/٢.

(١) - انظر فتح المغيث: ١١٥/٢، توضيح الأفكار: ٢٦٦/٢، التقييد والإيضاح: ص ١٦٢.

(٢) - فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٣) - التقييد والإيضاح: ص ١٦٢.

(٤) - فتح المغيث: ١١٥/٢.

ولذا فإنهم جعلوا هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، يُكتب حديث أهلها للاعتبار.^(١)

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة على أنها بهذه المنزلة التي نَصَّ عليها السخاوي، هو المشهور عندهم. إلا أنه ورد ما يُمكن أن يُستدل به على أنهم ربما استعملوا هذه اللفظة وقصّدا تنزيل الراوي منزلة عالية. فقد قال الترمذي - رحمه الله - في آخر باب من فضائل الجهاد من جامعته، وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع فقال: صَعَفَهُ بعض أهل الحديث، وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول: هو ثقة مقارب الحديث،^(٢) وقال في باب ما جاء من أذن فهو يقيم، والأفرقي - يعني عبد الرحمن - ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب عنه، قال الترمذي: ورأيت البخاري يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث.^(٣) قال السخاوي: فانظر إلى قول الترمذي: إن قوله: مقارب الحديث تقوية لأمره وتفهمه فإنه من المهم الخافي.^(٤)

ولعل من ذلك أيضاً ما حكاه الحافظ ابن حجر: أن الإمام أحمد قال في الزبير بن عدي الهمداني اليامي: صالح الحديث مقارب الحديث. والزبير هذا وثقه أحمد كما نقله الحافظ، وكذا ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وزاد ثبت: ووثقه أيضاً الدارقطني والنسوي.^(٥)

• وأما كون هذه اللفظة "مقارب" - بالفتح - عبارة جرح فقد قال الإمام العراقي:

وقد اعترض بعض المتأخرين بأن ابن السيّد حكى فيه الوجهين: الكسر، والفتح، وأن اللفظين حينئذ لا يستويان لأن كسر الراء من ألفاظ التعديل، وفتحها من ألفاظ التجريح.^(٦)

قال السيوطي: ومن جزم بأن الفتح تجريح، البلقيني في "محاسن الاصطلاح" قال: حكى ثعلب: تر مقارب، أي ردي.^(٧)،^(٨)

(١) - فتح المغيث: ١١٤/٢.

(٢) - السنن: ١٦٢/٤. فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٣) - السنن: ٣٨٤/١. وانظر العلل الكبير: ٣٨٩، فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٤) - فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٥) - تهذيب التهذيب: ٢٧٤/٣.

(٦) - التقييد والايضاح: ص ١٦٢.

(٧) - تدريب الراوي: ٣٤٩/١.

(٨) - وقد رد العراقي - رحمه الله - هذا بقوله: وكأن المعترض فهم من فتح الراء أن الشيء المقارب هو الردي، وهذا فهم عجيب

فإن هذا ليس معروفاً في اللغة وإنما هو في ألفاظ العوام. التقييد والايضاح: ص ١٦٢.

ولما ذكر الحافظ ابن الجزرى ألفاظ التعديل والتجريح، عد "مقارب الحديث" من ألفاظ التجريح. قال السخاوي: وإيراد الناظم لها -يعني ابن الجزري- في ألفاظ التجريح شئ قد انفرد به عن ابن الصلاح، ومن تبعه، إذ هي عندهم في المرتبة الأخيرة من ألفاظ التعديل... ولا فرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء، أو فتحها كما ذهب إليه غير واحد... واقتصر بعضهم على الكسر، ولعله تبع الجوهري في أنه قال: بكسر الراء أي وسطاً بين الجيد والردئ، قال: لا تقل مقارب -يعني بالفتح- ويشهد له حكاية شيخنا عن بعضهم مقارب -بالفتح- من قولهم: هذا شئ مقارب: أي ردئ. قال شيخنا: وحينئذ يبقى من باب الجرح.. انتهى.^(١)

وقد ذكر القسطلاني مراتب الجرح والتعديل، وذكر هذه اللفظة "مقارب الحديث" من ألفاظ الجرح وجعلها أدنى من قولهم: ليس بقوي وأرفع من قولهم: وإه بمره.^(٢)

وبعد أن علمنا هذين المعنيين لهذه اللفظة فإن المعنى الأول هو المشهور المصطلح عليه كما تقدم بيانه .

(١) - الغاية: ٢٠٢/١.

(٢) - إرشاد الساري: ١٦/١.

حسن الحديث

يُردُّ في كلام أئمة الجرح والتعديل في مقام الحكم على الرواة قولهم: فلان "حسن الحديث" وبعد التأمل في ذلك، وجدت أنهم يطلقون هذا اللفظ على أولئك الرواة على معنيين.

أحدهما: حُكِّمَ على حديث من قيل فيه ذلك بأنه "حسن" على ما شاع به الاصطلاح وذلك بعد تقسيم الحديث إلى الأقسام الثلاثة المشهورة.

والثاني: إطلاق لغوي، لا يعني ما شاع به الاصطلاح.

فأما إطلاق هذا اللفظ "حسن الحديث" على الراوي، مراداً به المعنى الذي شاع به الاصطلاح بعد تقسيم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، فذلك وارد في كلامهم، خاصة عند المتأخرين من النقاد، الذين تكلموا على الرجال والأسانيد والمتون.

وإذا ورد هذا الإطلاق في عبارات هؤلاء النقاد؛ فينصرف إلى هذا المراد إلا إذا ورد في الكلام قرينة تدل على أنهم يريدون معنى آخر من هذا الإطلاق.

ومن ذلك قول الإمام المنذري في محمد بن إسحاق صاحب المغازي بعد أن ذكر أقوال النقاد واختلافهم فيه بين مُعَدِّل ومُجَرَّح، قال:

وبالجملة فهو ممن اختلف فيه وهو "حسن الحديث" (١) وقد قال فيه قبل ذلك: حديثه حسن. (٢)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في محمد بن إسحاق هذا:

حاله معروفة، وحديثه في درجة الحسن. (٣) وقال في موطن آخر، وهو يذكُر كلام النقاد في محمد بن إسحاق:

١ - الترغيب والترهيب: ٥٧٧/٤

وهذا الذي ذكره المنذري - رحمه الله تعالى - في تحسين حديث من اختلف فيه النقاد بين معدل ومجرح قال به غيره ومن ذلك أن ابن القطان قال في "كتابة": وأبو معشر هذا مختلف فيه، فمنهم من يضعفه ومنهم من يوثقه فالحديث من أجله حسن. نصب الراية: ١٢١/٤. وكذا الحافظ ابن حجر قال: لا يحكم على رواية مختلف التوثيق بالصحة، بل غايته أن يكون حسناً. فتح الباري: ١٨٧/١٣. وقال في عبدالرحمن بن أبي الزناد: غاية أمره أنه مختلف فيه فلا ينتجه الحكم بصحة ما ينفرد به، بل غايته أن يكون حسناً. فتح الباري: ٤٨٠/٩، ١٨٧/١٣.

٢ - الترغيب والترهيب: ٥٧٧/٤.

٣ - فتح الباري: ٣٦٦/١٣، وانظر تجريد أسماء الرواة: ص ٢١.

لكن ما يتفرد به - يعني ابن إسحاق - وان لم يبلغ درجة الصحيح، فهو من درجة الحسن، إذا صرح بالتحديث، وهو هنا كذلك، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه. (١)

وقال الحافظ أيضاً:

وشهر - يعني ابن حَرَشَب - حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف. (٢)

• وأما إطلاق هذا اللفظ "حسن الحديث" إطلاقاً لغوياً؛ لا يعني به من أطلقه ماشاع في اصطلاحهم، بعد تقسيم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، فذلك موجود في كلام أئمة النقد.

فقد يطلقون على الراوي "حسن الحديث" ويريدون صحة حديثه وجودته وحسن سياقه وحفظه، إلى غير ذلك من المعاني التي يطلق عليها الحسن إطلاقاً لغوياً.

ومن ذلك قول يعقوب بن شيبه:

"بَقِيَّةُ بن الوليد" هو ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكين، وعن الضعفاء. (٣)

ومن ذلك قول العجلي - رحمه الله تعالى - في الراوي: ثقة حسن الحديث، وذلك كثير في كتابه "معرفه الثقات".

فمن ذلك قوله في "الأسود بن قيس" :

الأسود بن قيس، كوفي تابعي ثقة حسن الحديث. (٤)

وقال في "بشر بن المفضل":

"بشر بن المفضل الرقاشي، ثقة فقيه البدن ثبت في الحديث حسن الحديث صاحب سنة". (٥)

وقال في "سفيان بن عيينة":

١ - فتح الباري: ١٦/١١ ، وقال في التقريب: صدوق يدل. ١٤٤/٢.

٢ - فتح الباري: ٧٩/٣ ، وقال في التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام. ٣٥٥/١.

٣ - تهذيب الكمال: ١٩٧/٤ ، وانظر تقسيم الحديث: ص ١٠٣.

٤ - معرفة الثقات: ٢٢٨/١ ، قال الحافظ في التقريب: ثقة ٧٦/١.

٥ - معرفة الثقات: ٢٤٧/١ ، قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت عابد ١٠١/١.

"سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْهَلَالِيُّ، كُوفِيٌّ ثِقَةٌ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُ: هُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ، وَكَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ..." (١).

وَقَالَ فِي "هَشَامِ بْنِ حَسَّانٍ":

"هَشَامُ بْنُ حَسَّانٍ الْقُرْدُوسِيُّ" بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ حَسَنَ الْحَدِيثِ يَقَالُ إِنَّ عِنْدَهُ أَلْفَ حَدِيثٍ حَسَنٍ لَيْسَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ. (٢)

وَمِنْ هَذَا أَيْضاً قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ فِي "عَبْدْرِبه بن سعيد" حَسَنَ الْحَدِيثِ ثِقَةٌ. (٣)

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ:

سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: عَبْدْرِبه بن سعيد، لَا بَأْسَ بِهِ، قُلْتُ: يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؟

قَالَ: هُوَ حَسَنَ الْحَدِيثِ ثِقَةٌ.

فَتَأَمَّلْ أَقْوَالَ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ النَّقَادِ حِينَمَا يَصِفُونَ الرَّاوِي بِأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَأَنَّهُ حَسَنَ الْحَدِيثِ.

فَكُنِ الرَّاوِي ثِقَةً يَعْنِي أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ/وَحَدِيثٍ مِنْ هَذَا وَصَفَهُ صَحِيحٌ لِاحْسَنِ عَلَى التَّقْسِيمِ الْمَشْهُورِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِيمَا بَعْدَ.

لَكِنْ هَؤُلَاءِ النَّقَادُ عِنْدَمَا أَطْلَقُوا هَذِهِ الْعِبَارَاتِ مُجْتَمِعَةً عَلَى الرَّاوِي -وَصَفَهُ بِكَوْنِهِ ثِقَةً، وَأَنَّهُ حَسَنَ الْحَدِيثِ "فَإِنَّمَا يَرِيدُونَ بِذَلِكَ الْحَسَنَ: الْحَسَنَ اللَّغَوِيَّ لَا الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَعْدَ، خَاصَّةً وَأَنَّ هَذَا الْإِصْطِلَاحَ إِنَّمَا عُرِفَ فِيمَا بَعْدَ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي "الْحَسَنَ" وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَعَلَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ:

"لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مِمَّنْ يَتَعَمَدُ الْكَذِبَ وَكَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ" (٤)

١ - معرفة الثقات: ٤١٧/١. وانظر تقسيم الحديث: ص ١٢١.

٢ - معرفة الثقات: ٣٢٨/٢. وقال الحافظ في التقریب: ٣١٨/٢: ثِقَةٌ مَنْ أَثْبَتَ النَّاسُ فِي ابْنِ سِيرِينَ، وَفِي رَوَاتِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ مَقَالٌ. لِأَنَّهُ قِيلَ كَانَ يَرْسُلُ عَنْهُمَا.

٣ - الجرح والتعديل: ٤١/٦. وقال الحافظ في التقریب: ٤٧٠/٢: ثِقَةٌ مِنَ الْخَامِسَةِ وَانْظُرْ: تَقْسِيمَ الْحَدِيثِ: ص ١٠٦.

٤ - الجرح والتعديل: ٨٧/٥، وانظر تهذيب التهذيب: ٢٢٨/٥، النكت: ٣٩٢/١.

فإن قَصْدَ المعنى الاصطلاحي في عبارة أبي زُرْعَةَ لا يَظْهَرُ، وذلك لأنه لم يكن قد استقر في عهده هذا الاصطلاح في لفظ الحسن.

وأبو زُرْعَةَ أَمَّا نَفَى عنه تَهْمُهُ الكذب التي أَتَّهَمَهُ بها بعض نقاد الحديث.

قال سعيد بن عمر البرَدَعِي: قلت لأبي زُرْعَةَ: أبو صالح كاتب الليث، فضحك وقال: حسن الحديث، قلت إن أحمد يحمل عليه، قال: وشي آخر. (١)

فلعل قول أبي زُرْعَةَ: وشي آخر، إشارة إلى أن بعض الناس يُكذِّبُهُ، وبعضهم يرى أنه يَروي الكذب الذي يُدَسُّ عليه، ولا يحس بهذا الدس.

قال صالح بن محمد الملقَّب جَزْرَه: وكان ابن معين يُوثِّقه وعندي إنه يكذب. (٢)

وقال أبو حاتم: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نُجَيْح، وكان أبو صالح يَصْحَبُهُ، وكان سَلِيم النَّاحِيَّة، وكان خالد بن نُجَيْح يَفْتَعِلُ الحديث، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب كان رجلاً صالحاً. (٣)

فلعل قول أبي زُرْعَةَ: وشي آخر، إشارة إلى هذا وغيره، وقد يكون أبو زُرْعَةَ أَطْلَقَ هذا اللفظ "حسن الحديث" على هذا الرجل إشارة إلى أن أحاديثه فيها غرابة ونكارة والله أعلم. (٤)

وقال أبو حاتم في إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السَّيِّعِي:

يُكْتَبُ حديثه وهو حسن الحديث. (٥)

فالذي يظهر من الجمع بين هاتين العبارتين أن قوله في هذا الراوي: حسن الحديث لا يعني به الإطلاق الاصطلاحي لهذا اللفظ.

وذلك أن قوله: يُكْتَبُ حديثه أي في المتابعات والشواهد*، يقول السخاوي - رحمه الله تعالى -:

١ - تهذيب التهذيب: ٢٢٧/٥.

٢ - تهذيب التهذيب: ٢٢٧/٥.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢٢٨/٥.

٤ - انظر تقسيم الحديث: ص ١١٢-١١٣، تحاف النبيل: ص ١٠٥.

٥ - الجرح والتعديل: ١٤٨/٢، هدي الساري: ص ٤٠٨.

* قال ابن عدي: وقول يحيى بن معين: يكتب حديثه، معناه أنه في جملة الضعفاء الذين يُكْتَبُ حديثهم. الكامل: ٢٤٣/١ وانظر الميزان: ٧٠/١.

وقول أبي حاتم يُكتب حديثه - يعني أبا زَكْرِيَّ يحيى بن محمد بن قيس البصري - أي في المتابعات والشواهد. (١)

ويقول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى -:

قَدْ عَلِمْتُ بِالْإِسْتِقْرَارِ التَّامِّ، أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ فِي رَجُلٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ مَعْنَاهُ، أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ. (٢)

ويقول الإمام ابن عدي في "أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ" بعد أن ساق بعض رواياته: هو حسن الحديث مُتَمَّسِكٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ... " (٣)

فقوله يُكْتَبُ حَدِيثُهُ دالٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ "حَسَنُ الْحَدِيثِ" لَا يَعْنِي الْإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثِهِ بَلْ كِتَابَتَهُ لِلْإِعْتِبَارِ خَاصَّةً وَأَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: لَا أُرْوَى عَنْ أَبَانَ الْعَطَّارِ، وَقَوْلَ عَبَّاسِ الدُّوْرِيِّ: سَمِعْتُ يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ مَعِينٍ - يَقُولُ: حَدِيثُ أَبَانَ الْعَطَّارِ، حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَصْمَاءَ، قَالَ يَحْيَى: لَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفٌ (٤)، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ حَدِيثًا فَرْدًا (٥)، فَلَعَلَّ هَذَا هُوَ رَأْيُ الْإِمَامِ ابْنِ عَدِي فِي أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ. (٦)

وقد ذكروا هذا اللفظ في المرتبة السادسة من مراتب التعديل التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار. (٧)

ولعلهم عَنَوْا بِحَسَنِ حَدِيثِهِ الْحُسْنَ اللَّغْوِيَّ، إِمَّا الْعُلُوَّ، وَإِمَّا الْغَرَابَةَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ لَا مَدْحَ الرَّاويِّ بِظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ فَيُحْتَجُّ حِينَئِذٍ بِحَدِيثِهِ، وَلَا يَمْنَعُ هَذَا مِنْ وَصْفِ الرَّاويِّ بِكَوْنِهِ "حَسَنُ الْحَدِيثِ" عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِجَاجِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

فعلى هذا فيمكن القول بأن هذا اللفظ إذا ورد في مقام الحكم على الراوي فيجب فهمه على المعنى الأول إلا إذا جاءت قرينة تدل على خلاف هذا المعنى كما تقدم .

١ - فتح المغيث: ٢٧٣/١.

٢ - سير أعلام النبلاء: ٣٦٠/٦.

٣ - الكامل: ٣٩١/١ ، ميزان الاعتدال: ١٦/١ ، تهذيب التهذيب: ٨٨/١.

٤ - الكامل: ٣٩٠/١-٣٩١.

٥ - تهذيب التهذيب: ٨٨/١.

٦ - قال الإمام أحمد في "أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ" ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين ثقة كان القطان يروي عنه، ووثقه النسائي وابن المديني والعلجلي وذكره ابن حبان في الثقات، تهذيب التهذيب: ٨٨/١،

وقد ذكر الحافظ ابن حجر ما رواه ابن عدي أن يحيى بن سعيد قال: لا أروي عن "أَبَانَ الْعَطَّارُ" ثم قال: وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه فهو المعتمد والله أعلم. تهذيب التهذيب: ٨٨/١.

وقال الذهبي: قلت: بل هو ثقة حجه ... ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أَبَانَ بْنَ يَزِيدَ لما أوردته أصلاً، ورمز على اسمه بـ "صح" ميزان الاعتدال: ١٦/١. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة له أفراد. تقريب التهذيب: ١٣/١.

٧ - فتح المغيث: ١١٥/٢.

أرجوا أن لا بأس به

من الألفاظ التي يُطلقها علماء الحديث، ونقاد الأثر، في مقام مدح الرواة وتعديلهم، قولهم في الراوي: "أرجو أنه لا بأس به"، وبعد البحث والوقوف على كلام أهل العلم، وجدت أن هذه اللفظة تُطلق على معنيين:

• أحدهما: كون هذا الراوي يُرجى أن حديثه لا بأس به، على ما يدل عليه ظاهر هذه اللفظة.

• والثاني: أن هذا الراوي لا يعتمد الكذب، وإذا وقع في حديثه خلل فذلك بسبب الوهم والخطأ.

• فأما إطلاق هذه اللفظة "أرجو أنه لا بأس به" على الراوي على معنى أن الناقد الذي أطلق هذه اللفظة على الراوي قد حصل عنده نوع قناعة بأن هذا الراوي لا بأس بمروياته، لكن لعدم تحقق ذلك عنده، أطلق هذه اللفظة التي تُفيد رجاء أن يكون الراوي كذلك.^(١)

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة على هذا المعنى، هو المشهور عندهم، فإنهم يجعلون هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، يكتب حديث أهلها وينظر فيه^(٢) ثم بعد ذلك يحكم بما يليق.

• وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أن هذا الراوي لا يعتمد الكذب فذلك موجود في عبارات ابن عدي - رحمه الله تعالى - كما استنتجته غير واحد من أهل العلم، على معنى أن هذا الإمام قد يقول في الراوي: "أرجو أنه لا بأس به" على معنى أنه لا يعتمد الكذب في حديثه.

ومن ذلك أن ابن عدي ترجم لـ "يوسف بن محمد بن المنكدر" فقال: سمعت ابن حماد يقول: يوسف بن محمد بن المنكدر متروك الحديث، أظنه ذكره عن النسائي، ثم ساق له عدداً من الأحاديث ثم قال في ختام ترجمته: "وأرجو أنه لا بأس به"^(٣).

يقول العلامة المعلمي معلقاً على ذلك:

(١) - فظهر بهذا أن هذه اللفظة دون قولهم: لا بأس به أو لا أعلم به بأساً فإنه لا يلزم من رجاء الشيء تحقيقه أو العلم به. فتح

المغيث: ١١٦/٢، شفاء العليل ص ١٤٧.

(٢) - فتح المغيث. ١١٦/١ - ١١٧.

(٣) - الكامل: ١٥٧/٧.

هذه الكلمة - يعني "أرجو أنه لا بأس به" - رأيتُ ابن عدي يُطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده "أرجو أنه لا يعتمد الكذب" وهذا منها يعني - قوله في يوسف بن المنكدر - لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف وعامتها لم يتابع عليها. ^(١)

وقال أيضاً: وابن عدي يذكر مُنكرات الراوي ثم يقول: "أرجو أنه لا بأس به" يعني بالأساس تعتمد الكذب" ^(٢)

قال ذلك تعليقاً على قول ابن عدي في "دُرُست بن زياد العنبري": "أرجو أنه لا بأس به".

ودُرُست هذا قال فيه أبو حاتم: حديثه ليس بالقائم، وقال ابن معين: لاشي، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو داود: ضعيف، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن مطر وغيره أشياء تتخيل إلى من يسمعها أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج بخبره. ^(٣)

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة بشار بن الحكم الضبي البصري، بعد أن حكى كلام الإمام الذهبي:

وأول كلام ابن عدي: منكر الحديث، عن ثابت وغيره، ولا يتابع، وأحاديثه أفراد، وأرجو أنه لا بأس به، وهو خير من بشار بن قيراط. ^(٤)

قال الألباني:

قلت: ابن قيراط كذبه أبو زرعة، وضعفه غيره فكان ابن عدي يعني بقوله أنه لا بأس به، من جهة صدقه، أي أنه لا يعتمد الكذب، وإلا لو كان يعني من جهة حفظه أيضاً لم يلتق مع أول كلامه: منكر الحديث... ^(٥)

(١) - حاشية الفوائد المجموعة: ص ٣٥.

(٢) - حاشية الفوائد المجموعة: ٤٥٩.

(٣) - انظر: تهذيب التهذيب: ١٨١/٣-١٨٢، وقد أشار بعضهم إلى أن عبارة ابن عدي هذه توثيق للراوي، فقد قال السيوطي في "درست بن زياد": قلت: لم يتهم بكذب، بل قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف، ووثقه ابن عدي فقال: أرجو أنه لا بأس به، اللآلي المصنوعة: ٨٢/١، النكت البديعات: ٢٤٢. وذكر الشوكاني عبارة السيوطي هذه ولم يتعقبه بشي. الفوائد المجموعة: ٤٥٩، وكلاهما. اعنى السيوطي والشوكاني - يدفع قول ابن الجوزي في درست: ليس بشي. وانظر الكامل: ١٠٢/٣، وقال السيوطي أيضاً في يحيى بن زهدم: وثقه ابن عدي، فقال: أرجو أنه لا بأس به. النكت البديعات: ٢٤٨.

(٤) - لسان الميزان: ٢٢/٢ وليس في المطبوع من الكامل: ٢٣/٢ قوله: وهو خير من بشار بن قيراط، بل جاء في ترجمة بشار ابن قيراط، وبشار بن الحكم خير منه.

(٥) - سلسلة الاحاديث الصحيحة: ٥٧٧/٤. وانظر سلسلة الاحاديث الضعيفة: ١١٢/٣.

فإن كانت هذه اللفظة تدل على هذا المعنى ولو في بعض استعمالات الإمام ابن عدي^(١) وإطلاقاته لها كما فهمه العلامة المعلمي ثم الشيخ الألباني فحينئذ تكون من ألفاظ الجرح، لأن كون الراوي لا يتعمد الكذب لا ينفي أن الكذب قد يقع في نقله ومروياته لكن لا على سبيل العمد، وإنما على سبيل الوهم والغلط، وما يعزري الرواة مما يوقعهم في الأوهام والأغلاط.

ولهذا نجد الإمام ابن حبان يقول عن يوسف بن محمد بن المنكدر الذي تقدم قول بن عدي فيه "أرجو أنه لا بأس به"

وكان يوسف شيخاً صالحاً ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الحفظ والاتقان فكان يأتي بالشئ على التوهم فبطل الاحتجاج به على الأحوال كلها.^(١)

فقول ابن حبان هنا يلتقي مع ما فهمه المعلمي - رحمه الله - إذ من أتى بالخبر على التوهم عرضة لأن يقع في الكذب متروهما صدقه.

ولهذا نجد الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يتعقب ابن عدي - رحمه الله تعالى - في بعض من قال فيه هذه اللفظة. فهذا الحسن بن قتيبة الخزاعي المدائني قال فيه ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به".^(٢) قال الذهبي: قلت: بل هو هالك. قال الدارقطني في رواية البرقاني: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم.^(٣) وفي ترجمة محمد بن علي بن سهل الأنصاري المروزي يقول ابن عدي: سألت عنه بمرو (*) فأنشأ عليه خيراً، وأرجو أن لا بأس به.^(٤)

(*) - إنما قلت في بعض استعمالاته لأنه ورد في كتابه إطلاق هذه اللفظة على من حكم هو على حديثه بالاستقامه ومنهم: بكير بن مسمار قال عنه: بكير بن مسمار لم أخرج له شيئاً ها هنا لأنني لم أجده في رواياته حديثاً منكراً وأرجو أنه لا بأس به، ثم قال: وعندي أنه مستقيم الحديث: الكامل: ٤٢/٢.

وقال في جعفر بن سليمان الضبي: وجعفر حديث صالح وروايات كثيرة وهو حسن الحديث... وأرجو أنه لا بأس به... وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه. الكامل: ١٥٠/٢.

وغير هذا كثير، ولذا يجب فهم هذه اللفظة مقرونة بسياقها وسبقها وخاقها وعدم الحكم بحكم عام، وانظر شفاء العليل: ص ٢٨٩، التراجع الساقطة: ص ٣٠.

(١) - المجروحين: ١٣٦/٣.

(٢) - الكامل: ٣٢٧/٢.

(٣) - الميزان: ٥١٩/١.

(*) - قال ياقوت: أشهر مدن خراسان وقصبتها بينها وبين نيسابور سبعون فرسخاً. معجم البلدان: (١١٢/٥).

(٤) - الكامل: ٢٩٧/٦.

قال الذهبي - رحمه الله - قلت: بل به كل البأس فإن ابن عدي روى عنه حديثاً في ترجمة سعد بن طريف، وهو حديث باطل رواه عنه علي بن حجر، ما أرى الآفة إلا من ابن سهل هذا.^(١)

وبعد الوقوف على هذين المعنيين لهذه اللفظة فإن المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل هو المعنى الأول فلا يُذهب إلى غيره إلا بقريضة كما هنا .

مقبول

من الألفاظ التي أطلقها أئمة الجرح والتعديل على الرواة "مقبول" وبعد الوقوف على استعمالاتهم لهذه اللفظة، وجدت أنهم أطلقوا هذه اللفظة على بعض الرواة على معنيين:

• أحدهما: كون الراوي محتجاً به معمولاً بروايته .

• والثاني: كون هذا الراوي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله.

• فأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى الاحتجاج بروايته، وقبولها، والعمل بها، فوارد في كلامهم، وهذا الاستعمال يتنزل على المعنى اللغوي لهذه اللفظة فإن المردود ضدالمقبول، فإذا لم يكن الراوي أو الحديث مردوداً فإنه مقبول، فعلى هذا فقد يكون الراوي الذي وُصف بهذا ثقة، وقد يكون غير ذلك، المهم أنه في دائرة القبول.

ومن الرواة الذين وُصفوا بهذا الوصف "عبد الله بن سليمان بن الأشعث" يقول الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى:

وهو "مقبول" عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه فلا أدري أيّش تبين له منه، وقد قال فيه قبل ذلك: وأبو بكر بن أبي داود لولا شرطنا أول الكتاب أن كل من تكلم عنه متكلم ذكرته في كتابي هذا (لما ذكرته).^(١)

وابن أبي داود هذا قال فيه الخليلي: حافظ، إمام وقته، عالم متفق عليه، احتج به من صنف الصحيح، أبو علي التيسابوري، وأبو حمزة الأصبهاني، وكان يُقال: أئمة ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود، وابن خزيمة، وابن أبي حاتم، رحمه الله.^(٢)

(١) - الكامل: ٢٦٦/٤، وما بين المعقوفين من ميزان الاعتدال: ٤٣٣/٢.

(٢) - لسان الميزان: ٣٦٧/٣.

وقال الذهبي: أبو بكر الحافظ الثقة صاحب التصانيف، ورمز على اسمه بـ "صح" وحكى توثيقه عن الدارقطني فقال: وثقه الدارقطني فقال: ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث، ثم ذكر أقوال أهل العلم فيه ومن تكلم منهم فيه، وقال في آخر ترجمته: مات أبو بكر في آخر سنة ست عشرة وثلاثمائة وصلى عليه زهاء ثلاثمائة ألف نفس، وصلوا عليه ثمانين مرة... وماذكرته إلا لأنزله. ^(١)

ومن ذلك أيضاً قول الحاكم في عمران بن موسى بن مجاشع الجرجاني السخثياني: محدث ثبت "مقبول". ^(٢)

وقد قال الذهبي - رحمه الله تعالى - في عمران هذا: الإمام المحدث الحجة الحافظ، ^(٣) وقال أيضاً: الحافظ الثقة... وكان ثقة ثبتاً صاحب تصانيف. ^(٤)

وقد قال أبو العرب القيرواني في محمد بن الحسن بن آتش اليماني: قال أحمد بن صالح هو ثقة، وكلام النسائي فيه غير مقبول، لأن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن "مقبول"، مع قول أحمد بن صالح فيه. ^(٥) قلت والإمام أحمد قد روى عن محمد بن الحسن بن آتش. ^(٦)

والشاهد من قول أبي العرب: لأن أحمد - يعني ابن حنبل - وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول. فبان قوله عن مقبول يعني عمن هو أهل لأن يروى عنه، ويؤخذ الحديث منه.

فظهر بهذا أن هذه اللفظة على المعنى المتقدم صالحة لكل من يقبل حديثه ولا يرد، دون النظر إلى مرتبة الراوي في سلم التعديل المحتج به، فالثقة مقبول وكذا من دونه ما لم يحكم عليه بالرد. وكذا في الحديث فالصحيح مقبول وما دونه ما لم يرد. ^(٧)

^(١) - ميزان الاعتدال: ٤٣٣/٢ - ٤٣٦، لسان الميزان: ٣٦٤/٣ - ٣٦٧.

^(٢) - سير أعلام النبلاء: ١٣٦/١٤.

^(٣) - سير أعلام النبلاء: ١٣٦/١٤.

^(٤) - تذكرة الحفاظ: ٧٦٢/٢ - ٧٦٣.

^(٥) - تهذيب التهذيب: ١٠٠/٩.

^(٦) - قال الدكتور بشار عواد معروف: وكلام أبي العرب القيرواني أن أحمد وعلي لا يرويان إلا عن مقبول، فهو مردود لأن أحمد وعلياً لم يصرحا أو لم يشترطا أن كل من روى عنه مقبول، فقد روى أحمد بن حنبل عن جماعة من الضعفاء كما هو معروف وعندنا أمثلة كثيرة. حاشية تهذيب الكمال: ٥٧/٢٥.

^(٧) - لذا يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في رسالته "قوة الحجاج" ص ٨٦، فإن المقبول: ما اتصل سنده وعدلت رجاله، أو اعتضد بعض طرقه ببعض حتى تحصل القوة بالصورة المجموعة، ولو كان كل طريق منها لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة.

ولذلك لما سأل ابن أبي حاتم أباه عن عُمارة بن أَكِيْمَةَ اللَّيْثِي. قال: هو صحيح الحديث حديثه
"مقبول".^(١)

وابن أَكِيْمَة هَذَا قَالَ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: ثَقَّةٌ. (٢)

وَيَزِيدُ هَذَا إِضَاحًا قَوْلَ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْفَافِظِ التَّعْدِيلِ فِي مَقْدَمَةِ "الْمِيزَانِ" : فَأَعْلَى الْعِبَارَاتِ فِي الرِّوَاةِ الْمَقْبُولِينَ: ثَبَتَ حُجَّةٌ... وَلَا بَأْسَ بِهِ... وَشَيْخٌ وَسَطٌ... وَصُورِلِحَ وَنَحْوُ ذَلِكَ.^(٣)

فانظر كيف شَمَلَ هؤلاء كلهم بهذا الوصف، وأطلق على حديثهم الوصف بالقبول.

● وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى: أن هذا الراوي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله. فإن هذا اصطلاح للمحافظ ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب" فقد قال مبيناً ذلك:

السادسة - أي من مراتب الرواة في كتابه هذا - من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ "مقبول" حيث يُتابع وإلا فلين الحديث.^(٤)

وهذا الاصطلاح الذي رسمه الحافظ بن حجر، واختطه لكتابه المذكور، أَخَصُّ من المعنى المتقدم لهذه اللفظة، ولا يُشاح العالم فيما يصطلحه لنفسه ويرتضيه منهجاً يسير عليه، ورحم الله الحافظ إذ بَيَّنَّ وأوضح . ومع هذا فإن من جاء بعد الحافظ ابن حجر - رحمه الله - اعتمد ما حكاه الحافظ فإن وَضَعَ هذه اللفظة في مراتب التعديل إنما هو من صنيع الحافظ - رحمه الله تعالى - .

(١) - الجرح والتعديل: ٣٦٢/٦

(٢) - تقریب التهذیب: ٤٩/٢.

(٣) - میزان الاعتدال: ٤/١.

(٤) - تقريب التهذيب: ٥/١. ومن خلال الدراسة لأحوال من قال فيهم الحافظ في "التقريب" مقبول، وذلك بعد الرجوع إلى أصله "التهذيب" تبين أن الحافظ يطلق هذا اللفظ على:

• الراوي الذي روى عنه واحد أو أكثر ولم يذكر فيه توثيق لمعتبر ولا لغيره ولا جرح.

[illegible]

• الرواي الذي روى عنه واحد أو أكثر وعرف من حال الراوي الذي روى عنه أو بعض من روى عنه أنه لا يروى إلا عن ثقة.

• الراوي الذي روى عنه واحد أو أكثر ونص واحد من الأئمة أو أكثر على توثيقهم ولم يذكر أحداً من الأئمة جرحهم.

• الراوي الذي روى عنه واحد أو أكثر ووثقهم بعض الأئمة وجرحهم آخرون.

انظر الأمثلة على هذا في "إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر" ص ١٦.

* العدل

من الشروط التي وَضَعَهَا علماء الحديث للحكم بصحة الحديث، أن يكون راويه "عدلاً" لذا قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

" أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً... " (١)

وبعد التأمل لإطلاقات العلماء لهذا الوصف على الرواة، ومن الراوي الذي يستحق أن يوصف بالعدالة، نجد اختلافاً بينهم في تحديد المعنى والمدلول الذي إذا وُجد في الراوي استحق إطلاق هذا

* هذا اللفظ له مدلول خاص، عند أصحاب النحل، يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى - :

ومن ذلك لفظ "العدل" جعلته القدريّة إسمًا لإنكار قدرة الرب على أفعال عباده، وخلقه لها، ومشيتته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيتته وخلقه هو العدل. "الصواعق المرسلة": ٩٤٩/٣، وهذا اللفظ على هذا المعنى هو أحد الأصول الخمسة عند المعتزلة، انظر "الملل والنحل" للشهرستاني: ٤٥/١، "الأصول الخمسة" لعبد الجبار.

١ - مقدمه ابن الصلاح: ص ١٣٦، ويرى ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - أن العدل هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة. المقدمة: ص ١٣٦.

وفهم كلام ابن الصلاح هنا في تحديد مدلول "العدالة" في الراوي أن لا يكون الراوي المسلم البالغ العاقل مصرا ملازما للذنوب والمعاصي وما يجرم المروءة. بل تاتيا إن حصل من ما يلزم منه التوبة مبتعدا مجانباً المعاصي تاركاً لما يخل بالمروءة، ولا يفهم من هذا الكلام الذي ذكره ابن الصلاح أن لا يقع من الراوي ذنب أصلاً فهذا لا يكون إلا لمعصوم وفي الحديث "كلكم خطاء". رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة برقم: (٢٤٩٩) (٥٦٨/٤).

وابن ماجة في كتاب الزهد برقم: (٤٢٥١) (١٤٢٠/٢)

واحمد في مسنده (١٩٨/٣)

وهذا يقول ابن حبان كما في "الإحسان" ١٥١/١: والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله، لأننا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله.

ويقول الذهبي في ترجمة علي بن المديني من الميزان: ١٤٠/٣: ثم ما كل أحد فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ.

وأما الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - فإنه يقول في المعنى العام للعدالة: والمراد بالعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. نزاهة النظر: ص ٨٣.

وقد تعقب الصنعاني الحافظ ابن حجر بقوله: والحاصل أن تفسيرهم العدالة بالملكة ليس هو معناها ولا أتى عن الشارع في ذلك حرف واحد، وتفسيرها بالملكة شديد لا يتم وجوده إلا في المعصومين وأفراد من خلص المؤمنين... ولا يخفى أن حصول هذه المكلة لكل راوٍ من رواة الحديث معلوم أنه لا يكاد يقع، ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك يقيناً، فالتحقيق أن العدل من قارب وسدد وغلب خيره على شره. توضيح الأفكار: ٢٨٤/٢ - ٢٨٥.

الوصف عليه. ولعل سبب هذا الخلاف هو: هل يُشترط لوصف الراوي بالعدالة العلم بوجودها في الراوي أو عدم العلم بمفسق في الراوي؟.

إذا عُلِمَ هذا فإن العلماء - أعني علماء الحديث - أطلقوا هذا اللفظ على :

• الراوي الذي نص العلماء على عدالته، أو أن عدالته اشتهرت عندهم شهرة تُغني عن النص عليها.

• الراوي الذي انتفت جهالة عينه ولم يتبين فيه جرح.

• الراوي حامل العلم المعتمدين بعلمه حتى يظهر فيه جرح.

• فأما إطلاق هذا اللفظ "عدل" على الراوي الذي نص العلماء على عدالته، أو اشتهرت عدالته شهرة مغنية عن التنصيص عليها، فهذا هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل ونقاد الحديث.

قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته^(١) وتارة تثبت بالاستقاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل، أو نحوهم، من أهل العلم، وشاع الشاء عليه بالثقة، والأمانة، استغنى فيه بذلك عن بيّنة شاهدة بعدالته تنصيصاً. وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقة.

وممن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ، ومثل ذلك بمالك، وشعبة، والسيافين والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن

^١ - مما يشهد لهذا المذهب الذي اشتهر وهو: أنه لا بد من التنصيص على العدالة إلا أن يكون الراوي مشهوراً بها مارواه مسلم في مقدمه صحيحه: ٤٤/١ بسنده إلى عاصم الإحवाल أن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سمو النار رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم. وهذا فيه الماحة إلى معرفة حال الرجل، والنصوص على هذا كثيرة.

المديني ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، فلا يُسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يُسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين.^(١)

ومن نظر في كتب أنمة الجرح والتعديل، وجد تطبيق ما ذكره ابن الصلاح، والخطيب، واضحاً جلياً فبانهم يحكمون بجهالة الرجل بسبب عدم وقوفهم على نص من ناقد يزيع الجهالة عن الراوي، ويثبت له العدالة، وهذا كثير في استعمالهم لاحاجة لذكر أمثله ولهذا يقول ابن الأثير الجزري: والعدالة لا تُعرف إلا بخبرة باطنة، وبحث عن سريرة العدل وسيرته.^(٢)

وأحياناً يشتهر عندهم الراوي شهرة تجعلهم لا يبحثون عن معدّل له، ويصل الحال ببعضهم إلى الامتناع عن تزكية الراوي بسبب تلك الشهرة، التي منحتها منزلة رفيعة، جعلته لا يحتاج إلى تعديل معدّل.

فهذا الخطيب البغدادي يروي بسنده إلى حنبل بن إسحاق قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل وسئل عن إسحاق به زاهويه، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.^(٣)

١ - مقدمة ابن الصلاح: ص ١٣٧، وانظر: الكفاية ص ١٠٩، فتح المغيث: ١٠/٢ - ١١ وقد اختلف العلماء في العدد الذي يكفي في النص على عدالة الراوي على قولين:
- فمنهم من يرى أنه يكفي في النص على عدالة الراوي رجل واحد عدل، واختار هذا الخطيب وصححه ابن الصلاح، المقدمة ص ١٤٢ قال العراقي:

وصحح اكتفاؤهم بالواحد جرحاً وتعديلاً خلاف الشاهد
فتح المغيث: ٧/٢. ويقول الحافظ ابن حجر: وتقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح. نزهة النظر: ص ١٨٩

- ومنهم من يشترط اثنين حكاه القاضي أبو بكر ابن الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم. فتح المغيث ٨/٢ قالوا: لأن التزكية صفة فتحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرشد والكفاءة وغيرهما، وقياساً على الشاهد. فتح المغيث: ٨/٢، وبُرد عليهم بالفرق بين الرواية ونقل الخبر وبين الشهادة، فالظنة والتهمة في الشهادة أظهر منها في الرواية، والغالب في المسلمين مهابة الكذب في الرواية خلاف الشهادة؛ للإحن والعداوات.

٢ - جامع الأصول: ٣٧/١.

٣ - الكفاية: ١١٠، تلريب الراوي: ٣٠٢/١.

وُسئل يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد والسماع منه؟ فقال: مثلي يُسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يُسأل عن الناس.^(١) ومن تتبع ما كُتب في تراجم الرواة يجد من هذا ما لا يكاد يُحصر. وذلك أن اشتهاً العدالة أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والخاباء في تعديل الراوي، كما حكى ذلك الخطيب البغدادي.^(٢)

• وأما إطلاق هذا الوصف على الراوي الذي انتفت جهالة عينه، ولم يتبين فيه جرح فهذا مذهب ابن حبان - رحمه الله تعالى - فإنه يرى أن الراوي إذا ارتفعت جهالة عينه، ولم يتبين جرحه فأمره محمول على العدالة حتى يتبين جرحه.

قال ابن حبان:

من كان منكر الحديث على قلته/لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروى المناكير، ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلاً مقبول الرواية؛ إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة، حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير في الرواة. فأما الجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها.^(٣)

والذي يظهر من عبارة ابن حبان هذه أنه يقصد بقوله: "إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة" أن الراوي متى كان مشهوراً على معنى شهرة عينه، فلم يعد مجهول عين، بدليل قوله بعد ذلك فأما الجاهيل ... أي من كانت عينه مجهولة ولم يرو عنه رواية يرفعون هذه الجهالة عنه.

وقد قال في موطن آخر:

العدل من لم يُعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل، حتى يتبين جرحه، إذ لم يُكلف الناس ما غاب عنهم.^(٤)

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -:

١ - الكفاية: ١١٠، تدريب الراوي: ٣٠٢/١.

٢ - الكفاية: ١١٠، تدريب الراوي: ٣٠٢/١، فتح المغيث: ١٢/٢.

٣ - لسان الميزان: ٢٥/١.

٤ - الثقات: ٣/١، لسان الميزان: ٢٥/١.

قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب. والجمهور على خلافه.

وهذا هو مَسَلِّك ابن حبان في "كتاب الثقات" الذي أَلْفَه، فإنه يذكر خلقاً ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم، وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حالة باقية عند غيره.^(١)

فتحصَّل من كلام ابن حَبَّان المتقدم، ومن كلامه في بعض كتبه، أن الراوي لا يُوصَف بالعدالة عنده إلا بأمر تجتمع في الراوي، فيستحق هذا الوصف:

أولها: أن يكون هذا الراوي قد ارتفعت جهالة عينه، وجهالة العين ترتفع عند ابن حبان برواية واحد ثقة، أما إذا لم يكن ثقة فلا ترتفع روايته الجهالة عَمَّن روى عنه. يقول -رحمه الله تعالى- في ترجمة "سعيد بن زياد/ ابن قائد": والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدل عن حدِّ المجهولين إلى جملة أهل العدالة.^(٢) وقد أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر بقوله - المتقدم -: وكأن عند ابن حَبَّان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور...^(٣)

والثاني: أن يكون هذا الرجل يروي عن ثقة، والراوي عنه ثقة، أي من فوقه ثقة، ومن تحته ثقة. وقد أشار -رحمه الله تعالى- إلى هذا في مقدمة "كتاب الثقات" بقوله: فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبرة عن الخصال الخمس التي ذكرتها، فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره.^(٤) ومن هذه الخصال الخمس، أن لا يكون فوق الشيخ الذي ذكر اسمه في كتابه في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته.^(٥) وأوضح من هذا ما حكاه في ترجمة "محمد بن عطيه بن سعد العوفي" بقوله: لا يوجد الاتضاح في إطلاق الجرح عليه، لأنه لا يروي إلا عن أبيه وأبوه ليس بشئ في الحديث، ولا يروي عنه إلا أسيد بن زيد، وأُسَيْد يسرق الحديث... فهو ساقط الاحتجاج، حتى تبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة...^(٦)

والثالث: أن لا يُعرف في هذا الرجل المعدل جرح وقد صرَّح -رحمه الله تعالى- بقوله:

١ - لسان الميزان: ٢٥/١.

٢ - المجروحين: ٣٢٧/١.

٣ - لسان الميزان: ٢٥/١.

٤ - الثقات: ١٣/١.

٥ - الثقات: ١٢/١.

٦ - المجروحين: ٢٧٣/٢.

العدل: من لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يُكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا بالحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم^(١).

يقول الإمام ابن الأثير الجزري - رحمه الله تعالى -:

وقد قال بعضهم: إن العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط، مع سلامته عن فسق ظاهر. فكل مسلم مجهول عندهم: عدل^(٢).

وأختم هذا بما ذكره ابن حبان بقوله: فكل من أذكره في هذا الكتاب ... فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرّى خبره عن خمس خصال، فإذا وجد خبر منكر عن واحدٍ من أذكره في كتابي هذا فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يُتَّجَّح بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته، والخبر يكون مرسلًا لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعًا لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه ... فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل...^(٣)

• وأما إطلاق "العدل" على الراوي حامل العلم المعتني به، فهذا مذهب عُرف عن الإمام ابن عبد البر - رحمه الله تعالى - فإنه قال:

"وكل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمولٌ في أمره أبدًا على العدالة حتى تبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: يحمل هذا العمل من كل خلفٍ عدولُه"^(٤).

١ - الثقات: ١٣/١.

٢ - جامع الأصول: ٣٧/١.

٣ - الثقات: ١١/١ - ١٣.

٤ - التمهيد: ٢٨/١. والحديث رواه جماعة من الصحابة منهم ابن عمر، وعلي، وأبي هريرة، وأبي أمامة، وعبد الله بن مسعود، وأسامة بن زيد وإبراهيم بن عبد الرحمن العذري معضلاً.

فحديث ابن عمر رواه ابن عدي في الكامل: ١٥٢/١، والبخاري كما في المجموع: ١٤٠/١، والعقيلي في الضعفاء: ٩/١، وابن عبد البر في التمهيد: ٥٩/١. وتقام في فوائده كما في الروض البسام: ١٤٢/١ وأما حديث علي فأخرجه ابن عدي: ١٥٢/١، وأما حديث أبي هريرة فرواه ابن عدي: ١٥٣/١. والبخاري كما في المجموع: ١٤٠/١. وأما حديث أبي أمامة فرواه العقيلي في كتاب الضعفاء: ٩/١، وابن عدي في الكامل: ١٥٣/١. وأما حديث ابن مسعود فرواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث: ٥٤، وكذا أخرج حديث أسامة ابن زيد، وأما معضل إبراهيم فرواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ١٧/٢ وابن عدي في الكامل: ١٥٣/١، وابن حبان في الثقات: ١٠/٤، وابن عبد البر في التمهيد: ٥٨/١.

وقد تكلم العلماء على هذا الحديث، قال العراقي: الحديث غير صحيح: التقييد والإيضاح: ص ١٣٨، ثم نقل عن ابن القطان أنه قال في "بيان الوهم والإيهام": .. قد روى هذا الحديث متصلاً بجماعة من الصحابة .. وكلها ضعيفة. =

فظهر من كلامه - رحمه الله تعالى - أن الراوي الذي يستحق أن يُوصف بأنه عدل، هو حامل العلم المعني به، فمتى وُجد هذا الوصف في الراوي فإنه "عدل" حتى يظهر جرح في حاله أو في علمه، يسقط بسببه عن حيز العدالة، ويبقى في مصاف المجروحين.

لكن ما معنى قول ابن عبد البر: "حامل علم معروف العناية به"؟ هل المراد أنه مشهور بحمله للعلم وحرصه على طلبه، والعناية به، حتى يُعلم عنه ذلك؟ أو أن المراد أنه ليس بمجهول عين؟ بمعنى أن روايته للعلم أخرجته عن حيز الجهالة بسبب الرواية عنه، وتبقى حاله مجهولة، فيكون عدلاً على هذا الوصف، حتى يوقف على جرح فيه.

= فتح المغيث: ١٤/٢. قال السخاوي: وحكم غيره عليه بالوضع - يعني غير شيخه، وإن قال العلاني في حديث أسامة منها: إن حسن غريب. فتح المغيث: ١٤/٢، ونقل السخاوي أن الإمام أحمد صححه قال: وكذا نقل العسكري في الأمثال عن أبي موسى عيسى بن صبيح تصحيحه، وأبو موسى هذا ليس بعمده وهو من كبار المعتزلة، وأما أحمد فتعقب ابن القطان كلامه - بقوله وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره، التقييد والإيضاح: ص ١٣٩ - وحديث أسامة بخضومه قال فيه أبو نعيم لا يثبت، وقال ابن كثير: في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته. فتح المغيث: ١٤/٢ - ١٥، وقال ابن عبد البر: أسانيد كلها مضطربة غير مستقيمة. "جامع بيان العلم" كما في المنع: ٢٤٦/١، وانظر فتح المغيث: ١٤/٢، وانظر الروض البسام: ١٤٢/١ - ١٤٦، مجمع الزوائد: ١٤٠/١، التمهيد: ٥٩/١ - ٦٠ كشف الأستار: ٨٦/١، مفتاح دار السعادة: ١٦٣/١ - ١٦٤.

وكان الذهبي - رحمه الله تعالى - فهم من كلام ابن عبد البر المعنى الأول حيث قال كما حكاه عنه الإمام السخاوي... ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تلييناً، ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح. قال: ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما أطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق، فهؤلاء يُحتج بهم، لأن الشيخين احتجَّ بهم ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين. (١)

ويذهب الإمام ابن الصلاح إلى أن مذهب ابن عبد البر في المراد بالعدل فيه توسع غير مُرضي فيقول:

وتوسَّع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال: ثم ذكر كلامه وعقَّب عليه بقوله: وفيما قاله اتَّساع غير مُرضي والله أعلم. (٢)

قال السخاوي: على أن ابن عبد البر قد سبق بذلك، فرَوَّينا في "شرف أصحاب الحديث" للخطيب من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه قال: رأيت رجلاً قدَّم آخر إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فادعى عليه بشئ فأنكر فقال للمدعي: ألك بينه؟ قال: نعم، فلان وفلان. فقال: أما فلان فمن شهودي، وأما فلان فليس من شهودي، قال فيعرفه القاضي؟ قال: نعم، قال: بماذا؟ قال: أعرفه بكتِّب الحديث، قال: فكيف تعرفه في كتِّبه الحديث؟ قال: ما علمتُ إلا خيراً. قال: فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدولُه. ومن عدل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أولى ممن عدلته أنت، قال: فقم فهاته، فقد قبلتُ شهادته. (٣)

ومن أخذ بقول ابن عبد البر: ابن المواق من المتأخرين، حيث قال: أهْلُ العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك. (٤)

وكذا ابن سيّد الناس حيث قال عن قول ابن عبد البر: لستُ أراه إلا مرضياً، وصوبه ابن الجزري فقال: إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب، وسبقه إلى ذلك المزي عندما قال: هو في زماننا مرضي بل ربما يتعيَّن. (٥)

١ - فتح المغيث: ١٨/٢، فتح الباقي: ٢٩٩/٢.

٢ - مقدمة ابن الصلاح: ص ١٣٨.

٣ - فتح المغيث: ١٧/٢. وانظر شرف أصحاب الحديث: ص ٣٠.

٤ - فتح المغيث: ١٨/٢.

٥ - فتح المغيث: ١٩/٢. ولعل مراد المزي - رحمه الله تعالى - أن بعض الرواة قد تقدم بهم العهد وتعذر على أهل العصور المتأخرة العثور على تنصيب على عدالتهم واستحالت معرفة عدالتهم الباطنة فلم يبق إلا العمل بمذهب ابن عبد البر إذ تركه يؤدي إلى إهدار بعض ما ورد دون مستند قوي يبرر هذا الصنيع، والله أعلم بما رآه إن لم يكن هذا.

وَيُسْتَأْنَسُ لما ذهب إليه ابن عبد البر بما جاء عن عمر بن الخطاب في كتابه إلى أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظَنيماً في ولاء أو نسب. (١)

فهذا في المسلمين فكيف إذا انضاف إلى الإسلام العناية بالعلم، ولذا قال البُلُقيني معلقاً على هذا الأثر: وهذا يقويه - يعني يقوى مذهب ابن عبد البر - لكن ذاك مخصوص بِحَمَلَةِ العلم. كذا نقله السخاوي. (٢)

وهذا المذهب الذي نَصَّ عليه ابن عبد البر في "العدل" وتبعه عليه من قد ذكرنا أوسع من مذهب الجماهير في التَنَصُّيص على التعديل أو الشهرة بالعدالة. فما كل من كان حاملاً للعلم، معتنياً به، هو عدل في الحقيقة، وفي باطن الأمر، وإن سلم من جرح الظاهر.

ومع هذا فإِنِّي أقول: إن المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح لهذه اللفظة هو المعنى الأول، وما عداه من المعاني فهي اصطلاحات خاصة عرفت عن أصحابها وليست اصطلاحات عامة.

١ - رواه الدارقطني: ٥١٢/٢، والبيهقي، ١٥٥/١٠، ووکیع في أخبار القضاة: ٧٠/١، وانظر نصب الراية ١٨/٤ وقد عزاه لابن أبي شيبة. وانظر فتح المغيث: ١٩/٢.

٢ - فتح المغيث: ١٩/٢. وقد أورد كتاب عمر هذا ابن القيم في "إعلام الموقعين" وقال: "وقد احتج بعض أهل العراق بقول عمر هذا على قبول شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبه وإن كان مجهول الحال، فإنه قال: والمسلمون عدول بعضهم على بعض" ثم قال: "فإن الله تولى من عباده السرائر وستر عليهم الحدود" ولا يدل كلامه على هذا المذهب، بل قد روى أبو عبيد ثنا الحجاج عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عمر بن الخطاب لا يوسر أحد في الإسلام بشهداء السوء؛ فإننا لا نقبل إلا العدول. وثنا إسحاق بن علي عن مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - والله لا يوسر رجل في الإسلام بغير العدول... "إعلام الموقعين: ١٢٩/١.

وقال البخاري - رحمه الله تعالى -: "باب إذا عدل رجل رجلاً فقال: لا نعلم إلا خيراً، أو ما علمت إلا خيراً، وساق حديث الإفك فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لأسامة حين استشاره، فقال: أهلك ولا نعلم إلا خيراً" قال الحافظ: ولا بد من معرفة المزكي حاله الباطنة. والحجة لذلك أنه لا يلزم من أنه لا يعلم منه إلا الخير أن لا يكون فيه شر. وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي زكى الله أهله، وكانت الجرحة فيهم شاذة فكفى في تعديلهم أن يقال: لا أعلم إلا خيراً، وأما اليوم فالجرحة في الناس أغلب فلا بد من التنصيص على العدالة. فتح الباري: ٢٩٤/٥ - ٢٩٥.

وروى البخاري في صحيحه من كتاب الشهادات، باب الشهداء العدول، حديث عبد الله بن عتبة قال: سمعت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقول: "إن ناساً كانوا يؤخذون بالوحي... ومن أظهر لنا سوء لم نأمنه..." قال الحافظ معلقاً: قال المهلب: هذا إخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد "رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعما صار بعده، ويؤخذ منه أن العدل من لم توجد منه الريبة وهو قول أحمد وإسحاق كذا قال، وهذا إنما هو في حق المعروفين لا من لا يعرف حاله أصلاً. فتح الباري: ٢٩٨/٥.

﴿ الفصل الثاني ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في ألفاظ التجريح

وفيه الألفاظ الآتية .

ضعيف .	تكلموا فيه .	تركه فلان .
ليس بذلك .	سكتوا عنه .	متزوك .
ليس بالقوي .	فيه نظر .	ليس بثقة .
غيره أوثق منه .	منكر الحديث .	كذاب .
مجهول .	طويل اللحية .	التشيع .
مجهول الحال .	ليس بشيء .	الإرجاء .
لا أعرفه .	يسرق الحديث .	شيطان .
لين .		

" ضعيف "

من الألفاظ التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل على الرواة "ضعيف" وهذا كثير عندهم، يراه من له أدنى نظرٍ في كتب الرجال والعِلل . وبعد التأمل والنظر في استعمال علماء الجرح والتعديل لهذه اللفظة، وجدت أنهم يُطلقون هذه اللفظة على :

- المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح .
- الراوي الثقة .
- من يُحسن حديثه، وذلك على اصطلاح المتقدمين .
- الرواة الكذابين والهلّكيّ والمتروكين .
- وأخيراً إطلاقه على الراوي لقباً لا علاقة له بتعديل ولا تجريح .

- فأما إطلاق هذا اللفظ "ضعيف" على الراوي، على المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح، فهذا هو المتبادر من إطلاق هذه اللفظة ، ويعنون بهذه اللفظة حينما يُعبرون بها عن حال الراوي على المعنى المشهور : أن هذا الراوي قد انزاح عن مرتبة من يُحتج بحديثه ، بسبب خلل في ضبطه، وهو مع ذلك يُكتب حديثه، ويُنظر فيه ، فيُقبل أو يُرد على ضوء القواعد الحديثية .

ولذلك نجد الإمام السخاوي -رحمه الله تعالى- يجعل هذه اللفظة في المرتبة الخامسة من مراتب

التَّجريح .^(١)

وحديث أهل هذه المرتبة يُكتب للاعتبار كما نصَّ على ذلك السخاوي، وغيره .^(٢)

١ - فتح المغيث : ١٢٣/٢

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ، ١٢/٢ ، توضيح الأفكار : ٢١٢/١ ومما ينبه عليه أن أسباب الضعف التي يذكرها العلماء ، ويستدلون بها على ضعف الراوي متعددة ، منها ما يقدر ، ومنها مالا يقدر ، ولذلك لا بد من التنبيه لهذا انظر : هدي الساري : ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ .

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ضعيف" على الراوي الثقة فذلك أمر معلوم عند علماء الجرح والتعديل ، ويمكن التعبير عن هذا الصنيع بالإطلاق النسبي، بمعنى أن هذا الراوي الثقة إنما قيل فيه "ضعيف" بالنسبة لراوٍ آخر أوثق منه، قرن به عند السؤال، فهو ضعيف بالنسبة لهذا الراوي الذي هو أوثق منه، واتقن . ولو سُئِلَ الناقد عن هذا الراوي بمفرده لقال : إنه ثقة . وقد يكون هذا الراوي ضعيفاً بالنسبة لحديث مُعَيَّنٍ أو رواية مُعَيَّنَةٍ ونحو ذلك .

يقول أبو الوليد الباجي - رحمه الله تعالى - :

وقد رَوَى عثمان بن سعيد الدَّارِمِي : قال أحمد بن حنبل : ذكر عند يحيى بن سعيد : عُقَيْلٌ ، وإبراهيم بن سعد ، فجعل كأنه يضعفهما ، فهذا ذكره لِعُقَيْلٍ ، ولم يذكر سبب ذلك ولعلَّه قد ذكر له مع مالك ، ولو ذكر له مع زَمْعَةَ بن صالح ، أو صالح بن أبي الأَخْضَرِ لوثَّقه وعظَّم أمره . (١)

ولما ذكر الحافظ ابن حجر : أبا بَلَجَ الْفَزَارِي الواسطي قال :

وقد وثقه يحيى بن معين، والنسائي، ومحمد بن سعد، والدارقطني ، وقال أبو حاتم الرازي، ويعقوب بن سفيان : لا بأس به ... ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه ضعفه . فإن ثبت ذلك فقد يكون سُئِلَ عنه وعَصَّنَ هو فوقه فضَعَّفَه بالنسبة إليه . (٢)

وفي ترجمة عبدالرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن الغَسِيل ، قال الحافظ ابن حجر : وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، والدارقطني ، وقال النسائي مرة ، ليس به بأس ، ومرة : ليس بالقوي ، وقال ابن حبان كان يُحْطِي كثيراً مَرَضَ القول فيه أحمد ويحيى وقالوا : صالح ، قال الأزدي : ليس بالقوي عندهم ، وقال ابن عدي : هو مِمَّنْ يُعْتَبَر حديثه وَيُكْتَب ، قلت : تضعفهم له بالنسبة إلى غيره مِمَّنْ هو أثبت منه من أقرانه ، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي . (٣)

لذا قال التَّهَانُوي :

كثيراً ما يُضَعِّفون الرجل بالنسبة إلى غيره مِمَّنْ هو أثبت منه من أقرانه . (٤)

١ - التعديل والتجريح : ٢٨٥/١

٢ - بذل الماعون : ص ١١٧ ، وانظر الرفع التكميل : ص ٢٦٢ ، وقد نبه الحافظ على أن هذه قاعدة جلية فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه ، وأنه نبه عليها أبو الوليد الباجي .

٣ - هدي الساري : ص ٤٣٨

٤ - قواعد في علوم الحديث : ص ٢٦٤

وأما بالنسبة لتضعيف الراوي بسبب رواية معينة، أو شيء خاص، فذلك أمر معلوم عند علماء الجرح والتعديل، وقد نص على ذلك غير واحد، منهم : الحافظ ابن حجر، فقد قال في ترجمة عبدالعزيز بن عبدالله الأويسى :... وقال الحلي : اتفقوا على توثيقه ، لكن وقع في سؤلات أبي عبيد الآجري، عن أبي داود قال : عبدالعزيز الأويسى ضعيف . فإن كان عني هذا ففيه نظر لأنه قد وثقه في موضع آخر ... ولعله ضَعَفَ رواية معينة له وهم فيها ، أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه ، وفي الجملة فهو جرح مردود .^(١)

وقال -أيضاً- في ترجمة هُدْبَة بن خالد القيسي البصري : قرأت بخط الذهبي : قواه النسائي مرة ، وضعفه أخرى ، قلت : لعله ضَعَفَه في شيء خاص .^(٢)

ومن ذلك ما حكاه إبراهيم الحربي قال : سألت أحمد بن حنبل : ما تقول في مالك ؟ قال : حديث صحيح ورأي ضعيف . قلت : فالأوزاعي ؟ قال : حديث ضعيف ورأي ضعيف ...^(٣)

فالإمام الأوزاعي فقيه ثقة جليل ، وإنما يُريد الإمام أحمد بإطلاق الضَعَف على الأوزاعي : أن حديثه ضعيف من كونه يُحتج بالمقاطيع، وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام في نفسه ضعيف، كذا قال الذهبي^(٤) وقال الحافظ ابن حجر : قال البيهقي : يُريد أحمد بذلك بعض ما يُحتج به، لا أنه ضَعِيف في الرواية . والأوزاعي إمام في نفسه ثقة ، لكنه يُحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع . (٥) ولما حكى الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- تضعيف الإمام الدارقطني للإمام العالم الكبير شيخ القرنين أبي عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز الدوري ، قال :

وقول الدارقطني : ضعيف ، يُريد في ضبط الآثار ، أما في القراءات ، فثبت إمام، وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث ، كنافع، والكسائي ، وحفص ، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف، وحرروها ، ولم يصنعوا ذلك في الحديث ، كما أن طائفة من الحفاظ اتقنوا الحديث ، ولم يُحْكَمُوا القراءة . وكذا شأن كل من برز في فنٍّ ، ولم يعتن بما عداه . والله اعلم .^(٦)

١ - هدي الساري : ص ٤٤١

٢ - هدي الساري : ص ٤٧٠ ، وانظر ص ٤٣٧

٣ - سير أعلام النبلاء : ١١٣/٧ . وانظر : الرواة النقات : ص ٢٥-٢٦

٤ - سير أعلام النبلاء : ١١٤/٧

٥ - تهذيب التهذيب : ٢١٨/٦

٦ - سير أعلام النبلاء : ٥٤٣/١١ ، وانظر السير : ٢٦٠/٥

يقول العلامة المعلمي - رحمه الله تعالى - : فيما يرويه ابن زُبُور عن الحارث مناكير ... فمن الحفاظ من حمل على ابن زُبُور ، لأن الحارث وثقه الأكابر ، وحديثه الذي يرويه غير ابن زُبُور مستقيم ، سوى حديث واحد خُولف في رفعه ، ومثل هذا لا يضره . ومن المتأخرين من حمل على الحارث ، لأنهم وجدوا حديث ابن زُبُور عن غيره مستقيماً ، ووثق النسائي الرجلين ، والتحقيق معه فهما ثقتان ، لكن مارواه ابن زُبُور عن الحارث فضعيف وفيه المنكرات ، ولهذا نظائر عندهم في تضعيف رواية رجل عن شيخ خاص مع توثيق كل منهما في نفسه . (١)

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ضعيف" على الراوي على معنى: أن حديثه لا يكون من قبيل الحديث الصحيح، وإنما هو من قبيل الحديث الحسن على اصطلاح المتأخرين .

فهذا موجود عند المتقدمين، حينما كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف لا غير . (٢)
وقد نبّه على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - حيث قال وهو يتكلم عن عتبة بن حميد الضبي :

وقد روي عن الإمام أحمد أنه قال : هو ضعيف ليس بالقوي ، لكن هذه العبارة يقصد بها أنه ليس ممن يصحح حديثه، بل هو ممن يحسن حديثه ، وقد كانوا يُسمون حديث مثل هذا "ضعيف" ويحتجون به لأنه حسن ، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوماً إلى صحيح، وضعيف . وفي مثله يقول الإمام أحمد :

الضعيف خير من القياس . يعني الذي لم يقو قوة الصحيح مع أن مخرجه حسن . (٣)

١ - حاشية الفوائد المجموعة : ص ٢٩٨ ، وربما جاء على وجه المزاح إطلاق ضعيف على ثقة فقد جاء في تهذيب الكمال : ١٦٧/٢٠ . وقال عمر بن أحمد الجوهري : سمعت جعفر بن محمد الصائغ يقول : اجتمع على بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأحمد بن حنبل ، وعفان بن مسلم ، فقال عفان : ثلاثة يضافون في ثلاثة : علي بن المديني في حماد بن زيد ، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد ، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك ، قال علي بن المديني : وربهم معهم . قال : من ذلك ؟ قال : وعفان في شعبة . قال عمر بن أحمد : وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف ، ولكن قال هذا على وجه المزاح ، وانظر تهذيب التهذيب : ٢٠٧/٧ .

٢ - انظر مجموع الفتاوى : ٢٥١/١-٢٥٢ ، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة : ص ١٦٣ ، منهاج السنة : ٣٤١/٤ ، إعلام الموقعين : ٣١/١ ، شرح العلل : ٣٤٤/١ .

٣ - الفتاوى الكبرى : ٢٤٣/٣

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الكذابين والهلكي ، ومن يقال في حقه عبارة تجريح أشد من هذه، فذلك وارد في إطلاقات أئمة الجرح والتعديل . قال ابن أبي خيثمة :

قلت لابن معين : إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف . قال :

إذا قلت لك : ليس به بأس فهو ثقة ، وإذا قلت : هو ضعيف فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه . (١)

فظاهر من قوله : ولا يكتب حديثه أي لا على سبيل الاحتجاج ولا الاعتبار، ومعلوم أن الضعيف على اصطلاحهم يكتب حديثه كما تقدم ذكره .

قال صاحب "شفاء العليل" : وقد تتبع استعمال ابن معين لهذه اللفظة، فوجدته يُطلق ذلك على المتروكين، والكذابين غالباً، وكثيراً ما يقول : فلان ضعيف ليس بشئ ، ويستعمل هذين اللفظين في الجرح الشديد . (٢)

والمأمل لإطلاقات الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى - يجد أنه يُطلق هذا اللفظ أحياناً على الجرح الشديد للراوي . فمن ذلك قوله في الحسن بن علي العدوي : ضعيف، بينما يقول في ترجمته : يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، وللعدي على أهل البيت أحاديث قد وضعها غير ما ذكرت، وعامة ما حدث به العدوي إلا القليل موضوعات، وكنا نتهمه بل نتيقن أنه هو الذي وضعها على أهل البيت، وغيرهم . (٣)

ومن ذلك قوله في ترجمة أشعث بن سعيد أبو الربيع السَّمان : وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السَّمان جماعة ضعفاء منهم ... ويحي بن هاشم الغساني : (٤)

١ - التاريخ : ١١٢/١ ، التبصرة والتذكرة : ٧/٢ لسان الميزان ٢٤/١ ، توضيح الافكار : ٢١٢/١ وقال الحافظ ابن حجر : لفظه ليس بثقة في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد ، تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٤ .

٢ - شفاء العليل : ص ٢٨٥ ، وقد يقول ابن معين في الراوي : "ضعيف" ويرى أنه يكتب حديثه . ومن ذلك أنه سئل عن "عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي" فقال : ضعيف . فقال له معاوية بن صالح : يكتب حديثه ؟ قال : نعم على ضعفه . وكان رجلاً صالحاً ، تهذيب التهذيب : ١٣٧/٦ وانظر شفاء العليل ص ٢٨٥ ، وقد نيه ابن القطان في بيان الوهم والايهام : (١٥٩/٢ - أ) إلى أن ابن معين إذا أطلق هذه اللفظة على المعروفين من أهل العلم فإنه لا يريد توهينهم وإنما يريد تفضيل غيرهم عليهم فقال : ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم : إنه ضعيف فإن ذلك ليس تجريحاً منه له وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب ، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له لا تسقط الثقة به . وهذا من التضعيف النسبي على ما تقدم .

٣ - الكامل : ٣٣٨-٣٤٣

٤ - الكامل : ٣٧٧/١

وبعد الرجوع إلى ترجمة يحيى بن هاشم السمسار الغساني وجدت ابن عدي يقول : كان ببغداد ، ويضع الحديث ويسرقه ... وهو يروي أيضاً عن إسماعيل بن أبي خالد وأبي حنيفة وغيرهم المناكير يضعها عليهم ويسرق حديث الثقات ، وهو متهم في نفسه أنه لم يلق هؤلاء ، وعامة حديثه عن هؤلاء وغيرهم إنما هو مناكير ، وموضوعات ، ومسروقات ، وهو في عداد من يضع الحديث . (١)

ويحيى بن هاشم هذا كذبه ابن معين ، وقال صالح جزرة : رأيت يحيى بن هاشم وكان يكذب في الحديث ، وقال النسائي وغيره : مزك . (٢) وقال أبو حاتم : كان يكذب ، وكان لا يصدق ترك حديثه . (٣) وقال العُقَيْلي : كان يضع الحديث على الثقات . (٤)

ومن ذلك - أيضاً - قوله في عمر بن موسى الوَجِيهي : وهو بين الأمر في الضعفاء ، وهو في عداد من يضع الحديث . (٥) وكذا قال في إسحاق بن نجيح المَلْطِي . (٦) وهذا كثير في كامل ابن عدي - رحمه الله تعالى - ولهذا فإنه سمي كتابه بـ "الكامل في الضعفاء" وذكر "أنه سيذكر في كتابه كل من ذكر بضرب من الضعف ... (٧) والمتأمل يرى أنه ذكر الضعيف في المشهور من الاصطلاح ، وذكر من سواهم من الكذابين والوضاعين .

وأحياناً يقول الإمام ابن عدي : هو ضعيف كما قال فلان ، فإذا رجعت إلى ترجمة المذكور تجد أن ذلك الإمام الذي حكى ابن عدي كلامه في الرجل قد طعن فيه طعناً شديداً . (٨)

١ - الكامل : ٢٥١/٧ - ٢٥٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٤١٢/٤

٣ - الجرح والتعديل : ١٩٥/٩

٤ - الضعفاء الكبير : ٤٣٢/٤ ، وانظر لسان الميزان : ٣٤٢/٦

٥ - الكامل : ١٣/٥

٦ - الكامل : ٣٣٢/١ . وانظر الكامل : ٣٥١/٣ ترجمة سعد بن طريف الإسكافي .

٧ - الكامل : ٢/١

٨ - لذا يقول المعلمي - رحمه الله تعالى - من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في سند فعليه أن يراعي أموراً ... الخامس : إذا رأى في الترجمة : وثقه فلان أو ضعفه فلان أو كذبه فلان ، فليبحث عن عبارة فلان فقد لا يكون قال : هو ثقة ، أو هو ضعيف أو هو كذاب ... وهذه القاعدة نفسية قد تحل بها كثير من الإشكالات والاختلاف الواقع في كلام العلماء بسبب النقل والتصرف . فإن أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغي أن يراجع عدة كتب . فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية لينبئ عليها . التكميل : ص ٢٥٠-٢٥١ . وقال في التكميل : ص ٧٢٣ : على أنهم يقولون : ضعفه فلان مع أن الواقع من فلان تليين يسير .

ومن ذلك قوله في بشر بن عُمر القُشيري بعد أن ساق أقوال الأئمة فيه، وبعض ما روى : وهو ضعيف كما ذكروه .^(١)

والمأمل لأقوال النُّقاد في بشر هذا يجد ابن عدي أسند الآتي :

... عن ابن معين وقيل له : لقيت بشر بن عُمر ؟ قال : نعم ، وتركته ، وعنه قال : ليس بثقة ، وعن

أحمد قوله : ترك الناس حديثه . وقال النسائي : متروك الحديث .^(٢)

وقال في بركة بن محمد أبو سعيد الحلبي :

وهو ضعيف كما قال عبدان . ونجد عبدان قال في بركة على ما حكاه ابن عدي قال : قال لي عبدان :

هات حديث المسلمين . أنا قد رأيت بركة هذا بجلب وتركته على عمد ولم أكتب عنه ، لأنه كان يكذب .^(٣)

وهذا الإمام الدارقطني - رحمه الله تعالى - يُنقلُ عنه أنه قال في الرجل : ضعيف ، وبعد الرجوع إلى ترجمته نجد الجرح فيه شديداً .

ففي ترجمة إسماعيل بن يعلي أبو أمية الثَّقَفي يقول الدارقطني - رحمه الله تعالى - : ضعيف .^(٤) ويقول في

موطن آخر : متروك .^(٥) والإمام الذهبي يُنقلُ كل هذا عن الدارقطني . فيقول في ترجمة أبي يعلي إسماعيل :

ضعفه الدارقطني^(٦) ويقول في موطن آخر : وقال النسائي والدارقطني : متروك .^(٧)

وقد ورد أيضاً في صنيع الإمام البيهقي - رحمه الله تعالى - فإنه يقول في الراوي : ضعيف .

هكذا على سبيل الإجمال ثم في موطن آخر يُفسَّر مراده بقوله في الراوي ضعيف .

١ - الكامل : ٨/٢

٢ - الكامل : ٨/٢ ، وانظر الميزان : ٣٢٦/١

٣ - الكامل : ٤٧/٢ ، وقد وجدت ابن عدي - رحمه الله تعالى - يطلق هذه اللفظة على الرواة على المعنى المشهور عند علماء النقد فمن ذلك أنه وصف

مقاتل بن سليمان بالضعف كما في ترجمة إبراهيم بن نافع الجلاب . الكامل : ٢٦٨/١ . ويقول في ترجمة مقاتل بعد أن ذكر أقوال بعض النقاد فيه :

ولمقاتل غير ما ذكرت من الحديث حديث صالح وعامة أحاديثه لا يتابع عليها على أن كثيراً من الثقات والمعرفين قد حدث عنه ، والشافعي محمد بن

إدريس يقول : الناس عيال على مقاتل بن سليمان في التفسير . وكان من أعلم الناس بتفسير القرآن ... وهو مع ضعفه يكتب حديثه . الكامل :

٤٣٨/٦ وانظر ما قاله في ابن سمعان في ترجمة إسماعيل بن عياش من الكامل : ٢٩٦/١ . وانظر ترجمة ابن سمعان من الكامل : ١٢٧/٤ . وما قاله

المقدمي في ترجمة أحمد بن محمد بن حرب من الكامل : ٢٠٠/١ ، وقارن بما قاله في ترجمة المقدمي من الكامل : ٢٥٩/٤ .

والضعيف يكتب حديثه عند ابن عدي على ما هو مشهور . انظر الكامل : ٢٨١/١ ، ٣١٧، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٩، ٣٩٧ .

٤ - الضعفاء والمتروكون : ص ٤١٢

٥ - الضعفاء والمتروكون : ص ١٣٥

٦ - ميزان الاعتدال : ٤٩٣/٤

٧ - ميزان الاعتدال : ٢٥٥/١

ومن ذلك أنه ذكر في كتابه "السنن الكبرى" أبان بن أبي عيَّاش البصري فقال : ضعيف ^(١)
ولكن من خلال النظرة المتكاملة لأقواله فيه نجده يُفَصِّل في عبارته كاشفاً أبعاد هذا الضعف فيقول فيه :
متروك ^(٢) . ويقول في موضع آخر : لا يُحتج به . ^(٣)

ونجد البيهقي يقول : ضعيف في الراوي الذي تركه المحدثون وأسقطوه كما صنع في "الحارث بن نُهَّان"
فقد قال فيه : ضعيف . ^(٤)

والحارث هذا قال فيه أحمد : رجل صالح لم يكن يعرف الحديث ولا يحفظ، منكر الحديث ، وعن ابن معين :
ليس بشئ، وفي موضع آخر : لا يُكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث
، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ... ^(٥)
وقال الحافظ ابن حجر : متروك . ^(٦)

وقال أيضاً في السَّري بن إسماعيل الهمداني : ضعيف . ^(٧) والسَّري هذا قال فيه يحيى بن سعيد : استبان لي
كذبه في مجلس ، وعن أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال مرة : ليس بالقوي ، وعن ابن معين : ليس بشئ ، وعن
أبي داود : ضعيف متروك الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث . وفي موضع آخر قال : ليس بثقه .
وقال السَّاجي : ضعيف جداً . ^(٨)
قال ابن حجر : متروك الحديث . ^(٩)

١ - انظر الصناعة الحديثية في السنن الكبرى : ص ٤٩٣ ، معجم الجرح والتعديل : ص ٢١٥

٢ - السنن الكبرى : ٤١/٣ ، ٧/١٠

٣ - السنن الكبرى : ٣٠٣/٥

٤ - السنن الكبرى : ٨٩/٨

٥ - تهذيب التهذيب : ١٣٨/٢

٦ - تقريب التهذيب : ١٤٤/١

٧ - السنن الكبرى : ٣٤٤/٨

٨ - تهذيب التهذيب : ٣٩٩/٣

٩ - تقريب التهذيب : ٢٨٥/١

ومن ذلك أيضاً أنه قال في خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي : ضعيف .^(١)

وخالد هذا قال فيه أحمد : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشئ ولا يكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث ليس بشئ . وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال مرة : ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، وقال الساجي : هو ضعيف الحديث جداً . قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها ، لا يكتب حديثه إلا على جهة التعجب .^(٢)

وقال الحافظ ابن حجر : متروك الحديث .^(٣) وربما نجد الناقد المتكلم في الرجال يَقْرُن مع هذه اللفظة "ضعيف" لفظة أخرى تَكْشِفُ المراد بهذا الضَّعْف : أي أنه ضعف شديد لا يكتب حديث صاحبه بل يُرد ، وربما أفادت تكذيبه .

فهذا الإمام علي بن المديني : يقول في إسماعيل بن مسلم المكي : ضعيف لا يكتب حديثه .^(٤) وقال عنه أيضاً : أجمع أصحابنا على ترك حديثه .^(٥)

وقال في "الجراح بن المنهال أبي العَطُوف الحرَّاني" : ضعيف لا يكتب حديثه .^(٦)

وكذا قال في يحيى بن أبي أنيسة .^(٧) وقال في إبراهيم بن يزيد الخُزَيزي : ضعيف لا أكتب عنه شيئاً .^(٨) وقال في راشد بن سعد العبَّسي : كان ضعيفاً ليس بشئ ولا يكتب حديثه .^(٩) وقال في زياد بن عبد الله البكائي ، ضعيف كَتَبَتْ عنه وتركته .^(١٠) وقال مرة : لا أروي عنه .^(١١) ويقول الإمام البخاري في ترجمة ثُمَامَةَ بن عُبَيْدَةَ البصري : ضعفه علي ونسبه إلى الكذب .^(١٢)

١ - السنن الكبرى : ١٢٤/٢

٢ - تهذيب التهذيب : ٧١-٧٠/٣

٣ - تقريب التهذيب : ٢١١/١ ، وانظر معجم الجرح والتعديل : ص ٢١٦

٤ - الكامل في الضعفاء : ٢٨٣/١

٥ - أحوال الرجال : ١٤٩

٦ - الكامل : ١٦٠/٢ ، وانظر تعجيل المنفعة : ٤٨ وفيه ، وقال ابن المديني : لا يكتب حديثه .

٧ - الكامل : ١٨٦/٧

٨ - تهذيب التهذيب : ١٥٧/١ ، تاريخ ابن معين : ١١٩/١

٩ - سوالات ابن أبي شيبة : ١٦٤

١٠ - ميزان الاعتدال : ٩١/٢

١١ - الضعفاء الكبير : ٧٩/٢

١٢ - التاريخ الكبير : ١٧٨/٢ ، الجرح والتعديل : ٤٦٧/٢ ، وانظر علي ابن المديني : ٥٧٣

ومثل هذا كثير في إطلاقات العلماء هذه اللفظة على الرواة ، وهذا بناءً على تفاوت مراتب الضَّعْف في الرواة . إذ الضَّعْف في الرواة ليس على درجة واحدة، فمنهم من ضَعْفُهُ خفيف، ومنهم من ضَعْفُهُ شديد، وهذه اللفظة تتناول هذا كله فهي لفظة عامة يدخل في عمومها بقية الألفاظ التي هي دونها ^(١) .

لهذا نجد الإمام ابن عبد الهادي - رحمه الله تعالى - يقول : "الضعفاء أقسام : منهم : من ضَعْفُ كذبه الصُّراح ، ومنهم : من لم يعتمد الكذب ، لكن روى عن الكذابين ، ولم يتحرَّز من ذلك ، ومنهم : من ترك لِقْلَةً أمانته ، ومنهم : من ضعف لقله دينه ... ^(٢)

لكن لما تقرر الاصطلاح، وأصبح لكل لفظة من ألفاظ التعديل والجرح منزلة خاصة، ومعنى معين، لزم الوقوف عند اصطلاح علماء الحديث . فليس من قيل فيه ضعيف، كمن قيل فيه ضعيف جداً . وهكذا

ولذا نجد الحافظ الناقد أحمد بن صالح يقول: لا يترك حديث الرجل، حتى يُجمع الجميع على ترك حديثه ، وقال يقال : فلان ضعيف ، فإما أن يقال : فلان متروك فلا . إلا أن يُجمع الجميع على ترك حديثه . ^(٣) فكان أحمد بن صالح يطلق ضعيف على من ضعفه خفيف ومن هو ضعيف جداً ومن هو دونه ، ويرى أن هذا هو الذي ينبغي أن يُصار إليه ، مالم يُجمع علماء النُّقد على أن هذا الراوي : متروك .

١ - انظر الصناعة الحديثية : ص ٤٩٤

٢ - بحر الدم : ص ٣٩

٣ - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٦٠

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي تلقياً له بذلك لسبب من الأسباب فذلك مشهور . وعلى هذا فلا دلالة لهذه اللفظة - على هذا المعنى - من حيث التعديل والتجريح .

وقد لُقِّب بهذه اللفظة أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحيى . حتى اشتهر في كتب الرجال والألقاب بالضعيف .

قال عبد الغني بن سعيد الحافظ :

رجلان جليلان لحقهما لقبان قبيحان : معاوية بن عبد الكريم الضَّال ، فإنما ضَلَّ في طريق مكة ، وعبد الله بن محمد الضَّعيف وإنما كان ضعيفاً في جسده لا في حديثه . (١)

وعبد الله الضَّعيف هذا ، قال فيه أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : شيخ صالح ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال مسَّلمة والحلي : ثقة .

وقال الحافظ ابن حجر : ثقة . (٢)

وبعد عرض هذه المعاني لهذه اللفظة فيجب تنزيلها على المعنى الذي استقر عليه الاصطلاح وهو المعنى الأول كما تقدم ، وما عداه من المعاني فلا يذهب إليه إلا بقرينة تدل على وجوب المصير إليه وترك المصطلح عليه .

١ - تهذيب الكمال : ٩٨/١٦ ، الأنساب : ٣٩٥/٨ ، نزهة الألباب : ٤٣٦/١ ، فتح المغيث : ٢٢٣/٤ ، وفيات الأعيان : ٢٢٤/٣ . وأما سبب تلقيبه بهذا اللقب فيرى عبد الغني بن سعيد أن هذا اللقب بسبب ضعفه في جسده . ويرى النسائي أنه لقب بذلك لكثرة عبادته كما في السنن : ١٦٥/٤ ، والتهذيب : ١٧/٦ ، ويرى ابن حبان أن ذلك من أجل اتقانه وضبطه كما في الثقات : ٣٦٢/٨ ، والمقتع : ٥٨٤/٢ . فيكون هذا التلقيب على سبيل الضدية كما تقدم في "صدوق" ولعل الأظهر ما حكاه النسائي فإن الضعيف هذا شيخ النسائي والتلميذ أعرف بشيخه من غيره فيقدم قوله ، ولا أرى تعارضاً بين قول النسائي وقول الحافظ عبد الغني بن سعيد فإن كثرة العبادة وقيام الليل تورث ضعفاً في الجسد وهذا معلوم لا يحتاج إلى دليل . على أن المجتهد في عبادته قد ورد عنهم تلقيبه "بالقوي" فهذا الحسن بن يزيد بن فروخ الضمري ويقال العجلي أبو يونس القوي . يقول ابن حبان : وإنما سمي أبو يونس : القوي لقوته على العبادة ، وذلك أنه قدم مكة فظاف في يوم واحد سبعين إسبوعاً فسمي القوي . الثقات : ١٦٩/٦ . وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة ولقوته على العبادة سمي القوي . وقال وكيع : بكى حتى عمي ، وصلى حتى حذب ، وطاف حتى أقعد . قال الدارقطني : كان ثقة وسمي القوي لقوته على الطواف . تهذيب التهذيب : ٢٨٣/٢ ، وانظر الجرح والتعديل ٤٢/٣ ، الأنساب : ٥١٨/١٠ ، الاكمال ٦٩/٧ ، تقريب التهذيب : ١٧٢/١ ، ميزان الاعتدال : ٥٢٧/١ ، نزهة الألباب : ١٠٥/٢ ، فتح المغيث : ٢٢٣/٤ . ومما يبينه عليه أنه وقع في التدريب : ٢٩١/٢ . أبو الحسن يونس بن يزيد القوي يروى عنه التابعين وهو ضعيف ، وقيل له : القوي ، لعبادته . وإنما هو أبو يونس الحسن بن يزيد كما تقدم .

وفهم هذه الألقاب على ما يراد منها وسبب اللقب أمر في غاية الأهمية فهذا الضعيف علم سبب تلقيبه بهذا وكذا الضال على ما تقدم . ونجد من ينقب بالحافظ وليس هو من أهل الحديث ، وهذا اللقب من ألقاب المحدثين كما هو معلوم ، فقد قال السخاري كما في "الجواهر والدرر" ٣٦/١ قال ابن السمعاني : وقد لقب به - أي الحافظ - جماعة من أهل بغداد ممن لا يعرف من الحديث شيئاً لكن لحفظهم الثياب في الحمامات لقبوا بذلك ، إذ عندهم من يحفظ الثياب يقال له : الحافظ . قال السخاري : قلت : وكذا لقب الخليفة بمصر : عبد المجيد بن محمد بن سعد : الحافظ لدين الله . وربما اختصر فقليل : الحافظ كما يختصر كثير من يلقب "حافظ الدين" فيقال له : حافظ . الجواهر والدرر : ٣٦/١ .

ومن البغادة الذي لقبوا بالحافظ لحفظ ثياب الحمامات : الحسين بن أحمد النعالي البغدادي . فقد قال الذهبي في السير : ١٠١/١٩ : الشيخ المعمر ، مسند العراق أبو عبد الله الحسين ... الحافظ . يعني يحفظ ثياب الحمام وغلته . ويقول ياقوت في "معجم البلدان" : ٤٥٥/٢ : في "الدسكرة" ينسب إليها الحافظ النشتري ثم الدسكري ، ... والحافظ لقب له ، وليس لحفظه الحديث .

٢ - تهذيب التهذيب : ١٧/٦ ، تقريب التهذيب : ٤٤٨/١ .

ليس بذاك

يُرد في كلام أنمة الجرح والتعديل، في مقام الحكم على الرواة قوهم في بعض الرواة : " ليس بذاك " وبعد التأمل في إطلاقاتهم لهذه اللفظة وجدت أن هذه اللفظة تحمل معنيين :

الأول : كَوْن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الخفيفة، التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار، والاستشهاد .
والثاني : كَوْن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الشديدة، التي لا يُكتب حديث أهلها .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة التي تدل على أن حديث من قِيلَ فيه ذلك ليس في درجة القُوَّة المعهودة، التي يَبْحَث عنها المُعْتَنِي بهذا الفنَّ، والمشتغل بالبحث في أحوال الرجال .

والاستعمال لهذه اللفظة على هذا المدلول الذي ذكرته هو الشائع عند علماء الحديث، ونقاد الأثر ، المصطلح عليه عندهم .

ولهذا فإننا نجد الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - يجعل هذه اللفظة من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التجريح فيقول :

" ... وبعدها وهي سادسة المراتب : فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضَعْفٌ، وفلان فيه أو في حديثه ضعف... وفلان ليس بذاك . " (١)

وقد نصّ - رحمه الله تعالى - على أن حديث أهل هذه المرتبة يُكتب للاعتبار لإشعار هذه الصَّيغ بصلاحية المتَّصِف بها لذلك . (٢)

١ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ .

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أنها من ألفاظ الجرح الشديدة، التي لا يكتب حديث أهلها ، فقد وجدت ذلك في بعض إطلاقات الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى - فإنه يقول في الراوي : " ليس بذاك " ثم يذكر في ترجمته ما يدل على أطراحه عنده ، وعدم كتابة حديثه ، بل وعدم الاحتجاج به . (١)
فمن ذلك أنه قال في " جعفر بن أحمد بن علي بن بيان " : جعفر ليس بذاك . (٢)

وبعد النظر في ترجمته لجعفر ، وجدته قال بعد أن ساق نسبه :
وحدثنا هو ... بأحاديث موضوعه ، وكنا نتهمه بوضعها ، بل نتيقن في ذلك ، وكان مع ذلك رافضياً .
ثم ذكر له حديثين فقال : وهذان الحديثان يأسنادهما موضوعان ، ولا أشك أن جعفر وضعهما .
وقال أيضاً : وكان بين الأمر في وضع الحديث ... وعامة أحاديثه موضوعه ، وكان قليل الحياء في دعاويه على قوم لعله لم يلحقهم ، ووضع مثل هذه الأحاديث ، وأنه كان يحدثنا عن يحيى بن بكير بأحاديث مستقيمة بنسخه ،
الليث ، ويشوبها بمثل هذه الأحاديث التي ذكرتها عنه وغير ذلك . (٣)

وقد ذكر - رحمه الله تعالى - في مقدمة كتابه في " صفة من يؤخذ عنه العلم " حديثاً من طريق " جعفر بن أحمد " هذا ثم قال : وهذا الحديث مع أحاديث أخر بهذا الإسناد مقدار عشرين حديثاً . حدثنا بها الغافقي - يعني جعفر بن أحمد - وكلها غير محفوظة وكنا نتهمه بوضعها . (٤)

وبعد البحث عن أقوال النقاد في جعفر بن أحمد وجدت الحافظ ابن حجر يقول :
قال عبد الغني الأزدي في " تبين أوهام الحاكم " : جعفر بن أبان - كذا قال - وهذا الرجل مشهور ببلدنا بالكذب ، ترك حمزة الكنانى حديثه ، غير أنه جعفر بن أحمد بن علي بن بيان يعرف بابن الماسح . انتهى .
وقال أبو سعيد النقاش : حدث بموضوعات ، وقال الدارقطني : لا يساوي شيئاً ، وقال أيضاً : كان يضع الحديث ويحدث عن ابن عوف بالأباطيل . (٥)

١ - ولا أقول : إن هذا منهج ابن عدي في " الكامل " فإن هذا يحتاج إلى دراسة مستوعبة لهذا الكتاب ولكل من قال فيه " ليس بذاك " حتى تتوصل إلى هذا الحكم ، وإنما ذكرت هذا بالنسبة لما استطعت الوقوف عليه . وقد يقول قائل إن هذا من باب تغير الإجتهد وإني استبعد هذا خاصة مع أقوال النقاد الآخرين في هذا الرجل .

٢ - الكامل : ١٧١/١ ، في ترجمة أحمد بن أبي أحمد الجرجاني . قال : حدثنا جعفر بن أحمد بن علي بن بيان الغافقي حدثنا علي بن معبد بن شداد ، حدثنا أحمد بن أبي أحمد عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن عمران بن حصين ... قال الشيخ : وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلا عن جعفر هذا ، وجعفر ليس بذلك .

٣ - الكامل : ١٥٦/٢ - ١٥٨ ، وانظر الكامل : ١٢٧/٥ .

٤ - الكامل : ١٦٠/١ - ١٦١ .

٥ - لسان الميزان : ١٣٨/٢ ، وانظر سوالات حمزة بن يوسف ، ص ١٩٠ .

ومن ذلك أيضاً أنه قال في " الحسن بن عثمان بن زياد بن الحكيم التستري " : ليس بذلك .^(١)
وبعد الرجوع إلى ترجمته وجدته يقول فيه :

كان عندي يضع ويسرق حديث الناس ، وقال : سألت عبدان الأهوازي عنه فقال : هو كذاب .
ثم ذكر له حديثاً فقال عقبه : وهذا عندي وضعه الحسن بن عثمان ، ثم ذكر حديثاً آخر فقال بعد سياقه له :
والبلاء من الحسن بن عثمان ، وقال في آخر ترجمته :

وللحسن بن عثمان أحاديث غير ما ذكرت منكراً كنا نتهمه بوضعها ، وأحاديث قد سرقها من قوم
ثقات ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق .^(٢)

وقد ترجم له الإمام الذهبي فقال : كَذَّبَهُ ابن عدي^(٣) ، وذكره الحافظ ابن حجر فقال :
وقال أبو علي النيسابوري : هذا كَذَّاب يسرق الحديث .^(٤)

وأقول أخيراً :

إن من الواجب على الباحث حمل هذه اللفظة على المعنى المشهور عند علماء الجرح والتعديل حيث
وردت، وهو المعنى الأول ، ولأنذهب إلى معنى آخر إلا بقريضة ظاهرة يُعَدَّل بسببها إلى ذلك المعنى .

١ - الكامل : ٣١٣/٥ ، ترجمة عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

٢ - الكامل : ٣٤٥/٢-٣٤٦ ، وانظر التراجم المساقطة : ص ٢٧ .

"ليس بالقوي"

من ألفاظ الجرح والتعديل التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل على الرواة هذه اللفظة " ليس بالقوي " وبعد التأمل لإطلاقات العلماء لهذه اللفظة وجدت أن هذه اللفظة إما أن تكون :

- من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التجريح .

- أو بمعنى ضعيف، فتكون من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التجريح .

- أو أنها بمعنى أن هذا الراوي الذي قيلت فيه هذه اللفظة لم يبلغ درجة القوي الثبت .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على الرواة على أنها من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التجريح - وهذه المرتبة أخف مراتب التجريح - فهذا هو المشهور عندهم، وقد نصَّ على هذا الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - فقال :

وبعدها - أي بعد المرتبة الخامسة من مراتب التجريح - وهي سادسة المراتب ، فلان فيه مقال أو أدنى مقال ، أو ليس بالقوي . (١)

وأهل هذه المرتبة يكتب حديثهم للاعتبار، لأن هذه الصيغ في هذه المرتبة، مشعرة بصلاحية حديث من اتصف بها للكتابة، والاعتبار . (٢)

١ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ ، وقد قال الحافظ ابن حجر في " هدي الساري " (٤١٦) لما ذكر أن النسائي قال في " الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي " : ليس بالقوي . قلت : هذا تليين مبن .

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ليس بالقوي" على الراوي على معنى أنه ضعيف . فقد ذكر الإمام الذهبي رحمه الله تعالى - أن هذا موجود في عبارات الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - فقال :

والبخاري قد يُطلق على الشيخ "ليس بالقوي" ويريد أنه "ضعيف" ^(١) ولفظة "ضعيف" عند علماء الجرح والتعديل ، أقوى في الجرح من قولهم "ليس بالقوي" فإنهم يجعلون "ليس بالقوي" في المرتبة السادسة من مراتب الجرح ، وأما "ضعيف" فهي عندهم من ألفاظ المرتبة الخامسة ، كما هو عند الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - .

والتأمل لإطلاق البخاري - رحمه الله تعالى - لهذه اللفظة يجد المعنى الذي أشار إليه الإمام الذهبي - رحمه الله - .

فهذا البخاري يقول في حُرَيْث بن أَبِي مَطَر الْفَزَارِي : ليس عندهم بالقوي ^(٢) وقد قال الذهبي في حُرَيْث هذا : ضعفه غير واحد ، وقال النسائي : متروك الحديث . وحكي عن البخاري أنه قال فيه : فيه نظر . ^(٣)

وقال أيضاً في حَبَّان بن عَلِيّ الْعَنْزِي : ليس عندهم بالقوي . ^(٤) وقد قال ابن معين : حَبَّان أمثل من أخيه مَنَدَل . وقال أيضاً : "حَبَّان" صدوق . وقال ابن المديني : كلاهما لا أكتب حديثهما . وقال أبو حاتم : لا يُحتج به . وقال ابن عدي : عامة حديثه أفراد وغرائب . وقال الدارقطني : متروك - يعني هو وأخاه - وقال مرة : ضعيفان يُخَرَّج حديثهما . وقال أبو زرعة : حَبَّان لين . وقال النسائي وغيره : ضعيف . قال الذهبي : قلت : لكنه لم يترك . ^(٥) قال الحافظ ابن حجر : ضعيف . ^(٦)

١ - المرقطة : ٨٣

٢ - الضعفاء الصغير : ٣٩

٣ - ميزان الاعتدال : ٤٧٤/١ .

٤ - الضعفاء الصغير : ٤٠ .

٥ - ميزان الاعتدال : ٤٤٩/١ .

٦ - تقريب التهذيب : ١٤٧/١ .

وقال البخاري أيضاً : في حَسَام بن مَصَكَّ أبي سهل الأزدي : ليس بالقوي عندهم . (١) وفي حَسَام هذا يقول ابن معين : ليس بشئ . وقال أحمد : مُطَرَّح الحديث وقال الدارقطني : متروك ، وقال النسائي : ضعيف . (٢)

وقال في سَعْد بن طَرِيف الإسكافي الحنظلي الكوفي : ليس بالقوي عندهم . (٣) وفي سَعْد هذا يقول أحمد وأبو حاتم : ضعيف الحديث . ويقول ابن معين : لا يحل لأحد أن يروى عنه ، وقال النسائي والدارقطني : متروك . وقال ابن حَبَّان كان يضع الحديث على الفور ، وقال الفلاس : ضعيف يُفَرِّط في التشيع . (٤)

وقال في عبد الجبار بن عمر الأيلي : ليس بالقوي . (٥) قال الذهبي : وَهَّاه أبو زرعة . وروى عباس عن يحيى : ضعيف . وقال النسائي : ليس هو بثقة ، وقال الترمذي : ضعيف : (٦) . قال الحافظ : ضعيف . (٧) وقال في قُطَيْبَة بن العلاء بن المنهال أو أبوسفيان الغنوي الكوفي : ليس بالقوي . (٨) وفي قُطَيْبَة هذا يقول ابن حبان : كان ممن يُخْطِئ كثيراً فَعُدِّلَ به عن مَسَلِك الاحتجاج به . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، ... ، وقال أبو زرعة : يحدث عن سفيان بأحاديث منكورة ، وقال أبو نعيم قال البخاري : فيه نظر . وقال العُقَيْلي : لا يُتَابَع على حديثه . (٩)

والأمثلة على هذه كثيرة (١٠) ، فمن نظر في كتاب الإمام البخاري " الضعفاء الصغير " وجد هذا التعبير ، وإذا أَرَزْنَا بين قول البخاري في الرجل " ليس بالقوي " أو " ليس بالقوي عندهم " ونظرنا في كلام النقاد الآخرين في الرجل ظهر المراد كما قدمت أمثلته .

١ - الضعفاء الصغير : ٤٢ .

٢ - ميزان الاعتدال : ٤٧٧/١ .

٣ - الضعفاء الصغير : ٥٦ .

٤ - ميزان الاعتدال : ١٢٢/٢ - ١٢٣ .

٥ - الضعفاء الصغير : ٨٢ .

٦ - ميزان الاعتدال : ٥٣٤/٢ .

٧ - تقريب التهذيب : ٤٦٦/١ .

٨ - الضعفاء الصغير : ١٠٠ .

٩ - لسان الميزان : ٥٥٦/٤ .

١٠ - وانظر الضعفاء الصغير : ٨٠، ٨٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ، التاريخ الكبير : ٣٠/٦ ، ٣١٩ ، ميزان الاعتدال : ٢/٣٣٦، ٢/٤٩٦، ٤٥٣ ، ٤٩٦ .

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أنه لم يبلغ درجة القوي الثبت . فقد حكى الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - أن الإمام أبا حاتم الرازي - رحمه الله تعالى - يُطلق هذه اللفظة "ليس القوي" ويريد أن من قال فيه ذلك، لم يبلغ درجة الرواة الأقوياء الأثبات . قال : وبلاستقراء إذ قال أبو حاتم : ليس بالقوي يُريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت . (١)

ولما ذكر أبو الحسن ابن القطان بكر بن بكّار البصري قال : قال ابن معين : ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التّقية أقرب، فإنهما يعنيان بذلك : أنه ليس بأقوى ما يكون . (٢)

وهذا الإمام علي بن المديني - رحمه الله تعالى - ربما قال في الرجل : ثقة وليس بالقوي ، فقد قال في أيمن بن نابل أبي عمران الحبشي : كان ثقة وليس بالقوي . (٣) وسأله محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن " سعيد بن سالم القدّاح " فقال : كان ثقة ولم يكن بالقوي . (٤)

فالذي يظهر من صنع ابن المديني أنه يُريد أنه وإن كان ثقة إلا أنه لم يبلغ الدرجة العليا من التوثيق خاصّة وإن توثيق الرجال على درجات كما لا يخفى وقد أشار إلى هذا ابن المديني نفسه، فقد سُئل عن أعلى أصحاب أبي هريرة - رضي الله عنه - فبدأ بابن المسيب وذكر جماعة . قيل له : فالأعرج ؟ قال : هو دون هؤلاء وهو ثقة ، فقيل له فبعد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة ؟ قال : هو ثقة وهو دون هؤلاء . (٥)

ولما فرّق العلامة المعلمي بين لفظة "ليس بقوي" ولفظة "ليس بالقوي" وأن "ليس بالقوي" إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة بخلاف "ليس بقوي" فإنها تنفي القوة مطلقاً وإن لم تُثبت الضعف مطلقاً قال :

والنسائي يُراعي هذا الفرق فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم : عبدربه بن نافع، وعبدالرحمن بن سليمان بن الغسيل . فبين ابن حجر في ترجمتهما من "مقدمة الفتوح" أن المقصود بذلك : أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما . (٦)

أقول وعبرة الحافظ ابن حجر في ترجمة عبدربه بن نافع الكناني أبي شهاب الحنّاط بعد أن ذكر أقوال النقاد فيه، ومنهم النسائي القائل فيه : ليس بالقوي - قال : قلت : احتج الجماعة به سوى الترمذي، والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عوانة وأنظاره (٧) .

٢ - بيان الوهم والإيهام : ٢٥٢/١

٤ - سوالات ابن أبي شيبة : ١١٥

٦ - التكميل : ص ٤٤٢ . وانظر الجرح والتعديل ، ٣٨٣/٢ ، الميزان : ٣٤٣/١ ،

لسان الميزان : ٦٠/٢ وفي هذه والتاريخ : ٦٢/٢ أن بان معين قال فيه : ليس بشيء .

١ - المرقطة : ص ٨٣ .

٣ - سوالات ابن أبي شيبة : ١٤٥

٥ - الإمام علي بن المديني : ٥٦٥

٧ - هدي الساري : ص ٤٣٧ .

وقال في ترجمة عبدالرحمن بن سليمان المعروف بابن الغسيل بعد أن حكى فيه قول النسائي: ليس بالقوى ،
وتمريض أحمد له قال : قلت : تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة
سوى النسائي . وقد حكى الحافظ أن النسائي وثقه وقال فيه مرة ليس به بأس . (٨)

ويقول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - : وقد قيل في جماعات : "ليس بالقوي" واحتج به . وهذا
النسائي قد قال في عدة : "ليس بالقوي" ويخرج لهم في كتابه . (٩)

وبعد أن علمنا هذه المعاني التي يُعبر عنها بهذه اللفظة ، فلا بد من حملها على المعنى المشهور المصطلح عليه ،
وهو المعنى الأول حيث وردت ، إلا إذا دلّ الدليل على إرادة معنى آخر - والله تعالى أعلم - .

٨ - هدي الساري : ص ١٣٨ .

٩ - الموقظة : ٨٢ .

"غيره أوثق منه"

يرد في عبارات أنمة نقد الحديث قولهم في بعض الرواة : " غيره أوثق منه " وبعد النظر والتأمل لإطلاقات الأنمة لهذه اللفظة تبين لي أنهم يقولون في الراوي : " غيره أوثق منه " على معنيين : أحدهما : كَوْن هذا الراوي مَن يُكتب حديثه على سبيل الاعتبار والاستشهاد، فتكون هذه اللفظة جرحاً خفيفاً في ذلك الراوي .
والثاني : كَوْن هذا الراوي شديد الضعف .

- فأما إطلاقاتهم لهذا اللفظ - غيره أوثق منه - على بعض الرواة على معنى: أن هذا الراوي لا يستحق أن يكون في مصاف الراوة الثقات الذين يُقبل حديثهم ويحتج به ، وغيره أوثق منه ، فهذا وارد في كلامهم ، إلا أن من وُصف بهذا الوصف، لخلل في نفسه، أو حديثه، أو جب عدم الاحتجاج به، فحينئذ يُكتب حديثه للاعتبار والاستشهاد، ومن ثم يُحكم على حديثه بالحكم المناسب .

ولذلك نجد الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - يجعل هذه اللفظة - غيره أوثق منه - في المرتبة السادسة من مراتب التجريح فيقول : وبعدها - أي بعد الخامسة وهي سادسة المراتب : فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضَعْف ... أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه ... " (١) .

وحديث أهل هذه المرتبة عند السخاوي يُخرَج للاعتبار . يقول - رحمه الله تعالى - " والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يُستشهد به ، ولا يعتبر به ، وكل من ذكر من بعد لفظ لا يُساوي شيئاً وهو ما عدا الأربع بحديثه اعتبر - أي يُخرَج حديثه للاعتبار - لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك ... " (٢)

١ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ - ١٢٥ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ ، وقد يقول قائل : إن قوله : غيره أوثق منه يشعر بأن من قبل فيه ذلك فإنه ثقة إلا أن غيره أوثق منه فإن لفظه " أوثق " مشعرة بالمفاضلة بين راويين أو أكثر، ولا مانع من اشتراك الجميع في هذا الوصف - أعني التوثيق - وبعضهم أرفع رتبة من غيره، خاصة وأن المفاضلة في توثيق الرواة، وتفضيل بعضهم على بعض مع اشتراكهم في هذا الوصف وارد في ألفاظ علماء الجرح والتعديل . فهذا عثمان بن سعيد الدارمي يقول : قلت ليحي بن معين : كيف حديث المسعودي ؟ قال : ثقة ، فقلت : هو أحب إليك أو مسعر ؟ قال : ثقة وثقة . قال عثمان : مسعر أثقن من المسعودي والمسعودي ثقة . تهذيب الكمال : ٢٢٣/١٧ ، فيقال : إما أن تكون أفضل في هذا التركيب - بخاصة - ليست على بابها ، وليس ذلك بغريب فإنها قد ترد كذلك كما تراه في البحر المحيط : ٣٨٨/٤ ، ١٥٦/٥ ، ٣٠٦ ، ١٦٩/٧ ودراسات لأسلوب القرآن : ١٥٣/٧ ، معجم النحو : ص ١٢ .
أو يقال إن هذا مما تعارف واصطلح عليه علماء الجرح والتعديل ، والحقائق العرفية مقدمة على الحقائق اللغوية كما هو معلوم .

- وأما إطلاق هذا اللَّفْظ - غيره أوثق منه - على الراوي على معنى: أن الراوي شديد الضعف ، فتكون هذه اللَّفْظة من ألفاظ الجرح الشديدة ، فذلك وارد في كلام بعضهم واصطلاحه ، كما نَبَّه على ذلك خاتمة الحفاظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .

هذا " الجُرِّيْرِي " يقول في "عبد الله بن واقد أبو قتادة الحرَّاني" : غيره أوثق منه . (١)

ذكر هذا الحفاظ ابن حجر ثم علَّق بقوله :

وهذه العبارة يقولها الجُرِّيْرِي في الذي يكون شديد الضعف . (٢) وعبد الله بن واقد هذا قال فيه البخاري : سكتوا عنه . وقال أيضاً : تركوه . وقال أبو زرعة ، والدارقطني : ضعيف . وقال أبو حاتم : ذهب حديثه . وعن ابن معين قال : ليس بشئ ، وعنه ؛ ليس به بأس كثير الغلط . (٣) وعن ابن معين أيضاً : ثقة . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الجَوْزَجَانِي : متروك الحديث . (٤) وقال ابن حبان ، كان أبو قتادة من عبَّاد أهل الجزيرة وقُرَّائهم ، مَنَّ غلب عليه الصلاح ، حتى غفل عن الإتيان ، فكان يحدث على التَّوهم ، فتقع المناكير في أخباره ، والمقلوبات فيما يروى عن الثقات حتى لايجوز الاحتجاج بخبره . (٥) وعند ما ذكره الذهبي في " الميزان " ساق له حديثاً ثم قال : هذا حديث موضوع مهتوك الحال ، ما أعتقد أن أبا قتادة رواه ، ثم وجدت له إسناداً آخر عنه رواه الطبراني عن عبد الله بن سعيد الرَّقِّي ، عن أحمد بن أبي شيبَةَ الرهاوي ، عن أبي قتادة ، فهو الآفة . (٦) وقال صالح جَزْرَة : ضعيف مهين . (٧) قال الحفاظ ابن حجر : متروك وكان أحمد يثني عليه . (٨)

١ - تهذيب التهذيب : ٦٢/٦ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٦٢/٦ .

٣ - ميزان الاعتدال : ٥١٧/٢ ، تهذيب الكمال : ٢٥٩/١٦ .

٤ - تهذيب الكمال : ٢٦٢/١٦ .

٥ - الجروحين : ٢٩/٢ .

٦ - ميزان الاعتدال : ٥١٩/٢ ، وانظر المعجم الكبير : ٤٠٠/٢٢ ، مجمع الزوائد : ٢٠٢/٩ ، تنزيه الشريعة : ٤٠٩/١ .

٧ - تهذيب التهذيب : ٦٢/٢ .

٨ - تقريب التهذيب : ٤٥٩/١ .

وإنما أوردت كلام أئمة الجرح والتعديل فيه لنوازن بين كلامهم فيه، وكلام الجريري، ولعلّ بهذا يظهر مراد الجريري من هذه اللفظة، ويظهر أيضاً مدى قوة استنباط الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - لمراد الجريري عند إطلاقه لهذه اللفظة .

ولعل من ذلك أيضاً قول "الجريري" في "الحارث بن نبهان الجرّمي أبو محمد البصري" فإنه قال فيه :
غيره أوثق منه . (١)

فإننا إذا وقفنا على كلام أئمة الجرح والتعديل في الحارث بن نبهان، نجد أن عباراتهم فيه شديدة، فقد قال فيه أحمد : رجل صالح منكر الحديث لم يكن يعرف الحديث ولا يحفظ ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشئ ، وقال مرة : لا يكتب حديثه . وقال أبو حاتم : متروك ، وقال ابن المديني : كان ضعيفاً ضعيفاً . (٢) وفيه يقول الحافظ ابن حجر : متروك . (٣)

وبعد الوقوف^{عليه} أهذين المعنيين هذه اللفظة فإن المعنى المشهور المصطلح عليه هذه اللفظة هو المعنى الأول، كما تقدّم ، فيجب حملها حيث وردت عليه ، إلا إذا دلّ الدليل على خلافه .

١ - تهذيب التهذيب : ١٣٨/٢ .

٢ - ميزان الاعتدال : ٢٤٤٤/١ ، تهذيب التهذيب : ١٣٨/٢ .

٣ - تقريب التهذيب : ١٤٤/١ .

" مجهول "

هذا اللفظ من الألفاظ المستعملة عند علماء الجرح والتعديل، وهو من ألفاظ الجرح كما لا يخفى، وبعد التأمل لإطلاقات النقاد لهذا اللفظ على الرواة، وجدت أنهم أطلقوه على ثلاثة معانٍ :

أولها : الراوي الذي جهلت عينه، أو حاله .

الثاني : الراوي "المُبْهَم" في الإسناد .

الثالث : الصحابة الأعراب - رضي الله عنهم أجمعين .

- فأما إطلاق هذا اللفظ على الرواة الذين جهلت أعيانهم، أو جهلت أحوالهم، فهذا الإطلاق هو الشائع في كلامهم، واستعمالهم، وحيثما وجد قول إمام من أئمة الجرح والتعديل في راوٍ بأنه " مجهول " فأول ما يطرّق الذهن أن هذا الراوي مجهول عين، أو مجهول حال . *

وتفاصيل هذا الإطلاق يوفّر يعاينه، تنظر في كتب المصطلح حيث تكلم العلماء - رحمهم الله - على حدّ المجهول بقسميه ، ويمّ ترتفع جهالة العين وحكم حديث المجهول .

* إذا قيل في الراوي "مجهول" هكذا مطلقاً ولم يقيد هذا اللفظ بما يدل على نوع الجهالة، فالغالب أنهم يريدون بذلك: "مجهول العين" .

يقول الخطيب البغدادي :

المجهول عند أصحاب الحديث هو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد . " الكفاية " (ص ١١١) .

ويقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - والمجهول إذا أطلق يراد من سمي ولم يرو عنه إلا واحد . " الفتوحات الربانية " (٣١٣/٥) .

ولهذا فإن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لما تكلم على مراتب الرواة في " التقريب " (٥/١) قال :

السابعة - أي من المراتب - من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ مستور أمر بمجهول الحال ... التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد وإليه الإشارة بلفظ "مجهول" .

فانظر كيف أن الحافظ عند ما ذكر "مجهول الحال" قيده بهذا الوصف ، وحينما أراد "مجهول العين" أطلق ولم يقيد نوع الجهالة . ومما يدل على هذا أيضاً أن الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - لما قال في سننه (٤١٥/٥) ، ويوسف بن سعد رجل مجهول . قال الحافظ ابن كثير في "البيدانية والنهائية" (٢٤٩/٦) : قوله إن يوسف هذا مجهول ، مشكل ، والظاهر أنه مجهول الحال ، فإنه قد روى عنه جماعة منهم حماد بن سلمة ، وخالد الخذاء ، ويونس بن عبيد ...

فالذي يظهر أن الحافظ ابن كثير استشكل إطلاق الترمذي للفظة الجهالة مع أن الرجل ليس : بمجهول عين . على أن يوسف هذا وثقه ابن معين كما حكى ذلك ابن كثير وحكم الحافظ في التقريب (٣٨٠/٢) بأنه ثقة ، وإنما ذكرت هذا لأدلل به على أن إطلاق هذه اللفظة يدل على أن المراد جهالة العين، وإلا لم يكن لاستشكل ابن كثير وجهه ، وهذا ظاهر من صنيع ابن كثير - رحمه الله - حين قال : والظاهر أنه أراد جهالة حاله ، ومن ذلك أيضاً أن الترمذي قال : وهلال بن عبد الله مجهول - السنن : ١٧٧/٣ . قال البراء: وهلال هذا بصري حدث عنه غير واحد من البصريين : عفان ومسلم ابن إبراهيم وغيرهما . البحر الزخار : ٨٨/٣ . قال الزيلعي في "نصب الراية" : ١١٤/٤ : وهذا يدفع قول الترمذي في هلال إنه مجهول إلا أن يريد جهالة الحال . والله اعلم

وأما الإمام الناقد أبو حاتم فإنه يقول في الراوي : " مجهول " هكذا مطلقاً ويريد بذلك جهالة حاله ، وقد نبه على ذلك غير واحد . قال الذهبي - رحمه الله تعالى - في ترجمة " محمد بن مروان بن الحكم " من المغني : ٦٣١/٢ : ... مجهول . أي مجهول العدالة لا الذات ، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحد وإنما يريد جهالة حاله .

وقال الإمام السخاري - رحمه الله تعالى - :

" على أن قول أبي حاتم في الرجل : إنه مجهول ، لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد ، بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي : مجهول مع أنه قد روى عنه جماعة ، ولذا قال الذهبي عقبه : هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ، ولو روى عنه جماعة ثقات ، يعني أنه مجهول الحال ، وقد قال في عبدالرحمن بن كردم بعد أن عرفه برواية جماعة عنه : إنه مجهول . " فتح المغيث " (٤٨/٢) قال أبو الحسن ابن القطان : فانظر كيف عرفه برواية جماعة عنه ثم قال فيه " مجهول ، وهذا منه صواب ميزان الاعتدال : ٦٠٦/٢ . أقول ومن هؤلاء موسى بن هلال العبدي البصري فقد روى عنه أبو بجير محمد بن جابر المحاربي ومحمد بن إسماعيل الأحمسي وأبو أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم ، كما في " الجرح والتعديل " ١٦٦/٨ .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : مجهول ، وانظر ميزان الاعتدال : ٢٢٦/٤ فقد ذكر الذهبي أنه روى عنه غير من ذكرهم ابن أبي حاتم ومنهم الحكم بن عبدالله الأنصاري فقد قال الذهبي في الميزان : ٥٧٥/١ : وعنه محمد بن المنثي وأبو قدامة السرخسي ... وقد قال أبو حاتم مجهول . وانظر ترجمة العباس بن الحسن في الميزان : ٣٨٣/٢ ، وعبدالعزیز بن النعمان : ٢٣٦/٢ ، وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " : ٣٤٥/٦ : ترجمة عاصم بن شبيخ الغيلاني روى عنه عكرمة بن عمار وجواس سمعت أبي يقول ذلك ، ويقول هو مجهول . وانظر الميزان : ٣٥٢/٢ ، وانظر نصب الراية : ٣٢/١ .

والذهبي - رحمه الله تعالى - حيث أطلق في " الميزان " مجهول ولم يسنده إلى قائل فذلك قول أبي حاتم . قال مبيّن ذلك :
" ثم اعلم أن من أقول فيد : " مجهول " ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه ، وسيأتي من ذلك شيء كثير جداً فاعلمه " ميزان الاعتدال " (٦/١) .

لذا قال اللكنوي : فرق بين قول أكثر المحدثين في حق الراوي إنه مجهول وبين قول أبي حاتم : إنه مجهول . فإنهم يريدون غالباً جهالة العين بأن لا يروى عنه إلا واحد ، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف فافهمه واحفظه ، لئلا تحكم على كل من رحدث في الميزان إطلاقاً المجهول عليه أنه مجهول العين " الرفع والتكميل " (ص ٢٢٩) .

والذهبي - رحمه الله تعالى - ينقل في كتابه الميزان قول أبي حاتم في الرواة : مجهول في من روى عنه جماعة ولا يصرح بالرد على أبي حاتم وقد شرط في مقدمة كتابه هذا أن يذكر كل من قال فيه أبو حاتم مجهول كما تقدم نقله . وإن كان محقق " الرفع والتكميل " الشيخ أبو غده قد ذكر أن الذهبي قد يقول في الراوي : مجهول ويكون ذلك من تلقاء نفسه وإنشائه ولم يسنده إلى قائل ... وفي الواقع لم يقلها أبو حاتم وذكر شواهد على هذا .

انظر ص ٢٢٥-٢٢٨

ولعل ماذهب إليه أبو حاتم من تجهيل من روى عن جماعة إذا لم يعرفه هو مذهب جماعة من العلماء أيضاً . قال الذهبي في ترجمة صالح بن شريح : قال أبو زرعة : مجهول . قلت : روى عنه جماعة . الميزان : ٢٤٥/٢ . قال في ترجمة أسامة بن حفص المدني : صدوق ، وقال اللاكثاني : مجهول . قلت : روى عنه أربعة . الميزان : ١٧٤/١ ، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان : ١٢٦٦/٣ .

- وأما إطلاق "مجهول" على الراوي المبهّم، الذي لم يُذكر اسمه في الإسناد، فورد عن بعضهم إطلاق المجهول عليه .

قال النووي - رحمه الله تعالى - :

"رَوَيْنَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ غَالِبِ الْقَطَّانِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ : بَعَثَنِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَقَالَ : إِنَّهُ فَاقَرْنَهُ السَّلَامَ ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : إِنَّ أَبِي يُقَرِّنُكَ السَّلَامَ ، فَقَالَ : وَعَلَيْكَ وَعَلَى أَيْبِكَ السَّلَامَ " ... (١)

ثم قال : قلت :

وهذا وإن كان روايةً عن مجهول ، فقد قَدَّمْنَا أَنَّ أَحَادِيثَ الْفَضَائِلِ يُتَسَامَحُ فِيهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كُلِّهِمْ (٢) قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

فيه تَجَوُّزٌ عَنِ الْإِصْطِلَاحِ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَمَّ يُقَالُ لَهُ : مُبْهِمٌ ، وَالْمُجْهُولُ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُ مَنْ سُمِّيَ وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ ، (٣) وَيُقَالُ أَيْضًا لِمَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ مُجْهُولُ الْحَالِ ، وَقَدْ يُقَالُ : مُجْهُولٌ وَالْمُرَادُ بِهِ حَالُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٤)

قلت : وكذلك أطلق على المبهّم مجهولاً الحافظ المنذري - رحمه الله تعالى - فإنه لما أورد هذا الحديث في مختصره لسنن أبي داود قال :

وأخرجه النسائي ، وقال فيه : عن رجل من بني ثعلبة ، وهذا الإسناد فيه مجاهيل . (٥)

١ - سنن أبي داود كتاب الأدب ، باب في الرجل يقول : فلان يقرئك السلام رقم ٥٢٣١ ٣٥٨/٤ والحديث رواه النسائي في الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة ما يقول إذا قيل له فلان يقرأ عليك السلام / ١٠٢٠٥ ، ١٠١/٦ والإمام أحمد في مسنده : ٣٦٦/٥ .

وابن السني في عمل اليوم والليلة ، باب كيف يرد السلام إلى من بلغه السلام ص ١٢٠ .

٢ - الأذكار : ص ٢١٢ وانظر ص ٥ .

٣ - نكت الأبرار : ص ١٠٣ ، الفتوحات الربانية : ٣١٢/٥ ،

٤ - الفتوحات الربانية : ٣١٣/٥ .

٥ - مختصر سنن أبي داود ، ٩٤/٨ - ٩٥ ، وانظر عون المعبود : ١٤٥/١٤ .

- وأما إطلاق " مجهول " على الصحابة الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين . فقد ورد عن الإمام أبي حاتم - رحمه الله تعالى - أنه يُطلق على هؤلاء: مجهول .

فمن هؤلاء الذي أطلق عليهم "مجهول" مدلاج بن عمرو السلمي حليف بني عبد شمس .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : هو مجهول ^(١)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - بعد أن نقل قول الذهبي : لا يدري من هو : ^(٢) وهذا صحابي ذكره ابن حبان وغيره في الصحابة ... وقال ابن سعد شهد بدرًا ، وأحدًا والمشاهد كلها ... والمصنف -يعني الذهبي- رحمه الله تبع ابن الجوزي في ذكره في الضعفاء * .

لكن صنع ابن الجوزي أخف ، فإنه قال : قال أبو حاتم : مجهول ، وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصحابة في الأفراد من حرف الميم ، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة، يُطلق عليها اسم الجهالة ، لا يريد جهالة العدالة ، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين . ^(٣) ومنهم أيضاً : معبد بن خالد الجهني . قال ابن أبي حاتم : له صحبة روى عن أبي بكر، وعمر - رضي الله عنهما - ، مات سنة ثنتين وسبعين وهو ابن ثمانين سمعت أبي يقول ذلك، ويقول : هو مجهول . ^(٤)

* قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (١٥/٦) :

وأما الذهبي فتصرف في العبارة ، وأفهم أنه اجتهد في أمر هذا الرجل فما عرفه ، وما كفاه حتى حكم على الناس كلهم أنهم لا يدرون من هو . ولو ذهب أسرد من ذكره في الصحابة لطال الشرح لا سيما وهذا رجل من أهل بدر لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة ... وأعجب من ذلك أن الذهبي سرده في "تجريد أسماء الصحابة" ساكتاً عليه لم يحمر اسمه فيكون تابعياً ، ولم يصيب عليه فيكون غلطاً كما هو في اصطلاحه فافتضى أنه عنده صحابي بلا مرية ، وقد اشترط أن لا يذكر أحدًا من الصحابة ممن له ذكر في كتاب البخاري وابن عدي بلين لجلالتهم ... وهذا من عجيب التناقض .

١ - الجرح والتعديل : ٤٢٨/٨ .

٢ - ميزان الاعتدال : ٨٦/٤ .

٣ - لسان الميزان : ٥/٦ ، وانظر الإصابة : ٣٩٤/٣ .

٤ - الجرح والتعديل : ٢٧٩/٦ .

وهذا صحابي ذكره الحافظ ابن حجر ، وحكى عن الواقدي قوله : أسلم قديماً وكان أحد الأربعة الذين حملوا أولوية جهينة يوم فتح مكة ، وكان يلزم البادية ^(١)
قال الحاكم : كان الزم جهني للبادية . ^(٢) *

وقد نقل الحافظ قول أبي حاتم في زياد بن جارية التميمي : شيخ مجهول . ثم ذكر أن ابن أبي عاصم وأبا نعيم الأصبهانيين ذكراه في الصحابة ** .
ثم قال : وأبو حاتم عبّر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة . ^(٣)

فعلى هذا فيجب علينا حمل هذه اللفظة على المعنى الأول المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل ، وما عداه من المعاني فإما أن يكون اصطلاحاً خاصاً لإمام من الأئمة ، أو غير ذلك ، على ماتقدم ، فلا نعدل عن المعنى المشهور إلا بقرينة .

* قال الحافظ ابن عبد البر في كتابه " الاستيعاب " (٣ / ٤٥٨) وقال ابن أبي حاتم : هو غير معبد بن خالد الذي هو عندهم أول من تكلم بالقدر بالبصرة . قال : لا يعرف معبد الجهني ابن من هو ، وليس ابن خالد . وقال غيره هو نفسه .
قال الحافظ ابن حجر : قلت : هذا الثاني باطل فإن القدرى وافق هذا الصحابي في اسم أبيه ونسبه فقبل خالد مثل الصحابي وقيل عبداً لله بن عويم ، وقيل عبداً لله بن عكيم ومن ثم زعم بعضهم أنه ولد الذي روى حديث " لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب " وحكى البخاري في التاريخ الصغير أنه معبد بن عبدالرحمن فآله أعلم . " الإصابة " : (٤٣٩/٣) .

١ - الإصابة : ٤٣٩/٣ .

٢ - الاستيعاب : ٤٥٨/٣ .

٣ - تهذيب التهذيب : ٣٠٨/٣ ، وانظر الجرح والتعديل .

** قال الحافظ في " التهذيب " (٣٠٨/٣) : يقال إن له صحبة ، وكذا قال في " التقريب " (٢٦٦/١) وأما في " الإصابة " (٥٨٦/١) فقال :
" تابعي أرسل حديثاً فذكره شعبة بن أبي عاصم في الصحابة وتبعه أبو نعيم وأبو موسى " وقد ذكره في القسم الرابع الذي خصصه لمن ذكره أهل الكتب المولفة في الصحابة على سبيل الوهم والغلط .
وقال في " التهذيب " : (٣٠٨/٣) : " جزم بكونه تابعياً ابن حبان وغيره ، وتوثيق النسائي له يدل على أنه عنده تابعي " .

" مجهول الحال "

هذا الإصطلاح معلوم عند علماء الجرح والتعديل، وكثيراً ما نجد في المصنفات في الجرح والتعديل إطلاق هذا اللفظ على الرواة .

وبعد التأمل في إطلاق هذا اللفظ، نجد أن العلماء النقاد يُطلقونه على الرواة على معنيين :

أحدهما : الراوي الذي روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يُوثق .

والثاني : الراوي الذي لم يرو عنه إلا واحد .

- فأما إطلاق هذا اللفظ على الراوي الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثق ، فهذا الإطلاق هو المشهور

عند علماء الجرح والتعديل . *

يقول الخطيب البغدادي - رحمه الله تعالى - :

" وأقل ما ترتفع به الجهالة - يعني جهالة العين - أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك ... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك ، ونحن نذكر فساد قوهم بمشئمة الله وتوقيفه ... " (١)

فظاهر من عبارة الخطيب - رحمه الله تعالى - أن الراوي إذا روى عنه اثنان فأكثر، فقد انزاحت عنه جهالة العين، وتبقى حاله مجهولة .

وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - حيث قال :

" وإن روى عنه اثنان فصاعداً فهو مجهول الحال، وهو المستور ، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ، وردّها

الجمهور " (٢)

*. ويطلق الذهبي - رحمه الله تعالى - على من هذا وصفه " مستور " فقد قال في ترجمة حفص بن بغيل: روى عنه أبو كريب وأحمد بن بديل . قال ابن القطان :

لا يعرف له حال ولا يعرف ... قلت ... ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل . الميزان : ٥٥٦/١ . وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان : ٣/٥ بقوله : بل ليس كذلك ، بل هذا شيء نادر لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرج له في الاستشهاد .

وقال في ترجمة زياد بن مليك : شيخ مستور ما وثق ولا ضعف فهو جائر الحديث . وروى عنه جعفر بن برقان وأبو بكر بن أبي مريم . الميزان : ٩٣/٢ .

وقال في ترجمة عبد الله بن محمد بن عمارة : مستور ما وثق ولا ضعف وقل ما روى . الميزان : ٤٨٩/٢ .

وقد ذكر الحافظ الخطيب في تاريخ بغداد : ٦٢/١٠ ، أنه روى عنه محمد بن سعد ، ويحيى بن معلى بن منصور ، ومحمد بن علي بن المغيرة الأثرم وعمر بن شبة النميري ، والفضل بن سهل الأعرج . وانظر "لسان الميزان" : ٤١٥/٣ ، منهج الذهبي في الميزان : ١١٧٢/٣

١ - الكفاية: ص ١١١-١١٢ ، وانظر مقدمة ابن الصلاح : ص ١٤٦ ، منهج النقد : ص ٨٨-٨٩

٢ - نزهة النظر : ص ١٣٥-١٢٦ ، وقال رحمه الله : والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى

استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين . نزهة النظر : ص ١٣٦ ، وانظر تمام المنة : ص ٢٠٢-٢٠٧ .

وابن حجر يقصد بالمستور مجهول الحال بقسميه حيث قسم المجهول إلى : مجهول العين ، ومجهول الحال وهو المستور .

- وأما إطلاق هذا اللفظ " مجهول الحال " على الراوي الذي لم يَرَوْ عنه إلا راو واحد، فقد وُجد في عبارة ابن القطان ما يدل على أنه يُطلق هذا اللفظ على من وَصَفَتْ. وقد صرح - رحمه الله تعالى - بذلك فقال : وهو يتكلم عن المساتير : الحَقُّ فيهم أنهم لا يَقْبَلُونَ ما لم تثبت عدالة أحدهم ، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال ، الذين لم يَرَوْ عن أحدهم إلا واحد . (١)

وقال أيضاً : فأما قسم مجهولي الأحوال فإنهم قوم، إنما روى عن كل واحد منهم واحد ، لا يُعلم روى عنه غيره ... " (٢)

والمشهور عند علماء الحديث أن الراوي إذا لم يَرَوْ عنه إلا راو واحد فهو عندهم "مجهول العين" .

قال الخطيب البغدادي :

" المجهول عند أصحاب الحديث : هو كل من لم يَشْتَهَر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يَعْرِف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ... " (٣)

والخطيب - رحمه الله تعالى - يُريد بالمجهول في عبارته هذه " مجهول العين " لأنه بعد ذلك تَكَلَّمَ على ما ترتفع به جهالة عين الراوي .

وقال الحافظ ابن حجر :

" فإن سُمِّيَ الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو : مجهول العين " (٤)

ومما ورد عن ابن القطان مما يدل على ما ذكرته، قوله في "الأسود بن ثعلبة" : مجهول الحال ولا نعرف روى عنه غير عبادة بن نسي (٥) .

قال الذهبي - رحمه الله تعالى - في الأسود بن ثعلبة : لا يعرف (٦) ، وقال الحافظ ابن حجر :

مجهول . (٧)

وقال في عُقِيل بن شَيْب : مجهول الحال .

قال الحافظ ابن حجر : عُقِيل بن شَيْب عن أَبِي وَهَب الجُشَمِي وله صُحْبَةٌ * وعنه محمد بن مُهَاجِر وذكره ابن حبان في الثقات . قلت : وقال ابن القطان مجهول الحال ... (٨)

وعُقِيل بن شَيْب هذا قال فيه أبو حاتم : مجهول لا أعرفه . (٩)

١ - بيان الوهم والإيهام : ٢/ ١٨٠ أ
٢ - بيان الوهم والإيهام : ٢/ ٥٩ ب
٣ - الكفاية: ص ١١١
٤ - نزهة النظر : ص ١٣٥
٥ - نصب الراية : ٤/ ١٣٧ .
٦ - ميزان الاعتدال : ١/ ٢٥٦ .
٧ - تقريب التهذيب : ١/ ١٧٦ .
٨ - تهذيب التهذيب : ٧/ ٢٢٦ ، وانظر شفاء العليل ص ٢٩٥ .
٩ - العلل : ٣١٣/ ٣١٢/ ٢ واختلف عنده في اسم أبيه فقيل : شيب، وقيل : سعيد ، وانظر تهذيب التهذيب : ٧/ ٢٢٦
* انظر هاشية ص ٤٤٤

وقال الذهبي - رحمه الله تعالى - :

عُقَيْل بن شَيْب عن أَبِي وهب الجُشَمي بحديث : ... لا يعرف هو ، ولا الصحابي إلا بهذا الحديث .
تفرد به محمد بن مُهاجر عنه . ^(١) وقال الحافظ ابن حجر : مجهول . ^(٢) وقال - أيضاً - في حُميد ابن أخت صفوان :
مجهول الحال ^(٣) ، قال الزُّبَيْلي : وحُميد ابن أخت صفوان لم يَرَوْ عنه إلا سِمَاك . ^(٤) قال الذهبي : ما حَدَّث عنه
سوى سِمَاك بن حَرْب . ^(٥) وقال في ضُبَاعَة بنت المِقْدَاد بن الأسود : فضُبَاعَة مجهولة الحال ، ولا أعلم أحداً
ذكرها . ^(٦)

قال الذهبي : تفرد عنها المَهْلَب بن حُجر . ^(٧) وقال في مسلم بن جُبَيْر : ومسلم بن جُبَيْر لم أجده له ذكراً ،
ولا أعلمه في غير هذا الإسناد وكذلك مسلم مجهول الحال . ^(٨)

وقال الذهبي : لا يدري من هو ، وقيل تَفَرَّد عنه يَزِيد بن أَبِي حَبِيب . ^(٩) وقال في هُود بن عبد الله بن
سعد البصري : لا مزيد فيه على ما في الإسناد من روايته عن جده ، ورواية طَالِب بن حُجير عنه ، فهو
مجهول الحال . ^(١٠) قال الذهبي : لا يكاد يُعرف تفرد عنه طَالِب بن حُجير . ^(١١)

ومن هؤلاء الذين أطلق عليهم ابن القطان هذه العبارة " أبو إدريس السَّكُوني الحمصي " .

قال الذهبي - رحمه الله تعالى - : قال ابن القطان : حاله مجهول . ثم قال : - أي الذهبي - قلت : قد روى
عنه غير - صفوان بن عمرو - فهو شيخ محله الصدق وحديثه جيّد . ^(١٢)

وقد نقل الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - كلام الذهبي هذا ثم قال : كذا قال ، ولم يُسمِّ الراوي
الآخر ، وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان . وقول الذهبي إن من روى عنه أكثر من واحد فهو
شيخ محله الصدق لا يوافق عليه من يبتغي على الإسلام مزيد العدالة ، بل هذه الصفة هي صفة المستورين
الذين اختلفت الأئمة في قبول أحاديثهم والله تعالى أعلم . ^(١٣) وقد قال الذهبي في أبي إدريس السَّكُوني في
موطن آخر : لا يعرف ^(١٤) .

* كذا قال الحافظ هنا عن أبي وهب الجُشَمي إلا أنه قال في ترجمته من التهذيب : ٣٠٠/١٢ قال البغوي : سكن الشام وله حديثان وخط ابن أبي حاتم
ترجمته بترجمة أبي وهب الكلاعي ، فوهم في ذلك وهماً واضحاً قاله ابن القطان ، ثم وقفت على مسند ابن أبي حاتم في ذلك في أثناء كتاب الأدب من
كتاب العلل له ، فحكى عن أبيه أنه تعب على هذا الحديث إلى أن ظهر له أنه عن أبي وهب الكلاعي وأنه مرسل وأن أحد الرواة وهم في نسبه جشمياً وفي
قوله إن له صحبه وبين ذلك هناك بياناً شافياً كتبه بلفظه فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح . أ.هـ

وانظر الإصابة : ٢١٨/٤ فيها نحو من هذا الكلام . وانظر العلل لابن أبي حاتم : ٣١٣/٣١٢/٢ ، الكاشف : ٣١/٢ .

١ - ميزان الاعتدال : ٨٨/٣ ، ٢ - تقريب التهذيب : ٢٩/٢

٣ - نصب الراية : ٣٦٩/٣ ، ٤ - نصب الراية : ٣٦٩/٣ ، ٥ - الميزان : ٦١٨/١

٦ - نصب الراية : ٨٤/٢ ، ٧ - الميزان : ٦٠٨/٤ ، ٨ - نصب الراية : ٤٧/٤

٩ - الميزان : ١٠٢/٤ ، ١٠ - نصب الراية : ٢٣٣/٤ ، ١١ - الميزان : ٣١٠/٤

١٢ - ميزان الاعتدال : ٤٨٧/٤ ، ١٣ - تهذيب التهذيب : ٧/١٢ ، وانظر شفاء العليل : ٢٩٥ ، ١٤ - الكاشف : ٤٠٦/٢

ولما ذكر العلماء أبا إدريس السَّكُونِي لم يذكروا عنه إلا راوياً واحداً وهو صفوان بن عمرو ، فهذا ابن أبي حاتم يقول : أبو إدريس السَّكُونِي روى عن جُبَيْر بن نَفِير ، روى عنه صفوان بن عمرو، سمعت أبي يقول ذلك .^(١) وكذا المزني - رحمه الله تعالى - فلم يذكر عنه راوياً إلا صفوان بن عمرو^(٢) ، وجزم بذلك ابن القطان كما مر نقله عن الحافظ ابن حجر ، والحافظ يَتَعَقَّبُ الذهبي حينما قال : قد روى عنه غير صفوان بقوله : ولم يَسَمَّ الراوي الآخر ، والذهبي نفسه يقول في أبي إدريس لا يَعْرِفُ . فظهر بهذا ما يدل على أن هذا الراوي مجهولٌ جهالة عين على ما تقدم بيانه، والأمثلة على هذا كثيرة من كلام ابن القطان وأحكامه على الرواة .^(٣)

وإذا ظهر من هذا الذي تقدم أن ابن القطان - رحمه الله تعالى - يُطلق "مجهول الحال" على الراوي ويُريد أن الراوي "مجهول العين"^(٣) فلعل السبب في هذا الإطلاق على هذا المعنى أن ابن القطان يُعبرُ عن مجهول الحال بالمستور، فعلى هذا فإنه يسمي الراوي الذي جهلت عينه "مجهول الحال" والراوي الذي جهلت حاله - على اصطلاح علماء النقد "مستوراً" وقد وَجَدْتُ في عبارته ما يدل على ما ذكرتُ فقد قال :

فأما المستور فهو : من لم تثبت عدالته لدينا من قد رَوَى عنه اثنان فأكثر ... والحق في هذا هو أنه لا تُقبل روايته، ولو رَوَى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته .^(٤)

٢ - تهذيب الكمال : ٢٠/٣٣

١ - الجرح والتعديل : ٣٣٤/٩

٣ - انظر نصب الراية : ١/١٠٦٠، ٢/٢٤٥، ٢/٢٥٨، ٢/٢٤٠، ٣/٢٤٠، ٢/٢٨٥، ٤/٣٧٠، ٤/٤٧٠، ١٠٥، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٣٣، ٢٣٣، ٣٥٢ .

وهذا الذي قدمته يدل على ما ذكرته وقد وجدت ابن القطان - رحمه الله تعالى - يطلق هذه اللفظة على الراوي الذي روى عن أكثر من واحد . فقد قال : "عبدالرحمن بن قيس" : بمجهول الحال ، وكذلك أبوه قيس ، وكذلك جده محمد ، إلا أنه أشهرهم وهو أبو القاسم بن الأشعث عداده في الكوفيين روى عنه مجاهد والشعبي ، والزهرري وعمر بن قيس الماصر وسليمان بن يسار " نصب الراية : ١٠٥/٤ - ١٠٦ .

وقال أيضاً : أبو بكر الحنفي عبدالله : لا أعرف أحداً نقل عدالته ، فهو بمجهول الحال ، وإنما حسن الترمذي حديثه على عادته في قبول المشاهير ،

وقد روى عنه جماعة ليسوا من مشاهير أهل العلم وهم : عبدالرحمن وعبيد الله بن شميظ وعمهما الأخضر بن عجلان . نصب الراية : ٢٣/٤ .

٤ - بيان الوهم والإيهام : ٢/٥٨ ل-ب-٥٩ أ ، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان : ١١٧١/٣ وإذا قال ابن القطان في الراوي : لم تثبت عدالته يقصد أنه لم ينص أحد ممن عاصر ذلك الرجل أو أخذ عن عاصره ما يدل على عدالته . وهذا منهج عرف عن ابن القطان - رحمه الله تعالى - فإنه قال في "بيان الوهم والإيهام" عندما ذكر حديثاً فيه مستور وأن ابن عبدالبر وثقه قال : أبو عمر لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر أو قول من يظن به الأخذ عن معاصره ... ١٧٩ ل-ب-١٧٩ وانظر منهج الذهبي في الميزان : ١٢٤٩/٣ وقد أشار إلى هذا الذهبي - رحمه الله تعالى - فقد قال في ترجمة حفص بن بغل من الميزان : ٥٥٦/١ فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عن عاصره ما يدل على عدالته . ويقول في ترجمة "مالك بن الحثير" من الميزان : ٤٢٦/٣ ... قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته ، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقه . وانظر الرفع والتكميل : ص ٢٥٩ قواعد في علوم الحديث : ص ٢٧٨ .

وقد وجدت الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يُطلق هذه اللفظة على الراوي "مجهول العين" أيضاً وذلك في كتابه "ميزان الاعتدال".

قال - رحمه الله تعالى - في ترجمة "ثابت": روى عدي بن ثابت عن أبيه سمع علياً . لا يُعرف إلا بابه . ثم ذكر الأقوال في اسم والد ثابت هذا فقال : والصحيح أنه عدي بن أبان بن ثابت ... وقيل : عدي بن ثابت بن عبيد بن عازب ابن أخي البراء بن عازب . فعلى كل تقدير والد عدي بن ثابت مجهول الحال لأنه ما روى عنه سوى ولده . (١)

وقال في ترجمة عبدالرحيم بن كردم بن الحجاج بن أرطبان ... : قلت : من الرواة عنه العقدي، ومُعلّى بن أسد، وإبراهيم بن الحجاج السامي، فهذا شيخ ليس هو يواه، ولا هو بمجهول الحال، ولا هو بالثب . (٢)

وفي ترجمة محمد بن خالد القرشي ، عن عطاء - مرسلاً : إذا شربتم فاشربوا مصاً . تفرد به عنه هشيم . ولا يُعرف حاله . (٣)

وبعد معرفة هذين المعنيين لهذه اللفظة فإن المعنى الذي يجب المصير إليه عند ورود هذه اللفظة هو المعنى الأول إذ أنه هو المشهور والمصطلح عليه، وما عداه فلا نذهب إليه إلا بقرينة ظاهرة .

١ - ميزان الاعتدال : ٣٦٩/١ .

٢ - ميزان الاعتدال : ٦٠٦/٢ .

٣ - ميزان الاعتدال : ٥٣٤/٣ .

ومذهب الذهبي أن مجهول العين الأصل فيه اسقاط حجته . قال في ترجمة سمرة بن سهم التابعي : لا يعرف ، فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة ولا انتقلت عنه الجهالة . الميزان : ٢٣٤/٢ . وفي ترجمة شملة بن منيب الكلبي يقول : مجهول ، لا يشتغل به . الميزان : ٢٨٠/٢ . وانظر الميزان : ٥٦٧/٤ ، ٣٩٧/٥٦٨١ ، هذا هو الأصل وإن كان الذهبي قد قبل جماعة لم يرو عنهم إلا راو واحد لا اعتبارات وقرائن قبل الذهبي بواسطتها رواية أولئك ومنها توثيق إمام من أئمة الجرح والتعديل . يقول في ترجمة أسفع بن أسلع من الميزان : ٢١١/١ : ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجر الباهلي ، وثقه مع هذا يحيى بن معين ، فما كل من لا يعرف ليس بحجة لكن هذا الأصل . وانظر الميزان : ٢٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، ٣٦١/٤ ، ٢٧٩/٤ ، وانظر منهج الذهبي

في ميزان الاعتدال : ١١٦٦-١١٦٧/٣ . وهذا المرسل رواه أبو داود عن أنس بن مالك (١١٧) برقم (٥) ، وذكره البيهقي في الكبرى (١٠/١) سمرطيه ، وانظر لضعيفة : (٢٥٠/١)

« لا أعرفه »

يكثر في عبارات بعض الأئمة قولهم في الراوي: لا أعرفه، وبعد التأمل والنظر في مدلول هذه اللفظة، وما يُراد بها عند إطلاقها في مقام جرح الرواة وتعديلهم، وجدتُ الآتي:

* يستعمل الأئمة هذه اللفظة، ويعبرون بها عن مجهول العين غالباً.

* استعمل بعض الأئمة هذه اللفظة، ويريد بها أن الراوي مجهول الحال.

— فأما كون هذه اللفظة مستعملة في الدلالة على أن هذا الراوي الذي قيل فيه ذلك مجهول العين، ولا يُعرف، ولا يُدري من هو؛ فذلك هو الغالب في إطلاقات الأئمة. ^(١)

ولا يلزم من ذلك أن يكون ذلك الراوي الذي قال فيه إمام من أئمة الجرح والتعديل: "لا أعرفه" أنه ليس بمعروف عند جميعهم. فكم من راوٍ قال فيه إمام: "لا أعرفه"، وعرفه غيره.

فعلى هذا فيكون ذلك الراوي مجهولاً عند من قال فيه: "لا أعرفه" فحسب، ولا ينجز قول ذلك الإمام على الراوي فيصبح حكماً عاماً عليه إلا بعد البحث والنظر والاستقراء، ومن ثم يُحكم بما يليق.

ولما حكى ابن عدي عن ابن معين أنه قال في عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي أمير الأندلس: لا أعرفه ^(٢)

قال الحافظ ابن حجر: فَرَبَّ رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة، والعدالة، وعرفه غيره، فضلاً عن معرفة العين، لا مانع من هذا. وهذا الرجل قد عَرَفَه ابنُ يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خَلْفُون في الثقات... ^(٣)

١ - انظر يحيى بن معين وكتابه التاريخ ١١٩/١

٢ - الكامل: ٢٩٧/٤

٣ - تهذيب التهذيب ١٩٧/٦

قال ذلك الحافظ تعليقاً على قول ابن عدي : وإذا قال مثل ابن معين : لا أعرفه، فهو مجهول غير معروف ، وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره ، لأن الرجال بابن معين تُسبر أحوالهم .^(١) وقد وَجَّه بعضهم عبارة ابن عدي هذه بما إذا كان هذا الذي عَرَفَ من لم يعرفه ابن معين، ليس أهلاً للكلام في الرواة، فحينئذ قول ابن معين هو المقدم .^(٢) ولا عبرة بمعرفة غيره، أما إذا عَرَفَ غير ابن معين مَن هو أهل للكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً؛ فلا تخلو حينئذ عبارة ابن عدي من الغلو والجاوزة . وهذا ابن عدي نفسه يقول في رجل قال فيه ابن معين : "لا أعرفه" وقول يحيى لا أعرفه ، إنما يعني : أنه لم يَره ولم يكتب عنه فلم يَخْبُر أمره وهو عندي لا بأس به وبرواياته .^(٣) واستعمال الناقد لهذه العبارة "لا أعرفه" إذا لم يَعْرِف عين الراوي ولم يذكر من هو . استعمال دقيق جمع بين إظهار العلم، والاحتراز عن الوقوع في المأثم، والطعن فيمن قد لا يستحق الطعن .

ولذا شَنَّ الحافظ ابن حجر على أبي محمد بن حزم حيث أنه يُطلق عبارة "مجهول" على الراوي الذي لم يعرفه .

يقول الحافظ في ترجمة "إسماعيل بن محمد الصَّفَّار" الثقة الإمام النَّحوي المشهور ... روى عنه الدارقطني ، وابن مندة ، والحاكم ، ووثقوه ... ولم يعرفه ابن حزم فقال في "المحلى" : إنه مجهول .^(٤) وهذا هو رمز ابن حزم ، يلزم منه أنه لا يُقبل قوله في تجهيل من لم يُطَّلِع هو على حقيقة أمره . ومن عادة الأئمة أن يُعَبِّروا في مثل هذا بقولهم : لا نعرفه ، أو لانعرف حاله . وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا تقع إلا من مُطَّلِع عليه، أو مُجَازَف .^(٥)

وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن علي بن مسلم : قال ابن حزم مجهول^(٦) ، وهو الأَبَّار الحافظ المتقدم ، وهذه عادة ابن حزم إذا لم يَعْرِف الراوي يُجَهِّلُه ، ولو عبر بقوله : لا أعرفه لكان انصف لكن التوفيق عزيز .^(٧) ويرى العلامة المعلمي : أن الناقد إنما يقول في الراوي : "مجهول" إذا يَتَسَمَّى من أن يعرفه هو أو غيره من أهل العلم في عصره، وإذا لم يَتَأَسَّ فإنما يقول : لا أعرفه .^(٨) ومن نَظَرَ في كلام أبي محمد بن حزم وجد ذلك كثيراً فإنه يُجَهِّل من وثقهم الأئمة، بل جَهَّل بعض الصحابة .^(٩)

٢ - شفاء العليل : ص ٢٩٦

١ - الكامل : ٢٩٨/٤

٤ - المحلى : ٢٩٦/٩

٣ - الكامل : ٤١٣/٣

٦ - المحلى : ١٦٨/٦

٥ - لسان الميزان : ٤٨٢/١

٨ - التتكيل : ص ٣١٧

٧ - لسان الميزان : ٢٥٠/١

٩ - انظر عل سبيل المثال " المحلى " ١٢٢/٦، ٤٠٨/٧، ٣٢٦/١، وقرن بالاصابة ٢٨٥/٢، ٤٦٦، والتهذيب : ٢١٦/٨، وتجريد أسماء الرواة

ص ٢٠٤، ١٨١، ١٤٥ .

- وأما استعمال بعضهم لهذه اللفظة، ويُريد بها أن هذا الراوي حاله مجهولة، فذلك معروف عن الإمام يحيى بن معين - رحمه الله تعالى - وهو الغالب على صنيعه، وقد عُرِفَ ذلك من منهجه في الحكم على الرواة.

فإن المعرفة عند ابن معين تعتمد على دراسة مرويات الراوي، والنظر فيها، ومقارنتها بغيرها من روايات الأثبات، ومن ثم تتَحَقَّقَ المعرفة عنده. (١)

فعلى هذا قد يكون الراوي معروف العين، ولكن لعدم تمكن ابن معين من دراسة مروياته، ومقارنتها بالروايات الأخرى يقول عنه: " لا أعرفه " ومن لم يعرف هذا الإمام لا يعرف ذلك الراوي بمرة، ولا يدري من هو.

وقد نَبَّهَ على هذا جماعة من أهل العلم، منهم: ابن أبي حاتم، وابن عدي، والحافظ ابن حجر - رحمهم الله تعالى - . والأمثلة على ذلك من أقوالهم متوافرة، فمن ذلك: أن أبا حاتم قال: " سألت يحيى بن معين عن سعيد بن سلمة المديني فلم يعرفه.

قال ابن أبي حاتم: يعني فلم يعرفه حق معرفته. (٢)

وفي ترجمة سهل بن حماد الدَّالَّال: قال عثمان بن سعيد: سألت يحيى بن معين عن سهل بن حماد؟

فقال: ما أعرفه. قال ابن أبي حاتم: يعني ما أخبره. (٣)

وقال يحيى بن معين في قُدَّامَةَ بن محمد بن قُدَّامَةَ الحَشْرَمِي: لا أعرفه. (٤)

قال أبو محمد - ابن أبي حاتم -: يعني لا يخبره وأما قُدَّامَةُ فمشهور. (٥)

وقال ابن معين أيضاً في محمد بن ذكوان: لا أعرفه.

قال أبو محمد: يعني لا أخبره. (٦)

وقال ابن عدي وهو يُرْجَمُ للجراح بن مُلَيْح البَرْهَرَانِي: "وقول يحيى بن معين: "لا أعرفه" كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره - أي الراوي - ورواياته يقول: " لا أعرفه " والجَرَّاحُ بن مُلَيْح هو مشهور في أهل الشام، وهو لا بأس به وبرواياته، وله أحاديث صالحة جياذ ... (٧)

١ - انظر يحيى بن معين وكتابه التاريخ: ١١٩/١

٢ - الجرح والتعديل: ٢٩/٤

٣ - الجرح والتعديل: ١٩٦/٤

٤ - الجرح والتعديل: ١٢٩/٧، تهذيب التهذيب: ٣٢٧/٨

٥ - الجرح والتعديل: ١٢٩/٧. وقد عرَى الحافظ في "التهذيب" (٣٢٧/٨) هذا التفسير لعثمان بن سعيد الدارمي.

٦ - الجرح والتعديل: ٢٥٢/٧، وانظر الجرح والتعديل: ١٩٦/٤، ٦/٨ - الكامل: ١٦٢/٢

ولما قال ابن معين في يحيى بن المتوكل الباهلي أبو بكر البصري : لا أعرفه، على ما حكاه عنه إبراهيم بن الجنيد ^(١) ، قال الحافظ ابن حجر : لكن قول يحيى بن معين : لا أعرفه : أراد به جهالة عدالته، لا جهالة عينه ، فلا يُعرض عليه بكونه روى عنه جماعة ، فإن مجرد روايتهم عنه لا تستلزم معرفة حالة . ^(٢)

وقال عبد الخالق بن منصور : سألت يحيى بن معين عن حاجب - بن الوليد بن ميمون الأعور أبو أحمد المؤدب الشامي - فقال : لا أعرفه ، وأما أحاديثه فصحيحة * : فقلت ترى أن أكتب عنه ؟ فقال : ما أعرفه ، وهو صحيح الحديث وأنت أعلم . ^(٣)

وقد ذكره الحافظ المزني في "تهذيبه" وذكر ستة عشر راوياً عنه، منهم : الإمام مسلم بن الحجاج ، ومحمد ابن يحيى الذهلي . ^(٤)

فهذه النقول عن أولئك الأئمة، خير شاهد على ما تقدم ذكره من صنيع هذا الإمام الجليل .

وإنما قيّد ما ذكرت عنه بكونه أغلبي في صنيعه لما ورد عنه - رحمه الله - من قوله في بعض الرواة "لا أعرفه" ويريد بذلك ما عليه عامة النقاد على ما تقدم من أن هذه العبارة تدل على جهالة عين الراوي .

فمن ذلك :

أن عثمان بن سعيد قال : قلت ليحيى بن معين : حصين الجعفي عن علي تعرفه قال : لا أعرفه . ^(٥)

قال ابن عدي : ولا أعلم له رواية إلا عن علي . ^(٦)

وقال الحافظ ابن حجر : روى عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي ، روى عنه طعمة بن غيلان الكوفي . قلت : قال أبو حاتم مجهول . ^(٧) وقد جزم الحافظ في موطن آخر بقوله : مجهول . ^(٨)

١ - سؤالات ابن الجنيد : ص ٤٨٧ ، تهذيب التهذيب : ٢٣٨/١١

٢ - الثبوت : ٦٧٧/٢

٣ - تاريخ بغداد : ٢٧٠-٢٧١ ، تهذيب التهذيب : ١١٦/٢

٤ - انظر تهذيب الكمال : ٤٠٥-٢٠٥ ، الكاشف : ٦٥/١

٥ - الكمال : ٣٩٨/٢ ٦ - الكمال : ٣٩٨/٢

٧ - تهذيب التهذيب : ٣٣٠/٢ ، كذا قال الحافظ وقد ساق ابن عدي في الكمال ٣٩٨/٢ حديثاً من طريق ضرار بن مرة عن حصين المزني عن علي بن أبي طالب قال : ... ثم قال ابن عدي : وحصين المزني المذكور في هذا الحديث أظنه الذي أراد به عثمان الدارمي لأنه الراوي عن علي . وقال الذهبي في الميزان : ٥٥٥/١ حصين الجعفي عن علي في المذي . والعبارة التي ذكرها الحافظ هي بعينها في أصله تهذيب الكمال ٥٢٤/٦ .

٨ - تقريب التهذيب : ١٨٢/١ .

* إنما قال : صحيح الحديث . لأنها من الأحاديث المعروفة عنده، لكنه لم يختبر حال الراوي حتى يعرفه ويحكم عليه . يحيى ابن معين وكتابه التاريخ : ١٢٠/١ .

وقد ذكر الذهبي جماعة ممن يُسمون "حصين" هذا منهم ثم قال : لا يُعرفون^(١)

ومن ذلك أيضاً أن ابن معين قال في أَصْبَغ بن سفيان الكلبي : لا أعرفه^(٢) قال ابن عدي : وَأَصْبَغ بن سفيان كما قال يحيى بن معين مجهول لا يعرف، وما أظن له إلا شيئاً يسيراً، وَيُرَوَّى عنه أهل اليمن، ولم يحضرنني في وقت ما أملت له حديث ، وهو قليل الرواية جداً .^(٣)

وقد أسند العُقَيْلي حديثاً من طريق حَكِيم بن جُبَيْر عن الحسن بن سفيان عن الأصْبَغ بن سفيان الكلبي .. ثم قال : حَكِيم بن جُبَيْر وَاهٍ، والحسن والأصْبَغ مجهولان لا يعرفان إلا في هذا الحديث .^(٤) ونقل الذهبي عن الأزدي أنه قال في أَصْبَغ هذا : مجهول .^(٥)

وقد حكى الحافظ ابن حجر قول ابن عدي المتقدم في أَصْبَغ بن سفيان ثم قال : معلقاً : كذا قال^(٦) . ولعل الحافظ استغرب قول ابن عدي : وروى عنه أهل اليمن .

ومن ذلك أيضاً أن عثمان بن سعيد قال : قلت ليحيى بن معين : صالح أبو بشر السَّدُوسي يُحدِّث عنه إبراهيم بن مهاجر بن مَسْمَار ومن هو ؟ قال : لا أعرفه .^(٧) قال ابن عدي : وهذا الذي قال يحيى : إنه لا يعرفه، لأنه مجهول لا يُعرف، وَلَعَلَّه إنما وجد له عثمان بن سعيد حديثاً أو حكاية .^(٨)

١ - ميزان الاعتدال : ٥٥٥/١

٢ - الكامل : ٤٠٨/١

٣ - الكامل : ٤٠٨/١

٤ - الضعفاء الكبير : ١٣٠/١

٥ - ميزان الاعتدال : ٢٧٠/١

٦ - لسان الميزان : ٥١٣/١

٧ - الكامل : ٦٨/٤

٨ - الكامل : ٦٨/٤

قال الذهبي : لا يُعرف . (١)

ونقل الحافظ ابن حجر كلام الذهبي، وابن عدي، ولم يعلق على ذلك بشي . (٢)

فهذه بعض الأمثلة التي تدل على أن الإمام يحيى بن معين، يُطلق هذه اللفظة على الرواة، ويُريد بذلك أن أعيانهم مجهولة، على ما هو معلوم من ظاهر هذا اللفظ .

فعلى هذا فيقال :

إن الإمام ابن معين يُطلق هذه اللفظة على الرواة: إما أن يُريد بذلك جهالة حال الراوي أو عينه ، ويُحدّد مراده - رحمه الله - من خلال مجموع كلام النقاد في ذلك الراوي، ومن ثم يُحكّم بما يريده ابن معين من هذا الإطلاق .

وأما حيث وردت هذه اللفظة في كتب الجرح والتعديل فيراد بها المعنى الأول كما تقدم، إذ أن المعنى الثاني اصطلاح خاص لابن معين - رحمه الله تعالى - كما تقدم إيضاحه .

١ - الميزان : ٢٨٩/٢

٢ - انظر لسان الميزان : ٢٠٣/٣

قد يعبر العلماء النقاد في حكمهم على حديث " ما " بقولهم : لا أعرفه .

وقد استعمل هذا اللفظ في الحكم على الحديث جماعة من النقاد منهم : الحافظ ابن حجر: المصنوع : ١٨٥ والسخاوي : المصنوع : ٦٢، ٥٢، ٥٠، ٤٦، ٤٥ .

ولكن ماذا نستفيد من قول الإمام الناقد على ذلك الحديث : " لا أعرفه " . يقول الحافظ ابن حجر : إذا قال الناقد المطلع في حديث " لا أعرفه " ، اعتمد ذلك في نفيه . تدريب الراوي : ٢٩٦/١

قال السيوطي : وأما بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة فيبعد عدم الإطلاع من الحافظ الجهيد . تدريب الراوي : ٢٩٧/١ .

وأما ابن عراق فيقول : وهو يتكلم عن أمارات الوضع في الحديث ... فاستفدت من هذا أن الحفاظ الذين ذكروهم - العلاني - وأضرابهم إذا قال أحدهم في حديث: لا أعرفه ولا أصل له، كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع والله أعلم . تنزيه الشريعة : ٨/١

وقد ذهب بعضهم إلى أن المراد بهذا أن الناقد حين يقول ذلك يعني أنه لا يعرف إسناده فيحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف .

ويقرر هذا المعنى العلامة الألباني ويقول : " فكون الحديث لم يقف المخرج على إسناده فليس معناه أنه موضوع ، لأن الحديث الموضوع إما أن يكون وضعه من قبل إسناده وذلك بأن يكون فيه كذاب أو ضاع وهذا لا سبيل إليه إلا من إسناده والغرض هنا أنه غير معروف .

وإما أن يكون من قبل متنه ، وذلك بأن يكون فيه ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة أو غير ذلك مما هو مذكور في مصطلح الحديث ، ومن المعلوم بداهة أنه ليس كل حديث لا إسناده له في متنه ما يدل على وضعه بل لعل العكس هو الصواب أعني أن غالبها ليس فيها ما يدل على وضعها .. "مقدمة شرح الطحاوي : ٢٨-٣١ .

" لَيْن "

من الألفاظ التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل على بعض الرواة قولهم في الراوي : "لَيْن" وهي عندهم من ألفاظ الجرح . وبعد النظر في إطلاقات علماء الحديث لهذه اللفظة، وجدت أنها تُطلق عندهم لمعنيين : أحدهما : أن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الخفيف، التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار والاستشهاد . والثاني : كون هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الشديدة، التي لا يُكتب حديث أهلها .

- فأما كونها من ألفاظ الجرح الخفيفة، فذلك هو المشهور عند علماء الحديث، المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل ، والمراد بذلك: أن هذا الراوي ليس مثل غيره في قوة الضبط، والإتقان، ومع هذا اللين الذي فيه فلا يسقط حديثه ويُرد .

قال حمزة بن يوسف السَّهْمِي : سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له : إذا قلت : فلان لَيْنٌ أيش تريد به ؟ قال : لا يكون ساقطاً متروك الحديث ، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة .^(١)

ولذا فإن الإمام السخاوي يجعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح ، فيقول : وبعدها، وهي سادسة المراتب : فلان فيه مقال، أو أدنى مقال ، وفلا ضَعْف ... وفلان لَيْنٌ، أو لَيْنٌ الحديث، أو فيه لَيْن .^(٢)

وحديث أهل هذه المرتبة يُجَرَّج للاعتبار، كما يقول السَّخَاوِي -رحمه الله تعالى-، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتَّصِف بها لذلك .^(٣)

١ - سؤالات حمزة بن يوسف : ص ٧٢ ، وانظر الكفاية: ص ٣٩ ، فتح المغيث : ١٢٥/٢ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ - ١٢٥ .

٣ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ .

- وأما استعمال هذه اللفظة، والتعبير بها عن الجرح الشديد في الراوي، فقد وجدت ذلك في بعض ألفاظ الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى - *

فمن ذلك أنه قال في "جعفر بن عبد الواحد الهاشمي" : لَيْنٌ، وذلك بعد أن روى حديثاً بسنده من طريق جعفر بن عبد الواحد قال لنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا مروان بن معاوية ...، ثم قال : وهذا الحديث بهذا الإسناد لم أره إلا من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن هذا ، ولعل هذا من قبل جعفر بن عبد الواحد فإنه لَيْنٌ ، انتهى (١)

وبعد الرجوع إلى ما قاله في جعفر بن عبد الواحد، في ترجمته وجدته يقول :

منكر الحديث عن الثقات ، ويسرق الحديث . ثم ساق له عدة أحاديث فقال : وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبد الواحد كلها بواطيل، وبعضها سرقه من قوم ، وله غير هذه الأحاديث، من المناكير ، وكان يُتهم بوضع الحديث ، وأحاديث جعفر: إما أن تكون تُروى عن ثقة يأسناد صالح ومتن منكر ، فلا يكون إسناده ولا متنه محفوظاً ، وإما أن يكون سرق الحديث من ثقة يكون قد تفرد به ذلك الثقة عن الثقة فيسرقه منه فيرويه عن شيخ ذلك الثقة ، وإما أن يُجازف إذا سمع بحديث لشعبة أو مالك، أو لغيرهم ، ويكون قد تفرد عنهم رجل فلا يحفظ الشيخ ذلك الرجل فيُلزقه على إنسان غيره ، ولا يكون لذلك الرجل في ذاك الحديث ذكر ولا يرويه ... ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلامٌ لأنهم لم يلحقوا أيامه ، وهم يتكلمون فيمن هو خير من جعفر بدرجات ويضعفونه . (٢)

فتأمل كيف يقول فيه : لَيْنٌ . ثم يذكر كل هذا عنه ، وجعفر هذا قال عنه أبو زرعة : روى أحاديث لا أصل لها . (٣) وذكره ابن أبي حاتم في كتابه فقال : سمعت أبي يقول : كان جعفر بن عبد الواحد وصل حديثاً لعبد الله بن مسلمة زاد فيه أنساً فدعا عليه القعني فافتضح . (٤)

١ - الكامل : ٢٦٥/١ . في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي .

٢ - الكامل : ١٥٣/٢ - ١٥٦

٤ - الجرح والتعديل : ٤٨٣/٢ ، ميزان الاعتدال : ٤١٢/١ .

٣ - ميزان الاعتدال : ٤١٢/١

* إنما قلت في بعض إطلاقات ابن عدي لأنني وجدته يطلق هذا اللفظ على الرواة المجرحين جرحاً لا يسقطهم فيكون بذلك مسأراً لما اشتهر عند علماء النقد والحديث ، فقد قال في إبراهيم بن مسلم المجري : لين ، الكامل : ٢٧٤/٧ ، وعندما ترجم له قال : وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن ، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله وهو عندي ممن يكتب حديثه . الكامل : ٢١٣/١ . قال الذهبي في الميزان : ٦٥/١ : ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال في الكاشف : ٢٥٥/١ : ضَعَفَ . وفي تقريب التهذيب : ٤٣/١ : لين الحديث رفع موقوفات .

ويقول في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو اسحاق الأسلمي ، لين ، بينما يقول في ترجمته: وقد نظرت أنا في أحاديثه وفتشت الكل منها فليس منها حديث منكر ، وإنما يروى المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه أو من قبل من يروي إبراهيم عنه ، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله وهو في جملة من يكتب حديثه وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما . الكامل : ٢٤٥/١ . والشاهد من هذا أنه قال فيه : وهو في جملة من يكتب حديثه =

** كذا في الأصل ، وهي نسخة كما لا يخفى والصواب: كلاًماً .

وقال ابن حبان : كان مَنْ يَسْرِق الحديث وَيَقْلِب الأخبار . ^(١) وقد قال سَعِيد بن عمرو البرْدَعِي :
 ذَاكَرْتُ أَبَا زُرْعَةَ بِأَحَادِيثٍ سَمِعَهَا مِنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ فَأَنْكَرَهَا ، وَقَالَ فِي بَعْضِهَا : إِنَّهَا بَاطِلَةٌ مَوْضُوعَةٌ ،
 ثُمَّ اسْتَرْجَعَ وَقَالَ : لَقَدْ كُنْتُ أَرَاهُ وَاشْتَهَى أَنْ أَكَلِّمَهُ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ السَّكِينَةِ ، وَعَبَّاسِي يَصْلَحُ لِلْخِلَافَةِ ،
 وَيَرْجِعُ إِلَى حِفْظِ وَفْقِهِ ، وَقَدْ خَرَجَ إِلَى مِثْلِ هَذَا نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ ^(٢) وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ : كَذَابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ . ^(٣)
 وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضاً - أَنَّهُ قَالَ فِي "حِفْصِ بْنِ سَلِيمَانَ الْأَسَدِيِّ" : لَيْسَ . ^(٤) وَذَلِكَ أَنَّهُ سَأَلَ حَدِيثاً مِنْ
 طَرِيقِ مُوسَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ مِنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، لَا يَرْوِيهِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
 غَيْرَ حِفْصِ هَذَا - يَعْنِي ابْنَ سَلِيمَانَ - وَحِفْصٌ لَيْسَ . وَبِالرَّجُوعِ إِلَى تَرْجُمَتِهِ وَجَدْتُ ابْنَ عَدِي ذَكَرَ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ
 قَالَ فِيهِ : لَيْسَ بِثِقَةٍ . وَمَرَّةً قَالَ : كَانَ حِفْصٌ كَذَاباً ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : سَكَتُوا عَنْهُ ، وَقَالَ مَرَّةً : تَرَكُوهُ . وَنَقَلَ
 عَنْ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا فِيهِ : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . ثُمَّ سَأَلَ لَهُ عِدَّةً مِنَ الْأَحَادِيثِ فَقَالَ : وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ
 يَرْوِيهَا حِفْصُ بْنُ سَلِيمَانَ ، وَلِحِفْصٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَعَامَّةُ حَدِيثِهِ عَمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ غَيْرُ مُحْفَظَةٍ .
^(٥) وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فَقَالَ : وَكَانَ ثَبَتاً فِي الْقِرَاءَةِ وَاهِياً فِي الْحَدِيثِ . ^(٦) وَأَمَّا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ -
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَقَالَ : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . ^(٧) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ فِي جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَزَّازِ : وَهُوَ
 عِنْدِي لَيْسَ . وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : كَتَبْنَا عَنْهُ بِبَغْدَادَ ، وَكَانَ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ ، وَيُحَدِّثُ عَمَّنْ لَمْ يَرَهُمْ ... ثُمَّ سَأَلَ لَهُ
 حَدِيثاً فَقَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ كَانَ يَقَالُ : إِنَّ مُوسَى بْنَ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيَّ يَنْفَرِدُ بِهِ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ ،
 سَرَقَهُ جَعْفَرُ هَذَا ، ... وَجَعْفَرُ هَذَا أَحَادِيثٌ مِمَّا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ عِنْدِي لَيْسَ . ^(٨) وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِيهِ :
 لَا يَسَاوِي شَيْئاً ^(٩) ، قَالَ الذَّهَبِيُّ : مُتَّهَمٌ بِسَرَقَةِ الْحَدِيثِ . ^(١٠)

وبعد هذا أقول : يجب مراعات الاصطلاح المشهور لهذه اللفظة الذي هو المعنى الأول كما تقدم بيانه ، وأما

غيره من المعاني فلا يُصار إليه إلا بقريضة

ومعلوم المراد بها عند علماء النقد ، وهذا في رأي ابن عدي - رحمه الله - وإلا فإن الكلام في إبراهيم بن محمد من قبل أئمة الجرح شديد فقد كذبه القطان
 وابن معين وابن المديني . وقال أحمد : تركوا حديثه وقال الدارقطني والنسائي وغيرهما : متروك . وقال ابن حبان : كان يرى القدر ، ويذهب إلى كلام جهنم
 ويكذب مع ذلك في الحديث . ميزان الاعتدال : ٥٧/١ - ٥٨ . وأما ما ورد من توثيق الشافعي له فقد ذكره الذهبي في الميزان : ٥٨/١ : قال : وقال الربيع :
 سمعت الشافعي يقول كان قديراً وقال يحيى بن زكريا بن حيويه : فقلت للربيع فما حمل الشافعي على الرواية عنه . قال : كان يقول : لأن يخر من السماء
 أو قال من بعد أحب إليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث .

قال الذهبي : الجرح مقدم . وقال في يزيد بن عطاء الشكري : ويزيد بن عطاء مع لينه هو حسن الحديث وعنده غرائب ، ومع لينه يكتب حديثه ،
 الكامل : ٢٧٤/٧ . وقال في يزيد بن عبد الرحمن بن هند أبو خالد الدالاني : وفي حديثه لين إلا أنه مع لينه يكتب حديثه . الكامل : ٢٧٨/٧ . وقد قال
 الحافظ في يزيد بن عطاء : لين الحديث . التقريب : ٤١٦/٢ . وقال في أبي خالد الدالاني : صدوق يخطئ كثيراً وكان يلدس . التقريب : ٤١٦/٢ .

١ - المحروحين : ٢١٥/١ . ٢ - لسان الميزان : ١٤٩/٢ . ٣ - سوالات حمزة بن يوسف : ص ١٨٩ ، الضعفاء والمتروكون : ص ١٧٠ .

٤ - الكامل : ٣٤٦/٦ . ٥ - الكاشف : ٣٤١/١ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٥٥٨/١ . ٦ - الطامل : ٣٨٠/٢ - ٣٨٢ .

٧ - التقريب : ١٨٦/١ . ٨ - الكامل : ١٥٩/٢ ، وانظر شفاء العليل : ص ١٥١ .

٩ - ميزان الاعتدال : ٤٠١/١ ، وانظر لسان الميزان : ١٣٨/٢ .

١٠ - ميزان الاعتدال : ٤٠١/١ ، وانظر لسان الميزان : ١٣٨/٢ .

« تَكَلَّمُوا فِيهِ »

من تأمل كُتُب الجرح والتعديل، ومقالات النقاد في الرجال، يجد هذه اللفظة. تارة يقولون : تَكَلَّمُوا فِيهِ ، وتارة يقولون : مُتَكَلَّمٌ فِيهِ ، وتارة أخرى يقولون : يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ ، وهكذا . وقد وجدت أن هذه اللفظة مستعملة عندهم لمعنيين . *

أحدهما : يقولون في الراوي : تَكَلَّمُوا فِيهِ - ونحوها - على أن الكلام فيه ليس بشديد ، فتكون حينئذ من ألفاظ الجرح الخفيفة .
والثاني : يقولون في الراوي هذه اللفظة، ويكون الكلام في الراوي شديداً ، فتكون حينئذ من ألفاظ الجرح القوية .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي ، على معنى: أن الكلام في ذلك الراوي ليس بقوي ، فتكون هذه اللفظة حينئذ من ألفاظ المراتب الخفيفة في سلم الجرح. فهذا هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل ، ولذلك نجد الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - يجعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهي أخف مراتبه، فيقول في تعداد ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب الجرح : فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضَعْفٌ ... ، وفلان تَكَلَّمُوا فِيهِ ... (١)

وألفاظ هذه المرتبة مُشْعَرَةٌ بأن حديث أهلها يَصْلَحُ للاعتبار كما هو معلوم . (٢)

١ - فتح المغيـث : ١٢٤/٢ - ١٢٥

٢ - فتح المغيـث : ١٢٥/٢

* ولذلك يتعين النظر في حال من قال فيه إمام من الأئمة: تَكَلَّمُوا فِيهِ أو نحو هذه العبارة لينظر في ذلك الكلام وما نوعه ، وما تأثيره على الراوي ، وهل يقبل أولاً يقبل . ولذلك قال الحافظ في اللسان : ٢٦٠/١ : قال مسلم بن قاسم : كان -أي أحمد بن عمر بن جوصاء الحافظ- عالماً بالحديث مشهوراً بالرواية ، عارفاً بالتصنيف ... وكان له وراقاً يتولى القراءة عليه ، وإخراج كتبه ، فساء ما بينهما ، فاتخذ وراقاً غيره . فأدخل الوراق الأول أحاديث في روايته وليست من حديثه ، فحدث بها ابن جوصاء ، فتكلم الناس فيه ، ثم وقف عليها فرجع عنها ، فانظر إلى سبب الكلام في ابن جوصاء ، وقد وثقه الطبراني ، وقال الدارقطني : لم يكن بالقوي ، وقال الذهبي : صدوق له غرائب . انظر الميزان : ١٢٥/١ .

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على سبيل الجرح الشديد لذلك الراوي فإن هذا يرد في كلام بعضهم . فيقول في الراوي : يتكلمون فيه، أو نحو هذه العبارة ، وبعد الرجوع إلى كلام النقاد في ذلك الراوي نجد الكلام شديداً وربما وصل إلى التهمة بالكذب أو التصريح به .

وقد وجدت هذا في عبارات الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - فإنه يقول في الراوي : يتكلمون فيه، أو تكلم فيه فلان، وإذا بالكلام الصادر منهم أو من فلان شديد وقوي . فمن ذلك أنه قال في نفي بن الحارث أبي داود الأعمى الممداني : قاصُّ يتكلمون فيه . (١)

وبعد الرجوع إلى كلام النقاد في نفي هذا وجدت الآتي . قال العَقِيلِي : كان يغلو في الرفض ، وقال يحيى بن معين : ليس بشئ ، وقال النسائي : متروك . وكذا قال الدارقطني وغيره ، وقال ابن حبان : لا تجوز الرواية عنه . (٢) قال الذهبي : تركوه وكان يَرْفُضُ . (٣) وقال الحافظ ابن حجر : متروك (٤) وقد كذبه ابن معين . وقال أيضاً : وقال ابن عبد البر : أجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه . (٥)

وقال أيضاً في ياسين بن مُعَاذِ الزِّيَّاتِ أبو خَلْفٍ : يتكلمون فيه ، منكر الحديث . (٦) ويقول الإمام الذهبي في ياسين الزِّيَّاتِ هذا : قال ابن معين : ليس حديثه بشئ ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي ، وابن الجنيّد : متروك ، وقال ابن حبان يروى الموضوعات . (٧)

١ - التاريخ الكبير : ١١٤/٨ ، الضعفاء الصغير ص ١٢٠ ، ميزان الاعتدال / ٤ / ٢٧٢ ، شفاء العليل : ص ٣١٦ .

٢ - ميزان الاعتدال : ٢٧٢/٤ .

٣ - الكاشف : ٣٢٥/٢ .

٤ - تقريب التهذيب : ٣٠٦/٢ .

٥ - تهذيب التهذيب : ٤٢٠/١٠ .

٦ - التاريخ الكبير : ٤٢٩/٨ ، وفي الضعفاء الصغير : ص ١٢٩ " منكر الحديث "

٧ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/٤ .

وقال أيضاً في مُسلم بن كيسان أبو عبد الله الأعور : يتكلمون فيه .^(١) قال الذهبي - رحمه الله - حاكياً أقوال النقاد فيه : قال الفلاس : متروك الحديث ، وقال أحمد : لا يُكتب حديثه ، وقال يحيى : ليس بثقة ، وقال يحيى أيضاً : زعموا أنه اختلط ، وقال النسائي وغيره : متروك .^(٢)

وقال أيضاً في نصر بن حماد الوراق أبو الحارث : يتكلمون فيه .^(٣) قال الذهبي : قال النسائي وغيره : ليس بثقة ، وقال فيه مسلم : ذاهب الحديث ، وقال صالح جزرة : لا يُكتب حديثه ، وقال عبد الله بن أحمد عن ابن معين : كذاب .^(٤) قال الحافظ ابن حجر : ضعيف ، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع .^(٥)

وقال أيضاً في محمد بن سالم أبو سهل الهمداني الكوفي : يتكلمون فيه .^(٦) قال ابن المبارك : ضربوا على حديثه ، وقال يحيى القطان : ليس بشئ . وكان أحمد لا يروي حديثه ، وقال السعدي : غير ثقة ، وقال ابن معين : ضعيف . قال الذهبي : ضعفه جداً .^(٧)

وقال - رحمه الله تعالى - في زياد بن أبي حسان : كان شعبة يتكلم في زياد بن أبي حسان .^(٨) قال الذهبي : كان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه ، قال الحاكم : روى عن أنس وغيره أحاديث موضوعة ، وقال الدارقطني : متروك . وقال أبو حاتم وغيره : لا يُحتج به .^(٩)

١ - الضعفاء الصغير : ص ١١١ ، ميزان الاعتدال : ١٠٦/٤

٢ - ميزان الاعتدال : ١٠٦/٤

٣ - الضعفاء الصغير : ص ١١٨

٤ - ميزان الاعتدال : ٢٥٠/٤

٥ - تقريب التهذيب : ٢٩٩/٢

٦ - الضعفاء الصغير : ١٠٦

٧ - ميزان الاعتدال : ٥٥٦/٣

٨ - الضعفاء الصغير : ص ٥٤٩

٩ - ميزان الاعتدال : ٨٨/٢

ومن ذلك أيضاً أنه قال في تَلِيد بن أَبِي إدريس الْحَارِثِي : تَكَلَّمَ ابن معين في تَلِيد ورماه .^(١)

وبعد الرجوع إلى كلام ابن معين في تَلِيد الحارثي نجد أنه قال فيه : كذاب يشتم عثمان .^(٢)

وقال أيضاً في شعبة بن دينار الهاشمي : يتكَلَّم فيه مالك ويَحْتَمِل منه .^(٣) قال الحافظ ابن حجر : وقال

بشر بن عمر الزهراني : سألت عنه مالكا فقال : ليس بثقة .^(٤) قال الحافظ: لفظه ليس بثقة في الاصطلاح يُوجِب الضَّعْف الشديد .^(٥)

وعلى كلِّ فَإِنَّ الاصطلاح المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول كما تقدم بيانه؛ فيجب مراعاة ذلك عند ورود هذه اللفظة ، ولا نذهب إلى المعنى الآخر إلا بقرينة ظاهرة .

١ - التاريخ الكبير : ١٥٩/٢

٢ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/١

٣ - تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٤

٤ - تهذيب التهذيب : ٣٠٣/٤

٥ - تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٤

« سَكَتُوا عَنْهُ »

من ألفاظ الجرح المشهورة المعلومة عند علماء الجرح والتعديل هذه اللفظة ، وبعد النظر والتأمل لإطلاقات العلماء لهذه اللفظة ، والمعنى الذي يريدون من إطلاقها ، وجدت أن لها معنيين عندهم :

- أحدهما - وهو المشهور عندهم : أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة التي يكتب حديث أهلها .
- والثاني - كونها من ألفاظ الجرح الشديدة التي يَرَدُّ حديث أهلها .

- فأما إطلاق هذه اللفظة - سَكَتُوا عَنْهُ - على أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة، فذلك هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل .

ولذلك نجد الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - يجعل هذه اللفظة من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التجريح ، وهذه المرتبة أخف مراتب التجريح - فيقول - رحمه الله تعالى :-

وبعدها وهي سادسة المراتب : فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضَعْفٌ ... وكذا سَكَتُوا عَنْهُ (!).

وأهل هذه المرتبة يكتب حديثهم عند علماء الحديث للاعتبار، فإن هذه الألفاظ المذكورة في هذه المرتبة تشعر بصلاحية حديث أهلها للكتابة والاعتبار . (٢)

١ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ - ١٢٥

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على أنها من ألفاظ الجرح الشديدة التي تدل على ترك حديث من قيلت فيه ، فقد عُرف هذا عن الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - وقد ذكر هذا جماعة منهم : الدُّولابي ، والذهبي ، وابن كثير ، والعراقي ، والسَّخاوي ، والمعلمي - رحمهم الله تعالى - .

قال الحافظ ابن حجر : إبراهيم بن يزيد الخُوَزي الأموي أبو إسماعيل ... وقال البخاري : سكتوا عنه . قال الدُّولابي : يعني تركوه . (١)

ويقول الذهبي : أمّا قول البخاري : سكتوا عنه ، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مَقْصُده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه . (٢) وهذا الإمام ابن كثير يقول : وثَمَّ اصطلاحات لأشخاص ، ينبغي التوقيف عليها، من ذلك: أن البخاري إذا قال في الرجل : سكتوا عنه ... فإنه يكون في أدنى المنازل وأردنها عنده ، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليُعلم ذلك . (٣)

وأما الإمام العراقي فقد قال :

" وفيه نظر ، وسكتوا عنه " هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه . (٤)

ويقول السخاوي : وكثيراً ما يُعبّر البخاري بـ " سكتوا عنه " فيمن تركوا حديثه . (٥)

وقد أشار إلى هذا العلامة المعلمي ، في مواطن من كتبه ومما قاله بعد أن ذكر قول البخاري : سكتوا عنه : وهذه من أشد صيغ الجرح عند البخاري . (٦)

١ - تهذيب التهذيب : ١٥٧/١

٢ - الموقظة : ص ٨٣

٣ - الباعث الحثيث : ص ١٠٠-١٠١

٤ - التقييد والإيضاح : ص ١٦٣

٥ - فتح المغيث : ١٢٢/٢

٦ - حاشية الفوائد المجموعة : ص ٢١٣ . وهذا من لطافة الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في الجرح وقد حكى الذهبي في السير : ٤٣٩/١٢ قول البخاري : أرجو أن القى الله ولا يحاسبني أنني اغتبت أحدهم . قال الذهبي : قلت : صدق - رحمه الله تعالى - ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس ، وإنصافه فيمن يضعفه ، فإنه أكثر ما يقول : منكر الحديث ، سكتوا عنه فيه نظر ، ونحو هذا . وقل أن يقول : فلان كذاب ، أو كان يضع الحديث ...

والتأمل لإطلاق البخاري لهذه اللفظة على الرواة يجد هذا المنهج الذي نصّ عليه أولئك النقاد .
فقد قال البخاري في إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي : سكتوا عنه . وإبراهيم هذا قال فيه أحمد والنسائي :
متروك . وقال ابن معين : ليس بثقة^(١) قال الحافظ ابن حجر : متروك الحديث .^(٢)
وقال - رحمه الله - في إسماعيل بن يعلي أبو أمية الثقفي : سكتوا عنه . وإسماعيل هذا قال فيه يحيى :
ضعيف ليس حديثه بشئ . وقال مرة : متروك الحديث . وقال النسائي ، والدارقطني : متروك .^(٣)
وقال أبو زرعة : واهٍ ، ضعيف الحديث ليس بقوي .^(٤)
وقال في محمد بن حجاج المصفر ... : سكتوا عنه .^(٥)
وبعد النظر في ترجمة محمد بن حجاج هذا وجدت ابن معين يقول : ليس بثقة ، وقال أحمد : تركت حديثه ،
وقال النسائي : متروك ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه .^(٦)
والأمثلة على هذا كثيرة بل إن البخاري قد يقول في الرجل : سكتوا عنه ، ويجرحه جرحاً شديداً في
مكان آخر . فقد قال في ترجمة نصر بن باب أبو سهل الخراساني المروزي : سكتوا عنه^(٧) ويقول فيه في موطن
آخر : يرمونه بالكذب .^(٨) وقال في محمد بن مروان السدي الكوفي - السدي الصغير - : سكتوا عنه وهو
مولى الخطابين ، لا يكتب حديثه البتة .^(٩)
وقد ترجم له الذهبي فقال : تركوه واتهمه بعضهم بالكذب ، وهو صاحب الكلبي ... وقال ابن معين :
ليس بثقة . وقال أحمد : أدركته وقد كبر فتركته .^(١٠)
ومن تأمل أقوال البخاري في "التاريخ الكبير" و"الصغير" وما نقله العلماء عنه من أقواله في الرواة ، وقارن
ذلك بكلام بقية علماء الجرح والتعديل وجدّ هذا شائعاً منتشراً .

١ - الميزان : ٧٥/١ ، الضعفاء والمتروكون : ص ١٠٢

٢ - تقريب التهذيب : ٥٤٦/١

٣ - الميزان : ٢٥٥/١

٤ - لسان الميزان : ٤٩٧/١ . وقد جاء في الميزان : ٢٥٥/١ : مشاه شعبه ، وقال : اكتبوا عنه فإنه شريف . قال الحافظ ابن حجر : وقال أبو عبيد
الآجري : قلت لأبي داود : حكى رجل عن سفيان الأيلي أنه سمع شعبه يقول : اكتبوا عن أبي أمية بن يعلي فإنه شريف لا يكذب ... فكذب أبو
داود الذي حكى هذا . قال الآجري : غلام خليل حكى هذا . قلت - الحافظ ابن حجر - : وغلام خليل كما تقدم مجمع على تركه ، فكيف جزم
المؤلف - أي الذهبي - أن شعبه قال : اكتبوا عنه . لسان الميزان : ٤٩٧/١

٥ - التاريخ الكبير : ٦٤/١

٦ - ميزان الاعتدال : ٥٠٩/٣

٧ - الضعفاء الصغير : ص ٢٠٩ ، الضعفاء الكبير : ٣٠٢/٤ ، لسان الميزان : ١٨١/٦ ، الرفع والتكميل : ص ٤٠١ .

٨ - التاريخ الكبير : ١٠٥/٨ - ١٠٦ ، الميزان : ٢٥٠/٤

٩ - ميزان الاعتدال : ٣٣/٤

١٠ - ميزان الاعتدال : ٣٣-٣٢/٤

وقد أفاد الشيخ مسفر الدميني حيث قال :

جمعت التراجم التي قال فيها البخاري تلك العبارة - يعني سكتوا عنه - من كتبه الثلاثة : التاريخ الكبير والتاريخ الصغير ، والضعفاء الصغير ، ثم ذكرت أقوال العلماء في أصحاب تلك التراجم ووثقتها من المصادر الأصلية ، وختمت كل ترجمة ببيان درجة كل واحد فيهم مناقشاً ما ورد فيه من أسباب الجرح ... وقد بلغت التراجم التي قال فيها تلك العبارة خمساً وثلاثين ترجمة .^(١) ثم قال في خاتمة بحثه : ومن كُلِّ ما تقدم نعلم أن قول الأئمة السابقين : إن قول البخاري في الراوي : سكتوا عنه ، يعني تركوا حديثه صحيح ، حيث قرّن البخاري في ثمان تراجم ممّا تقدم بين قوله : سكتوا عنه ، وبين قوله : رمّاه فلان ، أو يرمونه بالكذب ، أو قال فلان : يكذب ... ونحو ذلك " وإذن فقول الذهبي : أما قول البخاري : سكتوا عنه ... علمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه ، وقول الذهبي أيضاً في ترجمة محمد بن حجاج المصفر : قال البخاري : سكتوا عنه ، أي تركوه دقيق وصحيح .^(٢)

وكما تقدم فإن المعنى المشهور لهذه اللفظة ، والذي استقر عليه الاصطلاح هو المعنى الأول ، وأما المعنى الثاني فإنه اصطلاح خاص ، فليعلم ذلك .

١ - قول البخاري : سكتوا عنه : ص ٧

٢ - قول البخاري : سكتوا عنه : ص ٢١١

" فيه نظر "

من ألفاظ الجرح عن علماء الجرح والتعديل، قولهم : "فيه نظر" وبعد الوقوف على إطلاقات علماء الجرح لهذه اللفظة، وجدتهم يُريدون بها معنيين :

- أحدهما - وهو المشهور عند علماء الجرح والتعديل ، كَوْن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الخفيفة، التي يُكتب حديث أهلها .

- والثاني - كَوْنها من ألفاظ الجرح الشديدة، التي تدل على أن حديث أهلها متروك ولا يكتب .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار فهذا هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل، والذي استقر عليه الاصطلاح . فإذا قال أحدهم في الراوي : "فيه نظر" علمنا أن هذا الجرح لا يُسقط الراوي بالكلية، بحيث لا يُكتب حديثه ، وإنما هو مجروح جرحاً خفيفاً بسببه يُكتب حديثه على سبيل الاعتبار .

ولذا نجد الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - يجعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح - وهي أخف مراتب الجرح عنده كما هو معلوم - فيقول :
" وبعدها - أي بعد الخامسة - وهي سادسة المراتب ، فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، ... وكذا سكتوا عنه وفيه نظر ... " (١)

وقد بين السخاوي أن من كان من أهل هذه المرتبة فإن حديثه يُجرح للاعتبار لأن ألفاظ هذه المرتبة - ومنها "فيه نظر" مُشعرة بصلاحية حديث أهلها للكتابة ، وليس فيها ما يُشعر بترك حديث أهلها ورده . (٢)

١ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ - ١٢٥

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

- وأما إطلاق هذه اللفظة على أنها من ألفاظ الجرح الشديدة التي يُرد حديث أهلها ويترك، فقد عُرف ذلك عن الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - وقد نقل الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - عن البخاري أنه قال : " إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو مُتَّهَمٌ وإِ" . (١)

وقد تتابع جماعة من العلماء على التصريح بكون البخاري إذا أطلق هذه اللفظة على الراوي، فإنه يريد الجرح الشديد لذلك الراوي . ومن هؤلاء العلماء : الذهبي، وابن كثير، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي . يقول الذهبي وكذا عاداته - أي البخاري - إذا قال : "فيه نظر" بمعنى أنه متهم أو ليس بثقه، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف . (٢)

وفي موطن آخر يقول : وقد قال البخاري فيه - يعني عبد الله بن داود الواسطي التمار - فيه نظر ، ولا يقول هذا إلا فيمن يَتَّهَمُهُ غالباً . (٣) ويقول في موطن ثالث : وَقَلَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ رَجُلٌ فِيهِ نَظَرٌ إِلَّا وَهُوَ مُتَّهَمٌ . (٤)

وأما الإمام ابن كثير فيقول : البخاري إذا قال في الرجل فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنَّه لطيف العبارة في التَّجْرِيحِ، فليُعلم ذلك . (٥) ويقول الإمام العراقي عند ذكره "أوس بن عبد الله بن بُريدة المروزي" : قال البخاري: فيه نظر . وهذه العبارة يقولها البخاري فيمن هو متروك . (٦)

١ - سير أعلام النبلاء : ٤٤١/١٢

٢ - الموقظة : ص ٨٣ ، الكاشف : ٦٩/١ ، الرفع والتكميل : ص ١٣٠

٣ - ميزان الاعتدال : ٤١٦/٢

٤ - ميزان الاعتدال : ٥٢/٣

٥ - الباعث الحثيث : ص ١٠١

٦ - القول المسدد : ص ١٠ ، وانظر التقييد والإيضاح : ص ١٦٣ ، شرح الألفيه : ١١/٢

ولما عَدَّد البخاري ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التَّجريح وذكر منها : فيه نظر ، سكتوا عنه ، قال :
وكثيراً ما يُعَبَّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه .^(١)

وقد نَبَّه السيوطي إلى هذا فقال : البخاري يُطلق فيه نظر ... فيمن تركوا حديثه .^(٢) وبالنَّظر إلى كلام
البخاري في الرواة نجد هذا . فقد قال في أحمد بن الحارث الغَسَّاني :

١ - فتح المغيث : ١٢٢/٢

٢ - تدريب الراوي : ٣٤٩/١

وقد اعترض بعضهم على إطلاق بعض هؤلاء العلماء بأن البخاري يقول : "فيه نظر" فيمن تركوا حديثه . حتى قال الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي :
"لا ينقصني عجي حين أقرأ كلام العراقي هذا وكلام الذهبي أن البخاري لا يقول : فيه نظر إلا فيمن يتهمة غالباً . ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبأون
بهذا فيوثقون من قال فيه البخاري : فيه نظر ، أو يدخلونه في الصحيح " ثم ذكر أمثلة على ما قال . حاشية الرفع والتكميل : (٣٨٩) وما تعجب منه
ليس فيه ما يدعو إلى العجب كما قال . خاصة إذا صح عن البخاري قوله : إذا قلت : فلان في حديثه نظر فهو متهم واه . والذهبي وهو من أهل
الاستقراء التام كما وصفه الحافظ ابن حجر نقل هذا عن البخاري وأيده في مواطن متفرقة من كتبه وتتابع على هذا أئمة نقاد أجلاء ليس يخفى عليهم ما
ظهر لحبيب الرحمن . وأمر آخر وهو أن الذهبي الذي تعجب الأعظمي من صنيعة قد ذكرها هذا أغلبي وفي هذا ما يؤمى إلى ما ذكره الأعظمي فلا عجب
حيث إنه خاصة وقد ذكر في الميزان من قال فيه البخاري وغيره فيه نظر . وأمر ثالث وهو : كون هذا الراوي بهذه المنزلة عند البخاري لا يعارض بقول
غيره من النقاد في الراوي وهذه مسألة معلومة وهي أن الأحكام على الرواة يختلف فيها النقاد ، بل الناقد الواحد قل يختلف أحياناً مع نفسه . ولذا
يقول الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في "دراسات في الجرح والتعديل" ص ٣٠٧ ، بعد أن أجرى دراسة على من قال فيهم البخاري : "فيه نظر"
قال : وبعد هذه الدراسة نستطيع أن نقول : إن قول البخاري "فيه نظر" ليس المقصود به أن الرجل ساقط وهالك دائماً ولذا أحسن الذهبي
عندما قيده بالغالب .

فيه نظر . ^(١) قال أبو حاتم : متروك الحديث . ^(٢) وقال في بريدة بن سفيان الأسلمي : فيه نظر . ^(٣)
 قال الدارقطني : متروك . ^(٤) وقال الذهبي : وقال أبو داود لم يكن بذاك ، وكان يتكلم في عثمان ، وقيل كان
 يشرب الخمر وهو مقل . ^(٥) وقال في أوس بن عبد الله بن بريدة المروزي : فيه نظر ^(٦) قال الدارقطني فيه :
 متروك . ^(٧) وقال الساجي : منكر الحديث ^(٨) . وقال في خالد بن عبيد العتيكي أبو عصام البصري : في حديثه
 نظر . ^(٩) قال الحاكم : حدث عن أنس بموضوعات . وقال الحافظ ابن حجر : متروك الحديث مع جلالته . ^(١٠)
 وقال في رقاعة بن هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج : فيه نظر ^(١١) قال الذهبي : وهاه ابن حبان وغيره ^(١٢)
 والأمثلة على هذا كثيرة . ^(١٣)

١ - ميزان الاعتدال : ٨٨/١ ، اللسان : ١٤٥/١ . والذي في التاريخ الكبير : ٢/٢ : فيه بعض النظر .

٢ - الجرح والتعديل : ٤٧/٢ ، ميزان الاعتدال : ٨٨/١ ، لسان الميزان : ١٥٤/١

٣ - التاريخ الكبير : ١٤١/٢ . الميزان : ٣٠٦/١

٤ - الضعفاء والمتروكون : ص ١٦٤ ، الميزان : ٣٠٦/١

٥ - الميزان : ٣٠٦/١ ، تهذيب التهذيب : ٣٧٩/١

٦ - التاريخ الكبير : ١٧/٢ ، الميزان : ٢٧٨/١

٧ - الضعفاء والمتروكون : ص ١٥٧ ، الميزان : ٢٧٨/١

٨ - اللسان : ٥٢٦/١

٩ - ميزان الاعتدال : ٦٣٤/١ ، وإن كانت هذه اللفظة منصبة على حديث الراوي لا على ذاته . لكن له نصيب من هذا الوصف .

١٠ - تقريب التهذيب : ٢١٥/١

١١ - التاريخ الكبير : ٣٢٤/٣

١٢ - الميزان : ٥٢/٢

١٣ - وقد تبعت بعض من قال فيه البخاري : فيه نظر، فوجدته أطلق هذه اللفظة على شديدي الضعف كما ذكرت أمثله . ووجدته أطلق

" فيه نظر " على من قال فيه الذهبي : لم يرو عنه سوى فلان، أي، على من هو مجهول. ومن ذلك: إياس بن عفيف الكندي قال البخاري : فيه نظر

قال الذهبي في الميزان : (٢٨٢/١) : ما روى عنه سوى ابنه إسماعيل . وقال في بحر بن سعيد : فيه نظر. قال الذهبي : لا يعرف . الميزان : ٢٩٧/١ . وانظر

ترجمة جميل بن عماره، في الميزان : (٤٢٤/١)، حصين بن يزيد الثعلبي ، الميزان : ٥٥٤/١ ، حفص عن أبي رافع ، الميزان : ٥٦٩/١ ، خالد بن شاذب

الميزان : ٦٣١/١ وأطلق البخاري هذه اللفظة على من وثقه إمام من الأئمة، ومن ذلك تمام بن نجيح، وثقه يحيى الميزان : ٣٥٩/١ ، حرب بن شريح

البصري، وثقه ابن معين، الميزان : (٤٦٩/١) ، ثعلبه بن يزيد الحماني، وثقه النسائي، الميزان : ٣٧١/١ . حبيب بن سالم، وثقه أبو حاتم، الميزان : ٤٥٥/١ ،

راشد بن داود الصنعاني، وثقه دحيم وابن معين، الميزان : ٣٥/٢ .

وكذا أطلقها على من ضعفه الأئمة، ومن لئنه ، انظر تميم بن محمود في الميزان : ٣٦٠/١ ، حماد بن شعيب الحماني : ٥٩٦/١ . يحيى بن عبد الله

المعافري البصري ، ٦٢٣/١ .

وكذلك من اختلف فيه اخلاقاً شديداً فبعضهم وهاه، وربما رمي بالكذب، وبعضهم يقول عنه : صالح الحديث . انظر جميع بن عمير التيمي الكوفي في

الميزان : ٤٢١/١ ، حريش بن الخريت / ٤٧٦/١ .

ومع هذا فإن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن أبي بلج - يحيى - قال : وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي ومحمد بن سعد والدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي ويعقوب بن سفيان : لا بأس به ، وقال البخاري : فيه نظر ، وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً، بذل الماعون : ص ١١٧

وانظر التلخيص الحبير : ٨٦/١ .

وقد جاء في بعض عبارات أبي حاتم - رحمه الله تعالى - أنه قد يقول في الراوي : فيه نظر ، ويقصد بذلك الجرح الشديد لمن قال فيه تلك اللفظة ، لكن لم يكثر هذا عند أبي حاتم ، ولم يشتهر عنه كاشتهاره عن الإمام البخاري .

ومن ذلك أنه قال في "يحيى بن أكثم التميمي المروزي" : "فيه نظر" حكى ذلك عنه ابنه عبدالرحمن قال : سألت أبي عنه ، قلت : ما تقول فيه ؟ قال : فيه نظر . قلت فما ترى فيه ؟ قال : نسال الله السلامة . قال عبدالرحمن : سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول : لا يشكُّون أن يحيى بن أكثم كان يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه . (١)

وقد تكلم بعض النقاد في يحيى بن أكثم هذا بكلام شديد . قال ابن معين : كان يكذب جاء إلى مصر فبعث إلى الرَّاقيين فاشترى أصولهم ، وقال : أجيزوها لي . وكذَّبه أبو عاصم . وقال مسلم بن الحجاج سمعت إسحاق بن راهويه يقول : ذلك الدجال يُحدث عن ابن المبارك . وقال صالح بن محمد : كان عنده حديث كثير إلا أنني لم أكتب عنه وذلك أنه يحدث عن عبد الله بن إدريس بأحاديث لم يسمعها منه . وقال في موضع آخر : أكره الحديث والله عنه وذكر كلمة . وقال الأزدي : يتكلمون فيه روى عن الثقات عجائب لا يُتابع عليها . (٢)

ومن قال فيهم أبو حاتم - أيضاً - فيه نظر ، ولعلَّه يريد الجرح الشديد ، سعيد بن سليمان بن خالد ابن ابنة نَشِيط . قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : لا نرضى سعيد بن سليمان النَشِيطي وفيه نظر . (٣) وسعيد بن سليمان هذا سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة الرازي عنه فقال : نسال الله السلامة . قلت : هو صدوق ؟ قال : نسال الله السلامة ، وحرك رأسه وقال : ليس بالقوي . (٤)

وقد ترجم له الذهبي فقال : وقال أبو داود : لا أحدث عنه . قال الذهبي : صويلح الحديث . (٥) وقال الدارقطني : تكلموا فيه . (٦)

وبعد هذا فنقول : إن المعنى المشهور المصطلح عليه هذه اللفظة هو المعنى الأول كما تقدم التنبيه على ذلك ، وأما المعنى الثاني فهو اصطلاح خاص فلنكن على علم بهذا .

١ - الجرح والتعديل : ١٢٩/٩ ، تهذيب التهذيب : ١٥٩/١١ ، وقد دافع الحافظ ابن حجر في التقریب : ٣٤٢/٢ وقال : ... إلا أنه رمي بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له ، وإنما كان يروي بالإجازة والوجادة . ووصفه بقوله : فقيه صدوق . وقال الذهبي في الكاشف : ٣٦١/٢ : تكلم فيه .

٢ - تهذيب التهذيب : ١٥٩/١١ ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال : لا يشتغل بما يحكى عنه فإن أكثرها لا يصح عنده . ٢٦٦/٩

٣ - الجرح والتعديل : ٢٦/٤

٤ - الجرح والتعديل : ٢٦/٤ ، وانظر شفاء العليل : ص ٣١٣

٥ - الميزان : ١٤٢/٢ ، وانظر شفاء العليل : ص ٣١٣

٦ - تهذيب التهذيب : ٣٩/٤ ، وقال الحافظ في التقریب : ٢٩٨/١ ، ضعيف .

" مُنكر الحديث "

من ألفاظ التجريح المستعملة عند الأئمة قولهم في الراوي: "مُنكر الحديث" ومن خلال تتبع كلام أهل العلم وإطلاقاتهم لهذه اللفظة نجد الآتي :

- أطلقوا "منكر الحديث" على الرواة، على أنها جرح خفيف .
- أطلقوا "منكر الحديث" على الرواة، على أنها من صِغ الجرح الشديدة .
- أطلقوا "منكر الحديث" على الرواة، على أنهم تفردوا بالرواية وأغربوا .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على أنها من ألفاظ التجريح الخفيفة، فذلك هو المشهور .
فقد عدَّ السخاوي هذه اللفظة في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، على أن حديث من قيل فيه ذلك فإنه يكتب على سبيل الاعتبار .^(١)

إلا أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - قال :
فقولهم : متروك ، أو ساقط ، أو فاحش الغلط ، أو منكر الحديث ، أشد من قولهم : ضعيف ، أو ليس بالقوي ، أو فيه مقال .^(٢)

فكان الحافظ يذهب إلى أن "منكر الحديث" من ألفاظ الجرح الشديدة، حيث قرنَها مع من قيل فيه : متروك، أو ليس بالقوي ... على ما تقدم ذكره .

ويؤيد هذا أن السخاوي لما ذكر اصطلاح البخاري في هذه اللفظة بقوله : لكن قال البخاري : كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به، وفي لفظ : لا تحل الرواية عنه . قال -أي السخاوي- وصنيع شيخنا يُشعر بالمشي عليه حيث قال : فقولهم : متروك، أو ساقط ، أو فاحش الغلط ، أو منكر الحديث، أشد من قولهم : ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال .^(٣)

١ - ينظر فتح المغيث : ١٢٣/٢ - ١٢٥

٢ - نزهة النظر : ص ١٨٨

٣ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

- وأما إطلاق "منكر الحديث" على الراوي على أن ذلك جرح شديد لهذا الراوي الذي قيلت فيه ،
فذلك ما صرَّح به البخاري حيث قال :

كل من قلت فيه : "منكر الحديث" فلا تحل الرواية عنه .^(١)

وهذا القول مروى عن البخاري بإسناد صحيح عن عبدالسلام بن أحمد الحفَّاف عن البخاري كما أفاد
ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .^(٢)

وقد ذكر هذا عن البخاري جماعة من أهل العلم منهم: ابن حجر على ما تقدم ذكره ، والسخاوي^(٣)
، والسيوطي^(٤) ، وقال المعلمي - رحمه الله تعالى - : وهذه اللفظة من أشد الصيغ عند الإمام البخاري
- رحمه الله تعالى - ..^(٥)

وهذا أمر لا يُستغرب، فإن المشهور عن الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - أنه لطيف العبارة في التَّجريح
، فإنه قد يُطلق العبارة التي تدل على الجرح الخفيف عندهم، ويُرِيدُ بها معنى غير ما يريدون، ويُعرف إما بتصريح
منه لما يريد أو بنصٍّ من عالم معتبر على ذلك .

وفي عبارة ابن دقيق العيد ما قد يدل على أن هذا اللفظة عنده من ألفاظ الجرح . الشَّديدة ،
فيقول : قوْلهم : روى مناكير لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته ويَنْتَهي إلى أن يُقال فيه :
"منكر الحديث" لأن "منكر الحديث" وصف في الرجل يَسْتَحِقُّ به التَّرك لحديثه .^(٦)

١ - ميزان الاعتدال : ٦/١ ، فتح المغيث : ٢٠٢/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى : ٢٢٤/٢ وقد جمع عبدالعزيز السدحان كل من قال فيه
البخاري "منكر الحديث" من كتب البخاري الثلاثة التاريخ الكبير ، والصغير ، والضعفاء الصغير ، والميزان وديوان الضعفاء والمتروكون ، والمغني في
الضعفاء وكلها للذهبي . وتهذيب التهذيب وتعجيل المنفعة وكلاهما لابن حجر ، وذيل الميزان للعراقي ، والضعفاء الكبير للعقيلي . وبلغ عدد من قال
فيه تلك اللفظة ، سبع وتسعون ومائتان . انظر "الفهرس الحديث" .

٢ - لسان الميزان : ٥/١

٣ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

٤ - تدريب الراوي : ٣٤٩/١

٥ - حاشية الفوائد المجموعة : ص ٣٠٤-٢٤١

٦ - نصب الراية : ١٧٩/١ ، فتح المغيث : ١٢٦/٢ ، الرفع والتكميل : ١٤٥ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٢٦١

واذكر هنا بعض من قال فيه البخاري "منكر الحديث" مع ذكر بعض أقوال أئمة النقد، ليظهر بذلك مراد البخاري -رحمه الله- من قوله في الراوي: "منكر الحديث"، على أنه قد سبق وأن ذكر اصطلاحه في ذلك -رحمه الله- .

قال في "سعيد بن سلام العطار": "منكر الحديث" ^(١) وقال في موطن آخر: 'يذكر بوضع الحديث . وقد كذبه ابن نمير . ^(٢)

وقال في "يحيى بن عقبة بن أبي العيزار" عن منصور، سمع منه علي بن أبي هاشم "منكر الحديث" . ^(٣)
قال الذهبي: قال أبو حاتم يفتعل الحديث ، وقال ابن معين: ليس بشئ ، وعن ابن معين: كذاب خبيث عدو لله كان يُسخر به ^(٤)

وقال في "يزيد بن أبي زياد" -ويقال يزيد بن زياد الشامي: "منكر الحديث" . ^(٥) وقال الترمذي وغيره: ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث، وساق الذهبي من طريقه حديثاً ثم قال: سئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: باطل موضوع . ^(٦)

وقال في "ياسين بن معاذ الزيات": "منكر الحديث" . ^(٧) وقال النسائي، وابن الجنيّد: متروك ، وقال ابن معين: ليس حديثه بشئ ، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات . ^(٨)

فإذا ما نظرنا في حكم الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- على الرواة بهذه اللفظة، مع النظر في كلام غيره من أهل النقد، نجد أن هذه اللفظة الصادرة من الإمام البخاري ذات وقع شديد، وكما قال رحمه الله في إطلاقها على من لا تحل الرواية عنه، لكن قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في معرض كلامه على "جعفر بن الحارث الواسطي أبي الاشهب" .

١ - التاريخ الكبير : ٤٨١/٣

٢ - ميزان الاعتدال : ١٤١/٢ وعنه حاشية الرفع والتكميل : ص ٤٠٠

٣ - التاريخ الكبير : ٢٩٧/٨

٤ - ميزان الاعتدال : ٣٩٧/٤

٥ - التاريخ الكبير : ٣٣٤/٨

٦ - ميزان الاعتدال : ٤٢٥/٤

٧ - التاريخ الكبير : ٤٢٩/٨

٨ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/٤ ، وانظر حاشية الرفع والتكميل : ص ٢٠٨

قال العُقَيْلِي : منكر الحديث في حفظه شئ يُكتب حديثه ، قال : قاله البخاري . (١)
وهذا النقل يدل على أن البخاري - رحمه الله تعالى - قد يُطلق "منكر الحديث" على الراوي الذي يُكتب حديثه
ليعتبر ، فيكون الجرح بذلك خفيفاً ، وعلى هذا يمكن أن يُقال : الأصل في إطلاق البخاري تلك اللفظة على الرواة
هو ما حكاه ابن القُطَّان - رحمه الله - وتقدم ذكره ويكون ذلك هو الغالب على صنيعه رحمه الله .

ولكن بالرجوع إلى ضعفاء العُقَيْلِي وجدت الآتي :
قال : حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال : جعفر بن الحارث الواسطي أبو الأشهب ، عن منصور ، في
حفظه شئ يُكتب حديثه . قال : وقال في موضع آخر : جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي ،
منكر الحديث . (٢)

فهذا النقل من ضعفاء العُقَيْلِي يدل على أن منهج البخاري في ذلك هو ما صرح به ابن القُطَّان ، ويمكن
أنَّ للبخاري في هذا قولان : أحدهما شديد ، والآخر خفيف ، ولا غرابة في ذلك ، على أنَّ نقل الحافظ - رحمه الله -
لعبارة العُقَيْلِي موهمة كما تقدم ذكرها ، إلا إن كان قد وقف على نسخه أخرى فذاك ، والله أعلم .

وقد حكى الذهبي - رحمه الله - القولين عن البخاري قال :
وقال البخاري : منكر الحديث .
وقال البخاري : جعفر بن الحارث الواسطي - عن منصور - في حفظه شئ يُكتب حديثه . (٣)

وقال السخاوي : - رحمه الله تعالى - :
قول الدارقطني في الحسن بن عُفَيْر - بالمعجمة - : إنه منكر الحديث ، وفي موضع آخر إنه متزوك : إما
لتغير اجتهاده ، أو عدم تفرقه بين اللَّفْظَيْن بل هما عنده من مرتبة واحدة . (٤) ، ويُريد بها الجرح الشديد
كالبخاري ، وهذا يحتاج إلى استقراء وتتبع حيث لم يجزم بذلك السخاوي - رحمه الله - .

١ - تهذيب التهذيب : ٧٦/٢

٢ - الضعفاء للعُقَيْلِي : ١٨٨/١ ، وانظر شفاء العليل : ٣٠٧

٣ - الميزان : ٤٠٥/٢

٤ - فتح المغيـث : ١٢٨/٢

- وأما إطلاق "منكر الحديث" على الرواة من أجل التفرد، فموجود في كلامهم، فهذا الإمام أحمد

- رحمه الله تعالى - يقول في "يزيد بن عبد الله بن خُصيفة" : "منكر الحديث" كما حكاه عنه أبو دواد . (١)

يقول الحافظ ابن حجر معلقاً على عبارة الإمام أحمد هذه : قلت : هذه يُطلقها أحمد على من يُغرب على

أقرانه بالحديث، عُرِف ذلك بالاستقراء من حاله . (٢)

وقد ورد في رواية الأثرم أن الإمام أحمد قال في "يزيد" هذا : ثقة (٣)

وكان ابن القطان فهم هذا الإطلاق عن الإمام أحمد حيث قال في "بيان الوهم والإيهام" في يزيد بن أبي

خُصيفه : ثقة بلا خلاف . (٤)

وقد صَرَّح الحافظ ابن حجر في مواطن من "هدي الساري" أن الإمام أحمد وغيره، يُطلقون المناكير على

الأفراد المطلقه . (٥) قال الصنعاني - رحمه الله تعالى - : فاصطلاح أحمد غير اصطلاح غيره فينبغي

أن يُتنبّه له . (٦)

ولما قال الإمام "البردنجي" في "يونس بن القاسم الحنفي" : "منكر الحديث" قال الحافظ ابن حجر :

"أوردت هذا لئلا يُستدرك وإلا فمذهب البردنجي أن "المنكر" هو الفرد سواء تفرد به ثقة، أو غير ثقة، فلا يكون

قوله : "منكر الحديث" جرحاً بئناً ، كيف وقد وثقه يحيى بن معين ... " (٧)

وكذلك لما قال "يحيى بن سعيد القطان" في "قيس بن أبي حازم" : "منكر الحديث" .

١ - هدي الساري : ص ٤٧٦ .

٢ - هدي الساري : ص ٤٧٦ .

٣ - ميزان الاعتدال : ٤٣٠/٤ ، الجزء ١٠ ، السجل : ٩٠٧٤١٩ .

٤ - تقريب التهذيب : ٣٦٧/٢ .

٥ - نصب الراية : ١٧٩/١ .

٦ - انظر هدي الساري : ص ٤١٢ ، توضيح الافكار : ٦/٢ .

٧ - توضيح الافكار : ٢٧٠/٢ .

٨ - هدي الساري : ص ٤٧٨ ، وانظر توضيح الافكار : ٢٧٠/٢ .

قال الحافظ ابن حجر : ومراد القَطَّان بالمنكر : الفرد المطلق . (١)

قال الذهبي : وقد أجمعوا على الاحتجاج به ، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه ، نسأل الله العافية وترك الهوى ، لا يُنكر له التفرد في سعة ما روى . (٢)

وربما قالوا في الراوي "روى مناكير" أو "له ماينكر" أو "في حديثه بعض النكارة" ونحو هذه العبارات

، وعَنُوا بذلك المعنى المتقدم : أي له أفراد وغرائب . (٣)

ومن ذلك أن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - قال في "زبد بن أبي أنيسة" : إن حديثه حسن مقارب، وإن

فيها لبعض النكارة ، وهو على ذلك حسن الحديث . (٤)

"وزيد" هذا وثقه ابن معين (٥) ، وابن سعد (٦) والعجلي ، وأبو داود ، وجماعة (٧) ، وقد حكى الحافظ

ابن حجر الاتفاق على الاحتجاج به وتوثيقه . (٨)

١ - تهذيب التهذيب : ٣٤٧/٨

٢ - ميزان الاعتدال : ٣٩٣/٣ ، ويقول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - كما في "المروضة" ص ٧٧ بعد أن ذكر طبقات الحفاظ : فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم من التابعين فحديثه صحيح ، وإن كان من الأتباع قيل : صحيح غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع قيل : غريب فرد . وفي الميزان له ١٤٠/٣ يقول : وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً . ونجد الإمام الذهبي - رحمه الله - يشير إلى أن تفرد المكثر ببعض الأحاديث لا يضره كما في ترجمة قيس بن أبي حازم المذكورة حيث قال : لا ينكر له التفرد في سعة ما روى ، ونجد يقول في ترجمة الطبراني من الميزان : ١٩٥/٢ : الحافظ الثابت ، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى . ويقول في ترجمة عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي من الميزان أيضاً : ٦٨١/٢ : فأما الثقفي فمشهور لا ينكر له إذا تفرد بحديث بل وبشرة . وفي ترجمة عثمان بن أبي شيبة من الميزان : ٣٥/٣ يقول : قلت : عثمان لا يحتاج إلى متابعة ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث لسعة ما روى وقد يغلط . وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان : ١٢١٤/٣ .

٣ - فرق العلماء بين من قيل فيه : يروي مناكير ، وهو ثقة ، وبين من قيل فيه منكر الحديث ، وذكرنا أن القول الأول لا يستلزم التضعيف ، بخلاف الآخر ، فإن هذا لا يقال إلا فيمن كثرت المناكير في روايته ، لأنه وصف في الرجل يستحق به الشرك . انظر آداب الزفاف : ص ٦٥ ، الرفع والتكميل : ص ٩٤

٤ - الضعفاء الكبير : ٧٤/٢ ، هدي الساري : ص ٤٢٣

ولذا يقول التهانوي :

فلا تغر بقول الذهبي في "الميزان" وابن عدي في "الكامل" : أن هذا الحديث من مناكير فلان ، أو من منكر ماروه فلان ، ولا تحكم عليه بالضعف بمجرد هذا القول لأنهم يريدون بذلك كونه متفرداً به فحسب . قواعد في علوم الحديث : ٢٧٤ . على أن العلامة الألباني قال :

"فمن قيل فيه : "أحاديثه مناكير" أسوأ حالاً ممن كثرت المناكير في روايته لأنه وصف لأحاديثه كلها كما هو ظاهر ... وأن الإمام أحمد يعني بعبارة الأولى "أحاديثه مناكير" التضعيف وليس مجرد التفرد، فمأني رأيت قد ضعف بهذه العبارة جماعة كثيرة من الرواة المعروفين بأسمائهم فأقنعهم على الإشارة إلى موضعها إلا ما لا بد من تسميته منهم : (٢٢٦، ١٩٩، ١٢٩، ٥٦/١) (٢٢٦، ١٩٩، ١٢٩، ٥٦/٢) (٢٢٦، ١٩٩، ١٢٩، ٥٦/٢) ولفظه في أحدهم وهو المغيرة بن زياد صريح في أنه يريد بتلك العبارة التضعيف وليس التفرد فقال فيه : ٤٧-٤٦/٢ : ضعيف الحديث أحاديثه أحاديث مناكير . فهذه العبارة منه تفسير لقوله : ضعيف الحديث ... وهذه العبارة قالها في أحد المتهمين عنده وعند غيره فقال في عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص : ١٥٧/٢ : خرقت حديثه منذ دهر ، ليس بشيء ، وحديثه أحاديث مناكير ، كان كذاباً ، ويشهد عما استظرت أنه يعني بتلك العبارة أحاديث المترجم كلها، قوله في مكان آخر في المغيرة بن زياد : ١١٨/٢ : كل حديث رفعه المغيرة فهو منكر . انظر آداب الزفاف : ص ٦٦ ، دراسات علمية في صحيح مسلم : ص ١٢٠-١٢١ .

٦ - الطبقات : ٤٨١/٧

٨ - هدي الساري : ص ٤٢٤

٥ - التاريخ : ١٨٢/٢

٧ - تهذيب التهذيب : ٣٤٣/٣

بالضعف، والمزج بين ما ذكره ابن حجر في "الميزان" وبين ما ذكره ابن عدي في "الكامل" من أن من منكر ماروه فلان، أو من منكر فلان، لا تحكم عليه بالضعف بمجرد هذا القول لأنهم يريدون بذلك كونه متفرداً به فحسب . قواعد في علوم الحديث : ٢٧٤ . على أن العلامة الألباني قال :

ومما يوضح هذا أن الحافظ ابن حجر لما ترجم له قال فيه : ثقة له أفراد .^(١)
ومن ذلك أيضاً أن الإمام أحمد قال في "محمد بن إبراهيم التيمي" الإمام المشهور الذي وصفه الذهبي
بقوله : من ثقات التابعين ، وثقه الناس ، واحتج به الشيخان ، وقَفَزَ القنطرة^(٢) ، والذي قال عنه
ابن دقيق العيد : ... وإليه المرجع في حديث "إنما الأعمال بالنيات"^(٣) يقول عنه الإمام أحمد :
"يروى أحاديث من أكبر ..."^(٤)

ويوجه الحافظ ابن حجر كلمة الإمام أحمد هذه بقوله : قلت : "منكر" أطلقه أحمد بن حنبل ، وجماعة على
الحديث الفرد الذي لا متابع له ، فيحمل هذا على ذلك ، وقد احتج به الجماعة .^(٥)

وبعد معرفة هذه المعاني لهذه اللفظة فإن المعنى الأول هو المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح
والتعديل ، وما عداه فهو اصطلاح خاص فلينتبه لهذا .

١ - تقريب التهذيب : ٢٧٢/١

٢ - ميزان الاعتدال : ٤٤٥/٣

٣ - نصب الراية : ١٧٩/١

٤ - الضعفاء الكبير : ٢٠/٤

٥ - هدي الساري : ص ٤٥٩

وربما قالوا في الراوي "الثقة" "منكر الحديث" لكونه يروي المناكير عن الضعفاء قال السخاوي - رحمه الله تعالى - :
وقد يطلق ذلك - أي "منكر الحديث" على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء . قال الحاكم : قلت للدارقطني : سليمان ابن بنت شرحبيل ؟ قال : ثقة .
قلت : أليس عنده مناكير ؟ قال يحدث بها عن قوم ضعفاء فأما هو فثقه . فتح المغيث : ١٢٦/٢ ، السير : (١٣٨/١١) ، تذكرة الحفاظ : (٤٣٨/٢) ،
الميزان : (٢١٢/٢) ومن ذلك قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري من الميزان : قولهم : "منكر الحديث" لا يعنون به أن ما رواه منكر بل
إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو "منكر الحديث" . فتح المغيث : (١٢٦/٢)
وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة "الزبيري بن بكار بن عبد الله بن مصعب" وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب الضعفاء له : كان منكر الحديث .
قال الحافظ : وهذا جرح مردود ولعله استكثر اكتاره عن الضعفاء مثل محمد بن الحسن بن زباله ، وعمر بن أبي بكر المؤملي ، وعامر بن صالح
الزبيري ، وغيرهم . فإن في كتاب "النسب" عن هؤلاء أشياء كثيرة منكورة . وقال الدارقطني : ثقة ، وقال الخطيب : كان ثقة ثباتاً عالمياً بالنسب .
تهذيب التهذيب : (٢٦٩/٣) قال الحافظ ابن حجر : ثقة اخطأ السليماني في تضعيفه .
وقال التهانوي : وقد يطلقون "منكر الحديث" على من روى حديثاً منكراً ، ولم يكثر من ذلك فلا يكون الراوي ضعيفاً بهذا . قواعد في علوم
الحديث : ٢٦٠ .

ومما ينبه عليه قول العراقي - رحمه الله تعالى - : كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روي حديثاً واحداً . حكى ذلك عنه السخاوي وعزاه
لتخريج الإحياء فتح المغيث : (١٢٦/٢) . فيقارن ما تقدم مع عبارة "ابن دقيق العيد" المتقدمة .
ومما ينبه عليه أن البخاري - رحمه الله تعالى - قال : قال لي عبد الله بن محمد العنسي نا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن كريب عن كريب عن

ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أنه حدثته عمته أنها أتت النبي ﷺ فقالت :

"يا رسول الله ! توفيت أمي وعليها مشي إلى الكعبة نذراً " قال أبو عبد الله "منكر الحديث" . التاريخ الكبير : ٢٧/٤ .

قال الذهبي في ترجمة "سنان بن عبد الله الجهني" : عن عمته أنها قالت : يا رسول الله إن أمي نذرت المشي إلى الكعبة فتوفيت ... الحديث .
قال البخاري : منكر الحديث . ميزان الاعتدال : ٢٣٥/٢ . قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وذكره ابن عدي وقال : لا أعلم له غيره
وذكره ابن حبان في الصحابة ، فإن صحت صحبته ، فالإنكار على من بعده ... وقد أوضحت في كتابي في الصحابة أنه صحابي صحيح الصحة والله الموفق
لسان الميزان : ١٣٧/٣ ، وانظر الإصابة : ٨٣/٢ .

فكان البخاري - رحمه الله تعالى - أطلق قوله "منكر الحديث" في ترجمته وأراد من دونه والله اعلم .

" طَوِيلُ اللَّحِيَةِ "

يرد هذا اللفظ في كتب الرجال والتراجم ، وبعد الوقوف على بعض تلك التّرجم التي قيل عن أصحابها: كان طَوِيلُ اللّحية ، أو نحو هذه العبارة ، وجدت أنهم يطلقون هذا اللفظ على أحد معنيين : أحدهما : عبارة جرح يُجرح بها من قيل فيه ذلك . والثاني : وصف خُلقي، لا علاقة له بمباحث الجرح والتعديل .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على أنها تعبير عن جرح من قيلت فيه، فهذا وارد في كلام الأئمة على الرجال في مقام الجرح والتعديل .
فهذا الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يقول في ترجمة مُجَالِد بن سَعِيد الهمداني :

وقيل لِمُجَالِد الطَّحَّان : دخلت الكوفة فَلَمْ تَكُتِبْ عن مُجَالِد ؟ قال :
لأنه كان طَوِيلُ اللّحية . (١)

ويمكن تفسير هذه اللفظة بأن هذا الراوي مُغفل يرفع الموقوفات ، ويُسند المرسلات ، ويشهد لهذا قول الإمام أحمد في "مُجَالِد بن سعيد" هذا : يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس ، ليس بشئ (٢)، ويظهر أن هذا الصنيع كثير في حديثه حتى قال ابن معين وغيره : لا يَحْتَجُّ به ، (٣) ويقول الفلاس : سمعت يحيى بن سعيد يقول : لو شئتُ أن يجعلها لي مُجَالِد كلها عن الشَّعبي ، عن مسروق عن عبد الله - فعل . (٤)

١ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣ ، تهذيب التهذيب : ٣٧/١٠

٣ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣ ، تهذيب التهذيب : ٣٧/١٠

٤ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣ ، تهذيب التهذيب : ٣٧/١٠

فعلى هذا تكون هذه اللفظة هنا من ألفاظ التجريح، التي تبنى عن الغفلة التي استولت على الراوي . ولعلها بعد هذا البيان تكون من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الإمام السخاوي، لا يُستشهد بحديث أهلها ولا يعتبر به ^(١). ولعل من ذلك أيضاً قول حسين الجعفي، في إسماعيل بن خليفة العبسي، فقد قال فيه : كان طويل اللحية أحق . ^(٢)

وإسماعيل هذا قال فيه الذهبي : وإِه ^(٣) وقال الحافظ ابن حجر : صدوق سى الحفظ، نُسب إلى الغلو في التشيع . ^(٤) وهو من رجال الترمذي، وابن ماجة ، وقد قال فيه الترمذي : وليس هو بذاك القوي عند أهل الحديث ^(٥) وقال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - يظهر لي أن ضعفه أكثره من سوء حفظه فقد قال ابن معين : صالح الحديث ، وقال الفلاس : ليس من أهل الكذب . وقال أبو حاتم : حسن الحديث جيد اللقاء ، وله أغاليط لا يُحتج بحديثه ، ويكتب حديثه وهو سى الحفظ ، وقال ابن المبارك : لقد مَنَّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل ، وقال ابن سعد : يقولون : إنه صدوق . ^(٦)

١ - انظر فتح المغيث : ١٢٢/٢، ١٢٥، شفاء العليل : ص ٢٠٨

٢ - تهذيب التهذيب : ٢٥٧/١

٣ - الميزان : ٢٢٦/١

٤ - تقريب التهذيب : ٦٩/١

٥ - السنن : ٣٧٩/١

٦ - شرح سنن الترمذي : ٣٧٩-٣٨٠ ، وانظر تهذيب التهذيب : ٢٥٦-٢٥٧

ومن نظر في كتب التاريخ والرجال يجد أنهم ربما اتهموا طويل اللحية بقلّة العقل - وهذا غير مناسب شرعاً - ومن ذلك ما رواه ابن حبان بسنده إلى أبي حنيفة قال : يقولون : من كان طويل اللحية لم يكن له عقل ، ولقد رأيت علقمة بن مرثد طويل اللحية وافر العقل . الثقات : ١٦٢/٩ وهذا الخطيب البغدادي يقول في ترجمة الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة أبو عبد الله العوفي : قلت : وكان العوفي طويل اللحية جداً وله في أمر لحيته أخبار غريبة ، ثم ساق بإسناده إلى حسين بن فهم قال : كانت لحية العوفي تبلغ إلى ركبته . ثم أسند إلى ابن أبي داود قال : قامت امرأة إلى العوفي فقالت : عَظُمَت لحيتك فأفسدت عقلك ، وما رأيت ميتاً يحكم بين الأحياء قبلك ! قال : فتريدين ماذا ؟ قالت : وتدعك لحيتك تفهم عني ... " تاريخ بغداد : ٢٩/٨-٣١ ، شفاء العليل : ص ٢٠٩ ، ثمرات الأوراق : ١٨٧ . ومن المشهور على الألسنة : طول اللحية دليل قلة العقل " قال السخاوي : يُروى عن عمرو بن العاص رفعه : اعتبروا عقل الرجل في ثلاث : في طول لحيته ، وكنيته ، ونقش خاتمه " أسنده الديلمي وهو واه ... " المقاصد الحسنة : ص ٤٤٣ . وإنما أوردت هذا للتأصيل لكلمة الطحان في مجالد ابن سعيد ، وإلا فنقول: رحم الله المحدثين كيف سوغوا استعمال هذه اللفظة في مقام جرح الرواة والتهكم بهم، واللحية من سنن المرسلين ، ومن علامات الصالحين ، تجاوز الله عنا وعنهم .

- وأما إطلاق هذه اللفظة "طويل اللحية" على أنها وصف خلقي للعالم أو الحدث ، يُساق ذلك الوصف ، في شاملة و أوصافه ، بل ويكون أحياناً في مساق تعديله وذكر محاسنه وفضائله .

ومن ذلك ما جاء في ترجمة الإمام الكبير شيخ الإسلام، وعالم خراسان/الحافظ أبو زكريا يحيى بن يحيى ابن بكر المنقري النيسابوري .

قال أحمد بن سيار المروزي :

يحيى بن يحيى من موالى بني منقر ، وكان ثقة في الحديث ، حسن الوجه، طويل اللحية ، خيراً فاضلاً صائناً لنفسه . (١)

ومن ذلك أيضاً أن أحمد بن سيار، قال في عمرو بن زُرارة بن واقد، المحدث الإمام الثبت :
كان رجلاً قصيراً إلى أذمة ماهو ، طويل اللحية لا يَحْضُب . (٢) فقوهم هنا في كل من يحيى بن يحيى ، وعمرو بن زُرارة : "طويل اللحية" إنما هو ذكر لوصف خلقي، من جملة ما يذكرون من أوصاف المحدثين ، وشماثلهم. وهذا الإطلاق - على هذا المعنى - هو الذي يظهر ما لم توجد قرينه صارفة عن هذا الظاهر إلى معنى آخر .

بل وربما يَسْتَدِلُّ العالمُ بلحية الرجل، وهيبته على عدالته، فهذا أحمد بن يونس حينما قيل له :
عبداً لله العُمري ضعيف؟ إنما يُضَعِّفه رافضي مبغض لآبائه ، لو رأيت لحيته وخضابه، وهيبته لعرفت أنه ثقة . (٣) قال :

وعلى كلٍ فإن تحديد أحد هذين المعنيين يعتمد على سياق الكلام وسباقه وكيفية وروده .

١ - تهذيب الكمال : ٣٥/٣٢ ، سير أعلام النبلاء : ٥١٨

٢ - تهذيب الكمال : ٣١/٢٢ ، سير أعلام النبلاء : ٤٠٧/١١

٣ - المعرفة والتاريخ : ٦٦٥/٢ ، الكفاية : ص ١٢٣ وقد ذكر الخطيب هذا تحت "باب القول في سبب العدالة هل يجب الإخبار به أم لا ، ثم ذكر اختلاف الناس في هذا، وأن منهم من قال : لا تقبل حتى يذكر المُرَكَّبِي السبب الذي لأجله ثبتت عدالة المُرَكَّبِي عنده . ثم ذكر قول أحمد بن يونس هذا ثم قال : فاحتج أحمد بن يونس على أن عبداً لله العمري ثقة بما ليس حجة لأنه حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح .
وصوب الخطيب القول بأنه لا يجب ذكر سبب العدالة بل يقبل على الجملة تعديل المخير والشاهد . الكفاية : ص ١٢٤ .

" ليس بشئ " *

من الألفاظ المستعملة عند أئمة الجرح والتعديل في جرح الرواة "ليس بشئ" وبعد التأمل لإطلاقات العلماء لهذه اللفظة، وجدت أنهم يعبرون بها عن معانٍ متعددة في الرواة، حسب مناهج العلماء، وطرائقهم في الحكم على الرواة.

- فإنهم يطلقون هذه اللفظة على معنى: أن الراوي "ليس بشئ"، أي أنه: قد اشتدَّ ضعفه، وغلبت المناكير على حديثه.

- ويطلقونها على الراوي على أنه "كذاب" لكن من لطافتهم في الجرح قالوا عنه: "ليس بشئ".
- ويطلقونها على معنى أن الراوي قليل الحديث، أو أنه لا يعرفه، أو أن هذا الإطلاق بالنسبة إلى بعض حديثه، ونحو ذلك، وهذا موجود في عبارات ابن معين رحمه الله.

- فأما إطلاق هذه اللفظة على معنى أن الراوي "ليس بشئ" قد اشتدَّ ضعفه، وغلبت المناكير على حديثه، فذلك هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل.
فإنهم يجعلون هذه اللفظة في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، ويحكمون على حديث أهلها بأنه لا يُحتج به، ولا يُعتبر. يقول السخاوي - رحمه الله تعالى - :
والحكم في المراتب الأربع الأول - أي مراتب الجرح - أنه لا يُحتج بواحد من أهلها، ولا يُستشهد به، ولا يُعتبر به. (١)

* قال الحافظ ابن حجر: والشئ يساوي الموجود لغة وعرفاً، وأما قولهم: فلان ليس بشئ، فهو على طريق المبالغة في الذم، فلذلك وصفه بصفة المعلوم.
فتح الباري: ٤١٤/١٣.

وقد قال النبي - ﷺ - في الكهان: "ليسوا بشئ" وفي بعض الروايات "ليس بشئ" أي: ليس قولهم بشئ يعتمد عليه، والعرب تقول لمن عمل شيئاً ولم يحكمه: ما عمل شيئاً. فتح الباري: ٢٣٠/١٠، فضل الله الصمد: ٣٣٢/٢، وانظر "صحيح البخاري" رقم ٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١، "صحيح مسلم": رقم ٥٧٧٨، الأدب المفرد: رقم (٨٨٢)
١ - فتح المغيث: ١٢٥/٢ ويقول الإمام المنذري - رحمه الله تعالى - : وأما قولهم: فلان "ليس بشئ" ويقولون مرة: "حديثه ليس بشئ" فهذا ينظر فيه، فإن كان الذي قيل فيه هذا، قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به فيحتمل أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشئ يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار والاستشهاد وغير ذلك.
وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف، ولم يوجد من الأئمة من يحسن أمراً فيكون محمولاً على أن حديثه ليس بشئ يحتج به ولا يعتبر به ولا يستشهد به ويلحق هذا بالترك، والله عز وجل أعلم. جواب الحافظ المنذري: ص ٨٥-٨٦.

وهذا مشهور في صنيع أئمة الجرح والتعديل -رحمهم الله تعالى- فإنهم يقولون في الرجل : "ليس بشئ" على هذا المعنى . ومن ذلك أن عبد الله بن علي بن المديني قال : سمعت أبي يقول : زياد بن أبي زياد الجصاص : ليس بشئ ، ثم يُفسَّر مراد أبيه بقوله : وضعفه جداً .^(١)

وربما قرَن الناقد بهذه اللفظة لفظه أخرى تدل على المراد من هذه اللفظة، وتكشف حقيقتها . فقد قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : سمعت علياً - يعني ابن المديني - وذكر عمرو بن عُبيد فقال : ليس بشئ ولا نرى الرواية عنه .^(٢)

وقال أيضاً : سمعت علياً وسئل عن عمر بن صُهَبَانَ المدني فقال : كان ضعيفاً لا يكتب حديثه وليس بشئ .^(٣)

١ - تاريخ بغداد : ٤٧٤/٨

٢ - سؤالات محمد بن عثمان : ٧٥ رقم ٥٨

٣ - سؤالات محمد بن عثمان : ١٤٢ رقم ٩٠ وانظر ص ١٥٠ ، ١٦٤ ، تاريخ بغداد : ٤٤٧/٩ ، ١٨٤/١٢ ، وانظر مجموع المستدرج : ١٥٦/٢٥

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ليس بشي" على الراوي على معنى أنه كذاب ، فقد ورد عن بعضهم ما يدل على أنه إذا قال في الراوي : "ليس بشي" فإن هذا اللفظ عنده يساوي : "كذاب" ، وذلك من التأدب في إطلاق عبارات الجرح .^(١)

فهذا الإمام المزيّني يقول : سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول : فلان كذاب ، فقال لي : يا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها ، لا تقل : فلان كذاب ، ولكن قل : حديثه ليس بشي .^(٢) قال البخاري : وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية .^(٣) وهذا يدل على أن الإمام الشافعي لطيف العبارة في التجريح ، وقد عدّ بعضهم المزيّني من جملة المطلقين لهذا اللفظ على الكذابين ، من أجل هذه الحكاية .^(٤)

وقد ورد في كلام الإمام يحيى بن معين ما يدل على أنه ربما أطلق هذه اللفظة على الكذابين . فقد قال في "القاسم بن عبد الله بن عمر العمري المدني" : ليس بشي^(٥) ، وقال مرة أخرى : كذاب^(٦)

قال أبو حاتم والنسائي : متروك ، وقال الإمام أحمد ليس بشي كان يكذب ويضع الحديث .^(٧) وقال رحمه الله في "تليد بن سليمان الحاربي" : كان ببغداد وقد سمعت منه وليس بشي .^(٨) وقال في موضع آخر : كذاب كان يشتم عثمان ، وكل من شتم عثمان ، أو طلحة أو واحداً من أصحاب رسول الله ﷺ دجال ، لا يكتب عنه ، وعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين .^(٩)

١ - قد جاء عن بعض الأئمة ما يدل على لطافتهم في مقام جرح الرواة ، وعبارة الشافعي هنا تدل على أنه يرتضي هذا المسلك ، وقد اشتهر البخاري بذلك انظر "فيه نظر" منكر الحديث" وجاء في مقدمة صحيح مسلم : ٦٣ / ١ عن أيوب السخيتاني تلميذ ابن سيرين أنه ذكر رجلاً يوماً فقال : لم يكن بمستقيم اللسان ، وذكر آخر ، فقال : هو يزيد في الرقم ، قال النووي في شرح مسلم : ٦٣ / ١ : وهذا اللفظان كناية عن الكذب . وجاء في حاشية الأعلام ١٥٤ / ٦ عن شرح النهج لابن أبي الحديد : كان ابن سيرين قد جعل على نفسه كلما اغتاب أحداً أن يتصدق بدينار ، وكان إذا مدح أحداً قال : هو كما يشاء الله وإذا ذم قال : هو كما يعلم الله . وانظر حاشية الرفع والتكميل : ص ١٥٢-١٧٣ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٣ / ٢ ، الإعلان بالتوبيخ : ص ١٢٥ : وقال معلقاً : وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة ، أو بأدنى تصريح لا تجوز الزيارة على ذلك ، فالأمر المرخص فيها للحاجة لا يرتقى فيها إلى زائد على ما يحصل الغرض . وانظر حاشية الرفع والتكميل : ص ١٥١ ، ١٥٧ .

٣ - فتح المغيث : ١٢٣ / ٢

٤ - انظر شفاء العليل : ص ٣٠٠

٥ - التاريخ : ٤٨١ / ٢

٦ - ميزان الاعتدال : ٣٧٢ / ٣

٧ - الميزان : ٣٧١-٣٧٢ / ٣

٨ - تهذيب التهذيب : ٤٤٧ / ١ ، وانظر التاريخ : ٦٦ / ٢

٩ - تهذيب التهذيب : ٤٤٧ / ١ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٣٥٨ / ١

- وأما إطلاق هذه اللفظة على معنى أن الراوي قليل الحديث ، أو أن هذا الإطلاق بالنسبة إلى بعض حديث الراوي، أو أن من أطلق هذه اللفظة لا يَعْرِف هذا الراوي، فقد عُرِف ذلك عن ابن معين -رحمه الله -

قال الحافظ ابن حجر وهو يُرْجَم لـ "عبد العزيز بن المختار البصري" وثقه ابن معين في رواية ابن الجُنَيْد وغيره ، وقال في رواية ابن أبي خَيْثَمَه عنه : ليس بشي .
قلت -أي الحافظ ابن حجر- احتج به الجماعة ، وذكر ابن القَطَّان الفَاسِي : أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: "ليس بشي" يعني أن أحاديثه قليلة جداً .^(١)

ولما قال ابن معين في كثير بن شَنْظِير المازني : ليس بشي .^(٢)
قال الحاكم : قول ابن معين فيه : "ليس بشي" هذا يقوله ابن معين إذا ذُكِر له الشيخ من الرواة يَقُلُّ حديثه ، ربما قال فيه : ليس بشي، يعني: لم يُسند من الحديث ما يُشْتَغَل به .^(٣)

ويقول العلامة المعلمي -رحمه الله تعالى- :
"ابن معين قد يقول : "ليس بشي" على معنى قِلَّة الحديث، فلا تكون جرحاً، وقد يقولها على وجه الجرح، كما يقولها غيره فتكون جرحاً ، فإذا وَجَدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: "ليس بشي" قليل الحديث وقد وَثَّقَ، وجب حمل كلمة ابن معين على قِلَّة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح .
فلما نظرنا في حال "ثعلبه - بن سُهيل التَّمِيمِي الطَّهَوِي" وقد قال فيه ابن معين : ليس بشي^(٤)

١ - هدي الساري : ص ٤٤١

٢ - التاريخ : ٤٩٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٣٧٤/٨

٣ - تهذيب التهذيب : ٣٧٥/٨ ، وانظر فتح الباري : ٢٦٠/٦ ، الكاشف : ص ٦٧ ، وانظر يحيى بن معين وكتابه "التاريخ" : ١١٩-١١٥/١

٤ - تهذيب التهذيب : ٢١/٢

وجدناه قليل الحديث ، ووجدنا ابن معين نفسه قد ثبت عنه أنه قال في ثعلبه : لا بأس به ، وقال مرة : ثقة كما في "التهذيب" .^(١)

ومن قال ابن معين فيه : "ليس بشئ" أبو العُطوف الجراح بن المنهال، فنظرنا في حاله فإذا له أحاديث غير قليلة ، ولم يوثقه أحد ، بل جرحوه ، قال ابن المديني : لا يكتب حديثه ، وقال البخاري ومسلم : منكر الحديث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك ، وقال أبو حاتم ، والدُّولابي الحنفي : متروك الحديث ذاهب لا يكتب حديثه ، وقال النسائي في "التميز" : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . وذكره "البرقي" فيمن اتهم بالكذب ، وقال ابن جبان : كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر ... والكلام فيه أكثر من هذا . فعرفنا أن قول ابن معين فيه : "ليس بشئ" أراد بها الجرح كما هو المعروف عند غيره في معناها " .^(٢)

فظهر بهذا أن ابن معين - رحمه الله تعالى - قد يطلق هذه العبارة ، ويريد بها قلة حديث الراوي ، لكن لا يمكن طرد هذا الحكم ليصبح قاعدة يفهم على ضوءها أن كل من قال فيه ابن معين "ليس بشئ" أنه يريد قلة حديثه ، وقد تقدم أنه ربما أطلقها على المتروكين والكذابين .

قال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

هذا مع أن ابن أبي حاتم قد حكى أن عثمان الدارمي سأله عن أبي دَرَّاس فقال : إنما يروى حديثاً واحداً ليس به بأس .^(٣)

٢١/٢ - ١

٢ - التنكيل : ص ٤٩ - ٥٠ ، ص ٤٢٢ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٣٩٠/١ ، لسان الميزان : ١٢٦/٢

٣ - فتح طغية : ١٤٣/٢ ، وانظر الجرح والتعديل : ٣٦٨/٩ ، ومما ١٠ البخاري في التاريخ : ٣٥٤/١ ، وصحبه ابن أبي حاتم من "الجرح والتعديل" : ١٦٨/٢ ، إسماعيل بن دَرَّاس ، أبا دَرَّاس ، ومن الميزان : ٥٤٩/٤ ، أبو دَرَّاس أو أبو دَرَّاس . والمسود من هذا هو ابن مصير رحمه الله تعالى .

وأما إطلاق ابن معين - رحمه الله تعالى - هذا اللفظ على الراوي ويريد بعض حديث الراوي وإن كان ذلك الراوي ثقة عنده .

فقد قال الحافظ ابن حجر : "عبدالمُتَعَال بن طَالِب" شيخ بغدادى، وثقه أبو زرعة، ويعقوب بن شيبة، وغيرهما، وأورده ابن عدي في الكامل ، ونقل عن عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال : "ليس هذا بشئ" .

قلت -أي الحافظ ابن حجر-: وهذا ليس بصريح في تضعيفه، لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه ، ويُقوي هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبدالمُتَعَال فقال : ثقة، وكذا قال عبدالحق بن منصور عن ابن معين . (١)

وأما إطلاقه هذه اللفظة على من لا يعرفه .

فمن ذلك أن ابن معين قال : "كان عُمير بن إسحاق ، لا يُساوي شيئاً ، ولكن يُكتب حديثه، قال أبو الفضل -العدوي - : يعني يحيى بقوله : إنه ليس بشئ يقول إنه لا يُعرف " (٢)

ولعل من ذلك قوله في صدقة بن أبي عمران الكوفي فقد قال : أبو داود عن ابن معين : ليس بشئ (٣)

وحكى إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه سئل عن صدقة ابن أبي عمران فقال : لا أعرفه ، قال أبو محمد : يعني لا أعرف حقيقة أمره . (٤)

فكان قول ابن معين فيه : لا أعرفه يفسر قوله الآخر : ليس بشئ . (٥) فظهر بهذا أن الإمام يحيى بن معين يُطلق هذا اللفظ على أكثر من معنى فيصعب القول بأن ابن معين إذا أطلق هذا اللفظ يريد به كذا ، فلا بد لمن أراد أن يحدد مدلول هذا اللفظ عنده أن ينظر في كلام أهل العلم في ذلك الراوي الذي قال فيه ابن معين : " ليس بشئ" ومن ثم يظهر مراده والله اعلم .

وبعد معرفة هذه المعاني التي تطلق عليها هذه اللفظة فإن المشهور المصطلح عليه منها هو المعنى الأول كما تقدم التنبيه على ذلك، ولا يُصار إلى غيره من المعاني إلا بقريئة ظاهرة .

١ - هدي الساري : ص ٤٤٢ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٦٤٨/٢ ، شفاء العليل : ص ٢٩٩

٢ - التاريخ : ٤٥٦/٢

٣ - ميزان الاعتدال : ٣١٢/٢

٤ - الجرح والتعديل : ٤٣٢/٤ - ٤٣٣

٥ - انظر الكاشف : ٦٨/١

" يَسْرِق الحديث "

من ألفاظ الجرح التي يَجْرَحُ بها أئمة الجرح والتعديل بعض الرواة، قولهم في الراوي : فلان "يسرق الحديث" .

وقد جعل الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - هذه اللفظة في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح، مع قولهم في الراوي : متهم بالكذب ، متهم بالوضع ، ساقط ... (١)

وبعد التأمل في إطلاقات العلماء لهذه اللفظة على الرواة، وجدت أنهم يطلقون هذه اللفظة على الراوي على المعاني الآتية :

- أن يكون محدّث ينفرد بمحدث، فيجئ السارق ويدّعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث .

- أن يقوم الراوي بإبدال رجل في الإسناد برجل آخر لغرض من الأغراض .

- فأما إطلاق هذه اللفظة "يسرق الحديث" على الراوي على معنى، أن يكون الحديث معروفاً براوٍ قد انفرد بروايته، واشتهر ذلك ، فيأتي هذا السارق ويروي هذا الحديث عن شيخ ذلك الراوي الذي قد انفرد برواية الحديث ، مدّعياً سماعه من الشيخ؛ فهذا المعنى لهذه اللفظة هو المشهور عند علماء الحديث ، ويعُدُّون فاعل ذلك في مصافٍّ من اتَّهم بالكذب ، وفعله هذا لا شك أنه كذب .

يقول الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - :

إذ سَرَقَ الحديث: أن يكون محدّث ينفرد بمحدث، فيجئ السارق ويدّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث . (٢)

وقد اتَّهم جماعة من الرواة بهذا ، ومنهم "محمد بن يونس الجمال المخرمي" قال الإمام ابن عدي : وهو ممن يسرق أحاديث الناس . (٣)

١ - فتح المغيث : ١٢١/٢

٢ - فتح المغيث : ١٢١/٢ وكأنه حكى هذا عن الإمام الذهبي .

٣ - الكامل : ٢٨١/٦ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٧٣/٤

وَمَّا حَكَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ مَتَّهَمًا "مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ" بِسَرَقَتِهِ قَوْلَهُ :

" ثَنَا ابْنُ نَاجِيَةٍ ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْجَمَّالُ قَالَ : ثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ... "

قَالَ : وَهَذَا يَنْفَرِدُ بِهِ حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، فَادْعَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْجَمَّالُ ، فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَسَرَقَهُ مِنْ حُسَيْنِ الْجَعْفِيِّ . (١)

وَمِنْهُمْ أَيْضًا "يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمَّانِي" فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- :

يُقَالُ : إِنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّمُرْقَنْدِي ، أَوْدَعَهُ كِتَابًا لَمَّا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ وَجَدَ كِتَابَهُ مَحْلُولًا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ :
إِنَّهُ سَرَقَهُ مِنْ كِتَابِهِ أَحَادِيثَ لِسُلَيْمَانَ بْنِ يِلَالٍ ، حَدَّثَ بِهَا الْجَمَّانِي عَنْ سُلَيْمَانَ نَفْسَهُ ، وَكَانَ هَذَا أَحَدَ يَحْنَنَ الْجَمَّانِي . (٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- :

حَافِظٌ إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّهَمُوهُ بِسَرَقَةِ الْحَدِيثِ . (٣)

وَيَقُولُ الْمُعَلِّمِي -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- وَقَدْ تَضَافَرَتِ الرِّوَايَاتُ ، عَلَى أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدٍ ، كَانَ يَأْخُذُ

أَحَادِيثَ النَّاسِ فَيُرْوِيهَا عَنْ شُيُوخِهِمْ ، فَإِنْ كَانَ يَصْرُحُ فِي ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ فَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ بِسَرَقَةِ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ كَذِبٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ تَدْلِيلٌ . (٤)

١ - الكمال : ٢٨٠/٦ ، وانظر : ميزان الاعتدال : ٧٣/٤ ، ويقول العلامة المعلمي في التنكيل : ص ٧١٠ : وابن عدي إنما رماه بالسرقه لحديث واحد

رواه عن ابن عينة ، فذكر ابن عدي أنه حديث حسين الجعفي عن ابن عينة ، يعني أنه معروف عندهم أنه تفرد به حسين الجعفي عن ابن عينة .

فالحكم على الجمال بأنه لم يسمعه وإنما سرقه ليس بالبين .

٢ - الكمال : ٢٣٩/٧ ، تهذيب الكمال : ٤٣٣/٣١

٣ - تقريب التهذيب : ٣٥٢/٢

٤ - التنكيل : ص ٧٤٥ ، ويقول الإمام الذهبي : "لأرب أنه كان ميرزا في الحفظ كما كان سليمان الشاذكوني ولكنه أصون من الشاذكوني ، ولم يقل

أحد قط إنه وضع حديثاً ، بل ربما كان ينقظ أحاديث ، ويدعي روايتها ، فيروينا على وجه التدليس ، ويوهم أنه سمعها ، وهذا قد دخل فيه طائفة

وهو أخف من افتراء المتن " ويقول : وقد تواتر توثيقه عن يحيى بن معين ، كما قد تواتر تجريجه عن الإمام أحمد ... ولا رواية له في الكتب الستة ،

تجنبوا حديثه عمداً ، لكن له ذكر في صحيح مسلم في ضبط اسم . السير : ٥٣٦/١٠ - ٥٣٧ ، وانظر صحيح مسلم : صلاة المسافرين ، باب ما يقول

إذا دخل المسجد ، رقم ١٦٤٩ .

ومنهم أيضاً محمد بن سليمان الباغندي :

فقد قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - :

كان كثير التدليس بما لم يسمع ، وربما سرق بعض الأحاديث ، ^(١) وقال أيضاً : مخلط مدلس ، يكتب عن بعض أصحابه ، ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة ، وهو كثير الخطأ - رحمه الله - ^(٢) .

قال الوزير أبو الفضل بن حنّابة - سمعت أبي يقول :

كنت يوماً مع الباغندي في الحجرة ، يقرأ لي كتب أبي بكر بن أبي شيبة ، فقام الباغندي إلى الطهارة فمددت يدي إلى جزء من حديث أبي بكر بن أبي شيبة ، فإذا على ظهره مكتوب "مربّع" والباقي محكوك ، فرجع الباغندي ورأى الجزء في يدي فتغير وجهه ، وسأله فقال : إيش هذا مربّع فغير ذلك ، ولم أفطن له ، لأنني أول ما كنت دخلت في كتب الحديث ، ثم سألت عنه ، فإذا الكتاب لمحمد بن إبراهيم مربّع . سمع من أبي بكر بن أبي شيبة ، فحكّ محمد ابن إبراهيم ، وبقي مربّع ، فبرد على قلبي ، ولم أخرج عنه شيئاً . ^(٣)

فكان هذه الحكاية التي ذكرها ابن حنّابة هي التي جعلت الدارقطني - رحمه الله تعالى - يتهمه بسرقة

بعض الأحاديث ، والله أعلم . ^(٤)

١ - سؤالات حمزة بن يوسف : ص ٩١ ، تاريخ بغداد : ٢١٢/٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٢٧/٤ ، السير : ٣٨٦/١٤ ، لسان الميزان : ٤٠٧/٥

٣ - سؤالات حمزة بن يوسف : ص ٩٠ ، تاريخ بغداد : ٢١٢/٣ ، السير : ٣٨٥/١٤

٤ - يقول العلامة المعلمي : وأما قول الدارقطني : "ربما سرق" فكانه أراد بها أنه قد يقول : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة مثلاً فيما لم يسمعه من أبي بكر وإنما وجده في كتاب رجل سمعه من أبي بكر ، وكان الدارقطني أخذ هذا من قصة حكاها عن ابن حنّابة وليست بالبيئة في ذلك . وهب أن ذلك صح فالوجاهة صحيحة من طرق التحمل ، قال الأمر إلى التدليس وقد دلت استقامة حديث الباغندي وخلوه عن المناكير على أنه كان لا يدلس إلا فيما لا شبهة في صحته عن يسميه ، فلا يقول مثلاً : حدثنا "أبو بكر بن أبي شيبة" إلا فيما يستيقن أن أبا بكر بن أبي شيبة حدث به ، فهذا تحقيق حاله .

- وأما إطلاق هذه اللفظة على من يُبدل رجلاً بآخر في الأسانيد ، لغرض في نفسه ، فذلك وارد في كلامهم .

يقول السخاوي - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن سرقة الحديث : قلت : أو يكون الحديث عُرف براوٍ فيُضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته . (١)

وُعرف هذا الصنيع عند علماء الحديث بالقلوب • يقول ابن الملقن - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن الحديث المقلوب :

هو نحو : حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ... وقد يُطلق على راويه أنه يسرق الحديث . (٢)

ولكن هذا مشروط بأن يكون فاعل ذلك متعمداً لهذا الفعل * ، وأن يكون الراوي المبدل منفرداً بالرواية عن شيخه . يقول السخاوي : وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر ، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفرداً به فيسرقه الفاعل منه . ومَنْ كان يفعل هذا ، "حمّاد بن عمرو النّصيبي" كما حكى ذلك السخاوي قال : ومَنْ كان يفعله بهذا المقصد على سبيل الكذب ، حمّاد بن عمرو النّصيبي ، أحد المذكورين بالوضع ، كما وقع له ، حيث روى الحديث المعروف بسُهَيْل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رفعه : "إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسّلام" (٣)

١ - فتح المغيث : ١٢١/٢

٢ - المقنع : ٢٤١/١ - ٢٤٣ ، وانظر الاقتراح : ٢٥ - ٢٦

٣ - رواه مسلم في صحيحه كتاب السلام ، باب النبي عن ابتداء أهل الكتاب بالسّلام . برقم ٥٦٢٦ ، وأبو داود : كتاب الأدب ، باب السلام على أهل الذّمة ، برقم (٥٢٠٥) ٣٥٢/٤ والترمذي : كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في التسليم على أهل الذّمة ، رقم (٢٧٠٠) ٥٧/٥ ، كلهم من طريق سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . وكذا رواه الإمام أحمد في مسنده : ٢٦٧/٢ .

* رأينا قلت متعمداً ، لأن هذا إذا وقع من الراوي وهماً فإن كان من الثقة فلما أن تقوم قرائن وظنون غالبية عند المحدثين فيحكمون بكونه مقلوباً ، أو يُخرّج على طريقة النّفقاء اللذين يجوزون كونه مروياً عنهما جميعاً كما حكى ذلك ابن دقيق العيد في "الاقتراح" ، ص ٢٦ ، وربما وقع ذلك للراوي الموصوف بالصدق فيكون دليلاً على لئنه وخفة ضبطه . انظر حاشية المقنع : ٢٤٣/١ .

عن الأعمش، عن أبي صالح، ليُغرب به، وهو لا يُعرف عن الأعمش كما صرح به العقيلي . (١) وقد قيل في فاعل هذا : يسرق الحديث ، وربما قيل في الحديث نفسه : مسروق " . (٢)

وحَمَّادٌ هذا، قال فيه البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث وضعاً ، وقال ابن معين : من المعروفين بالوضع والكذب ، وقال الحَاكِمُ : يروي عن جماعة من الثقات أحاديث موضوعه ، وهو ساقط بمرّة . وكذا قال أبو سعيد النَّقَّاش ، وقال ابن عدي : وعامة حديثه مالا يتابعه أحد من الثقات عليه . (٣)

١ - الضعفاء الكبير : ٣٠٨/١ ، وانظر : ميزان الاعتدال : ٥٩٨/١ ، لسان الميزان : ٤٢٦/٢ ، التكت على ابن صلاح : ٨٦٥/٢

٢ - فتح المغيث : ٣١٩/١ - ٣٢٠

٣ - انظر : الكامل : ٢٤٠/٢ ، ميزان الاعتدال : ٥٩٨/١ ، لسان الميزان : ٤٢٦/٢

• وقد ورد من بعض الأئمة، اتهام البعض، بسرقة الحديث، وبعد النظر والتأمل، يظهر أن هذا الاتهام بسرقة الحديث، ليس على أحد المعنين السابقين، ولا حقيقة له في واقع الأمر .

جاء في ترجمة محمد بن بشار بن عثمان العبدي الملقب بـ "بندار" قال عبد الله بن محمد بن سيار :
سمعت أبا موسى - محمد بن المثنى، الحافظ المعروف بالزمن - وكان صنّف حديث داود بن أبي هند، ولم يكن بُندار صنّفه ، فسمعت أبا موسى يقول : ^{هنا} أقوم لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه، يعني به بُنداراً . (١)

يقول المعلمي في توجيه هذا الكلام :
وإنما كانت بين الرجلين مُنافسة، فأراد أبو موسى أن بُنداراً يحسده على السبق إلى تصنيف حديث داود ، حتى لو أمكنه أن يسرق ذاك الكتاب، ليفقده أبو موسى لفعل . وليس هذا من سرقة الحديث في شيء . ولم يقع من بُندار لا هذا ولا ذاك . ولا هو ممن يقع منه ذلك وإنما بالغ أبو موسى كما لا يخفى . (٢)

قال الحافظ ابن حجر : في ترجمة بُندار : أحد الثقات المشهورين ، روى عنه الأئمة الستة، وثقه العجلي والنسائي، وابن خزيمة، وسماه إمام أهل زمانه ، والفَرَّهَيَانِي ، والدَّهْلِي، ومَسْلَمَة، وأبو حاتم الرازي، وآخرون . وضعفه عمرو بن علي الفلاس، ولم يذكر سبب ذلك، فما عرجوا على تجريجه . (٣)

وبعد الوقوف على هذين المعنيين لهذه اللفظة ، فإن المعنى الذي يتبادر إلى ذهن الباحث هو المعنى الأول ، إذ أنه هو المعنى المشهور ، ومع هذا فلا بُدَّ لتحديد أحد المعنيين من التأمل والتدقيق .

١ - تهذيب الكمال : ٥١٥/٢٤ ، وكان الشيخ الكوثري اتكأ على هذه القصة حين قال : " علي أن بنداراً تكلم فيه الأقدمون إلى أن اتهموه بالكذب وسرقة الحديث ... " تأنيب الخطيب : ص ٢٥٩ ، وانظر التكميل : ص ٦٦٢

٢ - التكميل : ص ٦٦٢
٣ - هدي الساري : ص ٤٥٩ ، ولم يكن بين الرجلين ما يسمى عداوة، وقد توفي بندار قبل أبي موسى فجاء رجل إلى أبي موسى فقال : يا أبا موسى البشري مات بندار قال : جئت تبشرنى بموته ؟ على ثلاثون حجة إن حدثت أبداً بحديث ، فبقى أبو موسى بعد بندار تسعين يوماً ولم يحدث بحديث ومات انظر تهذيب الكمال : ٥١٨/٢٤ ، قال المعلمي في التكميل : ص ٦٦٢ : وإنما حلف أبو موسى أن لا يحدث ندامة على ما سبق من المنافسة، وإظهاراً لأنها لم تبلغ به أن يسر بموت صاحبه .

" تَرَكَه فلان "

وهذا اللفظ من الألفاظ التي اشتهر استعمالها عند أئمة الجرح والتعديل ، فإنهم يقولون في بعض الرواة :
تَرَكَه فلان ، أو تَرَكَوه ، ونحو ذلك .

وبعد النظر والتأمل في إطلاقات علماء الجرح والتعديل لهذه اللفظة، وجدت أنهم يُطلقونها لمعنيين :
أحدهما : جرح الراوي بهذه اللفظة، على معنى الترك الاصطلاحي لحديثه، فلا يُحتج به ولا يُكتب .
والثاني : إطلاقها لغير ذلك مما سيأتي بيانه .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى الترك الاصطلاحي لحديثه ، فلا يُحتج به ، ولا يُكتب ،
سواءً كان السبب في ذلك : غلبة الخطأ ، أو الفسق ، أو الكذب ، أو غير ذلك من الأوصاف التي تقوم بالراوي
حتى يترك الناقد حديثه ، أو يُجمع الجميع على ترك حديثه .

وكثيراً ما نجد هذا الاستعمال بهذا المعنى في كتب الجرح والتعديل في حق بعض الرواة ، فيقولون مثلاً :
تَرَكَه يحيى بن سعيد ، أو تَرَكَه ابن مهدي ، أو تَرَكَه شعبة ، وتَرَكَه فلان .

ومعنى هذا: أن هذا الرجل لا يُكتب حديثه عند من تركه ، ولا يلزم من ذلك أن يكون متروكاً عند
الجميع . لذا قال اللكنوي - رحمه الله تعالى - ذكر في "الميزان" و "تهذيب التهذيب" وغيرهما من كتب أسماء
الرجال في حق كثير من الرواة : تركه يحيى القطان، فاعرف أن مجرد تركه لا يُخرج الراوي من حيز الاحتجاج به
مطلقاً .^(١) وما هذا إلا لأن التعديل والتجريح خاضع للاجتهاد، وأسباب الجرح متعددة، وربما جرح الجارح بما
لا يجرح، أو أخطأ في ذلك .^(٢)

١ - الرفع والتكميل : ٢٦٠

٢ - انظر هدي الساري : ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٤، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٧ .

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي، لا على سبيل جرحه وإسقاط حديثه عن درجة الاحتجاج، فذلك وارد في كلامهم . فربما قالوا في الرجل : تركه فلان على معنى ترك الكتابة عنه، لعارض عرض له، لعلاقة له بجرح يدعو إلى ترك حديثه، ومن ذلك ما حكاه علي بن المديني قال : كان عطاء بأخرة تركه ابن جريج، وقيس ابن سعد . (١)

قال الذهبي - رحمه الله تعالى - : لم يعن الترك الاصطلاحي ، بل عني أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي . (٢)
وعطاء هذا ابن أبي رباح، من رجال الستة، وثقه ابن سعد، واثني عليه الأئمة ، وذكره ابن حبان في الثقات (٣) ونعته الحافظ ابن حجر بقوله : ثقة فقيه فاضل . (٤)

ولما ترجم له الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" زاد الأمر إيضاحاً بقوله : قلت : لم يعن علي بقوله : تركه هذان ، الترك العرفي ، ولكنه كبر وضعفت حواسه ، وكانا قد تكفيا منه ، وتفقهها وأكثرها عنه فبطلاً ، فهذا مراده بقوله : تركاه . (٥)

وفي ترجمة الإمام الحافظ النزيل محدث الشام أبي الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصاء الدمشقي . يقول الحافظ الذهبي :
قال حمزة الكناني : عندي عن ابن جوصاء جزء، ليثها كانت بياضاً . وترك حمزة الرواية عنه أصلاً .
قال الذهبي : قلت : هذا تعنت من حمزة ، والظاهر أنه تبرم بالمائتي جزء، لنزولها عند حمزة ، ولا تنفق عنه

١ - ميزان الاعتدال : ٧٠/٣ ، تهذيب التهذيب : ١٨٣، ١٨٢/٧

٢ - ميزان الاعتدال : ٧١/٣ ، تهذيب التهذيب : ١٨٣، ١٨٢/٧

٣ - تهذيب التهذيب : ١٨٠/٧ - ١٨٢

٤ - تقريب التهذيب : ٢٢/٢

٥ - سير أعلام النبلاء : ٨٧/٥ ، وانظر حاشية الرفع والتكميل : ١٥٣، ١٤٩ ، شفاء العليل : ٣٣٠

فإن ابن جَوْصَاءَ من صِغَارِ شيوخه . (١)
فتأمل سبب ترك حمزة له، وإنما هو النَّزُولُ، وأهل العلم وطلابه يرغبون دائماً في العلو . وهذا ما ارتآه
الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - والله أعلم ، وقد نعت ابن جَوْصَاءَ بقوله : الرجل صدوق حافظ، وهَمَّ في
أحاديث مغمورة في سعة ما روى . (٢)

ومن هؤلاء الذين تركهم بعض أهل العلم ، "إسحاق بن أبي إسرائيل" فقد قال السَّاجِي : تركوه لموضع
الوقف وكان صدوقاً . (٣) فتأمل السبب في تركه على ماحكاه السَّاجِي، وغيره، وهو أنه وَقَفَ في القرآن -
أي أنه لم يقل : إن القرآن غير مخلوق - فقد قال عَبْدُوسُ النيسابوري : كان حافظاً جداً، ولم يكن مثله في الحفظ
والورع، وكان لقي المشايخ ، ف قيل كان يُتَهَمُ بالوقف ؟ قال : نعم : اتَّهَمُ ولم يكن بمتَّهَم .
وقال مُصعب الزُّبيري :
ناظرته فقال : لم أقل على الشك ، ولكني أَسَكْتُ كما سكت القوم قبلي .

وقال أبو حاتم الرازي : كَتَبْنَا عنه فوقف في القرآن، فوقفنا عن حديثه ، وقد تركه الناس حتى كنت أَمُرُ
بمسجده وهو وَحِيد لا يَقْرِبُهُ أَحَد . (٤)

ولهذا نجد الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يقول : معنى قوله - يعني قول زكريا السَّاجِي - تركوه :
أعرضوا عن الأخذ عنه ، لا أن حديثه في حَيْزِ المتروك المطرَح . (٥)

أقول : كيف لا، وقد وثقه ابن معين ، وقال عنه : من ثقات المسلمين ، وقال أيضاً : ثقة مأمون أثبت من
القَوَاريري وأَكْبَس ، والقَوَاريري ثقة صدوق وليس هو مثل إسحاق . وكذا وثقه الدارقطني ، والبغوي ،
وأحمد بن حنبل . (٦)

١ - تذكرة الحفاظ : ٧٩٧/٣

٢ - تذكرة الحفاظ : ٧٩٧/٣

٣ - تهذيب التهذيب : ١٩٦/١

٤ - تهذيب التهذيب : ١٩٦/١

٥ - سير أعلام النبلاء : ٤٧٧/١١

٦ - تهذيب التهذيب : ١٩٦/١

وقال الذهبي :

قلت : أداه ورعه وجُوده إلى الوقف لا أنه كان يَتَجَهَّم . كَلَّا^(١) . وقال أيضاً بعد أن ذكر مناظرة الزُّبيري له ، وقوله : لم أقل على الشُّك ، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي : قلت : الإنصاف في من هذا حاله أن يكون باقياً على عدالته ، والله اعلم .^(٢)

وربما قيلت هذه اللفظة في الراوي وكان المراد منها الحكم النَّسبي كما هو الشأن في المختلطين فإن حديثهم يترك بعد اختلاطهم ما لم يَتَمَيَّز ، على ما هو مبين في مظانِّه ، فرمما قيل في الراوي الذي هو من هذا الصَّنَف : تركوه ، وكان المعنى ترك حديثه بعد اختلاطه ، أما قبله فلا . ومن هؤلاء على ماحكاه الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - عطاء بن السائب فإنه قد قال : وقال الدارقطني : دخل عطاء البصرة مرتين فسمع أيوب وحماد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح ، وقال الحَاكِم : تغير بأخرة ، وقال في السُّؤالات : تركوه . كذا قال ، ولعله أراد بالترك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط .^(٣)

واختتم هنا بكلمة للعلامة العلمي حيث قال : كثيراً من الرواة لقوا جماعة من المشايخ وسمعوا منهم ، ثم لم يُحَدِّثُوا بشي . فإن قيل إنما ذاك لاعتقادهم ضعف أولئك المشايخ ؟ ... قلت : بل قد يكون لسبب آخر ، كما امتنع ابن وهب من الرواية عن المفضل بن فضالة القتباني ، لأنه قضى عليه بقضية ، وامتنع مسلم من الرواية عن محمد بن يحيى الذهلي ، لما جرى له معه في شأن اختلافه مع البخاري .^(٤)

وعلى كل حال فإن المعنى المشهور المصطلح عليه هذه اللفظة هو المعنى الأول ، ولا يُصار إلى غيره من المعاني إلا بقريضة ظاهرة ودليل واضح - والله تعالى أعلم - .

١ - سير أعلام النبلاء : ٤٧٧/١١

٢ - سير أعلام النبلاء : ٤٧٨/١١

٣ - تهذيب التهذيب : ١٨٥/٧

٤ - التكميل : ٩٢٥

" مَتْرُوك "

من ألفاظ الجرح التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل قوْلهم في الراوي : متروك ، وبعد النظر في إطلاقات أولئك الأئمة لهذا اللفظ نجد أنهم أطلقوا هذا اللفظ على الرواة لعدة معانٍ :

أولها : الراوي المتهَم بالكذب .

والثاني : الراوي الكذاب الوضع .

والثالث : الرواة الذين غلبت عليهم المخالفة والغفلة والوهم وسوء الحفظ .

- فأمَّا إطلاق هذا اللفظ على الرَّاوي المتهَم بالكذب؛ فهذا الإطلاق موجود في كلام الأئمة -رحمهم الله تعالى - .

قال الإمام ابن مهدي -رحمه الله تعالى- :

"قِيلَ لِشُعْبَةَ : متى يُتْرَك حديث الرجل ؟ قال : إِذَا أَحَدَثَ عَنْ الْمَعْرِفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ ... وَإِذَا اتَّهَمَ بِالْكَذِبِ ... " (١)

وقال الحافظ ابن حجر-رحمه الله تعالى- :

والقسم الثاني من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمه الرَّاوي بالكذب هو "المتروك" (٢) ولذا نجدهم يجعلون "المتهم بالكذب" و "المتروك" في مرتبة واحدة . (٣)

١ - الجرح والتعديل : ٣١/٢ ، السير : ٢٢١/٧ ، فتح المغيث : ١٢١/٢

٢ - نزهة النظر : ص ١٢٢ ، وأما في كتابه "تقريب التهذيب" فقد جعل "المتروك" في المرتبة العاشرة فقال : العاشرة : من لم يوثق البتة ، وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة بمتروك . أو متروك الحديث . وجعل المتهم بالكذب في المرتبة الحادية عشرة . وهذا إصطلاح خاص بذلك الكتاب (٥/١)

٣ - انظر فتح المغيث : ١٢١/٢

- وأما إطلاق هذا اللفظ على الراوي الكذاب الوضّاع، فقد ورد عن الإمام النسائي ما يدل على هذا .
فقد قال النسائي - رحمه الله تعالى - :

الكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة : إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة ، والواقدي ببغداد ، ومقاتل بن سليمان بخراسان ، ومحمد بن سعيد بالشّام يعرف بالمصّلوب . (١)
فقد حكم - رحمه الله - على هؤلاء بالكذب والوضع، وبالرجوع إلى ما قاله عنهم نجد الآتي .

قال في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى : متروك الحديث . (٢)
وقال في محمد بن عُمَر الواقدي ، متروك الحديث . (٣) وقال عنه مرة أخرى : يضع الحديث . (٤)
وقال في محمد بن سعيد الشّامي : متروك الحديث . (٥)

والنّاظر في عباراته في الجرح وخاصّة في "كتاب الضعفاء والمتروكين" له، يجد أنه قلّمَا يصرح في تجريح الرواة بالكذب، وغالباً ما يقول : متروك الحديث حينما يُريد رمي الرواة بالوضع . حتى قال الدكتور عمر فلاته : وبعد تتبع لكتابه "الضعفاء والمتروكين" لم أر من صرّح بكذبه سوى ثلاثة نفر هم : أحمد بن عبد الله الجوّسبّاري ، وأحمد ابن أخت عبد الرزاق، وأحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب . (٦)

١ - ميزان الاعتدال : ٥٦٢/٣ ، الوضع في الحديث : ١٣١/١

٢ - كتاب الضعفاء والمتروكين : ص ٤٠ ، ميزان الاعتدال : ٨٥/١ وفيه "متروك"

٣ - كتاب الضعفاء والمتروكين : ص ٢١٧ ، ميزان الاعتدال : ٦٦٣/٣

٤ - ميزان الاعتدال : ٦٦٣/٣

٥ - كتاب الضعفاء والمتروكين : ص ٢١٣

٦ - انظر الوضع في الحديث : ١٣١/١

- وأما إطلاق "المتروك" على الراوي الذي غلبت عليه المخالفة لغيره، والغفلة، والوهم، وسوء الحفظ .
فيقول الإمام مسلم بن الحجاج :

وعلمة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرّضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ
والرّضى، خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكّد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث
غير مقبوله ولا مستعمله .^(١)

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على كلام الإمام مسلم :

قلت : فالرواة الموصوفون بهذا هم المتركون .^(٢)

وقد قيل لشعبة : متى يُترك حديث الرجل ؟ قال : إذا حدّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون،
وإذا أكثر الغلط ... وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يتهّم نفسه فيتركه، طُرح حديثه، وما كان غير ذلك
فارووا عنه .^(٣)

ولما قال البخاري في ضَرَار بن صُرَد : متروك الحديث .^(٤) قال العلامة العلمي :

لكن البخاري روى عنه وهو لا يروي إلا عن ثقة، كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومَرَّ
النظر في ذلك في ترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن .

والظاهر التَّوسُّط ، وهو أن البخاري لا يروي إلا عَمَّنْ هو صدوق في الأصل، يتميز صحيح حديثه من
سقيمه، كما صرح به في رواية الترمذي كما تقدم في تلك الترجمة .
فقوله في ضَرَار : "متروك الحديث" محمول على أنه كثير الخطأ والوهم، ولا ينافي ذلك أن يكون
صدوقاً في الأصل، يمكن لثُلُ البخاري تمييز بعض حديثه .^(٥)

وبعد الوقوف على هذه المعاني فإن المعنى الأول هو المشهور لهذه اللفظة، وأما ما عداه من
المعاني فيقال به إذا دل عليه الدليل .

١ - صحيح مسلم : ٥٦/١ ، وانظر النكت : ٦٧٥/٢

٢ - النكت : ٦٧٥/٢ .

٣ - الجرح والتعديل : ٣١/٢ ، السير : ٢٢١/٧ ، فتح المغيث : ١٢١/٢

٤ - تهذيب التهذيب : ٤٠٠/٤

٥ - التنكيل : ص ٤٩٥

« ليس بثقة »

من الألفاظ التي يُطلقها علماء الجرح والتعديل على الرواة: "ليس بثقة"، وبعد الوقوف على كلام العلماء تبين لي أنَّ هذه اللفظة "ليس بثقة" يمكن إطلاقها على الراوي على معنيين :
أحدهما : الجرح الشديد لمن قيلت فيه هذه اللفظة .
والثاني : إطلاقها على الراوي على معنى أنه ليس بالمنزلة العالية، بحيث يُقال له ثقة على المعنى المشهور لللفظة ثقة .

- فأما إطلاق لفظة "ليس بثقة" على الراوي على معنى الجرح الشديد لهذا الراوي الذي قيلت فيه هذه اللفظة، فهذا المعنى هو المشهور عندهم . لذلك يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- :
لفظة "ليس بثقة" في الاصطلاح تُوجب الضعف الشديد^(١) ونجد الإمام السخاوي -رحمه الله تعالى- يجعل هذه اللفظة في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، فيقول وهو يُعَدُّ ألفاظ هذه المرتبة : فلان يسرق الحديث وفلان متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط ، وفلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة ...^(٢) وحديث أهل هذه المرتبة لا يكتب كما هو معلوم .^(٣)

ومن خلال النظر في كلام علماء الجرح والتعديل نجد هذا الإطلاق على هذا المعنى، ومن ذلك أن الإمام يحيى بن معين قال في محمد بن سليم أبو عبد الله القاضي : ليس بثقة . قال أحمد بن زهير : قلت : لم صار ليس بثقة ؟ قال -يعني ابن معين- : لأنه يكذب في الحديث .^(٤)

١ - تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٤ ترجمة شعبة بن دينار الهاشمي

٢ - فتح المغيث : ١٢١/٢ - ١٢٢

٣ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

٤ - تاريخ بغداد : ٣٢٥/٥ - ٣٢٦ ، وانظر "ميزان الاعتدال" : ٥٧٤/٣ ، شفاء العليل : ص ٢١٤ ، وربما قيل في الراوي : "ليس بثقة" لمعنى يتعلق بالاعتقاد فقد قال أبو العرب الصقلي في إسحاق بن سويد العدوي بعد أن ذكره في الضعفاء : كان يحمل على علي تحاملاً شديداً وقال لا أحب علياً ... ومن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولاكرامه . تهذيب التهذيب : ٢٠٧/١ ، هدي الساري : ص ٤٠٩ ، وإسحاق هذا من رجال البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث . تهذيب التهذيب : ٢٠٦/١ . قال الحافظ ابن حجر في التقریب : ٨٥/١ : صدوق تكلم فيه للنصب .

ومن ذلك أيضاً أنه قال في عُيَيْد بن القَاسِم : "ليس بثقة"، ومرة قال : كذاب ، ^(١) وكلام العلماء في عُيَيْد هذا شديد . فقد قال فيه البخاري : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، وقال أبو زرعة : لا ينبغي أن يُحدِّث عنه ، وقال ابن حبان : روى عن هشام نسخة موضوعة، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال صالح جزرة : كذاب يضع الحديث ، وقال أبو داود : كان يضع الحديث ، وقال النسائي متروك الحديث . ^(٢) وقال الحافظ ابن حجر : متروك ، كذبه ابن معين ، واتَّهمه أبو داود بالوضع . ^(٣) ويقول السَّاجِي في الجَرَّاح بن الْمُنْهَال أبي العطوف الجزري : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . ^(٤) وكلامهم فيه شديد ، فقد قال البخاري ومسلم : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كذاب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : متروك ذاهب الحديث لا يكتب حديثه . ^(٥)

١ - ميزان الاعتدال : ٢١/٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٢١/٣

٣ - تقريب التهذيب : ٥٤٤/١

٤ - تعجيل المنفعة : ٤٩

٥ - تعجيل المنفعة : ٤٨-٤٩

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أنه ليس في القوة بحيث يقال عنه ثقة، على المعنى المشهور للفظه ثقة . فيقول المعلمي - رحمه الله تعالى - :

وأما كلمة "ليس بثقة" فحقيقتها اللغوية نفي أن يكون الراوي بحيث يقال له "ثقة"، ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى . ^(١) وقد يقول ابن معين في الراوي مرة : "ليس بثقة" ومرة "ثقة" أو "لا بأس به" أو نحو ذلك ...

وربما يقول في الراوي "ليس بثقة" ويوثقه غيره ... وهذا قد يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة "ليس بثقة" على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه "ثقة" على المعنى المشهور لكلمة "ثقة" ^(٢) .

وقد ورد أن بشر بن عمر سأل مالكا عن صالح بن نبهان مولى التوأمة فقال : ليس بثقة . وقال القطان : سألت مالكا عنه فقال : لم يكن من القراء . ^(٣)
يقول المعلمي معلقاً على قول مالك بعد أن ذكر أنه لا مانع من استعمال هذه اللفظة على حقيقتها اللغوية : واقتصار مالك في رواية يحيى القطان على قوله : "لم يكن من القراء" يشعر بأنه أراد هذا المعنى ^(٤) .

أقول : وكأن هذه قرينة استطعنا بواسطتها فهم قول مالك، على غير المعنى المصطلح عليه هذه اللفظة . يساعد على هذا أيضاً أقوال النقاد الآخرين، في صالح مولى التوأمة، فقد وثقه ابن المديني، والعجلي، وابن معين ومرة قال : ليس بقوي، وكذا قال النسائي وأبو حاتم، وقال أبو زرعة : ضعيف . قال أحمد : مالك أدرك صالحاً وقد اختلط وهو كبير، وما أعلم به بأساً . ^(٥) وقال الحافظ ابن حجر : صدوق، اختلط بأخرة، فقال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج . ^(٦)

١ - التنكيل : ص ٢٦٠

٢ - التنكيل : ص ٢٥٩

٣ - تهذيب التهذيب : ٣٥٥/٤

٤ - التنكيل : ص ٢٦٠

٥ - ميزان الاعتدال : ٣٠٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٢٥٦/٤

٦ - تقريب التهذيب : ٣٦٣/١

وقد قال الذهبي - رحمه الله تعالى - في ترجمة مسلم بن صاعد النّحات : وثقه يحيى، وقال أبو حاتم : ليس بثقه .^(١) وقال الإمام أحمد فيه : أرجو أن يكون ثقة . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن مسلم النّحات فقال : هو ضعيف الحديث عندي . قيل له : إن يحيى بن معين قال : هو ثقة ، قال : ما هو بثقة عندي .^(٢)

فتأمل كيف حكم عليه أبو حاتم بالضعف ، وقال أيضاً : ما هو بثقة عندي ، فنفى أن يكون عنده ثقة مع أن حكم بضعفه ، فدل على إطلاق هذه اللفظة على من لم يصل إلى درجة الثقات، وإن لم يكن شديد الضعف .

وعلى كل حال فإنّ المعنى المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول، وهو الذي شاع به الاصطلاح ، وأما المعنى الثاني فلا يُذهب إليه إلا بدليل واضح .

١ - ميزان الاعتدال : ١٠٤/٤

٢ - الجرح والتعديل : ١٨٦-١٨٧/٨ ، شفاء العليل : ص ٢١٦

" كَذَاب " *

- من ألفاظ الجرح التي يُطلقها أنمة الحديث، ونقاده، قولهم في الراوي "كذاب"، وبعد التأمل في إطلاقاتهم لهذه اللفظة على الرواة، نجد أنهم يستعملون هذا اللفظ ويطلقونه على الرواة على معانٍ :
- أولها : كون هذا الراوي يكذب في الحديث على ما تدل عليه هذه اللفظة بظاهرها بالمعنى الذي يُتبادر إلى الذهن عند سماعها ، أي أنه يَخْتلق ما لم يكن عمداً .
- والثاني : إطلاقها على الراوي على معنى تَحطُّته، وتَوَهيمه فيما قاله أو نقله .
- والثالث : كون الراوي يكذب في كلامه أو رأيه أو غير ذلك، لا في حديث النبي - ﷺ - .
- والرابع : إطلاقها على سبيل الممازحة والمداعبة للغير، لا على سبيل الحقيقة .
- وقد قال الصِّيرفي : وكذا إذا قالوا : فلان كذاب ، لا بُدَّ من بيانه لأن الكذب يحتمل الغلط .^(١)
- فأما إطلاق هذه اللفظة "كذاب" على الراوي على معنى اختلاقه ما لم يكن ، ونسبة كلام لمن لم يتفوه به عمداً ، على ما هو مفهوم من اللسان العربي، من دَلَّالته على معنى هذه اللفظة ومدلولها، فذلك هو المشهور من استعمال هذه اللفظة، عند علماء الجرح والتعديل .
- ونقاد الحديث والأثر يجعلون هذه اللفظة من أسوأ ألفاظ الجرح، ويعدونها من ألفاظ المراتب التي لا يُقبل حديث أهلها، بل يحكم عليه بالوضع .

* قال السيوطي - رحمه الله تعالى - :

من غريب الألفاظ المشتركة لفظة "كذاب" قال خدائش بن زهير العامري - جاهلي :-

كذبت عليكم أو عدوني وعللوا بي الأرض والأقوام فردان موزباً

قال أبو زيد في النوادر : معنى كذبت عليكم : أي عليكم بي .

ونجى كذب في الحديث والشعر ، قال عمر : كذب عليكم الحج . فرفع الحج بكذب ، والمعنى عليكم الحج ، أي حجوا . ونظر أعرابي إلى رجل يعلف بعيراً ، فقال : كذب عليك البزر والنوى . وفي الحديث : ثلاثة أسفار كذبن عليكم . انتهى . وفي تعليق النجاشي بخطه قال عيسى بن عمر : مر بي أعرابي وأنا أعلف بعيراً لي ، فقال : كذب عليك البزر والنوى . قال الأصمعي : تقول العرب هذه الكلمة إذا أراد أحدهم الشئ قال : كذب عليك بكذا . وقال التبريزي في تهذيبه في قول الشاعر :

وذبانسة وصتت بنبيها بأن كذب القراطيف والقرووف

قوله "بأن كذب القراطيف والقرووف" هذا الكلام لفظي الخبر، ومعناه الإغراء ، يقول عليك كذا ، أي عليك به . وفي حديث عمر : أن عمرو بن معد يكرب شكى إليه المعص فقال : كذب عليك العسل .

وقال ابن خالويه في شرح الدرديدية في قوله : كذب العتيق وماء شن بارد .

هذا إغراء ، أي عليك العتيق والماء البارد ، ولكنه كذا جاء عنهم بالرفع ، لأنه فاعل كذب ، والعرب تقول : كذب عليك العسل ، أي ألزم العدو وسرعة السير والمشي . وفي الحديث : كذب عليكم الحج ، وكذب عليكم العمرة ، وكذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم .

وقال التبريزي في موضع آخر من تهذيبه : تقول للرجل إذا أمرته بالشئ وأغريته به : كذب عليك كذا وكذا ، أي عليك به ، وهي كلمة نادرة وجاءت على غير القياس . قال عمر : يا أيها الناس كذب عليكم الحج . أي عليكم بالحج ، ويقال : كذب عليكم الحج والحج بالنصب والرفع لغتان، النصب على الإغراء ، والرفع على معنى وجب عليكم وأمكنكم . أنشد الأصمعي للأسود بن يعفر: كذبت عليك لا تزال تقوفني . أي عليك بي فاتبعني .

المزهر ٣٨٢/١

١ - تدريب الراوي : ٣٠٦-١

يقول الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - :

وأسوأ التجريح الوصف بمادل على المبالغة فيه - كما قال شيخنا - قال : وأصرح ذلك التعبير بأفعل ، كأكذب الناس ، وكذا قولهم : إليه المنتهى في الوضع ، وهو ركن الكذب ، ونحو ذلك . فهذه هي المرتبة الأولى ، ثم يليها كذاب ... (١)

فالسخاوي - رحمه الله تعالى - يجعل "كذاب" من ألفاظ المرتبة الثانية ... ثم قال :

والحكم في المراتب الأربع الأول، أنه لا يُحتج بواحد من أهلها ولا يُستشهد به ولا يُعتبر به . (٢)

وهذا على سبيل الإجمال في تلك المراتب الأربع ، وإلا فإن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - صرح بأن

حديث "الكذاب" يسمى موضوعاً ، حيث قال : فالقسم الأول : الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع . (٣)

ومن نظر في كتب الجرح والتعديل ، التي تكلم فيها مؤلفوها على الرجال ، وبيان منزلتهم في الرواية ،

يجد هذا الإطلاق على هذا المعنى شائعاً منتشراً .

١ - فتح المغيث : ١٢٠/٢

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

٣ - نزهة النظر : ص ١١٨

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي ، على معنى كونه أخطأ فيما قاله أو نقله، ووهم في ذلك، فوارد في اللسان العربي، وعلى لسان إمام المحدثين ونبى الأمة - ﷺ - ولسان الصحابة - ﷺ - ونقاد الحديث والأثر .

فأما ورود هذا اللفظ في اللسان العربي على معنى الخطأ والغلط والوهم، فقد قال العلامة ابن عبد البر - رحمه الله تعالى - :

فإن العرب تقول : كَذَبْتَ - بمعنى غَلِطْتَ فيما قَدَرْتَ ، وأوهمت فيما قلت، ولم تظن حقاً، ونحو هذا، وذلك معروف في كلامهم ، موجود في أشعارهم كثيراً ، قال أبو طالب :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ نَسَرَكُمُكَ
كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ نَبَرَا مُحَمَّدًا
وَنُسَلِمُهُ حَتَّى نَصَرَ عَ حَوْلَهُ
وَنَذْهَلُ عَنْ أَبْنَانِنَا وَالْحَلَالِ

وقال بعض شعراء همدان :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَأْخُذُونَهَا
مُرَاغِمَةً مَا دَامَ لِلسَّيْفِ قَائِمٌ

وقال زُفَر بن الحارث العبسي :

أَفِي الْحَقِّ أَمَّا بَجْدَلٍ وَابْنُ بَجْدَلٍ
كَذَبْتُمْ - وَبَيْتَ اللَّهِ - لَا تَقْتُلُونَهُ
فَيَحْيَا وَأَمَّا ابْنُ الزُّبَيْرِ فَيَقْتُلُ
وَلَمَّا يَكُنْ يَوْمٌ أَغْرَّ مُحَجَّلٌ

ألا ترى أن هذا ليس من باب الكذب الذي هو ضدُّ الصدق ، وإنما هو من باب الغلط ، وظنَّ ما ليس بصحيح ، وذلك أن قريشاً زعموا أنهم يخرجون بني هاشم من مكة إن لم يتركوا جوار محمد - ﷺ - فقال لهم أبو طالب : كذبتُم ، أي غلطتم فيما قلتم وظننتم ، وكذلك معنى قول الهمداني، والعبسي، وهذا مشهور في كلام العرب ، ومن هذا ما ذكره الحسن بن علي الحلواني ، قال : حدثنا عارم ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، قال : سألت سعيد بن جبير عن الرجل يأذن لعبده في التزويج ، بيد من الطلاق ؟ قال: بيد العبد ، قلت : إن جابر بن زيد يقول : بيد السيّد ، قال : كذب جابر - يريد غلط أو أخطأ - والله أعلم . انتهى ما ذكره ابن عبد البر . (١)

١ - التمهيد : ٢٨٩/٩ - ٢٩٠ ، وانظر سيرة ابن هشام : ٢٩٠/١ وفيها "كذبتُم بيت الله نبي عمداً" وهذه أبيات من لاميته المشهورة ، وقد ساقها ابن هشام ثم قال : هذا ما صح لي من هذه القصيدة ، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها . وانظر البداية والنهاية : ٩٣/٦

وأما ما ورد على لسان النبي - ﷺ - مراداً به هذا المعنى ، فقد روى الإمام أحمد بسنده إلى عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن سبيعة بنت الحرث وضعت حملها بعد وفاة زوجها بخمس عشرة ليلة ، فدخل عليها أبو السنايل ، فقال : كأنك تحدثين نفسك بالباء ! مالك ذلك حتى ينقضني أبعد الأجلين ! فانطلقت إلى رسول الله - ﷺ - فأخبرته بما قال أبو السنايل ، فقال رسول الله - ﷺ - : كذب أبو السنايل ، إذا أتاك أحد ترضينه فانتيني به ، أو قال : فانتيني ، فأخبرها أن عدتها قد انقضت . (١)

والشاهد من هذا قول النبي - ﷺ - كذب أبو السنايل ، فماذا يريد النبي - ﷺ - بقوله : كذب ؟ هل يريد حقيقة هذه اللفظة أم غير ذلك ؟

يرى الإمام ابن القيم أن هذا من كذب الخطأ فيقول :
وكذب الخطأ ككذب أبي السنايل بن بعكك في فتواه للمتوفي عنها إذا وضعت حملها أنها لا تحل حتى تتم لها أربعة أشهر وعشراً فقال النبي - ﷺ - كذب أبو السنايل . (٢)

١ - المسند : ٤٧٧/١ ، وقال الميمني في "جمع الزوائد" (٣-٢/٥) : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، وقال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح شرح المسند : ١٣٦/٦

وأصل قصة سبيعة الأسلمية ، رواها عدد من الصحابة كما تراه في :

- البخاري في صحيحه : كتاب المغازي ، برقم (٣٩٩١) معلقاً ، وفي كتاب الطلاق ، باب (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) برقم (٥٣١٨ ، ٥٣١٩ ، ٥٣٢٠) وفي كتاب التفسير ، باب (وأولات الأحمال أجلهن) برقم (٤٩٠٩) .

- ومسلم في صحيحه : كتاب الطلاق ، باب أنقضت عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل ، برقم (١١٩٤ - ٣٧٠٨)

- وأبو داود في سننه ، كتاب الطلاق ، باب في عدة الحامل ، برقم (٢٣٠٦) (٢/٢٩٣) .

- والترمذي في سننه ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع ، برقم (١١٩٤) (٣/٤٩٩) .

- والنسائي في كتاب الطلاق ، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها برقم (٣٥٠٦ - ٣٥٢٠) (٦/٥٠١) .

- وابن ماجه في سننه ، كتاب الطلاق ، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج ، برقم (٢٠٢٨) (١/٦٥٣) .

- ومالك في الموطأ ، كتاب الطلاق ، عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً ، برقم (١٢٨٦ - ١٢٨٩) (٣/٢١٩) .

- والشافعي في الأم : (٢٣٩/٥) وأنظر الرسالة له : (٥٧٤) رقم (١٧١١) والإصابة : ٣٢٤/٤ ، والدر المنثور : (٦/٢٦١) .

وأما الحافظ ابن حجر فيقول معلقاً عل ذلك :

على أن الخطأ قد يُطلق عليه الكذب، وهو في كلام أهل الحجاز كثير ، وحمله بعض العلماء على ظاهره فقال : إنما كذبه لأنه كان عالماً بالقصة، وأفتى بخلافه... وهو بعيد . (١)

ومن ذلك أيضاً ما ورد أن سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه - قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : زعموا أن عامراً حبط عمله ،

فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - كذب من قاله الحديث (٢) فقد أطلق النبي - صلى الله عليه وسلم - الكذب هنا على من قال هذه

المقولة، في حق عامر بن الأكوع - رضي الله عنه - وذلك أنه لما تصاف القوم في "خير" كان سيف عامر قصيراً ، فتناول

به ساق يهودي ليضربه ، فرجع ذباب سيفه، فأصاب عين ركة عامر ، فمات منه - رضي الله عنه - .

ويجب الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - عن مراد النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله "كذب من قاله" فيقول :

قوله : "كذب من قاله" أي أخطأ . (٣)

وتوجيه ذلك أن من قال هذه المقولة، ظن أن عامراً قتل نفسه ، وبنى على ذلك أن من قتل نفسه فقد

استحق الوعيد الوارد/وقد حبط عمله . ولم يكن هذا الصحابي - رضي الله عنه - قد تعمّد ذلك، وإنما وقع به

سيفه خطأً ، والله سبحانه وعد بعدم المؤاخذه على الخطأ، والله لا يخلف الميعاد ، فحكم من حكم عليه بحبوط

العمل خطأ ولا بد. وأما ما ورد على لسان الصحابة فمن ذلك قول عمر - رضي الله عنه - هشام بن حكيم

- رضي الله عنه - :

كذبت، عندما قال أقرأنيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وذلك في حديث الأحراف السبعة المشهور . (٤)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - قوله "كذبت" فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن ، أو المراد بقوله :

كذبت أي : أخطأت ، لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ . (٥)

١ - فتح الباري : ٣٨٥/٩

٢ - رواه البخاري في كتاب المظالم ، باب هل تكسر الدنان التي فيها حمز ، رقم ٢٤٧٧

وفي كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، رقم ٤١٩٦ ،

وفي كتاب الذبائح والصيد ، باب آنية الجوس ، رقم ٥٤٩٧ ،

وفي كتاب الآداب ، باب ما يجوز من الشعر ، رقم ٦١٤٨ ،

وفي كتاب الدعوات ، باب قول الله تبارك تعالى "وصل عليهم" ، رقم ٦٣٣١ ،

وفي كتاب الديات ، باب إذا قتل نفسه خطأ ، رقم ٦٨٩١ ،

ومسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة خيبر ، رقم ٤٦٤٤ ،

وفي كتاب الذبائح والصيد ، باب تحريم أكل لحوم الخمر الأنسية ، رقم ٤٩٩٣-٤٩٩٤ ،

وابن ماجه في كتاب الذبائح ، باب لحوم الخمر الوحشية ، رقم ٣١٩٥ ،

٣ - فتح الباري : ٥٣٣/٧ ٤ - رواه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، رقم ٤٩٩٢

٥ - فتح الباري : ٦٤٢/٨

ومن ذلك أيضاً ما رواه الإمام أحمد بسنده من طريق ابن مُحَيْرِيز، عن رجل من بني كنانة قال : يقال له المَخْدَجِي ، قال : كان بالشام رجل يقال له أبو محمد، قال : الوتر واجب ، قال : فرُحْتُ إلى عبادة، فقلت : إن أبا محمد يزعم أن الوتر واجب قال : كذب أبو محمد ... (٢)

فهذا عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - يقول : كذب أبو محمد فماذا يُريد بهذه اللفظة ؟
يوجه هذا ابن حبان فيقول : " قول عبادة كذب أبو محمد، يريد به أخطأ ... وهذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له كذب ... (٣)

ويقول الخطَّابي - رحمه الله تعالى - :
"يُريد بقوله : كذب أبو محمد : أخطأ أبو محمد ، ولم يُرد تعمُّد الكذب الذي هو ضد الصدق ، لأن الكذب إنما يجري في الأخبار ، وأبو محمد هذا إنما أفتى فتياً، ورأى رأياً، فأخطأ فيما أفتى به ، وهو رجل من الأنصار له صحبة والكذب عليه في الأخبار غير جائز ، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها، فتقول : كذب سمعي وكذب بصري ... (٤)

٢ - المسند : ٣١٩/٥ ورواه :

أبو داود في سننه : كتاب الصلاة ، باب فيمن لم يوتر ، رقم ١٤٢٠ ، ٦٢/٢

والنسائي في سننه : كتاب الصلاة ، باب المحافظة على الصلوات الخمس ، ٢٣٠/١

ومالك في الموطأ : في الامر بالوتر ، رقم ٢٦٧ ، ٢٥٤/١

وابن حبان في صحيحه : رقم ١٧٣٢ (٢٣/٥ الإحسان)

وابن السكن كما في "التلخيص الحبير" ١٥٥/٢

قال ابن عبد البر : هو صحيح ثابت . التلخيص الحبير : ١٥٥/٢

٣ - صحيح ابن حبان : ٢٣/٥ - ٢٤ ، وانظر التلخيص الحبير : ١٥٥/٢ ، مرافقة الخير الحبير : ١١١/٢

٤ - معالم السنن : ١٣٤/١

ومن ذلك أيضاً ما أخبر به حميد بن عبد الرحمن قال : سمعت معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة ، وذكر كعب الأحبار فقال : إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذي يحدثون عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب . (١)

قال الحافظ ابن حجر - موجهاً هذا الكلام :
وقال ابن حبان في "كتاب الثقات" أراد معاوية أنه يخطي أحياناً فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذاباً . (٢)
فهذا ماورد على لسان النبي - ﷺ - والصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - .

١ - صحيح البخاري : كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب قول النبي - ﷺ - لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء " رقم (٧٣٦١) قال البخاري : وقال أبو اليمان ... قال الحافظ كذا عند الجميع ولم أره بصيغة حدثنا وأبو اليمان من شيوخه فلما أن يكون أخذه عنه مذاكرة وإما أن يكون ترك التصريح بقوله حدثنا لكونه أثراً موقوفاً ، ويحتمل أن يكون مما فاته سماعه ، ثم وجدت الاسماعيلي أخرجه عن عبد الله بن العباس الطيالسي عن البخاري قال : حدثنا أبو اليمان ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره فظهر أنه مسموع له ، وترجح الاحتمال الثاني ، ثم وجدته في التاريخ الصغير للبخاري : قال حدثنا أبو اليمان . فتح الباري : ٣٤٦/١٣ ، تعليق التعليق : ٣٢٨/٥

٢ - فتح الباري : ٣٤٦/١٣

وأما ما ورد عَمَّنْ بعدهم من الأئمة . فهذا الإمام ابن حبان - رحمه الله تعالى - يقول في ترجمة " بُرْد مولى سعيد بن المسيب القرشي " :

كان يُخطي وأهل الحجاز يُسمون الخطأ كذباً . (١)

قال الحافظ ابن حجر: يعني قول موله : لا تكذب علي كما كذب عكرمة علي ابن عباس - عليه السلام - (٢)

ولما ذكر الحافظ الأقوال التي قِيلَتْ في عكرمة مولى ابن عباس، ومنها القول الآنف الذكر قال :
" ويُقوي صحة ما حكاه ابن حبان أنهم يُطلقون الكذب على موضع الخطأ، ما سيأتي عن هؤلاء من الشَّاء عليه، والتعظيم له ... (٣)

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه - يعني عن جُنَادَةَ بن مروان الحمصي - فقال : ليس بقوي أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر، أنه رأى في شارب النبي - صلى الله عليه وسلم - يياضاً بجبال شفتيه . (٤)
قال الحافظ ابن حجر : قلت : أراد أبو حاتم بقوله : كَذِب، أخطأ . وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج له الحاكم في الصحيح . وأما قول ابن الجوزي ، عن أبي حاتم ، أنه قال : أخشى أن يكون كذب في الحديث ، فاختصار مفضي إلى ردِّ حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى . (٥)
وقال ابن أبي حاتم :

ومن رَمي بالكذب، وتَأَوَّلَه العلماء بالوهم والخطأ بُنْدَار - محمد بن بشار - قال عبد الله بن محمد بن سَيَّار : سمعت عمرو بن علي يحلف أن بُنْدَاراً يكذب في ما يروي عن يحيى . قال ابن سَيَّار : وبنُّدار وأبو موسى، ثقتان، وأبو موسى أصح . (٦)

قال العلامة المعلمي - رحمه الله تعالى - وإنما أراد عمرو بن علي بالكذب: الوهم والخطأ، بدليل أنه قد جاء عنه توثيق بُنْدَار . (٧)

ومنهم أيضاً " عَبَاد بن كثير الثَّقَفي " فقد كان الثوري يكذبه . (٨)
يقول المعلمي : فأما تكذيبه له - يعني الثوري - فإنما حكاه الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني ، ولا أدري من أين أخذه، فإن صَحَّ فإنما أراد الوهم والغلط، وقد أثنى على الثَّقَفي بالصَّلاح جماعة منهم : ابن المبارك،

١- كتاب الثقات : ١١٤/٦ وانظر السير : ٣٠٩/٤ .

٢- لسان الميزان : ١٠/٢ ، تهذيب التهذيب : ٢٣٧/٧ .

٣- هدى السارى : ٤٤٩ ، تهذيب التهذيب : ٢٣٤/٧ - ٢٤٢ .

٤- الجرح والتعديل : ٥١٦/٢ .

٥- لسان الميزان : ١٧٥/٢ ، وقد فات هذا التأويل على الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - فإنه لما ترجم لجنادة في (الميزان) (٤٢٤/١) قال اتهمه أبو حاتم.

٦- تهذيب التهذيب : ٦٢/٩ .

٧- التكميل : ص ٦٦١ ، وتوثيق عمرو بن علي لبندار انظره في ترجمة (محمد بن المثنى) من التهذيب : ٣٧٨/٩ .

٨- تهذيب التهذيب : ٨٨/٥ .

و أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، ووصفوه بأنه: ليس بشي في الحديث، وأنه يُحدّث بما لم يسمع لبلهه وغفلته. (١)

ومما اشتهر مارواه مسلم في مقدمة صحيحه/أن يحيى بن سعيد القطان قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. قال الإمام مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولا يعتمدون الكذب. (٢)

قال النووي معلقاً على مقالة مسلم: إنه يجري الكذب على ألسنتهم، ولا يعتمدون ذلك، لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب، ولا يعلمون أنه كذب. وقد قدّمنا أن مذهب أهل الحق، أن الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، عمداً كان أو سهواً أو غلطاً. (٣)

ويقول العلامة ابن الوزير - رحمه الله تعالى - : ومن لطيف علم هذا الباب، أن يعلم: أن لفظة "كذاب" قد يُطلقها كثير من المتعنتين في الجرح، على من يهمل ويخطئ في حديثه، وإن لم يتبين أنه تعمّد ذلك، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما ذكرته... ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرُفَّاء من أهل الصدق والأمانة، فاحذر أن تغترّ بذلك، في حق من قيل فيه من الثقات الرُفَّاء. فالكذب في الحقيقة اللُّغوية ينطلق عن الوهم والعمد معاً، ويحتاج إلى التفسير، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة. (٤)

١ - التنكيل ص ٥٠٠، وانظر تهذيب التهذيب.

والوقوف على غير ما ذكرت، انظر: شرح الزرقاني على الموطأ: ٢٥٥/١، زاد المعاد ٥/٥٩٨، مفتاح دار السعادة: ٢٥٤/٢، الروض الباسم: ٨٢/١، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم: ص ٢٤٧، السيرة النبوية الصحيحة: ٤٧٧/٢، حاشية الرقع والتكميل: ص ١٦٨، قواعد في علوم الحديث: ص ١٧٠.

٢ - مقدمة مسلم: برقم ٤٠.

٣ - شرح النووي على مسلم: ٥٤/١، وانظر ٢٨/١-٢٩.

٤ - الروض الباسم: ٨٢/١-٨٣. وانظر حاشية الرقع والتكميل: ص ١٦١، ضوابط الجرح والتعديل: ص ١٤٧.

- وأما إطلاق هذه اللفظة "كذاب" على الراوي، لكونه كذب في كلامه، أو رأيه، أو غير ذلك مما لا علاقة له بالحديث عن النبي - ﷺ - وأما حديثه عن النبي - ﷺ - فلا يُعرف عنه الكذب فيه ، فهذا موجود في كلامهم ، وقد تأوّل العلماء بعض ما ورد في الرواة من هذا، على هذا المعنى الذي ذكرته .
ومن ذلك ما حكاه علي بن الحسين بن الجنيد قال : سمعت أبا داود السجستاني يقول : ابني عبد الله هذا كذاب . (١)

فهذا الإمام أبو داود يصف ابنه عبد الله بأنه "كذاب" فهل يعني بهذا أنه كذاب، يُحكم على حديثه بالوضع ؟

يجيب عن هذا التساؤل الإمام الذهبي فيقول :
وأما قول أبيه فيه ، فالظاهر أنه إن صحَّ عنه فقد عني أنه كذاب في كلامه، لا في الحديث النبوي ، وكأنه قال هذا وعبد الله شابُّ طري ثم كَبُرَ وساد . (٢)
وقد ترجم له في كتابه العظيم "السير" ثم قال بعد حكاية قول أبيه فيه : قلت : لعل قول أبيه فيه - إن صح - أراد الكذب في لهجته ، لا في الحديث ، فإنه حجة فيما ينقله ، أو كان يكذب ويؤرّي في كلامه ، ومن زعم أنه لا يكذب أبداً ، فهو أرعن ، نسأل الله السلامة من عَثْرَةِ الشَّبَاب ، ثم إنه شَاخ وارعوى ، ولزم الصدق والتقوى . (٣)

ويزيد المعلمي - رحمه الله تعالى - هذه المسألة إيضاحاً فيقول :
ومن الجائز إن صحَّ أنه قال : "كذاب" أن يكون إنما أراد الكذب في دعوى التأهل للقضاء، والقيام بحقوقه ، ومن عادة الأب الشفيق إذا رأى من ابنه تقصيراً أن يبالغ في تقريره . (٤)
قال المعلمي هذا ، لأنه ورد عن الإمام أبي داود أنه قال : ومن البلاء أن عبد الله يطلب القضاء . (٥)
ومن ذلك - أيضاً - ما حكاه الذهبي في ترجمة "أحمد بن عبد الجبار العطّاردي" قال : وقال مُطِينُ الحضرمي :
كان أحمد العطّاردي يكذب . (٦)

قال الذهبي : قلت : يعني في لهجته ، لا أنه يكذب في الحديث ، فإن ذلك لم يوجد منه ، ولا تفرد بشئ ، ومما يقوي أنه صدوق في باب الرواية أنه روى أوراقاً من "المغازي" بنزول عن أبيه، عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب، وقواه، واحتج به البيهقي في تصانيفه . (٧)

١ - رواه ابن عدي في الكامل : ٢٦٥/٤ ، وانظر : ميزان الاعتدال : ٤٣٣/٢ ، لسان الميزان : ٣٦٤/٣

٢ - تذكرة الحفاظ : ٧٧٢/٢ ، ٣ - السير : ٢٣١/١٣

٤ - التكميل : ٥١٨ ، ٥ - الكامل : ٢٦٦/٤

٦ - السير : ٥٧/١٣ ، ميزان الاعتدال : ١١٢/١

٧ - السير : ٥٧/١٣ ، تاريخ بغداد : ٢٦٤/٤

ومن ذلك أيضاً أنه ورد عن الإمام الشعبي أنه كان يكذب الحارث بن عبد الله الأعور ، فقد روى مسلم بسنده إلى الشعبي قال : "حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً " . (١)

ولقد اشتهرت كلمة الشعبي هذه في الحارث الأعور ، ثم جاء العلماء وحملوها على الكذب في الرأي والمذهب ، وحكايات الشيعة الزائفة ، حيث أن الحارث متهم بالتشيع والغلو فيه . (٢)

يقول الإمام أحمد بن صالح المصري : الحارث الأعور ثقة ما أحفظه ، وأحسن ما روى عن علي .. قيل له : فقول الشعبي حدثنا الحارث وكان كذاباً ، فقال : لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه . (٣)
قال الحافظ ابن حجر : المراد بالرأي المذكور : التشيع . (٤)
وقال في موطن آخر : كذبه الشعبي في رأيه . (٥)

ويقول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - :
فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه ، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته ، وأما في الحديث النبوي فلا ، وكان من أوعية العلم . (٦)

ويُشير إلى هذا الإمام أبو عمرا بن عبد البر فيقول :
أظنَّ الشعبي عُوقِبَ بقوله في الحارث : كذاب ، ولم يُسَيِّئْ من الحارث كذبه ، وإنما نُقِمَ عليه إفراطه في حب علي . (٧)

١ - مقدمة صحيح مسلم : باب الكشف عن معاني رواية الحديث برقم ٤٥/٤٤ ، المجلد ١/٢٢٢

٢ - انظر : المجلد ١/٢٢٢

٣ - تاريخ أسماء الثقات : ص ٧١ ، تهذيب التهذيب : ١٢٧/٢

٤ - نتائج الأفكار : ٤١٨/١ ، نكت الأبرار : ص ٦٨

٥ - تقريب التهذيب : ١٤١/١

٦ - ميزان الاعتدال : ٤٣٧/١ ، وقال في السير : ١٥٣/٤ فأما قول الشعبي : الحارث كذاب ، محمول على أنه عني بالكذب الخطأ لا التعمد ، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين .

٧ - تهذيب التهذيب : ١٢٧/٢

وبعد النظر في حال الحارث الأعور، وكلام الأئمة فيه، نجد أنه من الرواة الذ اختلفت فيهم كلمة أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من يوثقه، ومنهم من يُليّنّه، ومنهم من يُضعّفه .

فهذا ابن معين يوثقه فيما حكاه عثمان الدارمي عنه ، وحكى الدُّوري أنه قال : لا بأس به ، ووثقه أحمد ابن صالح ، واختلف قول النسائي فيه فمرة قال : ليس به بأس، ومرة أخرى قال : ليس بالقوي ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ ، وقال أبو زرعة : لا يُحتج بحديثه ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ولا ممن يُحتج بحديثه . (١)

وقال الذهبي : والجمهور على تَوْهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب . (٢)
ويقول الحافظ ابن حجر : كَذَبَ الشَّعْبِي فِي رَأْيِهِ ، وَرُمِيَ بِالرَّفْضِ ، وَفِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ . (٣)
فهؤلاء الأئمة الذين قَدَحُوا فِي الْحَارِثِ ، وَجَرَحُوهُ ، لَمْ يَنْسُبُوهُ لِلْكَذْبِ ، غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّهُمْ ضَعَفُوهُ ، وَلَمْ يَحْتَجُّوا بِحَدِيثِهِ ، وَلَعَلَّ بِهِذَا يَظْهَرُ صِحَّةُ تَوْجِيهِ أُولَئِكَ الْأَئِمَّةَ لِمَقُولَةِ الشَّعْبِيِّ فِي الْحَارِثِ الْأَعُورِ . (٤)

ولعل من هذا أيضاً قول يحيى بن معين في تَلِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَارِثِيِّ : تَلِيدٌ كَذَّابٌ ، كَانَ يَشْتُمُ عُثْمَانَ ، وَكُلَّ مَنْ يَشْتُمُ عُثْمَانَ ، أَوْ طَلْحَةَ ، أَوْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - دَجَالٌ لَا يُكْتَبُ عَنْهُ ، وَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . (٥) وتليد هذا قال فيه أحمد : شيعي لم نره بأساً ، وضعفه النسائي (٦) ، وقال الذهبي : ضعيف (٧) . وقال الحافظ : رافضي ضعيف (٨) بل إن ابن معين قال فيه مرة أخرى : ليس بشئ (٩) .
ولما قال أبو حاتم في "محمد بن حسان الكوفي الحَزَّاز" : ضعيف ، وكان كذاباً . قال الإمام الذهبي : يَعْنِي فِي حَدِيثِ النَّاسِ (١٠) وبهذا التفسير من الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يزول الإشكال الذي قد يَلْتَصِقُ بكلمة أبي حاتم هذه، وغير هذا كثير ، ومن نظر في كتب الرجال، وجد غير ذلك . (١١)

١ - تهذيب التهذيب : ١٢٦/٢ - ١٢٧

٢ - ميزان الاعتدال : ٤٣٧/١ . وقارن بقول النووي في شرح مسلم (٧٥/١) : متفق على ضعفه .

٣ - تقريب التهذيب : ١٤١/١

٤ - ورحم الله ابن حزم فقد أطلق عليه الكذب في مواضع من "المحلى" انظر : ٢١/٦ ، ١٠٠/١ ، ١٨٠/١ ، ٣٩٦/١

٥ - تاريخ ابن معين : ٦٦/٢ ٦ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/١

٧ - الكاشف : ٢٧٨/١ ٨ - تقريب التهذيب : ١١٢/٢

٩ - تاريخ ابن معين : ٦٦/٢ ١٠ - ميزان الاعتدال : ٥١٢/٣

١١ - انظر لسان الميزان : ٤٠/٤ ترجمة عبدالعزيز بن عبد الله القرشي ، الميزان : ٢٧٧/١ ، ٣٥٢/٣ ، ٥١٢ .

- وأما إطلاقها على الراوي على سبيل الممازحة، والمداعبة، لا على حقيقة اللفظة، فأشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك حيث قال في شُجاع بن الوليد بن قيس الكوفي :

قال أحمد : كان شيخاً صدوقاً صالحاً ، قال : ولقيته يوماً مع يحيى بن معين ، فقال له يحيى : يا كذاب ! فقال : إن كنت كذاباً وإلا فهتكك الله ، قال أبو عبد الله ، فأظن دعوة الشيخ أدركته . وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة انتهى . قال الحافظ : فكأنه كان مازحه فما احتمل المزاح . (١)

ومن ذلك أيضاً - وإن كان محتملاً للسخرية بالسائل - ما حكاه أبو الفضل بن إسحاق قال : كنت عند صالح جرّرة ، فدخل عليه رجل من أهل الرستاق ، فأخذ يسأله عن المحدثين ، ويكتب جوابه فيهم ، فقال له : يا أبا علي ما تقول في سفيان الثوري ؟ فقال صالح : كذاب . فكتب ذلك الرجل ، فتعجبت من ذلك ! فقلت : يا أبا علي هذا لا يَحِلُّ لك فإن الرجل يتوهم أنك قلت على الحقيقة فيحكيه عنك . فقال : ما أعجبك ؟ من يسأل مثلي عن مثل سفيان الثوري يفكر فيه ، أن يحكي أولاً يحكي . (٢)

وبعد معرفة هذه المعاني لهذه اللفظة فإن المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل هذه اللفظة هو المعنى الأول، وأما ما عداه من المعاني فلا نذهب إليه إلا إذا دل الدليل على ذلك - والله تعالى أعلم - .

١ - هدي الساري : ٤٢٩ ، وانظر التنكيل : ٤٩٥

٢ - قال ياقوت : (في معجم البلدان : ٤٣/٣) : الرستاق : مدينة بفارس من ناحية كرمان ، وربما جعل من نواحي كرمان .

٣ - تاريخ بغداد : ٣٢٧/٩

ومن أحسن ما يذكر ، ما يورده العلماء على قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴾ فيقولون : إذا كان صادقاً قد عاين الزنا بعينه ولم يأت بالشهداء فكيف يسوغ إطلاق الكذب عليه ؟ يجب عن هذا ابن القيم - رحمه الله تعالى - فيقول :

"الكذب يراد به أمران . أحدهما : الخبر غير المطابق لمخبره ... والثاني من أقسام الكذب : الخبر الذي لا يجوز الإخبار به ، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره كخبر القاذف المنفرد برؤية الزنا ، والإخبار به ، فإنه كاذب في حكم الله ، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره ... مدارج السالكين : ٣٦٤/١

« التشيع » *

تكلم علماء الحديث - رحمهم الله تعالى - على حكم الرواية عن المبتدعة ، وعقدوا لذلك مبحثاً تحت النوع " الثالث والعشرون " معرفة صفة من تُقبل روايته ومن تُرد روايته . تكلّموا فيه عن رواية أهل البدع . متى تُقبل ومتى تُرد ، في تفصيل لهم يطول ذكره .

ولاشك أن " التشيع " وروايات من وُصف به يدخل تحت هذا النوع ، من أنواع علوم الحديث ، ^(١) وذلك أننا نجد علماء الجرح والتعديل عندما يتكلّمون على رواية الأخبار ، ويذكرون ما ورد فيهم من مدح أو قدح ، نجدهم يقولون في بعض الرواة : شيعي ، رمي بالتشيع ، رافضي خبيث ، زائغ مائل - كما يستعملها البعض - ونحو هذه العبارات . ^(٢)

* - الشيعة في اللغة : هم الأتباع والأنصار ، يقولون : شيعة الرجل - بالكسر - أتباعه وأنصاره وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة ... وكل من عاون إنساناً وتحزب له فهو له شيعة . القاموس المحيط : (٦٧-٣) ، الصحاح : (١٢٤٠/٣) ، تاج العروس : ٤٠٥/٥ .
فالتشيع بمعناه اللغوي هنا : يعني المناصرة والتابعة والاجتماع على أمر أو التحزب لشخص ... وهو هنا لا يحدد فرقة بعينها ، ولكنه غلب فيما بعد على كل من يتولى علماً وأهل بيته حتى صار لهم اسماً خاصاً . فإذا قيل فلان من الشيعة عرف أنه من هؤلاء ، وفي مذهب الشيعة كذا : أي عندهم . القاموس : (٦٧/٣) ، تاج العروس : (٤٠٥/٥) ، نزهة الأعين النواظر : (٣٧٦) .
وأما في الاصطلاح : فقد تقدم ذكر قول الفيروز أبادي : ولكنه غلب فيما بعد على كل من يتولى علماً وأهل بيته ... لكن هذا القول منه لا يحدد في واقع الأمر فرقة الشيعة بعينها لأن أهل السنة كذلك يتولون علماً وأهل بيته .
ويقول أبو الحسن الأشعري : وإنما قيل لهم الشيعة : لأنهم شايعوا علماً - رضوان الله عليه - ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله - ﷺ - مقالات الإسلاميين : ٦٥/١ . ويقول ابن النديم - وهو من الشيعة - في الفهرست : ٢٤٩ موضحاً السبب في تسمية الشيعة بهذا الاسم : قال ابن إسحاق : لما خالف طلحة والزبير علماً - ﷺ - وأبياً إلا أن يطلب بدم عثمان بن عفان ، وقصدهما علي - رضي الله عنه - ليقاتلها حتى يفينا إلى أمر الله حل اسمه ، تسمى من اتبعه على ذلك الشيعة فكان يقول : شيعتي .
ويقول ابن حزم : ومن وافق الشيعة في أن علماً - ﷺ - أفضل الناس بعد رسول الله - ﷺ - وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي . الفصل ١١٣/٢

ويمثل تعريف ابن حزم للشيعة عرفها الجرجاني . التعريفات : ص ١٢٩ .
واختلاف مقالات الشيعة ، وتعدد فرقهم ، وما حصل لهذه الطائفة من تطور عقدي على مر القرون من بداية نشأتها وإطلاق هذه التسمية عليها إلى عصرنا الحاضر يصعب على المعرف بهذه الطائفة أن يوجد حداً لها يدل عليها وينتظم طوائفها كلها ، ويسلم له تعريفه من النقد والاعتراض ، إلا أن يقال : المراد بالشيعة في العصر الفلاني كذا وكذا ، وفي العصر الفلاني كذا وكذا وهذا التقسيم في التعريف هو المرضي الذي يصح الاعتماد عليه لكن الحدود مبناه على الاختصار وترك التطويل ما أمكن .

١ - لذا قال الذهبي - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن " الشيعة " أمة لا يحصون مبتدعة ، وغلاتهم الإمامية المنتظية يسبون ، وغلاة غلاتهم ضلال ، يكفرون الشيعين ، ومنهم من يرتقي إلى الزندقة . المشتبه : (٣٥٢) ، وعنه توضيح المشتبه : (٤٨/٥) ، تبصير المشتبه : (٧٢٤/٢) .
٢ - وربما ذهب إلى هذا المذهب من يعتد بقوله في الجرح والتعديل والكلام على الرواة ، ومن ثم يكون لمذهبه هذا تأثيراً على الجرح والتعديل فقد حكى ابن الجنيدي في سؤالاته لابن معين (ص ٤٦٩) أنه سمع يحيى بن معين يقول : كان أبو نعيم إذا ذكر إنساناً فقال : هو جيد ، وأثنى عليه فهو شيعي . وإذا قال فلان كان مرجحاً فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به .

فلا بُدَّ حينئذٍ من معرفة مدلول هذا اللفظ ومعناه ، وهل يُؤثر على رواية الراوي ، وصفه بذلك ؟
وهل يكون هذا من الجرح لمن قيل فيه ذلك ؟ (١)

وبعد النظر والتأمل لإطلاقات هذا اللفظ على الرواة، وجدت أنهم يستعملون هذا اللفظ لمعانٍ مختلفة ،
ويُطلقونه على الرواة ويريدون به :

- كون هذا الراوي يُفَضَّلُ علياً على عثمان - رضي الله عنهما - ، مع الإجلال والتقدير لسائر الصحابة أجمعين ، وتقديم أبي بكر ، وعمر ، على علي .
- كون هذا الراوي يُفَضَّلُ علياً على سائر الصحابة أجمعين ، مع الإجلال والتقدير لسائر الصحابة .
- كون هذا الراوي يُفَضَّلُ علياً على سائر الصحابة أجمعين ، ويتبرأ من أبي بكر ، وعمر ، ويَطعن في الصحابة ، ويقدر فيهم بل ويكفرهم .
- كون هذا الراوي من شِيعَةِ المنصور العباسي ، لا من شِيعَةِ علي - رضي الله عنه .

ويقول الذهبي في أبي نعيم : حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب . الميزان : (٣٥٠/٣) . ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب :
(٢٤٨/٨) قول أبي نعيم : ما كتبت على الحفظة أني سببت معاوية . وأبو نعيم هذا ممن يعتقد بقوله في الجرح والتعديل كما نقل ذلك الذهبي
في رسالته "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ص ١٦٨ .

وليس هذا بمستكر فهذا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أحد أئمة الجرح والتعديل كما في "الميزان" (٧٥/١) حكى ابن عدي أنه كان
شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي - رضي الله عنه - أي أنه كان يميل إلى النصب - وكذلك كان شديد الكلام في الشيعة
يجرحهم بشديد العبارة . انظر الكامل : (٣١٠/١) ولذلك نجد الحافظ ابن حجر يقول : وأما الجوزجاني فلا عبرة بحظه على الكوفيين .
تهذيب التهذيب : (٨١/١) . ومن نظر في "أحوال الرجال" وجد هذا القدح ظاهراً في حق الشيعة ومن رمي بالشيعة .

١- وقد ذكر الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - عدداً ممن رموا بالشيعة أو ثبت في حقهم مردافع عنهم أحياناً بقوله : فلنا صدقة وعليه بدعته كما في
الميزان : ٥/١ ترجمة أبيان بن تغلب . وأحياناً يحكم بصدقهم وربما وثقهم/كما في ترجمة إسماعيل بن زكريا الخلقاني من الميزان : ٢٢٨/١
من تكلم فيه وهو موثق ص ٤٧ ، وكذا في ترجمة جعفر بن سليمان الضبيعي من الميزان : (٤٠٨/١) ، والمغني (١٣٢/١) ، والحسن بن صالح بن
حي من الميزان : (٦٦/٢) ، وسعيد بن أشوع من الميزان : (١٢٦/٢) ، والكاشف (٢٩٣/٢) ، وسعيد الجرمي من الميزان : (١٧٥/٢) ، وشريك
النخعي من الميزان : (٤٧٠/٢) وعبادة بن زياد الأسدي من الميزان : (٤٨٣/٢) . وعبد الله بن محمد بن الحنفية من الميزان : (٤٨٣/٢) . بل قال عن
عباد بن يعقوب الرواحني : من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق في الحديث . الميزان : ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ وانظر : الرواة الذين وثقهم
الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال : ص ٧٣ . والذهبي - رحمه الله تعالى - من أهل الاطلاع الواسع على أحوال الرواة والاستقراء التام ،
والإنصاف في الكلام على الرواة كما هو معلوم .

- فأما إطلاق هذا اللفظ ونحوه على من يُقدَّم علياً - ﷺ - ، ويُفضَّله على الصحابي الجليل عثمان - ﷺ - فذلك مذهب معروف في المتقدمين ، مع اعترافهم بالفضل والإجلال لسائر الصحابة ، وتقدِّيم أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - على علي - ﷺ - وأرضاه .
قال شيخ الاسلام أبي العباس ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :
الشَّيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي ، كانوا يُفضلون أبا بكر وعمر ، ولما سأل سائل شريك بن عبد الله فقال له : أيهما أفضل أبو بكر أو علي ؟ فقال له : أبو بكر . فقال له السائل : تقول هذا وأنت شيعي ؟ فقال له : نعم ، ومن لم يقل هذا فليس شيعياً . والله لقد رَقِيَ عليُّ هذه الأعواد فقال : ألا إن خير هذه الأمة بعد نبينا : أبو بكر ثم عمر ، فكيف نرد قوله ؟ وكيف نكذبه ؟ والله ما كان كذاباً . (١)

ولما ترجم الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - لأبان بن تغلب الرُّبَعي أبو سعد الكوفي، وذكر أقوال النُّقاد فيه ، ومنهم ابن عدي حيث قال فيه :
له نُسَخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة ، وهو من أهل الصدق في الروايات ، وإن كان أمذهب الشيعة ، وهو في الرواية صالح لا بأس به .

قال الحافظ : هذا قول مُنصف ، وأما الجَوَزَ جاني : فلا عبرة بحطه على الكوفيين ؛ فالشيع في عرف المتقدمين هو : اعتقاد تفضيل علي على عثمان ، وأن علياً كان مصيباً في حروبه ، وأن مخالفه مخطيء ، مع تقديم الشيخين وتفضيلها . (٢)

وقال ليث ابن أبي سليم : أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون علي أبي بكر وعمر أحداً . (٣)

١ - منهاج السنة : (٨٠٧/١ ، ٦٠/٢) ، مجموع الفتاوى : (٣٤/١٣) ، الفضل المبين : (٣٨٠) وقد روى هذا الأثر عن شريك اللالكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : (١٣٦٦/٧) ، وانظر ما بعدها .

٢ - تهذيب التهذيب : (٨١/١) ، وانظر فتح المغيث ، (٦٤/٢) ، الميزان : (٦/١)

٣ - المنتقى : ص (٣٦٠-٣٦١) . وهل يعد مبتدعاً من قدم علياً على عثمان ؟ يقول شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : وكذلك هل يسوغ الاجتهاد في تفضيل علي على عثمان ؟ فيه روايتان إحداها : لا يسوغ ذلك ، فمن فضل علياً على عثمان خرج من السنة إلى البدعة لمخالفته لإجماع الصحابة ولهذا قيل : من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، يروى ذلك عن غير واحد منهم : أيوب السخيتاني ، وأحمد بن حنبل والدارقطني . والثانية : لا يبدع من قدم علياً لتقارب حال عثمان وعلي . مجموع الفتاوى : (٤٣٥/٤) .

وذكر أبو الشيخ ، ثم أبو نعيم ، أن إبراهيم بن عبدالعزيز بن الضحّاك أبو إسحاق المديني الأصبهاني قد
للتحديث، فأخرج الفضائل، فأملى فضائل أبي بكر ، ثم عمر ، ثم قال : نبدأ بعثمان أو بعلي ؟ فقالوا : هذا
رافضي فتركوا حديثه .

قال الحافظ : وهذا ظلم بين فإن هذا مذهب جماعة من أهل السنة - أعنى التوقف في تفضيل أحدهما
على الآخر-، وإن كان الأكثر على تقديم عثمان ، بل كان جماعة من أهل السنة يقدمون علياً على عثمان ،
منهم : سفيان الثوري ، وابن خزيمة .^(١)

فظهر بهذا أن هذا الوصف قد يطلق على الراوي على معنى أنه يقدم علياً على عثمان ، ويفضله عليه
مع إجلاله لسائر الصحابة ، وتفضيل الشيخين على علي ، وإذا علم هذا، وعرف أن وصف الراوي بكونه يرى
هذا الرأي ويذهب هذا المذهب أمكن تنزيل حديثه المنزلة اللاتقة بهذا الصنف .

ولما ترجم الإمام الذهبي لعبد الرحمن بن أبي حاتم الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت قال : وما ذكرته لولا
ذكر أبو الفضل السليمانى له ، فبئس ما صنع ، فإنه قال : ذكر أسامي الشيعة من الحديث الذين يقدمون علياً
على عثمان : الأعمش ، النعمان بن ثابت ، شعبة بن الحجاج ، عبدالرزاق ، عبيد الله بن موسى ، عبدالرحمن بن
أبي حاتم .^(٢)

١ - لسان الميزان : (٧٣/١) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أن سفيان رجح عن هذا القول . فقال : وأما عثمان وعلي فهذه دون
تلك ، فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع ، فإن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجحوا علياً على عثمان ، ثم رجح عن ذلك سفيان وغيره ،
وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي وهي إحدى الروايتين عن مالك ، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر
الأئمة كالشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه وغير هؤلاء من أئمة الإسلام . مجموع الفتاوى : (٤٢٥/٤) .
وقد استقر الأمر عن أهل السنة على تقديم عثمان على علي - رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين .
قال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعباد والأمراء والأجناد على أن يقولوا : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان
ثم علي . الوصية الكبرى : ص ٣٣ ، وانظر الشرح والإبانة : ص ٢٥٧ ، لوامع الأنوار البهية : (٣٥٥/٢) ، عقيدة أهل السنة في الصحابة : (٥١٤/٢) .
وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - كنا في زمن النبي - ﷺ - لا نعدّل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي - ﷺ - لا
نفاضل بينهم . صحيح البخاري : رقم ٣٦٩٧ .

قال الحافظ ابن حجر : قال الخطابي إنما لم يذكر ابن عمر علياً لأنه أراد الشيوخ وذوي الأسنان الذي كان رسول الله - ﷺ - إذا حزبه أمر
شاوهم وكان علي في زمانه - ﷺ - حديث السن . قال : ولم يرد ابن عمر الإزدراء به ولا تأخيره عن الفضيلة بعد عثمان . انتهى . وما اعتذر به
من جهة السن بعيد لا أثر له في التفضيل المذكور وقد اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا لما تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم علي بعد عثمان
... فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضل الثلاثة ظهوراً بيناً فيجزمون به . فتح الباري : ٧٢/٧ .
٢ - ميزان الاعتدال : (٥٨٨/٢) ، وقال الذهبي في السير : (٢٠٢/١٧) : رأيت للسليمانى كتاباً فيه حط على كبار ، فلا يسمع منه ما شذ فيه .
وانظر التهذيب : (٣٠/٩) ، وجاء في لسان الميزان : (٥٢٦/٣) وكان يلزم المؤلف - على هذا أن يذكر شعبة ، بل كان من حقه أن لا يذكر ابن أبي
حاتم صاحب الجرح والتعديل في هذا الكتاب

وقد حكى الحاكم في " تاريخ نيسابور " في ترجمة " الأخرم " أن كتاب مسلم ملآن من الشيعة .
نقل ذلك ابن الملقن ، ^(١) ثم السيوطي . ^(٢)

فلايد من فهم هذه المقولة بالنسبة لأولئك الرواة الذين وُصفوا بهذا الوصف على معنى التشيع عند المتقدمين ، على ما مرَّ ، وعلى ما سيأتي مما لا يؤثر في رد روايات من قيل فيه ذلك ، والله أعلم .
- وأما إطلاق هذا اللفظ ونحوه على من يقدم علياً - ﷺ - على سائر الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - ، مع إجلال الصحابة ، وتوقيرهم ، وعدم الطعن فيهم ، فهذا موجود في بعض المتقدمين .

قال أبو الحسن الأشعري - رحمه الله تعالى - :
" وكان زيد بن علي يُفضِّل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله - ﷺ - ويتولى أبا بكر وعمر ... ^(٣) "

ولبيان سبب إطلاق هذا الوصف عليهم يقول :
وإنما قيل لهم الشيعة : لأنهم شايعوا علياً - رضوان الله عليه - ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله - ﷺ - . ^(٤)

وأما ابن حزم فيقول : ومن وافق الشيعة في أن علياً - ﷺ - أفضل الناس بعد الرسول - ﷺ - وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي . ^(٥)
ويقول الحافظ ابن حجر :

والتشيع في عرف المتقدمين هو : اعتقاد تفضيل علي على عثمان ... ، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله - ﷺ - ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا تردُّ روايته بهذا ، ولا سيما إذا كان غير داعية . ^(٦) وقال : والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة . فمن قدَّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ويُطلق عليه رافضي وإلا فشيوعي . ^(٧)

١ - الملقن : ٢٧٠/١

٢ - تدريب الراوي : ٣٢٥/١

٣ - مقالات الإسلاميين : (١٣٧/١) ، وانظر : بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود : (٨٧/١)

٤ - مقالات الإسلاميين : (٦٥/١)

٥ - الفصل : ١١٣/٢ ، وانظر عقيدة أهل السنة في الصحابة : (٨٩١/٣)

٦ - تهذيب التهذيب : (٨١/١) ، فتح المغيث : (٦٤/٢)

٧ - هدي الساري : ص ٤٨٣

ومن هؤلاء الرواة الذين وُصفوا بالغلو في التشيع : أَبَان بن تَغْلِب الرِّبَعي أَبُو سعد الكوفي .
قال الأزدي : كان غالباً في التشيع ، وما أعلم به في الحديث بأساً ، قال العقيلي : سمعت أبا عبد الله يذكر عنه
عقلاً وأدباً وصحة حديث، إلا أنه كان غالباً في التشيع . (١)

وقال ابن عدي : وقول السَّعدي : مذموم المذهب مجاهر ، يُريد أنه كان يغلو في التشيع . (٢)
قال الذهبي - رحمه الله تعالى - :

لم يكن أَبَان بن تَغْلِب يعرض للشيخين أصلاً بل قد يعتقد علياً أفضل منهما . (٣)
وقال : أَبَان بن تَغْلِب الكوفي ، شيعي جَلَد ، لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته . (٤)

ويُشير الذهبي - رحمه الله تعالى - إلى أن التشيع والغلو فيه موجود في التابعين فيقول :
البدعة على ضربين : بدعة صغرى كغلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحَرُّف ، فهذا كثير في
التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلورُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه
مَفْسَدَةٌ بَيِّنَةٌ . (٥)

١ - تهذيب التهذيب : (٨٢/١)

٢ - الكامل : (٣٩٠/١)

٣ - ميزان الاعتدال : (٦/١)

٤ - ميزان الاعتدال : (٥/١)

٥ - ميزان الاعتدال : (٥/١) ، وبينه الإمام الذهبي إلى مسألة مهمة وهي: أن الأعراف لها تأثير في ترتب الأحكام على الوقائع والأشخاص فيقول : فالشيعي
الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً - عليه السلام - وتعرض لسبهم . والغالي في زماننا
وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا معتر . ميزان الاعتدال : (٦/١) .

- وأما إطلاق هذا اللفظ على من قَدَّمَ علياً ، وَفَضَّلَهُ على سائر الصحابة ، وجمع إلى هذا: الوقوع في الصحابة ، والخطّ عليهم ، والبراءة من أبي بكر وعمر ، فهذا هو التشيع في عرف المتأخرين ، ولا يكاد يخطر بخواطرهم عند سماع هذا اللفظ إلا هذا المعنى .

يقول الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - :

والغالي - يعني في التشيع - في زماننا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال معتر . (١)

ويقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرِّفْضُ المحض فلا تُقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة . (٢) وقال : " فمن قدمه - يعني علياً - على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ويطلق عليه رافضي وإلا فشيوعي ، فإن انضاف إلى ذلك السَّبُّ أو التَّصْرِيحُ بالبُغْضِ فغالٍ في الرِّفْضِ ... " (٣)

وقد قيل للإمام أحمد : من الرافضي ؟ قال : الذي يسب أبا بكر وعمر . (٤)

ووصف الراوي بالرفض لا يُخرجه عن كونه شيعياً وذلك يُعرف من خلال سبب تسميتهم بهذا الاسم وإطلاق هذا الوصف عليهم ، وقد أشار أبو الحسن الأشعري ، والرازي ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ، إلى سبب إطلاق هذا الوصف عليهم ، واذكر عبارة شيخ الاسلام حيث قال :

إن أول ما عُرِفَ لفظ الرافضة في الاسلام عند خروج زيد بن علي في أوائل المائة الثانية ، فسُئل عن أبي بكر وعمر ؟ فتولاهما فرفضه قوم فسموا رافضة . (٥)

وقال أيضاً : ومن زمن خروج زيد افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية ، فإنه لما سُئل عن أبي بكر وعمر فترَّحم عليهما رفضه قوم ، فقال لهم : رفضتموني فسمُّوا رافضة لرفضهم إياه ، وُسِّي من لم يرفضه من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه . (٦)

١ - ميزان الاعتدال : ٦/١

٢ - تهذيب التهذيب : ٨١/١

٣ - هدي الساري : ٤٨٣

٤ - مجموع الفتاوى : ٤٣٥/٤ ، وانظر معجم شيوخ الإمام أحمد : ص ٤٧

٥ - مجموع الفتاوى : ٣٥/١٣ ، وانظر : مقالات الاسلاميين : ١٣٧/١ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : ٥٢ .

٦ - منهاج السنة : ٨/١ .

ومن هؤلاء الرواة الذين اتهموا بالرفض " تليد بن سليمان الحاربي " وقد روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً . (١) واختلف قوله فيه فمرة قال : كان مذهبه التشيع ، ولم نريه بأساً ، ومرة قال : ثنا تليد بن سليمان هو عندي كان يكذب ، وقال ابن معين : كان ببغداد ، وقد سمعت منه وليس بشيء ، وقال في موضع آخر : كذاب كان يشتُم عثمان ، وكل من شتم عثمان ، أو طلحة ، أو واحداً من أصحاب الرسول - ﷺ - ، دَجَّال لا يكتب عنه ، وعليه لعنة الله ، والملائكة والناس أجمعين . وقال أيضاً : قعد فوق سطح مع مولى لعثمان ، فتناول عثمان فأخذه مولى عثمان فرمى به من فوق السطح فكسر رجله ، فقام يمشي على عصا . وقال أبو داود : رافضي خبيث رجل سوء يشتُم أبابكر وعمر ، وقال يعقوب بن سفيان : رافضي خبيث ، وقال ابن حبان : كان رافضياً يشتُم الصحابة . (٢)

وقال الحافظ : رافضي ضعيف . (٣)

ومن هؤلاء أيضاً عمرو بن ثابت بن هُرْمَز البكري المشهور بعمر بن أبي المقدم فقد قال الساجي : مذموم وكان ينال من عثمان ، ويقدم علياً على الشيخين ، وقال العجلي : شديد التشيع غال فيه واهي الحديث ، وقال البزار : كان يتشيع ولم يترك ، وقال ابن سعد : كان متشيعاً مفرطاً ليس هو بشيء في الحديث ، وقال ابن المبارك : لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف ، وقال الآجري عن أبي داود : رافضي خبيث ، وقال في موضع آخر : رجل سوء ، قال لما مات النبي - ﷺ - : كفر الناس إلا حمسة ، وجعل أبو داود يذمه ويقول : قد روى عنه سفيان : وهو المشنوم ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة ، وجعل يقول ويعني أن أحاديثه مستقيمة ، وقال في موضع آخر : كان من شرار الناس ، وقال في موضع آخر : ليس في حديثه نكارة . (٤)

١ - المسند : ٤٤٢/٢ ، وانظر معجم شيخ الإمام أحمد : ص ٤٧ .

٢ - انظر : تهذيب التهذيب : ٤٤٧/١ - ٤٤٨ ، ميزان الاعتدال : ٣٥٨/١ .

٣ - تهذيب التهذيب : ١١٢/١ .

٤ - تهذيب التهذيب : (١٠٠-٩/٨) ، وانظر " سوالات الآجري " الترجمة (٢٤٢) - (٢٤٣) .

أقول وقد روى له أبو داود في سننه " معلقاً " ثم قال : وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث . (١)

ويرى الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - أن من كان من هذا الصنف فإنه لا يُحتج به فيقول :
" البدعة على ضربين : فبدعة صغرى ... ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل (٢)، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم (٣)، والتقية (٤) والنفاق دثارهم (٥)، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا ... " . (٦)

١ - سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب من قال إذا قبلت الحيضة تدع الصلاة ، رقم (٢٨٧) (٧٧/١) .

٢ - الرفض هو : التَّرك ، والمراد هنا : قوم من الشيعة . يُنظر ص : ٢٩٣ - وما بعده من هذا البحث .

٣ - الشعار : ما ولي شعر جسد الإنسان دون ما سواه من الثياب . لسان العرب (٤ / ٤١٢)

٤ - التقية : المراد هنا أن يُظهر الشيعة خلاف ما يبطنون خوفاً على أنفسهم .

٥ - الدثار : هو الثوب الذي يستدفأ به من فوق الشعار . لسان العرب (٤ / ٢٧٦)

٦ - ميزان الاعتدال (٦ / ١) ، وانظر الفضل المبين : ص (١٩٤ - ١٩٥)

- وأما إطلاق هذا اللفظ على شيعة المنصور العباسي، فذلك وارد في كتب التراجم، وقد نبّه على هذا الحافظ الخطيب البغدادي - رحمه الله تعالى - وغيره من العلماء .

ومن هؤلاء الذين وُصفوا بهذا الوصف :

منصور بن النضر بن إسماعيل الشيعي ، قال الخطيب البغدادي : من شيعة المنصور . (١)

وقد حدث عن الفضل بن هشام ، وعبدالرحيم بن واقد الخراساني، وروى عنه ابنه محمد . (٢)

وقد روى له الدارقطني، وساق الخطيب البغدادي حديثاً من طريقه . (٣)

وكذلك ابنه محمد فقد وُصف بهذا، قال الخطيب البغدادي : محمد بن منصور بن النضر بن إسماعيل أبو

بكر المعروف بابن أبي الجهم الشيعي من شيعة المنصور (٤) ، وقال ابن مأكولا : من شيعة بني العباس (٥) ، سمع

نصر بن علي الجهمي ، وعمرو بن علي الباهلي، وحميد بن مسعدة السامي . روى عنه أبو بكر الشافعي ، وأبو

بكر ابن شاذان ، وأبو الحسن الدارقطني وأبو حَقَص الكتاني، وغيرهم . قال الدارقطني : ثقة صدق .

وقال الهاشمي : ثقة مأمون . (٦)

ومنهم أيضاً الحسن بن عمرو بن الجهم أبو الحسين الشيعي - وقيل السبيعي - حدث عن علي بن

المديني، وروى عن بشر بن الحارث حكايات ، روى عنه أبو عمرو بن السماك، وأبو بكر الشافعي .

قاله الخطيب البغدادي ، وقال أيضاً : قال أبو الحسن الدارقطني : الحسن بن عمرو الشيعي أبو الحسين ثقة ،

وكان أبو عمرو بن السماك يقول : السبيعي ، وإنما هو الشيعي من شيعة المنصور . (٧)

ومنهم أيضاً : عبد الله بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن إسحاق بن الفرات بن دينار بن سلم بن أسلم

الشيعي . قال الخطيب البغدادي : من شيعة المنصور ... حدث عنه حمدان بن علي الوراق ، روى عنه ابنه عبيد

الله حديثاً واحداً . (٨)

١ - تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ .

٢ - تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ .

٣ - تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ .

٤ - تاريخ بغداد : ٢٥١/٣ . وانظر ، المشتبه : ٣٥٢ ، توضيح المشتبه : ٤٨/٥ ، تبصير المشتبه : ٧٢٤/٢ .

٥ - الإكمال : ٤٩٦/٤ ، الأنساب : ٢٧٤/٧ .

٦ - تاريخ بغداد : ٢٥١/٣ .

٧ - تاريخ بغداد : ٣٩٦/٧ ، وانظر : توضيح المشتبه : ٤٨/٥ ، تبصير المشتبه : ٧٢٤/٢ .

٨ - تاريخ بغداد : ١٣٦/١٠ ، وانظر : الأنساب : ٢٧٤/٧ .

« الإرجاء » *

ومن الألفاظ التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل على بعض الرواة قولهم : رُمي بالإرجاء ، كان مرجئاً ، يرى رأي المرجئة ، كان رأساً في الإرجاء ، ونحو هذه العبارات الدالة على قول الراوي بهذا القول ، وذهابه هذا المذهب .

وقد رُمي بالإرجاء جماعة ممن أخرج لهم البخاري ، ومسلم في الصحيح ، يقول السيوطي - رحمه الله - : أردت أن أسرد هنا من رمي ببدعة ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما وهم : إبراهيم بن طهمان ^(١) ، أيوب بن عائذ الطائي ^(٢) ، ذر بن عبد الله المرهبي ^(٣) ، شبابة بن سوار ^(٤) ، عبد الحميد بن عبد الرحمن ^(٥) ، وذكر جماعة ثم قال : هؤلاء رُموا بالإرجاء . ^(٦)

* الإرجاء في اللغة : هو التأخير . أرجأ الأمر : أخره ، قال ابن السكيت : أرجأت الأمر وأرجيته إذا أخرته . لسان العرب : ٨٣/١ - ٨٤ .

ومنه سميت المرجئة : أي أنهم يؤخرون العمل عن الإيمان ، أو يؤخرون القول في صاحب الذنب ، أو يؤخرون القول في علي وعثمان . فمدار هذه اللفظة على تأخير الشيء . وانظر أساس البلاغة : ص ١٥٥ ، مختار الصحاح : ص ٢٣٣ . ويمكن أن نقول : إن الإرجاء أربعة أقسام :

الأول : إرجاء الغلاة من المرجئة الجهمية الأولى : فالإيمان عندهم مجرد المعرفة بالقلب ، وإن أظهر الكفر بلسانه ، وإن الاعتقاد والإقرار والأعمال خارجة عن حقيقة الإيمان ، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فالشيطان وفرعون وقارون وهامان وأمثالهم - مؤمنون عندهم .

الثاني : إرجاء الغلاة وهم المرجئة الكرامية فالإيمان عندهم هو الإقرار باللسان فقط ، وأن الاعتقاد والأعمال خارجة عن حقيقة الإيمان ، فالمتأفق مؤمن عندهم في الدنيا ، ولكنه مخلد في النار عندهم في الآخرة .

الثالث : إرجاء الغلاة في جهة دون جهة : وهم جمهور الماتريدية ، والأشعرية الكلائية فالإيمان عندهم هو التصديق بالقلب فقط ، غير أنهم جعلوا الإقرار شرطاً لأجراء الأحكام الدنيوية فقط . فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه - فهو مؤمن ناج عند الله .

الرابع : إرجاء المرجئة من الفقهاء كحماد وتلميذه أبي حنيفة وغيرهم من أهل الرأي . فالإيمان عندهم هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان ، ولكن العمل خارج عن حقيقة الإيمان . وإرجاؤهم خفيف جداً لا يترتب عليه فساد كبير . فتح المعبود في بيان المفردات في كتاب بذل المجهود " ص ٧-٨ .

- | | | |
|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| ١ - تهذيب التهذيب : ١١٧/١ ، | ٢ - تهذيب التهذيب : ٣٥٥/١ ، | ٣ - تهذيب التهذيب : ١٨٩/٣ ، |
| ٤ - تهذيب التهذيب : ٢٦٤/٤ ، | ٥ - تهذيب التهذيب : ١٠٩/٦ ، | ٦ - تدريب الراوي : ٣٢٨/١ ، |

وبعد التأمّل لإطلاقات هذه اللفظة ومدلولها، تبين أن هذا اللفظ يطلق على الراوي على معنى معين ،
ويطلق على راوٍ آخر على معنى مغاير للمعنى الأول . ولذلك لابدّ من معرفة المعنى الذي يسببه قيل للراوي :
إنه كان مرجئاً، أو رمي بالإرجاء، ونحو ذلك .

وقد ذكّر العلماء أن هذا اللفظ يُطلق على الراوي على معنى أنه :

- توقّف في أمر علي وعثمان، على ما سيأتي بيانه ، فهذا الإرجاء متعلق بالصحابة .

- ويُطلق على الراوي لكونه يرى أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ،

على ما هو المشهور من إطلاق هذه اللفظة .

- فأما إطلاق هذا اللفظ ونحوه على الراوي على معنى أنه ممن توقّف في أمر علي وعثمان - رضي الله

عنهما - وترك ولايتهما، والبراءة منهما ، ولم يشهد لهما بإيمان ولا كفر ، فقد ورد عن السلف أن هذا المذهب
كان موجوداً ، وقد أطلق على من يذهب إليه أنه مرجئ .

يقول الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - :

فمؤخر أمر علي وعثمان - رضي الله عنهما - إلى ربهما ، وتارك ولايتهما والبراءة منهما، مرجئ أمرهم

فهو مرجئ^(١).

وفي موضع آخر يقول :

فأما الأمر الذي بتأخير سميت المرجئة مرجئة، فإن ابن عيينه كان يقول فيه فيما حدثني عبد الله بن عمير الرازي

قال : سمعت إبراهيم بن موسى - يعني الفراء الرازي - قال :

سئل ابن عيينه عن الإرجاء فقال :

الإرجاء على وجهين : قوم أرجوا أمر علي وعثمان، فقد مضى أولئك .^(٢) ومن الرواة الذين اتهموا

بالإرجاء على هذا المعنى الإمام الثبّ التّابعي الجليل " محارب بن دثار " كما حكى ذلك الإمام ابن سعد قال :

وكان - يعني محارب بن دثار ... من المرجئة الأولى الذين كانوا يرجون علياً وعثمان، ولا يشهدون

بإيمان، ولا كفر .^(٣)

١ - تهذيب الآثار : ١٨٢/٢ .

٢ - تهذيب الآثار : ١٨١/٢ ، وعنه ظاهرة الإرجاء في الفكر الاسلامي : ص ٢٤٤-٢٥٥ ، وهؤلاء القائلون بهذا القول مناقضون لما عليه عامة الخوارج
من تكفيرهما ، وما عليه عامة الشيعة من الغلو في علي والخط على عثمان أو تكفيره ، وكذلك مخالفون لما عليه الجماعة في أمرهما . والجماعة يعدونهم
من الخوارج - وهم كذلك لمن تأمل - وقولهم يعد بدعة . وأمر علي وعثمان واضح بحمد الله معلوم ثابت أنهما من أهل الإيمان المشهود لهما بالجنة
تجب موالاتهما وتحرم معاداتهما . انظر ظاهرة الإرجاء : ص ٢٢٦ .

٣ - طبقات ابن سعد : ٣٠٧/٦ ، ميزان الاعتدال : ٤٤١/٣ ، السير : ٢١٨/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٦/١٠ ويقول الحافظ بن حجر : محارب بن دثار
أحد الأئمة الأثبات تابعي جليل وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي ، وقال ابن سعد : لا يحتجون به ، قلت : بل احتج به الأئمة كلهم
وقال أبو زرعة مأمون . ولكن ابن سعد يقلد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الإغراف على أهل العراق ، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله .
هدي الساري : ٤٦٥

وَمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ الْإِرْجَاءَ أَيْضاً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى "خَالِدُ بْنُ سَلَمَةَ ابْنُ الْعَاصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْخَزْرُمِيُّ"
وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ فِي "الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ" وَمُسْلِمٍ وَأَصْحَابِ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ .
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَدِي :

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ ثَنَا جَرِيرٌ كَانَ خَالِدُ بْنُ سَلَمَةَ أَلْفَافاً رَأْساً فِي الْمَرْجئة وَيُغَضُّ عَلَيْهِ .^(١)
وَحَكَى ذَلِكَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ أَيْضاً^(٢) وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
صَدُوقٌ رُمِيَ بِالْإِرْجَاءِ وَالنَّصَبِ .^(٣)

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ أَيْضاً : وَكَانَ مُرْجئاً يَنَالُ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .^(٤)
وَلَعَلَّ هَذَا الْإِرْجَاءَ الَّذِي قَالَ بِهِ "خَالِدُ بْنُ سَلَمَةَ" إِنْ ثَبَتَ عَنْهُ الْقَوْلُ بِهِ^(٥) . إِنَّمَا هُوَ الْإِرْجَاءُ عَلَى مَا
قَدَّمَ لَا الْإِرْجَاءَ الْمَذْمُومَ ، الْمُتَعَلِّقَ بِالْإِيمَانِ ، خَاصَّةً وَأَنْ الْأَئِمَّةَ أَثَنُوا عَلَيْهِ خَيْراً ، فَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ
الْمَدِينِيِّ ، وَابْنُ عَمَّارٍ ، وَيَعْقُوبُ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : شَيْخٌ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي : هُوَ فِي عَدَدِ
مَنْ يَجْمَعُ حَدِيثَهُ وَلَا أَرَى بِرَوَايَتِهِ بَأْساً ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ (٦) .

١ - الْكَامِلُ : ٢١/٣ ، وَانْظُرْ تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ : ٨٣/٣ .

٢ - مِيزَانُ الْإِعْتَادَلِ : ٦٣١-١ ، وَانْظُرْ : ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاءِ : ص ٢٣٠ .

٣ - تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ : ٢١٤/١ .

٤ - سِرُّ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ : ٣٧٤/٥ .

٥ - قُلْتُ : إِنْ ثَبَتَ لِأَنَّ الَّذِي رَوَى هَذَا وَانْفَرَدَ بِهِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ الرَّازِي قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ : ٥٣٠/٣ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَالَ يَعْقُوبُ ابْنُ شَيْبَةَ :
كَثِيرُ الْمَنَاقِيرِ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : فِيهِ نَظَرٌ ، وَكَذِبَهُ أَبُو زُرْعَةَ . وَقَالَ فِي الْكَاشِفِ : ١٦٦/٢ : وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ وَأَوَّلَى تَرْكِهِ . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ
تَهْذِيبِ الْكَمَالِ : ٨٨/٨ .

٦ - تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ : ٨٣/٣ - ٨٤ .

وقال ابن سعد : هَرَبَ من الكوفة إلى واسط لما ظَهَرَت دعوة بني العباس فقتل ... ، وقال يعقوب ابن شيبة : يقال إن بعض الخلفاء قَطَعَ لسانه ثم قتله ، ذكره علي بن المديني يوماً فقال : قُتِلَ مظلوماً . (١)

ولم أر من ذكر عنه الإرجاء إلا محمد بن حميد الرازي عن جرير ، ولو كان يقول بالإرجاء المشهور على فرض ثبوته لا شتهر أمره وذاع ، والله اعلم .

ومن الرواة الذي حكى عنهم الإرجاء على هذا المعنى أيضاً : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المعروف أبوه بابن الحنفية . وهو من رجال السُّنَّة ثقة ففيه كما قال الحافظ ابن حجر . (٢)
قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن مصعب بن عبد الله : ... وهو أول من تكلم في الإرجاء ، وحكى ذلك محمد بن سعد . وورد عن أيوب السختياني قوله : إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة يقال له : الحسن بن محمد . (٣)

هكذا حكى هؤلاء الأئمة عن الحسن بن محمد ، وبعد الرجوع إلى كلام الحسن بن محمد بن علي بن الحنفية ، تبين أن الإرجاء الذي ذهب إليه وقال به ، هو ما تقدم ذكره ، والتنويه عنه ، وهو إرجاء أمر عثمان وعلي - رضي الله عنهما - ، يقول - رحمه الله تعالى - في كتابه المشهور الذي كتبه وأمر أن يُقرأ على الناس :
" ... ونرضى من أئمتنا بأبي بكر وعمر ، ونرضى أن يُطاعا ، ونسخط أن يُعصيا ، ونُعادي لهما من عاداهما ، ونُرجي منهم أهل الفرقة الأولى . ونُجاهد في أبي بكر ، وعمر ، والولاية ، فإن بأبكر وعمر ، لم تقتل فيهما الأمة ، ولم تختلف فيهما ، ولم يشك في أمرهما ، وإنما الإرجاء ممن عاب الرجال ، ولم يشهده ، ثم عاب علينا الإرجاء من الأمة ، متى كان الإرجاء ؟ كان على عهد موسى نبي الله إذا قال له فرعون : ﴿ ما بال القرون الأولى ﴾ قال موسى : ﴿ علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى ... ﴾ (٤)

١ - تهذيب التهذيب : ٨٣/٣ - ٨٤ .

٢ - تقريب التهذيب : ١٧١/١ .

٣ - تهذيب الكمال : ٣١٨/٦ - ٣٢١ .

٤ - رواه العديني في كتاب الإيمان : ص ١٤٥ - ١٤٩ . الآية : من سورة ﴿ طه ﴾ آية : (٥٢)

فمن تأمل كلام الحسن بن محمد ظهر له الإرجاء الذي يعنيه ، وقد نبّه إلى هذا الذي ذكرته الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - حيث قال :

الإرجاء الذي تكلم به معناه : أنه يُرجي أمر عثمان وعلي إلى الله فيفعل فيهم ما يشاء، ولقد رأيت أخبار الحسن بن محمد في "مسند علي" - رضي الله عنه - ليعقوب بن شيبه ، فأورد في ذلك كتابه في الإرجاء وهو نحو ورقتين فيها أشياء حسنة . (١)

وتبعه علي هذا التنبيه الحافظ بن حجر - رحمه الله تعالى - حيث قال :

المراد بالإرجاء الذي تكلم فيه الحسن بن محمد غير الإرجاء الذي يعنيه أهل السنة المتعلق بالإيمان ، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور ... فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً ، وكان يرى أنه يرجي الأمر فيهما . وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يُعرج عليه فلا يلحقه بذلك عاب والله اعلم . (٢)

ويؤيد ما حكاه الحافظان ما ذكره المزي عن عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب قال : " أول من تكلم في الإرجاء الأول الحسن بن محمد ابن الحنفية ، كنتُ حاضراً يوم تكلم، وكنت في حلقة مع عمي ، وكان في الحلقة جُحْدب وقوم معه تكلموا في علي وعثمان وطلحة والزبير فأكثروا ، والحسن ساكت ، ثم تكلم ، فقال : قد سمعت مقالتيكم ولم أر شيئاً أمثل من أن يُرجأ علي وعثمان وطلحة والزبير ، فلا يُتولوا ، ولا يُتبرأ منهم، ثم قام فقمنا ... وكتب الرسالة التي ثبّت فيها الإرجاء بعد ذلك . (٣)

١ - تاريخ الاسلام بواسطة تعليق الدكتور بشار على تهذيب الكمال : ٣٢٣/٦ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٢٧٦/٢ .

٣ - تهذيب الكمال : ٣٢١/٦ . وقد أطلق بعضهم ولم يفصل في الإرجاء الذي قال به الحسن بن محمد كما ترى ذلك في الإيمان لشيخ الاسلام : ص ٣٤٠ وغيره . ويستفاد من هذا الإطلاق أنه عنى الإرجاء المتعلق بالإيمان كما هو المشهور عند إطلاق هذا اللفظ فليتنبه لهذا .

- وأما إطلاق " الإرجاء " على من يقول : الإيمان قول بلا عمل ، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، إلى غير ذلك من المقالات المشهورة لأهل الإرجاء .

فقد قال إسحاق الكوسج : قلت لأحمد ، فسّر لي المرجئة ؟ قال : الذي يقول : الإيمان قول .^(١)
وقال الإمام أحمد :

ولأصحاب البدع ألقاب وأسماء ، لا تشبه أسماء الصالحين ، ولا العلماء ، من أمة محمد - ﷺ - ، فمن أسمائهم " المرجئة " وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن الإيمان قول ، والأعمال شرائع ، وأن الإيمان مجرد ، وأن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم ، وأن إيمان الملائكة ، والأنبياء ، واحد ، وأن الإيمان لا يزيد ، ولا ينقص ... هذا كله قول المرجئة وهو أخبث الأقاويل .^(٢)

وقد تكلم الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - عن الإرجاء في معرض حديثه عن أسباب الطعن في الرواة ، والتي منها الطعن بسبب الاعتقاد ، ومما قاله :
ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار ، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك .^(٣)

وإذا أطلق هذا اللفظ فإنه في الغالب يدل على أن من قيل فيه يذهب هذه المذاهب ، ويقول بهذه المقالات وقد أشار إلى هذا الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - حيث قال :
غير أن الأغلب من استعمالات أهل المعرفة بمذاهب المختلفين في الديانات ، في دهرنا هذا ، هذا الاسم فيمن كان قوله : الإيمان قول بلا عمل ، وفيمن كان من مذهبه : أن الشرائع ليست من الإيمان ، وأن الإيمان إنما هو التصديق بالقول دون العمل .^(٤) ويدل لهذا أيضاً ما ورد عن ابن عيينة أنه قال :
فأما المرجئة اليوم : فهم قوم يقولون : الإيمان قول بلا عمل ، فلا تجالسوهم ولا تؤاكلوهم ، ولا تشاربوهم ، ولا تصلوا معهم ، ولا تصلوا عليهم .^(٥)

١ - طبقات الحنابلة : ١١٤/١ ، وعنه المسائل والرسائل : ٣٦٩/٢ .

٢ - طبقات الحنابلة : ٣١-٣٢ ، وعنه المسائل والرسائل : ٣٧١/٢ .

٣ - هدي الساري : ٤٨٣ .

٤ - تهذيب الآثار : ١٨٢/٢ .

٥ - تهذيب الآثار : ١٨١/٢ .

قال الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - وإنما غلو الإرجاء من قال : لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض نسأل الله العافية . السير : ٢٣٣/٥ .
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان ، يكون الأعمال منه ، ويذمون المرجئة ، والمرجئة عندهم الذين لا يوجبون الفرائض ولا إحتساب المحارم ، بل يكفون بالإيمان . الفتاوى : ٤١/١٣ .

ومن الرواة الذين اتهموا بالإرجاء على هذا المعنى مِسْعَر بن كِدَام بن ظُهَيْر الهَلَالِي، وهو من رجال السُّنَّة، ثقة ثبت فاضل، كما قال الحافظ ابن حجر . (١)

قال محمد بن عمار بن الحارث الرازي سمعت أبا نَعِيم يقول : سمعت الثوري يقول : الإيمان يزيد وينقص ، قلت ما تقول أنت يا أبا نَعِيم ؟ فنظر إلي نظراً منكراً ، ثم قال : أقول بقول سفيان ، ولقد مات مِسْعَر بن كِدَام وكان من خيارهم وسفيان وشريك شاهدان فما حضرا جنازته . (٢)

قال الحافظ ابن حجر : يعني من أجل الإرجاء . (٣)
وقال ابن سعد : وكان - يعني مِسْعَر بن كِدَام - مرجئاً فمات فلم يشهده سفيان الثوري والحسن بن صالح بن حي . (٤)

١ - تقريب التهذيب : ٢٤٣/٢ .

٢ - تهذيب الكمال : ٤٦٨/٢٧ .

٣ - تهذيب التهذيب : ١٠٤/١٠ .

٤ - الطبقات : ٣٤٤/٦ ، وانظر السير : ١٦٥/٧ .

ومن الرواة الذين حُكي عنهم القول بالإرجاء: إبراهيم بن طهمان . فقد قال أبو حاتم : ثقة مرجي . وقال أحمد : كان مرجئاً شديداً على الجهمية .^(١) ولقد ذكر الحفاظ ابن حجر أنه رجَّع عنه حيث قال : الحقُّ فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عن ثقة ، ولم يثبت غلوه في الإرجاء ، ولا كان داعية إليه ، بل ذكر الحاكم أنه رجَّع عنه والله أعلم .^(٢)

ولقد أشار الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - إلى أن الإرجاء على هذا المعنى مذهب لعدد من العلماء فقال : أما مسعر بن كدام فحجة إمام ، ولا عبرة بقول السليماني : كان من المرجئة : مسعر ، وحماد بن أبي سليمان ، والنعمان ، وعمرو بن مرة ، وعبد العزيز بن أبي رواد ، وأبو معاوية ، وعمر بن ذر ... وسرد جماعة . قلت : الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء ، لا ينبغي التحامل على قائله .^(٣)

١ - تذكرة الحفاظ : ١/٢١٣ .

٢ - تهذيب التهذيب : ١١٣/١ - ١١٤ . وقد وجدت في تاريخ الخطيب : ١٠٨/٦ تفسيراً للإرجاء الذي ذهب إليه إبراهيم هذا . فقد روى الخطيب بسنده إلى أبي الصلت قال سمعت سفيان بن عيينه يقول : ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبد الله بن واقد الحروري . قلت له : فإبراهيم بن طهمان ؟ قال : كان ذاك مرجئاً . قال أبو الصلت : لم يكن إرجائهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان . بل كان إرجائهم أنهم كانوا يرجون لأهل الكيثر الغفران رداً على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب ، فكانوا يرجون ولا يكفرون بالذنوب ونحن كذلك - سمعت وكيع بن الجراح يقول : سمعت سفيان الثوري في آخر أمره يقول : نحن نرجو لجميع أهل الذنوب والكيثر الذين يدينون ديننا ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل ، هكذا قال أبو الصلت والله أعلم .

٣ - ميزان الاعتدال : ٩٩/٤ . ولعل مراد الذهبي هنا بقوله : لا ينبغي التحامل على قائله : أي لا ينبغي جرحه بما يوهن روايته بسبب الإرجاء الذي حكي عنه . لذلك نجد الإمام الذهبي يقول في الموقظة : فإن كان كلامهم فيه من جهة معتقدة فهو على مراتب : فمنهم : من بدعته غليظة ، ومنهم : من بدعته دون ذلك . ومنهم : الداعي إلى بدعته . ومنهم الكاف ، وما بين ذلك . فمتى جمع الغلط والدعوة تجنب الأخذ عنه . ومتى جمع الخفة والكف أخذ عنه وقبله . فالغلط : كغلاة الخوارج ، والجهمية ، والرافضة ، والخفة : كالشيعة ، والإرجاء . وأما من أستحل الكذب نصراً لرأيه كالخطايه فبأول رد حديثه ، الموقظة : ٨٥ . ويقول في الميزان : ١٤١/٣ . ثم ما كل أحد فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ . ونجد الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يقرر أن الإرجاء المنسوب إلى الحنفية النزاع فيه مع من لم يقل به إنما هو لفظي . فيقول : إنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان ويقولون : الإيمان إقرار باللسان ويقين في القلب والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله . السير : ٢٣٣/٥ . ولما ترجم لحماد بن أبي سليمان في السير : قال معلقاً على قول معمر : قلت لحما : كنت رأساً ، وكنت إماماً في أصحابك ، فخالفتهم فصرت تابعاً قال : إن أن أكون تابعاً في الحق خير من أن أكون رأساً في الباطل . قال : قلت : يشير معمر إلى أنه تحول مرجئاً إرجاء الفقهاء ... والنزاع على هذا لفظي شاء الله ، وإنما غلب الإرجاء من قال : لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض نسأل الله العافية . ٢٣٣/٥ . ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : وحدثت المرجئة ، وكان أكثرهم من أهل الكوفة ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثلة فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة ، فقالوا : إن الأعمال ليست من الإيمان وكانت هذه البدعة أخف البدع ، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم ، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول ، مثل حماد بن أبي سليمان ، وأبي حنيفة وغيرهما ، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكيثر بالنار ، ثم يخرجهم بالشفاعة ، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك ، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه . وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب . فكان في الأعمال ، هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك ، عامته نزاع لفظي وفي الجملة الذين رموا بالإرجاء من الأكابر ، مثل طلق بن حبيب ، وإبراهيم التيمي ونحوهما كان إرجائهم من هذا النوع .

مجموع الفتاوى : ١٣/٣٨ - ٤٠ .

وانظر تهذيب التهذيب : ١٥٠/١ ، ٢٨/٥ .

" شَيْطَان "

من الألفاظ التي استعملها الأئمة، وأطلقوها على الرجال، قولهم : شَيْطَان، وبعد النظر في إطلاقاتهم لهذه اللفظة، وجدت أنهم يستعملونها لمعنيين :

أحدهما : ذَمٌّ من قِيلَتْ فيه هذه اللفظة، وجرحه بها .
والثاني : إطلاقها على الرجل على سبيل المدح لمن قِيلَتْ فيه .

- فأما إطلاقها على الرجل على سبيل الجرح والقَدْح، فوارد في كلامهم، ومن ذلك ما حكاه أبو بكر بن أبي شيبة قال :
كنا عند ابن عُيينة فسأله منصور بن عمار عن القرآن . فزبره وأشار إليه بِعُكَّازِهِ ، فقيل : يا أبا محمد ، إنه عابد . فقال : ما أراه إلا شيطانا .^(١)

ومنصور هذا هو صاحب المواعظ المشهور ، قال عنه أبو حاتم : ليس بالقوي صاحب مواعظ .^(٢)
قال الذهبي : وساق له ابن عدي أحاديث تدل على أنه وَاهٍ في الحديث .^(٣)

ومن ذلك أن يحيى بن معين قال في محمد بن مُيسَّر أبو سعد : وكان مكفوفاً وكان جهمياً ، وليس هو بشيء ، كان شيطانا من الشَّيَاطِين .^(٤) ومحمد بن مُيسَّر قال فيه النسائي : متروك . وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال أحمد : صدوق مُرجي ، وقال البخاري : فيه اضطراب .^(٥)

ومما نقل قولهم : تبدى الشيطان على صورته ، فقد قال معمر بن المَفاخر^(٦)، في إبراهيم بن الفضل الأصبهاني الحافظ : رأيت في السوق ، وقد روى مناكير بأسانيد الصحاح ، وكنت أتأمله تأملاً مفرطاً أظن أن الشيطان تبدى على صورته .^(٧)

١ - السير : ٩٤/٩ ، ميزان الاعتدال : ١٨٧/٤

٢ - الجرح والتعديل : ١٧٦/٨

٣ - ميزان الاعتدال : ١٨٨/٣

٤ - التاريخ : ٥٤١/٢ ، تاريخ بغداد : ٢٨٢/٣ ، الميزان : ٥٢/٤ ، شفاء العليل : ٣٥٦

٥ - ميزان الاعتدال : ٥٢/٤

٦ - كذا في الميزان : ٥٢/١ ، واللسان : ٨٦/١ ، والصواب : معمر بن المفاخر ، كما في سير أعلام النبلاء : ٦٣٠ / ١٩

٧ - ميزان الاعتدال : ٥٢/١

وإبراهيم هذا قال فيه ابن طاهر : كذاب . وقال ابن السمعاني : رَحَل وطَوَّف ، ولحقه الإدِّبَار ، فكان يقف في سوق أصبهان ، ويروي من حفظه ياسناده ، وسمعت أنه يضع في الحال .^(١)

والظاهر للنَّظَر أن هذه اللَّفْظَةَ، الأَصْل فيها الجرح، يدل على ذلك ما تقدم من كلامهم فيمن ذكر، لذا يقول الزجاج :

الشيء إذا اسْتَقْبَحَ شُبَّهَ بالشیاطین فيقال : كأنه وجه شیطان، وكأنه رأس شیطان .^(٢)
ويقول أبو عبيدة : الشيطان اسم لكل عارم من الجن والإنس والحيوانات^(٣) وقال جرير :
أيام يدْعُونَنِي الشیطان من غَزَلِي وَكُنَّ يهويني إذ كنت شیطاناً^(٤)
ومن المشهور قول ابن المبارك في جَهَنَّم بن صفوان :
عجبت لشیطانٍ أتى الناس داعياً إلى النار وانشق اسمه من جهنم^(٥)

الرجل

١ - ميزان الاعتدال : ٥١/١

٢ - لسان العرب : ٢٣٨/٣ ، وقد قال الفراء في قول الرجل إذا استقبحه : يارجه الشيطان : فيه ثلاثة أقوال : أحدهن : أن الشيطان وإن كان لم يعاين فيقع التشبيه به بالمعاينة فإن صورته في القلوب في نهاية الوحشة والسماجة . فأوقع الرجل التشبيه على ما يتصور في نفسه ويحيط به علمه . والقول الثاني : أن العرب تسمي ضرباً من الحيات ذا عرف ، من اسج مايكون منها : رؤوس الشياطين ، ويسمون الواحدة شيطانه ، والواحد شيطاناً ... والقول الثالث : أن العرب تسمي ضرباً من النبات وحش الرؤوس : رؤوس الشياطين . فأوقع التشبيه بهذا لسماجته ووحشته . انظر : معاني

القرآن : ٣٨٧/٢ ، الزاهر في معاني كلمات الناس : ١٧٠/١

٣ - المفردات : ٤٥٤

٤ - لسان العرب : ٢٣٨/١٣ ، وانظر : ديوان جرير : ١٦٥

٥ - سير أعلام النبلاء : ٤١١/٨

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي، على سبيل المدح، والتعجب من شأنه، وجودة حفظه وحديثه، فقد ساق الخطيب يأسناده إلى محمود بن غيلان، ناشباه، ناشعبه، وذكر عنده "أوس بن ضَمَعَج" فقال: والله ما أراه كان إلا شيطاناً - يعني لجودة حديثه. (١)

وأوس هذا من رجال مسلم والأربعة قال فيه العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن سعد: أدرك الجاهلية وكان ثقة معروفاً قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات. (٢)

وقال ابن مهدي: لما قدم الثوري البصرة قال: يا عبدالرحمن - يعني ابن مهدي - جئني يانسان أذاكره، فأتيته بيحي بن سعيد فذاكره، فلما خرج قال: قلت لك: جئني يانسان، جئتني بشيطان - يعني بهره حفظه كذا قال الذهبي. (٣) وقد كان الثوري يتعجب من حفظ يحي بن سعيد. (٤)

وقريب من هذا في دلالة مثل هذا اللفظ، على نحو ما تقدم، قول يحي بن معين في الأثرم: كأن أحد أبويه جئني. قال الذهبي: كان للأثرم تيقظ عجيب، حتى قال يحي بن معين وغيره: كأن أحد أبويه جني. (٥)

١ - الجامع: ١٠١/٢. تهذيب التهذيب: ٣٣٥/١

٢ - تهذيب التهذيب: ٣٣٥/١

٣ - السير: ١٧٧/٩، تذكرة الحفاظ: ٣٠٠/١. شرح ألفاظ التوثيق: ١٢١

٤ - تهذيب التهذيب: ١٩٣/١١ وهذا الإطلاق على هذا المعنى معروف في لسان العرب، ومن ذلك ما حكاه الرياشي قال: كنا عند الأصمعي فوقف عليه أعرابي، فقال: أنت الأصمعي؟ قال: نعم. قال: أنت عالم أهل الحضر بكلام العرب؟ قال: كذلك يزعمون. قال: مامعني قول الأول:

وما ذاك إلا الديك شارب حمرة نديم الغراب لا يمل الحوانيا

فلما استقل الصبح نادى بصوته إلا ياغراب هل رددت رداثيا

فقال الأصمعي: إن العرب كانت تزعم أن الديك في الزمان الأول كان ذا جناح يطير به في الجو، وأن الغراب كان ذا جناح كجناح الديك لا يضير به. وأنهما تناديا ذات ليلة في حانة يشربان، ففقد شربهما، فقال الغراب للديك: لو أعرتني جناحك لأتيتك بشراب، فأعاره جناحه فطار ولم يرجع. فرغموا أن الديك إنما يصيح عند الفجر استدعاءً لجناحه من الغراب. فضحك الأعرابي وقال: ما أنت إلا شيطان.

مراتب النحويين: ٨٨-٨٩

٥ - تذكرة الحفاظ: ٥٧١/٢، تهذيب التهذيب: ٦٨/١

﴿ الباب الثالث ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى ألفاظ المراتب الحكمية .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى ألفاظ الحديث المقبول .

الفصل الثانى : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى ألفاظ الحديث المردود .

تَهْيِيد :

إن الغاية من دراسة الإسناد من حيث الاتصال ، والانقطاع ، وغير ذلك من الأوصاف المتعلقة بالسند ، ومعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل ، في رواته من تعديل وتجريح وغير ذلك ، هي: معرفة مرتبة هذا الحديث قبولاً ورداً ، فالسباب الأول والثاني عبارة عن خدمة لهذا الباب .

فكل عمل وجهد للمحدثين عبارة عن اجتهاد في تحقيق نسبة الحديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - أو نفيه عنه صلوات الله وسلامه عليه .

ولقد اعتنى المحدثون وعلماء الحديث في تحديد عددٍ من الألفاظ يعبرون بها عن منزلة الحديث، ودرجته في سلم القبول والرد ، حتى أصبحت تلك الألفاظ اصطلاحات شائعة معلومة المدلول .

وقد تناولت في هذا الباب ما تيسر لي من تلك الألفاظ ، المتعلقة بالحكم على الحديث من حيث القبول والرد ، مما رأيت تعدد معناه إلى أكثر من مدلول مقدماً الألفاظ المعبرة عن الحكم على الحديث من حيث القبول ثم الألفاظ الدالة على ردّ الحديث وعدم قبوله على ماسيأتي بيانه .

﴿ الفصل الأول ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الحديث المقبول .
وفيه الألفاظ التالية :

١- متفق عليه .

٢- صحيح .

٣- أصح شيء في الباب .

٤- صحيح الإسناد .

٥- حسن .

٦- جيد .

" متفق عليه "

من الألفاظ التي يُطلقها أئمة الحديث ونُقَّاده " متفق عليه " وبالنظر إلى إطلاقهم هذه اللفظة نجد أنهم استعملوا هذا اللفظ للدلالة على :

- * الحديث الذي رواه البخاري ، ومسلم ، في صحيحهما .
- * الحديث الذي رواه البخاري ، ومسلم ، والإمام أحمد .
- * الحديث المحتج به عند المحدثين، وإن لم يكن في الصحيحين .
- * الرواة المتفق على عدالتهم .

* فأما إطلاقهم لهذا اللفظ " متفق عليه " على الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه ، وكذلك الإمام مسلم ، فهذا الإطلاق هو الشائع المشهور عند علماء الحديث ، ونقاده .

قال المناوي - رحمه الله تعالى - : وإذا قالوا : " متفق عليه " أو على صحته ، فمرادهم اتفاق الشيخين ، لا الأئمة ، لكن يلزم كما قال ابن الصلاح عن اتفاقهم : اتفاق الأئمة لِتَلَقُّيهِمَ لهما بالقبول كما تقرر . (١)

يقول العلامة الشوكاني - رحمه الله تعالى - :

والمشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو : ما اتفق عليه الشيخان ، من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما .. " (٢)

فتبين من هذا أننا إذا وجدنا حديثاً موصوفاً بهذا الرصف، علمنا أن البخاري قد أخرجه في صحيحه ، وكذلك الإمام مسلم . (٣)

١ - البياقوت والدرر : ٢٣٠/١

٢ - نيل الأوطار : ١٢/١ وانظر . النكت : ٣٦٣/١ ، بلوغ المرام : ص ٢

٣ - شرط جماعة من العلماء في عدّ الحديث من المتفق عليه أن يكون صحابيه واحد ، وقد عزا الحافظ ابن حجر هذا القول لجمهور المحدثين وارتضاه حيث قال : جميع ما قدمنا الكلام عليه من المتفق هو : ما اتفقا على تخريجه - يعني البخاري ومسلم - من حديث صحابي واحد .

أما إذا كان المتن الواحد عند أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه عنه الآخر، مع اتفاق لفظ المتن أو معناه . فهل يقال في هذا : إنه من المتفق ؟ فيه نظر على طريقة المحدثين .

والظاهر من تصرفاتهم : أنهم لا يعدونه من المتفق ، إلا أن الجوزقي منهم استعمل ذلك في كتاب المتفق له في عدة أحاديث ، وقد قدمنا ذلك عنه ، وما يتمشى له ذلك إلا على طريقة الفقهاء . النكت : ٣٦٤/١ وانظر : فتح المغيث : ٤٨/١ .

ومن أطلق هذا اللفظ " متفق عليه " على ما رواه البخاري ومسلم مع اختلاف الصحابي الإمام البغوي - رحمه الله تعالى - فقد روى بإسناده حديث ربيعي بن حراش أن حذيفة بن اليمان قال : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خده ثم قال : اللهم باسمك أحيأ وباسمك أموت ، فإذا استيقظ قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور " (البخاري : ٦٣١٤ ، ٧٣٩٤ ، ومسلم : ٦٨٢٥)

ثم قال : هذا حديث متفق على صحته أخرجه محمد بن أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير ، وأخرجه مسلم برواية البراء بن عازب . (شرح السنة : ٩٨٥)

وروى بسنده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أفرح أحدكم بإحلتة إذا ضلت منه ثم وجدها

ثم قال : هذا حديث متفق على صحته ، أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق (شرح السنة : ٨٣/٥ ، وانظر صحيح مسلم : (٦٨٨٧)

* وأما إطلاق هذا اللفظ على الحديث الذى رواه الإمام البخاري ومسلم فى صحيحيهما ، والإمام أحمد . فقد عُرِف ذلك عن الإمام أبي البركات مجد الدين عبدالسلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحراني المعروف بابن تيمية - رحمه الله تعالى -

قال فى مقدمة كتابه " منتقى الأخبار " :
والعلامة لما رواه البخاري ومسلم : أخرجاه ، ولبقيتهم : رواه الخمسة ، ولهم سبعتهم : رواه الجماعة ، ولاحمد مع البخاري ومسلم : متفق عليه ... " (١)
قال الشوكاني - رحمه الله تعالى - :
والمصنف - يعنى المجتهد ابن تيمية - قد جعل المتفق عليه : ما اتفقا عليه وأحمد ولا مشاحة فى الاصطلاح . (٢)

* وأما إطلاق هذه اللفظة " متفق عليه " على الحديث المحتج به عند الأئمة - وإن لم يكن فى الصحيحين - فوارد فى كلام أبي عبد الله الحاكم - رحمه الله تعالى - وبعد تأمل عبارة الحاكم يظهر هذا ، يقول - رحمه الله تعالى " والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام . خمسة متفق عليها ، وخمسة منها مختلف فيها " (٣) ثم شرع فى ذكر الأقسام الخمسة المتفق عليها فقال :

فالقسم الأول من المتفق عليها : اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح . القسم الثانى من الصحيح المتفق عليها : الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل ، رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي ، وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد ، ... ولم يخرج البخاري ومسلم هذا النوع من الحديث فى الصحيح . القسم الثالث من الصحيح المتفق عليها : أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة ، والتابعون ثقات إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد . القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه : هذه الأحاديث الأفراد الغرائب ، التى يروىها الثقات العدول ، تفرد بها ثقة من الثقات ، وليس لها طرق مخرجة فى الكتب . القسم الخامس من الصحيح المتفق عليه : أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم يتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم " (٤)

١ - فالبيغوي - رحمه الله تعالى - ساق هذا الحديث من رواية أبى هريرة - رضي الله عنه - وقال : متفق على صحته كما ترى . والبخاري لم يخرج هذا الحديث من رواية أبى هريرة وإنما هو عنده حديث الحارث بن سويد بنحوه رقم (٦٣٠٨) ، ومن حديث أنس بن مالك مختصراً برقم (٦٣٠٩) .
وليس هذا الإطلاق منهجاً للإمام البيغوي سار عليه فى سائر ما كتب، وإنما ذكر ذلك فى مواضع يسيره ، وقد تابع الجمهور فى تقييد " المتفق عليه " بما تحد صاحبيه وهذا ظاهر لمن نظر فى مؤلفاته الحديثية، انظر المدخل إلى شرح السنة : ٤٠٩/١ - ٤١٣

١ - منتقى الأخبار مع نيل الأوطار : ١٢/١

٢ - نيل الأوطار : ١٢/١

٣ - المدخل إلى الإكليل : ص ٣٣

٤ - المدخل إلى الإكليل : ص ٣٣ - ٤٠

وقد ذكر - رحمه الله تعالى - أمثلة لكل نوع من هذه الأنواع الخمسة في قِسْمه ثم قال بعد سرد هذه الأقسام الخمسة : " فهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة محتج بها ، وإن لم يخرج في الصحيحين منها حديث لما بيناه في كل قسم منها " (١)

فظهر بهذا أنه يعنى بقوله " متفق عليه " أى محتج به كما هو ظاهر من كلامه رحمه الله تعالى .

* وأما إطلاق هذه اللفظة على الرواة المتفق على عدالتهم فذلك اصطلاح عُرف عن الإمام الخليلي - رحمه الله تعالى - وقد أكثر من ذلك في كتابه " الإرشاد " .

فكثيراً ما يقول عن الراوى : " متفق عليه " ويعنى بذلك الاتفاق على عدالته .

ومن لم يَعْلَمْ هذا فقد يَعْتَقِد أنه يُرِيد بذلك : أن البخارى ومسلم قد أخرجا لهذا الرجل ، على معنى ، اتفق البخارى ومسلم على إخراج حديثه ، وليس هذا بِالْأَزْم .

ومن ذلك قوله فى " عباس بن محمد بن حاتم الدُّورى " : متفق عليه . (٢)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - بعد ذكره أقوال النقاد فى عَبَّاس الدُّورى :

وقال الخليلي فى " الإرشاد " : متفق عليه ، يعنى على عدالته ، وإلا فالشيخان لم يُخْرِجْ له واحد منهما . (٣)

وقال أيضا فى " أبى يحيى محمد بن عبد الله بن كُنَّاسَة " ثقة متفق عليه . (٤)

وأبو يحيى هذا لم يخرج له الشيخان ، وإنما روى له النسائي من أصحاب السُّنَنِ الأربعة ، كما أشار إلى ذلك

الحافظ ابن حجر . (٥)

وغير هذا فى استعمالات هذا الإمام - رحمه الله تعالى - (٦)

وعلى كل فقد تقدم القول بأن المعنى الأول من هذه المعاني هو المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء

الحديث حين يُطْلَق على حديث " ما " وما عداه من المعاني فلا نذهب إليه إلا بقريضة تدل عليه .

١- المدخل إلى الإكليل : ص ٤١ . وحول كلمة الحاكم هذه وتقسيماته وما دار حولها من نقاش من العلماء له ، انظر : النكت على ابن الصلاح : ٢٣٨/١

شروط الأئمة الستة : ص ٢٢ شروط الأئمة الخمسة : ص ٣٥ ، مقدمة إكمال المعلم : ص ١١٣ ، سير أعلام النبلاء : ٥٧٤/١٢ تدريب الراوى :

١٢٥/١ ، توضيح الأفكار : ٩٠/١

٢- الإرشاد : ٥٤/١

٣- تهذيب التهذيب : ١١٤/٥

٤- الإرشاد : ٥٨٩/٢

٥- تهذيب التهذيب : ٢٣١/٩

٦- انظر الإرشاد : ١٦٧/١ . وقد قال الزيلعى فى سعيد المقرئ : متفق عليه . نصب الراية ٢٤٠/٣ ، وسعيد هذا من رجال الستة ، ولم يذكره أحد إلا

بخير كما قال ابن عدى . تهذيب الكمال : ٤٦٦/١٠ - ٤٧١ . ولم يظهر لى مراد الزيلعى ولعله يعنى إخراج البخارى ومسلم له ، فقد قال فى محمد بن

إبراهيم التيمى : وقد اتفق عليه البخارى ومسلم . نصب الراية : ١٧٩/١ والله اعلم

" الصحيح "

يُطلق علماء الحديث ونُقاده هذا اللفظ حكماً على أحاديث موصوفة بصفات معينة عندهم .

وبعد النظر في استعمالاتهم لهذا اللفظ وجدت أنهم يُطلقونه على :

- الحديث الذي اتَّصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهى السَّند ، ولا يكون شاذاً ، ولا معللاً .
- الحديث الحسن .

- بعض كُتب السنة التي حوت الصحيح وغيره .

- الحديث الذي تلقاه العلماء بالقبول وإن كان في سنده ما يمنع القول بصحته .

* فأما إطلاق " الصحيح " على : الحديث الذي اتَّصل إسناده .. " ؛ فذلك هو المشهور عندهم بعد

تقسيم الحديث : إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف ، قال ابن الصَّلاح - رحمه الله تعالى - :

أما الحديث الصحيح فهو : الحديث المُسند ، الذي يتَّصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

قال : فهذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث . (١)

* وأما إطلاق " الصحيح " على الحديث الحسن ، فقد عُرِف ذلك عن المتقدمين ، وخاصة حينما كانوا يقسمون الحديث إلى : صحيح ، وضعيف ، فإنهم يجعلون الصحيح على درجات ، والحسن قِسم داخل في الصحيح .

قال الإمام الذهبي - رحمه الله - وهو يتكلَّم عن " محمد بن طلحة بن مُصرِّف الياامي " :

ويجى حديثه من أدنى مراتب الصحيح ، ومن أجود الحسن ، وبهذا يظهر لك أن " الصحيحين " فيهما الصحيح وما هو أصح منه ، وإن شئت قلت : فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه ، والصحيح الذي هو حسن ، وبهذا يظهر لك أن الحسن قِسم داخل في الصحيح ، وأن الحديث النبوي قِسمان ليس إلا : صحيح وهو على مراتب ، وضعيف وهو على مراتب ، والله أعلم . (٢)

ولما وُصف ابن حبان - رحمه الله تعالى - بكونه من المتساهلين في عدم إفراده الحسن عن الصحيح قال الحافظ ابن حجر :

وهما - يعني ابن حبان ، وشيخه ابن خزيمة - مَن لا يُفرد نوع الحسن من الصحيح ، بل كل ما يدخل تحت دائرة القبول عندهم يُسمى صحيحاً . (٣)

١ - مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٠ . وانظر : المقتع : ٤١/١ ، نزعة النظر : ص ٨٢ ، فتح المغيث : ١٤/١ ، منهج النقد : ص ٢٤٢ .

٢ - سير أعلام النبلاء : ٣٣٩/٧ .

٣ - كشف السِّر عن حكم الصلاة بعد الوتر : ص ١٥ .

ولما ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - أنه وقع في بعض طرق حديث أبي مسعود ، عند أهل السنن ، وابن خزيمة ، والحاكم " فكيف نُصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ... " (١) وأن البيهقي قال : إسناده حسن صحيح (٢) ، وتعقبه ابن الترمذاني : بأنه قال في " باب تحريم قتل ماله روح " بعد ذكر حديث فيه ابن إسحاق : الحفّاط يتوقون ما ينفرد به (٣) . قال الحافظ : قلت : وهو اعتراض متجه لأن هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحاق ، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث ، وهو هنا كذلك . وإنما يصحح له من لا يفرّق بين الصحيح والحسن ، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً ، وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه . (٤)

ويقول الإمام السيوطي :

" قيل : وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ؛ فإن غايته أن يُسمى الحسن صحيحاً ، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح ... " (٥)

وذكر الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - أن من علماء الحديث ونقاده من يدرج الحسن في الصحيح بجامع أن كلاً من النوعين محتج به عند أهل العلم ونقاد الحديث فيقول :

منهم من يدرج الحسن في الصحيح ، لاشتراكهما في الاحتجاج ؛ بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة . (٦)

ويذكر العلامة ابن الوزير - رحمه الله تعالى - أن هذا منهج المتقدمين من علماء الحديث فيقول : ولكن مسلم يُسمى الحسن صحيحاً ، والحاكم ، والمتقدمين ، فيحكم بأن كل ما في كتابه صحيح عنده على معنى أنه يجب العمل به ، وعلى معنى أنه ليس فيه ضعيف ، وإن كان فيه ما هو حسن عند من يجعل الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف . (٧)

ويقول : " وإنما لم يجعل - يعني زين الدين العراقي - سنن أبي داود صحاحاً عنده ؛ لأنه لم يعرف هل ذهب مذهب المتقدمين في تسمية الحسن صحاحاً أو لا " (٨) .

١ - رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على النبي - ﷺ - رقم ٩٨١ ، ٢٥٨/١ ، ورواه ابن خزيمة في صحيحة ٣٥١/١ ، رقم ٧١١ . وابن حبان في صحيحة من طريق ابن خزيمة ٢٨٩/٥٠ ، رقم ١٩٥٩ . ورواه الحاكم في المستدرک : ٢٦٨/١ . والبيهقي من طريق الحاكم في الكبرى : ١٤٦/٢ . والدارقطني في سننه : ٣٥٣-٣٥٥ . والطبراني في الكبير : ٢٥١/١٧ . كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبي مسعود . قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يتعقبه الذهبي بشئ .

٢ - السنن الكبرى : ١٤٧/٢

٣ - الجوهر النقي بحاشية السنن : ١٤٦/٢

٤ - فتح الباری : ١٦٧/١١

٥ - تدريب الراوي : ٨٠١/١ . ويقول السخاوي كما في " فتح المغيث " ٤٢/١ : مع أن شيخنا نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية .

٦ - فتح المغيث : ١٣/١ ، وانظر : منهاج السنة النبوية : ٣٤١/٤

٧ - توضيح الأفكار : ٢٠٥/١ / وقد اعترض على كلامه هذا بما تراه في المصدر نفسه .

٨ - توضيح الأفكار : ٢٠٦/١ .

* وأما إطلاق هذا اللفظ على بعض كُتب السُّنة التي حَرَت الصحيح وغيره ، فيقولون مثلاً : صحيح الترمذي ، صحيح النسائي ... وهكذا. ولا يخفى أن في هذه الكتب وأمثالها الصحيح وغيره ، بل وفيها الضعيف على ما هو معلوم . وقد قال ابن الصلاح :

وهذه الكتب - يعني سنن أبي داود ، والترمذي ، وما شابهها - تشتمل على حسن وغير حسن .^(١)

ومن هذه الكتب التي أطلق العلماء الصحة عليها سنن الإمام النسائي - رحمه الله - قال السخاوي - رحمه الله تعالى :- أسند ابن طاهر ، ومن طريقه ابن نقطة ، إلى أبي عبد الله بن مَنْدَةَ قال :

الذين أخرجوا الصحيح ، وميزوا الثابت من المعلول ، وأخطأ من الصواب أربعة : البخاري ومسلم وبعدهما أبو داود والنسائي .

وإلى أبي بكر البرقاني الحافظ قال : ذكرت للدارقطني أبا عبيد بن حَرْبويه فذكر من جلالته وفضله ، وقال : حدث عنه النسائي في الصحيح .^(٢)

وكذا أطلق الصحة على سنن النسائي : ابن السَّكَنِ ، والخطيب البغدادي ، وأبو علي النيسابوري ، وأبو أحمد بن عدي .^(٣)

ومن هذه الكتب أيضاً " سنن أبي داود " فقد أطلق الصحة عليها ابن مَنْدَةَ وابن السَّكَنِ والحاكم^(٤) ومنها أيضاً سنن الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - فقد أطلق الصحة عليها الحاكم والخطيب البغدادي^(٥)

وقال أبو طاهر السلفي - رحمه الله تعالى :-

أما كتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة ، التي اتَّفَقَ أهل الحلِّ والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث النبَّاء على قبولها والحكم بصحة أصولها ، وما ذكر في أبوابها وقصُّوها ، بعد «الموطأ» المتفق على صحته ، وعلو درجة مصنفه ورتبته (٦)

١ - مقدمة ابن الصلاح : ص ٥٥ .

٢ - بغية الراغب المثنى : ص ١١٥ ، وانظر التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسائيد ١٥١/١ - ١٥٢ ، وتاريخ بغداد : ٣٩٧/١١ ، فتح المغيث : ١٠٠/١ ، المنيع : ٨٨/١ ، الفضل المبين : ١٩٦ - ١٩٧ ، السير : ٥٣٧/٤

٣ - انظر : فتح المغيث : ١٠٠/١ .

٤ - انظر فتح المغيث : ١٠٠/١ .

٥ - فتح المغيث : ١٠٠/١ .

٦ - معالم السنن : ٣٥٧/٤ ، ٣٦٢ ، المنيع : ٨٩/١ ، فتح المغيث : ١٠٠/١

ومن هذه الكتب أيضاً مُسند الإمام أحمد .

قال أبو موسى المديني عن مُسند الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - : إنه صحيح (١)*
ومنها أيضاً - مُستدرِك أبي عبد الله الحاكم فقد أطلق هذه اللفظة عليه الحافظ حجر .
حيث قال : وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحها ... (٢).
وقال السيوطي - رحمه الله تعالى - :
ومسند الدارمي ، أطلق عليه جماعة اسم الصحيح . (٣)

* وأما إطلاق " الصحيح " على الحديث الذي تلقاه العلماء بالقبول وإن كان في سنده ما يمنع الحكم بصحته .
فقد قال ابن عبد البر لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحَّح حديث البحر " هو الطهور ماؤه ... " :
وهذا الحديث لا يحتاج أهل الحديث بمثل إسناده ؛ وهو عندي صحيح ؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له
والعمل به ، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء ، وإنما الخلاف في بعض معانيه . (٤)

١ - الباعث الحثيث : ص ٢٩ .

* وقد أشكل هذه الاطلاق من هؤلاء الأئمة على هذه الكتب ، وما شاكلها إذ أن فيها الصحيح وغيره بل فيها الضعيف فكيف يسوغ عليها هذا الاطلاق ؟
ويمكن أن يجاب عن هذا - على تقدير صحة ذلك وثبوته عنهم - بأن هذه الأحكام من هؤلاء الأئمة على هذه الكتب إنما هو إطلاق أغلبي ، بمعنى : أن الغالب
على هذه الكتب الصحة ، وليس المراد أن كل حديث فيها يحكم له بهذا الحكم ، وما فيها من حديث حسن فيسوغ عندهم إطلاق الصحة عليه بجامع
الاحتجاج به وبالصحيح .

قال السندي - رحمه الله تعالى - :

وبالجملة فإطلاق الصحيح على كتاب النسائي الصغير ، وهو المشهور شائع ، وهو مبني على تسميته الحسن صحيحاً أيضاً . حاشية السندي على
النسائي : ٥/١ - ٦ .

ومع هذا فإن بعض أهل العلم يرى أن هذا الإطلاق فيه تساهل ، قال ابن الملقن بعد أن ذكر إطلاق بعض الأئمة الصحة على هذه الكتب وما
شاكلها . وهذا فيه تساهل ، لأن منها ما صرحوا بكونه ضعيفاً ، أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعف . المقنع : ٨٩/١ ، وانظر محاسن الاصطلاح :
ص ١٨٧ . وقال الإمام العراقي .. رحمه الله تعالى - : ومن عليها أطلق الصحيحاء فقد أتى تساهلاً صريحاً . فتح المغني : ٨٧/١ .
وقد يخرج هذا الإطلاق - أعني الصحة - على غير الصحيحين مخرج الاصطلاح عند بعض الأئمة فيعرف هذا ولا يشاح أحد في اصطلاحه ، ولذا نجد القراني
- رحمه الله تعالى - يصطلح مع نفسه على أن الصحاح هي الموطأ للإمام مالك ، وصحيح البخاري ومسلم ، ويطلق على هذه الثلاثة الصحاح طالباً
للاختصار كما تراه في " الذخيرة " ٧/١ .

٢ - فتح الباري : ٢٣٧/٣ .

٣ - النكت البديعات : ٣١ .

٤ - التمهيد : ٢١٨/١٦ ، الاستذكار : / شرح الزرقاني على الموطأ : ٥٣/١ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٦٠ .
والحديث رواه أبو هريرة ، وجابر - وأنس ، وعلى .

عنه فأما حديث أبي هريرة فرواه .

مالك في الموطأ : الطهور للوضوء برقم ٤٠ : ٥٢/١ .

وأحمد في مسنده : ٢٣٧/٢ .

وأبو داود في سننه : كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر ، برقم ٨٣ ، ٢١/١ .

ولما تَكَلَّمَ الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - على هذا الحديث قال :

... ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته ، لِتَلْقَى العلماء له بالقبول ، فَردَّه من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى (١)

وقال الترمذي بعد أن رَوَى حديث ابن عباس - رضي الله عنهم - عن النبي - ﷺ - قال : "من جمع بين الصلاتين من غير عذر ، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر "

قال أبو عيسى : " وحَشَ هذا هو " أبو علي الرِّحَبي " وهو " حُسين بن قيس " وهو ضعيف عند أهل الحديث .ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا عند أهل العلم : أن لا يَجْمَع بين الصلاتين

والترمذي في سننه : أبواب الطهارة باب ما جاء في البحر أنه طهور ، برقم ٦٩ ، ١٠٠/١ .

والنسائي في سننه الكبرى : كتاب الطهارة ، ذكر ماء البحر والوضوء منه ، برقم ٥٨ ، ٧٥/١ .

وابن ماجه في سننه : كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، برقم ٣٨٦ ، ١٣٦/١ .

وابن خزيمة في صحيحه : برقم ١١١ ، ٥٩/١ .

والحاكم في مستدركه : ١٤١/١ .

وابن حبان في صحيحه : كتاب الطهارة ، برقم ١٢٤٣ ، ٤٩/٤ .

والبيهقي في شرح السنه : برقم ٢٨١ ، ٥٥/٢ .

والبخاري في التاريخ : ٤٧٨/٣ .

والشافعي في الأم : ١٦/١ .

وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٣١/١ .

ووما حديث جابر فرواه :

نعمد في مسنده : ٣٧٣/٣ .

وابن ماجه في سننه : كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، برقم ٣٨٨ .

وابن خزيمة في صحيحه : برقم ١١٢ ، ٥٩/١ .

وابن حبان في صحيحه : كتاب الطهارة ، برقم ١٢٤٤ ، ٥١/٤ .

والحاكم في مستدركه : ١٤٣/١ .

والدارقطني في سننه : ٣٤/١ .

والطبراني في معجمه الكبير : برقم ١٧٥٩ ، ١٨٦/٢ .

ووما حديث أنس فرواه عبدالرزاق في مصنفه : برقم ٣٢٠ .

ووما حديث علي فرواه :

الحاكم في مستدركه : ١٤٢/١ .

والدارقطني في سننه : ٣٥/١ .

وقد نقل الحافظ ابن حجر تصحيح هذا الحديث عن ابن خزيمة ، وابن المنذر ، والخطابي ، والطحاوي ، وابن منده ، والحاكم ، وابن حزم ،

وعبد الحق ، وآخرين ، انظر التلخيص الحبير ٢١/١ - ٢٤ .

نصب الراية ٩٩ - ٩٥/١ .

وقال الألباني : صحيح ، إرواء الغليل : ٤٢/١ ، برقم ٩ .

١ - التلخيص الحبير : ٢٢/١ .

إلا في السَّفر أو بعرفة .^(٢)

قال السيوطي : فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم ، وقد صرَّح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد يُعتمد على مثله .^(١)

وبعد معرفة هذه المعاني فإن المعنى الأول هو المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح ، فحيث وردت هذه اللفظة فيراد بها هذا المعنى إلا بقريئة ودليل واضح .

١- سنن الترمذي : ٣٥٦/١ والحديث رواه : الترمذي في سننه أبواب الصلاة ، باب ماجاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر ، برقم ١٨٨ ، ٣٥٦/١ والنظراني في الكبير ، برقم ١١٥٤٠ ، ٢١٦/١١ .
وابن حبان في المجروحين : ٢٤٢/١ - ٢٤٣ .
والحاكم في المستدرک : ٢٧٥/١ .
والبيهقي في الكبرى : ١٦٩/٣ .

قال ابن عبد الهادي : هذا لا يصح ، وحش هو أبو علي الرحي واسمه حسين بن قيس ، وإنما حش لقبه كذبه أحمد وقال مرة وهو متروك الحديث ، وكذلك قال النسائي والدارقطني ، وقال يحيى : ليس بشيء . وقال العقيلي لا أصل له . تنقيح التحقيق : ١١٨٢/٢ .
وقال ابن حجر : أخرجه الترمذي وفيه حش أبو قيس وهو واه جداً ، وحكم ابن الجوزي بوضعه ، ونوزع بما هو تعسف ... فإن سلم عدم وضعه فهو واه جداً . فيض القدير ١١٣/٦ .

" أَصَحُّ * شيء في الباب "

يُرد في كلام علماء الحديث ونقاده قولهم : " أصح شيء في الباب كذا " أو " هذا أصح من ذاك " ونحو هذه العبارات التي تدل على مفاضلة بين حديثين في الصَّحة .

وبعد النظر والتأمل في إطلاقات العلماء لهذه الصيغة " أصح " وَجَدْتُ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هذه الصيغة لِلدَّلَالَةِ على مَعْنَيْنِ .

* أحدهما : صحة الحديث الذي أطلقوا عليه هذا اللفظ .

* والثاني : المفاضلة بين حديثين أو أحاديث ، وإن كانت كلها ضعيفة .

* فَأَمَّا إِطْلَاق هذه الصيغة لِلدَّلَالَةِ على صحة الحديث الذي قال فيه عالم من العلماء أو ناقد من النقاد : هذا أَصَحُّ ما ورد ، أو : هذا أصح شيء في الباب ، ونحو ذلك فهذا هو الذي يدل عليه ظاهر هذه الصيغة من كونها تدل على صحة ذلك الحديث ، وأن ما عداه إما أنه ضعيف لا يصح ، وإما أنه صحيح لكن ليس مثل هذا في الصحة .

قال المباركفوري :

قوله - يعني الترمذي - بعد ذكر الحديثين أو القولين : هذا أصح من ذلك . ظاهر معناه أن الحديثين أو القولين كليهما صحيحان . لكن هذا أقوى وأثبت من ذاك ، لكن الترمذي قد يستعمل " أصح " في قوله : هذا أصح من ذاك في هذا المعنى ، وهو معناه الأصلي - أعني التفضيل - وقد يستعمل هذا اللفظ في معنى الصحيح . فمعنى قوله : هذا أصح من ذاك أي هذا صحيح بالنسبة إلى ذاك فهو غير صحيح . (١)

ولما قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

وكره ابن سيرين أن يقول : فاتتنا الصلاة ، ولكن لَيْقَلْ : لم ندرك ، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم -

أصح . (٢)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

* يرى بعضهم أن هذه الصيغة " أصح " لا تمنع من مساواة الغير في ذلك الوصف، وإن دلت على عدم وجود ما هو أعلى في ذلك الوصف .

يقول الحافظ ابن حجر : وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ، فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري ، لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم ، إذ المنفى إنما هو ما تقتضيه صيغة أفعل من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة بمتاز بتلك الزيادة عليه ، ولم ينف المساواة . نزهة النظر : ص ٨٦

ومثل هذا قول ابن القطاع في " شرح المتنبي " : ذهب من لا يعرف معاني الكلام إلى أن مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " ما أقلت الغبراء ، ولا أطنت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر " مقتضاه أن يكون أبو ذر أصدق العالم أجمع .

قال : وليس المعنى كذلك ، وإنما نفى أن يكون أحداً أعلى مرتبة في الصدق منه ، ولم ينف أن يكون في الناس مثله في الصدق . فتح المغيث : ٣٠/١

١ - مقدمة تحفة الأحوذى : ص ٣٩٩ - ٤٠٠ ، وانظر الشروح والتعليقات : ٢٢٤/١

٢ - صحيح البخاري : كتاب الأذان ، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ، برقم ، ٦٣٥

وقوله : " أصح " معناه: صحيح أي: بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فإنه غير صحيح لثبوت النص بخلافه . (١)
وقال العيني - رحمه الله تعالى - :

ليس المراد منه أفعال التفضيل ، لأنه إذا أريد به التفضيل يلزم أن يكون قول ابن سيرين صحيحاً ، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - أصح منه ، وليس كذلك ، وإنما المراد بالأصح الصحيح ، لأنه قد يُذكر أفعال ويراد به التوضيح لا التفضيل . (٢)

وقد روى البيهقي حديثاً من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده ... ثم قال : قال أبو عيسى :

سألت محمداً - يعنى البخاري - عن هذا الحديث فقال : ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا وبه أقول .
قال : وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب ، هو صحيح أيضاً . (٣)

قال ابن الترمذي معلقاً على هذا :

" وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف " قال الشافعي فيه : ركن من أركان الكذب ، وقال أبو داود : كذاب ، وقال ابن حبان : يروى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها ولا الرواية عنه، إلا على وجه التعجب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ... فكيف يُقال في حديث هذا في سننه : ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا . فإن قيل : لا يلزم من هذا الكلام صحة الحديث بل المراد أنه أصح شيء في هذا الباب ، وكثيراً ما يُريدون بهذا الكلام هذا المعنى ، قلت : قوله : وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي صحيح ، يدل على أنه أراد الصحة وكذا فهم عبد الحق فقال في " أحكامه " عقيب حديث " كثير " : صحَّ البخاري هذا الحديث . هذا إن كان قوله : وحديث عبد الله بن عبد الرحمن من تيممة كلام البخاري ، فإن كان من كلام الترمذي فلا دلالة فيه على أن البخاري أراد به الصحة .. (٤)

ولعل من هذا أيضاً ما حكاه أبو عيسى الترمذي - رحمه الله تعالى - بعد أن روى في سننه حديث أم هانئ - رضي الله عنها - أنها حدثت " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل بيتها يوم فتح مكة فاعْتَسل فسَبَّح ثمان ركعات ... " (٥)

١ - فتح الباري ١٣٧/٢ وانظر مقدمة تحفة الأحوذى : ص ٤٠٠

٢ - عمدة القاري : ١٥٠/٥ ، وانظر : المحوالات : ٤٦١٣ ، معجم السنن : ١٤٠ ، فتح الباري : ١٨ / ٤٤٦ ، ٦١٤ .

٣ - السنن الكبرى : ٢٨٦/٣ وانظر علل الترمذي الكبير : ص ٩٣

٤ - الجواهر النقي بذيال السنن الكبرى : ٢٨٦/٣ - وانظر : ٤/٤٠٠

٥ - سنن الترمذي : أبواب الصلاة . ما جاء في صلاة الضحى برقم ٤٧٤ ٣٣٨/٢ والحديث رواه :

البخاري في صحيحه : كتاب التهجد ، باب صلاة الضحى في السفر برقم ١١٧٦

ومسلم في صحيحه : كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب صلاة الضحى برقم (١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧)

وأبو داود في سننه : كتاب الصلاة ، باب صلاة الضحى برقم (١٢٩١)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وكان أحمد رأى أصح شيء في هذا الباب حديث أم هانئ^(١) .
وحديث أم هانئ هذا مخرج في الصحيحين ، فهو صحيح بلا ريب ، ولذا قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله
تعالى - بعد أن ذكر عبارة الأمام أحمد : وهو كما قال - (٢)

وعلى حديث : " الدين ولو درهم ، والعائلة ولو بنت ، والسؤال ولو كيف الطريق "

قال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

لا استحضره في المرفوع ، ومعناه صحيح . وللدلّمي مما عزاه للطبراني من جهة خُليد عن أبي الجبّر - بالجيم
والحاء - رفعه : من كانت عنده ابنة فقد فُدح* ، والذي رأيته في "المعجم الكبير" للطبراني في الثلاث لا في الواحدة**
، والمقدّوح : المُثقل بالدين ... ولأحمد في مسنده ، وكذا ابن مَنيع وغيره ، عن ابن عباس مرفوعاً : " من وُلدت
له أنثى فلم يؤذها ولم يهنها ولم يؤثر عليها الذكور ، أدخله الله بها الجنة " (٣)

والأحاديث بنحوه شهيرة ، وأصحها ما اتفق عليه الشيخان ، من حديث عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن
عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة مرفوعاً : " من ابتلى بشيء من هذه البنات فأحسن إليهن كنَّ له سِتْراً من
النَّار " (٤) وفي أوله قِصّة . (٥)

ومما ورد أيضاً في هذا المعنى مما يتعلق بالرجال وأحوالهم واستعملت فيه هذه الصيغة على هذا المعنى ما
حكاه ابن أبي حاتم قال :

سألت أبا زُرعة عن شُعيب وابن أبي الزناد، فقال : شُعيب أشبه حديثاً وأصح من أبي الزناد . (٦)
وقال الآجُري : عن أبي داود : كان - أي شُعيب - أصح حديثاً عن الزهري بعد الزبيري (٧)

وابن ماجة في سننه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في صلاة الضحى برقم (١٣٧٩) وانظر الحديث رقم (٦١٤)

^١ - سنن الترمذی : ٣٣٨/٢ وانظر فتح الباري : ٦٤/٣ * انظر : المرويات : ٢٩٥/٢ ، الترمذی : ١٧٥/٢ ، تزييد شريعة : ٢٠١/٢

^٢ - فتح الباري : ٦٤/٣ * * المعجم الكبير : ١٧/٢٩٩ ، رقم ٨٢٦ ، ٣٨٥/٢٢ ، رقم ٩٥٩

^٣ - رواه أحمد في مسنده : ٢٢٣/١

وأبو داود في سننه : " كتاب الأدب " " باب في فضل من عال بيتاً " رقم ٥١٤٦ ، ٣٣٧/٤

وأحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العالية : رقم ٢٥٢٥ ، ٣٨١/٢

قال الشيخ أحمد شاکر : إسناده حسن أبو مالك الأشجعي : هو سعد بن طارق بن أشيم ، وهو ثقة ، قال ابن عبد البر : لا أعلم أنهم يختلفون في أنه ثقة

عالم . وابن حدير تابعي بصرى مستور لا يعرف اسمه . شرح مسند الإمام أحمد : رقم ١٩٥٧ ، ٢٩٤/٣

وقال الألباني : ضعيف . ضعيف سنن أبي داود : ص ٥٠٩ ، مشكاة المصابيح : ١٣٨٩/٣

^٤ - رواه البخاري : كتاب الأدب ، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانفته ، رقم ٥٩٩٥

وفي كتاب الزكاه باب اتقوا النار ولو بشق تمرة ، رقم ١٤١٨

ومسلم في صحيحه كتاب البر والصلة ، باب فضل الإحسان إلى البنات ، رقم ٦٦٣٦

والترمذی في سننه : كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات ، رقم ١٩١٥ ، ٢٨٢/٤

^٥ - المقاصد الحسنة : ص ٣٥٤

^٦ - تهذيب التهذيب : ٣٠٨/٤ ، التنكيل : ص ٩٢٨

^٧ - تهذيب التهذيب : ٣٠٨/٤

وقال أيضاً :

ثقة عابد ، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري . (١)

وأما عبدالرحمن بن عبد الله بن ذكوان فقد اختلف فيه فوثقه بعضهم ، وقال بعضهم : حجة في روايته عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة ، وضعف في حديثه ببغداد . (٢)

قال الحافظ ابن حجر :

صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد . (٣)

وقال الذهبي :

قد مشاه جماعة وعدلوه ، وكان من الحفاظ الكثيرين ، ولا سيما عن أبيه ، وهشام بن عروة، حتى قال يحيى ابن معين : هو أثبت الناس في هشام . وذكر محمد بن سعد أنه كان مفتياً . وقد روى أرباب السنن الأربعة له ، وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية، وقد صحح له الترمذي حديث نيار بن مكرم في مراهنة الصديق المشركين على غلبة الروم فارس . (٤)

فظهر بهذا صحة حديث شعيب ، لا تفضيله على عبدالرحمن فحسب .

ومن ذلك أيضاً قول يحيى بن سعيد القطان : ما في القوم أصح حديثاً من مالك (٥)

وقد سئل يحيى بن معين عن عفان وبهز، أيهما كان أوثق ؟ فقال : كلاهما ثقتان ، فقليل له : إن ابن المديني

يزعم أن عفان أصح الرجلين !

فقال :

كانا جميعاً ثقتين صدوقين . (٦)

فتأمل في قول القطان وقول ابن المديني يهديك ذلك إلى ما تقدم تقريره ، من دلالة هذه اللفظة " أصح " على معنى تصحيح حديث الرجل ، وإن كان من قيل فيه " أصح " فهو أرفع في الصحة ممن عداه ، أو ممن قرن معه ، ولا يفهم أن حديث غيره ليس بصحيح .

* وأما إطلاق هذه اللفظة على حديث، أو عدد من الأحاديث على سبيل المفاضلة بين تلك الأحاديث، وإن كانت كلها ضعيفة فذلك وارد في صنيعهم .

١ - تقريب التهذيب : ٣٥٢/١

٢ - انظر : تهذيب التهذيب : ١٥٥/٦ ، التكميل : ص ٧٨٦

٣ - تقريب التهذيب : ٤٧٩/١

٤ - ميزان الاعتدال : ٥٧٦/٢ وانظر سنن الترمذي : ٣٢١/٥

٥ - جامع الأصول : ١٠٦/١

٦ - تاريخ بغداد : ٢٧٤/١٢ ، تهذيب الكمال : ١٦٩/٢٠

قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - :

لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، فإنهم يقولون : هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً ، ومُرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً . (١)

وقال الإمام الزيلعي - رحمه الله تعالى - : قوله " أصح ما في هذا الباب " لا يقتضي صحته بل معناه : أنه أقل ضعفاً من غيره . (٢)

وحكي عن الإمام ابن القطان أنه قال في توجيه هذه العبارة : هذا ليس بصريح في التصحيح ، وإنما يعني بذلك أنه أشبه ما في الباب وأقل ضعفاً . (٣)

وقال المباركفوري :

وقد يستعمله - يعني الإمام الترمذي - في معنى أرجح ، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفين ، لكن هذا أرجح وأقل ضعفاً من ذاك (٤) وقال أيضاً :

قوله - يعني الترمذي - : " هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن " ليس معناه أن كل ما ورد في هذا الباب فهو صحيح ، وهذا الحديث أصح من الكل ، بل معناه أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب ، سواء كان كل ما ورد فيه صحيحاً أو ضعيفاً ، فإن كان كل ما ورد في الباب صحيحاً فهذا الحديث أرجح في الصحة من الكل ، وإن كان كله ضعيفاً فهذا الحديث أرجح من الكل أي أقل ضعفاً من الكل . (٥) ومن ذلك أن الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - قال :

حدثنا علي بن حُجر ، أخبرنا شريك عن المقْدَام بن شُرَيْح عن أبيه عن عائشة قالت : " من حدثكم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يبول قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً " قال أبو عيسى :

حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح " (٦)

^١ - الأذكار : ص ١٥٨ قال ذلك وهو يتكلم عن حديث صلاة التسيح معلقاً به على قول الإمام الدارقطني . " أصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسيح " قال : وقد ذكرت هذا الكلام مسنداً في كتاب " طبقات الفقهاء " في ترجمة أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني . ، قواعد التحديث : ص ٨٢ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٩١

^٢ - نصب الراية : ٤٨٢/٢

^٣ - نصب الراية : ٢١٧/٢ ، وانظر تحقيق الغاية : ص ٤٢

^٤ - مقدمة تحفة الأحوذى : ص ٤٠٠

^٥ - مقدمة تحفة الأحوذى : ص ٤٠١

^٦ - سنن الترمذي : أبواب الطهارة ، ما جاء في النهي عن البول قائماً ، برقم ١٢ ، ١٧/١ والحديث رواه :

النسائي في سننه : كتاب الطهارة ، البول في البيت جالسا ، ٢٦/١

وابن ماجه في سننه : كتاب الطهارة وستنها ، باب في البول قاعداً ، برقم ٣٠٧ ، ١١٢/١

قال العراقي - رحمه الله تعالى - :

" هذا الحديث فيه لين لأن فيه شريكاً القاضى، وهو مُتَكَلِّمٌ فيه بسوء الحفظ وقول الترمذي : إنه أصح شيء في الباب لا يدل على صحته ، ولذلك قال ابن القطان: إنه لا يقال فيه صحيح ... " (١)

فالذى يظهر أن مراد الترمذي بهذا أن حديث عائشة أقل ضعفاً وأرجح ما ورد في هذا الباب ، خاصة وأن الترمذي - رحمه الله تعالى - قد تَكَلَّمَ على حديث عمر وبريدة بما يفيد الضعف . (٢)

ويقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

ولم يثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فى النهي عنه شيء كما يَنْتَه فى أوائل شرح الترمذي والله أعلم . (٣)

ومن ذلك أيضاً أن الترمذي قال :

حدثنا قُتيبة ، حدثنا يعلَى بن شبيب ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : ثم قال :

حدثنا أبو كريب ، حدثنا عبد الله بن إدريس ، عن هشام بن عروة عن أبيه نحو هذا الحديث بمعناه ولم يذكر فيه عن عائشة .

قال أبو عيسى : وهذا أصح من حديث يعلَى بن شبيب . (٤)

ويعلَى بن شبيب لَيْنٌ الحديث (٥) أما عبد الله بن إدريس فهو ثقة (٦) لكن حديثه مرسلٌ والمرسل ضعيف عند المحدثين .

كلهم من طريق شريك عن المقدم بن شريح .

وقد ضُعف هذا الحديث بسبب شريك بن عبد الله النخعي ، قال الحافظ ابن حجر : صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة . تقريب

التهذيب ٣٥١/١

وقد لينه العراقي والسيوطى . انظر حاشية السندى على النسائى : ٢٦/١

قال الألبانى :

ولكنه - يعنى شريك - لم يتفرد به بل تابعه سفيان الثورى عن المقدم بن شريح به .

أخرجه أبو عوانه فى صحيحه : (١٩٨/١) والحاكم (١٨١/١) والبيهقى (١٠١/١) .. من طرق عن سفيان به .. فتبين مما سبق أن الحديث صحيح بهذه المتابعة ، وقد خفيت على الترمذى فلم يصحح الحديث ، وليس ذلك غريباً ، ولكن الغريب أن يخفى ذلك على غير واحد من الحفاظ المتأخرين ، أمثال العراقي والسيوطى وغيرهما ، فأعلا الحديث بشريك وردا على الحاكم تصحيحه إياه متوهمين أنه عنده من طريقه ، وليس كذلك كما عرفت . سلسلة

الأحاديث الصحيحة : ٣٤٥/١

١ - حاشية السندى على النسائى : ٢٦/١

٢ - سنن الترمذى : ١٧/١ - ١٨

٣ - فتح البارى : ٣٩٥/١

٤ - سنن الترمذى : ٤٩٧/٣

٥ - تقريب التهذيب : ٣٧٨/٢

٦ - تقريب التهذيب : ٤٠١/١

فانظر مع هذا إلى قول الإمام الترمذى الآنف الذكر . فكأنَّ مراده أن راوي المرسَل أحفظ وأتقن والله أعلم. (١)
ومن ذلك أيضاً أن الإمام أبا داود - رحمه الله تعالى - روى حديث رُكَّانة " فى تطليق امرأته من طريق عبد الله
ابن على بن يزيد بن رُكَّانة عن أبيه عن جده " (٢) ثم قال :
" وهذا أصح من حديث ابن جريج (٣) أن رُكَّانة طلق امرأته ثلاثاً ، لأنهم أهل بيته ، وهم أعلم به ، وحديث
ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس "
قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - :
إنَّ أبا داود لم يحكم بصحته ، وإنما قال بعد روايته : " هذا أصح من حديث ابن جريج ... "

١ - انظر الموازنة : ص ١٦٣

٢ - سنن أبي داود : كتاب الطلاق ، باب فى البتة ، رقم ٢٢٠٨ ، ٢٦٣/٢

ورواه الترمذى : كتاب الطلاق ، باب ما جاء فى الرجل يطلق امرأته البتة ، رقم ١١٧٧ ، ٤٨٠/٣

وابن ماجه : كتاب الطلاق ، باب طلاق البتة ، رقم ٢٠٥١ ، ٦٦١/١

والبيهقى فى سننه : ٣٤٢/٧

والدارقطنى فى سننه : كتاب الطلاق ، رقم ٩١ ، ٣٤/٤

كلهم من طريق عبد الله بن على بن يزيد بن رُكَّانة عن أبيه عن جده .

قال أبو عيسى الترمذى : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : فيه اضطراب . السنن : ٣٨٠/٣ وضعفه البخارى كما حكاه المنذرى : مختصر سنن أبى

داود : ١٣٤/٣ ، وقال الإمام أحمد : طريقه ضعيفه : مختصر سنن أبى داود : ١٣٤/٣ ، وضعفه ابن عبد البر فى التمهيد ، كما فى التلخيص الجبير : ٢٤٠/٣ .

وقال الألبانى : ضعيف . انظر إرواء الغليل : ١٣٩/٧ وانظر مجموع الفتاوى : ١٣/٣٣ - ١٥

٣ - رواه أبو داود فى سننه : كتاب الطلاق ، باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاثة ، رقم ٢١٩٦ ، ٢٥٩/٢

والبيهقى فى السنن الكبرى : ٣٣٩/٧

كلهم من طريق ابن جريج أخبرنى بعض بنى أبى رافع مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن عكرمة عن ابن عباس وابن جريج هذا هو :

عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج حافظ ثقة إلا أنه مشهور بالتدليس ، وقد اختلف العلماء فى تعيين هذا البعض . فقال ابن القيم فى زاد المعاد : ٢٥٥/٥ : إن

كان عبيداً لله فهو ثقة معروف وإن كان غيره من أخوته فمجهول العدالة لا تقوم به حجة . وقال الحافظ فى الإصابة : ٤٢٥/٢ : لا أعرف من هو . وفى

التهذيب : ٤٠٠/١ " يُحتمل أن يكون الفضل بن عبيد الله بن أبى رافع " . والصواب والله أعلم أن شيخه هو " محمد بن عبيد الله بن أبى رافع " فقد صرح

باسمه فى رواية عند الحاكم فى المستدرک ٤٩١/٢ ، ومحمد هذا واهى الحديث كما تراه فى تلخيص المستدرک . وفى الميزان ٦٣٥/٣ والكاشف ١٩٧/٢

ضعفوه ، وقال البخارى : منكر الحديث وعن ابن معين : ليس حديثه بشيء وقال أبو حاتم منكر الحديث جداً ذاهب . ميزان الاعتدال : ٦٣٥/٣

قال الألبانى : وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً لجهالة البعض من بنى رافع أو ضعفه لكنه قد توبع . فقال الإمام أحمد (٢٦٥/١) ثنا سعد بن إبراهيم ثنا

أبى عن محمد بن إسحاق : حدثنى داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال ... فلا أقل من أن يكون الحديث حسناً بمجموع الطريقين

عن عكرمة ...

وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح ٢٧٥/٩ : " أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن إسحاق ... ويقوى حديث ابن إسحاق المذكور ما

أخرجه مسلم من طريق عبدالرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاروس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأبى بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر : ... "

وجملة القول : أن حديث الباب - يعنى حديث رُكَّانة المتقدم - ضعيف وأن حديث ابن عباس المعارض له أقوى منه والله أعلم . إرواء الغليل : ١٤٤/٧

وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فإن حديث ابن جريج ضعيف ، وهذا ضعيف أيضا فهو أصح الضعيفين عنده ، وكثيراً ما يُطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثير في كلام المتقدمين ، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه ، فإليك تقول لأحد المريضين : هذا أصح من هذا ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً . (١)

١- تهذيب السنن : ١٣٤/٣ ، وانظر : فيض القدير : ١٨/٢ ، التلخيص الكبير : ١٥٣/١ .

صحيح الإسناد

يُرد في كلام المحدثين، وأئمة النقد، قولهم : هذا حديث " صحيح الإسناد "

وبعد النظر في إطلاقات الأئمة لهذا اللفظ وجدت أنهم استعملوه لمعنيين

♦ أحدهما : الحكم على ذلك الحديث بصحة إسناده.

♦ الثاني : صحة سماع الراوي من فوقه.

♦ فأما إطلاقهم " صحيح الإسناد " ^(*) على الحديث -على معنى صحة إسناده- فذلك هو المشهور من

استعمال هذه اللفظة، وإطلاقها حيث وردت.

ومن نظر في " المستدرك " للحاكم ، " والترغيب والترهيب " للإمام المنذري، و "مجمع الزوائد" للحافظ الهيثمي. وغيرها من الكتب الحديثية، وخاصة الكتب التي اعتنت بمرتبة الحديث الحكمية، وجد هذا الإطلاق شائعاً منتشراً

♦ وأما إطلاق هذا اللفظ على الرجال في مقام المدح على معنى صحة سماعه:

فيقول الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى-: ثابت بن منصور بن المبارك الكيلي المقرئ احدث أبو العز:

..... وقال أبو الفرج:

كان ديناً ثقة صحيح الإسناد:

وقال ابن السمعاني:

(*) لاشك أن قولهم : هذا حديث صحيح الإسناد دون قولهم : هذا حديث صحيح، لأن الصحة التي شرطها العلماء للحديث

منها ما يتعلق بالسند، ومنها ما هو مشترك بين السند والمتن، وهذه العبارة إما تفيد صحة السند فحسب، لذا قالوا: التقييد

بالإسناد ليس صريحاً في صحة المتن. فتح المغيث: ١٠٦/١. إلا إذا صدر هذا الإطلاق من عُرِف عنه باطراد أنه لا يفرق بين

صحيح " و " صحيح الإسناد " من حيث الإطلاق، فلا يطلق " صحيح الإسناد " على الحديث ^{الإربعين} أنه "صحيح" سنداً ومتناً.

انظر في ذلك: فتح المغيث: ١٠٦/١، المقنع: ٨٩/١، الوسيط: ص ٢٧، الرفع والتكميل: ص ١٨٧

سألت ابن ناصر عنه؟ فقال: صحيح السماع ما كان يعرف شيئاً.^(١)

فالذي يظهر أن قول ابن الجوزي: صحيح الإسناد، يفسره قول ابن ناصر، على معنى أن سماعات ثابت بن منصور صحيحة:

ولذلك نجد الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - يقول في بعض الرواة: في إسناده نظر.

ومنهم "أوس بن عبد الله الربيعي" قال فيه: ^{نبي}إسناده نظر.^(٢)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: وقول البخاري: "في إسناده نظر" يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما.^(٣)

وقد سبق إلى هذا الإمام ابن عدي - رحمه الله تعالى - حيث قال: بعد حكاية قول البخاري في أوس الربيعي: "ويقول البخاري: في إسناده نظر، يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع"^(٤)

وقد قال قبل ذلك: "وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم وأرجو أنه لا بأس به..."^(٥)

والظاهر أن المعنى الأول لهذه اللفظة هو المشهور حيث أطلقت، وأما المعنى الآخر فلا نذهب إليه إلا بقرينة.

(١) - الذيل على طبقات الحنابلة : ١/ ١٨٧، وانظر: شفاء العليل: ص ٤٢٢.

(٢) - التاريخ الكبير: ١٦٦-١٧.

(٣) - تهذيب التهذيب: ١/ ٣٣٦.

(٤) - الكامل: ١/ ٤١١، وانظر هدي الساري: ص ٤١١.

(٥) - الكامل: ١/ ٤١١، وقد ذكر الشيخ محمد عوامه كلمة ابن عدي هذه في تحديد مراد الإمام البخاري من كلمته هذه ثم وجهها بأن المراد: في الإسناد الموصل إلى المترجم نظر، انظر مقدمة الكاشف: ١/ ٧١.

ويدل على هذا أن الذهبي قال في ترجمة أويس القرني: وقال البخاري أيضاً في الضعفاء: في إسناده نظر.. قلت: هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي روى عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر.

ميزان الاعتدال: ١/ ٢٧٨، وانظر التاريخ الكبير: ٢/ ٥٥.

الحسن

من الألفاظ التي يُطلقها علماء الحديث في مقام الحكم على الحديث قولهم: هذا حديث حسن. وبعد التأمل لإطلاقاتهم لهذا اللفظ، وجدت أنهم يقولون: هذا حديث حسن -أو نحو هذه العبارة- ويريدون الآتي:

♦ كَوْنُ هذا الحديث "حسن" على المعنى المشهور المصطلح عليه عندهم في المراد بالحديث "الحسن" "الحسن لذاته".

♦ كَوْنُ هذا الحديث سنده ضعيف إلا أن له شواهد.

♦ إرادة المعنى اللغوي لهذه اللفظة لا المعنى الاصطلاحي.

♦ كَوْنُ هذا الحديث رواه أهل السُّنَنِ الأربعة.

♦ فأما إطلاقهم لهذا اللفظ "حسن" حكماً على الحديث، على المعنى المشهور المصطلح عليه عند أئمة الحديث، فهذا هو المشهور من إطلاق هذه اللفظة على الحديث، وخاصّة بعد قسمة الحديث إلى: صحيح، وحسن وضعيف.^(١)

(١)- يقول ابن الصلاح: كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه بذكره، وأكثر من ذكره في جامعه. المقدمة: ص ٥١.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمة هذه القسمة، أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله. مجموع الفتاوى: ٢٣/٨، ويتابع على ذلك الذهبي فيقول: وأما الترمذي فهو أول من خصّ هذا النوع باسم الحسن. الموقظة: ص ٢٧، وانظر السير: ٢١٤/١٣.

وقد أعترض على هذا بأن يعقوب بن شعبة أكثر في مسنده من قوله: حسن صحيح، وكذا أبو علي الطوسي شيخ أبي حاتم. وقد أجاب عن هذا العراقي فقال: وهذا الاعتراض ليس بجيد لأن الترمذي أول من أكثر من ذلك، ويعقوب وأبو علي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي، وكان كتاب أبي علي الطوسي مخرج على كتاب الترمذي لكنه شاركه في كثير من شيوخه والله أعلم.

التقييد والايضاح: ص ٥٢، وانظر: النكت على ابن الصلاح: ٤٢٩/١.

وقد اجتهد العلماء -رحمهم الله تعالى- في حَدِّ الحديث "الحسن" بحدِّ يُمَيِّزه عن الصحيح والضعيف، فأبدى غير واحد ما يراه مناسباً في تعريفه وتُمَيِّزه، فَكَثُرَتْ أقوالهم في حَدِّه وضبطه، ودارت بينهم مناقشات في ذلك، ومن نظر في الكتب التي أُلِّفَتْ في علوم الحديث ومصطلحه وَجَدَ هذا واضحاً جلياً^(١)

ولعل أسلم هذه التعاريف وأدقها هو تعريف الحافظ ابن حجر، عُمدة المتأخرين في هذا الفن، فيقول -رحمه الله- في تعريفه:

وخبر الآحاد بنقل عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته، وتتفاوت رُتبه بتفاوت هذه الأوصاف،... فإن خَفَّ الضبط فالحسن لذاته.^(٢)

فعلى هذا: فما رواه العدل، خفيف الضبط، بسند متصل وليس بشاذ ولا معلل، فهو الحسن. وهذا ظاهر جداً من عبارة الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- .

يقول السخاوي: ومَحْصَلُهُ أنه هو الصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يُشْتَرَطُ أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عَرِيْثاً عن الضبط في الجملة، ليُخْرَجَ عن كونه مغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح فلا بد من اشتراط كله في النوعين.^(٣)

ويرى الألباني أن هذا التعريف أصح ما قيل في الحسن فيقول: هذا التعريف على إيجازه أصح ما قيل في الحديث الحسن لذاته.^(٤)

♦ وأما إطلاق "الحسن على الحديث الضعيف من أجل ماله من الشواهد فذلك رَسْمُ أبي عيسى الترمذي في سُنَنِهِ فإنه يُطْلَقُ هذا اللفظ على نوع من الحديث في سُنَنِهِ وهو: الحديث الذي ليس في سنده مُتَّهَمٌ بالكذب، ولا يكون شاذاً، وَيُرَوَّى من غير وجه نحوه. وقد صَرَّحَ بهذا حيث قال:

-
- (١) - انظر على سبيل المثال: شرح العلل: ٣٨٤/١ وما بعدها، معالم السنن: ٦/١، تدريب الراوي: ١٥٣/١، الموضوعات: ٣٥/١، فتح المغيث: ٧٢/١ وما بعدها. مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٦-٤٧، التقييد والايضاح: ص ٤٧، محاسن الاصطلاح: ص ١٧٤، مناهج المحدثين: ص ٤٧.
- (٢) - نزهة النظر: ص ٨٢-٩١.
- (٣) - فتح المغيث: ٨٧/١.
- (٤) - النكت على النزهة: ص ٩١.

وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن.^(١)

فهذه شروط ثلاثة جعلها الترمذي للحديث الحسن في كتابه، فيندرج تحت هذا الحد الذي ذكره حديث المدلس إذا عنعن، وسي الحفظ، والمستور الذي لم تتحقق أهليته.. فإن هؤلاء وأمثالهم ليسوا متهمين بالكذب وحديثهم ملتحق بالحديث الضعيف، إلا أن ضعف حديثهم محتمل غير شديد.

لكن قوله: "ويروى أوجه نحو ذاك" فيه إشارة إلى أنه لا بُدَّ لكون الحديث عنده من قسم الحسن، أن يُروى من طريق أخرى فأكثر، ولو كان المروي بالطريق الأخرى بمعنى ذاك الحديث، كما أشار إلى ذلك ابن رجب^(٢) - رحمه الله تعالى - وابن الصلاح.^(٣)

وبهذا الذي أبداه الترمذي - رحمه الله - في حده للحديث الحسن في كتابه، يعني به ما يسميه العلماء: الحسن لغيره "الحسن بمجموع الطرق" وقد أشار إلى هذا الإمام ابن الصلاح^(٤) - رحمه الله تعالى -

فاخذثون حيث أطلقوا هذه اللفظة "الحسن" يعنون بذلك الحسن لذاته، والترمذي إذا أطلق هذا فإنه يعني "الحسن لغيره"^(٥)

ويمكن التمثيل على ما ذكرناه من صنيع الإمام الترمذي بما رواه في سننه قال:

حدثنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم، وقال: اللهم اغفر لي ذنوبي، فذكر الحديث...."^(٦) ثم قال: وفي الباب عن أبي حميد^(٧) وأبي أسيد^(٨) وأبي هريرة.^(٩)

(١) - سنن الترمذي: ٧١١/٥.

(٢) - شرح العلل: ٣٨٤/١.

(٣) - مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٦.

(٤) - مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٦، تدريب الراوي: ١٥٨/١.

(٥) - انظر الإمام الترمذي والموازنة: ص ١٥٩، الموقظة بشرح عمرو بن عبد المنعم: ص ١٧-١٨.

(٦) - سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما يقال عند دخول المسجد، رقم: ٣١٤، ١٢٧/٢.

(٧) - رواه ابن ماجه في سننه: كتاب المساجد والجماعات، باب الدعاء عند دخول المسجد، رقم ٧٧٢، ٢٥٤/١.

(٨) - رواه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين، باب ما يقول إذا دخل المسجد: رقم ١٦٤٩.

(٩) - رواه ابن ماجه في سننه: كتاب المساجد، باب الدعاء عند دخول المسجد، رقم ٧٧٣، ٢٥٤/١.

قال أبو عيسى: حديث فاطمة حديث حسن وليس إسناده بمتصل، وفاطمة بنت الحسين لم تُدرك فاطمة الكبرى، إنما عاشت فاطمة بعد النبي ﷺ أشهراً^(١).

فتأمل كيف حكم بحسن حديث فاطمة -رضي الله عنها- مع اعترافه بما يدل على ضعف سنده وماذاك إلا لشواهد التي ذكرها.

لذا يقول المباركفوري معلقاً على هذا الحديث: فإن قلت: قد اعترف الترمذي بعدم اتصال إسناده حديث فاطمة، فكيف قال: حديث فاطمة حديث حسن؟ قلت: الظاهر أنه حسنه لشواهد، وقد بينا في المقدمة أن الترمذي قد يحسن الحديث مع ضعف الإسناد للشواهد^(٢).

فإذا ظهر بهذا مراد الإمام الترمذي، حيث يُطلق في سنته هذا اللفظ على بعض الأحاديث، وعلم اصطلاحه، ظهر الفرق الواضح بين الإطلاق الشائع لهذا اللفظ عند المتأخرين بعد استقرار الاصطلاحات المتعلقة بالحديث وعلومه، واصطلاح الإمام الترمذي، وفي معرفة هذا كله منجاة من الوقوع في الغلط، وتغليب الأئمة وتوهمهم^(٣).

• وأما إطلاقهم لهذا اللفظ "حسن" إطلاقاً لغوياً، على معنى حُسن ذلك المتن في معناه، ولا يعنون بهذا الإطلاق المصطلح عليه فيما بعد، دون النظر إلى درجة الحديث فربما يكون صحيحاً، وربما يكون ضعيفاً أو مستكراً مستغرباً، فذلك موجود في كلامهم منشور في أحكامهم.

وقد قرّر الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الله- أن المتقدمين ربما أطلقوا هذا اللفظ على الحديث الصحيح فيقول وهو يتكلم عن قول الترمذي، حسن صحيح:

إن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض... يلتزم ذلك ويؤيده ورود قولهم: هذا حديث حسن، في الأحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين^(٤).

(١) - سنن الترمذي: ١٢٧/٢، وانظر السنن: ٣٨/٤.

(٢) - تحفة الأحوذى: ٢٥٥/٢. وقال المباركفوري - رحمه الله تعالى -:

فإن قلت: لم أورد الترمذي في هذا الباب حديث فاطمة وليس إسناده بمتصل ولم يورد فيه حديث أبي أسيد وهو صحيح بل أشار إليه؟ قلت: ليين ما فيه من الانقطاع وليستشهد بحديث أبي أسيد وغيره، وقد بينا ذلك في المقدمة، تحفة الأحوذى: ٢٥٥/٢.

(٣) - ومن ذلك أن الناظر في سنن الإمام الترمذي يجده يحكم على بعض الأحاديث بقوله: هذا حديث حسن، ثم ينظر في سند الحديث فلا يجده مما يحكم له بالحسن، فيحكم على الترمذي بالتساهل بسبب عدم معرفته لمدلول هذا المصطلح عند الإمام الترمذي، ويظن أن مراده بقوله: حسن ماشتهر عند المتأخرين من مدلول هذا اللفظ، فيقع في الوهم والغلط.

(٤) - الاقتراح: ص ١٠-١١، محاسن الاصطلاح: ١١٥، الموقظة: ٣١-٣٢.

ويذكر الإمام السخاوي - رحمه الله - ما يدل على ما حكاه ابن دقيق العيد فيقول: "وُجد للشافعي إطلاقه - يعني الحسن - في المتفق على صحته".^(١)

ويقول الإمام زين الدين العراقي - رحمه الله تعالى - : وقد وُجد التعبير به - أي الحسن - في شيوخ الطبقة التي قبله أيضا - يعني قبل الترمذي - كالشافعي - رحمه الله تعالى - ، فقال في كتاب "اختلاف الحديث" عند ذكر حديث ابن عمر: "لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا..."^(٢) الحديث .

حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد...^(٣)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : فأما ما وجد في ذلك في عبارة الشافعي، ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يَتَيَّن لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك.

فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في استقبال "بيت المقدس" حال قضاء الحاجة بكونه حسناً، خلاف الاصطلاح، بل هو صحيح متفق على صحته...^(٤)

وأما ما ورد عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - فإنه سُئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمسّ الذكر فقال: أصح ما فيها حديث أم حبيبة^(٥) - رضي الله تعالى عنها -

(١) - فتح المغيث: ٨٢/١.

(٢) - رواه البخاري: كتاب الوضوء، باب من تبرز على لبنتين، برقم ١٤٥.

ومسلم في: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، برقم ٦١٠.

وأبو داود في: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، برقم ١٢، ٤/١.

والترمذي في: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، رقم ١٦/١/١١.

والنسائي في كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك في البيوت، ٢٣/١.

وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك في الكيف، رقم ٣٢٢، ١١٦/١.

(٣) - التقييد والإيضاح: ص ٥٢. وانظر الأم: ٦٥٠/٨.

(٤) - النكت على ابن الصلاح: ٤٢٤/١. ، وانظر: توجيه النظر: ص ٦٧.

(٥) - رواه ابن ماجة في سننه: كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء من مس الذكر، رقم ٤٨١، ١٦٢.

والبيهقي في سننه: ١٣٠/١.

وأبو يعلى في مسنده: رقم ٧١٠٨، ٣٣٦/٦.

والطحاوي في شرح معاني الآثار: ٧٥/١.

قال الترمذي: وقال أبو زرعة: حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح. السنن ١٣٠/١.

قال : وسئل عن حديث بُسْرَةَ ^(١) -رضي الله عنها، فقال صحيح.

قال الخلال:

حدثنا أحمد بن أصرم أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة -رضي الله عنها- في مس الذكر فقال: هو حديث حسن.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى :-

== وقال الحافظ ابن حجر: وأما حديث أم حبيبة فصحة أبو زرعة، والحاكم، وأعله البخاري بأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان، وكذا قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: إنه لم يسمع منه. وخالفهم دحيم وهو أعرف بمحدث الشاميين، فثبت سماع مكحول من عنبسة، وقال الخلال في العلل: صحح أحمد حديث أم حبيبة... وقال ابن السككن: لا اعلم به علة.

التلخيص الجدير: ١/١٣٣، وانظر: نصب الرأية: ١/٥٧، مصباح الزجاجة: ١/١٩٠.

قال الألباني : والحديث صحيح على كل حال، لأنه إن لم يصح بهذا السند فهو شاهد جيد لما ورد في الباب من الأحاديث. إرواء الغليل: ١/٥١٩، وانظر التلخيص الحبير: ١/١٣٢، فقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم: جابر وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو، وزيد بن خالد، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة، وأم سلمة، وابن عباس، وابن عمر، وعلي بن طلق، والنعمان بن بشير، وأنس، وأبي بن كعب، ومعاوية بن حيدة، وقبيصة، وأروي بنت أنيس.

(۱) - رواه أحمد في مسنده : ۴۰۶/۶ ، ۴۰۷ .

وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ، رَقْمُ ١٨١، ٤٦/١.

والترمذي: " " : " " " " " " ٨٢ ، ١/١٢٦.

والنسائي: " " : " " " " " ١٠٠/١.

وابن ماجه: " ، : " ، " ، " ، " رقم ٤٧٩ ، ١ / ١٦١ .

والبيهقي في سننه : ١٢٨/١ .

والحميدي في مسنده: رقم ٣٥٢ ، ١٧١/١ .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، قال محمد: وأصح شيء في هذا الباب حديث بسرة. السنن: ١/٢٩٩.

قال الحافظ ابن حجر: وقال أبو داود: وقلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح؟ قال: بلى هو صحيح، وقال الداقطني: صحيح ثابت، وصححه أيضاً يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبد البر، وأبو حامد بن الشرقي، والبيهقي، والحازمي. وقال البيهقي: هذا الحديث وإن لم يخرج الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان، فقد احتجنا بجميع رواته، واحتج البخاري بمروان بن الحكم في عدة أحاديث فهو على شرط البخاري بكل حال. التخليص الحبير: ١/١٣١.

وقال الألباني: صحيح. إرواء الغليل: ١٥٠/١.

فظاهر هذا -يعني قول الإمام أحمد: هو حديث حسن- أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح.^(١)

ومعنى كلام الحافظ: أن الإمام أحمد صحح حديث بُسْرَةَ في مَسِّ الذكر، وقال عن حديث أم حَبِيبَةَ في مَسِّ الذكر: إنه أصح هذه الأحاديث في هذا الباب، ثم سئل مرة أخرى عن حديث أم حَبِيبَةَ فقال: هو حديث حسن. فيُحْمَلُ كلامه علي ما حمّله عليه الحافظ -رحمه الله تعالى- من أنه لا يريد المعنى الاصطلاحي لهذه اللفظة، وقد قال البِقَاعِي -رحمه الله تعالى-:

إن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره، لم يكن تَقَرَّرَ عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ولو تَقَرَّرَ لما خالفوه.^(٢)

ويقول الإمام السخاوي: منهم من يُدرج الحسن في الصحيح، لاشتراكهما في الاحتجاج، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة.^(٣)

ولما ذَكَرَ ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- قول الترمذي على بعض الأحاديث: هذا حديث حسن صحيح، واستشكل هذه العبارة قال: وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد. فإذا روى الحديث بإسنادين إلى أن قال - رحمه الله:-

على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تَمِيلُ إليه النفس، ولا يَأْبَاهُ القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فأعلم ذلك والله أعلم.^(٤)

ويُتَابَعُهُ على هذا الإمام الذهبي فيقول: وَيَسُورُ أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوي، لا الاصطلاحي، وهو إقبال النفوس وإصغاء الأسماع إلى حسن متنه، وجزالة لفظه، وما فيه من الثواب والخير، فكثير من المتون النبوية بهذه المثابة.^(٥)

(١)- النكت على ابن الصلاح: ٤٢٥/١-٤٢٦، وانظر: مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣٠٩.

(٢)- النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٦٢٨/٢، وانظر منهاج المحدثين: ص ٤٨.

(٣)- فتح المغيث: ١٣/١، وانظر منهاج السنة: ٣٤١/٤، مجموع الفتاوى: ٢٥٢/١، ٢٢٣/١٨، ٢٣٩، ٢٤٩.

(٤)- مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٨-٥٩، وانظر "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين": ص ١٧٠-١٨١ للوقوف على الاصطلاحات المركبة عند الإمام الترمذي.

(٥)- الموقظة: ص ٣٠، ولأبي الحسن ابن القطان "مقالة في تفسير قول المحدثين في الحديث الصحيح إنه حسن" انظر "نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام" ص ٣٥.

• وأما ما ورد من إطلاقهم لهذا اللفظ على ما هو ضعيف فيقول الإمام العراقي رحمه الله تعالى: "قلت: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي.

فروى ابن عبد البر في كتاب "بيان آداب العلم" حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: "تعلّموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة....." (١)

قال ابن عبد البر: وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي. (٢) انتهى كلامه.

فأراد بالحسن حسن اللفظ قطعاً فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاي عن عبد الرحيم بن زيد العمي. والبلقاي هذا كذاب كذبه أبو زرعة، وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث، والظاهر أن هذا الحديث مما وضعت يده، وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك الحديث أيضاً. (٣)

(١) - جامع بيان العلم وفضله: ٢٣٨/١. قال: حدثنا أبو عبد الله عبيد بن محمد، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد القاضي القلزمي، نا محمد بن أيوب بن يحيى القلزمي، نا عبيد الله بن محمد بن خنيس الكلاعي بدمياط، حدثنا موسى بن محمد بن عطاء القرشي نا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه عن الحسن عن معاذ... فذكره، وموسى بن محمد بن عطاء البلقاي نسبة ابن حبان إلى الكذب والوضع. المجروحين: ٢٤٢/٢.

وعبد الرحيم بن زيد بن الحواري متروك الحديث، وأولده مختلف فيه والحسن لم يدرك معاذ. تنزيه الشريعة المرفوعة. ٢٨٢/١.

قال العراقي: أخرجه أبو نعيم في المعجم، ولا يثبت وحسبه أن يصل إلى معاذ. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٦/١. وورد موقوفاً على معاذ.

رواه أبو نعيم في ١ حلية: ٢٣٩/١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم: ٢٣٩/١، والخطيب في المتفق والمفترق إلى قوله: والبحث عنه جهاد، والديلمى، وابن لال كما في الكنز: ١٦٧/١٠ - ١٦٨، وأبو الشيخ في كتاب الثواب كما في تخريج العراقي الصغير للإحياء. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١، وسليم الرازي في الترغيب والترهيب. كما في تخريج العراقي: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١. قال العراقي: وفي الموقوف أبو عصمة ضعيف أيضاً كان يقال له: نوح الجامع، قال ابن حبان: جمع كل شئ إلا الصدق، ورجاء بن حيوة أيضاً لم يسمع من معاذ، وروى الموقوف سليم الرازي في الترغيب والترهيب من طريق آخر وفيه كنانة بن جبله ضعيف جداً.

قال: وفي الباب عن أنس وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى.

فحديث أنس رواه المرهبي في العلم من رواية يزيد الرقاشي عن أنس رفعه، والرقاشي ضعيف.

وحديث أبي هريرة رواه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه مع اختلاف، بإسناد ضعيف، من روايه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وحديث ابن أبي أوفى رواه المظفر بن الحسين الغزنوي في كتاب فضائل القرآن، وقال: تعلموا القرآن، بدل العلم، وزاد فيه زيادات منكورة، وهو منكر جداً، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١ - ٩٠.

(٢) - كذا في جامع بيان العلم وفضله: ٢٣٩/١ ووقع في الخطأ: وفي إسناد ضعيف. ص ٣.

(٣) - التقييد والايضاح: ص ٦٠، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١، تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢٨٢/١. توضيح الأفكار:

٥/١ ووقع فيه نسبة هذا القول للحافظ ابن حجر. وانظر: توجيه النظر: ٢٠

وحول ما ورد "حُبُّكَ لِلشَّيْ يُعْمِي وَيُصِمُّ" ^(١) قال الشوكاني - رحمه الله تعالى - وقد تعقب العراقي من زعم أنه موضوع، وقال: ليس بشديد الضعف وهو حسن. ^(٢)

قال المعلمي: يُريد الحسن اللغوي لا الاصطلاح، تفرد به بقية ^(٣) عن أبي بكر بن أبي مريم، وابن أبي مريم اختلط فذهب حديثه، وأصبح في عداد المتروكين، وبقية يدلّس فإن لم يكن صَرَّحَ بالسماح فيُحتمل أنه سمعه من هو أسوأ حالاً من ابن أبي مريم. ^(٤)

وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه - يعني عمرو بن محمد الراوي عن سعيد بن جبير - فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن. ^(٥)

قال الحافظ ابن حجر: وكلام أبي حاتم هذا محتمل فإنه يُطلق المجهول علي ما هو أعم من المستور وغيره، فيُحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحسن لأنه روي من وجه آخر فيوافق كلام الترمذي، ويُحتمل أن يكون حكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي - أي أن متنه حسن - والله أعلم. ^(٦)

وقد ورد في عبارات من تقدم ما يدل على أن الناقد يستحسن الخبر، ولا يرى جواز روايته لضعفه، فهذا عروة بن الزبير يقول:

(١) - رواه الإمام أحمد: ١٩/٥، ٤٥٠/٦.

وأبو داود في سننه: كتاب الأدب: باب في الهوى: برقم ٥١٣٠: ٣٣٤/٤.

وابن عدي في الكامل: ٤٧٢/٢.

والخراطي في اعتلال القلوب، وابن عساكر، كما في كنز العمال: ١١٥/١٦.

قال الحافظ ابن حجر: أخرجه أبو داود من طريق خالد بن محمد الثقفي عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه عن النبي ﷺ بهذا، وأخرجه أحمد أيضاً من هذا الوجه مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أشبه، قال المنذري: وفي سننه أبو بكر بن أبي مريم وهو شامي صدوق طرقه لصوص ففرع فتغير حفظه فعدوه فيمن اختلطه أجوبه الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصاييح. انظر مشكاة المصابيح: ١٧٨٥/٣.

وقد حكم عليه الصغاني بالوضع، انظر تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ١٥٥٥/٣.

(٢) - الفوائد المجموعة: ص ٢٥٥، وانظر تخريج إحياء علوم الدين: ١٥٥٥/٣.

(٣) - وقع في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ١٥٥٥/٣ ولم ينفرد به بقية فقد تابعه أبو حميدة شريح بن يزيد ومحمد بن حرب كما عند العسكري، ويحيى البابلي كما عند القضاعي في مسنده، وعصام بن خالد ومحمد بن مصعب كما عند أحمد في مسنده، وانظر النقد الصريح: ص ٧٠.

(٤) - حاشية الفوائد المجموعة: ص ٢٥٥.

(٥) - الجرح والتعديل: ٢٦٢/٦.

(٦) - النكت: ٤٢٦/١.

إنني لأسمع الحديث استحسنته، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذاك أني أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدث به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به، عمن لا أثق به فأدعه لا أحدث به.^(١)
.. وأما ماورد من إطلاقهم لهذا اللفظ على المستنكر المستغرب.

فقد قال الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى-: قال أبو بكر -وهو عبد الله بن عون بن أرطبان- عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا، أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده.

قال أبو بكر: عني إبراهيم بالأحسن: الغريب. لأن الغريب، غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يُعبّرون عن المناكير بهذه العبارة...

قيل لشعبة: مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت.^(٢)

وقال إبراهيم النخعي: لا تحدث الناس بأحسن ما عندك فيرفضوك.^(٣)

قال ابن الملقن: من الحفاظ من يعبر به "الحسن" عن الغريب والمنكر.^(٤)

وقال السخاوي -رحمه الله تعالى-: قلت: وقد وجد إطلاقه -أي الحسن- على المنكر، قال ابن عدي في ترجمة سلام بن سليمان المدائني:

حديثه منكر وعامته حسان، إلا أنه لا يتابع عليه، وقيل لشعبة: لأي شي لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنه فررت.

وكأنهما أرادا المعنى اللغوي وهو حَسَن المتن.^(٥)

• وأما إطلاق "الحسن" على ما رواه أصحاب السنن، فذلك اصطلاح عُرف عن الإمام البغوي -رحمه الله تعالى- قال:

(١)- رواه الخطيب في "الكفاية" ص ٨٤.

(٢)- رواه الخطيب في "الجامع" ١٠٠/٢، والرامهرمزي في: المحدث الفاصل" ص ٥٦١.

وانظر "الجرح والتعديل" ١٤٦/١، أدب الإملاء والاستملاء: ص ٥٩، تاريخ بغداد: ٢٩٥/١٠.

(٣)- رواه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" ص ٥٦١.

(٤)- المقتنع: ٨٧/١.

(٥)- فتح المغيث: ٨١/١، وانظر ميزان الاعتدال: ١٧٨/٢.

"... وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان، أعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري -رحمهما الله- في جامعيهما أو أحدهما، وأعني بالحسان ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد ابن عيسى بن سورة الترمذي، وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم -رحمهم الله- (١)"

ويقول ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-:

ما صار إليه صاحب المصاييح -رحمه الله- من تقسيم أحاديثه إلى نوعين الصحاح، والحسان، مريداً بالصحاح ماورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يُعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن. (٢)

فقد اصطلح الإمام البغوي -رحمه الله- في كتابه هذا على تقسيم الأحاديث إلى صحاح، وهي ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، وحسان وهي ما أخرجه غيرهما من أصحاب الكتب المعروفة، فهذا اصطلاح لهذا الإمام ارتضاه ولا يُشاح في اصطلاحه هذا كما نبّه الى ذلك الخطيب التبريزي. (٣)

ولهذا يقول الحافظ ابن حجر تعليقاً على عبارة ابن الصلاح المتقدمة:

وعندي أن ابن الصلاح لم يسق كلامه اعتراضاً على البغوي، وإنما أراد أن يُعرف أن البغوي اصطلاح لنفسه أن يُسمى السنن الأربع: الحسان؛ ليستغنى بذلك عن أن يقول عقب كل حديث يخرجها منها: خرجها أصحاب

(*) - قد اعترض جماعة من الأئمة على الإمام البغوي -رحمه الله- وكونه لم يسبق إلى هذا الاصطلاح حتى قال التبريزي: "ولأزال اتعجب من الشيخين - يعني ابن الصلاح والنووي- في اعتراضهما على البغوي مع أن المقرر أنه لا مشاحة في الاصطلاح..".

تدريب الراوي: ١/١٦٥، وانظر مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٥، الباعث الحثيث: ص ٤٠، وقد أجاب بعضهم عن تقسيم البغوي وكونه اصطلاحاً له فانظر لهذا: المقنع: ١/٩٧، التبصرة والتذكرة: ١/١٠١، التقييد والإيضاح: ص ٥٥، فتح الباقي: ١/١٠٣، النكت: ١/٤٤٥، فتح المغيث: ١/٩٩، توضيح الأفكار: ١/١١٧، كشف الظنون: ٢/١٦٩٨، المدخل إلى شرح السنن: ١/١٢٨.

(١) - مصاييح السنن: ١/٢، وانظر المقنع: ١/٩٧، شرح السنن: ١/٣٠.

(٢) - مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٥.

(٣) - انظر النكت: ١/٤٤٥، تدريب الراوي: ١/١٦٥.

السُّنَنُ أو بعضهم، وكلامه يكاد يكون صريحاً في ذلك ... والحاصل أنا لا نُسَلِّمُ أن البغوي أراد الحسن المتقدم تعريفه ولا نُسَلِّمُ أن ابن الصلاح اعترض عليه.^(١)

وقال في موطن آخر: "ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحاً خاصاً له، أنه يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيح تارة، وهذا ضعيف تارة بحسب ما يظهر له من ذلك...."^(٢)

وبعد معرفة هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة، فإن المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح هو المعنى الأول كما تقدم التنبيه على ذلك وما عداه من المعاني فلا يُصار إليه إلا بدليل - والله تعالى أعلم - .

(١) - توضيح الافكار: ١١٧/١.

(٢) - النكت: ٤٤٦/١.

جـ

يَرَدُّ هذا اللَّفْظُ بكثرة عند علماء الحديث ونقاد الأثر، وبعد النظر في إطلاقهم لهذا اللفظ، وَجَدْتُ أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَهُ:

• في الحكم على الأحاديث وأسانيدها.

• في مقام تعديل الرواة.

• فأما إطلاقهم لهذا اللفظ "جيد" حكماً على الأحاديث، وأسانيدها، فذلك مستعمل عندهم، دارج على ألسنتهم، وكثيراً ما يقولون: هذا حديث جيد، أو جيد الإسناد.^(١)

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -:

"وَجَدْتُهُ - يعني شيخ الإسلام ابن تيمية - كثير التَّحَامُلِ إلى الغاية في رَدِّ الأحاديث التي يُوردها ابن المطهر، وإن كان مُعْظَمُ ذلك من الموضوعات، والواهيات، ولكنه رَدَّ في رَدِّهِ كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يَسْتَحْضِرْ مَظَانِهَا حالة التَّصْنِيفِ، لأنه كان لا تساعه في الحفظ يَتَكَلَّفُ على ما في صدره، والإنسان عائد إلى النسيان...." ^(٢)

وقال - رحمه الله تعالى -: "ومُسْنَدُ أَحْمَد؟ ادَّعَى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصَنَّفَ الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تَصْنِيفاً." ^(٣)

(*) - إذا وجدنا حديثاً أو سنداً وصف بالجودة، فهل هذا الوصف يساوي قوهم: صحيح، أم أنه أقل رتبة، إذ المقبول أعم من كونه صحيحاً؟

يقول السيوطي - رحمه الله تعالى -:

فأما الجيد فقال شيخ الإسلام في الكلام على أصح الأسانيد، لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحابها الزهري عن سالم عن أبيه: عبارة أحمد أجود الأسانيد، كذا أخرجه الحاكم.

قال: وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة، وفي جامع الترمذي في الطب: هذا حديث جيد حسن، وكذا قال غيره: لامغايرة بين جيد وصحيح عندهم إلا أن الجهد منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوي. تدريب الراوي: ١/ ١٧٨.

(١) - لسان الميزان : ٣١٩/٦.

(٢) - هو "خصائص المسند".

والحق في ذلك أن أحاديثه جياذ، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات.^(١)

وقال السيوطي - رحمه الله - :

” من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول - يعني الحديث المقبول - الجيد..... “^(٢)

وروى الحاكم بسنده إلى حجاج بن الشاعر قال :

” اجتمع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، في جماعة معهم، اجتمعوا فذكروا أجود الأسانيد الجياذ، فقال رجل منهم : أجود الأسانيد شعبة عن قتادة.. وقال علي بن المديني: أجود الأسانيد ابن عون عن محمد بن عبيدة... وقال أحمد بن حنبل: أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه.... “^(٣)

ومن له أدنى تأمل في تأليف الخدين، خاصة التي اعتنى مؤلفوها بالحكم على الحديث، وبيان درجته، يجد هذا الاستعمال شائعاً منتشراً.^(٤)

• وأما إطلاقهم هذا اللفظ ” جيد “ على الرواة في مقام تعديلهم، فذلك الإطلاق موجود في كلامهم.

فهذا الإمام الذهبي لما ترجم لعبد الأكرم بن أبي حنيفة قال: وعنه شعبة: لا يعرف، لكن شيوخ شعبة جياذ^(٥) وقال أيضاً في ترجمة أبي الضحاك عن أبي هريرة: حَدَّثَ عَنْهُ شُعْبَةُ، لَا يُعْرَفُ، لَكِنْ شُيُوخُ شُعْبَةَ جِيَاذ.^(٦)

ويقول في ترجمة جعدة، روى عنه شعبة ، لا يدري من هو، لكن شيوخ شعبة عامتهم جياذ.^(٧)

فقله: شيوخ شعبة جياذ ثناء على شيوخ شعبة بن الحجاج، وتعديل لهم، فإنه قد اشتهر الإمام شعبة بن الحجاج بأنه لا يروي إلا عن ثقة.

(١) - تعجيل المنفعة: ص ٦.

(٢) - تدريب الراوي: ١٧٧/١.

(٣) - معرفة علوم الحديث: ص ٥٤.

(٤) - وقد وجدت الذهبي يشير إلى أن الحديث يُوصف بهذا الوصف إذا كان الحديث في أدنى درجات الثبوت فيقول: فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغب عنه وكان إسناده جيداً.... “ سير أعلام النبلاء: ١٣/٢١٤.

(٥) - ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٣٢.

(٦) - ميزان الاعتدال : ٤/ ٥٤٠.

(٧) - الميزان: ١/ ٣٩٩.

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: "من عُرِف من حاله أنه لا يروى إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وُصف بكونه ثقة عنده، كمالك وشعبة، والقَطَان....." (١)

وقد نصّ الذهبي على أن شعبة يتحرى في الرواية والأخذ عن الرواة، فقال في ترجمة أبي الحسن عن طاوس: وعنه شعبة. مجهول، قلت: لكن شعبة مُنقّ للرجال. (٢)

ويقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في ترجمة حريز بن عثمان الرّحبي: وقال دُحيم: حصي جيد الإسناد، صحيح الحديث. (٣)

فلعل معنى قوله جيد الاسناد يعني أنه لا يروى عن كل أحد، وإنما يروى ويتحرى في الأخذ عن الثقات، يفسر هذا ما حكاه الآجُرِّي عن أبي داود أنه قال: شيوخ حريز كلهم ثقات. (٤) وورد نحو هذا عن الامام الذهبي فإنه قال في ترجمة ابن هانئ: لا يُعرف، وعنه حريز بن عثمان لكن شيوخ حريز وثقوا. (٥)

(١) - لسان الميزان: ٢٦/١،

(٢) - ميزان الاعتدال: ٥١٤/٤. ولابد من حمل كلام هؤلاء العلماء على الغالب بمعنى أن أغلب رواية شعبة عن الثقات، وأنه لا يروى غالباً إلا عن ثقة، وذلك لما ورد أن شعبة روى عن ضعفاء، فهذا الذهبي يقول في ترجمة محمد بن عبيد الله العرزمي الكوفي بعد أن ذكر أقوال بعض النقاد فيه: قلت: هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم ولكن كان من عباد الله الصالحين، الميزان ٦٣٥/٣.

وقد أشار إلى هذا أبو حاتم حيث قال: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفرأ بأعيانهم. الجرح والتعديل: ١٢٨/١.

ويقول السخاوي في رسالته "المتكلمون في الرجال" ص ٨٨. ونظر في الرجال شعبة، وكان متبناً لا يكاد يروي إلا عن ثقة، بل إن الذهبي أشار إلى هذا، ففي ترجمة محمد بن عبد الجبار: عن محمد بن كعب، وعنه شعبة، قال العقيلي مجهول بالنقل. قلت: شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم. ميزان الاعتدال ٦١٣/٣، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان ١١٧٧/٣.

(٣) - تهذيب التهذيب: ٢٠٨/٢.

(٤) - تهذيب التهذيب: ٢٠٨/٢، وانظر شفاء العليل: ص ٤٢٢.

(٥) - ميزان الاعتدال: ٥٩٧/٤.

﴿ الفصل الثاني ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في ألفاظ الحديث المردود

وفيه الألفاظ الآتية :

- ١- الضَّعِيف.
- ٢- لا يصح.
- ٣- باطل.
- ٤- لا أصل له.
- ٥- الموضوع.

الضعيف

من الألفاظ التي يُطلقها أئمة الحديث، ونقاده على الحديث قولهم: هذا حديث "ضعيف" وبعد النظر في استعمالاتهم لهذه اللفظة تبين لي أنهم يُطلقون هذا اللفظ على:

• الحديث "الضعيف" على المعنى الذي استقر عليه الاصطلاح.

• الحديث الحسن.

• الحديث الذي جاء بسند ضعيف، ويعنون بذلك ضعف الإسناد، دون الحكم على المتن.

** فأما إطلاق "الضعيف" على الحديث على المعنى الذي استقر عليه الاصطلاح، فذلك هو المشهور من إطلاقاتهم لهذه اللفظة، وعلى هذا يحمل كلامهم حيث قالوا عن حديث: هذا ضعيف.

والحديث الضعيف في اصطلاح أئمة الحديث كما يقول الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - هو:

كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن.^(١)

وبعبارة أخرى:

هو الحديث الذي فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول، وهي: اتّصال السند، والعدالة، والضبط، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه.^(٢)

فإذا اختل شرط من شروط الحديث المقبول، فحينئذ يُحكم على هذا الحديث بالضعف، وهذا هو المشهور من إطلاق هذه اللفظة.

(١) - مقدمة ابن الصلاح: ص ٦٣، المقنع: ١/١٠٣، الباعث الحثيث: ص ٤٢.

(٢) - انظر: فتح المغيث: ١/١١٣، منهج النقد: ص ٢٨٦، والضعف على درجات كما لا يخفى فما لم يصل إلى درجة الحسن فهو ضعيف، وكذا ما لم يكن موضوعاً فهو ضعيف بل إنه قد يُطلق على الموضوع كما فهمته من عبارة ابن الملقن حيث قال في تذكرته: بعد أن عرف الصحيح والحسن: "والضعيف: ما ليس واحد منهما" فقد يشمل كلامه هذا الموضوع، انظر إحكام المباني: ص ٥٦، وتأمل قول البوصيري بعد أن ساق حديثاً في زوائد ابن ماجه من طريق "محمد بن سعيد بن حسان عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم ثنا معاذ بن جبل قال: فذكره" قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف محمد بن سعيد هو المصلوب، اتهم بوضع الحديث. مصباح الزجاجة: ١/٥٣-٥٤.

****** وأما إطلاق هذا اللفظ على الحديث الحسن فقد صَرَّح بهذا جماعة من أهل العلم وذلك توجيهاً لما اشتهر عن الإمام أحمد أنه يَحْتَجُّ بالحديث الضعيف، ويقول: "الضعيف عندنا أولى من القياس".

فهل هذا الضعيف الذي يَحْتَجُّ به الإمام أحمد، هو الضعيف المصطلح عليه فيما بعد، أو هو نوع من أنواع الضعيف الذي عُرِفَ فيما بعد بـ "الحسن" إذ أنَّ الحديث عند المتقدمين إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف أنواع ودرجات.

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: ومن نقل عن أحمد أنه كان يَحْتَجُّ بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غَلَطَ عليه.

ولكن كان في عُرْفِ أحمد بن حنبل، ومن قبله من العلماء، أنَّ الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف. والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يَحْتَجُّ به وإلى ضعيف حسن، كما أنَّ ضَعْفَ الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التَّبَرُّع من رأس المال، وإلى مرض خفيف لا يمنع من ذلك.

وأول من عُرِفَ أنه قَسَمَ الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، هو أبو عيسى الترمذي في جامعه. والحسن عنده ما تَعَدَّدَت طرقه، ولم يكن في رواته مُتَّهَمٌ، وليس بشاذ، فهذا الحديث وأمثاله يُسَمِّيه أحمد ضعيفاً ويَحْتَجُّ به، ولهذا مثَّلَ أحمدُ الحديث الضعيف الذي يَحْتَجُّ به، بحديث عمرو بن شعيب، وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما. ^(١)

وقال في موطن آخر:

وأما نحن فقولنا: إنَّ الحديث الضعيف خير من الرأي والقياس، ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به "الحسن" كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه، وحديث إبراهيم الهجري، وأمثالهما مِمَّنْ يُحَسِّنُ الترمذي حديثاً أو يصححه. ^(٢)

ولما عدد الإمام ابن القيم -رحمه الله- أصول الإمام أحمد، وتكلَّم على كل أصلٍ موضحاً معناه، قال: الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل، والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجَّحه على القياس.

(١) - مجموع الفتاوى : ٢٥١/١-٢٥٢، وانظر ٢٥/١٨، ٢٤٩، ٣٦/٣٧١، قاعدة جلية في التوسل والوسيلة: ص ١٦٣.

(٢) - منهاج السنة النبوية: ٣٤١/٤.

وليس المراد بـ "الضعيف" عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يُقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب^(١).

وقال أيضاً "..... فتقديم الحديث الضعيف، وآثار الصحابة على القياس قوله -أي قول أبي حنيفة- رحمه الله- وقول الإمام أحمد، وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يُسميه المتأخرون حسناً قد يُسميه المتقدمون ضعيفاً^(٢).

وتبعهم على تقرير هذا الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- حيث قال: وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومُراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن^(٣).

ويشير إلى هذا ابن الملقن -رحمه الله تعالى- حيث يقول:

ونقل عن أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره، ولم يكن ثم ما يعارضه، وقال مرة: "الضعيف عندنا أولى من القياس" وقد يحمل على "الحسن" فإن المتقدمين يطلقون عليه "الضعيف"^(٤).

فهذا التتصيص من هؤلاء العلماء الأجلاء الراسخين، يدل على ما أوردته من قبل، من إطلاق الضعيف وإرادته معنى غير ما استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين لهذه اللفظة، فإن هؤلاء العلماء يرون أن ما ورد في عبارات الإمام أحمد -رحمه الله- من أنه يستدل بالحديث الضعيف فإنما يعني به الحديث الحسن، والحسن مما يحتج به عند العلماء، ويؤيد هذا عن الإمام أحمد خاصة، ما حكاه أبو الفضل العباس بن محمد الدوري قال:

سئل أحمد بن حنبل وهو على باب أبي النضر هاشم بن القاسم فقيل له: يا أبا عبد الله... ماتقول في موسى ابن عبيدة، ومحمد بن إسحاق؟ فقال:

أما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس، ولكن حدثت بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار، وأما محمد بن إسحاق فرجل تكتب عنه هذه الأحاديث -يعني المغازي ونحوها- فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، وقبض أصابع يده الأربع^(٥).

(1) - إعلام الموقعين: ٣١/١. وانظر الفروسية له ص: (٢٦٥) تحقيق مشهور بن حسن.

(2) - إعلام الموقعين: ٧٧/١.

(3) - شرح العلل: ٣٤٤/١.

(4) - المقنع: ١٠٤/١.

(5) - التاريخ: ٥٩٣/٢، تهذيب الكمال: ١٠٩/٢٩، النكت: ٨٨٨/٢، وانظر دلائل النبوة للبيهقي: ٣٣/١ - ٣٤.

وقال أيضاً: إذا رَوينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسُّنن والأحكام تشدُّدنا في الأسانيد، وإذا رَوينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يَضَع حكماً ولا يَرْفَعه تساهلنا في الأسانيد.^(١)

• وأما إطلاق "الضعيف" على الحديث الذي ورد بسند ضعيف، ويعنون بذلك ضعف الإسناد دون الحكم على الحديث، فربما قالوا عن حديث: ضعيف، وعنو بذلك أنه ضعيف بهذا الإسناد، وقد يكون هذا الحديث قد جاء من طرق أخرى ترفعه من مرتبة الرَّد إلى مرتبة القبول.

قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

وإذا رأيت حديثاً يأسناد ضعيف فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول: هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناءً على مجرَّد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مروياً يأسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرد يأسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه....^(٢)،^(٣)

وقال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

وإن تجد متناً - أي حديثاً - ضعيف السَّند فقل فيه: هو ضعيف - أي بهذا السند بخصوصه "فاقصد" أي أنو ذاك، فإن صرَّحت به فأولى....^(٣)

وبعد أن علمنا هذه المعاني التي تطلق عليها هذه اللفظة على ما تقدَّم، فإن المعنى المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول، ولذلك يجب القول به عند ورود هذه اللفظة، وأما المعاني الأخرى فلا نقول بها إلا بقريئة ظاهرة - والله تعالى أعلم - .

(١) - الكفاية : ص ١٦٣ .

(*) - يقول الحافظ ابن حجر معلقاً على كلام ابن الصلاح:

قلت: إذا بلغ الحافظ المتأهل الجهد وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن في مظانه، فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة فما المانع له من الحكم بالضعف بناءً على غلبة ظنه، وكذلك إذا وجد كلام إمام من أئمة الحديث قد جزم بأن فلاناً تفرد به، وعرف المتأخر أن فلاناً المذكور قد ضعف بتضعيف قاذح، فما الذي يمنعه من الحكم بالضعف، والظاهر أن المصنف مشى على أصله في تعذر استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق به، والحق خلافه.. النكت: ٨٨٧/٢.

(٢) - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٣٥، المقنع: ١٠٣/١، التبصرة والتذكرة: ٢٨٩/١.

(٣) - فتح المغيث: ٣٣٠/١، وانظر: توضيح الأفكار: ١٠٧/١، منهج النقد: ص ٢٩٠ والتصريح بذلك أن يقول الناقد: هذا حديث إسناده ضعيف.

لا يصح^(١)

من الألفاظ التي يطلقها أئمة الحديث ونقاد الأثر حكماً على حديث من الأحاديث، قولهم: لا يصح.

وبعد النظر في استعمالات الأئمة وإطلاقاتهم لهذه اللفظة، وجدت أنهم يطلقون هذا اللفظ على:

• الحديث الذي ليس بصحيح على المعنى المصطلح عليه هذه اللفظة.

• الحديث الموضوع.

• فأما إطلاق هذه اللفظة " لا يصح " على الحديث، على معنى أن هذا الحديث ليس بصحيح على ما اصطلاح عليه العلماء في معنى الحديث الصحيح، فهذا هو الذي تدل عليه هذه اللفظة بظاهرها، وربما قيل: إنهم

(١) - يرد في كتب الرجال قولهم في الرجل: " لا يصح حديثه " وقد يريدون بذلك حديثاً معيناً، أو أن الإسناد لم يصح إلى المترجم، ومن ذلك قول البخاري في عبد الرحمن بن صفوان: حديثه لا يصح. قال الحافظ ابن حجر: وهذا إن كان مراده عبد الرحمن ابن صفوان بن أمية، فقد قيل: إن له صحبة، فما كان ينبغي للمؤلف - يعني الذهبي - أن يذكره لأن البخاري إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإن في حديثه اضطراباً كثيراً، لسان الميزان: ٥١٠/٣، وانظر: ميزان الاعتدال: ٥٧٠/٢.

وقد أشار ابن عدي - رحمه الله تعالى - إلى هذا حيث قال في ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفي: قال البخاري: عبد الله ابن عطية عن أخيه الحسن لم يصح حديثهما.

قال ابن عدي: وهذه الأسامي التي يذكرها البخاري ليس قصده فيها أن يضعف هذه الأسماء التي يذكرها، وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبد الله ممن روى المسند أو غير المسند، أو روى عن التابعين أو عن الصحابة أو روى الحرف أو الحرفين، فيعز وجود رواية هؤلاء. الكامل: ٢٣٢/٤، وانظر: شفاء العليل: ص ٤٤٣.

قال الحافظ ابن حجر:

وأشار ابن عدي إلى أنه لم يعرف لعبد الله حديثاً. لسان الميزان: ٣٩١/٣،

ومن ذلك أيضاً أن ابن عدي نقل عن البخاري أنه قال: عبد الله بن أبي هند، عن أبي عبيدة، روى عنه أبو مالك لا يصح حديثه.

قال ابن عدي: وابن أبي هند له الحديث الذي ذكره البخاري ولا أعلم رواه غيره. الكامل: ٢٣٥/٤، لسان الميزان:

٤٥٨/٣.

حين ينفون الصحة عن الحديث يُريدون بذلك نفي كونه مقبولاً على معنى أنه لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ فيدخل في هذا نفي حسنه أيضاً.

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة هو المتبادر حين إطلاقها.

قال ابن هَمَّات الدمشقي:

قولهم: لا يصح في هذا الباب شيء، أو لم يصح هذا الحديث، يُريدون به نفي الصحة على اصطلاح المحدثين، ولا يلزم منه نفي حسنه فضلاً عن نفي وروده.^(١)

وتنزيل هذه اللفظة على هذا المعنى حيث يكون الحكم على حديث من أحاديث الأحكام، أو أحاديث كُتب لم تلتزم ذكر منكرات الرواة، والأحاديث الموضوعية، كما هو مستفاد من كلام ابن هَمَّات - رحمه الله تعالى -.^(٢) فهذا التنبيه من ابن هَمَّات - رحمه الله تعالى - هو المتبادر إلى الأذهان؛ فإن نفي صحة الحديث لا يلزم منه القول بأنه مختلق موضوع.

ولما قال السخاوي - رحمه الله تعالى -:

حديث : من طاف بهذا البيت أسبوعاً وصلى خلف المقام ركعتين الواحد في "تفسيره" والجندي في "فضائل مكة" من حديث أبي معشر المدني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به مرفوعاً، وكذا أخرجه الديلمي في "مسنده" بلفظ ولا يصح باللفظين.^(٣)

قال مُلّا علي القاري: مع أن قول السخاوي: لا يصح، لا ينافي الضعف والحسن إلا أن يُريد به أنه لا يثبت.^(٤)

وقال رحمه الله تعالى: وقال الزركشي: حديث أكل الطين وتحريمه صنف فيه جزء^(٥) وأحاديثه لا تصح.

(١) - التكتيك والإفادة: ص ١٧، وعنه مقدمة المصنوع: ص ٢٧.

(٢) - انظر: التكتيك والإفادة، ص ١٧، مقالات الكوثرى: ص ٣٩، مقدمة المصنوع: ص ٢٨.

(٣) - المقاصد الحسنة: ص ٦٥٤.

(٤) - الاسرار المرفوعة: ص ٣٣٥، وانظر: كشف الخفاء: ٢/٢٥٩.

(٥) - ذكر السيوطي في "الآلئ المصنوعة" أن أبا القاسم بن مندة له "جزء أكل الطين" وكذلك أبو بكر الطريثي له "جزء أكل الطين".

قلت: لا يلزم من عدم صحته نفي وجود حسنه وضعفه، فقد ذكر السيوطي في "جامعه الصغير" من رواية الطبراني عن أبي هريرة مرفوعاً: من أكل الطين، فكأنما أعان على قتل نفسه.^(١)

فهذا العلامة مُلاً علي القاري يذهب هذا المذهب كما هو واضح من استدراكه - رحمه الله - من جواز التعبير عن الحسن والضعيف بأنه لا يصح.

• وأما إطلاق هذه اللفظة "لا يصح" على الحديث الموضوع فهذا وارد في استعمالاتهم.^(٢)

يقول ابن همام الدمشقي:

وقد يريد به - أي بقوله لا يصح، في هذا الباب شيء، أو لم يصح هذا الحديث - من صنف في الموضوعات والضعفاء كالعقيلي نفي وروده.^(٣)

قال الكوثري:

إن قول النقاد في الحديث: إنه لا يصح، بمعنى أنه باطل، في كتب الضعفاء والمتروكين، لا بمعنى أنه حسن وإن لم يكن صحيحاً كما نصّ على ذلك أهل الشأن بخلاف كتب الأحكام.^(٤)

وقد أبدى ابن عَرَّاق توجيهاً لعدول الإمام عن التصريح بقوله: موضوع إلى استعمال هذه اللفظة "لا يصح" فقال بعد أن نقل حكم ابن الجوزي على حديث بأنه لا يصح:

وكان نُكتة تعبيره بذلك حيث عبّر به، أنه لم يلح له في الحديث قرينة تدل على أنه موضوع، غاية الأمر أنه احتمل أن يكون موضوعاً لأنه من طريق متروك أو كذاب، فأدخله في الموضوعات لهذا الاحتمال... فإن كان تعبيره بـ "لا يصح" ونحوه للنكتة التي ذكرتها فهو اصطلاح حسن.^(٥)

(١) - الأسرار المرفوعة: ص ١٣٠، والحديث رواه الطبراني في الكبير: ٢٥٣/٦. وانظر كنز العمال: ٢٧٤/١٥، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٤٥/٥: رواه الطبراني، وفيه يحيى بن يزيد الأهوازي جهله الذهبي من قبل نفسه، وبقيّة رجاله رجال لصحيح.

وقال الألباني: ضعيف، وانظر: ضعيف الجامع: ١٧٦/٥ برقم ٥٤٨٣.

(٢) - لما قال الشوكاني: حديث "مسح العينين بباطن أعلى السبابتين..." قال ابن طاهر في التذكرة: لا يصح، قال العلامة المعلمي: وكلمة "لا تصح" إنما تقال فيما له قوة، فأما هذا فلا يرتاب عالم بالسنة في بطلانه. القوائد المجموعة: ص ١٩ - ٢٠.

(٣) - التكتيك والإفادة: ص ١٧..

(٤) - مقالات الكوثري: ص ٣٩، مقدمة المصنوع: ص ٢٨.

(٥) - تنزيه الشريعة المرفوعة: ١٤٠/١.

ومن نظر في كتب "الموضوعات" وكتب "الأحاديث المشتهرة على الألسنة" يجد كثيراً التعبير بهذا اللفظ "لا يصح" عن الموضوع.

ومن ذلك أن الإمام النووي قال على حديث: «إن الورد خلق من عرق النبي ﷺ أو من عرق البراق»، قال: لا يصح.^(١)

قال السخاوي: وكذا قال شيخنا: إنه موضوع، وسبقه لذلك ابن عساكر.^(٢)

وقد وجدنا بعضهم ربما أردف هذا اللفظ بلفظ آخر يدل على البطالان والوضع صراحة، ومنهم الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - فقد قال:

الأحاديث التي ذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد.^(٣) وأحاديث الذكر على أعضاء الوضوء كلها باطل، ليس فيها شيء يصح.^(٤)

== وقال الشيخ أبوغدة: واستتاج ابن عراق هذا من كلام ابن الجوزي استتاج خاطي، فقد حول به ابن عراق كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي عن موضوعه، وجعل إيراده الأحاديث المكذوبة فيه، إنما هو من باب احتمال الوضع عنده! وهذا غلط مكشوف الحال، وسببه غفوله عن تلك القاعدة الهامة في الباب. مقدمة المصنوع: ص ٣٣.

أقول: ويدل على هذا أن ابن الجوزي قال: وقد تحذلق أقوام فوضعوا أحاديث تدل على قِدَم القرآن، ثم ساق الأول منها... "من قال القرآن مخلوق فقد كفر" ثم قال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. الموضوعات: ١٠٦/١ - ١٠٧، فانظر كيف حكم بالوضع ثم قال: لا يصح، وفي كتابه من هذا كثير.

(١) - المقاصد الحسنة: ص ٢١٦.

(٢) - المقاصد الحسنة: ص ٢١٦.

(٣) - المنار المنيف: ص ٦٧.

(٤) - المنار المنيف: ص ١٢٠، وانظر المصنوع: ص ٣٥.

باطل

هذا اللفظ من الألفاظ التي يُطلقها علماء الحديث، حكماً على الحديث، ومن نظر في الكتب المؤلفة في "الموضوعات" يجد هذا اللفظ مستعملاً بكثرة، وبعد التأمل لمواقع استعمالهم، لهذا اللفظ، وجدت أنهم قد أطلقوا هذا اللفظ للدلالة على :

• كون الحديث الذي قيل عنه : "باطل"، مكذوب على النبي ﷺ.

• الحكم على ذلك الحديث من حيثية معينة، وهي : كون إسناده موضوعاً، ولا يلزم من ذلك كذب الخبر.

• فأما إطلاقهم هذا اللفظ "باطل" يريدون به أن هذا الحديث مكذوب على النبي ﷺ؛ فذلك هو المتبادر من هذه اللفظة فإنها تُنبئ بأن الدلائل والقرائن، قد قامت عند الناقد، حتى حكم على هذا الحديث ببطلانه وعدم جواز نسبته إلى النبي ﷺ.

يقول العلامة العلمي:

إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ فقد يقول: "باطل" أو "موضوع" وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمداً أو خطأً. ^(١)

وقال في موطن آخر:

قد تتوفر الأدلة على البطلان، مع أن الراوي الذي يصرّح الناقد بإعلال الخبر به، لم يُتهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أدخل عليه الحديث. ^(٢)

فكلام المعلمي - رحمه الله تعالى - واضح في بيان المعنى الذي ذكرته آنفاً لهذه اللفظة.

(١) - مقدمة الفوائد المجموعة: ص ٧.

(٢) - مقدمة الفوائد المجموعة: ص ٧.

ومن الأمثلة على هذا الإطلاق أن الإمام الحافظ أبا حاتم بن حبان قال في حديث "يكون في هذه الأمة رجل يُقال له الوليد..."^(١)

وهذا خبر باطل، ما قال رسول الله ﷺ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد.^(٢)

• وأما إطلاق هذه اللفظة "باطل" على الحديث، على معنى أن سند هذا الحديث "باطل" وأما متنه فمعروف من وجه آخر، وهذا الحكم من الأحكام النسبية على الأحاديث.

فيكون المراد حينئذ بقولهم: هذا حديث باطل، أي: باطل بهذا الإسناد، وربما ورد في عباراتهم التصريح بذلك فيقولون مثلاً: هذا حديث باطل بهذا الإسناد، أو نحو هذه العبارة.

قال السيوطي - رحمه الله تعالى -:

"واعلم أنه جرت عادة الحفاظ، كالحاكم، وابن حبان، والعقيلي، وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطان من حيثة سند مخصوص؛ لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر، ويذكرون ذلك السند لذلك المتن، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به".^(٣)

ومعرفة هذا في غاية الأهمية فإن من يقف على كلامهم هذا، ولم يتفطن لمرادهم بهذا الحكم، يظن أن ذلك الحكم مُنصب على متن الحديث، فيحكم على الحديث بالبطان وليس كذلك.

(١) - وراه أحمد في مسنده: ١٨/١، والدارقطني في أسامة في مسنده: كما في القول المسدد: ص ١٣، والحاكم في المستدرک:

كتاب الفتن والملاحم رقم ٨٥٠٩، ٥٣٩/٤، والبيهقي في دلائل النبوة: ٥٠٥/٦ - ٥٠٦، وابن عساكر في تاريخ دمشق كما في القول المسدد: ص ١٥، وأبو نعيم: في دلائل النبوة: كما في الكنز: ٢٥٧/١١، ٥٩٢/١٦.

وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" ٤٦/١، والعراقي في الجزء الذي جمعه في بيان أن في المسند أحاديث موضوعة كما في "القول المسدد": ص ٤

وقد دافع الحافظ ابن حجر عن الأحاديث التي قيل بوضعها، وهي في مسند الإمام أحمد، ومنها هذا الحديث في كتابه "القول المسدد" ص ١٢.

قال الهيثمي: في "مجمع الزوائد" ٢٤٠/٥: إسناده حسن، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده ضعيف لانقطاعه، شرح المسند: ٢٠٢/١.

(٢) - كتاب المجروحين: ١٢٥/١، وانظر: الموضوعات: ٤٦/٢. وانظر للتعليق على كلام ابن حبان: القول المسدد: ص ١٢ - ١٦، اللآلئ المصنوعة ١٠٧/١ - ١١٠.

(٣) - اللآلئ المصنوعة: ١١٧/١.

ويحكى الإمام السيوطي أن بعضهم قد يغير بذلك الإطلاق، فربما حكم على الحديث بالوضع، فيقول بعد كلامه المتقدم:

" فيغير ابن الجوزي بذلك -أي بحكمهم النسبي- ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً، ويورده في كتابه "الموضوعات" وليس هذا بلائق، وقد عاب عليه الناس ذلك آخرهم الحافظ ابن حجر^(١).

ويمكن التمثيل لهذا الإطلاق بما حكاه السيوطي قال:

وقد قال الحاكم في ترجمة شيخه أبي بكر محمد بن أحمد الثقفي الزكي: فعرض علي حديثاً عنه بإسناد مظلم عن الحجاج بن سمرة، قال: سمعت سمرة بن جندب رفعه "من أراد الله به خيراً ففقهه في الدين" فقلت: هذا باطل وإنما تقرب به إليك أبو بكر الشافعي لأنك من ولد الحجاج^(٢).

قال السيوطي: ومعلوم أن هذا المتن صحيح من طريق أخرى^(٣)، وإنما حكم عليه بالبطلان من حيثية هذا السند المخصوص الذي اختلقه أبو بكر^(٤).

(١) - اللآلي المصنوعة: ١١٧/١.

(٢) - اللآلي المصنوعة: ١١٧/١.

(٣) - رواه جماعة من الصحابة، معاوية وأبو هريرة، وعمر، وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين. أما حديث معاوية فرواه:

البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً ففقهه في الدين، رقم (٧).

وفي كتاب فرض الخمس، باب قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ...﴾، رقم (٣١١٦).

ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة: باب النهي عن المسألة، رقم (٢٣٨٦).

وابن ماجه في سننه: المقدمة: باب فضل العلماء، رقم ٢٢١، ٨٠/١.

وأحمد في مسنده: ٩٢/٤، ٩٣، ٩٦، ١٠١ وابن حبان في صحيحه: (٢٩١/١) الإحسان، رقم (٨٩).

والدارمي في سننه: ٧٩/١، رقم ٢٢٨، ٢٣٠، والطبراني في الكبير: ٣٢٩/١٩، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦٦.

والبيهقي في شرح السنة: ٢٨٤، ١، وأبو نعيم في الحلية: ١٤٦/٥-١٤٧.

والطحاوي في مشكل الآثار: ٢٨٠/٢، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ٩٥/١.

• وأما حديث أبي هريرة، فرواه:

ابن ماجه في سننه: في المقدمة -باب فضل العلماء- ٨٠/١، رقم ٢٢٠.

وأحمد في مسنده: ٢٣٤/٢، والطبراني في المعجم الصغير: ٧٦/٢، رقم ٨١٠، والخطيب في: الفقيه والمتفقه: ٣، ٢/١.

• وأما حديث عمر فرواه:

الخطيب في "الفقيه والمتفقه" ٤، ٣/١، والطحاوي في مشكل الآثار: ٢٨١/٢، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٩١-٩٠/١.

• وأما حديث ابن عباس فرواه:

الترمذي في سننه كتاب العلم -باب إذا أراد الله بعد خيراً ففقهه، ٢٨/٥، رقم ٥٤٦٢، وأحمد في مسنده: ٣٠٦/١.

والدارمي في سننه: ٧٩/١، رقم ٢٢٩، ٣٧٥/٢، رقم (٢٦٠٦) وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١٩٩-١٩٤.

(٤) - اللآلي المصنوعة: ١١٧/١.

لا أصل له

يُطلق علماء الحديث ونقاده هذه اللفظة "لا أصل له" حكماً على الحديث وبعد التأمل لمواقع استعمالهم لهذه اللفظة، وجدت أنهم يستعملون هذا اللفظ على معانٍ ثلاثة.

• أولها : أن يكون هذا الحديث ليس له إسناد يُعرف.

• والثاني : أن يكون هذا الحديث مسنداً إلا أنه موضوع.

• والثالث : أن يكون هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ من طريق مُعينه، وقد يكون في نفسه صحيحاً، وربما حُكم عليه بذلك لضعفه.

• فأما إطلاق هذه اللفظة "لا أصل له" على معنى أن هذا الكلام المنسوب للنبي ﷺ ليس له إسناد. فذلك أمر معلوم، وإطلاق مشهور، نصّ عليه غير واحد من أئمة الحديث العارفين بمدلولات إطلاقات الأئمة واصطلاحاتهم. قال الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - :

وأما قولهم : حديث كذا لا أصل له فقال ابن تيمية : معناه، ليس له إسناد. ^(١)

وكم نرى هذه الأحكام من عدد من الأئمة، على كلمات، وألفاظ يتداولها الناس، قد اشتهرت فيما بينهم ينسبونها للنبي ﷺ، وبعد التفتيش والنظر لا يُعثر لها على إسناد يُحتكم إليه؛ لذا يقول العلماء عنها: لا أصل لها، على هذا المعنى.

ومن ذلك قول السخاوي - رحمه الله تعالى - : حديث "تسليم الغزاة" اشتهر على الألسنة، وفي المدائح النبوية، وليس له كما قال ابن كثير أصل. ^(٢)

(١) - فتح المغيث: ٢٩٩/١، تدريب الراوي: ٢٩٢/١، التحديث: ص ١٢، سلسلة الأحاديث التي ليس لها أصل: ص ٧.

(٢) - المقاصد الحسنة: ص ٢٥٥.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : وأما تسليم الغزالة فلم نجد له إسناداً لا من وجه قوي، ولا من وجه ضعيف. ^(١) وقال في موطن آخر : لم أقف لخصوص السلام على سند. ^(٢)

ومن ذلك أيضاً ما ذكره أبو القاسم القشيري قال : "وقد روى أن رجلاً أنشد بين يدي النبي ﷺ فقال :

أقبلت فلاحُها	عارضان كالسَّجَّجِ ^(٣)
أدبرت فقلتُ لها	والفؤادُ في وهَج
هل عليَّ ويحكُما	إن عَشِقتُ من حَرَج

فقال رسول الله ﷺ : لا حرج إن شاء الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :

" قلتُ : هذا الحديث موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، لا أصل له، وليس هو في شيء من دواوين الإسلام وليس له إسناد.... " ^(٤)

وغير هذا كثير ومن نظر في كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وحكم الحفاظ عليها بكونهم لم يجدوا لها أسانيد، وجد من هذا شيئاً كثيراً، وعلم بذلك أن هذا الاستعمال لهذا المصطلح شائع منتشر.

• وأما إطلاق هذا اللفظ "لأصل له" على الحديث، على معنى الحكم عليه بكونه موضوعاً على النبي ﷺ وإن كان هذا الحديث قد ورد مسنداً إلى النبي ﷺ، وليس هذا خاصاً بما أسند إلى النبي ﷺ فقد يحكمون بهذا الحكم على الموقوف أو المقطوع ونحوه على المعنى المتقدم. ^(٥)

(١) - فتح الباري : ٤٣٤/٦ وعنه: المصنوع : ص ٨٠.

(٢) - موافقة الخير الخير : ٢٤٥/١، وذكر السبكي أن تسليم الغزالة رواه أبو نعيم، والبيهقي في الدلائل، وكذا ذكره الدارقطني، والحاكم، وشيخه البيهقي، حكاة العجلوني، كشف الحفاء : ٣٠٦/١، والذي في البيهقي في الدلائل : ٣٤٦/١-٣٥، وأبي نعيم في الدلائل : ص ٣٢٠، هو في تكليم الغزالة له ﷺ لتسليمها عليه، انظر موافقة الخير الخير : ٢٤٥/١-٢٤٧.

(٣) - السجج : الحرز الأسود المعجم الوسيط : ٤١٢/١، وانظر : معجم مقاييس اللغة : ١٢٥/٣.

(٤) - الاستقامة : ٢٩٥/١-٢٩٦، وانظر : الكلام على مسألة السماع : ص ٣٢١، وقال ابن القيم : ومن له أدنى ذوق في الشعر يعرف أن هذا شعر المتأخرين، وليس من فحله بل من ثباته، وشعر العرب أفحل من هذا، وكيف يُظن بالنبي ﷺ أنه يقول : لا حرج من غير أن يسأله عن معشوقته أهى ممن يحل له أم لا، فقيح الله واضعه على رسول الله ﷺ، الكلام على مسألة السماع : ص ٣٢٢.

(٥) - وفي مقابل هذا نجدهم يقولون على الحديث الضعيف الذي يتقوى بشواهد ومتابعاته : له أصل، ونحو ذلك، وهذا كثير عندهم، ومن هذا أن الحافظ ابن حجر قال على حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" بعد أن ساق عدداً من شواهد : والظاهر أن مجموع الأحاديث يتحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً، التلخيص : ٨٦/١، وانظر شرح الترمذي : ٣٨/١.

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة على هذا المعنى كثير. فإنهم يُسندون الحديث إلى النبي ﷺ أو إلى غيره ثم يحكمون بكونه "لا أصل له" أي: لا أصل له من كلام النبي ﷺ، وإن ورد مسنداً إليه، فقد يخلط الواضع سنداً للكلام الذي وضعه، وقد يلقن عمداً فيقبل التلقين لعله من العِلل التي تعتري الرواة، وقد يقع ذلك من الراوي على سبيل الخطأ والغلط. وكل هذا معلوم عندهم.

ومن ذلك أن الإمام أبا داود - رحمه الله تعالى - قال: حَدَّثَ هشام - ابن عمار الدمشقي - بأربعمئة حديث مُسندة ليس لها أصل. (١)

قال الإمام أبو حاتم: هشام صدوق، ولما كَبُرَ تَغَيَّرَ حفظه وكل ما دُفِعَ إليه قرأه، وكل ما لُقِّنَ تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه. (٢)

ومن ذلك أيضاً قول الإمام العُقَيْلي - رحمه الله تعالى - : ثابت بن موسى الضَّرِير عن الأعمش حديثه باطل ليس له أصل. (٣)

مع أن العُقَيْلي - رحمه الله تعالى - ساق هذا الحديث - الذي حكم بأنه ليس له أصل - بإسناده من طريق ثابت بن موسى الضَّرِير العابد: قال: حدثنا شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "من كَثُرَتْ صلواته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار" (٤)

والعلماء - رحمهم الله تعالى - يَبَيِّنُوا كيف ورد هذا الحديث مُسنداً وذكرُوا له قصَّة، فهذا أبو عبد الله الحاكم يقول بعد أن تكلم عن الطبقة السادسة من المجروحين الذين غلب عليهم الصلاح والعبادة ولم يتفرغوا إلى ضبط الحديث:

وهذا ثابت بن موسى الزاهد، دخل على شريك بن عبد الله القاضي، والمُسْتَملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: "من كَثُرَتْ صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار" وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى لزهده وورعه، فظن ثابت ابن موسى أنه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت بن موسى يُحَدِّثُ به عن شريك عن الأعمش عن أبي

(١) - ميزان الاعتدال: ٣٠٢/٤، تهذيب التهذيب: ٥٢/١١ - ٥٣.

(٢) - هدي الساري: ٤٧١، وانظر: الجرح والتعديل: ٦٦/٩.

(٣) - الضعفاء الكبير: ١٧٦/١.

(٤) - الضعفاء الكبير: ١٧٦/١ والحديث تقدم تخريجه: في "المنكر"

سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه، وعن قوم من انجروحين سرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شريك. (١)

فتأمل كيف حكم العلماء على هذا الحديث بكونه "لا أصل له" مع أنهم يروونه مسنداً في عدد من الكتب التي اعتنت بذكر الإسناد، فظهر بهذا ما تقدم ذكره، وأن هذا الإطلاق على المعنى المتقدم معلوم عند أهل الحديث.

وربما زادوا ذلك إيضاحاً فقالوا: باطل لا أصل له، أو موضوع لا أصل له. (٢)

• وأما إطلاق هذا اللفظ "لا أصل له" على حديث لا يصح من طريق معينة، فذلك من الأحكام النسبية عند علماء النقد، فقد يكون ذلك الحديث صحيحاً من وجه آخر، وقد يكون هذا الحديث ضعيفاً ولضعفه قيل "لا أصل له" أي لا أصل له صحيحاً عن النبي ﷺ.

ومن ذلك أن ابن عدي - رحمه الله - ساق بسنده حديث "إنما الأعمال بالنيات...." من طريق محمد بن عبيد الهمداني، ثنا الربيع بن زياد أبو عمرو الضبي، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب فذكره. (٣) ثم قال :

قال ابن عدي : وهذا لا أصل له. (٤)

(١) - المدخل إلى كتاب الإكليل: ص ٦٢-٦٣، وانظر: انجروحين: ٢٠٧/١، والآلئ: ٣٣/٢، فتح المغيث: ٣١٢/١.

(٢) - انظر الآلئ المصنوعة: ١١/١، المصنوع: رقم ٧٥، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٧٩، ٣٨٣، مقدمة شرح الطحاوية: ص ٣٢، العلل لابن أبي حاتم: ٤٦/١.

(٣) - رواه ابن عدي، في "الكامل: ١٣٦/٣، وابن حبان في "الثقات" ٢٩٨/٦، والذهبي في "السير" ٤٣٩/١٤. قال الذهبي - رحمه الله تعالى - بعد أن ساق الحديث بسنده من طريق محمد بن عبيد الهمداني حدثنا الربيع بن زياد حدثنا محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم التيمي:

حديث غريب جداً تفرد به محمد بن عمرو وهو صدوق، سير أعلام النبلاء: ٤٣٩/١٤. قال ابن رجب: هذا الحديث تفرد بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن أبي وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب ؓ وليس له طريق يصح غير هذا الطريق، جامع العلوم والحكم: ص ١١، وانظر: أعلام الحديث: ١١٠/١، فتح الباري: ١٧/١.

(٤) - الكامل: ١٣٦/٣.

فلعل ابن عدي يُريد بهذا الكلام : لأصل له من حديث محمد بن عمرو هذا، فإن الحديث معروف من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي كما هو معلوم، ورواه عن يحيى عدد كثير من الناس. وهو مروي في الكتب الستة، ^(١) من هذا الوجه.

قال ابن عدي:

وأما عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم لم يروه عنه غير الربيع بن زياد، وقد روى الربيع بن زياد عن غير محمد بن عمرو من أهل المدينة أحاديث لا يتابع عليها. منها عن يحيى بن سعيد الأنصاري. ^(٢)

ويقول الحافظ ابن حجر في ترجمة الربيع بن زياد الهمداني:

وذكره ابن حبان في الثقات فقال: الضبي يروي عن الشيباني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، يُغرب وساق له حديثه عن محمد بن عمرو الليثي، عن محمد بن إبراهيم التيمي .. وهو من غرائب، والظاهر أنه إنما سمعه من يحيى ابن سعيد فحدث به عن محمد بن إبراهيم على سبيل الخطأ. ^(٣)

ومن هذا أيضاً ما نسب إلى الإمام أحمد أنه قال:

أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل، وذكر منها : "للسائل حق وإن جاء على فرس" ^(٤)

(١) - رواه البخاري: كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١) وانظر رقم ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣.

ومسلم: كتاب الجهاد، باب قوله ﷺ : "إنما الأعمال بالنية"، رقم ٤٩٠٤.

وأبو داود: كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات، رقم ٢٢٠١، ٢٦٢٢/٢.

والترمذي: كتاب فضائل الجهاد، باب ماجاء فيمن يقاتل رياءاً وللدنيا، رقم ١٦٤٧، ١٥٤/٤.

والنسائي: كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء، ٥٨/١.

وابن ماجه: كتاب الزهد، باب النية، رقم ٤٢٢٧، ١٤١٣/٢.

(٢) - انظر : الكامل، ١٣٧/٣.

(٣) - لسان الميزان : ٥٥١/٢، وانظر الثقات: ٢٩٨/٦.

(٤) - قال الزركشي في "التذكرة" ص ٣٢: في صحة هذا عن أحمد نظر، وقال العراقي في التقييد والإيضاح : لا يصح هذا الكلام

عن الإمام أحمد فإنه أخرج حديثاً منها في المسند، وهو حديث "للسائل حق..." ص ٢٦٣، وكذا قال في "تخريج أحاديث

الإحياء" ٢١٠/٤.

قال ابن الملقن: أخرجه أحمد في مسنده^(١) من حديث الحسين بن علي، وسنده جيد، ويعلي بن أبي يحيى المذكور في إسناده وإن جهله أبو حاتم، فقد وثقه ابن حبان، وأخرجه أبو داود في سننه^(٢) وسكت عليه، وأخرجه أيضاً من حديث علي^(٣)، وفي إسناده من لم يُسمَّ، ورويناه من حديث ابن عباس^(٤)، وإبراهيم بن زياد^(٥).

فلعل مراد الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - بهذه المقولة: أن هذه الأحاديث لا تصح عن النبي ﷺ سواء التي لا سند لها يُعرف، أو المسندة التي رواها أهل العلم ودونوها في مصنفاتهم بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، خاصة وأن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - قد أسند حديثاً من هذه الأحاديث الأربعة التي روى عنه أنه قال فيها: لا أصل لها^(٦).

ويقول شيخ الاسلام - أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله تعالى -:

== وقد نقل هذه الرواية عن الإمام أحمد أبو بكر المروزي كما تراه في "الموضوعات" ٢/٢٣٦، وانظر "مقدمة ابن الصلاح" ص ٣٨٩، المنار المنيف: ص ١٢٥

وقال الزبيدي في "شرح الإحياء" ١٠/٣٠٢-٣٠٣: وجدت بخط الحافظ نقلاً عن ابن رجب الخليلي مانصه: وَرَدُّ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَد بمجرد روايته له في "مسنده" فيه نظر، فكم من حديث قال فيه أحمد: لا يصح وقد أخرجه في "مسنده". ويقول البلقيني في "محاسن الاصطلاح" ص ٣٩١: وهذه الأحاديث وإن لم تبلغ رتبة الصحيح ولا الحسن فمثل ذلك لا يقال فيه: ليس له أصل.

وأقول لكن إذا علم أنهم قد يطلقون هذه اللفظة "لا أصل له" على ما ليس له إسناده صحيح فلا يكون حينئذ تعارض بين قول الإمام أحمد وإخراجه للحديث، وبذلك يزول الإشكال. وانظر: الروض البسام: ١٤٩/٢ - ١٥٠.

(١) - المسند: ١/٢٠١.

(٢) - كتاب الزكاة، باب حق السائل، رقم ١٦٦٥، ٢/١٢٦.

(٣) - كتاب الزكاة، باب حق السائل، رقم ١٦٦٦، ٢/١٢٦.

(٤) - أخرجه ابن عدي في "الكامل" ١/٢٦٠.

(٥) - رواه الطبراني في "المعجم الكبير" ٢٢/٢٠٣، برقم ٥٣٥، والأوسط، كما في "مجمع الزوائد" ٣/١٠١.

قال العلائي: بعد أن ذكر حديث علي وحديث الحسين بن علي: والحديث حسن الإسناد، النقد الصحيح: ص ٤١-٤٢، وقال العراقي بعد ذكره لحديث الحسين بن علي: وهذا إسناده جيد وقد سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح، التقييد والإيضاح: ص ٢٦٤ وانظر "المقاصد الحسنة" ص ٥٣٧.

وعلى كل فهذا الحديث ورد من رواية هؤلاء الصحابة وروى أيضاً من رواية زيد بن أسلم مرسلاً كما في الموطأ: ٤/٢٠ ومن رواية عطاء مرسلاً كما عند ابن زنجويه: (٢٠٩١).

وكذا من رواية الحسن كما عند ابن زنجويه أيضاً: (٢٠٩١) ومن رواية أنس عند ابن النجار كما في "الدرر المنتشرة" ص ١٥٨ وقال العلامة المدراسي في "الذيل على القول المسدد" ص ٨٥-٨٦ نقلاً عن السيوطي: وكذا جزم بصحته غير واحد، لكن قال ابن عبد البر: إنه ليس بقوي، ثم قال: وبالجمل لا شك في صحته نظراً إلى مجموع طرقه.

وقال الشيخ أحمد شاكر في شرحه للمسند: ٣/١٧٣: إسناده صحيح.

(٦) - انظر الفتاوى الحديثية: ١/٣٢.

وأما أحاديث سبب النزول فغالبا مرسل ليس بمسند، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل : ثلاث علوم لا إسناد لها، وفي لفظ ليس لها أصل: التفسير، والمغازي والملاحم، يعني أن أحاديثها مرسلة.^(١)

فقول ابن تيمية: يعني أن أحاديثها مرسلة، يُفيد ضعف هذه الأحاديث ولا يلزم من ذلك الحكم بوضعها جميعاً. نعم لا يُنكر أن فيها ما هو موضوع، ولذا يقول الحافظ ابن حجر معلقاً على كلمة الإمام أحمد التي ذكرها شيخ الإسلام:

"ينبغي أن يضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة"^(٢)

ويقول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه وهب بن جرير عن شعبة عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أم حبيبة أن النبي ﷺ كان يصلي على الخُمرة قال أبي: هذا حديث ليس له أصل لم يروه غير وهب.^(٣)

فانظر إلى عبارة أبي حاتم هنا وحكمه على هذا الحديث من هذا الطريق بهذا الحكم مع أن متن الحديث ثابت مخرج في الصحيحين وغيرهما ووهب هذا ثقة من رجال الستة^(٤) لكن عبارته هنا -رحمه الله- تحمل على ماتقدم ذكره من الأحكام النسبية، ومن لم يدرك هذا وتأمله، فقد يقع في الوهم والخطأ، ويحكم على الحديث بما

(١) - منهاج السنة: ٤٣٥/٧، وانظر مرويات غزوة بدر: ٣٢-٣٨، موسوعة فضائل آيات وسور القرآن: ٥/١.

(٢) - لسان الميزان: ١٣/١.

(٣) - العلل لابن أبي حاتم: ٣٢١/١ والحديث من هذا الوجه رواه:

ابن حبان في صحيحه: ٦/ ٨٦ (الإحسان) برقم (٢٣١٢)، والطبراني في الكبير: ٤٨٢/٢٣، وأبو يعلى في مسنده: ٣٣٢/٦ برقم ٧٠٩٥، كلهم من طريق وهب بن جرير عن شعبة عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أم حبيبة به.

قال الميثمي في المجمع: ٥٧/٢: رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير ورجال أبي يعلى رجال الصحيح.

والحديث رواه جماعة من الصحابة منهم "ميمونة" عند البخاري في "صحيحه" رقم: ٣٣٣، ٣٧٩، ٣٨١، ومسلم رقم: ١٥٠٢، وأبو داود برقم ٦٥٦، والنسائي: ٥٧/٢، وابن ماجه برقم ١٠٢٨، وابن خزيمة، رقم ١٠٠٧، وابن عباس عند أحمد في المسند: ٢٦٩/١، والترمذي: رقم ٣٣١ وابن حبان: رقم (٢٣١٠ الإحسان) وابن عمر عند الطبراني في الكبير والأوسط وأحمد واليزار كما في الزوائد: ٥٦/٢، وجابر عند اليزار كما في المجمع: ٥٧/٢، وأنس عند ابن خزيمة رقم ١٠١٢، والطبراني في الأوسط كما في المجمع: ٥٧/٢، والصغير برقم (٥٨٧) الروض الداني (٣٥١/١) وعائشه عند ابن خزيمة رقم ١٠١١، وأم سليم عند أحمد والطبراني وأبي يعلى كما في المجمع: ٥٦/٢، وأم كلثوم بنت أم سلمة عند ابن خزيمة: رقم ١٠٠٨.

(٤) - تهذيب التهذيب: ١٤١/١١، تقريب التهذيب: ٣٣٨/٢، وانظر الكامل لابن عدي: ٦٨/٧.

لا يستحقه، ومن تأمل في كلام أهل العلم في تعليل الأحاديث والطرق، يجد نحواً من هذه العبارات، فليتأمل قبل الحكم بناء على ما رآه من كلامهم.^(١)

(١) - انظر العلل لابن أبي حاتم: ١٥١/١-١٥٢، ٢٠٣، الروض البسام: ١٥٠/٢، وانظر الضعفاء الكبير للعقيلي: ٢٤٩/٣، وقارن بالسلسلة الصحيحة: ١٤١/٢ رقم ٥٩٢.

الموضوع

من الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث ونقاد الأثر، قولهم في مقام الحكم على الأحاديث، وبيان مرتبتها: هذا حديث موضوع.^(١)

وبعد التأمل لدلّولات هذا اللفظ وجدتُ أنهم يُطلقونه على الأحاديث، على ثلاثة معانٍ:

- أولها: أن يكون هذا الحديث مكذوباً على النبي ﷺ على سبيل العمْد.
- والثاني: كَوْن هذا الحديث مما أخطأ الراوي، أو وَهَم في نسبته إلى النبي ﷺ.
- والثالث: حديثٌ ثابتٌ ظَنُّ الناقد أنه مخالف للأحاديث الصّحاح المشهورة فحكم عليه بالوضع مع إمكان الجمع بينه وبين غيره.

• فأما إطلاق " الموضوع " على كلام اختلقه واضعه عمداً ثم نسبته إلى النبي ﷺ فهذا هو الأصل في إطلاق هذا اللفظ، وقد نصَّ على هذا غير واحد من أهل العلم المعنيين بالحديث وعلومه.

يقول الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - في تعريف الموضوع:

" هو المختلق المصنوع " ^(٢) وظاهر من عبارته - رحمه الله تعالى - أنه يَقْصِد ما وُضِع عمداً ونُسب إلى النبي ﷺ قصداً.

ولهذا يقول الحافظ ابن حجر:

(١) - في عَدِّ " الموضوع " من أقسام الحديث مخالفة للأصل ، لكن أجيب عن هذا الاستعمال بما يلي:
أولاً: أن الحكم بالوضع ظني غالباً، والثاني: عدّه من الحديث إنما هو بالنظر إلى زعم واضعه، والثالث: إدراجه من ضمن الحديث من أجل الوقوف على طريقته التي يتوصل بها لمعرفة كذبه، انظر: فتح المغيث: ٢٥٩/١، نحات في أصول الحديث: ص ٣٠٥، الوضع في الحديث: ١١١/١.

(٢) - مقدمة ابن الصلاح: ص ١٣٠.

" فالقسم الأول، وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع..... " (١)

ويرى العلامة المعلمي أن الذي يتبادر من لفظة " الموضوع " الإشعار بأن هذا الخبر مكذوب على النبي ﷺ منسوب له على سبيل العمد والقصد فيقول:

إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ فقد يقول: "باطل" أو "موضوع" وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمداً أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمداً، غير أن هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات، بل يُوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التعمد. (٢)

• وأما إطلاق " الموضوع " على ما وهم فيه الراوي وأخطأ في نسبته للنبي ﷺ فهذا موجود في كلامهم مشهور في استعمالاتهم. (٣)

قال ابن أبي حاتم:

سمعت أبي يقول: كتبت عن ثابت بن موسى، عن شريك عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ قال:

" من صلى بالليل، حسن وجهه بالنهار ".

قال أبي: فذكرت لابن نمير، فقال: الشيخ لا بأس به، والحديث منكر، قال أبي: الحديث موضوع. (٤)

ومعلوم أن "ثابت بن موسى" قد وهم في نسبته هذا الكلام للنبي ﷺ ولم يتعمد ذلك.

قال ابن الصلاح:

(١) - نزهة النظر: ص ١١٨.

(٢) - مقدمة الفوائد المجموعة: ص ٧.

(٣) - يرى بعض الأئمة أن وهم الراوي وخطأه في نسبة كلام للنبي ﷺ أشبه بالمدرج منه بالموضوع، قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر: ص ١٢٤، وهو يتكلم عن أقسام المدرج: الرابع - أي من أقسام المدرج -: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك. ويقول السيوطي في التدريب (٢٨٧/١): وربما وقع الراوي في شبه الوضع غلطاً منه بغير قصد فليس بموضوع حقيقة، بل هو بقسم المدرج أولى كما ذكره شيخ الإسلام في شرح النخبة، وسماه ابن حبان مدرجاً كما في المجروحين: ٢٠٧/١.

(٤) - العلل لابن أبي حاتم: ٧٤/١، فتح المغيث: ٣١٣/١، التقييد والإيضاح: ص ١٣٣.

وربما غلط فوق في شبه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" (١)

وثابت هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: ضعيف الحديث. (٢)

والظاهر أن أبا الفرج ابن الجوزي - رحمه الله - يذهب إلى إطلاق "الموضوع" على ما وهم فيه الراوي، وأخطأ في نسبته للنبي ﷺ ويسبب هذا الاصطلاح الذي جرى عليه هذا الامام، ذهب إلى أن في المسند للإمام أحمد أحاديث موضوعه كما تشير إلى ذلك عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول:

"تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني، والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة، ولا منافاه بين القولين.

فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج: هو الذي قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع... وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فيأنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً في السلف... (٣)

• وأما إطلاق هذا اللفظ "موضوع" على الحديث لكونه مخالفاً لما ثبت في سنة النبي ﷺ في نظر من حكم بذلك، مع أنه يمكن للعالم أن يجمع بين ذلك الحديث وما عارضه من أحاديث أخرى، بطريقة من طرق الجمع بين النصوص، التي يظهر عليها التناقض والتضارب.

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

(١) - مقدمة ابن الصلاح: ص ١٢٢، والحديث تقدم الكلام عليه في "المنكر".

(٢) - تقريب التهذيب: ١١٧/١.

(٣) - انظر: مجموع الفتاوى: ٢٤٨/١ - ٢٤٩، قاعدة جلية في التوسل والوسيلة: ص ١٦٠، المصعد الأحمدي كما في طلائع المسند: ٣٤/١، الوضع في الحديث: ١٠٨/١.

وانظر إلى هذا الجمع بين هذين القولين والتوفيق بين المتنازعين، وما ذاك إلا بسبب معرفة الاصطلاح، والوقوف على سبب الخلاف وإن هذا لمن الحكمة، ومن أوتي الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً، وكم غلط غلط بسبب جهله بالاصطلاح وعدم وقوفه على سبب الخلاف، والله يمن على من يشاء من عباده.

وقد أكثر الجورقاني^(١) في كتابه المذكور - يعني الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير - من الحكم بطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لها مع إمكان الجمع، وهو عمل مردود.^(٢)

ويتابع السخاوي شيخه ابن حجر على هذا فيقول:

وللجورقاني أيضاً كتاب "الأباطيل" أكثر فيه من الحكم بالوضع لجرد مخالفة السنة، قال شيخنا: وهو خطأ إلا إن تعدّر الجمع، ومن ذلك حديث:

"لَا يُؤْمَنُ عَبْدٌ عَبْدًا فَيَخُصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُونِهِمْ..."^(٣) الحديث، حكم عليه بعضهم بالوضع.^(٤) لأنه قد صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ..."^(٥)

وهذا خطأ لإمكان حمله على ما لم يُشرع للمصلي من الأدعية بخلاف ما يَشْرِكُ فيه الإمام والمأموم.^(٦)

قال الحافظ ابن حجر:

(١) - وردت نسبته بالراء المهملة، وبالزاي المعجمة، والذي رجحه جماعة منهم العلامة العلمي والدكتور: محمد بشار عواد، ومحقق "الأباطيل" الدكتور الفريوائي أنه بالراء المهملة، وهي كذلك في السير: ١٧٧/٢٠، الأنساب: ٣٥٦/٣، اللباب: ٢٥٠/١، معجم المؤلفين: ٣٠٦/٣، الأعلام: ٢٢٩/٢، الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الاسلام: ٢١٥-٢١٦، وانظر: مقدمة "الأباطيل" ٦٧/١-٧٠.

(٢) - الإصابة: ٥٠٠/١، فتح الباري: ٣١٨/١٠، الأباطيل: ٩٩/١.

(٣) - رواه الترمذي في سننه: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء، ١٨٩/٢، رقم ٣٥٧، وقال: حديث ثوبان حديث حسن.

رواه أبو داود: كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن، ٢٢/١، رقم ٩٠.

وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ولا يخص الإمام نفسه بالدعاء، رقم ٩٣٢، ٢٩٨/١، وأحمد في مسنده: ٢٨٠/٥.

والحديث ضعفه الألباني: انظر: ضعيف سنن الترمذي: ص ٣٨ رقم ٥٥، ضعيف سنن أبي داود: ص ١٠، رقم ١٥.

ضعيف سنن ابن ماجه: ص ٧٠، رقم ١٩٥.

(٤) - انظر حاشية المشكاة: ٣٣٦/١.

(٥) - رواه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، برقم (٧٤٤)

ومسلم في صحيحه: كتب المساجد، باب ما يقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة، رقم ١٣٥٣.

وأبو داود في السنن: كتاب الصلاة، باب السكته عند الافتاح، ٢٠٧/١، رقم ٧٨١.

والنسائي في السنن: كتاب الافتاح، باب الدعاء بين التكبير والقراءة ١٢٩/٢.

وابن ماجه في السنن: كتاب إقامة الصلاة، باب افتاح الصلاة، ٢٦٤/١، رقم ٨٠٥.

(٦) - فتح المغيث: ٢٩٩/١، وانظر النكت: ٨٤٦/٢.

وكما زعم ابن حبان في "صحيحه" أن قوله ﷺ : "إني لست كأحدكم إني أطعم وأسقى" دال على أن الأخبار التي فيها أنه كان يضع الحجر على بطنه من الجوع باطلة. (١)

قال ابن حبان: وإنما معناها الحُجْز لا الحجر، والحُجْز طرف الإزار، إذ الله جلّ وعلا كان يطعم رسول الله ﷺ ويسقيه إذا واصل، فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال حتى يحتاج إلى شد حجر على بطنه، وما يُغني الحجر عن الجوع. (٢)

ولابن حبان - رحمه الله تعالى - غير هذا، فقد قال في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي، يروي عن الفضيل بن عياض، وثقات أصحاب الحديث أشياء موضوعة، روى عنهم فاكتر... ثم ذكر له حديثين ثم قال:

وكيف يأمر المصطفى ﷺ باتخاذ الثَّيَّة من ذهب، وقد قال: إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمّتي وحلّ لئناتهم (٣) وكيف ينهي عن الصلاة إلى النائم وقد كان ﷺ يصلي بالليل وعائشه معترضة بينه وبين القبلة. (٤) لا يجوز الاحتجاج بهذا الشيخ، والرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص. (٥)

وقد تعقبه الحافظان: الذهبي، وابن حجر، قال الإمام الذهبي:

حُكِّمَ عليهما بالوضع بمجرد ما أبديت حكم فيه نظر، لا سيّما خبر الثَّيَّة (٦)، وأما ابن حجر فقال:

وأما خبر الثَّيَّة فلم ينفرد به أبان بن سفيان، بل روى من ثلاثة أوجه آخر عن هشام بن عروة. (٧)

(١) - النكت: ٨٤٦/٢، وانظر الإحسان: ٣٤٥/٨، فقد قال ابن حبان هذا الكلام بعد حديث أنس بن مالك وهو باللفظ الذي ذكره الحافظ ابن حجر: رواه.. البخاري في صحيحه: كتاب الصوم، باب الوصال، رقم ١٩٦١، وفي كتاب التمني: باب ما يجوز من اللو، رقم ٧٢٤١، وأحمد في مسنده ١٧٣/٣، وابن خزيمة في صحيحه، رقم ٢٠٦٩، وابن حبان في صحيحه: كتاب الصوم، باب ذكر الزجر عن الوصال في الصيام، رقم ٣٥٧٩ الإحسان.

(٢) - الإحسان: ٣٤٥/٨.

(٣) - رواه الترمذي في سننه: كتاب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب، ١٨٩/٤، رقم ١٧٢٠ من حديث أبي موسى، وقال: حديث حسن صحيح.

والنسائي في سننه: كتاب الزينة، تحريم الذهب على الرجال: ١٦١/٨.

وفي الباب عن عمر وعلي وعقبة بن عامر وأنس وحذيفة وأم هانئ، وعبد الله بن عمرو، وعمران بن حصين، وعبد الله بن الزبير، وجابر، وأبي ريجان، وابن عمر، ووائل بن الأسقع، سنن الترمذي: ١٨٩/٤.

(٤) - انظر صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة على الفراش، رقم ٣٨٢.

(٥) - المحروحين: ٩٩/١.

(٦) - ميزان الاعتدال: ٧/١.

(٧) - لسان الميزان: ٨/١.

وقد وُجد هذا الصَّنِيع عند ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- فإنه أورد الأحاديث التي فيها الأمر بِسَدِّ الأبواب الشَّارعة إلى المسجد غير باب علي (١) ﷺ.

ثم قال: (٢)

فهذه الأحاديث كلها من وضع الرافضة قابلوا بها الحديث المتفق على صحته في "سُدُّوا الأبواب إلا باب أبي بكر" (٣)

(١) - روى هذه الأحاديث جماعة من الصحابة منهم: سعد بن أبي وقاص، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وجابر بن سمرة، وابن عمر، وعلي.

- أما حديث سعد بن أبي وقاص فرواه الإمام أحمد في مسنده: ١٧٥/١.
 - والنسائي في الكبرى: كتاب الخصائص، باب قول النبي ﷺ ما أنا أدخلته، رقم ٨٤٢٥، ١١٨/٥.
 - والطبراني في الأوسط، وأبو يعلى، والبخاري، كما في مجمع الزوائد: ١١٤/٩.
 - قال الهيثمي: وإسناد أحمد حسن، مجمع الزوائد: ١١٤/٩، وقال الحافظ ابن حجر بعد أن عزا الحديث لأحمد والنسائي: وإسناده قوي، الفتح: ١٨/٧.
 - وأما حديث زيد بن أرقم فرواه: أحمد في مسنده: ٣٦٩/٤.
 - والنسائي في الكبرى: كتاب الخصائص، باب قول النبي ﷺ أمرت بسد هذه الأبواب، ٨٤٢٣، ١١٨/٥.
 - والحاكم في المستدرک: ١٢٥/٣، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ولم يتعبه الذهبي بشيء، قال الهيثمي في المجمع: ١١٤/٩: رواه أحمد وفيه ميمون أبو عبدالله، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة، وقال الحافظ: في الفتح ١٨/٧: أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورواته ثقات.
 - وأما حديث ابن عباس فرواه: أحمد في مسنده: ٣٣١/١.
 - والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الخصائص، باب قول النبي ﷺ ما أنا أدخلته، رقم ٨٤٢٥-٨٤٢٨، ١١٨/٥، والحاكم في المستدرک: ١٣٤/٣ وانظر مجمع الزوائد للهيتمي: ١١٥/٩، وقال الحافظ ابن حجر بعد أن عزا الحديث لأحمد والنسائي: ورجاهما ثقات.
 - وأما حديث جابر بن سمرة: فرواه: الطبراني في المعجم الكبير: ٢٤٦/٢، وقال الهيثمي: وفيه ناصح أبو عبدالله وهو متروك، المجمع ١١٥/٩.
 - وأما حديث ابن عمر فرواه: أحمد في مسنده: كما في الفتح الرباني: ١٢٣/٢٣، وقال الحافظ في الفتح: ١٩/٧، وإسناده حسن.
 - وأما حديث علي فرواه البخاري في مسنده كما في مجمع الزوائد: ١١٤/٩، وقال الهيثمي: وفي إسناده من لم أعرفه.
- (٢) - الموضوعات: ٣٦٣/١ - ٣٦٦.
- (٣) - رواه البخاري في صحيح: كتاب الصلاة، باب الخوذة والممر في المسجد، رقم ٤٦٦.
- وفي كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي ﷺ سدوا الأبواب... رقم ٣٦٥٤.

كذا قال - رحمه الله - مع أنه أبدى ما في أسانيدها من كلام وجرح في روايتها إلا أنه ختم كلامه كما ترى بكونها من وضع الرافضة - قبحهم الله - ليقابلوا بها ما ورد في باب أبي بكر رضي الله عنه وعن سائر الصحابة أجمعين.

ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر قائلًا:

" وهذه الأحاديث - يعني الواردة في باب علي رضي الله عنه يقوي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها، وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات أخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وابن عمر، مقتصرًا على بعض طرقه عنهم وأعلله ببعض من تكلم فيه من رواة، وليس ذلك بقادح لما ذكرت من كثرة الطرق وأعلله أيضاً بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر وزعم أنه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر. انتهى

وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً. فإنه سلك في ذلك ردّ الأحاديث الصحيحة بتوهم المعارضة مع أن الجمع بين القِصتين ممكن. ^(١)

وبعد أن علمنا هذه المعاني التي تطلق عليها هذه اللفظة، فإن المعنى الأول هو المعنى المشهور المتبادر إلى الذهن عند ورود هذه اللفظة - والله تعالى أعلم - .

وفي كتاب مناقب الانصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة. رقم ٣٩٠٤.

ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر، رقم ٦١٢٠.

والترمذي في سننه: كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق، رقم ٣٦٦٠، ٥/٥٦٨.

(١) - فتح الباري : ١٩/٧، وممن جمع بين ماتوهم بعضهم متعارضا في هذا الباب البزار - رحمه الله - قال الحافظ حاكياً عنه كما في الفتح: ١٩/٧: ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصة علي، وورد من روايات أهل المدينة في قصة أبي بكر فإن ثبتت روايات أهل الكوفة فالجمع بينهما بما دل عليه حديث أبي سعيد الخدري - يعني الذي أخرجه الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيري وغيرك" والمعنى أن باب علي كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره فلذلك لم يؤمر بسده، ويؤيد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي في "أحكام القرآن" من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب" أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن لأحد أن يمر في المسجد وهو جنب إلا لعلي بن أبي طالب لأن بيته كان في المسجد" قال الحافظ: ومحصل الجمع أن الأمر بسد الأبواب وقع مرتين، ففي الأولى استثنى علي لما ذكره وفي الأخرى استثنى أبو بكر، ولكن لا يتم ذلك إلا بأن يحمل ما في قصة علي على الباب الحقيقي وما في قصة أبي بكر على المعنى المجازي، والمراد به أخوخته كما صرح به في بعض طرقه، وكانهم لما أمروا بسد الأبواب سدوها وأحدثوا خوفاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها فأمروا بعد ذلك بسدها فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثين

﴿ الباب الرابع ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في مصطلحات وألفاظٍ أخرى

تمهيد :

ذكرت في الأبواب الثلاثة السابقة بعض ألفاظ المحدثين، ومصطلحاتهم، فيما يتعلق بالسند، والمتن، والجرح والتعديل، والحكم النهائي على الحديث، ثم وجدتُ بعض الألفاظ، والمصطلحات، المستعملة عند المحدثين، المبتوثة في كتبهم وتصانيفهم، والتي لها علامة بهذا البحث نذكرها هنا.

وهذه الألفاظ لا تندرج في خطة البحث التي اشترطت المسير عليها، والكتابة على ضوئها، ومن ثم رأيت أن أُفرد هذه الألفاظ في باب خاص بها، وإن لم تكن من باب واحد، لكن الضرورة دعت إلى ذلك. وهذه الألفاظ والمصطلحات هي :

الحديث .

الأثر .

السنة .

التخريج .

مولى .

ح .

خ .

ص .

صح .

ط .

ع .

ق .

ك .

« الحديث »

يُطلق هذا اللفظ عند علماء الحديث على معنيين :

أحدهما : ما أُضيف إلى النبي - ﷺ - خاصة .

والثاني : ما أُضيف إلى النبي - ﷺ - وكذا الموقوف والمقطوع .

- فأما إطلاق هذا اللفظ على ما أُضيف إلى النبي - ﷺ - خاصة فقد قال البخاري وهو يُعرّف الحديث في اصطلاح أهله :

ما أُضيف إلى النبي - ﷺ - قولاً له ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صفة حتى الحركات والسكنات في اليقظة والنام . (١)

وقد خصّه بذلك الحافظ في شرح البخاري حيث قال :

المراد بالحديث في عرف الشرع " ما يُضاف إلى النبي - ﷺ - " (٢)

زاد المناوي : فلا يُطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد فيقال :

هذا حديث موقوف أو مقطوع وهذا عليه كثيرون . (٣)

ومن ثم قال السيوطي في ألفيته .

..... والحديث قيّدوا

بما أُضيف للنبي قولاً أو فعلاً وتقريراً ونحوها حكوا (٤)

١ - فتح المغيث : ٨/١ ، اليواقيت والدرر : ١١٠/١ ، أصول الحديث ص ٢٧ ، كشف اصطلاحات الفنون : ١٣/٢

٢ - تدريب الراوي : ٤٢/١ وانظر نزهة النظر : ص ٥٢ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٢٤

٣ - اليواقيت والدرر : ١١٠/١

٤ - إسعاف ذوي الوطر : ١٤/١ ، وانظر الحطة : ص ١٤٢، ٩٨

- وأما إطلاق هذا اللفظ على ما سبق، مع الموقوف، والمقطوع، فذلك وارد عن علماء الحديث، وقد عزا بعضهم هذا القول للجمهور وجعله هو المختار. (١)

قال السيوطي: وقال شيخ الإسلام في "شرح النخبة": أخبر عند علماء الفن مرادف للحديث (٢)، فيطلقان على المرفوع، وعلى الموقوف والمقطوع. (٣)
وقد أشار إلى ذلك السخاوي حيث قال:
"... وكذا آثار الصحابة والتابعين وغيرهم، وفتاويهم مما كان السلف يطلقون على كله حديثاً. (٤)
ومن نظم السيوطي يستفاد ذلك حيث قال:

وقيل لا يختص بالمرفوع	بل جاء للموقوف والمقطوع
فهو على هذا مرادف الخبر (٥)

١ - منهج النقد: ص ٢٦، إسعاف ذوي الوتر: ١٥/١

٢ - تزهة النظر: ص ٥٢، اليواقيت والدرر: ١٠٩/١

٣ - تدريب الراوي: ٤٢/١

٤ - فتح المغيث: ٣٦/١، الحطة: ص ٩٨

٥ - اسعاف ذوي الوتر: ١٥/١، ويقول الشيخ طاهر الجزائري - معلقاً على هذا:

"وبما ذكرنا من أن بعض المحدثين قد يطلق "الحديث" على المرفوع والموقوف يزول الإشكال الذي يعرض لكثير من الناس عندما يُحكى لهم/فلاناً كان يحفظ سبعمئة ألف حديث صحيح، فإنهم مع استبعادهم ذلك يقولون: أين تلك الأحاديث، ولم لم تصل إلينا، وهلاً نقل الحفاظ ولو مقدار عشرها، وكيف ساع لهم أن يهملوا أكثر ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام مع أن ما اشتهروا به من فرط العناية بالحديث يقتضي أن لا يتركوا مع الإمكان شيئاً منه... نقل عن الإمام أحمد أنه قال: صح من الحديث سبعمئة ألف وكسر، وهذا الفتى يعني أبا زرعة قد حفظ سبعمئة ألف. قال البيهقي أراد ما صح من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين... " . توجيه النظر: ٤-٣ .

"الأثر" *

أطلق علماء الحديث هذا اللفظ على :

- المرفوع إلى النبي - ﷺ - .
- الموقوف على الصحابة .
- الموقوف على التابعين "المقطوع" .

- فأما إطلاقهم "الأثر" على المرفوع إلى النبي - ﷺ - والموقوف على الصحابة والتابعين، فقد قال النووي - رحمه الله تعالى - :

"المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف، وجاهير الخلف، أن "الأثر" يطلق على المروي مطلقاً سواء كان عن رسول الله - ﷺ - أو عن صحابي" (١) .

وإلى هذا أشار الحافظ ابن حجر حيث قال : "المأثور يشتمل المرفوع والموقوف على الصحابة والتابعين" (٢)

وظاهر تسمية الطحاوي كتابه المشتمل على المرفوع بـ "شرح معاني الآثار" مَصِير منه إلى ذلك ، وكذلك أبو جعفر الطبري حيث سَمَّى كتابه "تهذيب الآثار" . (٣) .
فهذا بعض ماورد عنهم مما يدل على إطلاق "الأثر" على المرفوع والموقوف والمقطوع .

- إلا أن الحافظ ابن حجر نقل عنهم تخصيص "الأثر" بالموقوف على الصحابة والتابعين، حيث قال : ثُمَّ الإسناد إما أن ينتهي إلى النبي - ﷺ - - تصريحاً أو حكماً ... أو إلى الصحابي كذلك ... أو إلى التابعي ... فالأول المرفوع ، والثاني الموقوف ، والثالث المقطوع ... ويقال للأخيرين الأثر . (٤)

١ - شرح مسلم : ٦٣/١ ، النكت : ٥١٣/١ ، فتح المغيث : ٣/١

٢ - انظر تحفة الأبرار : ص ٩٦ ، وانظر فتح المغيث : ١/٢ ، ٢٥

٣ - انظر فتح المغيث : ١٢٤/١

٤ - انظر نزهة النظر : ص ١٤٠-١٥٤

* ومن لطيف ما يذكر أن كثيراً من العلماء ممن يشتغلون بالحديث وعلومه وما يتعلق به قد انتسبوا إلى "الأثر" وعرفوا بالأثرين، ومنهم العراقي صاحب

الألفية. انظر فتح المغيث : ٣/١

- وأخصّ مما تقدم ما حكاه النَّووي عن الفقهاء الخراسانيين من تخصيص "الأثر" بما يُروى عن الصحابة

قال :

وقال الفقهاء الخراسانيون : الأثر هو ما يُضاف إلى الصَّحابي موقوفاً عليه .^(١)

قال أبو القاسم الفوراني منهم : الخبر ما كان عن النبي - ﷺ - ، والأثر ما يُروى عن الصحابة .^(٢)

وظاهر تسمية البيهقي كتابه المشتغل عليهما - أي المرفوع والموقوف - بـ " معرفة السُّنن والآثار " الميَّال إلى ذلك ، وكأنَّ سلفهم فيه إمامهم - أي الشافعي - رحمه الله - فقد وجد في كلامه ، فمن ذلك قوله : "وأما القياس فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسُّنة والآثار"^(٣) وقوله : "وجهة العلم الكتاب والسنة والآثار"^(٤) قال السخاوي بعد حكاية ما تقدم : واستحسنه بعض المتأخرين ، قال : لأنَّ التَّفاوت في المراتب تقتضي التَّفاوت في المَرْتَبَ عليها ، فيقال لما نُسب لصاحب الشرع : الخبر ، وللصحابه الأثر ، وللعلماء القول والمذهب .^(٥)

١ - شرح مسلم : ٦٣/١

٢ - انظر المقنع : ١١٤/١ ، فتح المغيـث : ١٢٣/١

٣ - الرسالة : ص ٢١٨

٤ - الرسالة : ص ٥٠٨

٥ - فتح المغيـث : ١٢٤/١

« السنة »

شاع ذكر هذا اللفظ على السنة المحدثين، والأصوليين، والفقهاء، وله عند كل طائفة من هؤلاء مدلول عرُفي فهو من الألفاظ المشتركة بين المحدثين والأصوليين والفقهاء .^(١)

والذي يعيننا هنا معرفة المعاني التي يُستعمل لها هذا اللفظ عند المحدثين خاصة، ودلالات هذا اللفظ عندهم، وبعد النظر والتأمل والبحث، وجدتُ هذا اللفظ يُستعمل عند المحدثين^{للمعنى} على المعاني الآتية :

أولها : ما صدر عن النبي - ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي .

والثاني : ما ورد عن الخلفاء الراشدين .

والثالث : ما يُقابل البدعة ، فيقال فلان من أهل السنة ، وفلان من أهل البدعة .

- فأما إطلاق هذا اللفظ "السنة" على ما ثبت عن النبي - ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي ، فذلك هو المشهور عند المحدثين من معنى "السنة" إذا أُطلقت .

يقول الإمام السخاوي على قول الإمام العراقي :

وأهل هذا الشأن قَسَمُوا السَّنَنَ إلى صحيح وضعيف وحسن

قال : "السَّنَنُ" المضافة للنبي - ﷺ - قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، وكذا وصفاً وأياماً .^(٢)

ويقول أبو إسحاق الشاطبي - رحمه الله تعالى - :

يُطلق لفظ السنة على ما جاء من قول النبي - ﷺ - على الخصوص، مما لم يُنصَّ عليه في الكتاب

العزیز ، بل إنما نُصَّ عليه من جهته عليه الصلاة والسلام ، كان بياناً لما في الكتاب، أو : لا .^(٣)

١ - الغاية : ٧٢/١ ، تدوين السنة : ١٣ . والمحدثون ينظرون إلى أن النبي - ﷺ - هو الأسوة للأمة فيجعلون كل ما أثر عنه سنة أثبت حكماً أم لا .
وأما الأصوليون فإن السنة عندهم ، هي : قول النبي - ﷺ - غير الوحي - أي القرآن - وفعله وتقريره ، الكوكب المنير : ١٥٩/٢ ،
حاشية العطار علي جمع الجوامع : ١٢٨/٢ . والأصوليون ينظرون إلى ما ثبت به الأحكام فصفات النبي - ﷺ - لا تدخل عند جماهيرهم في حد السنة .
وأما الفقهاء فإن السنة عندهم إما يشاب فاعله امتثالاً ولا يعاقب تاركه . ولعلماء المذاهب الأربعة تفريعات في هذا وتدقيقات .
انظر شرح الكوكب المنير : ٤٠٢/١ ، شرح الروضة : ١١٣/١ ، المجموع : ٢/٤ ، المقدمات : ٦٤/١ ، شرح مسلم الثبوت : ٩٧/٢ ضرورة الإهتمام
بالسنن النبوية : ٢٢-٣٢ . وعلماء الفقه إنما بحثوا في أفعال النبي - ﷺ - من حيث ترتب الحكم الشرعي ، فهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعاله
من حيث الوجوب والتحريم والإباحة وغير ذلك .

٢ - فتح المغيث : ١٣/١ ، أصول الحديث : ١٩ ، السنة ومكانتها ، ٤٧ ، الحديث والمحدثون : ١٠ ، أسباب اختلاف المحدثين : ٢٥/١ ،
منهج النقد : ٢٨ ، توجيه النظر : ٣

٣ - الموافقات : ٣/٤ ، مختصر الصواعق المرسله : ٣٤٠/٢ ، وانظر لسان العرب : سنن ، الأنوار الكاشفة : ٢٧ .

فعلى هذا فالسنة خاصة بما ثبت عن النبي - ﷺ - دون غيره - وقد أشار إلى هذا غير واحد منهم :
الشيخ زكريا الأنصاري - رحمه الله تعالى - حيث قال : لأنه - يعني الحديث - لا يختص عند بعضهم بالمرفوع
بل يشمل الموقوف ، بخلاف السنة . (١)

ويقول الكتاني - وهو يتكلم عن كتب السنن :-
وهي في اصطلاحهم : الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، من الإيمان والطهارة ... وليس فيها شيء من
الموقوف ، لأن الموقوف في اصطلاحهم لا يسمى سنة ، ويسمى حديثاً . (٢)

١ - فتح الباقي : ١٢/١

٢ - الرسالة المستطرفة : ٣٢

- وأما إطلاق هذا اللفظ على ماورد عن الخلفاء الراشدين - عليهم السلام ، وعن سائر الصحابة أجمعين -
فإن الأصل فيه قول النبي - ﷺ - :

"فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي" (١)
وكذلك قول علي - عليه السلام - :

جلد النبي - ﷺ - أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وكل سنة . (٢)
قال النووي - رحمه الله تعالى - :

معناه أن فعل النبي - ﷺ - وأبي بكر سنة يعمل بها ، وكذا فعل عمر ... " (٣)

- ١ - رواه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ، رقم (٤٦٠٧) (٢٠٠/٤) والترمذي في سننه ، كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة ، رقم (٢٦٧٦) ، ٤٣/٥ وقال : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه في المقدمة باب في اتباع سنة الخلفاء الراشدين رقم (٤٣) والدارمي رقم (٩٦) (٤٣١) ، والحاكم في مستدركه : ٩٦/١ ، وقال : حديث صحيح ليس له علة ولم يتعبه الذهبي بشئ .
- ٢ - رواه مسلم ، كتاب الحدود ، حد الحمر . (٢١٦/١١)
- والنسائي في الكبرى : كتاب الحد في الحمر ، رقم (٥٢٦٩) (٢٤٨/٣) وأبو داود في سننه : كتاب الحدود ، باب الحد في الحمر ، رقم (٤٤٨٠) (١٦٣/٤) وابن ماجه في سننه : كتاب الحدود ، باب حد السكران ، رقم (٢٥٧١) (٨٥٨/٢) وأحمد في مسنده : ١٤٤/١-١٤٥
- ٣ - شرح مسلم ، (٢١٦/١١) . وقد توسع أبو إسحاق الشاطبي في مدلول لفظة السنة حتى عد عمل الصحابة عموماً سنة حيث قال : ويطلق أيضاً لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة ، وجد ذلك في الكتاب أو السنة ، أو لم يوجد لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم ، لم تنقل إلينا ، أو اجتهداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم ، فإن إجماعهم إجماع ، وعمل خلفائهم راجع أيضاً إلى حقيقة الإجماع من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عندهم . الموافقات : ٤/٤ ، ٧٤ .

فظاهرٌ من الحديث والأثر: أن "السُّنَّةَ" قد تُطلق ويُراد بها سُنَّةُ الخلفاء الراشدين - ﷺ - وهي وإن كانت مُقيدة في الحديث بالإضافة إلى الخلفاء، لكنها في الأثر مُطلقة، ويزيد الأمر وضوحاً تفسير الإمام النووي - رحمه الله تعالى - .

ولهذا لما ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - النزاع في قول الصحابي: "من السنة كذا" وهل له حكم المرفوع أو هو من الموقوف، قال:

وَمُسْتَنَدُهُمْ أَنَّ اسْمَ السُّنَّةِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ سُنَّةِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَسُنَّةِ غَيْرِهِ . كَمَا قَالَ - ﷺ - :
"عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ". (١)

ويقول السخاوي - رحمه الله تعالى - : على قول التابعي: "من السنة كذا" : فَيَطْرُقُهَا احْتِمَالُ إِرَادَةِ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، فَكَثِيراً مَا يُعْبَرُونَ بِهَا فِيمَا يُضَافُ إِلَيْهِمْ ، وَقَدْ يُرِيدُونَ سُنَّةَ الْبَلَدِ . (٢)

١ - النكت : ٥٢٥/٢ ، والحديث تقدم تخريجه ، ومن يرى أن قول الصحابي : "من السنة كذا" من المرفوع فإنه هذا منه بناء على أن المراد بالسنة سنة النبي - ﷺ - ومن جعله من الموقوف لاحظ المعنى الآخر الذي قد ينصرف له لفظ السنة . والأكثر أن على أنه من المرفوع ، بل إن الحاكم وتلميذه البيهقي، وابن عبد البر، حكوا الاتفاق والإجماع على أن قول الصحابي "من السنة كذا" مسند مرفوع . قال السخاوي : والحق ثبوت الخلاف .
انظر : المقنع : ١٢٥/١ ، النكت : ٥٢٣/٢ ، فتح المغيث : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، فتح الباري : ٥٩٨/٣

٢ - فتح المغيث : ١٤٦/١ ، المقنع : ١٢٦/١ ، فتح الباري : ٥٩٨/٣

- وأما إطلاق "السنة" على ما يُقابل البدعة * فذلك موجود في استعمالات العلماء وإطلاقاتهم، ومن أنواع علوم الحديث. "من تُقبل روايته ومن تُرد" وفيه الكلام على رواية المبتدع، ومن يُقبل منهم، ومن لا يُقبل. وقد جرح كثير من الرواة بسبب الوقوع في البدع، والقول بها، كما جاء الثناء من علماء الجرح والتعديل على الرواة بكونهم من أهل السنة. بل جاء عن السلف الأمر بالأخذ عن أهل السنة، والتحذير من الأخذ عن أهل البدع والأهواء.

روى مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم. (١)" وبوّب الخطيب البغدادي باباً قال فيه:

"باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم" وساق بسنده أقوال العلماء في ذلك. ومما ذكره قولهم: من قَدَّرَ على أن لا يَكُتِبَ الحديث إلا عن صاحب سنة فإنهم لا يَكُذِّبون، كُلُّ صاحب هوى يكذب ولا يُيالي. (٢)

ويقول الحافظ ابن حجر: كان عبداً لله لا يكتب إلا عَمَّنْ أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يَأْذَن له أن يكتب إلا عن أهل السُّنَّة، حتى كان يَمْنَعُه أن يكتب عن من أجاب في إِمْحَنَةٍ. (٣) ونجد في عباراتهم استعمال هذا اللَّفْظ على هذا المعنى، ومن ذلك ما رواه ابن بطَّة عن عبداً لله بن السَّري أنه قال: ليس السنة عندنا أن يَرَدَّ على أهل الأهواء، ولكن السنة عندنا أن لا نُكَلِّم أحداً منهم. (٤)

قال الشَّاطِبي - رحمه الله تعالى - : ويُطلق -أي لفظ السنة- أيضاً في مقابلة البدعة فيقال: "فلان على سنة" إذا عَمَلَ على وَفَّقَ ما عمل عليه النبي - ﷺ - كان ذلك مما نُصَّ عليه في الكتاب، أو، لا، ويقال: فلان على بدعة، إذا عَمَلَ على خلاف ذلك، وكأنَّ هذا الإطلاق إنما اعتُبر فيه عَمَل صاحب الشريعة، فأُطلق

* - ولهذا نجد جماعة من أهل العلم ألقوا كتباً أطلقوا عليها اسم "السنة" بحثوا فيها المسائل التي يجب اعتقادها وحذروا فيها من البدع والمحدثات مقتصرين فيها على مسائل الاعتقاد، وربما أدخلوا فيها بعض المسائل العملية. وإنما مرادهم بهذا الدعوة إلى اتباع السنة على وجه العموم، وما كان عليه سلف الأمة، وترك ما حدث بعد ذلك من بدع وأهواء، وليس غرضهم ذكر جميع أقوال النبي - ﷺ - وأفعاله وتقريراته وأوصافه. ومن هذه الكتب: "السنة" للإمام أحمد، ولابنه عبداً لله، ولأبي بكر الأثرم، وللخلال، ولابن أبي عاصم، ولمحمد بن نصر المروزي. و"شرح السنة" لابن أبي زمنين والريهاري، وغير ذلك. انظر: معجم الموضوعات المطروقة (٢٢٠)

١ - صحيح مسلم في المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ٨٤/١ شرح النووي. ورواه الخطيب في الكفاية: ص ١٥٠

٢ - الكفاية: ١٤٨-١٥١، فتح المغيث: ٦٠/٢

٣ - تعجيل المنفعة: ١٩

٤ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٥٦/١

عليه السنة من تلك الجهة ، وإن كان العلم بمقتضى الكتاب . (١)

وواضح من عبارة الشاطبي - رحمه الله تعالى - أن "السنة" على هذا الإطلاق أعم من كونها مما ثبت عن النبي - ﷺ - من الأقوال والأفعال والتقارير والهيئات والأوصاف . وكذلك أعم مما ورد عن الخلفاء الراشدين . فإن من أطلق عليه هذا اللفظ وكونه من أهل "السنة" ينظر إليه على أنه من أهل الاقتداء بالنبي - ﷺ - ، والصحابة، والتابعين، وسلف الأمة من أهل القرون المفضلة في الأقوال والأفعال والاعتقاد . وإن كان العمل والاعتقاد بمقتضى القرآن، فالمتسمك بالقرآن والسنة في سائر أفعاله وأحواله على سنة ومن أهل السنة . فهو على طريقة النبي - ﷺ - وشريعته .

وهذا الإطلاق جارٍ على المعنى اللغوي لهذه اللفظة فإنها واردة في لسان العرب وأشعارهم، بمعنى الطريقة المتبعة ، ووردت في القرآن بمعنى الطريقة والعادة كذلك، ووردت على لسان النبي - ﷺ - بمعنى الطريقة والشرعية . (٢)

وقد نبه إلى هذا الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - أعني أن السنة ترد على لسان النبي - ﷺ - على المعنى اللغوي - بقوله :

تقرر أن لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يُراد به التي تُقابل الواجب . (٣)

وذلك دفعاً لما قد يتوهمه من قصر علمه من دلالة اللفظة حيث وردت ، من أن المراد بها ما شاع عند الفقهاء في معنى هذه اللفظة .

وعلى قول البخاري : ((باب سنة الجلوس في التشهد)) يقول الحافظ ابن حجر : أي السنة في الجلوس الهيئة الآتية ذكرها ، ولم يُرد أن نفس الجلوس سنة ، ويُحتمل إرادته على أن المراد بالسنة : الطريقة الشرعية التي هي أعم من الواجب، والمندوب . (٤)

١ - انظر : الموافقات : ٤/٤ ، أفعال الرسول - ﷺ - : ١٨/١ -

٢ - دراسات في الحديث النبوي : ٥٣، ٢/١ ، دليل الفالحين : ٤١٥/١ ، سبل السلام : ١٧٥/١ ، كتلف اصطلاحات الفنون : ٥٣/٤ ،

الكليات : ٤٩٧

٣ - فتح الباري : ١٠٥/٩ ، ٣٤١/١٠ -

٤ - فتح الباري : ٢/٣٥٦ -

" التخرّيج " *

من الألفاظ المشهورة عند علماء الحديث لفظة "التَّخْرِيجُ" وبعد التأمل والنظر في مدلولات هذه اللفظة عند أولئك العلماء ، وجدت أن علماء الحديث يطلقون هذه اللفظة على :

- عزو الحديث لمن رواه من المحدثين، أصحاب التَّصَانِيف ، وبيان درجة الحديث .
- إخراج المحدث الأحاديث من بُطون الأجزاء والكتب، وسياقها من مرويات نفسه ...
- الانتخاب والانتقاء لأحاديث معيّنة على معنى معيّن .
- ما يُكتب في حواشي الكتاب من سَقَط في أصل الكتاب .

* وهذه اللفظة مشتركة في استعمالها بين المحدثين والفقهاء والأصوليين ، ومعانيها عند المحدثين هي المرادة هنا على ما سيتبين إن شاء الله تعالى ، وأما أهل الفقه والأصول فإن "التخرّيج" عندهم يعني : نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه . المدخل إلى مذهب الإمام أحمد : ص ٥٦ ، تهذيب الأسماء واللغات : ٨٩/١/٢ . ويطلق عندهم كذلك على تخرّيج الأصول من الفروع وتحرير الفروع على الأصول . التأصيل : ص ٦٣

- فأما إطلاق "التَّخْرِيج" على عزو الحديث لمن أخرجه من احدثين أصحاب المصنَّفات الحديثية ممن يروون الأحاديث والآثار بأسانيدهم ، ثم الكلام على ذلك الحديث وبيان ماله من الشواهد والطرق والمتابعات ، ثم الحكم على الحديث على ضوء القواعد المقررة عند علماء الحديث . فهذا الإطلاق على هذا المعنى هو المشهور .

وبعبارة أدق : معرفة حال الراوي والمروي ومخرجه وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه وألفاظه .^(١)

قال الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن "التَّخْرِيج" : ... وقد يُتوسَّع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو ...^(٢)

وعلى هذا المعنى الذي قدَّمته درج عدد كثير من العلماء منهم الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في كتابه الشهير "التلخيص الجبير" فإنه عبارة عن ذكر الأحاديث التي ذكرها الإمام أبو القاسم الرَّافعي في "شرح الوجيز" ثم الكلام عليها وبيان عللها وشواهدا وطرقها إن كانت معللة ولها طرق وشواهد وذكر من أخرجها من الأئمة . وقد ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في مقدمة كتابه: أن كتابه هذا عبارة عن تلخيص لكتاب ابن الملقن، بنحو ثلث كتاب ابن الملقن، وأنه زاد عليه فوائد وزوائد من كتب شتى .^(٣)

ومن ذلك كتاب الإمام الزَّيلعي المشهور "الإسعاف بأحاديث الكشاف" وكذلك كتابه "، نصب الراية" وغيرهما كثير .^(٤) وهي سائرة على هذا المعنى المتقدم .

١ - التأصيل لأصول التخريج : ص ٥٢، ٤١

٢ - فتح المغيث : ٣١٨/٣

٣ - التلخيص الجبير : ٢١/١

٤ - انظر الرسالة المستطرفة : ص ١٨٥ - ، وقد ذكر منها محمد صبحي حسن حلاق في مقدمة الروضة الندية : ٣٨ / ١ واحداً وخمسين كتاباً .

- وأما إطلاق "التخريج" على إخراج المحدث الأحاديث، من بطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب، ونحوها وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، والكلام عليها وعزوها لمن رواها، فقد قال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

والتَّخْرِيجُ : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدَّوَّابِّين، مع بيان البَدَل، والموافقة، ونحوهما . (١)

فظهر من كلام السخاوي هذا أن "التَّخْرِيجَ" هو رواية المحدث الحديث بالسَّند، سواء كانت تلك الأحاديث أحاديث معينة، كأحاديث كتاب معين، رواها الرَّأْيِيُّ بسنده، وهذا ما يُعرف عند المحدثين بـ "المستخرج" أو كانت تلك الأحاديث على خلاف هذا الصنيع، وذلك هو المشهور في سائر كتب السنة، وذلك بأن يروي المحدث أحاديث شتى على ما يراه في موضوع معين أو موضوعات على تصنيف معين، وطريقة يختارها كالصَّحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها من كتب السنة .

وفي هذا يقول الخطيب البغدادي : من العلماء من يختار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه ، ومنهم من يختار تخريجها على المسند، وضمَّ أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض . (٢)

١ - فتح المغيث : ٣/ ٣١٨ ، وانظر الحطة : ص ١٠٢ ، التأصيل : ص ٥٥

٢ - الجامع : ٢/ ٢٨٤ ، ٢٩٠

- وأما إطلاق "التخريج" على الانتخاب والانتقاء لأحاديث معينة على معنى معين فذلك وارد في صنيعهم .
ومن ذلك "الأجزاء الغيلانيات" وهي أحد عشر جزءاً ، تخريج الدارقطني ، من حديث أبي بكر محمد بن
عبد الله بن إبراهيم البغدادي : الشافعي البزاز ، وهو القدر المسموع لأبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن
غيلان ، من أبي بكر المذكور . (١)

وكذلك "الأجزاء الكنز وذيّات" وهي خمسة أجزاء من تخريج أبي سعد على بن موسى النيسابوري
الشهير بالسُّكَّري ، من حديث أبي سعيد محمد بن عبد الرحمن الكنز وذي ، وأخرى من تخريج أبي بكر أحمد بن
الحسين البيهقي من حديثه أيضاً . (٢)

ومن ذلك "فوائد أبي طاهر المخلص" وهي من تخريج أبي الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس
المعروف بابن أبي الفوارس ، ومن تخريج أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن علي ابن البقال . (٣)

وكذلك "الرُّبَاعِيَّات" للإمام الشافعي من تخريج أبي الحسن الدارقطني . (٤)
وكذلك "السُّدَاسِيَّات" لمسند الديار المصرية أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي المعروف بابن
الخطّاب . من تخريج أبي طاهر السلفي . (٥) وعلى هذا فيكون التخريج بهذا المعنى نوع من التأليف ،
لغرض من الأغراض .

١ - الرسالة المستطرفة : ٩٢ ، وقال الدكتور موفق بن عبد الله : أما عدد أوراق الجزء الحديثي فهو أمر مختلف فيه ، فمنهم من جعله عشر أوراق ، ومنهم

من جعله اثني عشرة ورقة ... وهكذا، تؤتيق النصوص : ص ٢٢٩

٢ - الرسالة المستطرفة : ٩٣

٣ - الرسالة المستطرفة : ٩٦

٤ - الرسالة المستطرفة : ٩٦

٥ - الرسالة المستطرفة : ٩٩ ، وانظر التأصيل : ٥٧

- وأما إطلاق "التخريج" على ما يكتب في حواشي الكتاب من سقط في أصل الكتاب . ويُسمى أيضاً "اللَّحَق" .^(١)

فقد قال القاضي عياض : أما تخريج المُلَحِّقات لما سقط من الأصول فأحسن وجوها : ما استمر عليه العمل عندنا من كتابة حَظٍّ بموضع النَّقص صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافاً يُشير إليه^(٢) ... إلى آخر كلامه - رحمه الله - .

والناظر في عبارات أهل المصطلح يجد هذا ومن ذلك تبويب القاضي على كلامه الآنف الذكر بقوله : باب "التخريج والإلحاق للنقص"^(٣) .

وهذا الراهرمزي يقول : "التَّخْرِيجُ عَلَى الْخَوَاشِي، أَجُودُهُ أَنْ يُخَرَّجَ مِنْ مَوْضِعِهِ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِ طَرَفُ الْحَرْفِ الْمُبْتَدَأِ بِهِ مِنَ الْكَلِمَةِ السَّاقِطَةِ فِي الْحَاشِيَةِ"^(٤)

ويقول ابن الصلاح : "المختار في تخريج السَّاقِط ..."^(٥)

ويقول العراقي : "تخريج السَّاقِط .."^(٦)

فتأمل كيف تتابع هؤلاء العلماء، وغيرهم ممن لم أذكرهم، على التعبير عن هذا الصنيع بهذه اللفظة .

١ - التأصيل : ص ٥٨

٢ - الإلماع : ص ١٦٢

٣ - الإلماع : ص ١٦٢

٤ - المحدث الفاصل : ٦٠٦

٥ - مقدمة ابن الصلاح : ص ٢١١-٢١٣

٦ - التبصرة والتذكرة : ١٣٧/٢

"مَوْلَى"

من أنواع علوم الحديث "معرفة الموالى من الرواة والعلماء"، وهو النوع الرابع والستون، على تنويع الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - .

وهذا المصطلح الذي هو - المَوْلَى - "من الأسماء المشتركة بالإشتراك اللفظي" ^(١) فهو يدل على معانٍ عدة ^(٢) والغرض الاختصار على المعاني الواردة في اصطلاح المحدثين وهي :
وَلَاءُ الْعَتَاقَةِ ، وَلَاءُ الْحِلْفِ ، وَلَاءُ الْإِسْلَامِ ، وَلَاءُ الْمُصَاحِبَةِ .

- فأما إطلاق هذا اللفظ "مَوْلَى" على معنى "ولاء العتاقة" فيقال : فلان مولى فلان، أي أنه من عليه بالعتق فأعتقه. فهذا وارد في تراجم عدد من الرواة، ومنهم : "أبو العالیه رُفیع الریاحی التمیمی التابعی، كان مولى امرأة من بني رياح ، ومكحول الشامي الهذلي، كان كما قال الزهري : عبداً توبياً أعتقه امرأة من هذيل، وأبو البخترى سعيد بن فيروز الطائي ، وعبد الله بن المبارك الحنظلي ، وعبد الله صالح الجهني كاتب الليث ، وغيرهم ، مع إطلاق النسبه في كل منهم بحيث يُظن أنه ممن نسب كذلك صليبه - أي من ولد الصُلب " ^(٣) وهذا المعنى هو الأكثر والأغلب في هذه النسبة . واعلم أن هذا اللفظ يقال للمعتق والمعتق فكلاهما يقال له : "مولى" والسبب هو العتق كما تقدم .

- وأما إطلاق هذا اللفظ "مَوْلَى" على معنى : "ولاء الحلف" الذي أصله المعاقدة، والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق ، فهذا شائع معلوم، وقد أبطل الإسلام منه ما كان في الجاهلية، على الفتن، والقتال بين القبائل ، والغارات دون نصر المظلوم، وصله الأرحام . ومنهم : مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، فهو حميري أصبحي صليبه ، ولكن لكون نفره أصبح حلفاء عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي، نسب تيمياً . ^(٤)

- وأما إطلاق هذا اللفظ "مَوْلَى" على معنى "ولاء الإسلام" فهذا معلوم عن عدد من رواة الحديث، فقد يُسَلِّم رجل على يدي آخر فيُنسب إليه، أو إلى قبيلته فيقال: مولى فلان، ونحو ذلك .

١ - فتح المغيث ٤/٤٠٤ ، الوسيط : ص ٦٨٨

٢ - أرسلها ابن الأثير إلى أكثر من خمسة عشر معنى انظر النهاية : ٢٢٨/٥ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه : ص ٣١ ، تهذيب الأسماء واللغات : ١٩٦/٢/٢ ، الصحاح : ٢٥٢٩/٦ ، القاموس : ٤٠١/٤ ، لسان العرب : ٤٠٨/١٥ ، شرح الإحياء : ٤٠١/١ ، هدي الساري : ٤٦٨ ، نزهة النظر :

٢٠٤ ، فتح المغيث : ٣٩٩/٤ - ٤٠١ ، التكميل : ٦٠٨ .

٣ - فتح المغيث : ٣٩٩/٤

٤ - فتح المغيث : ٣٩٩/٤

ومنهم : إمام الخدثين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري مولى الجعفيين فإنه انتسب كذلك؛ لأن جد أبيه كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان بن أحنس الجعفي، والد جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي الجعفي شيخ البخاري (١)، وكذلك أبو علي الحسن بن عيسى بن ماسرجس الماسرجسي - بفتح السين المهملة، وكسر الجيم - فإنه كان نصرانياً، وأسلم على يد ابن المبارك، فقليل له مولى ابن المبارك (٢) وغيرهم كثير.

- وأما إطلاق هذا اللفظ "مولى" على معنى "ولاء المصاحبة" سواء كانت ياجارة، أو تعلم، أو نحو ذلك فقد وُصف بعضهم بذلك، ومنهم مالك فإنه قيل : إنما انتسب تيمناً لكون جده مالك بن أنس بن أبي عامر، كان أجيراً لطلحة بن عبيد الله، حين كان طلحة يختلف في التجاره (٣)، وكذلك مقسم بن بجرة، ويقال ابن نجدة قيل له مولى ابن عباس - رضي الله عنهما - لملازمته له. (٤)

أقول : وعند الطبراني : "من علم عبداً آية من كتاب الله فهو مولاه" (٥) وقد قال السخاوي - رحمه الله تعالى - : واعلم أن المولى من الاسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي، الموضوع لكل واحد من الضدين، إذ هي موضوعة للمولى من أعلى وهو النعم المعتق - بكسر المثناة - والمولى من أسفل وهو المعتق - بفتحها -، ومعرفة كل منهما مهمة. (٦)

وقال الحافظ ابن حجر :

وكذا معرفة الموالى من أعلى ومن أسفل، بالرق، أو بالخلف، أو بالاسلام، لأن كل ذلك يطلق عليه مولى، ولا يعرف تمييز ذلك إلا بالتنصيص عليه. (٧)

١ - فتح المغيث : ٤٠٠/٤ ، وانظر تاريخ بغداد : ٦/٢ ، تهذيب الاسماء : ٦٧/١/١ ، السير : ٣٩٢/١٢

٢ - فتح المغيث : ٤٠١-٤٠٠/٤ ، وانظر تاريخ بغداد : ٣٥٢/٧ ، السير : ٢٨-٢٧/١٢

٣ - فتح المغيث : ٤٠٠/٤ ، وانظر ترتيب المدارك : ١٠٧-١٠٢/١

٤ - فتح المغيث : ٤٠٠/٤ ، وانظر هدي الساري : ٤٦٨ ، تهذيب التهذيب : ٢٥٦/١٠

٥ - المعجم الكبير : ١١٢/٨ ، وقال في الجمع : ١٢٨/١ : وفيه عبيد بن رزين اللاذقي ولم أر من ذكره . وانظر فتح المغيث : ٤٠٠/٤

٦ - فتح المغيث : ٤٠٤/٤

٧ - نزهة النظر : ٢٠٤

" ح "

من الرموز المستعملة عند الخدثين الرمز بهذا الحرف ، وقد وجدتهم يرمزون بهذا الحرف للآتي :

- علامة على تحويل الإسناد .

- علامة على حسن الحديث . *

- رمزاً للحديث الذي أخرجه الإمام أحمد .

- فأما إطلاق هذا الحرف علامة على تحويل الإسناد فهذا مشهور عند الخدثين :

يقول الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

" وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ، ما صوته (ح) وهي حاء مفردة مهملة ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها ، وحكى لي بعض من جمعتني وإياه الرحلة بخراسان عمن وصفه بالفضل من الأصهبانيين ، أنها حاء مهملة من التحويل إي من إسناد إلى إسناد آخر ... (١)

- وأما إطلاقها رمزاً لحسن الحديث فذلك مشهور أيضاً ، خاصة عند المتأخرين . يقول شارح "الجامع الصغير" الشيخ شمس الدين محمد بن العلقمي الشافعي تلميذ السيوطي ، في مقدمة شرحه لكتاب شيخه المذكور :

حيث أقول "شيخنا" فمرادي المصنف ، وحيث أقول : "في الحديث" علامة الصحة أو الحسن فمن تصحيح المؤلف برمز صورته "صح" أو "ح" (٢) والناظر في كتاب السيوطي يجد هذا الصنيع . (٣)
- وأما إطلاق هذا الحرف ، رمزاً للحديث الذي أخرجه الإمام أحمد ، فقد قال السيوطي :
ورمزت لما أخرجه أحمد (ح) . (٤)

١ - مقدمة ابن الصلاح : ٢١٨ ، الفضل المبين : ١٥٤

٢ - كشف الظنون : ٥٦٠/١ ، مقدمة تحفة الأحوزي : ٢٧٧-٢٧٨ .

٣ - انظر فتح القدير : ٥٦-٥٧

٤ - النكت البديعات : ٣٠

* وقد نبه السخاوي في فتح المغيث : ١٠٨/٣ إلى استعمال رابع لهذا الحرف إلا أنه لم يجعله من اصطلاح الخدثين ، فقال : وأما كتابة (ح) في "ننا" فقال ابن الجزري إنه مما أحدثه بعض العجم وليس من اصطلاح أهل الحديث . وانظر الغاية في شرح الهداية : ١٣٩/١ .

" خ "

ومن الأحرف التي أكثر من استعمالها المحدثون على سبيل الترميز. هذا الحرف؛ فإنهم يطلقونه على :

- الحديث الذي رواه الإمام البخاري ، وكذا الرجل الذي روى له هذا الإمام في صحيحه .

- إشارة لبعض النسخ في المقابلة وإبداء الفروق .

- فأما إطلاق هذا الحرف رمزاً للحديث الذي رواه البخاري فهذا أمر مشهور عندهم .

يقول الإمام المزي - رحمه الله تعالى - : وعلامة ما أخرجه البخاري (خ) ^(١) وكذا قال السيوطي في

مقدمة الجامع الصغير . ^(٢) وفي ديباجة زوائد الجامع ^(٣) ويشير المزي بهذا الحرف علامة على أن الراوي،

روى له البخاري فيقول : وعلامة ما أخرجه البخاري في الصحيح (خ) ^(٤)

- وأما استعمال هذا الحرف رمزاً، في المقابلة بين النسخ على معنى : "وفي نسخه أخرى كذا"،

فيكتب في حاشية الكتاب : (خ) ثم يذكر الفروق . فيقول الدكتور موفق بن عبد الله : "بعض الكتب تُعارض

وتقابل بأكثر من نسخة ، وقد يكون الناسخ من أهل العلم؛ فيأخذ بالمقارنة بين هذه النسخ، ويشير إلى الفروق بين

نسخته والنسخ الأخرى في الحاشية إما بقوله : "في أخرى ... " أو ... وأحياناً يكتب (خ) أو (خـ) ،

ثم يذكر الفروق .. ^(٥)

١ - تحفة الأشراف : ٦/١

٢ - كثر العمال : ٦/١

٣ - كثر العمال : ١٠/١

٤ - تهذيب الكمال : ١٤٩/١

٥ - توثيق النصوص : ٢١٤

" ص "

- يطلق المحدثون هذا الحرف رمزاً لما يلي :
- الحديث الذي رواه سعيد بن منصور في سننه .
 - الرجل الذي روى له النسائي في كتابه ، خصائص أمير المؤمنين - علي عليه السلام - .
 - علامة تأكيد لعطف الرواة بعضهم على بعض .
 - علامة تصحيح مختصر .
 - فأما إطلاق هذا الرمز على الحديث الذي رواه الإمام سعيد بن منصور في سننه ، فيقول السيوطي - رحمه الله تعالى - :
- (ص) لسعيد بن منصور في سننه .^(١)
- وأما الرمز به للراوي الذي أخرج النسائي حديثه في كتاب خصائص أمير المؤمنين علي - عليه السلام - فيقول الإمام المزي وهو يذكر رموز من اعتمد كتبهم في "تهذيب الكمال" :
- وعلامة ما أخرجه - النسائي - في كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - (ص)^(٢)
- وأما إطلاقها على أنها تأكيد لعطف الرواة بعضهم على بعض فقد قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :
- ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماءهم بعضها على بعض ، علامة تشبه الضبة^(٣) فيما بين أسمائهم ، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة ، وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها اثبتت تأكيداً للعطف خوفاً من أن تجعل "عن" مكان "الواو" والعلم عند الله .^(٤)
- وأما استعمالها على أنها تصحيح مختصرة ، فذلك وارد في صنيعهم ، يقول ابن الصلاح : ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب ،^(٥) وأشار السخاوي إلى أنهم يقتصرون على الصاد ، في هذا الصنيع الذي أشار إليه ابن الصلاح .^(٦)

١ - كنز العمال : ٦/١ ، الفتح الكبير : ٣/١

٢ - تهذيب الكمال : ١٥٠/١

٣ - التضييب ويسمى أيضاً التمريض هو أن يجعل على ما صح ورودها صاداً مهملة مختصرة من "صح" هكذا "ص" بدون تجويف . مقدمة ابن الصلاح :

٢١٣ ، فتح المغيث : ٩٣/٣ ، الإقتراف : ٤٥

٤ - مقدمة ابن الصلاح : ٢١٥

٥ - مقدمة ابن الصلاح : ٢١٥

٦ - فتح المغيث : ٩٥/٣

" صح "

من الرموز التي استعملها المحدثون "صح" وقد وجدت أنهم استعملوا هذا الرمز للآتي :

- علامة تصحيح .
- بدلاً عن علامة التحويل .
- إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الراوي الذي وضع عليه هذا الرمز .
- علامة على صحة الحديث .
- بعد انتهاء بلاغات السماع .
- فأما استعمالها علامة تصحيح فهذا هو المشهور في استعمالها عند المحدثين، كما نص على هذا غير واحد . قال القاضي عياض : أما كتابة "صح" على الحرف فهو استنبات لصحة معناه وروايته ، ولا يكتب "صح" إلا على ما هذا سبيله ، إما عند حقه ، أو إصلاحه ، أو تقييد مهملة ، وشكل مشكلة ، ليعرف أنه صحيح بهذه السبيل، قد وقف عليه عند الرواية واهتبل بتقييده . (١)

- وأما استعمالها بدلاً عن علامة تحويل الإسناد التي هي "ح" فقد نقل ذلك ابن الصلاح عن بعضهم قال : وإذا كان للحديث إسنادان، أو أكثر، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته "ح" وهي حاء مفردة مهملة ، ولم يأتنا عن أحد من يعتمد بيان لأمرها ، غير أنني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني ، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري ، والفقيه المحدث أبي سعد الخليلي -رحمهم الله - في مكانها بدلاً عنها "صح" صريحة . وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى "صح" وحسن إثبات "صح" هنا لتلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط ، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول، فيجعل إسناداً واحداً . (٢)

- وأما استعمالها إشارة على بعض الرواة، على أن العمل على توثيق ذلك الراوي فهذا اصطلاح للإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - نص عليه الحافظ ابن حجر ، قال رحمه الله : وقد وجدت له في أثناء الكتاب - يعني "ميزان الاعتدال" - ما يصح أن يكون في الخطبة كقوله في ترجمة "أبان العطار" إذا كتبت "صح" أول الاسم، فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل . (٣)

١ - الإلماع : ص ١٦٦ ، مقدمة ابن الصلاح : ص ٢١٢ ، فتح المغيث : ٩٢/٣ ، تدريب الراوي : ٨١/٢ ، توضيح الافكار : ٣٦٧/٢

٢ - مقدمة ابن الصلاح : ص ٢١٨ ، وانظر توثيق النصوص ص ٢١٨ ، الفضل المبين : ١٥٤

٣ - لسان الميزان : ١٩/١ ، وانظر حاشية ميزان الاعتدال : ١٦ ، ٥/١

- وأما إطلاق هذه اللفظة إشارة إلى تصحيح الحديث فمن ذلك ما حكاه شارح "الجامع الصغير" الشيخ شمس الدين محمد بن العَلَقَمي الشافعي تلميذ السيوطي ، قال : حيث أقول "شيخنا" فمرادي المصنف ، وحيث أقول : "في الحديث" علامة الصحة أو الحسن فمن تصحيح المؤلف برمز صورته "صح" أو "ح" . (١)

- وإما استعمالها بعد انتهاء بلاغات (٢) السماع ، فربما أضافوا هذا الرمز بعد قولهم بلغ ... (٣) ومن ذلك ما جاء في سماعات "الإرشاد" قال في سماع الجزء الأول :
"بلغ السماع لجميع هذا الجزء الأول من كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليلي على شيخنا الأجل الفاضل بدر الدين أبي القاسم عبدالرحيم ... صح هذا التسميع وصحح وكتب ... " (٤)

١ - انظر كشف الظنون : ٥٦٠/١ ، مقدمة تحفة الأحوزي : ٢٧٧-٢٧٨ واسم شرح العلقمي هذا "الكوكب المنير" كما في كشف الظنون : ١٥٢٣/٢

٢ - البلاغ : هو بمثابة تحديد لنهايات مجالس السماع أو القراءة أو المقابلة . عناية المحدثين : ص ١٩

٣ - انظر عناية المحدثين : ص ١٩ ، توثيق النصوص : ص ٦٩ ، الإرشاد : ٨٧/١-٨٨

٤ - الإرشاد : ١٠٣/١

" ط "

من الرموز المستعملة عند علماء الحديث الرمز بهذا الحرف "ط"، وقد وجدت المحدثين يستعملونه للمعاني الآتية :

أولها : رمز للحديث الذي رواه مالك في "الموطأ" .

والثاني : رمز للحديث الذي رواه الدارقطني في "سننه" .

والثالث : رمز للحديث الذي رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" .

والرابع : رمز لطرة الكتاب .

- فأما استعماله رمزاً للحديث الذي رواه الإمام مالك في الموطأ، فهذا صنيع ابن الأثير الجزري

- رحمه الله تعالى - في كتابه "جامع الأصول" ^(١)

فإنه يرمز في بداية الحديث لمن أخرجه من الأئمة الذين اعتمد كتبهم في جامعه هذا .

قال - رحمه الله - في الفصل الرابع في بيان أسماء الرواة والعلايم : فجعلت للبخاري خاء، لأن نسبه إلى

بلده أشهر من اسمه وكنيته ، لأن الخاء أشهر حروفه ، وليس في باقي حروف الأسماء خاء ... وجعلت لمالك طاء

، لأن اشتهاه كتابه "الموطأ" أكثر ، ولأن الميم التي هي أول حروف اسمه قد أعطيناها مسلماً ، وباقي حروفه

مشتبهة بغيرها من حروف باقي الأسماء ، والطاء أشهر حروف اسم كتابه ، ولا تشبهه بغيرها . ^(٢)

- وأما استعمال هذا الحرف رمزاً للحديث الذي رواه الدارقطني في "سننه" فقد قال السيوطي

- رحمه الله تعالى - : ورمزت لما أخرجه الدارقطني (ط) . ^(٣)

- وأما استعماله رمزاً للحديث الذي رواه أبو داود الطيالسي فقد رأيت ذلك في "زوائد الجامع

الصغير" للسيوطي - رحمه الله تعالى - فإنه ذكر في فاتحة كتابه هذا : كتب السنة التي اعتمدها ، والرموز التي

استعملها، ومنها هذا الحرف . فقال : ولأبي داود الطيالسي (ط) . ^(٤)

- وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً لطرة الكتاب . ^(٥) فقد قال الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر :

ويطلق المغاربة على حواشي الكتب الطور ، وهو الفراغ الموجود على جانبي الصفحة ، ويرمز لها أحياناً

بحرف (ط) . ^(٦)

١ - جامع الأصول : ١٤١/١ . ٢ - جامع الأصول : ٢٧/١ - ٢٨ .

٣ - النكت البديعات : ٣٠ . ٤ - كنز العمال : ١٠/١ .

٥ - قال الشيخ زكريا الأنصاري : وإن زاد الساقط على سطر ، وكان في جهة اليمين ، فلتكن السطور أعلى الطرة نازلاً بها إلى أسفل ... فتح الباقي :

١٣٨/٢ والطور حواشي الكتب كما في "أساس البلاغة" ٢٧٨ . وسميت الحواشي طرر لأن الحاشية طرف الكتاب ويقال لطرف الشيء طرته .

قال الزمخشري : وثوب له طرة حسنة وهي الكفة ، وأخذ طرة النهر والوادي ، وفلان يحمي أطرار الشام أطرافها . أساس البلاغة : ٢٧٨ ،

وانظر الإلماع : ١٦٤ .

٦ - توثيق النصوص وضبطها : ٢٢٥ .

" ع "

- وهذا الحرف من الرموز التي يستعملها الأئمة - رحمهم الله تعالى - ورأيهم يستعملونه للآتي :
- علامة على أن هذا الراوي، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وأن الحديث في الستة .
 - علامة على أن هذا الحديث رواه أبو يعلي في "مسنده".
 - علامة على عرض الحديث على الشيخ .
 - فأما إطلاقهم هذا الحرف رمزاً على أن هذا الرجل أخرج له أصحاب الكتب الستة : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . فهذا موجود في صنيعهم. فهذا الإمام المزي - رحمه الله تعالى - يقول : فعلمة ما اتفق عليه الجماعة الستة في الكتب الستة (ع) ^(١)
 - وأما الإشارة بهذا الحرف إلى أن الحديث في الكتب الستة فيقول المزي - أيضاً - علامة ما اتفق عليه الجماعة الستة (ع) ^(٢)
 - وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً للحديث الذي أخرجه أبو يعلي الموصلي في "مسنده"؛ فيقول السيوطي في «الجامع الصغير» مبيناً رموز الكتب التي اعتمدها في كتابه هذا :
 - (ع) لأبي يعلي في مسنده ^(٣) ، وقال في ديباجة زوائد الجامع : ولأبي يعلي (ع) . ^(٤)
 - وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً على الحديث الذي عرضه الطالب علي شيخه؛ ليميز بين ما عرضه بعد سماعه وما لم يعرضه . فقد ورد أن هذا صنيع غندر - رحمه الله تعالى - قال الإمام يحي بن معين : كان غندر يحدث ، فما كان قد سمعه ، ثم عرضه على المحدث قال فيه : حدثنا وإن كان قد سمع الحديث من المحدث ولم يكن يعرضه عليه ، يقول : يقول فلان ، ولا يقول : حدثنا . وإذا كان في كتابه ما قد سمعه من المحدث ، ثم عرضه عليه . كان في كتابه "عين" . ^(٥)
 - قال السخاوي : ثم روى - يعني الخطيب - من طريق ابن معين قال : كان غندر رجلاً صالحاً سليم الناحية ، وكل حديث من حديث شعبة ليست عليه علامة "ع" لا يقول فيه : "تنا" لكونه لم يعرضه على شعبة بعد ما سمعه . ^(٦)

٢ - تحفة الأشراف : ٦١

١ - تهذيب الكمال : ١٤٩/١ ، الميزان : ٢/١ ، الكاشف : ١٨٧/١

٤ - كنز العمال : ١٠/١

٣ - الفتح الكبير : ٣/١ ، كنز العمال : ٦/١

٥ - تاريخ ابن معين : ٥٠٨/٢ ، ورواه الخطيب في الجامع : ٢٧٣/١

٦ - فتح المغيث : ٦٢/٣

" ق "

ومن الرموز التي استعملها علماء الحديث هذا الحرف - أيضاً - وقد وجدت أنهم يطلقونه على :

- الحديث الذي اتفق عليه البخاري ومسلم .

- الحديث الذي رواه ابن ماجه ، وكذا الراوي الذي روى له ابن ماجه .

- الحديث الذي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" .

- الحديث الذي رواه النسائي في "الكبرى" .

- فأما إطلاقه رمزاً على الحديث الذي اتفق على روايته الإمام البخاري ومسلم فذلك موجود في

صنيعهم فهذا الإمام السيوطي يقول حاكياً رموز كتابه "الجامع الصغير" : وهذه رموزه :

(خ) للبخاري ، (م) مسلم ، (ق) لهما .^(١)

- وأما إطلاق هذا الحرف على الحديث الذي رواه ابن ماجه القزويني فيقول الإمام المزي :

وعلمة ما أخرجه ابن ماجه القزويني (ق)^(٢) وقد أشار المزي أيضاً إلى أن الراوي الذي روى له

ابن ماجه فإنه يرمز أمام اسمه بهذا الحرف فقال : وعلمة ما أخرجه ابن ماجه القزويني في كتاب

السنن: (ق) .^(٣)

- وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً للحديث الذي رواه الإمام البيهقي في "سننه الكبرى" فقد قال السيوطي

في ديباجة زوائد الجامع :

وللبيهقي (ق) فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته .^(٤)

- وإما إطلاق هذا الرمز على الحديث الذي رواه النسائي في "سننه الكبرى" فقد قال الدكتور باسم

الجوابرة وهو يشرح رموز الإمام الذهبي في كتابه "المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه" :

(س) النسائي في "سننه الصغرى" فقط ، وقلت في الصغرى لوجود رواية أخرج لهم ابن ماجه والنسائي في

الكبرى أو في "عمل اليوم والليله" فأشار لهم (ق) فقط ولم يشير إلى (س) . ثم ذكر أمثلة على

هذا الصنيع .^(٥)

١ - الفتح الكبير : ٣/١

٢ - تحفة الاشراف : ٦/١ ، إطراف المسند المعتلي : ١٧٦/١

٣ - تهذيب الكمال : ١٥٠/١

٤ - كنز العمال : ١٠/١

٥ - المجرد : ١١-١٢

" ك "

الكاف بهذه الصورة. استعمله علماء الحديث رمزاً للآتي :

- الحدث الذي رواه الحاكم في "المستدرک".

- ما استدرکه المزي على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر .

- فأما الرمز به علامة على الحديث الذي رواه الحاكم في مستدرکه فيقول السيوطي -رحمه الله تعالى - :

ورمزت لما أخرجه أحمد (ح) و ... والحاكم في المستدرک (ك) ^(١)

- وأما كونه رمزاً لما استدرکه المزي -رحمه الله تعالى- على أبي القاسم ابن عساكر ، فيقول المزي وهو

يشرح الرقوم التي ذكرها في كتابه المشهور "تحفة الأشراف" :

وما قبالتة (ك) فهو ما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر . ^(٢)

وإلى هنا فقد انتهى ما من الله - تبارك وتعالى - به علي من جمع

لهذه المادة التي أسأل الله - تبارك وتعالى - أن تكون له

خالصه ولي ولغيري نافعة إنه جواد كريم ، وصلى

الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين .

١ - النكت البديعات : ٣٠

٢ - تحفة لأشراف : ٦/١ . وقد اعتمد المزي -رحمه الله تعالى- في عامة كتابه هذا في أحاديث الصحيحين على كتاب أبي مسعود الدمشقي "أطراف الصحيحين" وكتاب خلف الواسطي كذلك "أطراف الصحيحين" وبالنسبة لأطراف السنن الأربعة فقد اعتمد على كتاب أبي القاسم ابن عساكر "الإشراف على معرفة الأطراف" وأضاف إلى ذلك بعض ما وقع له من الزيادات التي اغفلوها أو غفلها بعضهم وأصلح ما عثر عليه من الأروام والأغلاط.

كنا قال في مقدمة تحفة الأشراف : ٤-٥ . وانظر الرسالة المستطرفة : ١٦٧-١٧٠

" الخاتمة "

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، وبعد . فإن من مِنَّةِ الله تعالى علي أن وفقني لإنهاء هذا البحث على هذه الصورة الحاضرة ، ومن توفيقه لي سبحانه وتعالى أن قضيت هذه المدة في النظر والتأمل والتفهم لبعض كتب علوم الحديث، وبعض كتب الرجال والتراجم، وفي ذلك خير. إذ يكتسب المعاش لهذه الكتب دُرْبَةً على فهم اصطلاحات علماء الحديث، وما يريدون من كلامهم ، مع ما يستفيدة من خبرة في كيفية التعامل مع أقوال النقاد، وعلماء الجرح والتعديل، وطرائقهم، ومناهجهم، في البحث والتأليف . وبعد هذا فساذكر بعون الله أهم ما توصلت إليه من النتائج على النحو التالي :

أولاً : ضرورة فهم علوم الحديث فهماً متقناً وهي - بحمد الله - قد دُوِّنت ، وكَثُرَ التأليف فيها ، إذ أن فهمها وإتقانها يُعين القارئ والمتعلم والباحث على فهم تعابير المحدثين وعلماء الحديث أينما وردت .

ثانياً : جماهير المحدثين ونقاد الحديث وعلماء يسرون على جادة واحدة، واصطلاح مُوحَّد هو الشائع والمشهور، وهو الذي اعتمده المتأخرون ، وأصبح عُمَدَتَهُم في الحفظ والتعريب، وهذا أمر مهم جداً يسهل به فهم هذا العلم ، إلا أن هناك تعابير واصطلاحات لبعض علماء الحديث تذكر في كتب علوم الحديث ومصطلحه فليكن الباحث منها على دُكْر .

ثالثاً : في فهم ما تقدم وإدراكه إدراكاً جيداً منجاة من الوقوع في الوهم والغلط وتوهم الأئمة وتغليطهم ، وذلك أن من جَهِلَّ اصطلاحات نقاد الحديث - خاصة إذا كانت على خلاف المشهور - فقد يغلط على الأئمة، ويؤهمهم ويحمل كلامهم على معنى لا يَحتمله .

رابعاً : وهو من أهم هذه النتائج : أن على الباحث أن لا يحمل كلّ كلام يجده لعالم من علماء الحديث على المعنى المشهور المصطلح عليه فيما بعد، إلا بعد التيقن من ذلك ، إذ قد يكون لذلك العالم في هذا الكلام أو في هذه اللفظة اصطلاح خاص ولذلك قالوا : ومن الغلط البين الواضح حمل جميع ما للمتقدمين من كلام عند وروده على الاصطلاح الحادث المتأخر .

خامساً : من ينظر في كتب الجرح والتعديل يجد أحياناً عدة أقوال للناقد الواحد في الراوي الواحد ، وهذا له أسبابه ومبرراته ، وقد يكون منها ما أشرت إليه في هذا البحث من حكم نسبي ونحو ذلك، ومعرفة هذا فإنه يحل كثير من الاشكالات التي تعترض تعدد أقوال الناقد في جرح الراوي وتعديله .

سادساً : قد نبّه علماء الحديث ونقاده وحفاظه على الاصطلاحات الخاصّة لبعض الأئمة في بعض الألفاظ ، وكما هو معلوم أن المتكلمين في الرجال كثير عددهم وألفاظ التعديل والتجريح كثيرة مبثوثة في كتب الرجال والتراجم، فلا بد من فهم تلك الألفاظ عامة ومقصد كل إمام ولذلك أقول :

سابعاً : يتعين على الباحثين في علوم الحديث ومصطلحه أن يهتموا بهذا الأمر غاية الاهتمام ، وذلك حين البحث عن منهج فلان الناقد، أو الجهود الحديثية عند فلان ، فيتعين حينئذ الكشف عن مدلول ألفاظ الجرح والتعديل عند هذا الناقد ، وهل هو مُسايِر للآخرين أو أن له اصطلاحاً خاصاً ، وإذا حصل هذا وتكاملت الدراسات والبحوث، تمكننا حينئذٍ من فهم هذا الباب على وجهه، وإدراكه على الصواب ، هذا ما رأيت تقييده والله الموفق وإليه المآب .

ملحق

التراجم وفهارس الأعلام

— إن كثرة الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا البحث ، والذين يحتاجون إلى تراجم للتعريف بأحوالهم وزمانهم ، كل ذلك جعلني ألفرد لهم ملحقاً ، وذلك فراراً من إئصال حواشي هذا البحث .
وقد سلكت في هذا الملحق الخطوات التالية :

أولاً : رتب الأعلام على حروف الهجاء، حسب ورود العلم في البحث ، دون النظر إلى " أبو " ، " ابن " ، " آل " سواء كان الوارد اسماً أو كنية أو لقباً . فمثلاً " ابن الفراسي " تجده في حرف الفاء التي بعدها راء ، و " أبو الحسن " تجده في حرف الحاء التي بعدها سين ، و " الحارث " تجده في حرف الحاء ، وهكذا .

ثانياً : إن كان العلم من المشهورين فإني لأترجم له، وإنما أذكر أرقام الصفحات التي ورد له ذكر فيها .

ثالثاً : إذا كان العلم من غير المشهورين فإن كان من رجال " التهذيب " فإني أكتفي بترجمة من " تقريب التهذيب " وذلك لعدة أسباب :

أولها : أن الحافظ ابن حجر يترجم للرجال بعبارات وجيزة مغنية ليس فيها تكلف .

ثانياً : اهتمام الحافظ بذكر طبقة الرجل وهذا مهم لبيان عصره وزمنه ، مع ما يذكره من تحديد لسنة وفاته
ثالثاً : وهو من أهمها — أن الحافظ يذكر من أخرج له من أصحاب الكتب الستة، في الكتب الستة وغيرها وفي هذا بيان وكشف لمنزلة هذا الرجل عند المحدثين .

والرابع : أن الحافظ يذكر قولاً يختاره في الرجل من حيث الجرح والتعديل ، وهذا مطلب مهم .

رابعاً : إذا لم يكن الرجل من رجال " الكتب الستة " فإني أترجم له ترجمة موجزة من كتب التراجم المشهورة ، وإذا ذكره الذهبي في " الميزان " أو " السير " فإني أكتفي بذلك ، وكما هو ملاحظ ، فإني لأحرص على ذكر عدد من الكتب التي تُرجم فيها للرجل حتى لا أثقل البحث بما هو قليل الفائدة ، وإن كان ذلك العمل يسيراً ، فإن محققي كتب التراجم التي تخدم علم الحديث ، يذكرون مع ترجمة الرجل عدداً من الكتب التي ترجم فيها لذلك الرجل ، والمتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور .

خامساً : بعد ترجمة الرجل أذكر أرقام الصفحات التي ورد لهذا الرجل ذكر فيها، وذلك له أهميته كما لا يخفى على الباحثين ، ومما يجدر التنبيه له أن أرقام الصفحات جعلت بين قوسين هكذا () وذلك بعد مرجع الترجمة .

سادساً : إذا لم أجد للرجل ترجمة أو لم يتبين لي؛ فإنني أذكر أرقام الصفحات التي ورد له ذكر فيها ، ثم أبين أنني لم أجد له ترجمة أو لم يتبين لي من هو .
ومع هذا كله فإنني لأدعي الكمال فيما صنعت ، ولا الصواب في كل ما ذكرت ، وما توفيقني إياه الله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

- الآجري . أبو عبيد . محمد بن علي بن عثمان الحافظ صاحب السؤالات التي سأها أبا داود . أحد علماء القرن الثالث الهجري . لم أجد له ترجمة . انظر تهذيب الكمال : ١٣٣/٣ ، سؤالات أبي عبيد الآجري أباداود السجستاني : ٣٨ (٨ ، ١٣١ ، ١٦٣ ، ١٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٢٨ ، ٣٥٠)
- آدم بن موسى الخواري / (٢٥٠) لم أجده ترجمته .
- أبان . قال ابن حبان : شيخ يروي عن أبي بن كعب ، روى عنه محمد بن جحادة لأدري من هو ولا ابن من هو . الثقات : ٣٧/٤ (١٢٢)
- أبان بن تغلب :- يفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام - أبو سعد الكوفي ، ثقة تكلم فيه للتشيع ، من السابعة مات سنة أربعين . روى عنه أهل السنن . تقريب التهذيب : ٣٠/١ (٢٩٨ ، ٢٩٥)
- أبان بن طارق القيسي . روى عن عقبة بن عامر وعنه عون بن حيان ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ذكره الحافظ تميزاً . تهذيب التهذيب : ٨٣/١ ، وانظر الثقات : ٣٧/٤ (١٢٣)
- أبان بن سفيان المقدسي ، عن الفضيل بن عياض ، والثقات قال ابو حاتم ابن حبان : روى أشياء موضوعة ، وعنه محمد بن غالب الانطاكي . ميزان الاعتدال : ٧/١ (٣٧٥)
- أبان بن عثمان بن عفان الأموي ، أبو سعيد وقيل أبو عبدالله ، مدني ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومائة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ، والسنن الأربعة وصحيح مسلم . تقريب التهذيب : ٣١/١ (٨٥)
- أبان العطار . هو ابن يزيد البصري أبو يزيد ، ثقة له أفراد ، من السابعة ، مات في حدود الستين . حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣١/١ (١٠٠ ، ١٧٥ ، ٤٠٠)
- أبان بن أبي عياش ، فيروز البصري أبو إسماعيل العبدى ، مزكوك ، من الخامسة مات في حدود الأربعين ، روى عنه أبوداود . تقريب التهذيب : ٣١/١ (٧٤ ، ٢٠٠)
- إبراهيم التيمي ابن يزيد بن شريك يكنى أبا أسماء الكوفي العابد ، ثقة ، لأنه يرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة اثنين وتسعين وله أربعون سنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٥/١ (٦٢)
- إبراهيم بن الجنيد الشيخ الإمام الحافظ ابو إسحاق الختلي ثم السمراني . سمع أبا نعيم ، وسعيد بن أبي مريم ، وسليمان بن حرب ، ويحيى بن معين وله جموع وتوالمف ورحلة واسعة ، وثقة الخطيب وقال : له كتب في الزهد والرفائق . بقي الى قرب سنة سبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٦٣١/١٢ وله السؤالات المشهورة ، وهي مطبوعة بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف . (١٤٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠)
- إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي ، أبو إسحاق البصري ، ثقة من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٣٣/١ (٢٢٤)
- إبراهيم الحربي . هو الشيخ الإمام الحافظ العلامة شيخ الاسلام ، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي ، صاحب التصانيف ولد سنة ثمان وتسعين ومائة . قال الخطيب : كان إماماً في العلم . حدث عنه خلق كثير ، اثنى عليه الحافظ ومدحوه ، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين على ما حكاها الخطيب وطائفة . سير أعلام النبلاء : ٣٥٦/١٣ (١٩٥)
- إبراهيم بن ديزيل الإمام الحافظ الثقة العابد أبو اسحاق إبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني الكسائي ، كان يلقب بدابة عفان ملازمته له ، ولد قبل المائتين بمديدة ، وتوفي سنة احدى وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ١٨٤/١٣ (٤٧)

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، نزيل بغداد ، ثقة حجة ، تكلم فيه بلا قاذح من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥/١ (١٩٤)
- إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد ، سكن نيسابور ثم مكة ، ثقة يغرب ، تكلم فيه بالإرجاء ، ويقال رجع عنه من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٦/١ (١٠٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ٣١٠)
- إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي البصري صدوق له مناكير ، قيل انها من قبل الراوي عنه ، من العاشرة حديثه في ابي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٨/١ (٢٣٢)
- إبراهيم بن عبدالعزيز بن الضحاك الأصبهاني أبو إسحاق المديني روى عن ابن علي وغيره اوروى عنه يونس بن حبيب . لسان الميزان : ٧٢/١ (٢٩٦)
- إبراهيم بن الفضل الأصبهاني . الحافظ أبو نصر البار له جزء مروي . كذبه ابن طاهر . توفي سنة ثلاثين زخمائة . ميزان الاعتدال : ٥٢/١ (٣١١، ٣١٢)
- إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني ، عن عمر بن حفص ... قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ضعيف ، وروى عثمان بن سعيد عن يحيى : ليس به بأس . ميزان الاعتدال : ٦٧/١ وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف من الثامنة . تقريب التهذيب : ٤٤/١ (٢٢٩)
- إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي ، أبو إسحاق الفراء الرازي ، لقب بالصغير ، ثقة حافظ من العاشرة مات بعد العشرين ومائتين . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٤/١ (٣٠٤)
- إبراهيم النخعي ، هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود ابو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين ، وهو ابن خمسين أو نحوها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٦/١ (٣٦، ٣٧، ٦١، ٦٣، ١٥٨، ٣٤٥)
- إبراهيم الهجري . هو ابن مسلم العبدى ابو إسحاق يذكر بكنيته ، لين الحديث ، رفع موقوفات ، من الخامسة حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٣/١ (٣٥٣)
- إبراهيم بن أبي يحيى . هو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني متروك ، من السابعة ، مات سنة أربع وثمانين وقيل إحدى وتسعين ، روى له ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٢/١ (٢٧٤)
- إبراهيم بن يزيد الخوزي - بضم المعجمة وبالنزاي - أبو إسماعيل المكي ، مولى بني أمية ، متروك الحديث ، من السابعة مات سنة إحدى وخمسين ، وحديثه في الترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٦/١ (٢٠١، ٢٣٩، ٢٤٠)
- إبراهيم اليزيدي ، هو ابن أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي ، كان والده " أبو محمد " من مشاهير علماء بغداد كان إبراهيم ذا قدر وفضل وحظ وافر من الأدب ، وكان شاعراً مجيداً له عدة مؤلفات من أشهرها " ماتفق لفظه " تاريخ بغداد : ٢٠٩/٦ ، الوافي بالوفيات : ١٦٥/٥ (٢١)
- إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السبيعي ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة ثمان وتسعين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٧/١ (١٧٤)
- أبي بن كعب / (١٢٢)

- الأثرم . الحافظ الكبير العلامة أبوبكر أحمد بن محمد بن هاني الاسكافي ، صاحب الإمام أحمد . صنف التصانيف قال الحافظ : ثقة حافظ من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وسبعين ، قال ابن قانع . حديثه في النسائي . تذكرة الحفاظ : ٥٧٠/٢ ، تقريب التهذيب : ٢٥/١ (٨ ، ١٠١ ، ٢٥١ ، ٣١٣)
- ابن الأثير الجزري . أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم ، محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني . قال أبو البركات ابن المستوفي في " تاريخ أربل " في حقه : أشهر العلماء ذكراً وأكبر النبلاء قدراً ... له المصنفات البديعة والرسائل الوسيلة منها جامع الأصول ... توفي سنة ست وستمائة . وفیات الأعيان : ١٤١/٤ (٣١ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ٤٠٢)
- أحمد بن أحمد بن أحمد بن جمعة البجيرمي المصري ، العالم المحدث المسند المتوفى بمصر سنة سبع وتسعين بعد المائة والألف . قال عنه الحافظ مرتضى : أكب عاى إقرأء الحديث وألف في الفن وانتفع به الناس . قال الكتاني : وللبجيرمي المذكور ثبت وقفت عليه بالمكتبة الخديوية بمصر ، ومنه نقلت . فهرس الفهارس : ٢١٢/١ (٣١ ، ٣٢)
- أحمد بن أخت عبد الرزاق . قيل إنه أحمد بن داود وقيل ابن عبد الله ، عن عبد الرزاق وغيره ، قال ابن معين لم يكن بثقة ، وقال أحمد : كان من أكذب الناس ، وقال ابن عدي : عامة احاديثه مناكير ، وحديثه قليل ، كان يدخل على عبد الرزاق الحديث وهو البلية في ما لم يتابع عليه عبد الرزاق . الميزان : ١٠٩ ، ٩٧/١ ، المجروحين : ١٤٢/١ (٢٧٤)
- أحمد بن أصرم بن خزيمه بن عباد بن عبد الله بن حسان المزني ، سمع جماعة منهم أحمد بن حنبل روى عنه الخلال ووثقه ورضيه أبوبكر المروزي . يصل نسبه إلى الصحابي الجليل عبد الله بن المغفل ، كان شديداً على أهل البدع توفي بدمشق سنة خمس وثمانين ومائتين . تاريخ بغداد : ٤٤/٤ (٣٤١)
- أحمد بن الحارث الغساني ، بصري ، شيخ لابن واره قال أبو حاتم : متروك الحديث ، وقال البخاري : فيه نظر وقال يعرف بالغنوي سمع ساكنة بنت الجعد . ميزان الاعتدال : ٨٨/١ (٢٤٤)
- أبو أحمد الحاكم الإمام الحافظ العلامة الثبت ، محدث خراسان محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرايسي ، الحاكم الكبير مؤلف كتاب " الكنى " في عدة مجلدات . مات سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة وله ثلاث وتسعون سنة . سير أعلام النبلاء : ٣٧٠/١٦ (٦٩ ، ٧١)
- أحمد بن حنبل (. . .) ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣

- أحمد بن زهير = أحمد بن أبي خيثمة
- أحمد بن سنان بن أسد بن حبان أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين وقيل قبلها . روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي في مسند مالك وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٣٦)
- أحمد بن سيار المروزي بن أيوب ، أبو الحسن ، الفقيه ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وستين وله سبعون سنة . وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٢٥٦)
- أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي أبو عبد الله البصري صدوق من العاشرة ، مات سنة تسع وعشرين حديثه في البخاري والنسائي وأبي داود في الناسخ . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٧٤)
- أحمد بن أبي شيبه الراوي . هو أحمد بن سليمان بن عبد الملك أبو الحسين ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة مات سنة إحدى وستين . حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٢١٣)
- أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الطبري ، ثقة حافظ من العاشرة ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة ونقل عن ابن معين تكذيبه ، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشموني ، فظن النسائي أنه عن ابن الطبري مات سنة ثمان وأربعين وله ثمان وسبعون سنة . حديثه في البخاري وأبي داود والترمذي في الشمائل . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٢٩١، ٢٩٠، ٢٠٢، ١٨١، ١٣٢، ٢٣)
- أحمد بن عبد الجبار العطاردي أبو عمر الكوفي ، ضعيف وسماعه للسيرة صحيح ، من العاشرة ، لم يثبت أن أبا داود أخرجه له . مات سنة اثنتين وسبعين ، وله خمس وتسعون سنة . حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ١٩/١ (٢٨٩)
- أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب . بن وهب بن مسلم المصري لقبه بجشل ، يكنى أبا عبيد الله صدوق تغير بأخرة من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين . حديثه في مسلم . تقريب التهذيب : ١٩/١ (٢٧٤)
- أحمد بن عبد الصمد الزرقى أبو أيوب الأنصاري قال الذهبي : لا يعرف . ميزان الاعتدال : ١١٧/١ (١٠٥)
- أحمد بن عبد الله الجوباري ، ويقال الجوباري . وجوبار من عمل هراة روى عن ابن عيينة وطبقته . قال ابن عدي : كان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده فكان ابن كرام يخرجها في كتبه عنه . وكذبه جماعة . ميزان الاعتدال : ١٠٦/١ (٢٧٤)
- أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن . لعله الفرياني المروزي قال ابن عدي : يحدث عن الفضيل بن عياض وابن المبارك وغيرهما بالناكيز ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو نعيم الحافظ مشهور بالوضع . ميزان الاعتدال : ١٠٨/١ وانظر التذكيل : ٣٢٠ (٢٧٥)
- أحمد بن علي الأنصاري عن أحمد بن حنبل ، قال الذهبي : وإياه ، توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمائة . ميزان الاعتدال : ١٢٠/١ (٢٣)
- أحمد بن علي بن مسلم . الحافظ المتقن الإمام الرباني أبو العباس ، الأبار ، من علماء الأثر ببغداد ، حدث عن مسدد ومحمد بن النحال ... وجمع وصنف وأرخ . حدث عنه يحيى بن صاعد وأبو بكر النجاد ... قال الخطيب : كان ثقة حافظاً متقناً حسن المذهب . توفي سنة تسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٤٤٣/١٣ (٢٢٦)
- أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس الكوفي التميمي البربوعي ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين وهو ابن أربع وتسعين سنة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩/١ (٢٥٦، ١٣١)

- أبو الأحوص . عوف بن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة من الثالثة ، قتل في ولاية الحجاج على العراق .
حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٩٠/٢ (٥٣،٥٢)
- الأخرم الإمام الفقيه أبو يوسف الشافعي ، والد الإمام الحافظ الحجة محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري المشهور بابن الأخرم . تفقه الأخرم بمصر ، وسمع من قتيبة وهشام بن عمار ، وكتب عنه مسلم ، حدث عنه ابنه وجماعة توفي سنة سبع وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٤٧٠/١٥ (٢٩٧)
- أبو إدريس السكوني الحمصي مقبول من السادسة ، روى له أبو داود . تقريب التهذيب : ٣٨٩/٢ (٢٢٣،٢٢٢)
- الأزدي / (٢٩٨،٢٤٦،٢٣٦،٢٢٩،١٩٤،١٧٨)
- أبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي النيسابوري ، صدوق ، كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين حديثه في النسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٠/١ (٢١)
- ابن إسحاق . محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولا هم المدني نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، ورمي بالتشيع والقدّر ، من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها . حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة .
تقريب التهذيب : ١٤٤/٢ (٣٢١،١٢٠)
- إسحاق بن إبراهيم الحنيني . أبو يعقوب المدني ، نزيل طرسوس ، ضعيف ، مات سنة ست عشرة ، من التاسعة حديثه في أبي داود وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٥٥/١ (١٦٢)
- إسحاق بن إبراهيم الدبري . الشيخ العالم المسند ، الصدوق أبو يعقوب الصنعاني ، راوية عبدالرزاق ، حدث عنه أبو عوانة في صحيحه . مات بصنعاء سنة خمس وثمانين ومئتين وله تسعون سنة . سير أعلام النبلاء : ٤١٦/١٣ (١٥٢،١٥١)
- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني نزيل دمشق ثقة حافظ ، رمي بالنصب ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين حديثه في السنن الا ابن ماجه . تقريب التهذيب : ٤٦/١ (٦٩)
- إسحاق بن أبي إسرائيل ، واسمه إبراهيم بن كاجمرا أبو يعقوب المروزي ، نزيل بغداد ، صدوق تكلم فيه لوقفه في القرآن ، مات سنة خمس وأربعين ، وقيل ست وله خمس وتسعون سنة ، من أكابر العاشرة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٥٥/١ (٢٧١)
- إسحاق بن راشد الجزري ، أبو سليمان ، ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم ، من السابعة ، مات في خلافة أبي جعفر ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥٧/١ (٤٨،٤٤)
- إسحاق بن راهوية / (٢٤٦،١٨٥،١٣٩)
- أبو إسحاق السبيعي = أبو إسحاق الهمداني .
- أبو إسحاق الشاطبي / (٣٨٩،٣٨٨،٣٨٤)
- إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الانصاري المدني أبو يحيى ، ثقة حجة ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل بعدها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٩/١ (١٢٨،١٠٠)

- إسحاق الكوسج - إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج ، أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت من الحادية عشرة مات سنة إحدى وخمسين . حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه تقريب التهذيب : ٦١/١ (٣٠٨)
- إسحاق بن نجيح الملطي أبو صالح أو أبو يزيد ، نزيل بغداد ، قال أحمد : هو من أكذب الناس ، وقال يحيى : معروف بالكذب ووضع الحديث ... ميزان الاعتدال : ٢٠٠/١ وقال الحافظ في التقریب : ٦٢/١ : كذبوه ، من التاسعة . (١٩٨،٢٢)
- إسحاق بن هاني ، هو ابن إبراهيم بن هاني النيسابوري أبو يعقوب ، ولد سنة ثمانى عشرة ومائتين ، وخدم لإمام أحمد وهو ابن تسع سنين ومات ببغداد سنة خمس وسبعين ومائتين . طبقات الخنابلة : ١٠٨/١ (١٠١)
- أبو إسحاق الهمداني ، عمرو بن عبدالله السبيعي ، مكث ثقة عابد ، من الثالثة ، اختلط بآخره ، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٣/٢ (١٢٦،٩٩،٣٤)
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ، ثقة تكلم فيه بلا حجة ، من السابعة ، مات سنة ستين وقيل بعدها . حديثه في الكتب الستة : ٦٤/١ (١٥٥)
- أسقع بن أسلع روى عن سمرة بن جندب . قال الذهبي : ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجر لباهلي . وثقه يحيى بن معين . قال ابن حجر ، بصرى ثقة من الثالثة حديثه في النسائي . ميزان الاعتدال : ٢١١/١ ، تقريب التهذيب : ٦٤/١ (١٢٧)
- أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، تكنى أم سلمة ، ويقال : أم عامر ، صحابية لها أحاديث في لبخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥٨٩/٢ (١٧٥)
- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الاسدي مولا هم أبو بشر البصري المعروف بابن علي ، ثقة حافظ من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين وهو ابن ثلاث وثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٦٥/١ (٣٣٨)
- إسماعيل بن إسحاق القاضي الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام ابن إسماعيل ابن محدث البصرة حماد بن زيد ، قاضي بغداد وصاحب التصانيف ولد سنة تسع وتسعين ومائة واعتنى بالعلم من الصغر ، وتوفي فجأة سنة اثنتين وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٣٣٩/١٣ (١٩٠)
- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ، مولا هم ، البجلي ثقة ثبت من الرابعة ، مات سنة ست وأربعين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٦٨/١ (١٩٨)
- إسماعيل بن خليفة العبسي ، أبو إسرائيل الملائي الكوفي معروف بكنيته ، وقيل اسمه عبدالعزيز ، صدوق سئ الحفظ ، نسب إلى الغلو في التشيع ، من السابعة مات سنة تسع وستين ، وله أكثر من ثمانين سنة . وحديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٦٩/١ (٢٥٥)
- إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني ، نزيل البصرة يكنى أبارافع ، ضعيف الحفظ ، من السابعة ، مات في حدود الخمسين ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٦٩/١ (١٦٩)
- إسماعيل بن صالح / (٤٣)
- إسماعيل بن أبي عباد . وهو ابن أمية الذارع البصري روى عنه حماد بن سلمه ، ضعفه زكريا الساجي ، وذكره ابن حبان في الثقات . لسان الميزان : ٤٤٠/١

- إسماعيل بن محمد الصفار . هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبدالرحمن الصفار الثقة الامام النحوي المشهور حدث عن الحسن بن عرفة واحمد بن منصور الزياتي والكبار ، وانتهى إليه علو الاسناد ، روى عنه الدار قطني والحاكم وابن مندة ووثقوه . مات سنة احدى واربعين وثلاثمائة وقد تجاوز التسعين بأربع سنين . لسان الميزان : ٤٨٢/١ (٢٢٦)
- إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق ، كان من البصرة ، ثم سكن مكة كان فقيها ، ضعيف الحديث . من الخامسة . وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٧٤/١ (٢٠١)
- إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري . عن نافع ، وهشام بن عروة ، وعنه زيد بن الحباب ، وشيبان . قال يحيى : ضعيف ، ليس حديثه بشئ ، وقال مرة : متروك الحديث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك . ومن شيوخه سعيد المقبري وحدث عنه أيضا داهر بن نوح . ميزان الاعتدال : ٢٥٤/١ (١٩٩، ٢٤٠)
- الأسود بن ثعلبة . قال ابن أبي حاتم : روى عن عباد بن الصامت روى عنه عباد بن نسي . سمعت أبي يقول ذلك . الجرح والتعديل : ٢٩٣/٢ قال الذهبي : لا يعرف . الميزان : ٢٥٦/١ (٢٢١)
- الأسود بن سريع التميمي السعدي صحابي نزل البصرة ومات في أيام الجمل ، وقيل سنة اثنتين وأربعين حديثه في البخاري في الأدب المفرد ، وأبي داود في القدر ، والنسائي . تقريب التهذيب : ٧٦/١ (٤٥)
- الأسود بن قيس العبدي ، ويقال : العجلي الكوفي يكنى أباقيس ، ثقة من الرابعة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٦/١ (١٧٢)
- الأسود بن مسعود . قال الذهبي : عن حنظلة ، لا يدري من هو . وعنه العوام بن حوشب . ذكره ابن حبان في تاريخه . ميزان الاعتدال : ٢٥٦/١ (١٢٨)
- الأسود بن يزيد النخعي أبو عمرو وأبو عبدالرحمن مخضرم ثقة مكثف فقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٧/١ (٦٦)
- أبو أسيد - رضي الله عنه / (٣٣٨)
- أسيد بن زيد بن نجيح الجمال الهاشمي مولا هم الكوفي ، ضعيف ، أفرط ابن معين فكذبه ، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره ، من العاشرة مات قبل العشرين ، ولم يروله غير البخاري من الستة . تقريب التهذيب : ٧٧/١ (١٨٧)
- أشرس . لم أجد له ترجمة غير أن أبا الوليد وأبا داود الطيالسيان كانا رفيقين في الرحلة إلى الري ، فاشتركا في سماع القصة المشهورة - التي تدل على عدم سماع إسحاق بن راشد الجزري من الزهري - من أشرس هذا . انظر تاريخ بغداد : ٢٥٦/٧ (٤٤)
- أشعث بن سعيد السمان البصري أبو الربيع ، متروك من السادسة ، حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٧٩/١ (١٩٧)
- أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي أبو عمرو المصري يقال : اسمه مسكين ، ثقة فقيه ، من العاشرة مات سنة أربع وهوابن أربع وستين ، وحديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٨٠/١ (٧٤)
- أصبغ بن سفيان الكلبي قال الذهبي : قال ابن معن : لأعرفه ، وقال الأزدي ، مجهول . له عن عبدالعزيز بن مروان شئ . ميزان الاعتدال : ٢٧٠/١ (٢٢٩)

- أصبح بن نباتة التميمي الحنضلي الكوفي ، يكنى أبا القاسم متروك ، رمي بالرفض ، من الثالثة ، حديثه في ابن ماجه . تقريب التهذيب : ٨١/١ (١٢٦)
- الأضمعي . عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن اصمغ ، أبو سعيد الباهلي ، صدوق سُني ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة ، وقيل غير ذلك وقد قارب التسعين ، حديثه في أبي داود والترمذي . تقريب التهذيب : ٥٢٢/١ (٣١)
- الأعرج . عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني ، مولى ربيعة بن الحارث ، ثقة ثبت ، عالم ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٠١/١ (٣٢٩،٢١٠)
- الأعمش / (٣٧٢،٣٦٥،٢٩٦،٢٦٧،٥١٩،١٥٨،١١٨،١٤٠،٦٨)
- الأغر ، أبو مسلم المديني ، نزيل الكوفة ، ثقة من الثالثة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٨٢/١ (٨٩)
- أبو أمامة / (١٢٢،٦٣)
- أنس بن مالك / (٢٤٥،٢٣٦،٢٣٢،١٥٥،١٣٩،١٢٢،١٢٠،١٠٦،١٠٠،٩٧،٨٥،٧٤،٧٠)
- الأوزاعي / (١١٥،٧١)
- أوس بن ضمعج الكوفي ، حضرمي أو نخعي ، ثقة محضرم من الثانية ، مات سنة أربع وسبعين ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٨٦/١ (٣١٣)
- أوس بن عبد الله المروزي عن أبيه وأخيه سهل قال البخاري : فيه نظر ، وقال الدار قطني : متروك . ميزان الاعتدال : ٢٧٨/١ ، الضعفاء والمتروكون : ١٥٧ (٢٤٥،٢٤٣)
- أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء بصري ، يرسل كثيرا ، ثقة من الثالثة ، مات سنة ثلاث وثمانين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٦/١ (٣٣٥)
- أيمن بن نابل - بنون موحدة ، أبو عمران ، ويقال : أبو عمرو الحبشي المكي نزيل عسقلان ، صدوق يهم . حديثه في البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٨٨/١ (٢١٠)
- أيوب عن أبيه . قال الذهبي : مجهول . ميزان الاعتدال : ٢٩٥/١ (١٢١)
- أيوب السخيتاني : هو ابن أبي تيممة ، كيسان السخيتاني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مشاة ثم تحتانية وبعد الألف نون - أبوبكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائه ، وله خمس وستون . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٩/١ (٣٠٦،٢٨٢،٢٧٢)
- أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني البصري الحافظ لقي حماد بن زيد وجعفر بن سليمان فمن بعدهما . قال البخاري فيه نظر وكذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه . وقد تكلم فيه بكلام كثير على سعة حفظه . مات سن أربع وثلاثين . ميزان الاعتدال : ٢٠٥/٢ (١٣٣)
- أيوب بن عائد - بتحتانية ومعجمة - ابن مدج الطائي البجلي ، الكوفي ، ثقة ، رمي بالإرجاء ، من السادسة . حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٩٠/١ (٣٠٣)

- الباقري مغل بن جعفر بن مغل الفارسي . الشيخ الصدوق المعمر أبو علي الدقاق . سمع يوسف القاضي ومحمد بن يحيى المروزي وغيرهما وروى عنه جماعة توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٢٥٤/١٦ (١٣٠)
- بجير بن أبي بجير حجازي ، ويقال اسم أبيه سالم مجهول ، من الثالثة روى له ابوداود . تقريب التهذيب : ٩٣/١ (١٢٣)
- البخاري / ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٣٧، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٧٣، ٩١، ٩٧، ١٠١، ١٥٢، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٥، ٢٣٣، ٢١٤، ٢١٣، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٠، ١٦٩، ١٦٣، ٣١٨، ٣١٧، ٣٠٥، ٣٠٣، ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٢، ٢٦٧، ٢٦١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٤، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٨، ٣٩٦، ٣٤٦، ٣٣٥، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٩،
- أبو البخري سعيد بن فيروز الطائي ابن أبي عمران مولاهم الكوفي ، ثقة ثبت ، فيه تشيع قليل ، كثير الارسال ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وثمانين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٣/١ (٣٩٥)
- بدر الدين أبو القاسم عبدالرحيم الشيخ المسند الثقة ابن اخذت يوسف بن هبة الله بن محمود بن الطفيل الدمشقي ثم المصري عرف بابن المكبس الصوفي . توفي سنة سبع وثلاثين وستمائة . سير أعلام النبلاء : ٤٣/٢٣ (٤٠١)
- برد مولى سعيد بن المسيب القرشي المخزومي المدني يروي عن سعيد بن المسيب ، روى عنه عبدالرحمن بن حرملة كان يخطئ . التاريخ الكبير : ١٣٤/٢ ، الثقات : ١١٤/٦ ، وذكره في الجرح والتعديل : ٤٢١/٢ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . (٢٨٧)
- البرديجي . أبوبكر أحمد بن إبراهيم / (٢٥١، ١٠٠، ٩٩، ٦٧، ٦٦)
- البرذعي . الإمام الحافظ أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي . رحال جوال مصنف . سمع جماعة منهم أبو زرعة ولازمه وفقه به وعلم بن الحجاج ، وروى عنه عدة توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٧٧/١٤ (٢٢)
- البرقي الإمام الحافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبدالرحيم بن سعيد المصري ابن البرقي ، ثقة من الحادية عشرة مات سنة تسع وأربعين روى له أبوداود والنسائي . تقريب التهذيب : ١٧٨/٢ ، مؤلف كتاب الضعفاء ، وقيل له البرقي لأنهم كانوا يتجرون إلى برقة . السير : ٤٦/١٣ الرسالة المستطرفة : ١٤٤ (٢٦١)
- أبو البركات مجد الدين عبدالسلام بن عبد الله بن تيمية / (٣١٨)
- بركة بن محمد أبو سعيد الحلبي عن يوسف بن أسباط ، والوليد بن مسلم متهم بالكذب . قال ابن حبان حدثنا عنه ، كان يسرق الحديث وربما قلبه . وقال ابن عدي : وسائر أحاديثه باطلة ، بلغني عن صالح جزرة أنه وقف على حلقة أبي الحسين السمناني ببخارى وهو يحدث عن بركة ببعض هذه البلايا ، فقال : ماذي بركة ، ذي نقمة قال الدارقطني في سننه : بركة يضع الحديث . ميزان الاعتدال : ٣٠٣/١ ، الجرحين : ٢٠٣/١ (١٩٩)
- البرقاني الامام العلامة الفقيه الحافظ الثبت أبوبكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي صاحب التصانيف توفي سنة خمس وعشرين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٤٦٤/١٧ (٣٢٢، ١٧٨)

- بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي ثقة — يخطئ قليلا ، من السادسة ، حديثه في الكتب الستة .
تقريب التهذيب : ٩٦/١ (١٠١)
- بريدة رضي الله عنه / (٣٣١)
- بريدة بن سفيان الأسلمي المدني ، ليس بالقوي ، وفيه رفض ، من السادسة . وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٩٦/١ (٢٤٥)
- بريدة رضي الله عنها / (٦٦)
- البزار / (٣٠٠،٤٥)
- بسرة رضي الله عنها / (٣٤٢،٣٤١)
- بشار بن الحكم الضبي البصري ، عن ثابت البناني يكنى أبا بدر ، قال أبو زرعة : منكر الحديث ، وقال ابن حبان يتفرد عن ثابت بأشياء ليست من حديثه روى عنه إبراهيم بن حجاج الشامي . ميزان الاعتدال : ٣٠٩/١ (١٧٧)
- بشار بن قيراط أبو نعيم النيسابوري ، عن شعبة وحماد بن زيد ، وهو أخو حماد بن قيراط ، كذبه أبو زرعة ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به . ميزان الاعتدال : ٣١٠/١ (١٧٧)
- بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي نزيل بغداد ، أبو نصر الحافي ، الزاهد الجليل المشهور ، ثقة قدوة من العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين وله ست وسبعون سنة . وحديثه في أبي داود في المسائل والنسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ٩٨/١ (٣٠٢)
- بشر بن عمر بن الحكم الزهراني الأزدي أبو محمد البصري ، ثقة من التاسعة ، مات سنة سبع وقيل تسع ومائتين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠٠/١ (٢٧٨،٢٣٧)
- بشر بن الفضل الرقاشي ابن لاحق أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠١/١ (١٧٢)
- بشر بن غير القشيري ، بصري ، متروك متهم ، من السابعة مات بعد الأربعين ومائة . حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب .
١٠٢/١ (١٩٩)
- ابن بطة . الإمام القدوة العابد الفقيه اخذت شيخ العراق أبو عبد الله عبيدا لله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي مصنف كتاب الإبانة الكبرى في ثلاث مجلدات . توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٥٢٩/١٦ (٣٨٨)
- البغوي / (٣٤٧،٣٤٦،٣٤٥،٢٧١،٦١)
- أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القرعبي صاحب " الكليات " كان من قضاة الأحناف عاش وولي القضاء في " كفه " بتركيا ، وبالقُدس ، وببغداد وعاد الى استانبول فتوفي بها سنة ١٩٠٤ . الأعلام : ٣٨/٢ (٢٣)
- البقاعي . إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط أبو الحسن برهان الدين مؤرخ أديب أصله من البقاع في سورية وسكن دمشق ورحل الى بيت المقدس والقاهرة وتوفي بدمشق سنة خمس وثمانين وثمانمائة له عدة مؤلفات منها نظم الدرر في تناسب الآيات والصور . (٣٤٢)

- بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي ، أبو يحمى صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة مات سنة سبع وتسعين ، وله سبع وثمانون . حدثه في البخاري معلقاً ومسلم والأربعة . تقريب التهذيب : ١٠٥/١ (٣٤٤،١٧٢،٧٤،٤٣)
- أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد الشيخ الصدوق المحدث مسند العراق البغدادي العطار وثقه أبو نعيم وابن أبي الفوارس وقال : لم يكن يعرف من الحديث شيئاً . توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٦٩/١٦ (١٣٠،١٢٩)
- أبو بكر البرقاني = البرقاني .
- أبو بكر الاعين . محمد بن أبي عتاب الحسن بن طريف البغدادي الحافظ الثبت . قال الحافظ ابن حجر : واسم أبيه طريف وقيل حسن بن طريف ، صدوق من الحادية عشرة مات سنة أربعين حديثه في مقدمة مسلم والترمذي . سير أعلام النبلاء : ١١٩/١٢ ، تقريب التهذيب : ١٨٩/٢ (٢٢)
- بكر بن بكار أبو عمرو القيسي ، صاحب ذاك الجزء العالي ، قال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس بشئ ، وقال أبو عاصم النبيل ثقة ، وقال ابن حبان : ثقة ربما يخطئ ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . قال الذهبي ، وقال : قلت روى عن ابن عون ، ومسعر ، وعنه إسماعيل بن سمويه ، وعده . ميزان الاعتدال : ٣٤٣/١ ، لسان الميزان : ٥٩/٢ الضعفاء الكبير : ١٥٢/١ (٢١٠)
- أبو بكر بن خيثمة = أحمد بن أبي خيثمة .
- أبو بكر بن شاذان . أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان بن حرب بن مهران البزار ، أصله من دورق . سمع الحسين بن محمد بن عفير ، وأبوالقاسم البغوي ، وأبابكر بن أبي داود ... روى عنه الدار قطني . وكان ثقة ثبتاً توفي سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ١٨/٤ (٣٠٢)
- أبو بكر بن أبي شيبة / (٣١١،٢٦٥)
- أبو بكر الصديق - رضي الله عنه / (٣٨٦،٣٧٧،٣٠٦،٣٠١،٣٠٠،٢٩٩،٢٩٧،٢٩٦،٢٩٥،٢٩٤،١١١،٦١)
- أبو بكر عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن ، من السادسة ، مات سنة خمسين على الصحيح ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٣٩/١ (٣٤٥)
- أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط اختلف في اسمه وقيل أن الأصح أن كنيته هي اسمه ، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك وروايته في مقدمة مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٩٩/٢ (٥٢)
- أبو بكر محمد بن أحمد الثقفي الزكي لعله الأصبهاني الذي قال عنه أبو الشيخ : كان من أولاد الملوك خرج مع ابن أشكيب إلى الرحلة ، دخل الشامان ومصر كتبنا عنه غير حديث لم نكتبه إلا عنه ، فما كتبنا عنه من الغرائب ، وكان أحد الثقات . لسان الميزان : ٦٢/٥ (٣٦٢)
- أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزاز الإمام المحدث المتقن ، مسند العراق صاحب الأجزاء الغيلانيات العالية . توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٩/١٦ (٣٦٢،٣٠٢)

- أبو بكر بن أبي مريم . هو ابن عبد الله الغساني الشامي ، وقد ينسب إلى جده ، قيل اسمه بكير ، وقيل عبدالسلام ، ضعيف ، وكان قد سرق بيته فاختلط ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٩٨/٢ (١٢٦، ٣٤٤)
- بلال رضي الله عنه / (٦٣)
- أبو بلج الغزاري الكوفي ثم الواسطي الكبير ، اسمه يحيى بن سليم ، أو ابن أبي سليم ، أو ابن أبي الأسود صدوق ربما أخطأ ، من الخامسة . وحديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٠١/٢ (١٩٤)
- البلقيني / (١٦٩، ٧٥، ١٩١)
- بندار = محمد بن يشار /
- بهز بن أسد العمي ، أبو الأسود البصري ، ثقة ثبت من التاسعة ، مات بعد المائتين ، وقيل قبلها حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠٩/١ (٤٥)
- بهز بن حكيم بن معاوية القشيري ، أبو عبد الملك صدوق ، من السادسة ، مات قبل الستين ، حديثه في البخاري معلقاً والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٠٩/١ (٥٢)
- البيهقي / (٣٦، ٦١، ٦٣، ٨٥، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٨٩، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٨٣، ٣٩٣، ٤٠٤)
- ابن الترمذاني علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصفى المارديني الحنفي العلامة علاء الدين سمع من خلانق ، وولي قضاء الحنفية بالديار المصرية له تأليف حسنة مفيدة . توفي سنة تسع وأربعين وسعمائة . حظ الأخطا : ١٢٥ (٣٢٧، ٣٢١)
- الترمذي / (١٠، ٢٠، ٤٥، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٧٣، ٨٣، ٨٤، ١٠٩، ١١٧، ١٣٥، ١٤٨، ١٥٧، ١٦١، ١٦٩، ٢١٠، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٧٥، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢)
- (٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٤)
- تليد بن سليمان الخاربي أبو سليمان ، أو أبو إدريس الكوفي الأعرج ، رافضي ، ضعيف ، من الثامنة ، قال صالح جزرة كانوا يسمونه بليداً ، مات سنة تسعين ومائة . وحديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ١١٢/١ (٢٣٧، ٢٥٩، ٢٩١، ٣٠٠)
- تليد بن أبي إدريس الخاربي = تليد بن سليمان .
- ابن تيمية / (٢١، ٢٩٦، ٢٧٥، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٣)
- ثابت البناني ، هو ابن أسلم أبو محمد البصري ثقة عابد من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين وله ست وثمانون ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١١٥/١ (١٣٨، ١٣٩)
- ثابت بن منصور بن المبارك الكيلي المقرئ المحدث أبو العز سمع الكثير وكتب الكثير وخرج تخاريج لنفسه عن شيوخه في فنون وحدث وسمع منه جماعة . توفي سنة تسع وعشرين وخمسمائة ، وقيل سنة ثمان . الذيل على طبقات الخنابلة : ١٨٦/١ (٣٣٤، ٣٣٥)
- ثابت بن موسى بن عبد الرحمن بن سلمة الضبي أبو يزيد الكوفي العابد الضرير ، ضعيف الحديث ، من العاشرة ، مات سنة تسع وعشرين ، حديثه في ابن ماجه . تقريب التهذيب : ١١٧/١ (١٠٤، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٣)

- الثعالبي لم يظهر لي تعيينه وانظر " الأشباه والنظائر في القرآن الكريم " للدكتور سليمان القرعاوي (ص ٩٣) وقد ذكر محمود عبد الله الجادر أنه نسب الى الثعالبي عدد من الكتب على سبيل الخطأ والتوهم منها " الأشباه والنظائر " . الثعالبي ناقدًا وأديبًا (ص ١٥٧، ١٦٠) (٢٢)
- ثعلب العلامة احدث إمام النحو أبو العباس ، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولا هم البغدادي صاحب " الفصيح والتصانيف " ولد سنة مائتين ، قال الخطيب ثقة حجة دين صالح مشهور بالحفظ . توفي سن إحدى وتسعين ومئتين . السير : ٥/١٤ (١٦٩)
- ثعلبة بن سهيل التميمي الطهوي سكن الري ، وكان يطب ، صدوق ، من السابعة . وحديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ١١٨/١ (٢٦١، ٢٦٠)
- ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري قاضيها ، صدوق ، من الرابعة ، عزل سنة عشر ، ومات بعد ذلك بمدة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٠/١ (٩٧)
- ثمامة بن عبيدة أبو خليفة العبدي ، بصري ، عن أبي الزبير المكي . وعنه العدني . قال أبو حاتم : منكر الحديث وكذبه ابن معين . ميزان الاعتدال : ٣٧٢/١ (٢٠١)
- ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي . ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين ، وقيل ثلاث أو خمس وخمسين ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٢١/١ (١٣٩، ٦٤)
- ثور بن يزيد الكلاعي = ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي .
- الثوري / (٣٠٩، ٢٨٧)
- جابر بن عبد الله رضي الله عنه / (٣٧٢، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٥٧، ١٠٤، ٦٣، ٥٢، ١)
- جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي ، البصري مشهور بكنيته ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وتسعين ، ويقال : ومائة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٢/١ (٢٨٢)
- جامع ابن أبي راشد الكاهلي الصيرفي الكوفي ، ثقة فاضل من الخامسة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٤/١ (١٦٠)
- جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي ، ثقة جليل من الثانية ، مخضرم ولأبيه صحبة فكانه هو ما وفد إلا في عهد عمر . مات سنة ثمانين وقيل بعدها . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن . تقريب التهذيب : ١٢٦/١ (٢٢٣)
- جحذب بن جرعب التيمي ، يروي عن عطاء بن أبي رباح ، روى عنه سفيان الثوري . الثقات : ١٥٨/٦ التاريخ الكبير : ٥٢/٢ ، الجرح والتعديل : ٥٥١/٢ قال ويقال جحذب . وانظر الإكمال : ٥٢/٢ (٣٠٧)
- الجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري عن الزهري قال أحمد : كان صاحب غفلة ، وقال ابن المديني : لا يكتب حديثه وقال البخاري ومسلم : منكر الحديث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك... مات سنة سبع وستين ومائة . ميزان الاعتدال : ٣٩٠/١ (٢٧٧، ٢٦١، ٢٠١)
- الجراح بن مليح البهرواني أبو عبد الرحمن الحمصي ، صدوق من السابعة . حديثه في النسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٢٦/١ (٢٢٧)

- ابن جريج . عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويوسل ، من السادسة ، مات سنة خمسين أو بعدها ، وقد جاوز السبعين ، وقيل جاوز المائة ولم يثبت . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٢٠/١ (٣٣٣،٣٣٢،٢٧٨،٢٧٠،٩٦،٧٩،٥٤،٤٧،٣٦)
- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيهما ، ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره بهم من حفظه ، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٧/١ (٣٠٦)
- ابن جرير الطبري / (٣٨٢،٣٠٨،٣٠٤)
- الجريري . هو المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد العلامة الفقيه الحافظ القاضي المتقن ، عالم عصره أبو الفرج النهرواني مات بالنهروان سنة تسعين وثلاثمائة . السير : ٥٤٤/١٦ (٢١٤،٢١٣،١٣)
- ابن الخزري . محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي شيخ الاقراء في زمانه ومن حفاظ الحديث ولد ونشأ في دمشق له مؤلفات عدة وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة . اللجوء اللامع : ٢٥٥/٩ ، الاعلام : ٤٥/٧ (١٩٠،١٧٠)
- جعفر بن أحمد بن العباس النزاز ، وقيل : ابن محمد عن هناد بن السري . متهم بسرقة الحديث . قال الدارقطني ، لا يساوي شيئاً . قال الذهبي : وله عن جبارة بن المغلس والفلاس وعدة ، وعنه علي بن عمر السكري وابن شاهين ويعرف بالبلياني : ميزان الاعتدال : ٤٠١/١ (٢٣٣)
- جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة ، أبو الفضل الغافقي المصري ويعرف بابن أبي العلاء قال ابن عدي : كتبت عنه بمصر سنة تسع وتسعين وسنة أربع وثلاثمائة وأضنه مات فيها . وذكره ابن يونس فقال كان رافضياً يضع الحديث . ميزان الاعتدال : ٤٠٠/١ (٢٠٥)
- جعفر بن برقان الكلبي ، أبو عبد الله الرقي ، صدوق بهم في حديث الزهري ، من السابعة ، مات سنة خمسين وقيل بعدها حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٢٩/١ (١٢٦،٨٥)
- جعفر بن الحارث أبو الأشهب الكوفي . نزيل واسط روى عن نافع والأعمش ، روى عنه محمد بن يزيد ، وغير واحد . قال ابن معين : لاشيء وقال مرة : ضعيف ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي وغيره : ضعيف . ميزان الاعتدال : ٤٠٤/١ (٢٤٩)
- جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع ، من الثامنة مات سنة ثمان وسبعين ، حديثه في البخاري في الادب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٣١/١ (١١٧)
- أبو جعفر الطبري = ابن جرير الطبري /
- جعفر بن عبد الواحد الهاشمي القاضي . قال الدارقطني : يضع الحديث وقال أبو زرعة : روى أحاديث لأصل لها . قال الخطيب : عزله المستعين عن القضاء ونفاه الى البصرة لأمر بلغه عنه مات سنة سبع وخمسين ومائتين . ميزان الاعتدال : ٤١٢/١ (٢٣٣،٢٣٢)

- جعفر بن أبي عثمان . هو ابن محمد الإمام الحافظ الجود أبو الفضل الطيالسي البغدادي أحد الأعلام ، سمع عفان بن مسلم ، وسليمان بن حرب وخلقا كثيراً ، حدث عنه ابن صاعد وآخرون . قال الخطيب كان ثقة ثبتاً صعب الأخذ حسن الحفظ . توفي سنة اثنتين وثمانين ومئتين . سير أعلام النبلاء : ٣٤٦/١٣ (١٥١)

- جليد . لم أجد له ترجمة / (٣٢٨)

- جنادة بن مروان الحمصي . عن حريز بن عثمان وغيره قال الذهبي : اتهمه أبو حاتم . ميزان الاعتدال : ٤٢٤/١ (٢٨٧)
- الجندي أبو سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم بن مفضل بن سعيد بن الإمام عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي الإمام المقرئ المحدث ، كان له حلقة بالمسجد الحرام توفي سنة ثمان وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٢٥٧/١٤ (٣٥٧)
- ابن الجنيد = إبراهيم بن الجنيد .

- جهم بن صفوان أبو محرز الراسي مولا هم السمرقندي الكاتب المتكلم ، أس الضلالة ورأس الجهمية ، كان صاحب ذكاء وجدال ، قتل سنة ثمان وعشرين ومائة . سير أعلام النبلاء : ٢٦/٦ (٣١٢)
- الجورقاني . أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمداني الإمام الحافظ الناقد ، له مصنف في الموضوعات يسوقها بأسانيد ، وعلى كتابه بنى أبو الفرج بن الجوزي كتاب "الموضوعات" له . توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة . السير : ١٧٧/٢٠ (٣٧٤)

- أبو الجوزاء = أوس بن عبد الله الربيعي .

- الجوزجاني إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق ، نزيل دمشق ثقة حافظ رمي بالنصب ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ، حديثه في أبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٦/١ (٢٩٥، ٢١٣، ٦٩)
- ابن الجوزي / (٣٧٧، ٣٧٦، ٣٦٢، ٣٥٨، ٢٨٧، ٢١٨، ١٩٤، ١٠٣، ٢٢، ١٠)

- الجوهري . إمام اللغة أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتاري ، مصنف كتاب "الصحاح" وأحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة . توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة . السير : ٨٠/١٧ (١٧٠،)

- أبو حاتم / (١٦٣، ١٦١، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٠، ١٤٥، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٦، ١٢٨، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٠، ٩٩، ٩٦)

٢٠١، ٢٠٠، ١٩٨، ١٩٤، ١٨٧، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٦٩، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤

٢٤٦، ٢٤٥، ٢٣٦، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢١، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٣

٣١١، ٣١٠، ٣٠٥، ٢٩١، ٢٨٧، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧١، ٢٦٨، ٢٦١، ٢٥٩، ٢٥٥، ٢٤٩

(٣٦٩، ٣٦٨، ٣٤٣)

- ابن أبي حاتم / (١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٠، ١٣٧، ١٣٣، ١٣١، ١٠٥، ١٠٤، ٩٩، ٦٣، ٦٣، ٣٦، ١٤)

٢٣٢، ٢٢٧، ٢٢٣، ٢١٨، ١٨٢، ١٨٠، ١٧٣، ١٦٥، ١٦٣، ١٦١، ١٥٨، ١٥٦، ١٥٥،

(٣٧٢، ٣٦٩، ٣٤٤، ٣٢٨، ٢٩٦، ٢٨٧، ٢٧٩، ٢٦١، ٢٤٦،

- أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني النحوي المقرئ البصري ، صدوق فيه دعاية ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وخمسين ، حديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٣٧/١ (٣١)

- ابن حجر / (٨ ، ٩) ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠)

- حذيفة بن اليمان رضي الله عنه / (١٠ ، ٦٣ ، ١٢٦)

- حريث بن أبي مطر الغزاري أبو عمرو بن عمرو الكوفي الحنط ، ضعيف ، من السادسة . روى له البخاري معلقان والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٥٩/١ (٢٠٨)

- حريز بن عثمان الرحبي الحمصي ، ثقة ثبت ، رمي بالنصب ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث وستين ، وله ثلاث وثمانون سنة ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٥٩/١ (٣٥٠)

- ابن حزم = أبو محمد بن حزم .

- حسام بن مصك الأزدي أبو سهل البصري . ضعيف يكاد أن يترك ، من السابعة ، روى له أصحاب السنن الأربعة والترمذي في الشئمال . تقريب التهذيب : ١٦١/١ (٢٠٩)

- أبو الحسن شيخ لشعبة . قال أبو حاتم : مجهول ، من السادسة ، وقال النسائي : يحتمل أن يكون هو محمد بن عمرو بن علقمة ، أو مهاجر ، ورجح الثاني الباغندي فيما حكاه ابن عدي . وحديثه في النسائي . وقال الذهبي : مجهول . تقريب التهذيب : ٤١٢/٢ ، الميزان : ٥١٤/٤ (٣٥٠)

- أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصاء الدمشقي . الإمام الحافظ الأوحـد ولد في حدود الثلاثين ومائتين وتقه الطبراني وعده بعضهم من أركان الحديث توفي سنة . عشرين وثلاث مائة . سير أعلام النبلاء : ١٥/١٥ (٢٧١ ، ٢٧٠)

- أبو الحسن الأشعري / (٢٩٧ ، ٢٩٩)

- الحسن البصري / (٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٨٥)

- أبو الحسن ابن الحصار . علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي الفاسي عالم مشارك في بعض العلوم . من آثاره . " البيان في تنقيح البرهان " والمدارك في وصل مقطوع حديث مالك . مات سنة إحدى عشرة وستمائة . هدية العارفين : ٧٠٥/١ ، معجم المؤلفين : ٢٢٨/٧ (٣٦ ، ٧٩)

- الحسن الزعفراني ، هو ابن محمد بن الصباح ، أبو علي البغدادي صاحب الشافعي ، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه ثقة من العاشرة ، مات سنة ستين أو قبلها بسنة حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٧٠/١ (١٤٥)
- الحسن بن سعد بن معبد القرشي الهاشمي الكوفي مولى علي بن أبي طالب ، ويقال : مولى الحسن بن علي بن أبي طالب . مولا هم ، ثقة من الرابعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٦٦/١ (١٢٢)
- الحسن بن سفيان الراوي عن الأصمغ بن سفيان حكم عليه العقيلي بأنه مجهول لا يعرف إلا في حديث ، الضعفاء الكبير : ١٣٠/١ وقد ترجم الحافظ الذهبي للحسن بن سفيان الراوي عن عمر بن عبد العزيز ، وللحسن بن سفيان الغسوي الحافظ ثم قال : الحسن بن سفيان آخر : مضى له ذكر في ترجمة الأصمغ بن سفيان . لسان الميزان : ٢٦٤/٢ (٢٢٩)
- الحسن بن صالح بن صالح بن حي ، وهو حيان بن شضي الهمداني الثوري ، ثقة ، فقيه ، عابد ، رمي بالتشيع ، من السابعة ، مات سنة تسع وتسعين ، وكان مولده سنة مئة . روى له البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٦٧/١ (٣٠٩)
- الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي ، نزيل بغداد ، صدوق يهم ، وكان عابداً فاضلاً ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ١٦٧/١ (١٦٤)
- الحسن أبو عبد الله . شيخ يروي المراسيل روى عنه أيوب بن النجار ، ذكره ابن حبان في الثقات : ١٧٠/٦ ، وكذا البخاري في التاريخ الكبير : ٣٠٩/٢ وذكر عن عبد الله الجعفي أنه روى عن جده المزني . (١٢١)
- الحسن بن عثمان التستري أبو سعيد روى عن محمد بن حماد الطهراني ، كذبه ابن عدي . ميزان الاعتدال : ٥٠٢/١ (٢٠٦)
- الحسن بن علي الحلواني الهذلي أبو علي الخلال . نزيل مكة ثقة حافظ له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين . حديثه في البخاري ومسلم والسنن الأربعة إلا للنسائي . تقريب التهذيب : ١٦٨/١ (٢٨٢)
- الحسن بن علي بن زكريا بن صالح أبو سعيد العدوي البصري الملقب بالذئب . قال الدارقطني : متروك . ولد سنة عشر ومائتين . توفي سنة تسع عشرة وثلاثمائة . ميزان الاعتدال : ٥٠٦/١ (١٩٧)
- الحسن بن عمرو بن الجهم أبو الحسين الشيعي - وقيل السبيعي - حدث عن علي بن المديني ، وروى عن بشر بن الحارث حكايات ، روى عنه أبو عمرو ابن السماك وأبو بكر الشافعي . مات سنة ثمان وثمانين ومائتين . تاريخ بغداد : ٣٩٦/٧ (٣٠٢)
- الحسن بن عيسى النيسابوري هو أبو علي ابن ماسرجس الماسرجسي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ، حديثه في مسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ١٧٠/١ (١٣)
- الحسن بن غفير المصري العطار . عن يوسف بن عدي وغيره قال أبو سعيد بن يونس كذاب يضع الحديث . وقال الدارقطني في المؤلف والمختلف بعد أن ساق له حديثاً : وهذا باطل من حديث يوسف ويأتي عن غير يوسف بعجائب . ميزان الاعتدال : ٥١٧/١ ، المؤلف والمختلف : ١٧١٨/٣ ، لسان الميزان : ٣٠٢/٢ ، الإكمال : ٢٢٨/٦ (٢٥٠)
- الحسن بن قتيبة الخزازي المدائني ، عن مسعر ، ومستلم بن سعيد ، وغيرهما ، قال الدارقطني : متروك الحديث ، وضعفه أبو حاتم وقال الأزدي : واهي الحديث . قال الذهبي : هالك . ميزان الاعتدال : ٥١٨/١ (١٧٨)

- أبو الحسن ابن القطان . الحافظ العلامة الناقد القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الفاسي الشهير بابن القطان . كان من أئمة هذا الشأن وأبصرهم بصناعة الحديث وأحفضهم لأسماء رجاله ، توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة . وهو علي قضاء سجلماسة . سير أعلام النبلاء : ٢٣ / ٣٠٦ (٧٤، ٢١٠)
- الحسن الكوفي شيخ يروي عن ابن عباس ، وروى عنه ليث بن أبي سليم ، ذكره ابن حبان في الثقات : ١٢٦/٤ ، وانظر التاريخ الكبير : ٢/ ٣٠٥ (١٢٢)
- الحسن بن محمد الصغاني . الشيخ الإمام العلامة الخدث امام اللغة رضي الدين أبو الفضائل ولد سنة سبع وسبعين وخمس مئة ، نشأ بغزنة وقدم بغداد ورحل وطوف في البلاد وكان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربي ، له عدة مؤلفات لغوية وحديثية . توفي سنة خمسين وستمائة . السير : ٢٣/ ٢٨٢ (٢١)
- الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأبوه ابن الخنفية ، ثقة فقيه ، يقال : إنه أول من تكلم في الإرجاء ، من الثالثة مات سنة مائة أو قبلها بسنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٧١/١ (٣٠٦، ٣٠٧)
- حسين الجعفي / (٢٥٤، ٢٦٤) لم يَبْرَحْ لِي سِرِّهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ "حَصْبِيهِ" إِلَّا مَيِّ
- أبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصري الأصم الشاعر نزل بغداد وروى بها عن محمد بن خزيمة البصري وغيره . وهو من شيوخ أبي عبد الله الحاكم . تاريخ بغداد : ١٠/ ٢٩١ (٩٧)
- الحسين بن علي رضي الله عنه / (٣٦٨)
- أبو حصين . عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي ثقة ثبت سني ، وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ، ويقال : بعدها . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠/ ٢ (٣٦٩)
- حصين الجعفي . حصين بن عبد الرحمن الجعفي أخو إسماعيل كوفي . روى عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي . روى عنه طعمة بن غيلان الكوفي . قال الحافظ ابن حجر : من السابعة مجهول . تهذيب التهذيب : ٣٣٠/٢ ، تقريب التهذيب : ١٨٢/١ ، الكامل : ٢/ ٣٩٨ ، ميزان الاعتدال : ١/ ٥٥٥ (٢٢٨)
- حفص بن سليمان الأسدي أبو عمرو البراز الكوفي ، الغاضري وهو حفص ابن أبي داود القارئ صاحب عاصم ، ويقال له : حفص ، متروك الحديث مع إمامته في القراءة ، من الثامنة مات سنة ثمانين ، وله تسعون . روى له الترمذي وابن ماجة والنسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ١٨٦/١ (٢٣٣)
- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ، ثقة فقيه ، تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ، وقد قارب الثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٨/١ (١٠٣)
- أبو حفص الكتاني عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير بن هارون بن مهران المقرئ . سمع أبا القاسم البغوي وابن صاعد ، وجماعة وعنه الأزهري والخلال وغيرهما . قال الخطيب : وكان ثقة . توفي سنة تسعين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ١١/ ٢٦٩ (٣٠٢)
- الحكم بن عبد الله البلوي المصري وقيل عبد الله بن الحكم وهو الصواب . تقريب التهذيب : ١٩١/١ ، وهو من رجال ابن ماجة . وثقه ابن معين . تهذيب التهذيب : ٣٧٠/٢ ، ولم يترجم له الحافظ في عبد الله بن الحكم وقد وعد بذلك فلعله نسي .

- الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها ، وله نيف وستون ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٢/١ (١٢٥)
- حكيم بن جبير الأسدي ، وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف ، رمي بالتشيع ، من الخامسة . روى له أصحاب السنن . تقريب التهذيب : ١٩٤/١ (١٢٧)
- حكيم بن جبير الأسدي ، وقيل مولى ثقيف الكوفي ، ضعيف رمي بالتشيع ، من الخامسة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٣/١ (٢٢٩)
- حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي أبو خالد المكي رضي الله عنه . (٦٣)
- ابن حماد = الدولابي /
- حماد بن زيد / (٢٨٢)
- حماد بن سلمة / (٢٧٢، ٩٦، ٧٠، ٤٦)
- حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولا هم ، أبو إسماعيل الكوفي ، فقيه صدوق ، له أوهام ، من الخامسة رمي بالإرجاء ، مات سنة عشرين أو قبلها ، روى له البخاري معلقاً ، وفي الأدب المفرد ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٧/١ (٣١٠)
- حماد بن عمرو النصيبي عن زيد بن رفيع وغيره ، قال الجوزجاني : كان يكذب ، وقال البخاري : يكنى أبا إسماعيل ، منكر الحديث . روى عنه إبراهيم بن موسى الفراء وإسماعيل بن عيسى العطار ، وعلي بن حرب . ميزان الاعتدال : ٥٩٨/١ (٢٦٧، ٢٦٦)
- حمدان بن علي الوراق وهو محمد بن علي بن عبد الله بن مهران أبو جعفر الوراق يعرف بحمدان ، سمع عبيداً لله بن موسى وأبا نعيم ... وروى عنه محمد بن عبد الله البغوي وابن صاعد ... وثقه الدارقطني ، توفي يوم الثلاثاء لتسع عشرة ليلة خلت من الحرم سنة اثنتين وسبعين ومائتين . تاريخ بغداد : ٦١/٣ ، ١٥٧/٨ (٣٠٢)
- حمزة بن حبيب الزيات القارئ أبو عمار الكوفي التيمي ، مولا هم ، صدوق زاهد ، ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة ست أو ثمان وخمسين ، وكان مولده سنة ثمانين حديثه في مسلم والسنن ، الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٩/١ (٩٩)
- ابن حمزة الأصبهاني / (١٨٠) لم يثبت له شيء .
- أبو حمزة السكري محمد بن ميمون المروزي ، ثقة فاضل من السابعة ، مات سنة سبع أو ثمان وستين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢١٢/٢ (١٤٠، ١٣٩)
- حمزة الكفائي . ابن محمد بن علي بن العباس ، الإمام الحافظ القدوة محدث الديار المصرية ، ولد سنة خمس وسبعين ومائتين ، جمع وصنف ، وكان متقناً مجوداً . توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة سير أعلام النبلاء : ١٧٩/١٦ ، تذكرة الحفاظ : ٩٣٢/٣ (٢٧١، ٢٧٠، ٢٠٥)
- حمزة بن يوسف السهمي ابن إبراهيم بن موسى بن إبراهيم القرشي من ذرية هشام بن العاص بن وائل السهمي — رضي الله عنه — روى عن الدارقطني الأجوبة المشهورة وسمع من طائفة من المحدثين ، وصفه الذهبي بالحافظ المحدث المتقن المصنف . توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة وقيل غير ذلك . السير : ٤٦٩/١٧ ، توضيح المشتبه : ١٦٩/٩ ، سؤالات حمزة بن يوسف : ٤٢ (٢٣١، ١١)

- أبو حميد الساعدي رضي الله عنه / (٣٣٨)
- حميد ابن أخت صفوان المكي ، وقيل اسمه جعيد ، مقبول ، من السابعة . روى له أبو داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٠٤/١ (٢٢٢)
- حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة خمس ومائة علي الصحيح ، وقيل إن روايته عن عمر مرسل . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٣/١ (٢٨٦)
- حميد بن مسعدة السامي ابن المبارك ، الباهلي ، بصري صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ، روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٠٣/١ (٣٠٢)
- الحميدي / (٨٠،٧٩،٧٤)
- حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن اسد الامام الحافظ المحدث الصدوق المصنف أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه ، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين . السير : ٥١/١٣ (١٨٥)
- حنش أبو علي الرحبي . اسمه حسين بن قيس الواسطي ، وحنش لقب له ، مزكوك ، من السادسة حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٧٨/١ (٣٢٤)
- حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجهمي المكي ، ثقة حجة ، من السادسة ، مات سنة احدى وخمسين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٦/١ (١٤٥)
- حنظلة بن خويلد ويقال ابن سويد العبدي ، ثقة من الثانية وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٢٠٦/١ (١٢٨)
- أبو حنيفة / (٣٥٤،١٩٨)
- حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي أبو زرعة المصري ثقة ثبت فقيه زاهد ، من السابعة ، مات سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٨/١ (١٦٠)
- خالد بن إلياس العدوي أو إلياس ابن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة ، أبو الهيثم المدني ، إمام المسجد النبوي ، مزكوك الحديث ، من السابعة ، روى له الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢١١/١ (٢٠١)
- خالد بن دريك . ثقة يرسل من الثالثة ، وحديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢١٢/١ (٦١)
- خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفأ ، أصله مدني ، صدوق ، رمي بالإرجاء والنصب ، من الخامسة ، قتل سنة اثنتين وثلاثين بواسط ، لما زالت دولة بني أمية . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢١٤/١ (٣٠٥)
- خالد الطحان . هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الواسطي المزني مولاهم ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ، وكان مولده سنة عشرومائة . روى له أصحاب الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢١٥/١ (٢٥٤)
- خالد بن عامر / (١٠٥) لم أجده له ترجمة .
- خالد بن عبيد العتكي أبو عصام البصري نزيل مرو ، مزكوك الحديث مع جلالته ، من الخامسة . روى له ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢١٥/١ (٢٤٥)
- خالد بن كثير الهمداني الكوفي ، ليس به بأس ، من السادسة ، وأخطأ من قال : له صحبة ، وعند البخاري أنه ابن أبي نوف . وحديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢١٧/١ (٣٦)

- خالد بن نجیح مصري عن سعيد بن أبي مريم ، وأبي صالح قال أبو حاتم : كذاب يفتعل الحديث . وهذه الأحاديث التي انكرت على أبي صالح يتوهم أنها من فعله . ميزان الاعتدال : ٦٤٤/١ (١٧٤)
- ابن خراش الحافظ الناقد البارع أبو محمد عبدالرحمن بن يوسف بن سعيد المروزي ثم البغدادي ، قال أبو نعيم : مارأيت أحداً احفظ من ابن خراش توفي سنة ثلاث وثمانين ومئتين . السير : ٥٠٨/١٣ (١٤٥،١٠٣)
- ابن خزيمة / (١٢٨،١٢٥،٦٣،٦١،١٨٧،٢٦٨،٢٩٦،٣٢٠،٣٢١،٣٢٣) (٢٨٥،١١٥ / الخطابي)
- الخطيب البغدادي / (٩، ٣٥، ١٢، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٧٧، ٧٩، ١١٦، ١١٨، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٣، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ٢٢٠)
- (٤٠٣، ٣٩٢، ٣٨٨، ٣٤٥، ٣٢٢، ٣١٣، ٣٠٢، ٢٨٩، ٢٢١)
- الخطيب التبريزي . محمد بن عبدالله العمري أبو عبدالله ولي الدين عالم بالحديث ، له مشكاة المصابيح ، اكمل به مصابيح السنة للبيهقي وفرغ من تأليفه سنة (٣٧) والإكمال في أسماء الرجال . توفي سنة احدى وأربعين وسبعمائة . الأعلام : ٢٣٤/٦ (٣٤٦)
- ابن خلاد = أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد /
- خلاص بن عمرو المجري البصري ، ثقة وكان يرسل ، من الثانية ، وكان على شرطة علي . وقد صح أنه سمع من عمار . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٣٠/١ (٦٣)
- الخلال . أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الخنابلة وعالمهم ، ولد سنة أربع وثلاثين ومئتين أوفي التي تليها . رحل إلى عدة مدن يتطلب فقه الإمام أحمد وصنف عدة مصنفات وتوفي سنة احدى عشرة وثلاثمائة . السير : ٢٩٧/٤ (٣٤١، ٣٤٠)
- أبو خلدة . خالد بن دينار التميمي السعدي ، مشهور بكنته ، البصري الخياط ، صدوق ، من الخامسة ، حديثه في البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٢١٣/١ (١٥٠، ١٤٩، ١٣٥)
- خلف بن خليفة بن صاعد ، الأشجعي مولا لهم ، أبو أحمد الكوفي ، نزل واسط ، ثم بغداد ، صدوق ، اختلط في الآخر وادعى انه رأى عمرو بن حرث الصحابي فانكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد ، من الثامنة ، مات سنة احدى وثمانين على الصحيح ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٢٥/١ (١٢٧)
- ابن خلفون . الحافظ المتقن العلامة أبو بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأندلسي الأوبني نزيل اشبيلية ، قال أبو عبدالله الأبار : ولد سنة خمس وخمسين وخمس مئة . كان بصيراً بصناعة الحديث حافظاً للرجال متقناً . ألف كتاب "المنتقى في الرجال" خمسة أسفار وغير ذلك توفي سنة ست وثلاثين وستمائة . سير أعلام النبلاء : ٧١/٢٣ (٢٢٥)
- ابن خلكان . أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي تفقه على والده ثم بعد وفاة والده انتقل إلى بلدان عدة للأخذ والطلب ومنها الموصل وحلب ودمشق والقاهرة ، تولى القضاء بالشام وتوفي بدمشق سنة احدى وثمانين وستمائة . طبقات الشافعية الكبرى : ٣٣/٨ (٢١)
- خليل الثوري . ذكره ابن حبان في "الثقات" ٢١٠/٤ ، وقال : يروي عن علي وعمار ، روى عنه نسير بن ذعلوق ، عداؤه في أهل الكوفة . وانظر التاريخ الكبير : ١٩٨/٣ ، المعجم الكبير : ٣٨٥/٢٢ (٣٢٨)

- خليل بن دعلج السدوسي البصري ، نزل الموصل ثم بيت المقدس ، ضعيف ، من السابعة ، مات سنة ست وستين ، ذكره الحافظ تمييزاً . تقريب التهذيب : ٢٢٧/١ (١٦٥)
- خليفة المخزومي الكوفي ، مولى عمرو بن حريث ، والد فطر لين الحديث ، من الرابعة ، حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٢٢٨/١ (١٢٥)
- أبو الخليل . صالح بن أبي مريم الضبعي مولاها ، البصري وثقه ابن معين والنسائي ، وأغرب ابن عبد البر فقال : لا يفتح به ، من السادسة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٦٢/١ (٦٣)
- الخليلي / (٤٠١،٣١٩،١٩٥،١٨٠،١٦٢،١٠٨،٩٨،٩٧،٩٥) - ابن أبي خيثمة = أحمد بن أبي خيثمة / - الدارقطني / (٢٠٥،١٩٩،١٩٥،١٩٤،١٨١،١٧٨،١٦٩،١٥١،١٥٠،١٤٠،١٣٥،٧٩،٦٣،٦١،٥٥) - (٢٧١،٢٦٥،٢٦١،٢٥٠،٢٤٦،٢٤٥،٢٤٠،٢٣٦،٢٣٥،٢٣٣،٢٣١،٢٢٦،٢٠٩،٢٠٨) - (٤٠٢،٣٩٣،٣٢٧،٣٢٢،٣١١،٣٠٢،٢٩١،٢٧٧،٢٧٢)
- الدامغاني . أبو عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني ، كذا في مخطوط الكتاب "الوجوه والنظائر" وجعله بروكلمان في تاريخ الأدب : ٢٨٧/٦ وحاجي خليفة في كشف الظنون : ٢٠١/٢ ، محمد بن علي بن محمد بن حسن الحنفي المتوفى سنة (٤٧٨) وانظر "الوجوه والنظائر في القرآن الكريم" للقرعاوي (ص ٥٣) ففيها تحقيق في ذلك وفي نسبة الكتاب . (٢٢)
- أبو داود / (٢٠٠،١٩٥،١٧٧،١٦٧،١٦٦،١٦٣،١٤٨،١٤٤،١٤٠،١٣٥،١٣١،٦٧،٦٤،٦١،٤٧،٨) - (٣٣٢،٣٢٨،٣٢٧،٣٢١،٣٠١،٣٠٠،٢٨٩،٢٧٧،٢٦٢،٢٥٢،٢٥١،٢٤٦،٢٤٥،٢١٧) - (٤٠٣،٣٦٨،٣٦٥،٣٥٠،٣٤٦،
- أبو داود الطيالسي / (٤٠٢)
- داود بن أبي هند القشيري مولاها ، أبو بكر ، أو أبو محمد البصري ، ثقة متقن ، كان يهم بآخره ، من الخامسة مات سنة أربعين وقيل قبلها ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٣٥/١ (٢٦٨،١٢٢)
- داود بن الخضر بن قحذم ، الثقفي البكرائي ، أبو سليمان البصري ، نزيل بغداد ، متروك ، واكثر كتاب "العقل" الذي صنفه موضوعات ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين ، حديثه في أبي داود ، في القدر وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٣٤/١ (١٠٥)
- دحيم . عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو ، العثماني ، مولاها ، الدمشقي أبو سعيد ودحيم لقبه ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين وله خمس وسبعون ، حديثه في البخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٤٧١/١ (٣٥٠،١٦٣،١٤٣)
- أبو دارس إسماعيل بن دارس ، روى عن أبي بكر بن أبي موسى ، روى عنه مكي بن إبراهيم ، و عبد الصمد بن عبد الوارث ، وأبو داود الطيالسي ، ويعد في البصريين . قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا رزعة يقولان ذلك . الجرح والتعديل : ١٦٨/٢ (٢٦١)
- درست بن زياد العنبري ، كان ينزل في بني قشير البصري ، ضعيف ، من الثامنة ، حديثه في أبي داود وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٣٦/١ (١٧٧)

- ابن دقيق العيد / (٣٣٩، ٢٥٣، ٢٤٨، ١٠٨، ١٠٤، ١٠١، ٤٩، ٣٦، ١٨)

- الدولابي الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد الرازي الوراق ولد سنة أربع وعشرين ومائتين مع بنداراً وهارون وسعيد ، وعنه ابن عدي والطبراني ... قال الدارقطني : تكلموا فيه لما تين من أمره الأخير ، وقال ابن يونس : كان من أهل الصنعة حسن التصنيف وكان يضعف . مات سنة عشروثلاثمائة . ميزان الاعتدال : ٤٥٩/٣ ، السير : ٣٠٩/١٤ (٢٩١، ٢٦١، ٢٣٩، ١٧٦، ١٦٣، ١٣٤، ١٢٠، ١٨)

- الديلمي = أبو شجاع شيرويه بن شهردار /

- أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسره الديلمي الهمداني احدث العالم الحافظ المؤرخ ، مؤلف كتاب "الفردوس" و "تاريخ همذان" ولد سنة خمس وأربعين وأربعمائة . مات سنة تسع وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٢٩٤/١٩ (٣٨)

- ابن أبي ذئب . محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ، وقيل سنة تسع حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٨٤/٢ (٢٧٨)

- ذر بن عبدالله المهدي . ثقة عابد ، رمي بالإرجاء ، من السادسة مات قبل المائة ، روى له أصحاب لكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٣٨/١ (٣٠٣)

- الذهبي / (١٢٣، ١٢١، ١١٤، ١١٤، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٢، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٦٠، ٥٤، ٤٧، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ١٨)

١٥٢، ١٥٠، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٦، ١٣٥، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤

١٩٠، ١٨٢، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٥، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٨، ١٥٤

٢٣٣، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٤، ٢٢٢، ٢١٨، ٢١٣، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ١٩٩، ١٩٥

٢٧٠، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٦، ٢٣٥

٣٢٩، ٣٢٠، ٣١٣، ٣١٠، ٣٠٧، ٣٠٥، ٣٠١، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٦، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٧٩، ٢٧٢، ٢٧١

(٤٠٤، ٤٠٠، ٣٧٥، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٢)

- الذهلي . محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب النيسابوري ، ثقة حافظ جليل ، من الحادية عشرة مات سنة ثمان وخمسين على الصحيح ، وله ست وثمانون سنة . حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢١٧/٢ (٢٧٢، ٢٦٨، ٢٢٨، ١٥٨، ٧٥، ٦٩)

- راشد بن سعد العبسي . له ذكر في سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، ولم أجد له ترجمة . (٢٠١)

- الراغب الأصبهاني . العلامة الماهر ، المحقق الباهر ، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الملقب بالراغب صاحب التصانيف ، كان من أذكى المتكلمين . سير أعلام النبلاء : ١٢٠/١٨ ، توفي في حدود ٤٢٥ وقيل ٥٠٥ . (١٥٧)

- رافع بن إسحاق المدني ، مولى الشفاء ، ويقال : مولى أبي طلحة ، ثقة ، من الثالثة ، حديثه في الترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٤٠/١ (١٢٨)

- الرامهرمزي / (٣٩٤،٤١)
- ربيع بن أبي راشد / (١٦٠) لم أجمله ترجمته .
- الربيع بن زياد أبو عمرو الضبي الهمداني كان يجلب الغنم إلى الكوفة ، سمع من الأعمش وطبقته ، وعنه أصرم بن حوشب ، ومحمد بن عبيد الأسدي . قال الذهبي : مارأيت لأحد فيه تضعيفاً ، وهو جائز الحديث ، وقال ابن عدي : له عن يحيى بن سعيد والمدينين أحاديث لا يتابع عليها . ميزان الاعتدال : ٤٠/٢ (٣٦٧،٣٦٦)
- الربيع بن صبيح السعدي البصري ، صدوق سئ الحفظ وكان عابداً مجاهداً ، قال الرامهرمزي : هو أول من صنف الكتب بالبصرة ، من السابعة ، مات سنة ستين ، حديثه في البخاري معلقاً والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٤٥/١ (١٣٧،١١٦)
- ابن رجب / (٣٥٤،٣٣٨،٣٣٤،١٦٠،١٠٩،١٠٥،١٠٢،١٠١،١٠٠،٩٩،٩٨،٨٤) /
- رشد بن سعد بن مفلح المهري أبو الحجاج المصري ضعيف ، رجع أبو حاتم عليه ابن فيعه ، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث ، من السابعة ، مات سنة ثمان وثمانين ، وله ثمان وسبعون سنة ، حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٥١/١ (١٦٠)
- ابن رشيد . محمد بن عمر بن محمد أبو عبد الله ، محب الدين الفهري السبي ، رحالة علم بالأدب ، عارف بالتفسير والتاريخ ولد بسبته ورحل إلى عدة مدن ، وصنف الرحلة المشهورة "ملء العيبة..." وغيرها ، توفي سنة احدى وعشرين وسبعائة . الاعلام : ٣١٤/٦ (١٦٨)
- الرشيد العطار الحافظ أبو الحسين يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج القرشي الأموي النابلسي ثم المصري المالكي ولد سنة أربع وثمانين وخمسائة ، وسمع من البوصيري و... فأكثر وأطاب ، وجمع "المعجم" وحصل الأصول ، وتقدم في الحديث ، وولي مشيخة الكاملية سنة ستين ، وتوفي سنة أربع وستين وستمائة . شذرات الذهب : ٥٤٠/٧ ، الاعلام : ١٥٩/٨ (٦٧،٦٤)
- رفاعه بن هريز بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج ، سمع منه ابن أبي فديك ، وهاه ابن حبان وغيره ، وقال البخاري فيه نظر ، روى عن أبيه عن جده شيئاً . ميزان الاعتدال : ٥٣/٢ (٢٤٥)
- ركانة رضي الله عنه / (٣٣٢)
- رباح . كذا في "الثقات" بالياء المشاة من تحت ولعله رباح الكوفي فإنه روى عن عثمان بن عفان وروى عنه الحسن بن سعد . قال الحافظ ابن حجر : مجهول ، من الثالثة ، وحديثه في سنن أبي داود . تقريب التهذيب : ٢٤٣/١ (١٢٢)
- الزبرقان . ذكره ابن حبان في الثقات : ٢٦٥/٤ ، وقال : شيخ يروي عن النواس بن سمعان ، روى داود بن أبي هند عن شهر بن حوشب عنه ، لأدري من هو ولا ابن من هو . (١٢٢)
- زيد بن الحارث الياحي أبو عبد الرحمن الكوفي ، ثقة ثبت عابد ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وعشرين أو بعدها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٥٧/١ (١٦٠)
- الزبيدي . محمد بن الوليد بن عامر أبو الهذيل الحمصي القاضي ، ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري من السابعة مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين ، حديثه في البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢١٥/٢ (٣٢٨)
- الزبير بن العوام رضي الله عنه / (٣٠٧)

- أبو الزبير المكي . محمد بن مسلم بن تدرس ، الأسدي مولا هم ، صدوق إلا أنه يدلّس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٧/٢ (١١٦)
- الزبير بن عدي الهمداني اليامي أبو عبد الله الكوفي ولي قضاء الري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٥٨/١ (١٦٩)
- الزجاج الإمام نحوي زمانه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي مصنف كتاب "معاني القرآن" وله تأليف جمة . توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٦٠/١٤ (٣١٢)
- أبو زرعة الرازي / (١٢، ٤٥، ٤٦، ٦١، ١١٧، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٧، ١٥٠، ١٥١، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٣٧، ١٧٤، ١٧٧، ١٩٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩١، ٣٢٨، ٣٤٣)
- أبو زرعة الدمشقي عبدالرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري ، ثقة حافظ مصنف ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وثمانين وحديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٤٩٣/١ (١٤٣)
- الزركشي . محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله ، بدر الدين ، عالم بفقهاء الشافعية والأصول ، تركي الأصل ، مصري المولد والوفاء ، له تصانيف كثيرة في عدة فنون ، توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة . الأعلام : ٦٠/٦ (٣٥٧، ٣٢٢)
- زفر بن الحارث العبيسي . هو ابن عبد عمر بن معاذ الكلبي ، أبو الهذيل ، أمير من التابعين من أهل الجزيرة ، كان كبير قيس في زمانه ، شهد صفين مع معاوية أميراً توفي في خلافة عبدالملك نحو سنة خمس وسبعين . خزنة الأدب : ٣٧٢/٢ ، الأعلام : ٤٥/٣ (٢٨٢)
- زكريا الأنصاري . (٣٨٥، ٦٩، ٦٥، ٣٢، ٣١، ٢٦)
- زكريا الساجي . ابن يحيى بن داود الحافظ أبو يحيى البصري أحد الأثبات قال الذهبي : ما علمت فيه جرحاً أصلاً ، توفي سنة سبع وثلاثمائة . ميزان الاعتدال : ٧٩/٢ (٧٠، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٤٥، ٢٧١، ٢٧٧، ٣٠٠)
- أبو زكير = يحيى بن محمد بن قيس .
- زمعة بن صالح الجندي اليماني ، نزيل مكة أبو وهب ، ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون ، من السادسة وروى له أبو داود في المراسيل والترمذي والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٦٣/١ (١٩٤)
- أبو الزناد . عبد الله بن ذكوان القرشي ، أبو عبدالرحمن المدني ، ثقة فقيه ، من الخامسة مات سنة ثلاثين قبل بعدها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤١٣/١ (٣٢٨ ، ٣٢٩)
- ابن زنبور . محمد بن عمر بن خلف البغدادي الوراق . روى عن أبي بكر بن أبي داود وجماعة ، آخر من حدث عنه أبو نصر الزينبي . قال الخطيب : ضعيف جداً . مات سنة ست وتسعين وثلاثمائة . ميزان الاعتدال : ٦٧١/٣ (١٩٦)
- زنجويه بن محمد بن الحسن النيسابوري اللباد الشيخ القدوة الزاهد العابد أبو محمد الثقة توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمائة . السير : ٥٢٢/١٤ (١٥٨)
- الزهري . (٣٤، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٨٤، ١١٢، ١١٣، ١٧٣، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٩، ٣٩٥)
- زهير بن مرزوق . مجهول من الثامنة ، حديثه في ابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٦٥/١ (٧٠)

- (٢٤٤٠٢٤٣٠٢٤٢٠٢٣٩٠٢٣٨٠٢٣٤٠٢٣١٠٢٢٢٠٢٠٧٠٢٠٤٠١٩٣٠١٩١٠١٩٠٠١٧٤٠١٧٠

٣٤٠، ٢٣٧، ٣٢٨، ٣٢٢، ٣٢١، ٢٨١، ٢٧٦، ٢٦٦، ٢٦٣، ٢٦١، ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٥٠، ٢٤٧

(٤٠٣، ٣٩٩، ٣٩٦، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٨٧، ٣٨٤، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٤، ٣٦٣، ٣٥٩، ٣٥٧، ٣٥٥، ٣٤٥

- السري . إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة أبو محمد الكوفي ، صدوق يهم ، ورمى بالتشيع ، من الرابعة مات سنة سبع

وعشرين حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٧١/١ (١٢٢)

- السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي ابن عم الشعبي ولي القضاء وهو متروك الحديث ، من السادسة . روى له ابن ماجه . تقريب

التهذيب : ٢٨٥/١ (٢٠٠)

- سعدان بن بشر الجهني . القبي ، الكوفي ، قيل اسمه سعد ، وسعدان لقب ، صدوق من الثامنة ، حديثه في البخاري والترمذي

وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٩٠/١ (١٦٦، ١٤٥)

— ابن سعد / (٨٠، ١١٧، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٥، ١٥٠، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٩٤، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٧٠، ٣٠٠،

٣٢٩، ٣١٣، ٣٠٩، ٣٠٦، ٣٠٤

- أبو سعد الخليلي . محمد بن العباس أحمد بن محمد بن الخليل بن أحمد بن محمد الخليلي النوقاني نسب الى جده الخليل ، كان

إماماً فاضلاً متفناً وافر العقل ، كانت ولادته سنة سبع وستين وأربعمئة ، وتوفي سنة ثمان وأربعين وخمسمئة . الأنساب :

١٧١/٥ (٤٠٠)

- سعد بن طريف الإسكافي الخنظلي الكوفي ، متروك ، ورماه ابن حبان بالوضع وكان رافضياً ، من السادسة ، روى له الترمذي

وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٨٧/١ (٢٠٩، ١٧٩)

- أبو سعد علي بن موسى النيسابوري الشهير بالسكري الإمام المحدث الحافظ مفيد الجماعة . كان يفهم هذا الشأن ويتقني على

الشيوخ . توفي سنة خمس وستين وأربعمئة . سير أعلام النبلاء : ٤٢٣/١٨ (٣٩٣)

- سعد بن أبي وقاص / (٣٧٧، ٦١)

- السعدي = إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني أبو إسحاق / (٢٩٨، ٢٣٦، ١٦٥، ١٣٤)

- سعيد بن جبير / (٣٤٤، ٢٨٢، ٢)

- سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري ، ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة ، مات سنة

أربع وعشرين وله ثمانون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٩٣/١ (١٦٤)

- أبو سعيد الخدري / (٨٨، ٦١، ٣٦)

- سعيد بن زياد بن قائد بن زياد بن أبي هند الداري عن آباه عن النبي - صلى الله عليه وسلم . قال الأزدي متروك . ميزان

الإعتدال : ١٣٨/٢ (١٨٧)

- سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي ، أصله من خراسان أو الكوفة ، صدوق يهم ، رمي بالإرجاء ، وكان فقيهاً من كبار

التاسعة . روى له أبو داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٩٦/١ (٢١٠)

- سعيد بن سلام العطار من جيل عبدالرزاق ، روى عن ثور بن يزيد ، وغيره ، وعنه أبو مسلم الكجي والكديمي ، والطبقة كذبه

ابن غير ، وقال البخاري : يذكر بوضع الحديث ، وقال النسائي وغيره : بصري ضعيف ، وقال أحمد بن حنبل : كذاب . ميزان

الإعتدال : ١٤١/٢ (٢٤٩)

- سعيد بن سلمة المديني ابن أبي الحسام العدوي مولا هم أبو عمرو ، وهو أبو عمرو الدوسي ، الذي روى عنه العقدي صدوق ، صحيح الكتاب يخطئ من حفظه ، من السابعة . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبو داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٩٧/١ (١٢٢)
- سعيد بن سليمان بن خالد ابن ابنة نسيط . البصري النسيطي نسب الى جده لأمه نسيط ، ضعيف ، من التاسعة ذكره الحافظ في التريب : ٢٩٨/١ ، تميزاً وقال الذهبي في الميزان : ١٤٢/٢ : صويلح الحديث ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوي وقال أبو حاتم : فيه نظر ، وقال أبو داود لا أحدث عنه (٢٤٦)
- أبو سعيد عبدالرحمن بن أحمد / (١٥٧) لم يبيِّن له من حمور ؟
- سعيد بن عبيد الطائي . أبو الهذيل الكوفي ، ثقة من السادسة حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي تقريب التهذيب : ٣٠١/١ (١٦٣)
- سعيد بن أبي عروبة مهران الشكري ، مولا هم أبو النصر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، لكنه كثير التدليس ، واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٢/١ (١٠٠)
- سعيد بن عمرو البرذعي الإمام الحافظ أبو عثمان رحال جوال مصنف سمع أبا كريب وعبد الصفار وعمرو بن علي الفلاس ... وحدث عنه : حفص بن عمرو الأردبيلي وجماعة . وقال ابن عقدة توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٧٧/١٤ (٢٣٣، ١٧٤)
- سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري ، مولا هم المصري وقد ينسب إلى جده ، صدوق عالم بالأنساب وغيرها ، قال الحاكم : يقال : إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه ، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه ، من العاشرة ، مات سنة ست وعشرين وحديثه في البخاري ومسلم وأبي داود في القدر والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٤٠/١ (١٦٤، ١٥٢، ١٣٥، ١٣٤)
- أبو سعيد محمد بن عبدالرحمن الكنجروذي الشيخ الفقيه الإمام الأديب التحوي الطبيب مسند خراسان . توفي سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ١٠١/١٨ (٣٩٣)
- سعيد بن المسيب بن حزن ابن أبي وهب بن عمرو بن عابد القرشي المخزومي ، أحد العلماء الأثبات ، الفقهاء الكبار من كبار الثانية ، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني لأعلم في التابعين أوسع علماً منه ، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٥/١ (١١٢، ١١٠، ٧٠، ٥٩، ٤٥، ٢)
- سعيد بن منصور / (٣٩٩)
- أبو سعيد النقاش الإمام الحافظ البارع الثبت ، محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني الحنيلي النقاش ، ولد بعد الثلاثين وثلاث مائة ، وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٠٧/١٧ (٢٦٧، ٢٠٥)
- سعيد بن أبي هلال الليثي مولا هم ، أبو العلاء المصري قيل : مدني الأصل ، وقال ابن يونس : بل نشأ بها ، صدوق لم أرل ابن حزم في تضعيفه سلفاً إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط ، من السادسة ، مات بعد الثلاثين ، وقيل : قبلها وقيل قبل الخمسين بسنة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٧/١ (١٢٥)
- أبو سفيان . طلحة بن نافع الواسطي ، الإسكاف ، نزل مكة صدوق ، من الرابعة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٨٠/١ (٣٧٢، ٣٦٦، ٣٦٥، ١٠٤)

- سفيان الثوري / (٤١، ١١٥، ١٣٥، ١٤٩، ١٥٠، ٢٩٢، ٢٩٦)
- سفيان بن حسين الواسطي أبو محمد أو أبو الحسن ثقة في غير الزهري باتفاقهم ، من السابعة ، مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣١٠/١ (١١٦)
- سفيان بن عيينة / (٣٤، ٤٠، ٤٢، ٤٦، ٥٠، ٧٠، ٧٤، ٩٦، ١٣٧، ١٧٢، ١٧٣، ٢٦٤، ٣٠٤، ٣١١)
- ابن السكن الإمام الحافظ الجود الكبير ، أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد المصري البزاز وأصله بغدادي مولده سنة أربع وتسعين ومائتين ، وتوفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ١١٧/١٦ (٣٢٢)
- ابن السكيت شيخ العربية أبو يوسف يعقوب بن إسحاق البغدادي النحوي المؤدب ، مؤلف كتاب "إصلاح المنطق" له من التصانيف نحو من عشرين كتاباً . دين خير حجة في العربية . السير : ١٦/١٢ (٣١)
- سلام بن سليمان المدائني بن سوار ابن أخي شابة نزيل دمشق ، وقد ينسب إلى جده ، ضعيف ، من صغار التاسعة ، مات سنة عشر ومائتين ، أو بعدها حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٤٢/١ (٣٤٥)
- السلفي = أبو طاهر السلفي /
- سلمة . ذكره ابن حبان في الثقات : ٣٤١/٤ ، وقال : يروى عن ابن عمر وروى عنه ابنه سعيد بن سلمة . (١٢٢)
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني قيل إسمه عبد الله وقيل إسماعيل وقيل كنيته واسمه واحد ثقة مكثر ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين وكان مولده سنة بضع وعشرين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٣٠/٢ (٧١)
- سلمة بن الأكوع / (٢٨٤)
- السليمان . الإمام الحافظ المعمر ، محدث ماوراء النهر أبو الفضل ، أحمد بن علي بن عمر بن حمد البكندي البخاري ، ولد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة قال الذهبي : رأيت له كتاباً فيه حظ على كبار ، فلا يسمع منه ما شذ فيه ، توفي سنة أربع وأربعمائة . السير : ٢٠٠/١٧ (٣١٠)
- سليم بن عبد السلولي ويقال ابن عبد الله الكناني الكوفي عن حذيفة ، وعنه أبو إسحاق السبيعي فقط ، وثقه ابن حبان ، وقال : شهد غرة طبرستان ، وقال العجلي : كوفي ثقة . تعجيل النفعة : ١١٠ (١٢٦)
- سليمان بن بلال التيمي مولاهم ، أبو محمد وأبو أيوب المدني ثقة من الثامنة ، مات سنة سبع وسبعين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢٢/١ (٢٦٤)
- سليمان بن حرب الأزدي الواثمي البصري ، القاضي بمكة ثقة إمام حافظ ، من التاسعة ، مات سنة أربع وعشرين وله ثمانون سنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢٢/١ (١٥٩)
- سليمان ابن بنت شرحبيل ، هو ابن عبد الرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي أبو أيوب ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٢٧/١ (١٣١)
- سماك بن حرب بن أوس بن خالد الدهلي البكري الكوفي أبو المغيرة ، صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة فكان ربما يلقن ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين . روى له البخاري معلقاً ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٣٢/١ (٢٢٢)
- سمرة بن جندب / (١٢٨)

- ابن السمعاني الإمام الحافظ الكبير الأوحـد الثقة محدث خراسان ، أبو سعد عبدالكريم بن الإمام محمد بن مفتي خراسان منصور بن محمد بن عبدالجبار الخراساني المروزي صاحب المصنفات الكثيرة توفي سنة اثنتين وستين وخمسمائة . السير : ٤٥٦/٢٠ (٣٣٤،٣١٢)
- سميع ذكره ابن حبان في "الثقات" ٣٦٣/٤ ، وقال : شيخ يروي عن أبي أمامة وروى عنه عمر بن دينار المكي (١٢٢)
- أبو السنايل بن بعكك بن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبدالدار القرشي العبدري ، إسمه حبه بموحدة ، وقيل بنون ، وقيل عمرو ، وقيل عامرو قيل ... قال البغوي : سكن الكوفة ، وقال البخاري : لأعلم أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن سعد وغيره أقام بمكة حتى مات . الاصابة : ٩٥/٤ (٢٨٣)
- سهل ذكره ابن حبان في "الثقات" ٤٠٦/٦ ، وقال : يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعقوب ، ولست أعرفه ، ولا أدري من أبوه . (١٢١)
- سهل بن حماد اللـلال أبو عتاب من أهل البصرة ، يروي عن شعبة ، روى عنه أحمد بن حنبل وأهل العراق . مات بعد سنة ست ومائتين . الثقات : ٢٩٠/٨ وانظر ميزان الاعتدال : ٢٣٧/٢ (٢٢٧)
- سهيل بن أبي صالح ، ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق ، تغير حفظه بآخـره ، روى له البخاري مقرونا وتعليقاً ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٣٨/١ (٢٦٧،٢٦٦،٧٤)
- سويد بن حجر الباهلي أبو قزعة البصري ، ثقة من الرابعة ، قال أبو داود : لم يسمع من عمران بن حصين ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٤٠/١ (١٢٧)
- ابن السيد . العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد النحوي اللغوي ، صاحب التصانيف ، له كتاب "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" توفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة . السير : ٥٣٢/١٩ (١٦٩)
- ابن سيرين = محمد بن سيرين الأنصاري /
- ابن سيد الناس محمد بن محمد بن محمد أبو الفتح اليعمري / (١٩٠)
- السيوطي / (٣٤٩،٣٢١،٣٠٣،٢٩٧،٢٢٥،٢٤٤،٢٤٣،١٦٩،١٦٥،١٥٦،١١٥،١٠٥،١٠٣،٦٨،٢٠،١٩،٨)
- (٤٠٥،٤٠٤،٤٠٣،٤٠٢،٣٩٩،٣٩٨،٣٩٨،٣٩٧،٣٨١،٣٨٠،٣٦٢،٣٦١،٣٥٨)
- الشافعي / (٣٨٣،٣٤٢،٣٤٠،٣٢٧،٢٥٩،١٨٤،١٢٦،٩٥،٩١،٧٩،٥٠،٤٦)
- ابن شاهين الشيخ الصدوق شيخ العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي الواعظ ولد سنة سبع وتسعين ومائتين ، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة . السير : ٤٣١/١٦ (١٥٠،١٣٧،١١٦)
- شبابة بن سوار المدائني ، أصله من خراسان ، يقال : كان اسمه مروان مولى بني فزارة ، ثقة حافظ ، رمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٤٥/١ (٣١٣،٣٠٣)
- شبيب بن بشر البجلي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الخامسة حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٤٦/١ (١٥٥)

- شبيب بن سعيد الخطبي التميمي البصري أبو سعيد لابأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لامن رواية ابن وهب ، من صغار الثامنة مات سنة ست وثمانين ، حديثه في البخاري وأبي داود في النسخ والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٤٦/١ (٧٤)
- شجاع بن الوليد بن قيس الكوفي أبو بدر ، صدوق ورع له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومائتين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٤٧/١ (٢٩٢)
- شداد بن الهاد الليثي ، قيل اسمه أسامة وقيل اسم أبيه رضي الله عنه . (١٢٠)
- شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله ، صدوق ، يخطئ كثيراً تغير حفصه منذ ولي القضاء وكان عادلاً فاضلاً عبداً ، شديداً على أهل البدع ، من الثامنة مات سنة سبع أو ثمان وسبعين روى له البخاري معلقاً ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٥١/١ (٣٧٢،٣٣١،٣٣٠،٣٠٩،٢٩٥،١٠٤)
- _____ شعبة بن الحجاج / (٤٣،٤٤،٥٢،٥٤،١٠٠،١١٥،١٣٥،١٤٩،١٥٠،١٥١،١٨٤،٢٣٢،٢٣٦،٢٦٩،٢٧٣،٢٧٥،٢٩٦،٣١٣،٣٤٥،٣٤٩،٣٥٠،٣٦٩،٤٠٣)
- شعبة بن دينار الهاشمي مولى ابن عباس المدني ، صدوق سئ الحفظ ، من الرابعة ، مات في وسط خلافة هشام روى له أبو داود . تقريب التهذيب : ٣٥٢/١ (٢٣٧)
- الشعبي / (٢،٦٨،١٦٣،٢٥٤،٢٩٠،٢٩١) = عا مر
- شعيب بن أبي حمزة الأموي ، مولا هم ، واسم أبيه دينار ، أبو بشر الحمصي ، ثقة عابد ، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وستين أوبعدها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥٢/١ (٣٢٨،٤٨،٤٧)
- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثامنة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وجزء القراءة والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٥٣/١ (٤٤)
- شعيب بن يسار مولى ابن عباس ، روى عن عمر بن الخطاب وأبي موسى الأشعري ، وعكرمة ، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد ومساور الوراق ، سئل عنه أبو زرعة ، فقال : روى أربعة أحاديث ، لأعرفه إلا برواية إسماعيل بن أبي خالد ومساور عنه . الجرح والتعديل : ٣٥٣/٤ (٦١)
- شمس الدين ابن عبد الهادي = ابن عبد الهادي /
- شمس الدين محمد بن العلقمي الشافعي . محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر فقيه شافعي ، عارف بالحديث ، من بيوتات العلم في القاهرة ، كان من تلاميذ الجلال السيوطي ، ومن المدرسين بالأزهر له عدة مؤلفات . توفي سنة تسعة وستين وتسعمائة . الأعلام : ١٩٥/٦ (٤٠١،٣٩٧)
- شهاب . ذكره ابن حبان في "الثقات" ١٢٩/٥ ، وقال : شيخ يروي عن أبي هريرة ، روت عنه القלוص بنت عليبة . (١٢٢)
- شهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي المصري الشافعي ، قاضي مصر ومؤلف كتاب "الشهاب" مجرداً ومسنداً . توفي سنة أربع وخمسين وأربعمئة . سير أعلام النبلاء : ٩٢/١٨ (٣٩)
- شهر بن حوشب الأشعري ، الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، صدوق ، كثير الارسال والاوهام ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٥٥/١ (١٧٢،١٢٢،١٠٨)

- الشوكاني / (٣١٧، ٣١٨، ٣٤٤)
- ابن أبي شيبة / (١٤٥، ١٥١)
- أبو الشيخ الإمام الحافظ الصادق محدث أصبهان أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان صاحب التصانيف ولد سنة أربع وسبعين ومئتين وتوفي سنة تسع وستين وثلاث مئة . سير أعلام النبلاء : ٢٧٦/١٦ (٢٩٦)
- صالح بن أحمد بن حنبل / (١٤٠)
- صالح بن أبي الأخضر الياامي مولى هشام بن عبد الملك نزل البصرة ، ضعيف يعتبر به ، من السابعة ، مات بعد الأربعين . روى له أبو داود والترمذي في الشمائل . تقريب التهذيب : ٣٥٨/١ (١٩٤)
- صالح أبو بشر السدوسي لا يعرف . قال ابن عدي : مجهول لا يعرف ، وقال عثمان الدارمي : سألت ابن معين عنه فقال : لا أعرفه . لسان الميزان : ٢٠٣/٣ ، ميزان الاعتدال : ٢٨٩/٢ (٢٢٩)
- صالح جزرة ، صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب بن حسان ولد سنة خمس ومئتين ببغداد . جمع وصنف وبرع في هذا الشأن كان صاحب دعاية ومزاح وهو من المتكلمين في الرجال توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٢٣/١٤ (٢٩٢، ٢٧٧، ٢٤٦، ٢٣٦، ٢١٣، ١٩٨، ١٧٤، ٥٢)
- صالح بن أبي صالح ذكوان السمان أبو عبد الرحمن ثقة ، من الخامسة ، حديثه في مسلم والترمذي . تقريب التهذيب : ٣٦٠/١ (١٩)
- صالح بن موسى الطلحي بن إسحاق بن طلحة التيمي ، الكوفي متروك ، من الثامنة ، حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٦٣/١ (١٢)
- صالح بن نبهان مولى التوأمة . صدوق ، اختلط بآخره فقال ابن عدي : لأبأس برواية القدماء عنه ، كابن أبي ذئب وابن جريح ، من الرابعة ، مات سنة خمس وأست وعشرين ، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له . تقريب التهذيب : ٣٦٣/١ (٢٧٨)
- صدقه بن أبي عمران الكوفي قاضي الأهواز صدوق ، من السابعة ، روى له البخاري معلقاً ومسلم وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٦٦/١ (٢٦٢)
- صفوان بن سليم المدني ، أبو عبدالله الزهري ، مولا هم ثقة مفت عابد ، رمي بالقدر ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، وله اثنتان وسبعون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٦٨/١ (٦٤)
- صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمر الحمصي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وخمسين أو بعدها روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٦٨/١ (٢٢٣، ٢٢٢)
- ابن الصلاح / (٤٠، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٤، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٧٠، ١٤٧، ١٤٣، ١٣١، ١١٥، ١١١، ١٠٩، ١٠٧، ١٠٢، ٩٩، ٩٧، ٨٨، ٣٩٩، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٥٥، ٣٥٢، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٢٠، ٣١٧، ١٩٠)
- صلاح الدين العلائي = العلائي /
- الصنعاني / (٢٥١)

- صهيب رضي الله عنه / (٧٣)
- ضبارة بن عبد الله بن مالك بن أبي السليك ، الحضرمي أبو شريح الحمصي ، مجهول ، من السادسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٧٢/١ (١٢٣،٦٩)
- ضباعة بنت المقداد بن الأسود ويقال : ضبيعة بنت المقدام بن معد يكرب ، لاتعرف ، من الثالثة ، حديثها في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٦٠٤/١ (٢٢٢)
- أبو الضحاك قال الإمام الذهبي : عن أبي هريرة حدث عنه شعبة ، لايعرف ، لكن شيوخ شعبة جيد . الميزان : ٥٤٠/٤ (٣٤٩)
- الضحاك المشرقي ابن شراحيل ، ويقال : شرحبيل ، الهمداني صدوق ، من الرابعة ، حديثه في البخاري ومسلم . تقريب التهذيب : ٣٧٢/١ (٦١،٣٧،٣٦)
- ضرار بن صرد التيمي أبو نعيم الطحان الكوفي ، صدوق له أوهام ، وخطأ ورمي بالتشيع ، وكان عارفاً بالفرائض ، من العاشرة ، مات سنة تسع وعشرين ، حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد . تقريب التهذيب : ٣٧٤/١ (٢٧٥)
- طارق بن أبي الحسناء ، يقال : إن اسم أبيه عبد الرحمن ، مجهول من السادسة ، حديثه في أبي داود في القدر تقريب التهذيب : ٣٧٦/١ (١٢٣)
- طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي ، أبو عبد الله الكوفي ، قال أبو داود : رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يسمع منه ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٧٦/١ (٦٠)
- أبو طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم - / (٢٨٢)
- طالب بن حجر العدي البصري ، صدوق من السابعة ، حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد والأدب المفرد والترمذي . تقريب التهذيب : ٣٧٧/١ (٢٢٢،١٦١)
- أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان ، الشيخ الأمين المعمر ، مسند الوقت . البغدادي البزاز ، مات سنة أربعين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٥٩٨/١٧ (٣٩٣)
- ابن طاهر . محمد بن طاهر بن علي بن أحمد أبو الفضل المقدسي الأثري الظاهري الإمام الحافظ الجوال الرحال ذوالتصانف ولد ببيت المقدس سنة ثمان وأربعمائة وتوفي سنة سبع وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٦١/١٩ (٣٢٢،٣١٢)
- طاهر الجزائري . الشيخ طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب الجزائري ثم الدمشقي بحثة من أكابر علماء اللغة والأدب في عصره كان كلفاً باقتناء المخطوطات ، ساعد على إنشاء دار الكتب الظاهرية في دمشق وكان من أعضاء الجمع العلمي العربي ، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وألف بدمشق . الأعلام : ٢٢١/٣ (٣٣)
- أبو طاهر السلفي . الإمام المحدث الحافظ ، شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني قال الذهبي : ما علمت أن أحداً تعرض له ، وقال عنه : شيخ الإسلام حجة الرواة . مات عن مائة وستين فصاعداً في سنة ست وسبعين وخمسمائة . ميزان الاعتدال : ١٥٥/١ (٣٩٣،٣٢٢،١٤١)
- طاوس بن كيسان / (٣٥٠)
- الطبراني / (٣٩٦،٣٥٨،٣٢٨،٢١٣،١٥٢،٨٥،٧٩)
- الطحاوي / (٣٨٢)

- طعمة بن غيلان الكوفي الجعفي ، مقبول ، من السادسة حديثة عند النسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ٣٧٨/١ (٢٢٨)
- طلحة بن عبيد الله / (٢٥٩، ٢٩١، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٩٦)
- طلحة بن يزيد الأنصاري أبو حمزة الأيلي ، نزيل الكوفة ، وثقه النسائي ، من الثالثة ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة .
- تقريب التهذيب : ٣٨٠/١ (٦٣)
- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي أديب أصله من "عسكر مكرم" سكن حلب ، وقتل فيها يوم دخلها الدمستق له عدة مؤلفات توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة . الأعلام : ١٧٦/٤ (٢٢)
- الطيبي . الحسين بن محمد بن عبد الله من علماء الحديث والتفسير والبيان ، من أهل توريز من عراق العجم ، كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة فأنفقها في وجوه الخير حتى افتقر في آخر عمره كان ملازماً للتعليم والتأليف آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة ، توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة . الأعلام : ٢٥٦/٢ (١٥٧)
- عائشة - رضي الله عنها / (٦١، ٦٢، ٦٩، ٨٥، ١٠٢، ١١٢، ١٦٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٧٥)
- عارم . محمد بن الفضل السدوسي أبو الفضل البصري ثقة ثبت تغير في آخر عمره ، من صغار التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٠/٢ (٢٨٢)
- ابن أبي عاصم الأصبهاني أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني أبو بكر من أهل البصرة صحب النساك حافظ كبير متبع للآثار كثير التصانيف توفي سنة سبع وثمانين ومائتين . السير : ٤٣٠/١٣ (٢١٩)
- عاصم بن علي بن عاصم الواسطي أبو الحسن التيمي مولا هم ، صدوق ربما وهم ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وعشرين ، حديثه في البخاري والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٨٤/١ (١٤٠)
- أبو عاصم النبيل . الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثني عشرة أو بعدها . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٧٣/١ (٢٤٦، ١٥٥)
- أبو العالية رفيع الرياحي التيمي كثير الإرسال واسمه رفيع بن مهران ، من الثانية ، مات سنة تسعين ، وقيل ثلاث وتسعين ، وقيل بعد ذلك . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٥٢/١ (٣٩٥)
- عامر بن الأكوع / (٢٨٤)
- عامر الشعبي ابن شراحيل أبو عمرو ، ثقة مشور فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٨٧/١ (٦٣)
- عامر بن واثلة أبو الطفيل / (١٤٦)
- عباد بن كثير الثقفي البصري ، مزوك ، قال أحمد : روى أحاديث كذب ، من السابعة مات بعد الأربعين ، حديثه في أبي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٩٣/١ (٢٨٧)
- عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ، ويقال له : التيمي واسم جده قيس ، ضعيف ، قال ابن عدي : هو خير من عباد الثقفي ، تأخر إلى حدود السبعين ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٩٣/١ (١٤٥)

- عبادة بن الصامت / (٢٨٥، ١١٢)
- ابن عباس / (٣٩٦، ٣٦٨، ٣٣٢، ٣٢٨، ٣٢٤، ٢٨٧، ١١٢، ٩٩، ٩٦، ٩٢، ٨٥، ٧٤، ٤٥)
- العباس بن الفضل العدني نزيل البصرة
- مقبول ، من العاشرة ذكره الحافظ في التقریب تمييزاً . ٣٩٩/١ وانظر ميزان الاعتدال : ٣٨٥/٢ . وقد سمع منه أبو حاتم .
- الجرح والتعديل : ٢١٣/٦ (١٥٤)
- عباس بن محمد الدوري أبو الفضل البغدادي ، خوارزمي الأصل ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وسبعين وقد بلغ ثمانياً وثمانين سنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقریب التهذيب : ٣٩٩/١ (٣٥٤، ٣١٩، ٢٦٢، ١٧٥، ٦٣)
- العباس بن مرداس السلمی / (١٦٧)
- عبدان الأهوازي . عبدالله بن أحمد بن موسى بن زياد الحافظ الحجة العلامة أبو محمد الجواليقي صاحب المصنفات سمع من جماعة منهم هشام بن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة ، وعنه الطبراني وابن قانع وغيرهم . عاش تسعين عاماً وأشهرها وكانت وفاته في آخر سنة ست وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ١٦٨/١٤ (٢٠٦، ١٩٩)
- عبد الأكرم بن أبي حنيفة الكوفي ، شيخ مقبول ، من السادسة حديثه عن ابن ماجه . تقریب التهذيب : ٤٦٥/١ (٣٤٩)
- ابن عبد البر / (٣٤٣، ٣٢٤، ٣٢٣، ٢٩٠، ٢٨٢، ٢٣٥)
- عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبدالله بن الحسين بن سعيد الأزدي الأندلسي الأشبيلي أبو محمد المعروف في زمانه بابن الخراط ، مولده سنة أربع عشرة وخمسمائة ، له عدة مصنفات منها "الأحكام" الكبرى والوسطى والصغرى المشهورة توفي ببجاية سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . السير : ١٩٨/٢١ (٣٢٧)
- عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني أبو يحيى الكوفي لقبه : بشمين صدوق يخطئ ورمي بالارجاء من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومائتين . روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه . تقریب التهذيب : ٤٦٩/١ (٣٠٣)
- عبد الخالق بن منصور . الأمام المشهور وهو من تلامذة الأمام أحمد ويحيى بن معين . قال ابن أبي يعلى : حدث عن أماننا بأشياء . طبقات الحنابلة : ٢١٨/١ ، تهذيب الكمال : ٥٤٦/٣١ ، موارد الخطيب : ٥٧٦، ٣٣٧ (٢٦٢، ٢٢٨، ١٤٢، ١١٨)
- عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصاري أخو يحيى المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين وقيل بعد ذلك ، حديثه في الكتب الستة . تقریب التهذيب : ٤٧٠/١ (١٧٣)
- عبد ربه بن نافع الكناني الحناتل نزيل المدائن أبو شهاب الأصغر ، صدوق ، من الثامنة مات سنة إحدى وأثنتين وسبعين . روى له الستة سوى الترمذي . تقریب التهذيب : ٤٧١/١ (٢١٠)
- عبد الجبار بن أحمد السمرقندي / (٧٠)
- عبد الجبار بن عمر الأيلي الأموي مولا هم ، ضعيف ، من السابعة ، مات بعد الستين روى له الترمذي وابن ماجه . تقریب التهذيب : ٤٦٦/١ (٢٠٩)
- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي ، قاضيا ، ضعيف في حفظه ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين وقيل بعدها ، وقيل جاوز المائة ولم يصح ، وكان رجلاً صالحاً . حديثه في البخاري في الأدب المفرد عند أصحاب السنن إلا النسائي . تقریب التهذيب : ٤٨٠/١ (١٦٩، ١٣٧)
- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولا هم ضعيف من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقریب التهذيب : ٤٨٠/١ (١٠٦) .

- عبدالرحمن بن سابط ويقال : ابن عبدالله بن سابط ، وهو الصحيح ، ثقة كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة ثمان عشرة .
حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٨٠/١ (٦٣،٦١)
- أبو عبدالرحمن السلمي عبدالله بن حبيب بن ربيعة الكوفي المقرئ ، مشهور بكنيته ، ولأبيه صحة ثقة ثبت ، من الثانية ، مات بعد السبعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٠٨/١ (٣٦٩)
- عبدالرحمن بن سليمان بن عبدالله بن حنظلة الأنصاري أبو سليمان المدني المعروف بابن الغسيل ، صدوق فيه لين ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وسبعين وهو ابن مائه وست سنين حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي في الشرائع وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٨٣/١ (٢١١،٢١٠،١٩٤،١٦٥،١١٦)
- عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي الكوفي ، صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الإختلاط . من السابعة ، مات سنة ستين ، وقيل سنة خمس وستين ، حديثه في البخاري معلقا والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٨٧/١ (١٥٦)
- عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي أمير الأندلس ، مقبول ، من الثالثة ، استشهد سنة خمس عشرة ومائة ، حديثه في أبي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١:٤٨٨ (٢٢٥)
- عبدالرحمن بن مهدي / (٣١٣،٣٠٦،٢٧٣،٢٦٩،١٥٦،١٥٠،١٤٩،١٣٥،١١٥،١٠٧،٧٤) /
عبدالرحمن بن يعقوب مولى الحرقة الجهني المدني ثقة من الثالثة . روى له البخاري في جزء القراءة ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥٠٣/١ (٢١٠)
- عبدالرحيم بن زيد العمي ابن الحواري ، البصري ، أبو زيد كذبه ابن معين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٠٤/١ (٣٤٣)
- عبدالرحيم بن كردم بن أرطبان عن الزهري . روى عنه جماعة سماهم ابن أبي حاتم منهم العقدي ومعلّى بن أسد ، مجهول . ميزان الاعتدال : ٦٠٦/٢ (٢٢٤)
- عبدالرحيم بن واقد الخراساني قال الذهبي : شيخ خراساني حدث عنه الحارث ابن أبي أسامة وبشر بن موسى وجماعة . يروى عن هياج بن بسطام وغيره قال الخطيب : في حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء عن مجاهيل . ميزان الاعتدال : ٦٠٧/٢ (٣٠٢)
- عبدالرزاق / (٢٩٦،٧٤)
- عبدالسلام بن أحمد الخفاف / (٢٤٨) لم أجده ترجمته .
- عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي ، الملائي ، أبو بكر الكوفي ، أصله بصري ، ثقة حافظ ، له مناكير من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ، وله ست وتسعون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٠٥/١ (١٢)
- عبدالسلام بن صالح بن سليمان أبو الصلت الهروي مولى قريش ، نزل نيسابور ، صدوق له مناكير ، وكان يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال : كذاب ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٠٦/١ (١١٨)
- عبدالعزيز بن أبي رواد صدوق عابد ربما وهم ، رمي بالإرجاء ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين حديثه في البخاري معلقا وعند أصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥٠٩/١ (٣١٠)

- عبد العزيز بن عبد الله الأويسى بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح ، أبو القاسم المدني ، ثقة من كبار العاشرة ، روى له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي في مسند مالك . تقريب التهذيب : ٥١٠/١ (١٩٥)
- عبد الغني الأزدي . وهو عبد الغني بن سعيد بن علي بن مبشر بن مروان الإمام الحافظ الحجة النسابة محدث الديار المصرية صاحب كتاب " المؤلف والمختلف " توفي سنة تسع وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٢٦٨/١٧ (٢٠٥،٢٠٣)
- عبد الكريم ذكره ابن حبان في " الثقات " ٢٠٧/٥ وقال : شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى الليث بن سعد عن إسحاق بن أسيد عنه لأدري من هو ولا ابن من هو . (١٢٢)
- عبد الله بن أحمد بن حنبل / (٢٨٨،٢٣٦،١٥٣،١٥٠،١٠٠،١٣،١٢) عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من الثامنة ، مات سنة اثنين وتسعين وله بضع وسبعون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٠١/١ (٣٣١،٢٤٦)
- عبد الله بن بسر رضي الله عنه / (٢٨٧)
- عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر مجهول من السادسة ، حديثه في الترمذي والنسائي في خصائص علي رضي الله عنه . تقريب التهذيب : ٤٠٥/١ (١٢٤)
- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزام الأنصاري المدني ، القاضي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ، وهو ابن سبعين سنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٠٥/١ (٣٢٨)
- عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد ثقة جليل القدر ، من الخامسة مات في أوائل سنة خمس وأربعين وله خمس وسبعون ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٠٩/١ (٣٣٨)
- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن علي بن البقال شيخ الشافعية قال ابن النجار : كان علامة مدققا مناظرا ، زاهدا عابدا ، توفي في سنة سبع وسبعين وأربع مائة ، وله ست وسبعون سنة . سير أعلام النبلاء : ٥٤٩/١٨ (٣٩٣)
- عبد الله بن داود الواسطي التمار أبو محمد ضعيف ، من التاسعة ، حديثه في أبي داود والترمذي . تقريب التهذيب : ٤١٣/١ (٢٤٣)
- عبد الله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤١٣/١ (٣٥٤)
- عبد الله بن السري / (٣٨٨) لم أجده ترجمته .
- عبد الله بن سعيد الرقي . وهو عبد الله بن سعيد بن يحيى الرقي من شيوخ الإمام الطبراني . انظر : المعجم الكبير : ٤٠٠/٢٢ ، ولم أره في الميزان ، وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ٨/١ ومن كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبهت على ضعفه ، ومن لم يكن في الميزان لحقته بالثقات الذين بعده . (٢١٣)
- عبد الله بن سلام / (١١٢)
- عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ابن أبي داود صاحب السنن . (٢٨٩،١٨١،١٨٠)
- عبد الله بن صالح الجهني أبو صالح المصري ، كاتب الليث صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة اثنين وعشرين ، وله خمس وثمانون سنة ، حديثه في البخاري ومعلقا وأبي داود والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٤٢٣/١ (٣٩٥،١٧٤،١٧٣)

- عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب المسند ، ثقة فاضل متقن ، من الحادية عشرة مات سنة خمس وخمسين ، وله أربع وسبعون . حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي . تقريب التهذيب : ٤٢٩/١ (٢٦٤)
- عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي بن يعلى بن كعب أبو يعلى الثقفي ، صدوق ، يخطئ ويهم ، من السابعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم وأبي داود والترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجة ، تقريب التهذيب : ٤٢٩/١ (٣٢٧)
- عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، مقبول ، من الخامسة ، حديثه في الترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٣٤/١ (٢٢٨)
- عبد الله بن علي بن المديني أبوه الإمام المشهور علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي ، يعرف عبد الله بابن المديني من أهل البصرة قدم بغداد وحدث بها عن أبيه . تاريخ بغداد : ٩/١٠ (٢٥٨، ٢١)
- عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة المطلبي ، وقد ينسب لجده ، لين الحديث ، من السادسة ، حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٣٤/١ (٣٣٢)
- عبد الله بن عمرو بن العاص / (١٢٨)
- عبد الله العمري . عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العمري المدني ، ضعيف عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٣٤/١ (٢٥٦)
- عبد الله بن عمير الرازي / (٣٠٤) لم أجده ترجمته .
- عبد الله بن عون بن أرطبان أبوعون البصري ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة ، مات سنة خمسين على الصحيح ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٣٩/١ (٣٤٩، ١٥١)
- عبد الله بن المبارك / (٤٦، ١٢، ١٣٩، ١٨٤، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣١٢، ٣٩٥، ٣٩٦)
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي المعروف بابن الخطاب . الشيخ العالم المعمر الثقة مسند الاسكندرية ومصر قال فيه أبو طاهر السلفي : لم يك في وقته في الدنيا من يدانيه في علو الاسناد . توفي سنة خمس وعشرين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٥٨٣/١٩ (٣٩٣)
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الصالحي الفقيه احدث الحافظ الناقد النحوي المتفنن ولد سنة أربع وستمائة ، عنى بالحدیث وفنونه ومعرفة الرجال والعلل ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية والمزي حتى برع وأخذ عنه الذهبي ، له عدة محفوظات وتعليقات مفيدة . توفي سنة أربع وأربعين وسبعمائة . ذيل طبقات الحنابلة : ٤٣٦/٢ (١٢١، ١٢٠)
- عبد الله بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن إسحاق بن الفرات بن دينار بن مسلم بن أسلم الشيعي ، من شيعة المنصور ، وأصله من أبيورد . قال الخطيب : وهو جد شيخنا عبد الرحمن بن عبيد الله الجرمي . حدث عن حمدان بن علي الوراق . روى عنه ابنه عبيد الله حديثاً واحداً . تاريخ بغداد : ١٢٦/١٠ (٣٠٢)
- عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني الإمام الحافظ الناقد . قال ابن عدي : كان رفيق النسائي وكان ذا بصر بالرجال ، وكان من الأثبات ... توفي سنة نيف وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ١٤٦/١٤ (٢٨٧، ٢٦٨)

- عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي الحافظ الإمام الحجة المعمر مسند العصر البغدادي الدار والمولد معروف بابن بنت منيع صاحب المسند ولد سنة أربع عشرة ومائتين وتوفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة . السير : ٤٤٠/١٤ (١٣٤)
- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر المسندي الجعفي أبو جعفر البخاري ، ثقة حافظ جمع المسند ، من العاشرة ، مات سنة تسع وعشرين ، حديثه في البخاري والترمذي . تقريب التهذيب : ٤٤٧/١ (٣٩٦)
- عبد الله بن محمد بن عمارة أبو محمد الأنصاري ، ويعرف بابن القداح من أهل مدينة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — روى عنه محمد بن سعد ويحيى بن معلى ، وكان عالماً بالنسب سكن بغداد وله كتاب في نسب الأنصار خاصة . تاريخ بغداد : ٦٢/١٠ (١٢٧)
- عبد الله بن مسعود / (٢٨٣، ٢٥٤، ١٥٨، ٦١، ١)
- عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن البصري ، أصله من المدينة وسكنها مدة ، ثقة عابد كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً ، من صغار التاسعة مات في أول سنة إحدى وعشرين بمكة ، حديثه في الصحيحين والسنن عدا ابن ماجه . تقريب التهذيب : ٤٥١/١ (٢٣٢، ٩١، ٧٤)
- أبو عبد الله بن مندة محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى الإمام الحافظ الجوال محدث الاسلام ولد سنة عشر وثلاثمائة كان واسع الرحلة كثير الحديث مع الحفظ والثقة بلغ عدد شيوخه ألف وسبعمائة شيخ ، له مصنفات عدة منها " الايمان " و " التوحيد " و " معرفة الصحابة " وتوفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . السير : ٢٨/١٧ (٣٢٢)
- أبو عبد الله بن المواق . واسمه محمد بن يحيى بن أبي بكر مراكشي قرطبي الأصل . قال ابن عبد الملك : كان فقيهاً حافظاً محدثاً مفيداً ضابطاً متقناً . له تعقب على كتاب شيخه " بيان الوهم والإيهام " وله " شيوخ الدارقطني " و " شرح مقدمة صحيح مسلم " توفي سنة اثنتين وأربعين وستمائة . الإعلام بمن حل مراکش من الأعلام : ٢٣١/٤ . وانظر " علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام " ٢٧٤/١ (١٩٠، ١٦٧)
- عبد الله بن نافع الكوفي أبو جعفر الهاشمي مولاهم صدوق ، من الثالثة حديثه في سنن أبي داود والنسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ٤٥٦/١ (١٢٥)
- عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني أصله من خراسان ، متروك وكان أحمداً يثني عليه ، وقال : لعله كبر واختلط ، وكان يدلّس ، من التاسعة ، مات سنة عشروماتين ذكره الحافظ تمييزاً . تقريب التهذيب : ٤٥٩/١ (٢١٣)
- عبد المتعال بن طالب الأنصاري أبو محمد البغدادي أصله من بلخ ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين حديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ٥١٦/١ (٢٦٢)
- عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العزمي ، صدوق له أوهام ، من الخامسة ، مات سنة خمس وأربعين حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥١٩/١ (٣٤٥)
- عبد الملك بن الصباح المسمعي أبو محمد الصنعاني ، ثم البصري ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة مائتين ويقال : قبلها . حديثه في البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٥١٩/١ (١٦٥)
- ابن عبد الهادي ، هو أبو الحسن يوسف بن حسن بن أحمد المقدسي الخبلي اشتهر بـ " ابن المبرد " وهو لقب جده أحمد ، ولد سنة أربعين وثلاثمائة وتلمذ على عدد من شيوخ عصره حتى برز ، أكثر من التصنيف في الفقه والحديث وغيرهما . توفي سنة تسعمائة وتسعة . الضوء اللامع : ٣٠٨/١

الكواكب السائرة : ٣١٦/١ ، شذرات الذهب : ٤٣١٨ ، الأعلام : ٢٢٥/٨ (١٠٣ ، ٢٠٢)

- عبدوس النيسابوري . الحافظ الكبير أبو محمد عبد الله بن محمد بن مالك نزيل سمرقند قال الذهبي : لا أكاد أعرفه لكن ذكره أبو عبد الله غنجار في تاريخه وأنه سمع من يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهوية . توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ١١/١٤ (٢٧١)

- أبو عبيد الآجري = الآجري أبو عبيد /

- أبو عبيد بن حربويه . علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي . ثقة ، فقيه جليل ، مشهور ، جزم الدارقطني بأن النسائي أخرج له ، وهو من الثانية عشرة مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة ، حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٢:٣٥ ، وقال في التهذيب : ٢٦٨/٧ ، ذكرته لقول الدارقطني الذي تقدم ولم يذكره المزي . (٣٢٢)

- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله ، المدني ثقة فقيه ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل سنة ثمان ، وقيل غير ذلك ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٣٥/١ (٧٤)

- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، أبو عثمان ، ثقة ثبت ، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع ، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٣٧/١ (١٠٢ ، ١٠١)

- عبيد بن عمير بن قتادة الليثي ، أبو عاصم المكي ولد على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، قاله مسلم ، وعده غيره في كبار التابعين ، وكان قاص أهل مكة ، مجمع على ثقته ، مات قبل ابن عمر ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٤٤/١ (٧٩)

- أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الإمام المشهور ثقة فاضل ، مصنف من العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ، قال الحافظ ابن حجر : ولم أره في الكتب حديثاً مسنداً ، بل من أقواله في شرح الغريب ، ورمز له الحافظ برمز البخاري في جزء القراءه وأبي داود . تقريب التهذيب : ١١٧/٢ (٣١)

- عبيد بن القاسم الأسدي الكوفي ، يقال : هو ابن أخت الثوري ، مزكوك كذبه ابن معين ، واتهمه أبو داود بالوضع ، من التاسعة ، حديثه في ابن ماجه . تقريب التهذيب : ٥٤٤/١ (٢٧٧)

- عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي المدني ، قتل أبوه ببدر ، وكان هو في الفتح مميّزاً فعد من الصحابة لذلك ، وعده العجلي وغيره في ثقات التابعين ، مات في آخر خلافة الوليد بن عبد الملك . حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٥٣٦/١ (٥٩)

- أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد المرزباني ، العلامة الكاتب الإخباري ، روى عن البغوي وطبقته ، وأكثرما يخرج به فبالإجازة ، لكنه يقول فيها : أخبرنا ولايين . قال الخطيب : لسي بكذاب ، أكثر ما عيب عليه المذهب ، وروايته بالإجازة ، ولم يبين ، صنف كتباً كثيرة . مات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة . ميزان الاعتدال : ٦٧٢/٣ . سير أعلام النبلاء : ٤٤٧/١٦ (٤٧)

- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار ، باذام ، العيسى الكوفي أبو محمد ، ثقة ، كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم ، واستصغر في سفیان الثوري . مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٣٩/١ (٢٩٦)

- عبيدة بن عمرو السلماني المرادي ، أبو عمرو الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، ثقة ثبت ، كان شريح إذا أشكل عليه شئ سألته ، مات سنة اثنتين وسبعين أو بعدها والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٤٧/١ (٣٤٩)

- أبو عبيدة الإمام العلامة البحر معمر بن المثنى التيمي مولا هم البصري النحوي صاحب التصانيف ، كان متوسعا في علم اللسان وأيام الناس قليل النظر في ذلك في زمانه حجة فيما ينقل عن العرب ، ولم يكن صاحب حديث ، توفي سنة تسع ومائتين وقيل عشر . سير أعلام النبلاء : ٤٤٧/٩ (٣١٢)

- عتبة بن أبي حكيم الهمداني أبو العباس الأردني ، صدوق يخطئ كثيرا ، مات بصور ، بعد الأربعين حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤/٢ (١٦٤)

- عتبة بن حميد الضبي أبو معاذ أو أبو معاوية البصري ، صدوق له أوهام ، من السادسة . حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤/٢ (١٩٦)

- عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري رضي الله عنه / (٨)

- عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب القرشي ، يروي عن عمر ، روى عنه ابنه عبد الرحمن بن عثمان ويعلى بن عبيد الثقفات : ١٥٤/٥ ، ١٥٩ . وقال أبو حاتم عن أبيه أحاديث منكورة . ميزان الاعتدال : ٣٠/٣ ، لسان الميزان : ١٥١/٤ (٣٠٧)

- عثمان بن سعيد الدارمي ابن خالد بن سعيد الإمام العلامة الحافظ الناقد ، صاحب المسند الكبير والتصانيف طوف الأقاليم في طلب الحديث ، كان جذعا في أعين المتدعة على ما قال الذهبي ، توفي سنة ثمان ومائتين . السير : ٣١٩/١٣ (١٣) ، ١٣٥ ، ١٢٨ ، ١٩٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٩١ (٢٩١)

- عثمان بن أبي شيبة هو ابن محمد بن إبراهيم بن عثمان العيسي أبو الحسن الكوفي ، ثقة حافظ شهير وله أوهام ، وقيل كان لا يحفظ القرآن ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين وله ثلاث وثمانون سنة حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٣/٢ (١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧)

- عثمان بن عفان / (٨٥ ، ١٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧)

- العجلي / (١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ٢٥٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٣٠٠ ، ٣١٣)

- ابن عدي / (٨ ، ١٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ١١٢ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٥ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥)

(٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٤٥)

- عدي بن ثابت الأنصاري ، الكوفي ، ثقة رمي بالتشيع ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٦/٢ (٢٢٤)

- ابن عراق . علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الكناني فقيه متصوف له نظم وفيه قوة على نقد الشعر ، ولد في دمشق ورحل الى الحجاز فتولى الإمامة في المدينة وبها توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة . الأعلام : ١٢/٥ (١٠٦ ، ٣٥٨)

- العراقي / (١٥٠، ٦٨، ٧٣، ٧٥، ١٠٩، ١١٥، ١٣١، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ٢٣٩، ٢٤٣، ٣٢١، ٣٣١، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤)

(٣٩٤، ٣٨٤، ٣٤٤)

- أبو العرب القيرواني محمد بن أحمد بن تميم المغربي الأفرقي سمع من خلق كثير أصحاب سحنون وغيره وصنف التصانيف

غلب عليه علم الحديث والرجال مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٩٤/١٥ (١٨١)

- ابن العربي / (١٦٨)

- عروة بن الزبير / (٣٤٤)

- ابن عساكر = أبو القاسم ابن عساكر .

- عطاء بن أبي رباح / (٧٣، ٧٩، ٢٢٤، ٢٧٠)

- عطاء بن السائب . أبو محمد ، ويقال : أبو السائب الثقفي الكوفي ، صدوق اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ،

حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٢/٢ (٢٧٢)

- عطاء المدني ذكره ابن حبان في الثقات : ٢٠٢/٥ وقال : يروي عن أبي هريرة ، روى عنه منصور ، لأدري من هو ولا ابن من

هو . (١٢٢)

- أبو العطف الجراح بن المنهال = الجراح بن المنهال /

- عفان بن مسلم الصفار ابن عبد الله الباهلي البصري ، ثقة ثبت قال ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما

وهم . وقال ابن معين : أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ، ومات بعدها بيسير ، من كبار العاشرة ، حديثه في الكتب الستة :

تقريب التهذيب : ٢٥/٢ (١٥٤، ١٥٢، ١٥٩، ٣٢٩)

- عقبه بن عامر / (١)

- العقدي : عبد الملك بن عمرو أبو عامر القيسي محدث البصرة ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس ومائتين حديثه في

الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٢١/١ (٢٢٤)

- عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي أبو خالد الأموي مولا هم ثقة ثبت ، سكن المدينة ثم ، الشام ، ثم مصر ، من السادسة ، مات

سنة أربع وأربعين على الصحيح وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٩/٢ (١٢٠)

- عقيل بن شبيب وقيل سعيد مجهول من الرابعة روى له البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود والنسائي . تقريب التهذيب :

٢٩/٢ ، وفي التهذيب : ٢٢٦/٧ : عن أبي وهب الجشمي وله صحبة وعنه محمد بن مهاجر ، ذكره ابن حبان في الثقات .

(٢٢٢، ٢٢١)

- العقيلي / (١٠٦، ١٦٠، ١٧٨، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٦٧، ٢٩٨، ٣٤٣، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٥)

- عكرمة / (١٥٥، ٢٨٧، ٣٣٢)

- العلاء بن المسيب بن رافع الكاهلي ، ويقال : الثعلبي الكوفي ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، حديثه في الستة إلا الترمذي .

تقريب التهذيب : ٩٤/٢ (٦٣)

- أبو العلاء الهمداني الإمام الخافظ المقرئ شيخ الاسلام الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد العطار شيخ همدان بلامدا فعة ولد

سنة ثمان وثمانين وأربعمائة رحل كثيراً ، وسمع كثيراً ، وصنف في الحديث والزهد والرقائق وغير ذلك ، توفي سنة تسع وستين

وحسمائة . السير : ٤٠/٢١ (٣٧٣)

- العلاني . أبو سعيد صلاح الدين خليل بن سيف الدين كيكلدي الدمشقي الشافعي . ولد سنة أربع وتسعين وستمائة أوصل الحافظ ابن حجر مشايخه إلى سبعمائة صنف أكثر من خمسين مؤلفاً . توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة . تذكرة الحفاظ : ١٥٠٧/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى : ٣٥/١٠ ، الدور الكامنة : ٢١٢/٢ ، شذرات الذهب : ١٩٠/٦ ، البدر الطالع : ٢٤٥/١ ، وانظر مقدمة كتابه نظم الفوائد : ٩-١٩ ، ومقدمة كتابه : تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد . (٦٤)
- علقمة بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل بعد السبعين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١/٢ (١٥٨)
- علقمة بن وقاص الليثي المدني ، ثقة ثبت ، من الثانية ، أخطأ من زعم أن له صحبة ، وقيل : إنه ولد في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - مات في خلافة عبد الملك ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١/٢ (٣٦٦)
- علي بن رضا - رضي الله عنه - /
(٣٨٦، ٧٧) ٣٠٧، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٠، ٢٢٨، ٢٢٤، ١٤٦، ١١٢، ١١١، ٨٥، ٦٣، ٦١)
- علي بن الأقرم بن عمرو الحمداني الوادعي ، أبو الوازع كوفي ثقة ، من الرابعة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢/٢ (٨٩)
- علي بن حجر بن إلياس السعدي المروزي ، نزيل بغداد ، ثم مرو ، ثقة حافظ ، من صغار التاسعة ، مات سنة أربع وأربعين ، وقد قارب المائة ، أوجازها ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٣/٢ (١٧٩، ٧١)
- (٣٣٨، ٣٣٠)
- أبو علي الحسن بن عيسى بن ماسرجس الماسرجسي ثقة من العاشرة ، مات سنة أربعين ، حديثه في مسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ١٧٠/١ (٣٩٦)
- علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، زين العابدين ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور ، قال ابن عينة عن الزهري : مارأيت قرشياً أفضل منه ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وتسعين وقيل غير ذلك ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥/٢ (٧١)
- علي بن الحسين بن الجنيد الإمام الحافظ الحجة ، أبو الحسن النخعي الرازي المعروف في بلده بالمالكي لكونه جمع حديث مالك وكان من أئمة هذا الشأن حدث عنه ابن أبي حاتم وغيره توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين بالري . سير أعلام النبلاء : ١٦/١٤ ، وانظر الجرح والتعديل : ١٧٩/٦ (٢٨٩، ٢٤٦)
- علي بن حوشب الفزاري أبو سليمان الدمشقي لأبأس به ، من الثامنة ، وحديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٣٦/٢ (١٤٣)
- علي بن خشرم المروزي ، ثقة من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين أو بعدها وقد قارب المائة ، حديثه في مسلم والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٦/١ (١٥٨)
- علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي ينسب أبوه إلى جدجده ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ، وقيل قبلها ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٧/٢ (١١٦)
- علي بن سعد بن جرير بن ذكوان النسائي نزيل نيسابور ، صدوق صاحب حديث ، من الحادية عشرة ، مات سنة بضع وخمسين ، حديثه في النسائي وابن ماجه في التفسير . تقريب التهذيب : ٣٧/٢ (١٥٨، ١٥٧)

- علي القاري ، هو علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي ، فقيه حنفي ، من صدور العلم في عصره ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها صنف كتباً كثيرة في التفسير والحديث وغيرهما . توفي سنة أربع عشرة وألف . الأعلام : ١٢/٥ (٣٥٨،٣٥٧،١٠٥،١٠٤)
- علي بن المديني / (٣٥٨،٣٥٧،١٠٥،١٠٤،١٦٥،١٨١،١٨٤،٢٠١،٢٠٨،٢١٤،٢٥٨،٢٦١،٢٧٠،٢٧٨،٣٠٢،٣٤٩،٣٢٩،٣٠٥)
- أبو علي النيسابوري الحافظ الإمام العلامة الثبت ، الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري ، أحد النقاد . ولد سنة سبع وسبعين ومئتين ، وتوفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٥١/١٦ (٣٢٢،٢٠٦،١٨٠)
- علي بن أبي هاشم عبيد الله بن طبراح ، صدوق تكلم فيه للوقوف في القرآن ، من العاشرة ، حديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ٤٥/٢ (٢٤٩)
- ابن العماد . محمد بن محمد بن علي البليسي ثم القاهري شمس الدين ، فاضل من الشافعية ، توفي سنة سبع وثمانين وثمانمئة . الأعلام : ٥٠/٧ (٢٢)
- ابن عمار . محمد بن عبد الله الخراعي الأزدي أبو جعفر نزيل الموصل ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ، وله ثمانون سنة ، حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٧٩/٢ (٣٠٥)
- عمارة بن أكيمة الليثي ، أبو الوليد المدني ، وقيل اسمه عمار ، أو عمرو ، أو عامر ، يأتي غير مسمى . ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومائة . وله تسع وسبعون ، حديثه في البخاري في جزء القراءة والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٩/٢ (١٨٢)
- عمارة بن حديد البجلي ، مجهول من الثالثة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٩/٢ (١٢٥)
- عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري المازني ، المدني لايأس به ، وروايته عن أنس مرسله ، من السادسة ، مات سنة أربعين ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥١/٢ (٦٣)
- عمر رضي الله عنه / (٣٠٦،٣٠١،٣٠٠،٢٩٩،٢٩٧،٢٩٦،٢٩٥،٢٩٤،٢٨٤،٢١٨،١٩١،١١٢،١١١،٦٣،٦١،١) (٣٨٦،٣٦٦،٣٣١)
- ابن عمر رضي الله عنه / (٣٤٠،١٢٢،١٠٢،٩٢،٩١،٧٠،٦٦)
- أبو عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ الضريع ، الأصغر صاحب الكسائي ، لايأس به ، من العاشرة ، مات سنة ست أو ثمان وأربعين ، ومولده تقريباً سنة خمسين ، حديثه في ابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٨٧/١ (١٩٥)
- عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني ، المرهبي أبو ذر الكوفي ، ثقة ، رمي بالإرجاء ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ، وقيل غير ذلك . حديثه في البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير . تقريب التهذيب : ٥٥/٢ (٣١٠)
- عمر بن روبة التغلبي الحمصي ، روى عن أبي كشبة الأنباري وعبد الواحد بن عبد الله البصري ، وعنه محمد بن الوليد الزبيدي ، صدوق ، روى له الأربعة حديثاً واحداً عن البصري . من الرابعة . تقريب التهذيب : ٥٥/٢ ، تهذيب التهذيب : ٣٩٢/٧ (١٦٣)

- عمر بن سعد بن أبي وقاص المدني ، نزيل الكوفة ، صدوق ، لكن مقتله الناس ، لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ، من الثانية ، قتله المختار سنة خمس وستين أوبعدها ، ووهم من ذكره في الصحابة ، فقد جزم ابن معين بأنه ولد يوم مات عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٥٦/٢ (١٢٦)
- عمر بن صهيان المدني أبو جعفر ، ويقال اسم أبيه محمد الأسلمي . خال إبراهيم بن يحيى ، ضعيف من الثامنة . مات سنة سبع وخمسين . حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٨/٢ (٢٥٨)
- عمر بن عطاء بن وراز حجازي ، ضعيف ، من السادسة ، حديثه في أبي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٦١/٢ (١١٧)
- عمر بن موسى الوجيهي الحمصي عن مكحول ، والقاسم بن عبد الرحمن ، وعنه بقية وأبو نعيم وآخرون قال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وقال ابن عدي : كان ممن يضع الحديث متناً وإسناداً . قال الذهبي : موت هذا الوجيهي قريب من موت الأوزاعي . ميزان الاعتدال : ٢٢٤/٣ (١٩٨)
- عمران بن حدير السدوسي أبو عبيدة البصري ، ثقة ثقة ، من السادسة ، مات سنة تسع وأربعين ، حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، تقريب التهذيب : ٨٢/٢ (١٥٠)
- عمران بن حصين / (٤٥)
- عمران بن موسى بن مجاشع الجرجاني السخيتاني الإمام احدث الحجة الحافظ ، ولد سنة بضعة عشرة ومئتين . سمع هدية بن خالد ، وشيبان بن فروخ وغيرهم مات بجرجان في رجب سنة خمس وثلاث مئة . السير : ١٣٦/١٤ (١٨١)
- عمرو بن ثابت بن هرمز أبي المقدم الكوفي ، يكنى أبا ثابت قال ابن معين : ليس بشئ ، وقال النسائي : متروك الحديث وقال ابن المبارك : لا يتحدثوا عن عمرو بن ثابت ، فإنه يسب السلف . مات سنة اثنتين وسبعين ومائة . ميزان الاعتدال : ٢٤٩/٣ (٣٠١،٣٠٠)
- أبو عمرو بن خزيمة البصري . هو محمد بن خزيمة البصري نزيل مصر . (٩٧) لم أمهله ترجمته .
- أبو عمرو الداني . الإمام الحافظ ، انجود المقرئ الحاذق ، عالم الأندلس ، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي ، مولا هم ، الأندلسي ، القرطبي ثم الداني . مصنف " التيسير " و " جامع البيان " مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٧٧/١٨ (٣٦)
- عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولا هم ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٦٩/٢ (٢٦٤،١٢٢،٩٦،٧٩)
- عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي أبو محمد النيسابوري ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وثلاثين ، وكان مولده سنة ستين ، حديثه في البخاري ومسلم والنسائي . تقريب التهذيب : ٧٠/٢ (٢٥٦)
- عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي ، ثقة من الخامسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٧١/٢ (١٤٥)
- أبو عمرو بن السماك . عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد الدقاق سمع حنبل بن إسحاق وغيره وروى عنه الدار قطني وغيره ، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ٣٠٢/١١ (٣٠٢)

- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان عشرة ومائة ، حديثه في البخاري في جزء القراءة والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٧٢/٢ (٣٥٣،٣٢٧،٥٢)
- عمرو بن العاص الكلابي بن عبيد الله القيسي ، أبو عثمان البصري ، صدوق ، في حفظه شيء ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٢/٢ (١٠٠)
- عمرو بن عبيد بن باب التميمي مولا هم ، أبو عثمان ، البصري المعتزلي المشهور ، كان داعية إلى بدعة ، اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين أو قبلها حديثه في أبي داود في القدر ، وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٧٤/٢ (٢٥٨)
- أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان ، المازني النحوي ، القارئ ، اسمه زيان أو العريان ، أويحيى أوجزء ، والأول أشهر ، والثاني أصح عند الصولي ، ثقة من علماء العربية ، من الخامسة ، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ست وثمانين سنة ، روى له البخاري معلقاً وأبو داود في القدر وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٤٥٤/٢ (٢)
- عمرو بن علي الباهلي . هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز أبو حفص الفلاس الصيرفي ، البصري ، ثقة حافظ من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٥/١ (٢٨٧،٢٦٨،٢٥٥،٢٥٤،٢٣٦،٢٠٩)
- عمرو بن محمد روى عن سعيد بن جبير وأبي زرعة بن عمرو بن جرير ، روى عنه إبراهيم بن طهمان قال أبو حاتم : مجهول . الجرح والتعديل : ٢٦٢/٦ ، وكذا قال الذهبي : الميزان : ٢٨٧/٣ (٣٤٤)
- عمرو بن محمد الناقد أبو عثمان البغدادي ، نزل الرقة ثقة حافظ ، وهم في حديث ، من العاشرة ، مات سنة اثنين وثلاثين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٧٨/٢ (١٦٣)
- عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق الجملي المرادي أبو عبدالله الكوفي الأعمي . ثقة عابد ، كان لا يدلس ورمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة ثمان عشرة ومائة وقيل قبلها . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٨/٢ (٣١٠)
- العمري الصغير = عبيد الله بن عمر /
- عمير بن إسحاق أبو محمد مولى بني هاشم ، مقبول ، من الثالثة . حديثه في البخاري في الأدب المفرد والنسائي . تقريب التهذيب : ٨٦/٢ (٢٦٢)
- عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي ، متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع ، من الثامنة وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٨٨/٢ (١٥٥)
- العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني ، أبو عيسى الواسطي ، ثقة ثبت فاضل ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين / وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٩/٢ (١٢٨)
- أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الأصل ، الإسفرايني مولده بعد الثلاثين وميتين ، وسمع بالخرميين والشام وغيرهما ، وأكثر الترحال وبرع في هذا الشأن وبدا الأقران وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة . السير : ٤١٧/١٤ (٢١٠،١٥٢)
- عوسجة المكي مولى ابن عباس ، ليس بمشهور ، من الرابعة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٨٩/٢ (٩٦)
- عوف الأعرابي ابن أبي جهيلة العبدي البصري ، ثقة رمي بالقدر وبالتشيع ، من السادسة ، مات سنة ست اوسيع وأربعين وله ست وثمانون . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٩/٢ (٦٣،٤٢)

- ابن عون = عبد الله بن عون /
- عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات قبل سنة عشرين ومائة . حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٩٠/٢ (٦١)
- عياض = القاضي عياض / (٤٠، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٣٩٤، ٤٠٠)
- العيزار بن حرب العبدى الكوفي ، ثقة من الثالثة ، مات بعد سنة عشرومائة ، حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٩٦/٢ (٩٩)
- عيسى بن عبدالعزيز اللخمي الإسكندراني الشريشي الإمام أبو القاسم ، سمع الكثير من السلفي وغيره وتلا على جماعة بالمناظر والشاذ ، وصنف في القراءات ، وهو متهم ليس بثقة ، مات سنة تسع وعشرين وستمائة . السير : ٣١٥/٢٢ (١٤١)
- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، أخو إسرائيل ، كوفي نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ، وقيل سنة إحدى وتسعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠٣/٢ (١٣٩)
- العيني . محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين الحنفي صاحب " عمدة القارى شرح صحيح البخاري " مؤرخ علامة من كبار المحدثين أصله من حلب ، توفي سنة خمس وخمسين وثمانمائة . الأعلام : ١٦٣/٧ (٣٢٧)
- الفلاس = عمرو بن علي الباهلي /
- فطر بن خليفة المخزومي مولاهم أبو بكر الحناط صدوق رمي بالتشيع ، من الخامسة ، مات بعد سنة خمسين ومائة ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١١٤/٢ (١٢٥)
- ابن عيينة = سفيان بن عيينة /
- غالب القطان بن خطاف وهو ابن أبي غيلان أبو سليمان البصري ، صدوق من السادسة . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠٤/٢ (٢١٧)
- الغزالي / (١٦٧)
- غندر . محمد بن جعفر المدني البصري ، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٥١/٢ (٤٠٣)
- ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد القزويني الإمام العلامة اللغوي المحدث صاحب " المعجم " توفي سنة خمس وتسعين وثمانمائة . السير : ١٠٣/١٧ (٢٤، ٣٠)
- فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية المدنية زوج الحسن بن الحسن بن علي بن الحسن ، ثقة من الرابعة ، ماتت بعد المائة وقد أسنت ، حديثها في الترمذي وأبي داود والنسائي في مسند علي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٦٠٩/٢ (٣٣٩، ٣٣٨)
- فاطمة الكبرى - رضي الله عنها - (٣٣٩، ٣٣٨)
- أبو الفتح الأزدي . محمد بن الحسين الموصلي الحافظ ، حدث عن أبي يعلى الموصلي والباغندي وطبقتهما ، وجمع وصنف وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء وعليه فيه مؤاخذات ، مات سنة أربع وتسعين وثمانمائة . ميزان الاعتدال : ٥٢٣/٣ (٧٠، ٦٩)

- أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس المعروف بابن أبي الفوارس . الإمام الحافظ الخفّاق البغدادي ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وتوفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٢٢٣/١٧ (٣٩٣، ١٣٠)
- الفراسي رضي الله عنه / (٥٩)
- ابن الفراسي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيل عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يعرف اسمه . حديثه في أبي داود والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٥٢١/٢ (٦٠، ٥٩)
- أبو الفرج بن الجوزي / (٣٧٣، ٣٣٥، ٣٣٤)
- الفرهياني = عبد الله بن محمد بن سيار /
- أبو الفضل بن إسحاق / (٢٩٢)
- أبو الفضل بن حنّابة الإمام الحافظ الثقة الوزير الأكمل جعفر ابن الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن القرات البغدادي نزيل مصر . توفي سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٤٨٤/١٦ (٢٦٥)
- أبو الفضل الدوري = عباس بن محمد الدوري /
- أبو الفضل السليمانى الإمام الحافظ المعمر محدث ماوراء النهر أحمد بن علي بن عمرو بن حمد البيكندي البخاري . ولد سنة إحدى عشرة وثلاث مائة . سير أعلام النبلاء : ٢٠٠/١٧ (٢٩٦)
- أبو الفضل العباس بن محمد الدوري = عباس بن محمد الدوري /
- الفضل بن هشام / (٣٠٢) لم أجده ترجمته .
- أبو القاسم الرافعي . محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين شيخ الشافعية عالم العجم والعرب ، كان من العلماء العاملين ذافنون حسن السيرة جميل الأمر ، توفي سنة ثلاث وعشرين وستمائة . السير : ٢٥٢/٢٢ (٣٩١)
- القاسم أبو عبد الرحمن الشامي ، هو ابن عبد الرحمن الدمشقي صاحب أبي امامة ، صدوق ، يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١١٨/٢ (١١٧)
- القاسم بن عبد الله بن عمر العمري ابن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني ، مزوك ، رماه أحمد بالكذب ، من الثامنة ، مات بعد الستين ، حديثه في ابن ماجه . تقريب التهذيب : ١١٨/٢ (٢٥٩)
- أبو القاسم ابن عساكر على بن الحسن بن هبة الله المؤرخ المحدث . (٤٠٥، ٣٥٩)
- أبو القاسم الغوراني عبد الرحمن بن محمد بن فوران السروزي الفقيه ، صاحب أبي بكر القفال . العلامة كبير الشافعية له المصنفات الكبيرة في المذهب ، وكان سيد فقهاء مرو ، توفي سنة إحدى وستين وأربعمائة . السير : ٢٦٤/١٨ (٣٨٣)
- أبو القاسم القشيري عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة ، الخراساني النيسابوري ، الشافعي صاحب " الرسالة " كان عديم النظير في السلوك والتذكر ، لطيف العبارة ، توفي سنة خمس وستين وأربعمائة . السير : ٢٢٧/١٨ (٣٦٤)
- قاسم بن قطلوبغا ، زين الدين أبو العدل السودوني الجمالي عالم بفقّه الحنفية ، مؤرخ باحث ، مولده ووفاته بالقاهرة ، وصفه السخاوي بأنه إمام علامه ، طلق اللسان ... له عدة مؤلفات ، توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة . الأعلام : ١٨٠/٥ (٨٦)
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : مارأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومائة على الصحيح وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٠/٢ (١١٢)
- قبيصة بن عقبة السوائي أبو عامر الكوفي ، صدوق ربما خالف ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة على الصحيح ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٢/٢ (١١٦)
- قتادة / (٣٤٩، ٣٣١، ١٣٩، ١٣٨، ١٢٨، ١٠٠، ٨٤، ٨٣، ٧٠، ٥٤)

- قدامة بن محمد بن قدامة الحشرمي الأشجعي المدني ، صدوق يخطئ من التاسعة ، حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٢٤/٢ (٢٢٧)
- قدامة بن وبرة العجلي البصري ، مجهول ، من الرابعة ، حديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ١٢٤/٢ (١٢٨)
- قرة بن حيونيل . هو ابن عبد الرحمن بن حيونيل المعافري البصري ، ويقال : اسمه يحيى ، صدوق ، له مناكير ، من السابعة ، مات سنة سبع وأربعين ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٢٥/٢ (٧١)
- القسطلاني أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك المصري أبو العباس ، من علماء الحديث مولده ووفاته في القاهرة صاحب " إرشاد الساري شرح صحيح البخاري " توفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة . الأعلام : ٢٣٢/١ (١٧٠)
- ابن القطان / (٤٥، ٦٣، ٦٦، ١٠١، ١٦٠، ١٦١، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٠، ٣٣٠، ٣٣١) - القطان = يحيى بن سعيد /
- قطبة بن العلاء بن المنهال أبو سفيان الغنوي الكوفي عن الثوري وعن أبيه ، وعنه العراقيون ومحمد بن إسماعيل الصائغ وجماعة . قال البخاري : ليس بالقوي وقال ابن عدي أرجو أن لا بأس به . ميزان الاعتدال : ٣٩٠/٣ (٢٠٩)
- فضيل بن عياض / (١١٦، ١٣٦، ٣٧٥)
- القعني = عبد الله بن مسلمة بن قعنب .
- القلوص بنت عليية . لم أجد لها ترجمة / (١٢٢)
- القواريري عبيد الله بن عمر بن ميسرة أبو سعيد البصري ، نزيل بغداد ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة ، خمس وثلاثين على الأصح وله خمس وثمانون سنة ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٥٣٧/١ (٢٧١)
- قيس ابن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، مخضرم ، ويقال : له رؤية ، وهو الذي يقال : إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة ، مات بعد التسعين أو قبلها ، وقد جاوز المائة وتغير ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٧/٢ (٢٥١)
- قيس بن سعد المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة بضع عشرة . حديثه في البخاري معلقاً ، ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٢٨/٢ (٢٧٠، ٩٧)
- ابن القيم / (١٠، ١٦، ٢٨٣، ٣٣٢، ٣٥٣، ٣٥٩)
- ابن كثير / (٢٥، ٣٩، ٤٣، ٢٦٣)
- كثير بن شظير المازني أبو قرة البصري ، صدوق يخطئ ، من السادسة ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٣٢/٢ (٢٦٠)
- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني ، ضعيف من السابعة ، منهم من نسبته إلى الكذب ، حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة ، تقريب التهذيب : ١٣٢/٢ (٣٢٧)
- أبو كريب . محمد بن العلاء بن كريب الهمداني ، الكوفي مشهور بكنيته ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين وهو ابن سبع وثمانين سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٧/٢ (٣٣١)

- الكساني . علي بن حمزة بن عبد الله بن قيس بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي شيخ القراءة والعريية حدث عن الأعمش وجعفر الصادق وسليمان بن أرقم وجماعة . اختار قراءة اشتهرت ، وصارت إحدى السبع . توفي سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة . سير أعلام النبلاء : ١٣٤/٩ ، وانظر تهذيب التهذيب : ٢٧٥/٧ . (١٩٥)
- كعب الأحبار / (٢٨٦)
- الكعبي . لم يتبين لي من أراد المعلمي إن كانت العبارة على الصواب ، وقد ورد عدد من الرجال ينسبون هذه النسبة . انظر الأنساب : ٤٤٤/١٠ ، السير : ٥٣٠/١٥ ، ٤٣٥/١٧ (١١٧)
- الليث بن سعد / (٣٣٨، ١٨٤، ١٧٣، ٤٨)
- ليث بن أبي سليم بن زعيم واسم أبيه : أيمن ، وقيل غير ذلك ، صدوق ، اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه فترك ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين . حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والأربعة . تقريب التهذيب : ١٣٨/٢ (٢٩٥، ١٣٧، ١٣٦، ١٢٢)
- ابن مأكولا / (٣٠٢)
- ابن ماجه / (٤٠٤، ٤٠٣، ٢٥٥)
- مالك بن أنس / (٣٢٩، ٢٧٨، ٢٣٧، ٢٣٢، ١٩٥، ١٨٤، ١٠٩، ٩١، ٧٤، ٧١، ٧٠، ٦٦، ٤٩، ٤٧، ٤٦، ٤٣، ٤٢، ٤٠)
- مالك بن النضر / (٣٩٥، ٣٥٠)
- مالك بن الحارث الزبادي مصري محله الصدوق يروي عن أبي قبيل عن عبادة ، روى عنه حيوة بن شريح وهو من طبقته وابن وهب وزيد بن الحباب ورشدين . ميزان الاعتدال : ٤٢٦/٣ (١٦٠)
- مالك بن دينار البصري ، الزاهد ، أبو يحيى ، صدوق عابد ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ونحوها . حديثه في البخاري معلقاً ، والسنن الأربعة . (٩١، ٧٠)
- الماوردي / (٨٥)
- ابن المبارك = عبد الله بن المبارك /
- أبو المبارك ، عن عطاء ، مجهول ، من السادسة ، وروايته عن صهيب مرسلة ، حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٤٦٩/٢ (٧٣)
- المبرد . أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري النحوي الإخباري صاحب " الكامل " توفي سنة ست وثمانين ومائتين . السير : ٥٧٦/١٣ (٢٢)
- مجاشع بن عمرو عن عبيد الله بن عمر . قال ابن معين : قدرأيته أحد الكذابين ، وقال العقيلي : حديثه منكر . ميزان الاعتدال : ٤٣٦/٣ (١٠٦)
- مجالد بن سعيد الهمداني أبو عمرو الكوفي ، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره ، من صغار السادسة ، مات سنة أربع وأربعين . حديثه في مسلم والأربعة . تقريب التهذيب : ٢٢٩/٢ (٢٥٤)
- مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي / (٧٣، ١٢)
- أبو المنجب رضي الله عنه . الإصابه : ١٧٣/٤ (٣٢٨)
- محارب بن دثار السدوسي القاضي الكوفي ، ثقة إمام زاهد ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ، حديثه في الستة . تقريب التهذيب : ٢٣٠/٢ (٣٠٤)

- أبو محمد . الأنصاري صحابي جليل . قال في الإصابه : قيل اسمه مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم وقيل ... عداده في الشاميين ، وسكن داريا . قال ابن سعد مات في خلافة عمر . وزعم ابن الكلبي أنه شهد بدرأ ، ثم شهد مع علي صفين ، الإصابه : ١٧٦/٤ (٢٨٥)
- محمد بن إبراهيم التيمي ابن الحاث بن خالد أبو عبد الله المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين على الصحيح . وحديثه في الستة . تقريب التهذيب : ١٤٠/٢ (١٠٠، ١٠١، ٢٥٣، ٣٦٦، ٣٦٧)
- محمد بن إبراهيم مربع الحافظ صاحب يحيى بن معين توفي سنة ست وثمانين وميتين . توضيح المشتبه : ١١٨/٨ ، وانظر المتلف والمختلف : ٢٠٢٢/٤ ، تاريخ بغداد : ٤٣٢/٥ ، الإكمال : ٢٣٥/٧ (٢٦٥)
- محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه الدوسي البغدادي سمع كثيراً من جده يعقوب الحافظ وعلى بن حرب وغيرهما وعنه جماعة ، وثقة الخطيب البغدادي . توفي سنة إحدى وثلثين وثلثمائة . السير : ٣١٢/١٥ (١٩٠)
- محمد بن إسحاق الكرمانى أبو عبد بن أبي يعقوب نزيل البصرة ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين وحديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ١٤٤/٢ (٩)
- محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر ، المطلبى مولاهاه المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، ورمي بالتشيع والقدّر ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومائه ، ويقال : بعدها . حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٤٤/٢ (١٣١، ١٧١، ١٧٢، ٣٥٤)
- محمد بن بشار بن عثمان العبدي الملقب " ببندار " البصري أبو بكر ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ، وله بضع وثمانون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٤٧/٢ (٢٦٨)
- محمد بن جحادة . ثقة من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلثين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٥٠/٢ (١٢٢)
- محمد بن جعفر الفيدي العلاف ، نزل الكوفة ثم بغداد ، مقبول من الحادية عشرة ، مات بعد الثلاثين حديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ١٥١/٢ (١١٨)
- محمد بن حبيب الجرمي مجهول ، من السادسة ، حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد . تقريب التهذيب : ١٥٣/٢ (١٢٣)
- محمد بن حجاج المصفر . بغدادى ، روى عن خوات بن صالح وجريز بن حازم ، قال يحيى : ليس بثقة وقال أحمد : قد تركنا حديثه ، وقال البخاري : سكتوا عنه وقال النسائي : متروك . مات سنة ست عشرة ومائتين . ميزان الاعتدال : ٥٠٩/٣ (٢٤١، ٢٤٠)
- أبو محمد بن حزم الظاهري / (٢٩٧، ٢٢٦)
- محمد بن حسان الكوفي الخزاز . عن أبي بكر بن عياش قال أبو حاتم : ضعيف ، وكان كذاباً - يعني في حديث الناس . كذا قال الذهبي . ميزان الاعتدال : ٥١٢/٣ (٢٩١)
- محمد بن الحسن بن آتش اليماني ، الصنعاني ، وقد ينسب لجدّه ، صدوق فيه لين ورمي بالقدّر ، من الثامنة ، حديثه في أبي داود في المراسيل . تقريب التهذيب : ١٥٤/٢ (١٨١)
- محمد بن الحسن الأسدي ابن الزبير الكوفي ، لقبه التل ، صدوق فيه لين ، من التاسعة ، مات سنة مائتين حديثه في البخاري والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٥٤/٢ (١٣٧)

- محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري . معجم المؤلفين : ١٨٧/٩ (٤٦) لم أجدهم ترجمته .
- محمد بن حميد الرازي بن حيان حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثين . حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٥٦/٢ (٣٠٦، ٣٠٥)
- محمد بن خالد القرشي عن عطاء بن أبي رباح وداود ابن الحصين ، وسعيد المقبري ، وعنه هيثم ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال الحافظ ابن حجر : مجهول ، من السادسة . وحديثه في أبي داود في المراسيل ، والترمذي . تقريب التهذيب : ١٥٨/٢ ، تهذيب التهذيب : ١٢٨/٩ (٢٢٤)
- محمد بن ذكوان ، هو ابن أبي صالح السمان ، صدوق يهم ، من السادسة ، حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ١٦٠/٢ (٢٢٧)
- محمد بن سابق أبو جعفر البزار الكوفي ، نزيل بغداد ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة وقيل أربع عشرة . حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ١٦٣/٢ (١١٦)
- محمد بن سعد = ابن سعد /
- محمد بن سعيد الأثرم هو محمد بن سعيد بن زياد القرشي أبو سعيد البصري المعروف الكريزي سكن بغداد وحدث بها عن حماد بن سلمة وهمام بن يحيى وغيرهما . توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين . تاريخ بغداد : ٣٠٥/٥ (١٢)
- محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب ، الشامي ويقال له : ابن سعيد أو ... وقد ينسب إلى جده ، وقيل إنهم قلبوا اسمه على مائه وجه ليخفى ، كذبوه ، وقال أحمد بن صالح : وضع أربعة آلاف حديث ، وقال أحمد : قتله المنصور على الزندقة وصلبه ، من السادسة ، حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٦٤/٢ (٢٧٤)
- محمد بن سليمان الباغندي الإمام احدث العالم الصادق أبو بكر والدالحافظ الكبير محمد بن محمد . يقال إن أبا داود جلس بين يديه وحمل عنه . توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٣٨٦/١٣ (٢٦٥)
- محمد بن سليم أبو عبد الله القاضي عن شريك قال ابن معين : يكذب في الحديث ، ولينه أبو حاتم . ميزان الاعتدال : ٥٧٤/٣ (٢٧٦)
- محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد ، كبير القدر ، من الثالثة مات سنة عشر ومائة . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٦٩/٢ (٣٨٨، ٣٥٠، ٣٢٧، ٣٢٦، ٦٣، ٢)
- محمد بن طلحة بن مصرف اليامي كوفي صدوق له أوهام وانكروا سماعه من أبيه لصغره ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٧٣/٢ (٣٢٠، ١٤١)
- محمد بن عبد الرحمن بن كامل / (١٠٤) لم أجدهم ترجمته .
- محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري أبو سلمة البصري مشهور بكنيته ، ومنهم من سماه محمد بن عمر بن عبد الله ، كذبوه ، من الثامنة ، جاوز المائة ، حديثه في ابن ماجه في التفسير . تقريب التهذيب : ١٧٧/٢ (٧٠)
- محمد بن عبد الله الأنصاري هو ابن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري ، القاضي ، ثقة من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٨٠/٢ (٩٧)
- أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحيى الضعيف الطرسوسي ثقة من العاشرة وحديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٤٨/١ (٢٠٣)

- محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ، أبو يحيى المكي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ، حديثه في النسائي وابن ماجه .
تقريب التهذيب : ١٨١/٢ (٧٠)
- محمد بن عبيد الهمداني الأسدي الجلاب ، ثقة من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ، حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب :
١٨٨/٢ (٣٦٦)
- محمد بن عثمان بن أبي شيبة الإمام الحافظ المسند أبو جعفر العباسي الكوفي ، سمع جماعة منهم والده ، وعنه جماعة ، جمع وصنف ، وله تاريخ كبير وكان من أوعية العلم . توفي سنة سبع وتسعين ومائتين . السير : ٢١/١٤ (٢٥٨، ٢١٠)
- محمد بن عجلان المدني ، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٠/٢ (١٠٩)
- محمد بن عطية بن سعد العوفي عنه أبيه ، ضعفه أبو أحمد بن عدي ، وقال البخاري : عنده عجائب . ميزان الإعتدال :
٦٤٨/٣ (١٨٧)
- محمد بن علي بن سهل الأنصاري المروزي ، قال ابن عدي : قدم علينا جرجان سنة خمس وتسعين ، وحدثنا عن أبي عمر الحوضي وعلي بن الجعد ويحيى بن يحيى ، ضعيف ، روى أحاديث لم يتابع عليها . ميزان الإعتدال : ٦٥٢/٣ (١٧٩، ١٧٨)
- محمد بن عمار بن الحارث الرازي يروي عن أبي نعيم وأهل العراق قال ابن حبان : حدثنا عنه أحمد بن محمد بن يحيى وغيره ، مستقيم الحديث . الثقات : ١٣٨/٩ ، وانظر الجرح والتعديل : ٤٣/٨ (٣٠٩)
- محمد بن عمرو الليثي هو ابن علقمة بن وقاص المدني صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٦/٢ (٣٦٧، ٣٦٦)
- محمد بن عوف بن سفيان الطائي ، أبو جعفر الحمصي ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين ، حديثه في أبي داود والنسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ١٩٧/٢ (٤٧)
- محمد بن مروان السدي الصغير كوفي متهم بالكذب ، من الثامنة ذكره الحافظ تمييزاً . تقريب التهذيب : ٢٠٦/٢ (٢٤٠)
- محمد بن منصور بن النضر بن إسماعيل أبو بكر المعروف بابن أبي الجهم الشيعي — من شيعة المنصور — سمع نصر بن علي الجهضي وعمرو بن علي الباهلي ... روى عنه أبو بكر الشافعي ، وأبو الحسن الدارقطني ووثقه ، وقال الهاشمي : ثقة ماون .
توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ٢٥١/٣ (٣٠٢)
- محمد بن مهاجر القرشي الكوفي لين ، من السابعة وحديثه في النسائي في اليوم واللييلة . تقريب التهذيب : ٢١١/٢ (٢٢٢، ٢٢١)
- محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي المدني ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثين أو بعدها وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢١٠/٢ (٣٥٧)
- محمد بن ميسر أبو سعد الصغاني البلخي الضرير نزيل بغداد ، ويقال له محمد بن أبي زكريا . ضعيف ورمي بالإرجاء ، من التاسعة ، وحديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٢١٢/٢ (٣١١)
- محمد بن نجيح عن سهيل بن أبي صالح ، قال الذهبي : رجل مستور ، روى أيضاً عن محمد بن زياد الجمحي ، وعنه يزيد بن زريع وخلف بن خليفة ، وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث محفوظة ، فما أدري لأي شيء ذكره ابن عدي في كامله ، غاية ما قال : أخرجتها لأنه ليس بالمعروف . ميزان الإعتدال : ٥٤/٤ (١٢٧)

- محمد بن النعمان أبو النعمان الباهلي قال الذهبي : عن يحيى بن العلاء مجهول ، قاله العقيلي . وقال يحيى : مزك . ميزان الاعتدال : ٥٦/٤ (١٠٥)
- محمد بن هارون القلاس أبو جعفر المخرمي ، شيطا ، حافظ ثقة ، قاله ابن أبي حاتم ، سمع أبانعيم ، وسليمان بن حرب وعنه الخاملي وابن مخلد وابن أبي حاتم . مات بالنهروان سنة خمس وستين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٣٢٧/١٢ (١٥١)
- محمد بن يحيى الذهلي = الذهلي /
- محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي الجزري أبو عبد الله بن أبي فروة ، ليس بالقوي ، من التاسعة ، مات سنة عشرين ، حديثه في النسائي في مسند على وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٢١٩/٢ (٧٣)
- أبو محمد الزبيدي شيخ القراء ، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري النحوي ، عرف باليزيدي لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي ، يؤدب ولده وله عدد من المؤلفات ، توفي سنة اثنتين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٥٦٢/٩ (٣١)
- محمد بن يونس الجمال المخرمي البغدادي ، ضعيف ولم يثبت أن مسلماً روى عنه ، من العاشرة . تقريب التهذيب : ٢٢٢/٢ ، وقد ذكر ابن عساكر في النبيل أن مسلماً روى عنه ، قال الذهبي : وهذا لم نره ، فلعله روى عنه خارج الصحيح . الميزان : ٧٣/٤ (٢٦٤، ٢٦٣)
- محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن الأنصاري ، مقبول ، من الثالثة ، حديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٣٣/٢ (١٧٥)
- محمود بن غيلان العدوي مولاهم أبو أحمد المروزي نزيل بغداد ، ثقة من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين وقيل بعد ذلك . حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٣٣/٢ (٣١٣)
- محمود بن ليبد بن رافع الأشهلي أبو نعيم المدني ، صحابي صغير ، وجل روايته عن الصحابة ، مات سنة ست وتسعين ، وقيل سنة سبع ، وله تسع وتسعون سنة . حديثه في البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٣٣/٢ (٦٠)
- ابن محيريز . عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجشمي ، المكي كان يتيماً في حجر أبي مخذرة بمكة ثم نزل بيت المقدس ، ثقة عابد ، من الثالثة ، مات سنة تسع وتسعين وقيل بعدها . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٤٩/١ (٢٨٥)
- المخدجي . بميم مضمومة ، ومعجمة ساكنة ، وفتح الدال المهملة وكسرها بعدها جيم ، منسوب إلى مخدج بن الحارث ، كذا في الترتيب وقال ابن عبد البر : لقب وليس بنسب في شيء من قبائل العرب ، قال : وهو مجهول لا يعرف بغير هذا الحديث ، وقيل اسمه رفيع . شرح الزرقاني : ٢٥٤/١ ، التمهيد : ٢٣/٢٨٩ (٢٨٥)
- مدلاج بن عمرو السلمي أخو ثقيف ومالك . قال ابن الكلبي : اسلموا كلهم وشهدوا بدرأ . قال الواقدي : هم سلميون قال : وشهد مدلاج المشاهد كلها ، ومات سنة خمسين وتبعه ابن عبد البر في ذلك . الإصابة : ٣٩٤/٣ (٢١٨)
- ابن المديني = على بن المديني /
- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري ، أبو عبد الله الكوفي ، نزيل مكة ، ثم دمشق ، ثقة حافظ وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٣٩/٢ (٢٣٢)
- المزلق أبو بشر بكر بن الحكم التميمي جار حماد بن زيد ، صدوق فيه لين ، من السابعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد . تقريب التهذيب : ١٠٥/١ (١١٧)

- المزني الإمام العلامة أبو إبراهيم ، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو المصري تلميذ الشافعي ، مولده في سنة موت الليث بن سعد سنة خمس وسبعين ومائة ، توفي سنة أربع وستين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٤٩٢/١٤ (٢٥٩)
- المزني / (٧٣، ١٩٠، ٢٢٢، ٢٢٨، ٣٠٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٥)
- مسدد بن مسرهد / (١٥٠، ١٥١)
- مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبو عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية مات سنة اثنتين ويقال : سنة ثلاث وستين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٤٢/٢ (٢٥٤)
- مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي ، أبو سلمة الكوفي ثقة ثبت فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٤٣/٢ (٣٠٩، ٣١٠)
- أبو مسعود رضي الله عنه . (٣٢١)
- ابن مسعود - رضي الله عنه . (٣٣٥)
- مسلم الأعور = مسلم بن كيسان الأعور . (٢٨٨)
- مسلم بن الحجاج / (١٣، ٤٦، ٥٠، ٥٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٥١، ١٩٠، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٦، ٣٨٨، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤)
- مسلم بن جبير مجهول ، من الرابعة ، حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٢٤٤/٢ (٢٢٢)
- مسلم بن صاعد النحات ، عن مجاهد . وثقه يحيى وقال أبو حاتم : ليس بثقة . ميزان الاعتدال : ١٠٤/٤ (٢٧٩)
- أبو مسلم عمر بن علي الليثي البخاري . الشيخ الإمام المحدث المفيد الرحال الطواف ، كان حسن المعرفة شديد العناية بالصحيح ، مع الحفظ والفهم ، توفي سنة ست وستين وأربعمائة . السير : ٤٠٧/١٨ (٤٠٠)
- مسلم بن كيسان الأعور الضبي المالتي البراد ، أبو عبد الله الكوفي ، ضعيف ، من الخامسة ، حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٤٦/٢ (١٢، ٢٣٦)
- مسلم بن مخشي المدجلي ، أبو معاوية المصري ، مقبول ، من الثالثة . حديثه في أبي داود والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٤٦/٢ (٥٩، ٦٠)
- مسلم بن أبي مسلم الخياط المكي سمع أبا هريرة وابن عمر ورأى سعد بن أبي وقاص ، روى عنه ابن عيينة وابن أبي ذئب . التاريخ الكبير : ٢٦٠/٧ ، (٢٧٢) ، وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم ما أرى به بأساً وقال ابن سعد كان قليل الحديث . تعجيل المنفعة : ٢٦٣ (٩)
- مسلمة بن القاسم بن إبراهيم المحدث الرحال أبو القاسم الأندلسي القرطبي ، توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاث مائة . السير : ١١٠/١٦ (٢٦٨)
- المسيب بن واضح السلمى التلمنسي الحمصي ، عن ابن المبارك وإسماعيل بن عياش ، وخلق ، وعنه أبو حاتم ... قال ابن أبي حاتم : صدوق يخطئ كثيراً ، وقال ابن عدي : كان النسائي حسن الرأي فيه ، ويقول : الناس يؤذوننا فيه . وضعفه الدارقطني . توفي سنة ست وأربعين ومائتين . ميزان الاعتدال : ١١٦/٤ (٧١)
- مسيلمة الكذاب / (١٠٥)

- أبو مصعب . أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الفقيه ، صدوق ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين وقد نيف على التسعين ، حديثه في الكتب الستة .
تقريب التهذيب : ١٢/١ (٧٤)
- مصعب الزبيري ، بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو عبد الله ، المدني نزيل بغداد ، صدوق عالم بالنسب ، من العاشرة مات سنة ست وثلاثين ، حديثه في النسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٥٢/٢ (٢٧٢، ٢٧١)
- مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو عبد الله الزبيري المدني نزيل بغداد ، صدوق ، عالم بالنسب ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين . حديثه في النسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٥٢/٢ (٣٠٦)
- ابن مصفى . محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي ، القرشي صدوق ، له أوهام وكان يدلس ، من العاشرة مات سنة ست وأربعين ، حديثه في أبي داود والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٠٨/٢ (٧٤)
- مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي مولا هم الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق ، كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ، ويقال سنة تسع ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٥٢/٢ (١٧٧)
- ابن المطهر الحلبي أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي المشهور عند الشيعة بالعلامة توفي سنة ست وعشرين وسبعمائة وهو من الرافضة المشهورين صاحب كتاب " منهاج الكرامة " وغيره وهو الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بكتابه " منهاج السنة " . مرآة الجنان : ٢٧٦/٤ ، النجوم الزاهرة : ٢٦٧/٩ ، وورد اسمه " الحسين " في اللسان : ٣٨٦/٢ ، الدرر الكامنة : ٧١/٢ ، وفيه ٧٢/٢ ، وقيل اسمه الحسن . وانظر الأعلام : ٢٢٧/٢ (٣٤٨)
- مطين الحضرمي . الشيخ الحافظ الصادق ، محدث الكوفة أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان ، ومطين لقبه . قال عنه الدارقطني : ثقة جيل ، صنف المسند والتاريخ وكان متقناً . توفي سنة سبع وتسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٤١/١٤ (٢٨٩)
- معاذ بن جبل / (٣٤٣)
- معاوية بن أبي سفيان / (٢٨٦)
- أبو معاوية . محمد بن خازم الضرير الكوفي ، عمي وهو صغير ثقة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقديهم في حديث غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ، وله إثنان وثمانون سنة ، وقد رمي بالإرجاء . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٥٧/٢ (٣١٠، ١١٨)
- معاوية بن عبد الكريم الضال الثقفي أبو عبد الرحمن البصري ، صدوق ، من صغار السادسة ، مات سنة ثمانين وقد قارب المائة . حديثه في البخاري معلقاً . تقريب التهذيب : ٢٦٠/٢ (٢٠٣)
- معبد بن خالد الجهني أبو زرعة . قال الواقدي ، أسلم قديماً وكان أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم فتح مكة وكان يلزم البادية ، مات سنة اثنتين وسبعين وهو ابن بضع وثمانين سنة . الإصابة : ٤٣٩/٣ (٢١٨)

- أبو معشر المدني . نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني ، وهو مولى بني هاشم ، مشهور بكنيته ، ضعيف ، من السادسة ، أسن واختلط ، مات سنة سبعين ومائة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٩٨/٢ (٣٥٧)
- معلى بن أسد العمي أبو الهيثم البصري أخو بهز ثقة ثبت . قال أبو حاتم : لم يخطئ إلا في حديث واحد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان عشرة على الصحيح ، حديثه في البخاري في الصحيح وجزء القراءة ومسلم وأبي داود في القدر والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٦٥/٢ (٢٢٤)
- معمر بن راشد الأزدي مولاهم ، أبو عروة البصري ، نزيل اليمن ، ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٦٦/٢ (٧٤،٤٥)
- معمر بن الفاخر . الشيخ الإمام الواعظ العالم المحدث أبو أحمد . معمر بن عبد الواحد بن رجاء بن عبد الواحد ، ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة . وتوفي سنة أربع وستين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٤٨٥/٢٠ (٣١١)
- ابن معين = يحيى بن معين /
- المفضل بن فضالة القتيابي ابن عبيد بن ثمامة ، المصري أبو معاوية القاضي ، ثقة فاضل عابد ، أخطأ ابن سعد في تضعيفه ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ، حديثه في الكتب الستة .
- تقريب التهذيب : ٢٧١/٢ (٢٧٢)
- مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي نزيل مرو ، ويقال له : ابن دوال دوز ، كذبوه وهجروه ، ورمي بالتجسيم ، من السابعة ، مات سنة خمس ومائة . روى له أبو داود في المسائل . تقريب التهذيب : ٢٧٢/٢ (٢٧٤،٢٣)
- المقدام بن شريح بن هاني بن يزيد الحارثي ، الكوفي ثقة ، من السادسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٧٢/٢ (٣٣٠)
- مقسم بن بكرة ويقال ابن نجده أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال : مولى ابن العباس ، للزومه له ، صدوق ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومائة ، وماله في البخاري سوى حديث واحد ، وحديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٧٣/٢ (٣٩٦)
- مكحول الشامي أبو عبد الله ، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة ، مات سنة بضعة عشرة ومائة حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٧٣/٢ (٣٩٥)
- مكى بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي ، أبو السكن ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومائتين ، وله تسعون سنة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧٣/٢ (١٥٢،٧٠)
- مكى بن عبدان بن محمد بن بكر بن مسلم المحدث الثقة المتقن أبو حاتم التميمي النيسابوري ، سمع جماعة منهم مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة . السير : ٧٠/١٥ (٢١)
- ملا علي القاري = علي القاري /
- ابن الملقن . عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ثم المصري سراج الدين . ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة وكان الملقن - واسمه عيسى المغربي - زوج أمه ، فنسب إليه . ومات أبوه وهو صغير ، وكان ربما عرف بابن النحوي

- ، وربما كتب خطه بذلك . اشتهر بكثرة التصانيف . احترقت كتبه في آخر عمره وتغير حاله بعدها ، فحجبه ولده إلى أن مات سنة أربع وثمانمائة ، انظر انباء الغمر : ٢١٦/٢ ، الضوء اللامع : ٣٣٠/٦ (٣٩١،٣٦٨،٣٥٤،٣٤٥،٢٩٧،٢٦٦،٦٥،٣٣) المناوي . محمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري من كبار العلماء كثير التصنيف . توفي سنة إحدى وثلاثين وألف . الأعلام : ٢٠٤/٦ (٣٨٠،٣١٧)
- مندل بن علي العنزي أبو عبدالله الكوفي ، ويقال : اسمه عمرو ، ومندل لقب ، ضعيف ، من السابعة ، ولد سنة ثلاث ومائة ، ومات سنة سبع أو ثمان وستين ، حديثه في أبي داود وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٢٧٤/٢ (٢٠٨،١٣)
- ابن مندة / (٢٢٦)
- المنذري / (٣٣٤،٢١٧،١٧١،١٣٢،٨٥،٥٢)
- أبو منصور شهردار بن شيرويه بن فناخسره ، الإمام العالم المحدث المفيد الحافظ المؤرخ ، من ذرية الضحاك بن فيروز الديلمي — رضي الله عنه ، توفي سنة ثمان وخمسين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٧٥/٢٠ (٣٩)
- منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمى الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، من طبقة الأعمش . مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧٦/٢ (١٥٨)
- منصور بن عمار الواعظ أبو السري ، خراساني ، ويقال بصري زاهد شهير ، يروي عن الليث وابن هبة و... وإليه كان المنتهى في بلاغة الوعظ . ساق له ابن عدي أحاديث تدل على أنه واه في الحديث ، وقد استسقى مرة بالمصريين فسقوا كذا قال الذهبي . ميزان الاعتدال : ١٨٧/٤ (٣١١)
- المنصور العباسي الخليفة أبو جعفر عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي وأمه سلامة البربرية ، ولد سنة خمس وتسعين أو ثمانمئة ، ضرب في الآفاق ، ورأى البلاد ، وطلب العلم ، وكان فحل بني العباس هيبة وشجاعة . سير أعلام النبلاء : ٨٣/٧ (٣٠٢،٢٩٤)
- منصور بن أبي منصور عن ابن عمر ، قال الذهبي : مجهول . وقد ذكره العجلي في كتابه الثقات ٢٠٠/٢ وقال : تابعي ثقة . انظر ميزان الاعتدال : ١٨٨/٤ (١٢٦)
- منصور بن النضر بن إسماعيل الشيعي ، حدث عن الفضل بن هشام وعبدالرحيم بن واقد الخراساني . روى عنه ابنه محمد . تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ (٣٠٢)
- ابن منظور / (١٥٦)
- ابن منيع بن عبدالرحمن أبو جعفر البغوي ، نزيل بغداد الأصم ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ، وله أربع وثمانون ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧/١ (٣٢٨)
- ابن مهدي = عبدالرحمن بن مهدي /
- مهدي بن ميمون الأزدي المعولي أبو يحيى البصري ثقة ، من صغار السادسة ، مات سنة اثنتين وسبعين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧٩/٢ (١٢١)
- المهلب بن حجر البهراني ، الشامي ، مجهول ، من السادسة ، حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٢٧٩/٢ (٢٢٢)
- ابن المواق = أبو عبدالله بن المواق /
- أبو موسى الأشعري / (٢٨٧،١٩١)

- موسى بن عبيدة الربذي أبو عبدالعزيز المدني ، ضعيف ولاسيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابداً ، من صغار السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٨٦/٢ (٣٥٤،١٢٠)
- موسى بن عقبة بن أبي عياش الاسدي مولى آل الزبير ، ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة ، لم يصح أن ابن معين لينه ، مات سنة إحدى وأربعين ، وقيل بعد ذلك . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٨٦/٢ (٦٤)
- موسى بن أبي كثير الأنصاري مولاهم ، أبو الصباح ويقال له : موسى الكبير ، وهو مشهور بكنيته أيضاً صدوق ، رمي بالإرجاء ، لم يصب من ضعفه ، من السادسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٨٧/٢ (٢٣٣)
- موسى بن محمد البلقاوي المقدسي الواعظ ، أبو طاهر أحمد التلفي ، روى عن مالك وشريك وأبي المريح وعنه جماعة كذبه أبو زرعة وأبو حاتم وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : مزوك . ميزان الاعتدال : ٢١٩/٤ (٣٤٣)
- أبو موسى ، محمد بن المشي الحافظ المعروف بالزمن - مشهور بكنيته ، وباسمه ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، وكان هو وبنوهم فرسي رهان ، وماتا في سنة واحدة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٤/٢ (٢٦٨،١٠٥)
- أبو موسى المدني محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن أبي عيسى الأصبهاني الشافعي صاحب التصانيف . توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . السير : ١٥٢/٢١ (٣٤٨،٣٢٣)
- موسى بن هارون بن عبد الله الحمال ، ثقة حافظ كبير ، بغدادي ، من صغار الحادية عشرة ، مات سنة أربع وتسعين ومائتين . تقريب التهذيب : ٢٨٩/٢ (١٣٤)
- ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب ، أصله كوفي نزيل الرقة ، ثقة فقيه ، ولي الجزيرة لعمر بن عبدالعزيز وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة سبع عشرة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٩٢/٢ (٨٥)
- ميمونة - رضي الله عنها - (٧٤)
- الميموني . عبد الملك بن عبد المجيد بن ميمون بن مهران الجزري ثم الرقي ، أبو الحسن ، ثقة فاضل ، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وسبعين وقد قارب المائة . حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٥٢٠/١ (١٥١،١٤٠،٨٤)
- ابن ناجية / (٢٦٤) لم يَسِرْه إلى مدحور .
- ابن ناصر الدين الدمشقي ، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الشافعي الإمام العلامة الأوحدي الحجة الحافظ مؤرخ الديار الشامية وحافظها ، توفي سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة . لفظ الألفاظ : (ص ٣١٧) (٣٣٥،١٦٦)
- نافع مولى ابن عمر / (٢٦٦،١٠٢،٩٢،٧٠)
- نافع المدني ابن عبد الرحمن ابن أبي نعيم القارئ ، مولى ليث ، أصله من أصبهان ، وقد ينسب لجدّه ، صدوق ثبت في القراءة ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وستين . حديثه في ابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٢٩٦/٢ (١٩٥)
- النسائي / (٨) ، ٤٥، ٦١، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٩٢، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٠، ١٥١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٦، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٧،

(٤٠٤،٤٠٣،٣٩٩،٣٢٧،٣٢٢،٣١٩،٣١١،٣٠٥،٢٩١،٢٧٨)

- النسوي . الحسن بن سفيان بن عامر ، بن عبدالعزيز الشيباني الخراساني صاحب المسند ، الإمام الحافظ الثبت ولد سنة بضع وثمانين ومائتين ، وتوفي سنة ثلاث وثلاثمائة . السير : ١٥٧/١٤ (١٦٩)
- نصر بن باب الخراساني أبو سهل المروزي . عن داود بن أبي هند وإبراهيم الصانع . وعنه أحمد وابن المديني . تركه جماعة . وقال البخاري : يرمونه بالكذب . توفي على ما قيل سنة ثلاث وتسعين ومائة . ميزان الاعتدال : ٢٦٠/٤ (٢٤٠)
- نصر بن حماد الوراق هو ابن عجلان البجلي أبو الحارث البصري ، ضعيف ، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع ، من صغار التاسعة ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٩٩/٢ (٢٣٦)
- نصر بن علي الجهضمي الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات قبل الخمسين ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٩٩/٢ (٣٠٢)
- أبو النصر هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولا هم البغدادي ، مشهور بكنيته ، ولقبه قيصر ، ثقة ثبت من التاسعة ، مات سنة سبع ومائتين ، وله ثلاث وسبعون ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١٤/٢ (٣٥٤)
- النعمان بن ثابت / (٣١٠،٢٩٦)
- النعمان بن عبد السلام الأصبهاني هو ابن حبيب التيمي أبو المنذر ، ثقة عابد فقيه ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث وثمانين وحديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٠٤/٢ (١٠٩)
- النعمان بن معبد بن هوزة الانصاري المدني ، مجهول ، من الرابعة ، حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٣٠٤/٢ (١٢٤)
- أبو نعيم الأصبهاني . أحمد بن عبد الله الحافظ أحد الأعلام صدوق تكلم فيه بلا حجة . قال الذهبي : ولكن هذه عقوبة من الله لكلامه في ابن مندة بهوى . ميزان الاعتدال : ١١١/١ ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة وتوفي سنة ثلاثين واربعمائة . سير اعلام النبلاء : ٤٥٣/١٧ (٣٠٩،٢٩٦،٢٨٧،٢١٩،٤٧)
- أبو نعيم الحلي . عبيد الله بن هشام ، جرجاني الأصل صدوق ، تغير في آخر عمره فتلن ، من العاشرة ، حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٥٤٦/١ (٤٣)
- أبو نعيم . الفضل بن دكين الكوفي واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولا هم ، الأحول ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت من التاسعة ، مات سنة ثمان عشرة وقيل تسع عشرة ، وكان مولده سنة ثلاثين ، وهو من كبار شيوخ البخاري ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١١٠/٢ (١٥٩)
- نفع بن الحارث الهمداني أبو داود الأعمى ، مشهور بكنيته كوفي ، ويقال له نافع ، مزوك ، وقد كذبه ابن معين من الخامسة . حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٠٦/٢ (٢٣٥)
- ابن نقطة . أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنبلي ، عني بالحديث وجمع وألف ، وكان ثقة حسن القراءة ، توفي سنة تسع وعشرين وستمائة . السير : ٣٤٧/٢٢ (٣٢٢)
- ابن نمير محمد بن عبد الله الهمداني الكوفي ، أبو عبد الرحمن ثقة حافظ فاضل ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٨٠/٢ (٣٧٢،٢٤٩،١٥٦،١٠٤)
- النواس بن سمعان (١٢٢)
- النووي (٣٨٧،٣٨٦،٣٨٣،٣٨٢،٣٦٩،٣٣٠،٢٨٨،٢١٧،١٠٢،٩٧،٨٨،٨٥،٦٧،٦٤،٦١،٦٠،٥٦)

- نيار بن مكرم الأسلمي صحابي جليل رضي الله عنه ، عاش الى أول خلافة معاوية . تقريب التهذيب : ٣١٠/٢ (٣٢٩)
- هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء أبو عبد الله المنبوز بالأعور ، عالم بالقراءات والعريية من أهل البصرة ، كان يهوديا وأسلم وقرأ القرآن ، وحفظ النحو وحدث . توفي قرابة السبعين ومائة . الأعلام : ٦٣/٨ (٢٢)
- الهاشمي . داود بن رشيد أبو الفضل مولى بني هاشم خوارزمي الأصل ، بغدادى الدار ، سمع أبا المليح الرقي ، وإسماعيل بن جعفر المدني والوليد بن مسلم ، وغيرهم ، وروى عنه صاعقة أبو يحيى وإبراهيم بن هانى ، وجماعة ، وثقة ابن معين ، توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين . تاريخ بغداد : ٣٦٧/٨ (٣٠٢)
- أم هانى (٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٠)
- هذبة بن خالد القيسي أبو خالد البصري ، ويقال له : هذاب ، ثقة عابد ، تفرد النسائي بتليينه ، من صغار التاسعة مات سنة بضع وثلاثين . حديثه فى البخاري ومسلم وأبي داود . تقريب التهذيب : ٣١٥/٢ (١٩٥)
- الهرماس بن زياد بن مالك الباهلي ، أبو حدير البصري صحابي رضي الله عنه . (٣٦٨)
- ابوهريرة (٤٥، ٦٤، ٧٠، ٧١، ١٠٥، ١٠٨، ١٢٢، ١٧٥، ٢١٠، ٢٦٦، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٥٨)
- هشام بن حسان القردوسي الأزدي أبو عبد الله البصري ، ثقة ، من أثبت الناس فى ابن سيرين وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال ، لأنه قيل : كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع وأثمان واربعين ، حديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١٨/٢ (١٧٣)
- هشام بن حكيم رضي الله عنه (٢٨٤)
- هشام الدستوائي هو ابن أبي عبد الله سنبر ، أبوبكر ، ثقة ثبت ، وقد رمى بالقدر ، من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين ، وله ثمان وسبعون سنة وحديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١٩/٢ (١٠٠)
- هشام بن عروة بن الزبير . (٧٤، ٧٩، ١٠٢، ٢٧٧، ٣٣١، ٣٢٩، ٣٧٥)
- هشام بن عمار الدمشقي السلمى الخطيب ، صدوق مقرئ ، كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح ، من كبار العاشرة ، وقد سمع من معروف الخياط ، لكن معروف ليس بثقة ، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح ، وله اثنتان وتسعون سنة حديثه فى البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٢٠/٢ (٣٦٥)
- هشام بن هارون الانصاري المدني ، مجهول ، من السابعة ، حديثه فى أبي داود فى فضائل الأنصار . تقريب التهذيب : ٣٢٠/٢ (١٢٤)
- هيثم ابن بشير ابن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ، وقد قارب الثمانين وحديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢٠/٢ (٢٢٤، ١٠٣، ٤٦)
- ابن همام الدمشقي . محمد بن حسن المعروف بابن همام ، أو محمد همام زادة ، من علماء الحديث تركماني الأصل ، ولد فى دمشق ، ورحل إلى مكة فجاور بها ثم سافر إلى القسطنطينية ، له عدة مؤلفات توفي سنة خمس وسبعين ومائة وألف . الأعلام : ٩١/٦ (٣٥٨، ٣٥٧)
- همام بن يحيى بن دينار العوذى أبو عبد الله ، ثقة ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ، حديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢١/٢ (١٠٠، ٥٤)

- هود بن عبد الله البصري روى عن جده مزیده ، روى عنه طالب بن حجر وحديثه في البخاري في الأدب المفرد وابن ماجه .
قال الحافظ : مقبول ، من الرابعة . تقريب التهذيب : ٣٢٢/٢ ، ميزان الاعتدال : ٣١٠/٤ ، الجرح والتعديل : ١١٢/٩ (٢٢٢)

- الهيثمي / (٣٣٤)

- أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي ، الكوفي ، ثقة مخضرم ، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز وله مائة سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥٤/١ (١٥٩،١٥٨)

- الواحدي . علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متويه ، أبو الحسن أوحده عصره في التفسير ، عالم بالأدب ، كان من أولاد التجار ولد بنيسابور ، وتوفي سنة ثمان وستين وأربعمائة . طبقات الداوودي : ٣٨٧/١ ، معجم المفسرين : ٣٥٢/١ (٣٥٧)

- الواقدي . محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، المدني القاضي نزيل بغداد ، متروك مع سعة علمه ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومائتين وله ثمان وستون ، روى له ابن ماجه . تقريب التهذيب : ١٩٤/٢ (٢٧٤،٢١٩)

- ابن الوزير . محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى يصل نسبه إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة عالم كبير شهير . قال الشوكاني : الإمام الكبير المجتهد المطلق . رد على الزيدية في كتابه " العواصم والقواصم " وكانت وفاته سنة أربعين وثمانمائة . البدر الطالع : ٨١/٢ (٣٢١،٢٨٨،٩٣،٦٥)

- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ عابد ، من كبار التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين وله سبعون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٣١/٢ (١٥٨،١٥٦،١٣٩،٧٣،١٢) (١٨٤،١٦٣،١٥٩)

- أبو الوليد الباجي . الإمام العلامة الحافظ ذوالفنون القاضي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الأندلسي القرطبي . صاحب التصانيف . أصله من مدينة بطليوس فتحول جده إلى باجة . ولد سنة ثلاث وأربعمائة وتوفي سنة أربع وسبعين وأربع مائة . السير : ٥٣٥/١٨ (١٩٤،١٤٩،١٢٠،١١٩)

- الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي دبار الحافظ اللغوي الإمام أبو العباس الغمري الأندلسي السرقسطي أحد الرحالة في الحديث . توفي سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة . سير أعلام النبلاء : ٦٥/١٧ (٤٩)

- أبو الوليد الطيالسي ، هشام بن عبد الملك الباهلي مولا هم البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وعشرين وله أربع وتسعون ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١٩/٢ (٤٤)

- الوليد بن محمد الموقري . أبو بشر البلقاوي ، مولى بني أمية ، متروك ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ، حديثه في السرمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٣٥/٢ (٧١)

- ابن وهب : هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم أبو محمد المصري ، الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ، وله اثنان وسبعون سنة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٦٠/١ (٤٧،٧٤،١٦٠،٢٦٢) (٢٧٢،

- وهب بن إسماعيل بن محمد بن قيس الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق ، من كبار التاسعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٣٧/٢

- وهب بن جرير بن حازم بن زيد ، أبو عبد الله الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٣٨/٢ (٣٦٩)
- أبو وهب الجشمي صحابي سكن الشام له حديث في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٨٧/٢ ، الإصابة : ٢١٨/٤ (٢٢٢،٢٢١)
- ياسين بن معاذ الزيات عن الزهري ، وهاد بن أبي سليمان . وعنه علي بن غراب ، وعبد الرزاق . قال ابن معين : ليس حديثه بشئ ، وقال البخاري : منكر الحديث ... قال الذهبي : موته قريب من موت الثوري . ميزان الاعتدال : ٣٥٨/٤ (٢٤٩،٢٣٥)
- يحيى بن أكنم التميمي ابن محمد بن قطن ، أبو محمد القاضي المشهور ، فقيه صدوق ، إلا أنه رمي بسرقة الحديث ، ولم يقع له ذلك وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة ، من العاشرة ، مات في آخر سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ، وله ثلاث وثمانون سنة . حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٣٤٢/٢ (٢٤٦)
- يحيى بن أبي أنيسة أبو زيد الجزري ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ست وأربعين . حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٣٤٣/٢ (٢٠١)
- يحيى بن بكير هو يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي ، مولاهم المصري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى وثلاثين وله سبع وسبعون . حديثه في البخاري ومسلم وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٥١/٢ (٧٤)
- يحيى بن أبي حية أبو جناب الكلبي مشهور بكنيته ، ضعفوه لكثرة تدليس ، من السادسة ، مات سنة خمسين أو قبلها ، حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٤٦/٢ (١٤٤)
- يحيى بن سعيد الأنصاري / (٣٦٧،١١٢)
- يحيى بن سعيد القطان / (٤٠،٤٢،٤٦،٥٠،٩٩،١٠١،١٠٥،١٣٩،١٦٩،١٧٥،١٩٤،٢٠٠،٢٣٦،٢٥١،٢٦٩،٢٥٢،٣٥٠،٣٢٩،٢٨٨،٢٧٨)
- يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي ، صدوق ، من أهل الرأي ، من صغار التاسعة ، مات سنة اثنتين وعشرين وقد جاوز التسعين . حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٤٩/٢ (٤٣)
- يحيى بن أبي صالح المدني . مجهول ، من السادسة وقيل إن أباه أبو صالح السمان ، حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٣٤٩/٢ (١٢٤)
- يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماي الكوفي ، حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان وعشرين . حديثه في مسلم . تقريب التهذيب : ٣٥٢/٢ (٢٦٤)
- يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أبو حاتم : يفتعل الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشئ وقال البخاري : منكر الحديث . يروي عن منصور وعن هشام بن عروة كنيته أبو القاسم . ميزان الاعتدال : ٣٩٧/٤ (٢٤٩)
- يحيى بن العلاء البجلي أبو عمرو ، أو أبو سلمة الرازي ، رمي بالوضع ، من الثامنة ، مات قرب الستين ، حديثه في أبي داود وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٥٥/٢ (١٠٥)

- يحيى بن المتوكل الباهلي البصري ، أبو بكر ، صدوق يخطئ ، من التاسعة ، مات بالمصيصة . ذكره الحافظ قميلاً . تقريب التهذيب : ٣٥٦/٢ (٢٢٨)

- أبو يحيى محمد بن عبد الله بن كناسة اسم جده عبد الأعلى الأسدي ، صدوق عارف بالآداب ، من التاسعة مات سنة سبع ومائتين ، وقد قارب التسعين حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٧٨/٢ (٣١٩)
- يحيى بن محمد بن قيس البخاري . الضريز أبو محمد المدني ، نزيل البصرة ، لقبه أبو زكير ، صدوق يخطئ كثيراً ، من الثامنة حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبي داود في المراسيل والترمذي والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٥٧/٢ (١٧٥، ١٦٢، ١٠٦، ١٠٢)

- يحيى بن معين . (١٢، ٦٣، ٧٠، ١٠٠، ١٠٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥١، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٤٩، ٤٠٣)

- يحيى بن هشام الغساني السمسار أبو زكريا الكوفي عن هشام بن عروة ، والأعمش ، وعنه تمام وخلق كذبه ابن معين وقال النسائي وغيره : مزكوك . وقال ابن عدي : كان ببغداد يضع الحديث ويسرقه . ميزان الاعتدال : ٤١٢/٤ (١٩٨، ١٩٧)
- يحيى بن وثاب الأسدي مولاهم ، الكوفي ، المقرئ ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث ومائة ، حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٥٩/٢ (٣٦٩)
- يحيى بن يحيى بن كثير الليثي مولاهم ، القرطبي ، أبو محمد صدوق ، فقيه ، قليل الحديث ، وله أوهام ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين على الصحيح . تقريب التهذيب : ٣٦٠/٢ (٧٤)

- يحيى بن يحيى بن بكر المنقري النيسابوري أبو زكريا ، ثقة ثبت إمام ، مات سنة ست وعشرين على الصحيح ، وحديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٦٠/٢ . وجاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف يحيى بن كثير ... وهو خطأ . وانظر التقريب بتحقيق أبي الاشبال : ١٠٦٩ والسير : ٥١٢/١٠ (٢٥٦)

- يزيد بن أبي حبيب المصري ، أبورجاء ، واسم أبيه سويد واختلف في ولاته ، ثقة فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة مات سنة ثمان وعشرين ، وقد قارب الثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٦٣/٢ (٢٢٢)
- يزيد بن زريع البصري ، أبو معاوية ، ثقة ثبت من الثامنة ، مات سنة اثنين وثمانين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٦٤/٢ (١٥٠، ١٣٥، ١٢٧)

- يزيد بن أبي زياد ويقال : يزيد بن زياد القرشي الدمشقي ، مزكوك من السابعة ، حديثه في الترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب : ٣٦٤/٢ (٢٤٩، ١٣٦)

- يزيد بن سنان بن يزيد القزاز البصري ، أبو خالد نزيل مصر ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ، وله بضع وثمانون . وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٢٦٥/٢ (٧٠)
- يزيد بن عبد الله بن خصفة بن عبد الله بن يزيد الكندي ، المدني ، وقد ينسب لجده ، ثقة من الخامسة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٦٧/٢ (٨٠، ١٠١، ٢٥١)

- يزيد بن هارون بن زاذان السلمى مولا هم ، أبو خالد الواسطى ، ثقة متقن ، عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين ، وقد قارب التسعين ، حديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٧٢/٢ (١٥٦،٤٦)
- يعقوب بن سفيان النسوي أبو يوسف ثقة حافظ من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين ، وقيل بعد ذلك ، حديثه فى النسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٧٥/٢ (٣٠٠،١٩٤،١٣٢)
- يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ الكبير العلامة الثقة أبو يوسف السدوسي البصري ثم البغدادي ، صاحب " المسند " الكبير العديم النظر المعلل . توفي سنة اثنتين وستين ومائتين . السير : ٤٧٦/١٢ (١٣٧،١١٦)
- أبو يعلى . أحمد بن على بن المثنى بن يحيى بن عيسى الموصلى محدث الموصلى ألامام الحافظ شيخ الاسلام ، ولد سنة عشر ومائتين وتوفي سنة سبع وثلاثمائة . السير : ١٧٤/١٤ (٤٠٣)
- يعلى بن شبيب المكي مولى آل الزبير ، لبن الحديث من الثامنة ، حديثه فى الترمذى وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٧٨/٢ (٣٣١)
- يعلى بن أبي يحيى المدني ، مجهول من السابعة ، حديثه فى أبي داود . تقريب التهذيب : ٣٧٩/٢ (٣٦٨)
- اليمان بن أنس الجعفي . هو من أجداد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن يمان المسندي أبو جعفر الحافظ شيخ البخاري . انظر تهذيب التهذيب : ٩/٦ (٣٩٦)
- يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسي المكي ، ثقة من الثالثة ، مات سنة ست ومائة ، وقيل بعد ذلك حديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٨٢/٢ (٦٣)
- يوسف بن محمد بن المنكدر التميمي ، ضعيف ، من السابعة حديثه فى ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٨٢/٢ (١٦٦،١٧٦)
- (١٧٨)
- أبو اليمان : الحكم بن نافع البهراني الحمصي مشهور بكنيته ثقة ثبت ، يقال : إن أكثر حديثه عن شعيب مناوله من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ، حديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٣/١ (٤٨،٤٧)
- يونس ابن أبي إسحاق السبيعي ، أبو إسرائيل ، الكوفي صدوق ، يهمل قليلا ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح ، حديثه فى البخاري فى جزء القراءة ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٨٤/٢ (١٣)
- ابن يونس الإمام الحافظ المتقن ، أبو سعيد ، عبد الرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصديقي المصري صاحب " تاريخ علماء مصر " توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة عن ست وستين عاما . سير أعلام النبلاء : ٥٧٨ / ١٥ (٢٢٥)
- يونس بن بكير بن واصل الشيباني ، أبو بكر الجمال الكوفي يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين حديثه فى البخاري معلقا ومسلم واصحاب السنن الا النسائي . تقريب التهذيب : ٣٨٤/٢ (٢٨٩)
- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصديقي ، أبو موسى المصري ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة أربع وستين ، وله ست وتسعون سنة حديثه فى مسلم والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٨٥/٢ (٩٥)
- يونس بن عبيد بن دينار العبدي ، أبو عبيد البصري ثقة ثبت ، فاضل ورع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين . وحديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٨٥/٢ (٤٥)
- يونس بن أبي الفرات البصري القرشي مولا هم أبو الفرات الإسكافي ، ثقة من السادسة ، ولم يصب ابن حبان فى تليينه ، حديثه فى البخاري والترمذى والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٨٥/٢ (١٤٤)
- يونس ابن القاسم الحنفي أبو عمر اليمامي ، ثقة من الثامنة حديثه فى البخاري . تقريب التهذيب : ٣٨٥/٢ (٢٥١،١٠٠)
- يونس بن محمد الكذوب لقب بالصدوق تهكما كذاب من التاسعة ذكره الحافظ فى التقريب : ٣٨٦/٢ تميزا . (١٥٢)

— يونس بن يزيد الأيلي ابن أبي النجاد ، أبويزيد مولى آل أبي سفيان ، ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا ، وفي غير الزهري خطأ ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وخمسين على الصحيح ، وقيل سنة ستين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٨٦/٢ (١٢٠،٧٤)

فهرس الفهارس

- ٤٧٩ فهرس الآيات القرآنية .
- ٤٨٠ فهرس الأحاديث والآثار .
- ٤٨٢ فهرس الكتب .
- ٤٨٥ فهرس أوائل الآيات .
- ٤٨٦ فهرس الفرق والطوائف والملل
- ٤٨٧ فهرس المدن والبقاع .
- ٤٨٩ فهرس المصادر والمراجع .
- ٥٢١ فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

- ((ولاتنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء)) (١١)
- ((وهذا بعلي شيخاً)) (١٥٧)
- ((إنا نحن نزلنا الذكر وإنا الذكر وإنا له لحافظون)) (٢٥)
- ((علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى)) (٣٠٦)
- ((وأبونا شيخ كبير)) (١٥٧)

فهرس الأحاديث والآثار

٨٥	سئل عن الحرم	٨٨	إذا يقظ الرجل أهله من الليل
٣٧٦	سدوا الأبواب	٢٢٤	إذا شربتم فاشربوا مصاً
٩١	الشهر تسع وعشرون	٢٦٦	إذا لقيتم المشركين في طريق
١٠٥	عشر ركعات ...	١٠٨	الأذنان من الرأس
٣٨٧	عليكم بسنتي	٢٩٥	ألا إن خير هذه الأمة
٣٢١	فكيف نصلي عليك	٣٧٤	اللهم باعد بيني وبين خطاياي
٣٨٦	فعليكم بسنتي	١٠	أنا دار الحكمة
١٠٥	في ليلة الجمعة ...	١١٨	أنا مدينة العلم
٣٣٨	كان رسول الله ﷺ إذا ...	٤٥	أنت الدجال
٦٩	كان رسول الله ﷺ يعتكف	٣٧٥	إن الذهب والحرير محرمان
٨٥	كان رسول الله ﷺ يحرس	٩٦	أن رجلاً توفي
٣٧٥	كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل	٣٢٧	إن رسول الله ﷺ دخل بيتها
٩٧	كان قيس بن سعد ...	٣٦٦، ٢٥٣، ١٠١، ١٤	إنما الأعمال بالنيات
٦٤	كانوا يكرهون ...	١٠	إنما يفتي الناس أحد ثلاثة
٢٨٣	كذب أبو السنابل	١٠٥	إن من تمام إيمان العبد
٢٨٢	كذب جابر	٣٦٩	إن النبي ﷺ كان يصلي على الخمرة
٢٨٤	كذب من قاله	٣٥٩	إن الورد خلق
٢٨٤	كذبت	٣٧٥	إني لست كأحدكم
١٠٢	كلوا البلح بالتمر	١١١	بئس أخو العشير
٣٦٤	لا حرج إن شاء الله	٣٦٣	تسليم الغزاة
٣٧٤	لا يؤمن عبدٌ عبداً فيخص ...	٣٤٣	تعلموا العلم
٣٤٠	لقد ارتقيت على ظهر بيت	٣٦٩	ثلاث علوم لإسناد لها
٣٦٧	للسائل حق وإن جاء على فرس	٣٨٦	جلد النبي ﷺ أربعين
١٠٩	للمملوك طعامه وشرا به	٣٤٤	حبك للشئ يعمي ويصم

٣٢٨	الدين ولودرهم
١٠٥	ركعتان به "إذاززلت ...
١٠٥	الرجل يعق والديه
٧٣	ماآمن بالقرآن
٨٥	ماتشاورقوم إلا
٧٠	متعتان
١٩١	المسلمون عدول
٣٢٨	من ابتلي بشئ من البنات
٣٦٢	من أراد الله به خيراً
٩٩	من أقام الصلاة
٣٥٨	من أكل الطين
٨٥	من ترك البسمة
٣٣٠	من حدثكم ...
١٠٤	من صلى بالليل
٣٥٧	من طاف بهذا البيت
٣٩٦	من علم عبداً آية
٣٧٣، ٣٦٥	من كثرت صلاته بالليل
٨٥	من لبس نعلأ صفراء
٣٢٨	من ولدت له أنثى
٢١٧	وعليك وعلى أهلك السلام
١٠٠	يارسول الله إن أصبحت
١٩٠، ١٨٨	يحمل هذا العلم
٦٨	يقال للرجل يوم القيامة
٣٦١	يكون في هذه الأمة رجل

فهرس الكتب

٣٥٧	تفسير الواحي	٣٧٤	الأباطيل
١٨٢، ١٤٨، ٧٣	تقريب التهذيب	٣٩٣	الأجزاء الغيلانيات
٣٩١	التلخيص الحبير	٣٩٣	الأجزاء الكنز وزيات
١٠٦	تلخيص الموضوعات	٢٢	الأجناس
٢٦١	التمييز	١٦٧	إحياء علوم الدين
٣٨٢	تهذيب الآثار	٣٤٠	اختلاف الحديث
٢٦٩، ٢٦١، ١٤٠، ١٢٤، ١٤	تهذيب التهذيب	٣٠٥	الأدب المفرد
٢٢٨	تهذيب الكمال	٨٨	الأذكار
٢٢	تهذيب اللغة	٤٠١، ٣١٩	الإرشاد
٤٠٢	جامع الأصول	٣٩١، ٨٥	الإسعاف بأحاديث الكشاف
٦٧، ٦٤	جامع التحصيل	٢٣	الأشبه والنظائر
٤٠٣، ٤٠١، ٣٩٧، ٣٥٨	الجامع الصغير	٢٢	الأضداد
٣٨	الجامع المسند الصحيح	٢٦	ألفية العراقي
١٥٦، ١٤٨	الجرح والتعديل	٩١	الأم
		٤٦	الإنصاف
		١٦٧	بغية النقاد
١٢٨	الخصائص	٣٤٣	بيان آداب العلم
٣٩٩	خصائص أمير المؤمنين علي	٢٥١، ١٠١، ٦٧	بيان الوهم والإيهام
٨٦	خلاصة البدر المنير	٥٢	تأريخ ابن أبي خيثمة
٣٩٣	الرباعيات	٢٤٠	التأريخ الصغير
٦٩	الزهريات	٢٤٠، ٩	التأريخ الكبير
٣٩٣	السداسيات	٢٩٧	تأريخ نيسابور
٣٢	سند البجيرمي	٢٠٥	تبيين أوهام الحاكم
٣٢	سند زكريا	٤٠٥	تحفة الأشراف
٣٢٢	سنن الترمذي	٨٦، ٨٥	تخريج أحاديث الرافعي
٤٠٢	سنن الدارقطني	٨٥	تخريج أحاديث المهذب

٣٨	سنن الدارمي	١٣٩	تذكرة الحفاظ
٤٠٢، ٣٢٢	سنن أبي داود	٣٣٤، ٥٦	الترغيب والترهيب
٤٠٤	السنن الصغرى	٢٢	شجر الدر
٤٠٤، ٢٠٠	السنن الكبرى	٣٨٢	شرح معاني الآثار
٣٢٢	سنن النسائي	٩٧، ٨٥	شرح المذهب
٢٨٩، ٢٧٠	سير أعلام النبلاء	٣٨١، ٣٣	شرح النخبة
١٢، ٢٢	ما اتفق لفظه واختلف معناه	٣٩١	شرح الوجيز
٤٠٤	المجرد	١٩٠	شرف أصحاب الحديث
٣٣٤	مجمع الزوائد	٨٥	شعب الإيمان
١٦٦	محاسن الإصطلاح	١٩٧	شفاء العليل
٣٦	المدارك	٣٩	شهاب الأخبار
٦٧	المراسيل	٢٣	الصحيح
٦٤	المستخرج	٣٧٥	صحيح ابن حبان
٤٠٥، ٣٣٤، ٣٢٣	مستدرک الحاكم	٤٥	صحيح مسلم
١٠٣، ٣٩، ٣٨	مسند الإمام أحمد	١٦٨	عارضة الأحوذى
٣٢٤	مسند الدارمي	٤٠٤	عمل اليوم والليلة
٣٩	مسند الشهاب	٦٧، ٦٤	الغرر المجموعة
٣٨	المسند الصحيح	٣٨	الفردوس
٣٠٧	مسند علي	٣٥٧	فضائل مكة
٣٥٧، ١٠٥، ٣٨	مسند الفردوس	٣٩٣	فوائد أبي طاهر
٤٠٣	مسند أبي يعلى	١٣٥	القدر :
٨٥	المعجم الصغير	١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ٩	كتاب الثقات
٣٢٨	المعجم الكبير	٢٨٦، ١٨٧، ١٢٥، ١٢٤	
٣٨٣	معرفة السنن والآثار	٦٠	كتاب الصحابة
٦٤	معرفة علوم الحديث	٢٧٤	كتاب الضعفاء والمتروكين
٢٥١، ٢١٠، ١٧	مقدمة الفتح	٨٦	الكشاف
٣١٨	منتقى الأخبار	٢٣	كشف السرائر
٤٠٢، ٣٢٢، ١٠٨، ٧٤	الموطأ	٦٦	الكفاية
		٢٦٢، ١٩٨، ١٣٩، ٨٠، ٢٤، ٨	الكامل

٤٠٠،٢٦٩،٢٢٤،٢١٣،١٥٤،١٥٢،١٢٨،١٢٤،١٠٣	ميزان الإعتدال
٢٣	نزهة الأعين النواظر
٣٩١،٨٦،٨٥	نصب الراية
٤٩	الوجازة في الإجازة
٢٣	الوجوه والنظائر
٧٠	اليوم واللييلة

فهرس أوائل الأبيات

٣٦٤	أدبرت فقلت لها
٣٦٤	أقبلت فلاح لها
٧٤	بسند مجود
٣٨٠	بما أضيف للبي قولاً أو
٢٦	سماعه من شيخه فيه يشك
٣٨١	فهو على هذا مرادف الخبر
٧٣	في مائة لما أتى بغداد
١٥٧	لعمري لقد أنكرت نفسي ورابي
٢٦	لكن مسمياته لعدة
٣٦٤	هل علي ويحكما
٣٦٤	وأهل هذا الشأن قسموا السنن
٢٦	وبعض من تأخر استعمل عن
١٥٧	وتسميتي شيخاً وقد كان قبله
٣٨١	وقيل لا يختص بالمرفوع
٧٤	ولا تضعف مطلقاً بناءً
٢٦	ولهم المتفق المفترق
٧٣	ومنه قلب سند لمتن

فهرس الفرق والطوائف والممل

٣٠٥،٣٠٤،٣٠٣	الإرجاء :
٢٩٥،٢٩٣	التشيع :
١١٨	الجهمية :
١٤٦	الخوارج :
٣٧٦،٢٩٩	الرافضة :
١١٨	الزنادقة :
٢٩٩	الزيدية :
١١٨	القدرية :
١٤٠،١١٨	المرجئة :

فهرس المدن والبقاع

٢٦	إخميم
٣١٢	أصيهان
٢٢٥، ٢٦	الأندلس
٣١٣، ٢٧٢، ١٥٤، ١٥١	البصرة
٣٢٩، ٣٠٠، ٢٧٤، ٢٥٩، ٢٣٣، ١٩٨، ١٦٤، ١٥٦	بغداد
٣٤٠، ٤٨، ٤٤	بيت المقدس
١٥٧	الحجاز
٣٩٧، ٢٧٤، ٢٥٦، ١٥٧، ١٤٠، ١٣٩	خراسان
٤٨٤	خيبر
٢٦	دجلة
٢٩٢	الريستاق
٤٨، ٤٤	الري
٢٦	زبيد
٢٦	زقاق حلب
٢٧٤، ١٥٧	الشام
١٥٧، ١٣٢، ١٢٨، ٧٤، ٢٦	العراق
٢٦	القاهرة
٢٦	القرافة
٢٦	قوص
٣٠٦، ٢٥٤، ١٥٦	الكوفة
٢٦	ماوراء النهر
٢٧٤	المدينة

١٧٨	مرو
٢٤٦،٢٢٥،١٦٥،١٣٥،١٣٢،٩٧،٧٤	مصر
٢٢٥	المغرب
١٥٨	نيسابور
٣٠٦	واسط

المصادر والمراجع

حرف الألف

- ١- الأباطيل والناكير والصحاح والمشاهير : للجورقاني، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي- ط. الأولى ١٤٠٤هـ الجامعة السلفية.
- ٢- إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل: مصطفى بن إسماعيل، ط. الأولى ١٤١٤هـ مكتبة ابن تيمية.
- ٣- الإتقان في علوم القرآن : للسيوطي، عالم الكتب.
- ٤- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين: د. نور الدين عتر- ط. الثانية ١٤٠٨هـ مؤسسة الرسالة.
- ٥- الإمام علي ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال: إكرام الله إمداد الحق: ط. الأولى ١٤١٣هـ دار البشائر الإسلامية.
- ٦- أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح : المطبوع بذييل مشكاة المصابيح. بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثالثة ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي.
- ٧- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لابن بلبان: تحقيق شعيب الارنؤوط، ط. الأولى ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة.
- ٨- أحوال الرجال: لأبي إسحاق بن يعقوب الجوزجاني: تحقيق صبحي السامرائي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ مؤسسة الرسالة.
- ٩- إحياء علوم الدين: للإمام الغزالي، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية
- ١٠- أخبار القضاة: لو كيع، محمد بن خلف بن حيان، تعليق عبد العزيز مصطفى المراغي، ط. الأولى ١٣٦٦هـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- ١١- آداب الزفاف في السنة المطهرة: محمد ناصر الدين الألباني، ط. الأولى ١٤٠٩هـ- المكتبة الإسلامية . طبعة جديدة.
- ١٢- الأدب المفرد: للإمام البخاري مع شرحه فضل الله الصمد، ط. الثالثة ١٤٠٧هـ المطبعة السلفية.
- ١٣- أدب الإملاء والاستملاء. للإمام السمعاني، ط الأولى ١٤٠١هـ دار الكتب العلمية.

- ١٤ - الأذكار: للإمام النووي. دار الفكر.
- ١٥ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي، تحقيق د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط. الأولى ١٤٠٩ مكتبة الرشد.
- ١٦ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: للقسطلاني، ط. السادسة، المطبعة الأميرية - بيولاقي - ١٣٠٤ هـ، دار الفكر
- ١٧ - إرشاد طلاب الحقائق: للإمام النووي، تحقيق عبد الباري السلفي، ط. الأولى ١٤٠٨ مكتبة الإيمان.
- ١٨ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، ط. الأولى ١٣٩٩ هـ المكتب الاسلامي.
- ١٩ - أسئلة البرذعي لأبي زرعة: المطبوع مع "أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية" للدكتور سعدي الهاشمي، ط. الثانية ١٤٠٩ هـ مكتبة ابن القيم.
- ٢٠ - أساس البلاغة: للزمخشري. تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة.
- ٢١ - الإستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: للحافظ ابن عبد البر. تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤١٣ هـ دار قتيبة للطباعة والنشر.
- ٢٢ - الاستقامة: لشيخ الاسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية.
- ٢٣ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب: لابن عبد البر. المطبوع بحاشية الإصابة، دار الفكر - بيروت -
- ٢٤ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: للملاعلي القاري، تحقيق محمد لطفي الصباغ، ط. الثانية ١٤٠٦ هـ المكتب الاسلامي.
- ٢٥ - الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر، دار الفكر ١٣٩٨ هـ.
- ٢٦ - الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: تصنيف الإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٣ هـ دار الوعي - حلب -.
- ٢٧ - إعلام الموقعين عن رب العالمين: للإمام ابن قيم الجوزية. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط. الأولى ١٣٧٤ هـ دار الفكر.

- ٢٨- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: لأبي سليمان الخطابي. تحقيق د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ط. الأولى ١٤٠٩ مركز إحياء التراث الاسلامي.
- ٢٩- الأعلام: خير الدين الزركلي، ط. السابعة، ١٩٨٦م دار العلم للملايين.
- ٣٠- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: تأليف العباس بن إبراهيم، ١٩٧٦م المطبعة الملكية - الرباط.
- ٣١- الإعلان بالتوبيخ عن ذم التأريخ: للإمام السخاوي، تحقيق فرانز روزنثال دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٣٢- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح: لابن دقيق العيد. دار الكتب العلمية.
- ٣٣- إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: لشيخ الاسلام ابن تيمية تحقيق، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ط. الأولى ١٤٠٤هـ .
- ٣٤- الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الاسماء والكنى والأنساب: للأمير علي بن هبة الله بن مأكولا. ط. الأولى ١٤١١هـ دار الكتب العلمية.
- ٣٥- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض. تحقيق أحمد صقر، ط. الثانية ١٣٩٨هـ مكتبة ابن تيمية.
- ٣٦- الأم: للإمام الشافعي. مع مختصر المزني. دار الفكر.
- ٣٧- الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن: عبد الله بن صالح البراك، ط الأولى ١٤١٤هـ.
- ٣٨- إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر: عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد، ط. الأولى ١٤١٤هـ مكتبة العلم.
- ٣٩- الأنساب: للإمام السمعاني، تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، ط. الثانية ١٤٠٠هـ ، الناشر محمد أمين دمج - بيروت - لبنان.
- ٤٠- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً: د. محمد لقمان السلفي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

- ٤١- الإيمان: للحافظ محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني: تحقيق. حمد بن حمدي الجابري
الحربي، ط. الأولى ١٤٠٧ هـ الدار السلفية.

حرف الباء

- ٤٢- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير، ط. الأولى
١٤٠٣ هـ دار الكتب العلمية.
- ٤٣- بحر الدم فيمن تكلم فيه الامام أحمد بمدح أو ذم: يوسف بن حسن بن عبد الهادي،
تحقيق د. وصي الله عباس، ط. الأولى ١٤٠٩ هـ دار الراية.
- ٤٤- البحر الزخار المعروف بمسند البزار: للإمام البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين
الله، ط. الأولى مكتبة العلوم والحكم.
- ٤٥- البحر المحيط: لأبي حيان، مكتبة ومطابع النصر الحديثه.
- ٤٦- البداية والنهاية: للإمام ابن كثير، تحقيق د. أحمد أبو ملحهم وزملائه، ط. الأولى
١٤٠٥ هـ دار الكتب العلمية.
- ٤٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للعلامة محمد بن علي الشوكاني، دار
المعرفة للطباعة والنشر.
- ٤٨- بذل الماعون في فضل الطاعون: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق أحمد عصام
الكاتب، ط. الأولى ١٤١١ هـ دار العاصمة.
- ٤٩- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: عبد الله الجميلي، ط. الثانية
١٤١٤ هـ مكتبة الغرباء.
- ٥٠- البرهان في علوم القرآن: للإمام الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٥١- بغية الراغب المتمني في ختم النسائي: للإمام السخاوي، تحقيق د. عبدالعزيز العبد
اللطيف، ط. الأولى ١٤١٤ هـ مكتبة العيكان.

- ٥٢- بلغة الحثيث إلى علم الحديث: للإمام يوسف بن حسن بن عبدالهادي، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، ط. الأولى ١٤١٦ هـ دار ابن حزم
- ٥٣- بلوغ المرام من أدلة الأحكام: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تصحيح محمد حامد الفقي، المكتبة التجارية الكبرى.
- ٥٤- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح: للحافظ العراقي، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط. الأولى ١٤١٠ هـ دار الجنان.

حرف التاء

- ٥٥- تأريخ أسماء الثقات: للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، ط. الأولى ١٤٠٤ هـ الدار السلفية.
- ٥٦- تأريخ بغداد: للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٥٧- التأريخ الكبير: للإمام البخاري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٥٨- تأريخ يحيى بن معين: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط. الأولى ١٣٩٩ هـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى.
- ٥٩- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضي الزبيدي، دار مكتبة الحياة.
- ٦٠- تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب: للكوثري، ط. الخامسة ١٤١٠ هـ.
- ٦١- التبصرة والتذكرة: شرح ألفية العراقي للإمام العراقي. دار الكتب العلمية.
- ٦٢- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.
- ٦٣- تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم: إعداد عمر بن محمود أبو عمر، حسن محمود أبو هنية، ط. الأولى ١٤٠٨ هـ مكتبة المنار.

- ٦٤- التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث: تأليف بكر بن عبد الله أبو زيد، ط. الأولى ١٤١٢هـ دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- ٦٥- تحفة الأبرار بنكت الأذكار: للسيوطي. تحقيق محي الدين مستو، ط. الأولى ١٤٠٧هـ مكتبة دار التراث.
- ٦٦- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: للإمام محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، إشراف عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر.
- ٦٧- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ المزي. تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط. الثانية ١٤٠٣هـ المكتب الاسلامي.
- ٦٨- تحقيق الغاية بترتيب الرواة المترجم لهم في نصب الراية: جمع حافظ ثناء الله الزاهدي، ١٤٠٧هـ جامعة العلوم الأثرية.
- ٦٩- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: للعراقي وابن السبكي والزبيدي. استخراج عبد الله محمود الحداد، ط. الأولى ١٤٠٨هـ دار العاصمة.
- ٧٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للإمام السيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. الثانية ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية.
- ٧١- التدليس في الحديث: د. مسفر غرم له الدميني، ط. الأولى ١٤١٢هـ
- ٧٢- تدوين السنة النبوية . نشأته و تطوره: د. محمد بن مطر الزهراني، ط. الأولى ١٤١٢هـ مكتبة الصديق.
- ٧٣- تذكرة الحفاظ: للحافظ الذهبي، دائرة المعارف العثمانية ، دار احياء التراث العربي.
- ٧٤- التراتيب الإدارية: لعبد الحي الكتاني، دار الكتاب العربي -بيروت- لبنان.
- ٧٥- التراجم الساقطة من الكامل لابن عدي: لعبد الحسن الحسيني، ط. الأولى ١٤١٣هـ مكتبة ابن تيمية.
- ٧٦- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض. تحقيق د.أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة ١٣٨٧هـ
- ٧٧- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: للإمام المنذري. تعليق مصطفى محمد عمارة، ط. الثالثة ١٣٨٨ دار احياء التراث العربي.

- ٧٨- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تصحيح
عبد الله هاشم المدني مكتبة ابن تيمية.
- ٧٩- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد
الباجي، تحقيق . د. أبو لبابة حسين، ط. الأولى ١٤٠٦هـ دار اللواء.
- ٨٠- التعريفات: للشريف علي بن محمد الجرجاني. ط. الثالثة ١٤٠٨هـ دار الكتب العلمية -
بيروت- لبنان.
- ٨١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للحافظ ابن حجر. تحقيق د.
عبد الغفار البندار وزميله، ط. الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.
- ٨٢- تغليق التعليق على صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد
عبدالرحمن القرقي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.
- ٨٣- تفسير القرآن العظيم: للحافظ ابن كثير. ط. الأولى ١٤٠٨هـ دار الجيل - بيروت- لبنان
- ٨٤- تفسير التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر.
- ٨٥- التقريب : للإمام النووي المطبوع مع شرحه تدريب الراوي: بتحقيق عبدالوهاب بن
عبداللطيف، ط. الثانية ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية.
- ٨٦- تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط.
الثانية ١٣٩٥هـ دار المعرفة.
- ٨٧- تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط.
الأولى ١٤١١هـ مكتبة دار السلام.
- ٨٨- تقييد العلم: للخطيب البغدادي. تحقيق يوسف العش، ط الثانية ١٩٧٤م دار إحياء السنة
النبوية.
- ٨٩- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لابن نقطة، ط الأولى ١٤٠٧هـ، دار
الحديث - بيروت.
- ٩٠- التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ عبدالرحيم بن الحسين
العراقي. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ١٤٠١هـ دار الفكر .

- ٩١- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية.
- ٩٢- تلخيص المستدرک: للإمام الذهبي. المطبوع بحاشية المستدرک، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٩٣- تمام المنة في التعليق على فقه السنة: محمد ناصر الدين الألباني. ط الثالثة ١٤٠٩ هـ المكتبة الإسلامية.
- ٩٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ ابن عبد البر. تحقيق جماعة، مكتبة السوادى للتوزيع.
- ٩٥- التمييز: للإمام مسلم بن الحجاج المطبوع مع منهج النقد للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط الثالثة ١٤١٠ هـ مكتبة الكوثر.
- ٩٦- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لابن عراق. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله بن محمد الصديق، ط الثانية ١٤٠١ هـ دار الكتب العلمية.
- ٩٧- تنقيح الأنظار: للإمام ابن الوزير اليماني الصغاني، المطبوع مع شرحه توضيح الأفكار. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٦٦ دار إحياء التراث.
- ٩٨- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: للحافظ ابن عبد الهادي. تحقيق د. عامر حسن صبري، ط الأولى ١٤٠٩ هـ المكتبة الحديثة.
- ٩٩- التنكيل والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة، لابن همام الدمشقي. تحقيق أحمد البزرة، ط الأولى ١٤٠٧ هـ دار المأمون للتراث.
- ١٠٠- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للعلامة عبد الرحمن يحيى العلمي، ط الثانية ١٤٠٦ هـ المكتب الإسلامي.
- ١٠١- تهذيب الآثار: للإمام ابن جرير الطبري. تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد، ١٤٠٤ هـ مطابع الصفا - مكة - .
- ١٠٢- تهذيب تاريخ دمشق: لابن بدران، ط. الثانية، ١٣٩٩، دار المسيرة.
- ١٠٣- تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني. ط الأولى ١٤٠٤ هـ دار الفكر.
- ١٠٤- تهذيب الأسماء واللغات: للإمام النووي. ١٤١٠ هـ مكتبة ابن تيمية - القاهرة - .

- ١٠٥ - تهذيب سنن أبي داود: للإمام ابن القيم. تحقيق محمد حامد الفقي، المطبوع مع مختصر المنذري، مكتبة السنة المحمدية.
- ١٠٦ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزني، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط الخامسة ١٤١٣هـ مؤسسة الرسالة.
- ١٠٧ - توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط الأولى ١٤١٤هـ المكتبة المكية، المكتبة البغدادية، دار البشائر الإسلامية.
- ١٠٨ - توجيه القاري إلى فتح الباري: جمعه حافظ ثناء الله الزاهدي، دار الفكر.
- ١٠٩ - توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح الجزائري، المكتبة العلمية بالمدينة.
- ١١٠ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار: العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط الأولى ١٣٦٦هـ دار إحياء التراث.
- ١١١ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم والقابهم وكناهم: لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط الأولى ١٤١٤هـ مؤسسة الرسالة.
- ١١٢ - تيسير التحرير: لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الفكر.

حرف التاء

- ١١٣ - الثقات: لأبن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ دار الكتب العلمية.
- ١١٤ - الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوهم: جمع ودراسه. صالح بن حامد الرفاعي ١٤١٣هـ، ط الأولى ١٤٠٦هـ الجامعة الإسلامية.
- ١١٥ - ثمرات الأوراق: لتقي الدين بن حجة الحموي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثانية ١٤٠٧هـ دار الجليل.

حرف الجيم

- ١١٦- جامع الأصول من أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم -: للإمام ابن الأثير الجزري. تحقيق محمد حامد الفقي، ط الرابعة ١٤٠٤ هـ دار احياء التراث.
- ١١٧- جامع بيان العلم وفضله للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر. تحقيق أبي الأشبال الزهيري، ط الأولى ١٤١٤ هـ دار ابن الجوزي.
- ١١٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين العلائي. تحقيق حمدي السلفي، ط الثانية ١٤٠٧ هـ عالم الكتب.
- ١١٩- الجامع في الغلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد. فهرسه محمد حسام بيضون، ط الأولى ١٤١٠ هـ مؤسسة الكتب الثقافية.
- ١٢٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي. تحقيق د. محمود الطحان. ١٤٠٣ هـ مكتبة المعارف.
- ١٢١- الجرح والتعديل: لأبن أبي حاتم، ط الأولى دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد. دار الكتب العلمية.
- ١٢٢- جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل. اعتني به عبدالفتاح أبو غدة، ط الأولى ١٤١١ هـ مكتب المطبوعات الاسلامية.
- ١٢٣- الجواهر النقي: للعلامة ابن التزكمانى. المطبوع بذييل السنن الكبرى للبيهقي، ١٤١٣ هـ دار المعرفة - بيروت - لبنان.

حرف الحاء

- ١٢٤- حاشية السندي على النسائي: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان وهو المطبوع مع شرح السيوطي.
- ١٢٥- الحاوي للفتاوي: للإمام السيوطي، دار الكتاب العربي.
- ١٢٦- الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، بكر بن عبد الله أبو زيد، ط الثانية ١٤١٥هـ دار العاصمة.
- ١٢٧- الحطة في ذكر الصحاح الستة: صديق حسن خان. تحقيق علي حسن عبد الحميد، ط الأولى ١٤٠٨هـ دار عمار.
- ١٢٨- حل عقود الدرر في علوم الأثر: للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق عبد الله بن علي مرشد، ط الأولى ١٤١٥هـ دار العباس.
- ١٢٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية.

حرف الدال

- ١٣٠- دراسات علمية في صحيح مسلم: علي حسن بن علي عبد الحميد، ط الأولى ١٤١٢هـ داتر الهجرة للنشر والتوزيع.
- ١٣١- دراسات في الجرح والتعديل: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط الأولى ١٤١٥هـ مكتبة الغرباء الأثرية.
- ١٣٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: تأليف محمد عبد الخالق عزيمة، المكتبة التجارية.
- ١٣٣- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: للسيوطي. تحقيق محمد لطفي الصباغ، ط الأولى ١٤١٥هـ مكتبة الوراق - الرياض.
- ١٣٤- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للإمام البيهقي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.

حرف الذال

- ١٣٥- الذخيرة: لأحمد بن إدريس القرافي. تحقيق محمد بوخبزة، ط الأولى ١٩٩٤م. دار العربي الاسلامي.
- ١٣٦- ذكر أخبار أصبهان: للحافظ أبي نعيم الأصبهاني. دار الكتاب الاسلامي.
- ١٣٧- الذهبي ومنهجه في تاريخ الاسلام: د. بشار عواد معروف، ط. الأولى، ١٩٧٦م عيسى البابي الحلبي.
- ١٣٨- الذيل على طبقات الحنابلة: لابن رجب، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٣٩- الذيل على القول المسدد: للعلامة محمد صيغة الله المدراسي الهندي، ط الرابعة ١٤٠٢هـ إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان.

حرف الراء

- ١٤٠- الرحلة في طلب الحديث: للخطيب البغدادي. تحقيق نور الدين عتر، ط الأولى ١٣٩٥هـ دار الكتب العلمية.
- ١٤١- الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي: سليم الهلالي، علي حسن علي عبد الحميد، ط الأولى ١٤٠٥هـ المكتبة الاسلامية - عمان - الأردن.
- ١٤٢- رجال صحيح البخاري: للإمام أبي نصر الكلاباذي. تحقيق عبد الله الليثي، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار المعرفة.
- ١٤٣- رجال صحيح مسلم: للإمام أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني. تحقيق عبد الله الليثي، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار المعرفة.
- ١٤٤- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه: للإمام أبي اود. تحقيق محمد الصباغ، ط الثالثة ١٤٠١هـ المكتبة الاسلامي.

- ١٤٥- الرسالة: للإمام الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر.
- ١٤٦- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، ط الرابعة ١٤٠٦هـ دار البشائر الاسلامية.
- ١٤٧- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: لأبي الحسنات اللكنوي الهندي. تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، ط الثالثة ١٤٠٧هـ دار البشائر الاسلامية.
- ١٤٨- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: للإمام الذهبي. تحقيق محمد ابراهيم الموصللي، ط الأولى ١٤١٢هـ دار البشائر الاسلامية.
- ١٤٩- الروض الباسم: في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير اليماني، ١٣٩٩هـ، دار المعرفة - بيروت.
- ١٥٠- لروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام: تصنيف جاسم سليمان الفهيد الدوسري، ط الأولى ١٤١٤هـ دار البشائر الاسلامية.

حرف الزاي

- ١٥١- زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية. تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، ط السابعة ١٤٠٥هـ مؤسسة الرسالة.
- ١٥٢- زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل في المسند: د. عامر حسن صبري، ط الأولى ١٤١٠هـ دار البشائر الاسلامية.

حرف السين

- ١٥٣- سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط الأولى ١٤٠٨هـ مكتبة الدار.
- ١٥٤- سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل: تحقيق موفق بن عبد الله عبد القادر، ط الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف.
- ١٥٥- سوالات حمزه بن يوسف للدارقطني وغيره من المشايخ: تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف.
- ١٥٦- سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط الأولى ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف - الرياض.
- ١٥٧- سلسلة الأحاديث التي ليس لها أصل: سليم بن عيد الهلالي، ط الأولى ١٤١٣هـ دار العصيمي للنشر والتوزيع.
- ١٥٨- سلسلة الآحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني، ط الرابعة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.
- ١٥٩- سلسلة الآحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني، ط الخامسة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.
- ١٦٠- سنن أبي داود: للإمام أبي داود. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا - طرابلس.
- ١٦١- سنن الترمذي: للإمام أبي عيسى الترمذي. تحقيق وشرح أحمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١٦٢- سنن الدارمي: تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ط الأولى ١٤١٢هـ دار القلم.
- ١٦٣- سنن الدارقطني: للإمام الدارقطني، تصحيح عبد الله هاشم يماني المدني مع ذيله التعليق المغني على الدارقطني.

- ١٦٤- السنن الكبرى للنسائي: تحقيق. د. عبدالغفار البنداري، سيد كسروى حسن، ط الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية.
- ١٦٥- السنن الكبرى للبيهقي: دائرة المعارف العثمانية، ١٤١٣هـ دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٦٦- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث.
- ١٦٧- سنن النسائي: بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي. وحاشية الإمام السندي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١٦٨- سير أعلام النبلاء: للإمام الذهبي. تحقيق شعيب الارناؤوط، ط الرابعة ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة.

حرف الشين

- ١٦٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط. الأولى ١٤١٢هـ دار ابن كثير.
- ١٧٠- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: للإمام اللالكائي. تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ١٧١- شرح ألفية السيوطي في علم الحديث: للشيخ أحمد محمد شاكر، ط الثانية ١٤٠٩هـ مكتبة ابن تيمية.
- ١٧٢- شرح الزرقاني على الموطأ لإمام مالك: للشيخ محمد الزرقاني، ١٣٩٨هـ دارالمعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٧٣- شرح السنة: للإمام البغوي، ط الثانية ١٤٠٣هـ المكتب الاسلامي.
- ١٧٤- شرح علل الترمذي: للإمام ابن رجب الحنبلي. تحقيق د. نور الدين عتر، ط الأولى ١٣٩٨هـ الرئاسة العامة للدارات البحوث العلمية والافتاء.

- ١٧٥- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: لابن النجار الحنبلي. تحقيق د. محمد الزحيلي، و د. نزيه حماد، ١٤٠٠هـ مركز البحوث العلمي بجامعة أم القرى.
- ١٧٦- شرح مسلم المسمى بالمنهاج: للإمام النووي. تحقيق خليل مأمون شيحا، ط الأولى ١٤١٤هـ دار المعرفة، مكتبة المؤيد.
- ١٧٧- شرح معاني الآثار: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ط الثانية ١٤٠٧هـ دار الكتب العلمية.
- ١٧٨- الشرح والابانة على أصول السنة والديانة: لابن بطه العكبري. تحقيق د. رضا بن نعيان معطي، ١٤٠٠هـ المكتبة الفيصلية.
- ١٧٩- شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنة النبوية جامعة انقره.
- ١٨٠- الشروح والتعليقات على كتب الأحكام الصغرى والوسطى والكبرى: لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط الأولى ١٤٠٣هـ.
- ١٨١- شروط الأئمة الخمسة: للحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن موسى الحازمي، ط الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.
- ١٨٢- شروط الأئمة الستة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ط الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.
- ١٨٣- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل: لأبي الحسن مصطفى إسماعيل، ط الأولى ١٤١١هـ مكتبة ابن تيمية.

حرف الصاد

- ١٨٣- الصاحب: لأبي الحسين أحمد فارس بن زكريا. تحقيق السيد: أحمد صقر، طبعة عيسى البابي الحلبي.
- ١٨٤- الصارم المنكي في الرد على السبكي: للعلامة محمد بن أحمد بن عبد الهادي، قابله إسماعيل بن محمد الأنصاري، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية.
- ١٨٥- الصراح تاج اللغة وصاحح العربية: للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط الثانية ١٣٩٩هـ دار العلم للملايين.

- ١٨٦- صحيح ابن حبان: للإمام ابن حبان المطبوع مع تقريرة الاحسان. تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط الأولى ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة.
- ١٨٧- صحيح ابن خزيمة: تحقيق د. محمد مصطفى الاعظمي، ط. الثانية ١٤١٢هـ المكتب الاسلامي.
- ١٨٨- صحيح البخاري: للإمام البخاري المطبوع مع شرحه فتح الباري. مراجعة قعي محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار الريان للتراث.
- ١٨٩- صحيح الترغيب والترهيب: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط الثالثة ١٤٠٩هـ مكتبة المعارف.
- ١٩٠- صحيح مسلم المطبوع مع شرحه للإمام النووي: بتحقيق خليل مأمون شيخا، ط الأولى ١٤١٤هـ مكتبة المؤيد، دار المعفة.
- ١٩١- الصناعة الحديثية في السنن الكبرى: د. نجم عبد الرحمن خلف، ط الأولى ١٤١٢هـ دار الوفاء للطباعة والنشر.
- ١٩٢- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الاسقاط والسقط: للإمام أبي عمرو بن عمرو بن الصلاح. تحقيق موفق عبد القادر، ط الثانية ١٤٠٤هـ دار الغرب الاسلامي.
- ١٩٣- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة: للإمام ابن القيم. تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، ط الأولى ١٤٠٨هـ دار العاصمة.

حرف الضاد

- ١٩٤- الضعفاء الصغير: للإمام البخاري. تحقيق محمود زايد، ط الأولى ١٤٠٦هـ دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٩٥- الضعفاء الكبير^(١): للعقيلي. تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط الأولى دار الكتب العلمية.
- ١٩٦- الضعفاء والمتركون: للإمام الدارقطني. تحقيق موفق بن عبد القادر، ط الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف.

١- انظر للوقوف على اسم هذا الكتاب تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٢٣، معجم المؤلفين: ٩٨/ ١١، مقدمة تحفة الأحرار: ٢٠٤، ما كتبه عليه بن يوسف الجديع من تحفته للمفتي من علوم الحديث: ٦٥٧/ ٢

- ١٩٧- ضعيف الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي.
- ١٩٨- ضعيف سنن ابن ماجة: محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى ١٤٠٨هـ المكتب الاسلامي.
- ١٩٩- ضعيف سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى ١٤١٢هـ المكتب الاسلامي.
- ٢٠٠- ضعيف سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى ١٤١١هـ المكتب الاسلامي.
- ٢٠١- ضوابط الجرح والتعديل: د. عبد العزيز عبد اللطيف، ط. الأولى ١٤١٢هـ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

حرف الطاء

- ٢٠٢- طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة.
- ٢٠٣- طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي. تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، ط الخامسة دار احياء الكتب العربية.
- ٢٠٤- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد المعروف بابن سعد. تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط الأولى ١٤١٠هـ دار الكتب العلمية.
- ٢٠٥- طبقات المدلسين: للحافظ ابن حجر العسقلاني، د. محمد زينهم محمد عزب، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، الصحوة للنشر.

حرف الظاء

- ٢٠٦- ظاهرة الإرجاء في الفكر الاسلامي: رسالة علمية نال بها د. سفر الحوالي درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، مكتوبه بالآلة الكاتبة.
- ٢٠٧- ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة: اعداد الدكتور أحمد نصيف الجنابي، مجلة المجمع العلمي ج٤ المجلد ٣٥ محرم ١٤٠٥هـ.

حرف العين

- ٢٠٨- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة: د. ناصر بن علي عائض حسن الشيع، ط الأولى ١٤١٣هـ مكتبة الرشد.
- ٢٠٩- العقيدة الطحاوية: للإمام الطحاوي مع شرحها. تخريج محمد ناصر الدين الألباني، ط الثامنة ١٤٠٤هـ المكتب الاسلامي.
- ٢١٠- علل الحديث لابن أبي حاتم، اشرف محب الدين الخطيب، ١٤١٥هـ دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٢١١- العلل الكبير: للإمام الترمذي. رتبته أبو طالب القاضي. تحقيق صبحي السامرائي ومن معه، ط الأولى ١٤٠٩هـ عالم الكتب.
- ٢١٢- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد. تحقيق وصي الله عباس، ط الأولى ١٤٠٨هـ المكتب الاسلامي.
- ٢١٣- عمدة القاري: للعيني، دار الفكر.
- ٢١٤- عمل اليوم والليلة: لابن السني، تحقيق بشير محمد عيون، ط الأولى ١٤٠٧هـ مكتبة دار البيان.
- ٢١٥- غناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات: د. أحمد محمد نور سيف، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار المأمون للتراث.
- ٢١٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود: للعلامة أبي الطيب العظيم أبادي^(١)، ط الثالثة ١٣٩٩هـ دار الفكر.

حرف الغين

- ٢١٧- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: للإمام السخاوي. تحقيق محمد سيدي محمد محمد الأمين. ط الأولى ١٤١٣هـ دار القلم.

- ٢١٨- غاية المرام في تخریج أحادیث الحلال والحرام: محمد ناصر الدین الألبانی، ط
الثالثة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.
- ٢١٩- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري، السنة الثانية ١٤٠٢هـ دار الكتب
العلمية.
- ٢٢٠- الغنية: "فهرست شیوخ القاضي عیاض" تحقیق د. محمد عبدالکریم. ١٣٩٨هـ
الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

حرف الفاء

- ٢٢١- الفتاوي الحديثية : للإمام السخاوي، تحقیق علی رضا، ط الأولى ١٤١٦هـ دار
المأمون للتراث.
- ٢٢٢- الفتاوي الكبرى: لشيخ الاسلام ابن تيمية، قدم له حسين محمد مخلوف، دار المعرفة.
- ٢٢٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني، راجعه قعي
محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث.
- ٢٢٤- فتح الباقي على ألفية العراقي: للحافظ زكريا بن محمد الانصاري، المطبوع مع
التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية.
- ٢٢٥- فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي: للسخاوي، تحقیق علي حسين علي، ط
الثانية ١٤١٢هـ دار الامام الطبري.
- ٢٢٦- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: تأليف العلامة محمد بن علان الصديقي،
دار الفكر.
- ٢٢٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل: تأليف الإمام أبي محمد ابن حزم. تحقیق محمد
إبراهيم نصر وزميله، ط الأولى ١٤٠٢هـ شركة مكتبات عكاظ.
- ٢٢٨- فضل الله الصمد في توضيح الآداب المفرد: تأليف فضل الله الجيلاني، قدم له محب الدين
الخطيب، ط الثالثة ١٤٠٧هـ دار المطبعة السلفية.

- ٢٢٩- فقه النوازل: تأليف بكر بن عبد الله أبو زيد، ط الأولى ١٤٠٧ هـ مكتبة الرشد.
- ٢٣٠- الفقيه والمتفقه: للخطيب البغدادي. تصحيح إسماعيل الأنصاري. ط الثانية ١٤٠٠ هـ دار الكتب العلمية.
- ٢٣١- فهرست مارواه عن شيوخه: لأبن خير الاشيلي، ط الثانية ١٣٩٩، منشورات دار الآفاق.
- ٢٣٢- الفهرس الحديث لمن قال فيه البخاري. منكر الحديث: عبد العزيز بن محمد السدحان، ط الأولى ١٤١٢ هـ.
- ٢٣٣- فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات: تأليف عبدالحى بن عبد الكبير الكثاني، تحقيق د. إحسان عباس، ط الثانية ١٤٠٢ هـ دار الغرب الاسلامي.
- ٢٣٤- الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، مكتبة السنة المحمدية.
- ٢٣٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشر النذير: تأليف محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر.

حرف القاف

- ٢٣٦- قاعدة جلية في التوسل والوسيلة: لشيخ الاسلام ابن تيمية تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، ط الأولى ١٤٠٩ هـ مكتبة لينة.
- ٢٣٧- القاموس المحيط: للفيروزبادي، ط الأولى ١٤١٢ هـ دار احياء التراث العربي.
- ٢٣٨- قفو الأثر في صفو علوم الأثر: لابن الحنبلي عناية عبد الفتاح أبو غدة، ط الثانية ١٤٠٨ هـ مكتب المطبوعات الاسلامية - حلب.
- ٢٣٩- قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث: للعلامة محمد جمال الدين القاسمي، ط الأولى ١٣٩٩ هـ دار الكتب العلمية.
- ٢٤٠- قواعد في علوم الحديث: للعلامة ظفر أحمد التهانوي. تحقيق عبد الفتاح أبو غده، ط الخامسة ١٤٠٤ هـ مكتب المطبوعات الاسلامية - حلب.

- ٢٤١- قوة الحجاج في عموم المغفرة للحاج: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط الأولى ١٤١٣هـ المطبوع مع مجلس في فضل يوم عرفه لابن ناصر الدين. مكتب تحقيق التراث بدار القبلة
- ٢٤٢- قول البخاري: سكتو عنه. د. مسفر بن غرم الله الدميني، ط الأولى ١٤١٢هـ.
- ٢٤٣- القول المسدد في الذب عن المسند: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط الرابعة ادارة ترجمان السنه.

حرف الكاف

- ٢٤٤- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام الذهبي، تعليق محمد عوامه وزميله، ط الأولى ١٤١٣هـ دار القبلة.
- ٢٤٥- الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف: علي حسن علي عبد الحميد، ط الأولى ١٤١٠هـ دار ابن الجوزي.
- ٢٤٦- الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام ابن عدي، ط الثالثة ١٤٠٩هـ دار الفكر.
- ٢٤٦- الكتاب  : لسيويه ابي بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، ط الثالثة - ١٤٠٨ هـ - الخابجي القاهرة .
- ٢٤٧- كتاب الأموال: حميد بن زنجويه. تحقيق شاكِر ذيب فياض، ط الأول ١٤٠٦هـ مركز الملك فيصل.
- ٢٤٨- كتاب الضعفاء والمتروكين: للإمام النسائي، تحقيق بوارن الضناوي، كمال يوسف الحوت، ط. الثانية ١٤٠٧هـ دار الفكر.
- ٢٤٩- كتاب المعمرين من العرب وطرف من أخبارهم: لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تعليق محمد أمين الخابجي، مكتبة المعارف - الطائف -.
- ٢٥٠- كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهميتها: لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط الأولى ١٤١٦هـ دار ابن حزم.
- ٢٥١- كشاف اصطلاحات الفنون: تأليف محمد علي الفاروقي التهانوي. تحقيق د. لطفي عبدالبدیع، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ٢٥٢ - كشف الأستار عن زوائد البزار: للحافظ الهيثمي. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة.
- ٢٥٣ - كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي، للبخاري، ١٣٩٤هـ، دار الكتاب العربي.
- ٢٥٤ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لاسماعيل بن محمد العجلوني، ط الثالثة ١٤٠٨هـ دار الكتب العلمية.
- ٢٥٥ - كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق هادي بن حمد المري، ط الأولى ١٤١٤هـ دار ابن حزم.
- ٢٥٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ١٤١٠هـ دار الفكر.
- ٢٥٧ - الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي. تحقيق د. أحمد عمر هاشم، ط الثالثة ١٤٠٦هـ دار الكتاب العربي.
- ٢٥٨ - الكليات . معجم في المطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء الكفوي قابله. د. عدنان درويش وزميله، ط الأولى ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة.
- ٢٥٩ - كناشة النوادر: عبد السلام هارون، ط الثانية دار الطلائع.
- ٢٦٠ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. للعلامة المتقي بن حسام الدين الهندي، ١٤٠٩هـ مؤسسة الرسالة.

حرف اللام

- ٢٦١ - اللآلئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعة: للإمام السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ٢٦٢ - لسان العرب: للعلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منصور الافريقي، دار صادر- بيروت.

- ٢٦٣- لسان الميزان: للحافظ ابن حجر، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار الفكر.
- ٢٦٤- اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير الجزري، ١٤٠٠هـ دار صادر.
- ٢٦٥- لمحات في أصول الحديث: د. محمد أديب صالح، ط. الخامسة ١٤٠٩هـ، المكتب الإسلامي.
- ٢٦٦- نواع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية في عقيدة الفرقة المرضية: تأليف العلامة محمد بن أحمد السفاريني، ط الثانية ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.

حرف الميم

- ٢٦٧- ما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح الإمام البخاري: للإمام النووي. تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار الكتب العلمية.
- ٢٦٨- المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه: للإمام الذهبي، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة، ط الأولى ١٤٠٩هـ دار الراية.
- ٢٦٩- المجروحين : من المحدثين والضعفاء والمتزكّين: للإمام ابن حبان. تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار الباز للنشر والتوزيع.
- ٢٧٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام الهيتمي، ط الثالثة ١٤٠٢هـ دار الكتاب العربي
- ٢٧١- المجموع شرح المذهب: للإمام النووي، الناشر زكريا علي يوسف، مطبعة الامام - شارع محمد كريم بالقلعة- مصر.
- ٢٧٢- مجموع الفتاوي: لشيخ الاسلام ابن تيمية، ترتيب وجمع عبدالرحمن بن قاسم.
- ٢٧٣- محاسن الاصطلاح: للبليقي، تحقيق عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف.
- ٢٧٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، ط الثالثة ١٤٠٤هـ دار الفكر.

- ٢٧٥- المحلي: لابن حزم. تحقيق أحمد محمد شاكر. دار التراث.
- ٢٧٦- مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم: لابن الملحق. تحقيق عبد الله اللحيدان وسعد آل حميد، ط الأولى ١٤١١هـ دار العاصمة.
- ٢٧٧- مختصر سنن أبي داود: للحافظ المنذري. تحقيق محمد حامد الفقي مكتبة السنة احمديّة.
- ٢٧٨- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. للإمام ابن القيم. تحقيق محمد حامد الفقي ١٣٧٥هـ
- ٢٧٩- المدخل إلى كتاب الإكليل: للإمام الحاكم، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة.
- ٢٨٠- المدخل إلى شرح السنة: إعداد علي بن عمر بادحدح، ط الأولى ١٤١٥هـ دار الأندلس.
- ٢٨١- المدخل إلى الصحيح: للإمام الحاكم، تحقيق د. ربيع بن هادي مدخلي، ط الخامسة ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة.
- ٢٨٢- مذكرة في أصول الفقه: للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، ط الأولى ١٤٠٩هـ مكتبة ابن تيمية.
- ٢٨٣- المراسيل: لابن أبي حاتم. تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط الثانية ١٤٠٢هـ مؤسسة الرسالة.
- ٢٨٤- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد القاري، الناشر دار الكتاب الإسلامي.
- ٢٨٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار الفكر-بيروت-
- ٢٨٦- مسائل الإمام أحمد لأبي داود صاحب السنن: تقديم محمد رشيد رضا، دار المعرفة.
- ٢٨٧- المسائل والرسائل النجدية لبعض علماء نجد. أشرف علي طبعه عبد السلام بن برجس، ط الثانية ١٤٠٩هـ دار العاصمة.
- ٢٨٨- المستدرك على الصحيحين: للإمام الحاكم. دار المعرفة -بيروت- لبنان.
- ٢٨٩- مسند الامام أحمد بن حنبل: ط الخامسة المكتب الاسلامي.

- ٢٩٠- مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق حبيب إرشاد الحق الأثري، ط الأولى ١٤٠٨هـ دار القبله.
- ٢٩١- مسند الحميدي: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب - بيروت.
- ٢٩٢- مسند الشهاب: للقضاي. تحقيق حمدي السلفي، ط الأولى ١٤٠٨هـ مكتبة الإيمان.
- ٢٩٣- المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: للإمام الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي، الدار العلمية.
- ٢٩٤- مشكاة المصابيح: لحمد بن عبد الله التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط الثالثة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.
- ٢٩٥- مشكل الآثار: للإمام الحافظ أبي جعفر الطحاوي، ط. الأولى دائرة المعارف بحيدر آباد الركن، ١٣٣٣، دار صادر
- ٢٩٦- مصابيح السنة: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط. الأولى ١٤٠٧هـ دار المعرفة.
- ٢٩٧- مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجة: للبوصيري. تحقيق موسى محمد علي، د. عزت علي عطية، دار الكتب الحديثه.
- ٢٩٨- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد، لابن الجزري، المطبوع في طلائع المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.
- ٢٩٩- مصنف ابن أبي شيبة: تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، ط الأول ١٤٠٩هـ دار التاج.
- ٣٠٠- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: للملاعلي القاري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط الرابعة ١٤٠٤هـ مكتب المطبوعات الاسلامية.
- ٣٠١- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة.
- ٣٠٢- معالم السنن: للإمام الخطابي، ط الثانية ١٤٠١هـ المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.
- ٣٠٣- معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى: د. نجم عبدالرحمن خلف، ط الأولى ١٤٠٩هـ دار الراية.

- ٣٠٤ - معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند: د. عامر حسن صبري، ط الأولى ١٤١٣هـ دار البشائر الاسلامية.
- ٣٠٥ - المعجم الصغير "الروض الداني" للطبراني، تحقيق محمد شكور محمود، ط الأولى ١٤٠٥ المكتب الاسلامي.
- ٣٠٦ - المعجم الكبير: للإمام الطبراني. تحقيق حمدي السلفي، ط الثانية ١٤٠٥هـ مكتبة الزهراء.
- ٣٠٧ - معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة: مكتبة المثنى - بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- ٣٠٨ - معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الاسلامي: عبد الله محمد الحبشي، ط الأولى ١٤٠٥هـ الدار اليمنية.
- ٣٠٩ - معجم مقاييس اللغة: لابن فارس. تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر.
- ٣١٠ - المعجم الوسيط: د. إبراهيم أنيس وزملائه.
- ٣١١ - معجم النحو: لعبد الغني الدقر، ط الثالثة ١٤٠٧هـ مؤسسة الرسالة.
- ٣١٢ - معرفة الثقات: للعجلي ترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبدالعليم البستوي، ط الأولى ١٤٠٥هـ مكتبة الدار.
- ٣١٣ - معرفة السنن والآثار: للإمام البيهقي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط الأولى ١٤١١هـ دار الوعي.
- ٣١٤ - معرفة علوم الحديث: للإمام الحاكم: اعتنى بنشره معظم حسين، ط الثانية ١٣٩٧هـ دائرة المعارف العثمانية.
- ٣١٥ - المعرفة والتاريخ للبسوي: تحقيق د. اكرم ضياء العمري، ط الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الدار بالمدينة.
- ٣١٦ - المغني عن حمل الاسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: للحافظ العراقي. أعتنى به أشرف بن عبد المقصود، ط الأولى ١٤١٥هـ دار طبرية.
- ٣١٧ - المغني في الضعفاء: للإمام الذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار احياء التراث العربي.
- ٣١٨ - المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير لأحمد بن الصديق الغماري، ١٤٠٢هـ دار الرائد العربي-بيروت.

٣١٩- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: للإمام ابن القيم، دار الكتب العلمية.

٣٢٠- مفردات ألفاظ القرآن: للراغب الأصفهاني. تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط الأولى ١٤١٢هـ دار القلم.

٣٢١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للسخاوي. تحقيق محمد عثمان الخشت، ط الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتاب العربي.

٣٢٢- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن الأشعري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط الثانية ١٣٨٩هـ مكتبة العلوم والحكمة.

٣٢٣- مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض، تحقيق الحسين بن محمد شواط، ط الأولى ١٤١٤هـ دار ابن عفان.

٣٢٤- مقدمة ابن الصلاح: للإمام ابن الصلاح، المطبوعة مع شرحها التقييد والإيضاح. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ١٤٠١هـ دار الفكر.

٣٢٥- مقدمة تحفة الأحوذى: للمباركفوري. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر.

٣٢٦- المقنع في علوم الحديث: لابن الملقن. تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، ط الأولى ١٤١٣هـ دار فواز للنشر.

٣٢٧- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: للإمام ابن القيم. تحقيق عبدالفتاح ابو غدة، ط الثانية ١٤٠٢هـ مكتب المطبوعات الاسلامية.

٣٢٨- مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة. د. المرتضى الزين أحمد، ط الولي ١٤١٥هـ مكتبة الرشد.

٣٢٩- المنتقى من منهاج الاعتدال: للإمام الذهبي. تحقيق محب الدين الخطيب مكتبة المؤيد.

٣٣٠- منتقى الأخيار من أحاديث سيد الأخبار: للمجد ابن تيمية، المطبوع مع شرحه نيل الأوطار، دار الكتب العلمية.

٣٣١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: شيخ الاسلام ابن تيمية. تحقيق محمد رشاد سالم، ط الثانية ١٤٠٩هـ مكتبة ابن تيمية.

٣٣٢- المنهج الحديث في علوم الحديث: محمد محمد السماحي، ١٣٨هـ طبع دار الأنوار.

١- كذا وتسمت تسمية كتاب ابن الصلاح في بعض نسخ المطبعة، وانظر تقييداً نفياً في تسمية هذا

الكتاب المذكور مؤلفه بن محمد بن كتابه توسيع النصوص: ص ١٠٤، وانظر بيان صريحه: ص ٧٥.

- ٣٣٣- منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال: رسالة ماجستير من إعداد قاسم علي سعد، مكتوبة بالآلة الكاتبة، جامعة الامام.
- ٣٣٤- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط الثالثة ١٤١٠هـ مكتبة الكوثر.
- ٣٣٥- منهج النقد في علوم الحديث: الدكتور نورالدين عتر، ط الثالثة ١٤١٢هـ دار الفكر
- ٣٣٦- منية الألمعي: لقاسم بن قطلوبغا المطبوعة آخر المجلد الرابع من: نصب الراية"، ط الثالثة ١٣٩٣هـ المكتبة الإسلامية.
- ٣٣٧- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: للحافظ الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية.
- ٣٣٨- موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، ط الأولى ١٤١٢هـ مكتبة الرشد.
- ٣٣٩- موضح أوهام الجمع والتفريق: للخطيب البغدادي. تحقيق المعلمي، دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - دار الفكر.
- ٣٤٠- الموضوعات: لابي الفرج ابن الجوزي. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط الثانية ١٤٠٣هـ دار الفكر.
- ٣٤١- الموطأ: للإمام مالك مع شرح الزرقاني، ١٣٩٨هـ دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٣٤٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث: للإمام الذهبي. اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة .
- ٣٤٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة.

حرف النون

- ٣٤٤- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار : للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق هدي السلفي، مكتبة ابن تيمية.
- ٣٤٥- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: لأبي الفرج ابن الجوزي. تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي، ط الأولى ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة.
- ٣٤٦- نزهة الألباب في الألقاب: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبدالعزيز السديري، ط الأولى ١٤٠٩هـ مكتبة الرشد.
- ٣٤٧- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: للحافظ ابن حجر، المطبوعة مع النكت على النزهة. لعلي حسن عبد الحميد، ط الأولى ١٤١٣هـ دار ابن الجوزي.
- ٣٤٨- نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي، دار الحديث -القاهرة- .
- ٣٤٩- نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام. تحقيق د. فاروق حمادة، ط. الأولى ١٤١٤هـ مكتبة ابن تيمية.
- ٣٥٠- النكت البديعات على الموضوعات: للسيوط. تحقيق الشيخ عامر أحمد حيدر، ط. الأولى ١٤١١هـ دار الجنان.
- ٣٥١- النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق د. ربيع بن هادي مدخلي، ط. الثانية ١٤٠٨هـ دار الراية.
- ٣٥٢- النكت على نزهة النظر:علي حسن عبد الحميد، ط. الأولى ١٤١هـ دار ابن الجوزي.
- ٣٥٣- النكت الوفية بما فيها شرح الألفية: لبرهان الدين ابراهيم بن عمر، رسالة ماجستير بالجامعة الاسلامية. تحقيق خير خليل عبد الكريم.
- ٣٥٤- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: للإمام الشوكاني، دار الكتب العلمية.

حرف الهاء

- ٣٥٥- هدي الساري مقدمة فتح الباري: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط. الأولى ١٤٠٧هـ دار الريان.

حرف الواو

- ٣٥٦- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: سليمان بن صالح القرعاوي، ط. الأولى ١٤١٠هـ مكتبة الرشد.
- ٣٥٧- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: د. محمد بن محمد أبو شهبة، ط. الأولى ١٤٠٣هـ عالم المعرفة.
- ٣٥٨- الوضع في الحديث: عمر بن حسن عثمان فلاته، ١٤٠١هـ مكتبة الغزالي.
- ٣٥٩- وفيات الأعيان وأبناء أنباء الزمان: لابن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس: دار صادر - بيروت.

حرف الياء

- ٣٦٠- اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر: للمناوي. تحقيق ربيع السعودي، ط. الأولى ١٤١١هـ مكتبة الرشد.

فهرس الموضوعات

١ خطة البحث :
٣ المقدمة :
٤ المبحث الأول : الأسباب التي دعنتى لإختيار هذا الموضوع
٦ المبحث الثاني : أهمية البحث وقيمتة العلمية
١٧ المبحث الثالث : المنهج الذى سلكته فى إعداد البحث
١٩ التمهيد
٢٠ المبحث الأول التعريف بالمشترك اللفظي
٢٣ المبحث الثاني : إهتمام العلماء بالمشترك اللفظي
٢٥ المبحث الثالث : التأصيل لتسمية هذا البحث
٢٧ الباب الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند والمتن
٢٨ تمهيد :
٢٩ الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند
٣٠ المبحث الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الاتصال
٣١ السند :
٣٣ الإسناد :
٣٥ المسند :
٤٠ سمعت :
٤٢ حدثنا :
٤٦ أخبرنا :
٤٩ أنبأنا :
٥١ عن :
٥٤ قال :
٥٦ روي :
٥٨ المبحث الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الانقطاع

٥٩ : المرسل
٦٥ : المنقطع
٦٨ : المعضل
٧٢ : جوده فلان
٧٦ : الفصل الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالمتن
٧٧ : الموقوف
٧٩ : المقطوع
٨١ : الفصل الثالث : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المشتركة بين السند والمتن
٨٢ : المبحث الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بتفرد راوي الحديث
٨٣ : الغريب
٨٧ : المبحث الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بتعدد رواة الحديث مع اتفاقهم
٨٨ : المشهور
٩٠ : المستفيض
٩١ : المتابعة
٩٣ : الشاهد
٩٤ : المبحث الثالث : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة باختلاف رواة الحديث
٩٥ : الشاذ
٩٩ : المنكر
١٠٧ : المعلن
١١٠ : الباب الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الجرح والتعديل
١١١ : تمهيد
١١٣ : الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ التعديل
١١٤ : ثقة
١٣١ : حجة
١٣٤ : ثقة صدوق
١٣٨ : صحيح الحديث
١٤٣ : ليس به بأس

١٤٧	صدوق :
١٥٤	شيخ :
١٦٢	صالح :
١٦٨	مقارب الحديث :
١٧١	حسن الحديث :
١٧٦	أرجو أن لا بأس به :
١٨٠	مقبول :
١٨٣	العدل :
١٩٢	الضَّهْل الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الجرح
١٩٣	ضعيف :
٢٠٤	ليس بذلك :
٢٠٧	ليس بالقوي :
٢١٢	غيره أوثق منه :
٢١٥	مجهول :
٢٢٠	مجهول الحال :
٢٢٥	لاأعرفه :
٢٣١	لين :
٢٣٤	تكلموا فيه :
٢٣٨	سكتوا عنه :
٢٤٢	فيه نظر :
٢٤٧	منكر الحديث :
٢٥٤	طويل الحية :
٢٥٧	ليس بشئ :
٢٦٣	يسرق الحديث :
٢٦٩	تركه فلان :
٢٧٣	متروك :
٢٧٦	ليس بثقة :

٢٨٠	كذاب :
٢٩٣	التشيع :
٣٠٣	الإرجاء :
٣١١	شيطان :
٣١٤	الباب الثالث : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ المراتب الحكمية
٣١٥	تمهيد :
٣١٦	الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الحديث المقبول
٣١٧	متفق عليه :
٣٢٠	الصحيح :
٣٢٦	أصح شئ في الباب :
٣٣٤	صحيح الإسناد :
٣٣٦	الحسن :
٣٤٨	جيد :
٣٥١	الفصل الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الحديث المردود
٣٥٢	الضعيف :
٣٥٦	لا يصح :
٣٦٠	باطل :
٣٦٣	لأصل له :
٣٧١	الموضوع :
٣٧٨	الباب الرابع : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في مصطلحات وألفاظ أخرى
٣٧٩	تمهيد :
٣٨٠	الحديث :
٣٨٢	الأثر :
٣٨٤	السنة :
٣٩٠	التخريج :
٣٩٥	مولى :
٣٩٧	ح :

٣٩٨ : خ
٣٩٩ : ص
٤٠٠ : صح
٤٠٢ : ط
٤٠٣ : ع
٤٠٤ : ق
٤٠٥ : ك
٤٠٦ : الخاتمة
٤٠٨ : ملحق التراجم
٤٧٨ : فهرس الفهارس
٤٧٩ : فهرس الآيات القرآنية
٤٨٠ : فهرس الأحاديث والآثار
٤٨٢ : فهرس الكتب
٤٨٥ : فهرس أوائل الأبيات
٤٨٦ : فهرس الفرق والطوائف والملل
٤٨٧ : فهرس المدن والبقاع
٤٨٩ : فهرس المصادر والمراجع
٥٢١ : فهرس الموضوعات